د. بلقيس أحمد منصور

الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطى

(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)

- مفهوم الحزب السياسى
- مفاهيم و أسباب وأنماط التحول الديمقراطى
- دور الأحزاب فى التحول الديمقراطى
- نشأة الأحزاب السياسية اليمنية
- التطور المؤسسى و الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية
- طبيعة وتشكيلة أحزاب المعارضة اليمنية

مكتبة مدبولى

الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي

(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)

تأليف

الدكتورة بلقيس أحمد منصور

كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

- مفهوم الحزب السياسى
- مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطى
- دور الأحزاب فى التحول الديمقراطى
- نشأة الأحزاب السياسية اليمنية
- التطور المؤسسى والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية
- طبيعة وتشكيلة أحزاب المعارضة اليمنية

الناشر

مكتبة مدبولى

2004

إهـــداء

إلى من أنار لي درب الحياة بالدعاء والتوجيه .... **أمي**

إلى من شجعني ووقف بجانبي .... **زوجي**

وإلى صغيري وضياء عمري .... **سهيل**

المحتويات

الموضــــــــوع | الصفحة

الفصل الثاني

عوامل التحول الديمقراطي وسماته

الفصل الثالث

الإطار الدستوري والقانوني لعملية التحول الديمقراطي

الفصل الرابع

التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية

الفصل الخامس

العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب اليمنية

الموضـــــــوع	الصفحة

قائمة الجداول

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تعــد الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة لم تكن معروفة قبل منتصف القرن التاسع عشر إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا، ثم ظهرت بعد ذلك في عدد من البلدان الأوروبــية، أمــا فــي بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية فقد ظهر عدد من هذه الأحزاب في أواخــر القــرن الماضــي وكذلك كما في مصر وليبيريا، ولم تعرف أغلبية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الأحزاب السياسية إلا في القرن العشرين.

ومع أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها وتنامي دورها واجه صعوبات وعقبات عديــدة وعلــى مستويات مختلفة في مجتمعات العالم الثالث (جزء منها الوطن العربي) نظــرا لظــروف هذه المجتمعات وأوضاعها التي نجمت عن تخلفها وخضوعها للسيطرة الاســتعمارية مــن ناحــية، وعلى الرغم من حداثة نشأة الأحزاب السياسية، من ناحية ثانــية، فإنهــا سرعان ما أصبحت منذ ظهورها عناصر مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار لفهــم آلــية أي نظــام سياســي وإدراك عمله، حتى قيل أن أي نظام سياسي ما هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه[1].

وتعــد التنظــيمات السياســية وخصوصــا الأحــزاب السياســية، من أهم قواعد الديمقراطــية، لأن هــذه القواعد تعبر عن وجود شرعي للأحزاب السياسية والجماعات ذات المصــالح واندماجها في نظام دستوري مشروع، لما تقوم به من تنظيم للرأي العام وبذل الجهد في عملية التجنيد السياسي واختيار القيادات السياسية.

١- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص٩٩.

ويمكن تناول الإطار النظري للدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفاهيم ومحددات فاعلية الأحزاب السياسية

المبحث الثاني : مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث : دور الأحزاب في التحول الديمقراطي.

الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي

(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)

الكـــــــتـاب : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطى
(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)
المــــــؤلــــف : الدكتورة / بلقيس أحمد منصور
الطـــبـعـــــة : الأولى عام ٢٠٠٤
الناشـــــــــر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ – فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤
الإخـراج والتنفيذ : مكتب النصر للجمع التصويرى
القاهرة – تليفون ٨٧٦٣١٩٩
رقـــم الإيــــداع : ٢٠٠٣/١٥٠٢٢
الترقــيم الدولــى : 977-208-993-0

المبحث الأول
مفاهيم ومحددات فاعلية الأحزاب السياسية

أولاً : مفهوم الحزب السياسي :

يمكـــن القـــول بوجود مجموعتين من التعريفات للحزب تنطلق إحداهما من الانحياز الأيديولوجي للنظرية الليبرالية وتنطلق الأخرى من الانحياز إلى النظرية الماركسية.

المجموعـــة الأولى، تنطلق هذه المجموعة من التعريفات من النظرية الليبرالية التي تـــربط الحـــزب بالإطار البرلماني، وترى أن نشأة الحزب تبدأ من داخل البرلمان أو من خارجـــه فالحـــزب عبارة عن مجموعة من الأفراد تصوغ أو تعبر عن القضايا الكبرى المشـــتركة بيـــن أعضـــاء هذه المجموعة، وقد لا تهتم إلا بتنظيم نفسها بغرض المشاركة بنشاط وفاعلية في المنافسة على المناصب الانتخابية[١].

تشمل هذه التعريفات الأحزاب التي توجد في بيئة تضم أكثر من حزب واحد تجرى بها منافسة انتخابية أي أنها تنحاز إلى الخبرة والممارسة في المجتمعات الليبرالية الغربية، والتـــي يهـــدف الحـــزب منها إلى مجرد الوصول إلى السلطة في ظل تنافس انتخابي مع أحزاب أخرى، لكن هذا الإطار البيئي لا يتوافر بالضرورة في كل مكان، رغم ذلك إلا أن ثمـــة اتجاهـــاً غالـــباً في معظم المجتمعات الآن نحو تبني الظاهرة الحزبية على اعتبارها وسيلة للتعبير والتنظيم السياسي.

يأتي في هذا الإطار تعريف "جيمس كولمان" للحزب على أنه تجمع له صفة التنظيم الرســـمي ويعلـــن أن هدفـــه الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى، داخل دولة ذات سيادة فعلية أو محتملة[٢].

---

١ - عـــبد العزيـــز محمود شادي، دور الأحزاب الدينية في النظام الإسرائيلي في الفترة ما بين ١٩٦٩-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ٣.

٢- James Coleman and G Rosberg, (eds), Political Parties and National Integration in Tropical Africa, (California: university of California Press, 1994) p.2.

المجموعــة الثانــية، تــنطلق هذه المجموعة من التعريفات من النظرية الماركسية، وترى أن الحزب السياسي هو عبارة عن أداة في يد الطبقة وهو قطاعها الطليعي، بعبارة أخرى، الحزب

مجموعــة من الناس يربطها ببعضها مصالح اقتصادية في المقام الأول وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح والثورة[١] .

ويــرى "جوزيــف ثيســنج" أن مصــطلح الأحــزاب السياسية يمكن أن يطلق على المــنظمات التــي لها هدف واضح، ألا وهو ممارسة تأثير ثابت على تكوين الرأي العام، ولهــذا فإن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى أشكال تنظيمية وبرامج ثابتة، وممارسة الاقتراع هــو أحد الجوانب الهامة للأحزاب السياسية من اجل الوصول إلى السلطة وإحداث التأثير المنشود[٢].

وفــي نظم الحكم الديمقراطية الغربية يعني الحزب " مجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخاب أن تصل بأعضائها إلى مراكز الحكم، وبذلك تسيطر على أعمال الحكومة أو توجههــا"، والحــزب السياســي بالمعــنى الغربي ليس سوى نمط من عدة أنماط من المجموعــات أو الكتل التي تحاول في ظل النظم السياسية المختلفة أن تسيطر على جهاز الحكومــة وسياســتها، ولهذا لا يعترف دعاة هذا المفهوم بالتكوينات الحزبية الأخرى التي تحــاول الوصــول إلــى الحكم بطريق آخر غير طريق الانتخاب، كما لا يعترفون بنظام الحزب الواحد.

وفــي نظم الحكم التعددية "pluralistic" تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسة يكون لديهــا القــدرة المناسبة للتأثير الشعبي على الحكومة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة أن تصوت في عملية الانتخاب بكل حرية وتنافس".

---

١ – أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧)، ص١٥.

٢– Josef Thesing ,p.15 .

وبهـذه الكيفية إذا وصل الحزب إلى الحكم فإنه يصبح إلى حد كبير في موقع صنع القـرار، أو على الأقل مشاركا في صنع القرار من خلال السلطة التنفيذية " الحكومة التي يشكلها " والسلطة التشريعية " البرلمان " حيث يشكل حزب الأغلبية فيه.

أما إذا لم يصل الحزب إلى الحكم عن طريق الانتخاب، فانه يشكل جبهة للمعارضة سـواء داخـل السلطة التشريعية أو خارجها، وعليه في هذه الحالة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الحكومة، وينتقد تصرفاتها وسلوكها السياسي، مما يعتبر بشكل ما مشاركة منه في التأثير على عملية صنع القرار(١).

ثانياً : محددات فاعلية الأحزاب السياسية:

يعتـبر الحـزب مؤسسـة تلعب دورا مهما في أي مجتمع باعتباره أحد التنظيمات الوسـيطة بيـن الحاكم والمحكوم، وتتوقف فاعلية الحزب على مجموعة من الاعتبارات يوجد بصددها تباين، غير أنه يمكن توضيحها فيما يلي:

- توافـر العناصر المؤسسية في الحزب : يقصد بالعناصر المؤسسية تلك العناصر التي ترتبط بالتنظيم، ويعد توافر هذه العناصر مجتمعة وبشروط معينة أحد مؤشرات قياس فاعلـية الحزب(٢)، وبالتالي تعتبر من أهم محددات فاعلية الحزب قدرة الحزب على الاستمرار بعد خروج واختفاء قيادته، بالإضافة إلى درجة التعقد التنظيمي، والوصول إلى الجماهير، وبناء قاعدة شعبية.
- قـيام الحـزب بتنمية قدراته المختلفة : تتحقق فاعلية الحزب باعتباره مؤسسة بقيامه بتنمـية قدراتـه المخـتلفة، وذلك بأن يحدد قادته نواحي الضعف والقصور ومحاولة

١- صـلاح بيومـي، صـناعة القـرار السـياسـي فـي مصر ناصر – السـادات – مبارك، مجلة الديمقراطية، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ٣، صيف ٢٠٠٢)، ص٢٦.

٢- David Apter, The Politics of Modernization, (Chicago: University of Chicago, 1965), pp. 179-181.

معالجتها، ويمكن القول بأن قياس قدرات الحزب يسمح بقياس فاعليته، وكذلك دراسة أنماط التفاعل والتداخل بين الحزب والبيئة المحيطة به(١).

- الأداء الوظيفي للأحزاب : يمكن قياس فاعلية الأحزاب على أساس مدى قدرتها على النهوض بالوظائف المنوطة بها من قبيل التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة وغيرها(٢).

- المؤسسية وفاعلية الأحزاب : قدم " هنتنجتون " مجموعة من العناصر لقياس فاعلية المؤسسة، مثل القدرة على التكيف، ودرجة التشعب والتعقد التنظيمي، والاستقلالية، والتماسك والتجانس(٣) .

وترى إحدى الباحثات أن فاعلية الأحزاب تقتضي توفر عدة شروط منها إيمان النخب الحاكمة بوجه عام، بأن التعددية هي فرصة لإفساح المجال أمام إمكانية انتقال السلطة سلمياً، وهذه التعددية المشار إليها لن تصدر عن متسلط قادر على الاستمرار في السلطة إلا بعد التوصل إلى ميزان قوى جديد بين الدولة والمجتمع المدني يشعر فيه المسيطر على جهاز الدولة بأنه فعلا في حاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني حتى لا تنهار الدولة والبنية برمتها.

وعندما نضع في الاعتبار الظروف التي تمر بها غالبية المجتمعات العربية في الوقت الراهن والمؤدية في مجملها إلى عدم الاستقرار فإننا نضع أمام النخب العربية الحاكمة التفسير الأقرب لمنطق الاعتدال في تحليل الواقع لهذه المجتمعات، إذ انه لا يكفي الانصهار الاجتماعي أو محاولات الدمج، ووحدة الولاء الفوقي للحد من النزاعات في هذه المجتمعات المتنوعة.

---

١ - اشرف محمد عبد الله، اثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية ١٩٨٤ – ١٩٩٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠) ص١٠.

٢ - كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص ١١٥-١٢٠.

٣- Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University press, 1968), pp. 12-15.

فـــإذا كان الحديث عن تباينات اقتصادية أو ثقافية أو لغوية أو دينية أو سياسية، فهي ليســت مولــدة للنزاع في حد ذاتها، فهناك مجتمعات متعددة اثنيا ولغويا وتعيش درجات عالــية مـــن الاستقرار، لكن ما يهدد الاستقرار حقا هو الإدراك لهذه التباينات وتسييسها، إذ يــنمو هــذا الإدراك عــندما تشــعر إحدى الجماعات بما يسمى الحرمان النسبي من المشــاركة والوجــود الفاعل على الساحة السياسية، وفي هذه الحالة يكون التسييس المولد للنزاعات مناورة لاستغلال القدرة السياسية بشأن الفروقات في المجتمع.

أمـــا الشرط الثاني للفاعلية الحزبية فيتعلق بأسلوب الممارسة الداخلية للأحزاب، فهذه الأحــزاب التي تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة في اشد الحاجة إلى تنظيم قوي ومتماسك ومرتبط بقاعدة جماهيرية تحيطه بالتعاطف والمساندة، مما يمكنه من النضـــال مـــن أجل أهدافه والصمود أمام محاولات احتوائه، لابد من أن تتشكل مستويات القيادة كلها في الحزب عن طريق الانتخاب باقتراع سري للاختيار بين مرشحين متعددين وليس بالتصويت العلني على قائمة معدة سلفا.

أما عن مبدأ الشرعية فإنه يجب أن يكون للحزب دستوره الداخلي أو لائحة أو نظام أساســي يبيــن بوضوح حقوق الأعضاء وواجباتهم ومسؤوليات المستويات القيادية كلها، والأحــزاب الكــبرى القوية هي التي تتجاوز مؤسسيها، وتجدد قياداتها مع الاستمرار في فاعلــية وجودها وسط الجماهير ولا يمكن أن ينمو الحزب وينشط دوره إلا إذا سمح بتعدد الآراء والاتجاهـــات داخلـــه، والتوصل إلى حلول وسط للمنازعات الداخلية والاختلافات السياســية فـــي إطـــار عـــام من الالتزام ببرنامج الحزب ومقرراته، مع استمرار جهود المـــراجعة الدوريـــة لبنود البرنامج الحزبي من وقت لآخر من خلال النقاش الواسع بين الأعضاء ارتباطا بالواقع الاجتماعي المتغير والمشاكل المستجدة .

والشرط الثالث للفاعلية الحزبية يتعلق بالإطار العام للنظام السياسي، إذ انه ليس من الممكـــن أن تصبح الأحزاب في قلب العملية السياسية من دون أن يتوفر الإطار السياسي المناســـب مـــن خـــلال ســـيادة الدستور، وحكم القانون، والانتخاب الحر للهيئة التشريعية

وممارسة الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية واستقلالية القضاء، والحد من تدخل العسكريين في السياسة المدنية وخضوعهم للسلطة السياسية[1]

وبالتالي يمكن القول أن هناك العديد من المحددات المؤثرة على درجة فاعلية الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث، ويمكن بلورة هذه المحددات في مجموعتين:

محددات مرتبطة بالأحزاب السياسية ذاتها من حيث أطرها الفكرية والأيديولوجية، وهياكلها التنظيمية وبرامجها السياسية ونخبها القيادية وتماسكها الداخلي ووسائلها الاتصالية، وحجم عضويتها ومصادر تمويلها وحجم هذا التمويل وأنماط العلاقات والتفاعلات فيما بينها.

أما المجموعة الثانية، من محددات فاعلية الأحزاب السياسية في العالم الثالث فمصدرها البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الحزبي، ويتركز ذلك في طبيعة القيود القانونية والسياسية والإدارية المفروضة على الأحزاب السياسية والتي تحد من نشاطها وأنماط علاقة الأحزاب بالدولة أو ببعض أجهزتها كالجيش والبيروقراطية، واتجاهات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وانعكاساتها على خلق الدافعية لدى المواطنين للانضمام للأحزاب، وطبيعة التكوينات الحزبية الحديثة، فضلا عن تأثير بعض الظواهر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والتحضر وغيرها من الأوضاع الحزبية[2].

ثالثا: **المداخل النظرية لدراسة الأحزاب السياسية** :

تبلورت ثلاثة مداخل نظرية كبرى في هذا المجال لكل منها إسهاماته في دراسة الأحزاب السياسية، أولها نظرية التحديث والتنمية وثانيها التحليل الطبقي وثالثها مدرسة التبعية.

---

١ – ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) ص ٢٤٦-٢٤٨.

٢- Paul Cammack, David Pool and William Tordoff, Third World Politics: A Comparative Introduction, (London: Macmillan Education, 1988), pp.81-114.

وبالإضـــافة إلـــى المداخل الثلاثة السابقة التي تعتبر قديمة نسبيا، اتجه دارسو النظم السياســـية إلـــى تطوير مدخلين هامين لتحليل الظواهر والمستجدات السياسية وهما مدخل المجـــتمع المدنـــي، ومدخل "الدمقرطة" أو عملية التحول من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية تستند إلى أشكال من التعددية السياسية والحزبية(١).

١ - نظريات التحديث والتنمية :

لقـــد قدمت أدبيات التحديث والتنمية السياسية الإطارات النظرية سواء بشكل مباشر أو غـــير مباشـــر لدراسة الأحزاب السياسية وخاصة في العالم الثالث وتم ذلك من خلال مداخل عديدة أبرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية والمؤسسية والنخبة والقيادة السياسية.

وفـــي إطـــار هذه الأدبيات فإن الإسهامات التي قدمت حول فاعلية المؤسسية تسهم بعمـــق فـــي تحلـــيل فاعلية الأحزاب السياسية كمؤسسات سواء من حيث علاقتها بالقوى الاجتماعـــية التـــي تمثلها، أو من حيث قدرتها على بلورة المصالح للمجتمع أو من حيث توافر معايير المؤسسية (٢).

وبهـــذا تشـــكل أدبـــيات النخـــبه السياسية في دول العالم الثالث مدخلاً مهماً لدراسة المؤسســـات السياسية بصفة عامة والأحزاب السياسية بصفة خاصة، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال الحديث عن أحزاب النخبة أو بطريقة غير مباشرة في كثير من الأحيان.

ويثير هذا مسألة سيطرة نخبة محدودة على عملية صنع القرار داخل الحزب وعملية التجنيد وتغيير القيادات وهذا بدوره يثير قضية الديمقراطية الداخلية للأحزاب (٣).

---

١ - حسنين توفيق، دراســـة الأحـــزاب السياسية في العالم الثالث، في علي الدين هلال، محمود إسماعيل (محـــرران)، اتجاهـــات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩) ص١٧٤.

٢- Samuel Huntington, and Joan M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, (Massachusetts: Harvard University Press, 1976) pp.55-58.

٣ - أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٥.

تـرى هـذه الـنظرية بأن وجود الأحزاب السياسية خاصة في دول العالم الثالث قد ارتـبط بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بـدور فـي اتخاذ القرارات وتبلور جماعات من النخب والطبقات عن القوى الاجتماعية والاقتصـادية التي نشأت نتيجة تطور المجتمع وتطور الوعي السياسي وزيادة الرغبة في تحقيق التكامل القومي[١]، ويرى "هنتنجتون" في إطار أدبيات التحديث والتنمية أن التحديث ومـا يتضـمنه مـن تعبـئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن تؤدي ليس إلى تحقيق الديمقراطـية والاستقرار والتمايز البنائي والتكامل القومي وإنما إلى تحلل النظام السياسي وعـدم الاسـتقرار والعـنف، ما لم يرتبط التحديث بوجود مؤسسات قوية وفعالة تقع في مقدمـتها الأحـزاب السياسية[٢]، وقد أكد "الموند وباول" على أهمية المؤسسات ودورها، حيـث تقـوم بعملـية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع[٣] .

وفي إطار أدبيات التحديث والتنمية تعرضت الأحزاب إلى انتقادات واتهامات عديدة، منها أن الأحزاب تؤدي إلى أو يرتبط بها الفساد وعدم الاستقرار وإثارة الصراعات، ولكن يـرى " هنتنجـتون " أن هذه الاتهامات ترتبط بمراحل معينة، كما أنها حجج تساق ضد الأحـزاب الضـعيفة اكـثر مـنها حجج تساق ضد الأحزاب ذاتها، حيث يميز هذه النظم الحزبـية الضـعيفة ولـيس القوية، وذلك لان الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم عملية تعاقـب القـيادات واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي، كما أنها توفر أساسا للاستقرار، وتخلق أيضا أساسا للولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة[٤] .

٢ – التحليل الطبقي :

يتضـمن التحليل الطبقي أبعاداً هامة لدراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، فهو المدخـل الأساسـي للـتعرف على الأصول الطبقية والاجتماعية للأحزاب وبالتالي تحديد ماهية المصالح التي تمثلها[٥].

١- Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, Op. Cit., pp. 32-34.

٢- Ibid. pp. 397-398.

٣- Almond and Powell, Comparative Politics: System, Process, and Policy, (Boston: Little Brawn and Company, 1978), pp.283-285.

٤- Ibid, P. 397.

٥ – لمزيد من التفاصيل انظر: أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص٤٩-٥٣.

ورغم الانتقادات الموجهة إلى التحليل الطبقي للأحزاب السياسية ولاسيما بسبب الربط بشكل حتمي بين الحزب وطبقة معينة، فانه يسهم في تفهم الأهداف والغايات التي تعلنها الأحزاب ووظائفها الفعلية بصرف النظر عن شعاراتها المعلنة، حيث إن التعقيدات الاجتماعية والطبقية وظروف التطور التاريخي في المجتمعات المتخلفة حملت معها أهدافا ووظائف مستحدثة للأحزاب في تلك المجتمعات من محاولة الحفاظ على النظام القائم إلى محاولة تحقيق تحول ثوري يطيح بالأسس الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسي ليحل سلطة طبقات وقوى اجتماعية أخرى [١].

٣- مدرسة التبعية :

ظهرت هذه المدرسة كرد فعل للانتقادات التي وجهت إلى نظريات التحديث والتنمية السياسية، وكذلك إلى مقولات ومناهج التحليل الطبقي في فهم ودراسة الظواهر السياسية في العالم الثالث.

وتركز مدرسة التبعية بصفة أساسية على دور العوامل الخارجية في تشكيل الهياكل والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث.

ورغم شيوع أفكار ومقولات مدرسة التبعية على نطاق واسع إلا أن إسهاماتها في تحليل ودراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث جاءت في الغالب محدودة وغير مباشرة، وذلك من خلال اهتمام بعض الدراسات برصد وتحليل تأثير علاقات التبعية على الهياكل والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث من ناحية وتأثيرها على طبيعة الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار من ناحية ثانية، فضلا عن رصد التأثير المباشر أو غير المباشر لبعض الأطراف الخارجية في دعم ومساندة قوى وأحزاب سياسية معينة أو إضعاف قوى وأحزاب أخرى في بعض بلدان العالم الثالث، وبصفة خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب من ناحية ثالثة [٢].

---

١ - المرجع سابق، ص ٤١.

٢ - حسنين توفيق،دور الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق،ص١٧٧.

٤- مفهوم المجتمع المدني :

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه يشير إلى مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنتظم في إطارها بصورة ديناميكية ومستمرة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتتطور وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية – وليس بانفصال – عن الدولة.

وهكذا فإن المؤسسات التطوعية التي تشكل صلب المجتمع المدني يكونها الأفراد بمحض إرادتهم، وذلك من منطلق إيمانهم بقدرتها على التعبير عن مصالحهم وحمايتها، ويكون الانتماء إلى هذه المؤسسات طبقا لمعايير إنجازيه حديثة تتعلق بالمهنة والتعليم والدخل ... إلخ وذلك خلافا للمؤسسات الإرثية التقليدية التي يكون الانتماء إليها طبقا لمعايير الانتماء القبلي والعائلي والطائفي والديني، ومؤسسات المجتمع المدني قد تكون إنتاجية أو خدمية، سياسية أو غير سياسية، ومنها على سبيل المثال : الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات الخيرية والروابط والجمعيات الثقافية ... إلخ [١].

وإذا كانت الأحزاب السياسية تعتبر من التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدني بالمعنى الحديث، فان تحليل الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث من هذا المنظور يستند إلى عدد من المداخل الهامة، أولها ظروف وملابسات نشأة الأحزاب السياسية، وثانيها، طبيعة القوى الاجتماعية والطبقية والفكرية التي تعبر عنها، وثالثها، أنماط علاقة الأحزاب السياسية ببعضها البعض من ناحية وعلاقاتها بقوى وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى من ناحية ثانية، ورابعها،أنماط علاقة الأحزاب السياسية بالدولة ومحددات هذه العلاقة، وخامسها، طبيعة علاقة التنظيمات الحزبية بالقوى والتكوينات التقليدية الموجودة في

---

١ – حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية،في:مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٢)، ص ٦٨٣-٧١٦ .

المجـتمع والتـي تتشـكل علـى أسس موروثة قبلية ودينية وطائفية وجهوية، وسادسها، انعكاسات سياسات التخصيصية التي تنفذها العديد من دول العالم الثالث في الوقت الراهن علـى أبنـية ومؤسسات المجتمع المدني فيها ومنها الأحزاب السياسية، وسابعها، معوقات ومشكلات نمو مجتمع مدني فعال ونشط في دول العالم الثالث وكيفية التغلب عليها [١].

٦- المفاهيم النظرية والأساليب المنهاجية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي :

يمكـن دراسة الأحزاب من منظور التحول الديمقراطي، با لتركيز على عدة عناصر محورية:

أولها البحث عن أسباب وخلفيات التحول من النظم لا ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة وثانيها رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التـي لعبـت أدوارا هامة في دفع عملية التحول الديمقراطي في الحالات المعنية، وثالثها تحليل استراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحول ورابعها. رصد وتحليل مخرجات عملية الـتحول الديمقراطي سواء على صعيد الأطر القانونية والدستورية أو الأمنية والمؤسسات السياسـية أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية أو النظم والعمليات الانتخابـية وأخـيرا رصد المشكلات التي توجهها الأنظمة التي أصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية(بالديمقراطيات الجديدة) واستشراق مستقبلها.

رابعاً : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي :

إن نشأة وتطور النظام الحزبي في العالم الغربي تدل على أن الأحزاب كانت نتيجة أكـثر مما كانت سببا للديمقراطية، وهذا يختلف تماماً عن خبرة نشأة الأحزاب في الدول الناميـة التـي غالبا ما ظهرت الأحزاب فيها لمواجهة التحديات التالية: التحرر الوطني، تأكـيد الـذات الوطنية، خلق قيم المشاركة والفاعلية السياسية، بناء المؤسسات الحكومية الشرعية، وتحقيق التنمية وإدارة الصراع.

وهـناك بعض المعطيات التي تؤثر سلبا وإيجابا في طبيعة وحدود الدور الذي يمكن أن تؤديه في عملية التحول الديمقراطي :

---

١ – حسنين توفيق، دور الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٧٨.

- إن التنشـــئة السياســـية التـــي تشـــجع على العمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع لا تتوافر في غالبية المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المؤسسة التعليمية والإعلامية).
- تأثـــير المستوى المتدني للتنمية البشرية نتيجة لانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتأثير ذلك على مكانة الديمقراطية في دول العالم الثالث.
- العلاقـــة ومقدار الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومدى تمسكها بتطبيق القوانين التي تحمي الحريات من جانب والتي تنظم حركة المجتمع المدني.
- تأثـــير الـــبعد الدولـــي فلقد سادت في عصر العولمة بعض الأفكار والرؤى الخاصة بالشـــرعية الديمقراطـــية والمحاسبة العامة والشفافية، وحقوق الإنسان، والتي أصبحت واجبة الاحترام ولم تعد شأنا داخليا لدولة ما[١].

أمـــا على صعيد الأحزاب السياسية العربية، فقد عانت هذه الأحزاب من عدة أزمات تجلت في الحقائق التالية:

١- بقـــاء العمـــل التنظيمـــي في الأحزاب العربية والحركات والتنظيمات هو نفسه بأشـــكاله التقلـــيدية، وأنماطه المعروفة القائمة على التراتبية التنظيمية الصارمة والإجماع الحزبـــي التقلـــيدي ونظـــام الخلايـــا والحلقات المعهودة، فيما لم يجر أي تطور جدي في أســـاليب التنظـــيم يواكـــب المهمـــات المستجدة في العمل النضالي أو السياسي من جهة ويستطيع أن يواجه حملات القمع والإرهاب من جهة أخرى.

ومع هذا التحجر في أساليب العمل التنظيمي، لم تستطع الحركات أو الأحزاب إيجاد صـــيغ عمل تستوعب طاقات شعبية وإمكانات متعددة وتتمكن من وضعها في مسار العمل النضـــالي نفســـه، بل تحولت التنظيمات إلى مجتمعات مغلقة منعزلة عن المجتمع الأوسع الذي وجدت هذه التنظيمات لخدمته وتحقيق أهدافه.

٢- هـــروب العديد من الأحزاب والتنظيمات من أزمتها الفكرية والتنظيمية والثقافية إلـــى الســـلطة إمـــا طلبا للإمساك بها، أو تملقا للممسكين بها أو للارتهان للسلطة خارج

١ – نجـــوى إبراهـــيم محمود، الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، ع ٤، خريف ٢٠٠١)، ص ٨٢ .

قطـــرها والتي قد لاتكون مختلفة في تركيبها وجوهر سياساتها عن السلطة التي يكون هذا الحزب معارضا لها.

ومع هذا الهروب تفاقمت أزمة الأداء التنظيمي إلى أعلى درجاتها فتعطلت العلاقات التنظيمية التقليدية نفسها وألغيت أو كادت المؤتمرات الحزبية ، ومنعت المحاسبة التنظيمية ومـــا يرافقها من نقد ونقد ذاتي، وتحولت الحزبية من رسالة إلى مهنة، ومن دعوة نضالية مستمرة إلى وظيفة وأحيانا إلى مصدر انتفاع وارتزاق.

٣- تردي العلاقات بين القيادات والقواعد والجماهير، وهو ما يمكن تسميته بالأزمة علـــى المســـتوى العمـــودي أو الرأســـي، أما الأزمة على المستوى الأفقي، أي في تعثر العلاقـــات بيـــن التنظـــيمات والأحزاب بعضها مع بعضها الآخر، وهو ما يمكن تسميته بالـــتحالفات أو العمل الجبهوي داخل القطر الواحد، أو في العلاقات على المستوى القومي بين هذه التنظيمات أو ما يمكن تسميته بالعمل القومي ووحدة النضال العربي.

إن الـــتجربة الحزبـــية العربية رغم ما انتابها من ثغرات وعثرات تبقى إضافة هامة إلـــى رصيد التحديث في الوطن العربي، فهي ضمانة للديمقراطية، والمشاركة في التنمية والطريق أليها أيضا[١].

١- معن بشـــور، التجـــربة الحزبية العـــربية في نصف قرن، قراءة نقدية، المستقبل العربي، (ع ٢٤٤، ١٩٩٩/٦)، ص٣٤.

المبحث الثاني

مفاهيم وأسباب وأنماط التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي عملية تدرجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

وفي هذا الإطار فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما، هي في واقع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي، وتتسم عملية التحول بعدد من السمات لعل أهمها:

- إنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- إن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.
- تمر عملية التحول الديمقراطي بمرحلتين نوعيتين، فوفقا لما يراه " جليرمو أودونيل" و "فيليب شميتر" فإنهما تتمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية[١] .

أولاً: معنى التحول الديمقراطي :

يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره وتحول

---

١ – شادية فتحي، مستقبل التحول الديمقراطي في مصر في حنان قنديل، (محرر)، مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١) ص١٥١.

فلانـــا بالنصيحة والوصية والموعظة بمعنى توخى الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحولنا بالموعظة(١).

وكلمـــة الـــتحول تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر(٢).

وتعتـــبر عملـــية الـــتحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

وتتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي ومن ناحية أخرى بإرســـاء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاماً هجيناً أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية(٣).

أمـــا الـــتحول إلى الديمقراطية "Democratization" فيعرفها " شميتر" بأنها، عملية تطبـــيق القواعـــد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشـــمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

ويعـــرفها " روستو" بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهـــي الـــنظام، والمعارضـــة الداخلـــية والقـــوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع(٤).

١- **المعجم الوسيط**، أخرجه إبراهيم مصطفى واحمد حســن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجـــار، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٨٠-١٩٦٠) الجزء الأول: باب الحاء، ص٢١٦.

٢- Webster's New English Dictionary, (London, NewYork: Longman, 1990), p.548.

٣- Khagram Sanjeev, "Democracy and Democratization in Africa, Aplea for pragmatic possibilism", Africa today, vol.40, no, 4,1993,pp.60-61.

٤- نقلا عن :

Josef Richard, "Democratization in Africa after 1989, comparative and theoretical perspectives", comparative politics, vol.29, (April 1997),. pp.370-372.

فالتحول الديمقراطي عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسية:

١- الاستعداد والتأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي.

٢- ظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية (وفي مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان).

٣- تأميـن التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية[١].

ولعـل كثرة ما شهد العالم خلال فترة السبعينيات والثمانينات وحتى الآن من تحول نحـو الديمقراطـية دفع البعض إلى إطلاق وصف الموجة على ذلك الفيض من حركات الـتحول، ويقصد بها مجموعة من حركات الانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطـية، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد وخلال نفس الفترة الزمنية [٢].

كمـا يمر التحول بعدة مراحل وتوصف مرحلة التحول بأنها الفترة الزمنية التي تحد بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصـراعات بهـدف إرضـاء مصـالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.

وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد توجد في إحداهـا مؤسسـات الـنظام السـلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد[٣]، وتنقسم مراحل التحول عن النظام السلطوي إلى عدة مراحل هي :

١- George Sorenson, Democracy and Democratization, Process and Prospects, (Boulder, West View Press, 1993), P. 37.

٢- حسـن سـلامة، الـتحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص١٤.

٣- نجـلاء الرفاعـي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص٢٦.

١- مرحلة القضاء على النظام السلطوي.

٢- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي.

٣- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي.

٤- مرحلة النضج الديمقراطي[١].

ويذهب عدد من العلماء إلى أن مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير عمدية أو مقصودة كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسوبة[٢]، وبهذا المعنى تعتبر تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمرا مهما لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث قواعد تنظم المباراة السياسية خلال عملية التحول الديمقراطي:

١- **شكل الحكومة**: يميل عدد من الباحثين الذين تناولوا موضوع التحول الديمقراطي إلى تفضيل النظام البرلماني في الديمقراطية، وفي رأيهم أن النظام الرئاسي رغم ما يكفله من سلطة تنفيذية قوية يمكن أن تسهل تنفيذ السياسات فإنه يفتقد الآلية التي تحقق التوافق بين النخبة والمعارضة، ويمكن أن يؤدي غياب هذا التوافق إلى انهيار الديمقراطية.

وإن كانت خبرة عديد من النظم التي عرفت التحول الديمقراطي تشير إلى أنها قد أخذت بالشكل الرئاسي في الحكم، وربما يمكن تفسير ذلك بأنه يصعب في بعض الأحيان الانتقال من نظام سلطوي يعتمد على فكرة تركيز السلطة إلى الشكل البرلماني في الحكم والذي لا يعطي لرأس الدولة سوى سلطات شكلية.

١- Doh Chull Shin, "On the Third Wave of Democratization, Synthesis and Evaluation Recent Theory and Research", World Politics, Vol.47, (October 1994), No.1, p.143.

٢- حسن سلامة ، المرجع السابق، ص١٥

٢- النظام الانتخابي: فيعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النظام الحزبي وعلى الديمقراطية ككل، ويعتبر النظام الانتخابي في نظام حديث العهد بالديمقراطية نتاجا لمساومات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة أو المعارضة لها، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظرها.

وعندما يكون النظام الانتخابي مناسبا من وجهة نظر مختلف الأطراف الفاعلة سياسيا فان ذلك يحافظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها، بينما إذا شعر أحد الأطراف بظلم واقع عليه، فان ذلك يدفعه إلى اللجوء إلى الأعمال غير المشروعة ويهدد بذلك استمرارية النظام ككل، ويمكن أن يترتب على ذلك تقويض للديمقراطية.

٣- الجماعات المشاركة في العملية السياسية: هناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية، بينما هناك قوى أخرى يسمح لها بالدخول في مجال المشاركة السياسية للتعبير عن وجهة نظرها وحماية لمصالحها.

ولإنجاح عملية التوفيق والمساومة التي تنطوي عليها الديمقراطية، ولذلك تتبع النظم الديمقراطية أساليب معينة لضمان حياد القوات المسلحة مثل وضع القواعد الدستورية لتي تنص على ذلك أو تعظيم التكلفة السياسية لمثل هذا التدخل، وذلك لان الجيش نادرا ما ينعزل عن السياسة من تلقاء نفسه[١].

ثانياً : العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي :

يعد التحول الليبرالي إيذانا ببداية عملية الانتقال من السلطوية، إذ يترتب على بدايتها مجموعة من الآثار المهمة للغاية بالنسبة لتحديد مجال وامتداد عملية التحول الديمقراطي.

ويعني التحول الليبيرالي، إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للافراد، من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة ،

١- إكرام بدر الدين، مرجع سابق، ص٤.

وتتضـــمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عـــدد مـــن القضــــايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم(١).

أمـــا الـــتحول الديمقراطـــي فيـــتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعـــية، حيـــث يهـــدف إلـــى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي(٢).

ولا تعتبر عملية التحول الديمقراطي مرادفا لعملية التحول الليبرالي، على الرغم مما قـــد يوجـــد بينهما من ارتباط، فبدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإن الديمقراطية ستتعرض لمخاطر الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية.

وفـــي جانب آخر فإنه بدون تحمل الحكومة للمسئولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات، فإن الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية.

ولا يعنـــي هـــذا أن الـــتحول الليبرالـــي والديمقراطي يحدثا بشكل متزامن، فالحكام الســـلطويون قـــد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجـــود مســـاحات لـــتحرك الأفـــراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصـــاحب هـــذا تبدل في هيكل السلطة، إلا انه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفـــراد فانـــه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي.

١- Doh Chula Shin, Op.Cit , pp.143-144.

٢- Larry Diamond, The Globalization of Democracy: Trends, Types, Causes and Prospects, in Robert O, Slater (ed) Global Transformation and The Third World, (Boulder: Lynn Rienner, 1992) p. 52.

وإذا كانت هذه المطالب قوية بالدرجة الكافية فإنها من الممكن أن ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي، وعلى هذا فان الديمقراطية تعد مرحلة أعلى من من مرحلة التحول الليبرالي [١].

ويصل " أودونيل " إلى توصيف عملية التحول بأنه طريق أو شريط مزدوج تتفاعل فـيه العمليـتان بمـرور الوقت كل منهما بدوافعهما وترددتهما وخصائصهما، وفي حالة تحقيق النتائج المرجوة فان العمليتين ترتبطان معا حتى تصلا إلى الديمقراطية.

ويمكـن القبـول إن مـرحلة التحول تتسم باتجاه الحكام نحو حل المشكلات السياسية بصـورة سـلمية والإعلان عن دستور جديد للبلاد وعقد انتخابات حرة للقادة السياسيين، فضلا عن المشاركة الشعبية، ولكن مثل هذا التحول نحو الديمقراطية من الناحية الإجرائية لا يعني أنه بذلك تحقق للنظام البقاء والاستمرارية [٢].

ثالثاً: أسباب وآليات التحول الديمقراطي :

يلاحـظ أن موجـات الـتحول الديمقراطـي قد تمت في إطار تداخل شديد الترابط والسـببية بيـن العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وقد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي.

١- العوامل الداخلية :

(أ) التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية :

تعـد القـيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول لديمقراطـي وكذلـك نجـاح أو فشل التحول، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكـن مـن مواجهة المعارضين والمتشددين ، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع

---

١ - نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص ٢٨.

٢- O, Donnell & Schmitter, & whitehead, laurancek, (eds), Transitions from Authoritarian Rule: Uncertainly about Democracy, (Baltimore: John Hopkins university, press) 1985.

القـرار وتوزيـع المـوارد الاقتصـادية، كمـا تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهـدد عملـية الـتحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، لذا لا يعـد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول ، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول[1].

ويؤكد كل من (دياموند، ولينز، ومارتن ليبست) على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفـاءة والالـتزام بالديمقراطـية فـي المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السـلطوي[2]، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم، يؤدي إلـى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل.

وهـناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

١- تردي الشرعية السياسية للنظام.

٢- إدراك القـيادة بـأن تكالـيف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة[3].

٣- كمـا قـد يلجـأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفد مبررات وجوده، ولم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية[4] .

١- هالـة جمـال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطي في اوغندا، رسالة ماجستير غير منشورة. (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص٥٧.

٢- Larry Diamond, Juan Linz and Symor Martin Lipset (eds), Democracy in Developing Countries, (Latin America, Lynne rienner, 1989) p.49.

٣- نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص٤٤.

٤- Samuel Huntington, "Will more Countries become Democratic", Op.Cit, p. 213.

٤- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية المسيطر عليها من قبل قادة التحالف الغربي.

٥- في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي(١).

(ب) انهيار شرعية النظام السلطوي :

لاشك أن أحد العوامل المسئولة عن انهيار انظم السلطوية هو استنفاد هذه النظم للغرض الذي أُنشئت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة" أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي عنف سياسي" أو على العكس، قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه.

كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي، وينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره، بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح ، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في ظل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام ، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام ، ولذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم(٢).

١- Larry Diamond, political Culture and Democracy in Developing Countries, (London: Lynne Rienner Publishers, 1993) p, 46.

٢- نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص٣٤

يشـير الـبعض إلـى أن عدم قدرة العديد من الأنظمة العربية على مواجهة مطالب مواطنـيها إنمـا يدفعهـا في طريق عدم الاستقرار واهتزاز الشرعية سيما وان قدرة تلك الأنظمـة العربـية مقيدة إما بمحدودية الموارد المتاحة أو بسوء استخدام تلك الموارد، في الوقت الذي تتزايد فيه كثافة السكان بدرجة كبيرة.

ويذهـب الكثيرون إلى القول بأن النمو السكاني السريع يفرض مزيداً من المشكلات علـى الاقتصاد في البداية ويستتبعه إيجاد مزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية، فالنمو السكاني الكثيف يزيد من المطالب الاقتصادية المختلفة من السلع والخدمات وفرص التعليم والمسـكن، وهـو الأمر الذي لابد وأن يتطلب قدرة من جانب الأجهزة الإنتاجية لمواجهة تلـك المطالـب، ولكن عدم قدرة أجهزة الدولة المختلفة على مواجهة تلك المطالب يضع قـيوداً مـن الـبداية علـى عملية التنمية ويجعل شرعية النظام القائمة على الوعد بنمو اقتصادي محل شكوك[1].

(ج) الأزمة الاقتصادية :

فـتردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه كثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، كان عاملاً مهماً في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثـير مـن الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها، التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد.

ولم تكن النظم العربية استثناء لا من تردي الأوضاع الاقتصادية ولا من التظاهرات وأعمـال الشغب، مما جعلها تنضم إلى فئة النظم التي عانت من اهتزاز شرعيتها وبدأت محاولة البحث عن مخرج لأزمتها[2].

وقـد سـاهم انخفاض أسعار البترول في بعض الأزمات الاقتصادية للدول العربية، سواء للدول البترولية أو غير البترولية التي كانت تستفيد من المساعدات والمنح وعائدات العمال من الدول البترولية أو القروض المالية.

١- حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٤٢.

٢- المرجع سابق، ص٤٧.

كمـا تدنـت أسـعار المـواد الخام الأخرى مثل أسعار الفوسفات لدول مثل الأردن والمغـرب، إضـافة إلى تاثيرا ت المناخ وعدم سقوط الأمطار في الدول التي تعتمد على الإنـتاج الزراعي، وانتشار الفساد الإداري، كل هذه العوامل دفعت الأنظمة العربية لتبني سياسات التصحيح الاقتصادي.

لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية مع بداية الثمانينات دوراً هاماً في دفع عجلـة الديمقراطية، لأن أكثر من سبع عشرة دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية تمثلت فـي ركـود معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية وتدني الاحتياطات الرسمية من العملات الصعبة وارتفاع حجم المديونية.

وتنفـيذ تعلـيمات صـندوق الـنقد الدولـي، والبـنك الدولي لتبني سياسة التقشف "والخصخصـة "، أدى إلـى رفع أسعار المواد الغذائية والاستغناء عن بعض العمالة، في بلـدان تعانـي أصلا من البطالة في ظل الزيادة السكانية وتراجع التنمية الاقتصادية وشح المسـاعدات الخارجية، كما أن العملة النقدية في كثير من الدول العربية انخفضت قيمتها بسـبب سياسـة " الخصخصة " وشروط صندوق النقد الدولي في تنفيذ سياسات التصحيح لاقتصادي.

ولقـد ارتبطـت شرعية النظام السياسي في الدول العربية عموما بمدى ما يتمتع به المواطـن مـن توزيـع للـريع، أي أن الشـرعية السياسية تم شراؤها بالمنح والعطايا الاقتصـادية، إن الأوضـاع الاقتصـادية السيئة في كثير من الدول العربية شجعت على مسـاومة سـوء الأوضاع الاقتصادية للحصول على الشرعية السياسية من خلال التلويح بالديمقراطـية، أي مسـاومة بيـن تحمل سوء الأحوال الاقتصادية بالانفتاح الديمقراطي وإعطاء الشعب المشاركة السياسية.

وإذا نظـرنا إلى عمليات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في الدول القطرية فقـد ارتبطـت مـع الأزمات الاقتصادية وظروف المعيشة القاسية التي ارتبطت بسياسة التصحيح الاقتصادي وشروط صندوق النقد الدولي.

أحيانا أخذت هذه الأحداث ما يسمى بانتفاضات الخبز، في حالة ارتفاع أسعار المواد الغذائـية، مما لم يكن أمام الحكومات إلا التراجع عن بعض خطوات التصحيح أو الانفتاح السياسـي نحو الديمقراطية والتعددية على أمل امتصاص نقمة الشارع العام، وكما نلاحظ رفـع الاسعارللمواد الغذائية ارتبط بانتفاضات الخبز في المغرب (١٩٩٠،١٩٨٤،١٩٨١) وتونس (أحـداث قفصة ١٩٨٠، ويناير ١٩٨٤) التي أدت إلى التعـددية الحزبية بعد ذلك (١٩٨٨)، وانتفاضة السودان (١٩٨٥) وسقوط النظام العسكري لجعفر النميري، واحداث الجزائـر أكـتوبر ١٩٨٨ والتي أدت ألي التعددية الحزبية في الجزائر، كما أدت أحداث نيسـان ١٩٨٩ فـي جـنوب الأردن إلـى الانفتاح نحو التعددية السياسية وعودة الحياة البرلمانية[١].

(د) تزايد قوة المجتمع المدني :

وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فعلى المستوى الاجتماعي والتنمـية الاقتصـادية والتصنيع والتحضر، تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار " دي توكفيل " هـي حجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات، فهـم يـتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع مع التي للنظام وتآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم.

وعلـى المسـتوى الفردي، فان تزايد التعليم والثقافة أمدت وزودت عامة الجماهير بالمعلومـات والمعرفة والمهارات والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية فالتوسع في التعليم وتطور برامجه وانتشار الصحافة والإعلام السمعي والبصري، فضلا عن الاحتكاك بالعـالم الخارجي رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث، وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية [٢].

١- أحمـد البرصـان، الدوافـع والأبعـاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربي، في حمدي عـبد الرحمـن (محرر) التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، (عمان: جامعة آل البيت، ٢٠٠٠)، ص١٨١-١٨٦.

٢- أمـيرة إبراهـيم ديـاب، التحول الديمقراطي ودور المؤسسة الملكية في المغرب (١٩٩٢-١٩٩٨) رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢) ص٤١.

إن التحولات الاجتماعية العربية في العقدين الأخيرين دفعت نحو الانفتاح الديمقراطي فقد برزت " ظاهرة الطبقية" وزادت الفجوة في داخل المجتمع بين الفقراء والأغنياء في بعض الأقطار العربية لدرجة اختفاء الطبقة الوسطى تقريبا، وظهور أقلية متحالفة مع النظام السياسي لخدمة مصالحها ضد الأغلبية " الطبقة الشعبية الفقيرة " مما دفع النظام السياسي مع عجزه من معالجة هذه المشكلة إلى ولوج الانفتاح الديمقراطي.

وبرزت في بعض الأقطار العربية " الطبقة الوسطى " ممثلة في العمال والمثقفين والتجار ومختلف شرائح المجتمع المتوسط الدخل، والذين أصبحوا يطالبون بحقوقهم السياسية ويؤكدون على دورهم السياسي، فالنقابات العمالية تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية في المغرب وتقوم بإضرابات واحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وخاصة مع ارتفاع حجم البطالة بسبب كثرة خريجي المعاهد المتوسطة والجامعات، وهو ما أدى إلى تفاقم المشكلة، خاصة عند طبقات وشرائح واسعة من الطبقة المثقفة المحبطة من عدم توفر فرص العمل في القطاع العام والخاص.

وكثر الاعتصام في المغرب وتونس والسودان، وحتى في الدول البترولية التي واجهت أزمات مالية، أصبحت الآن تواجه البطالة عند مواطنيها لدرجة مطالبتهم بالعمل في أي وظيفة، بعد أن كانت طلبات وظائفهم انتقائية.

وإزاء الإحباط بين طبقة متعلمة لها امتدادها الواسع في شرائح المجتمع، فقد تم الأخذ بالانفتاح السياسي المقنن على أمل امتصاص نقمة هؤلاء في حالة العجز الاقتصادي، وبتمرير بعض القوانين التي تعالج هذه المشكلات، ولا تتحمل السلطة رد فعل الشارع العام، مثل عدم توفير فرص للعمل بسبب الإصلاحات الاقتصادية.

وأيضا أدى بروز دور الحركة النسائية إلى الانفتاح الديمقراطي من خلال التجمعات والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي أيضا أدى ازدياد نسبة التعليم وخاصة الجامعي في الدول العربية والدراسة في الجامعات الأجنبية إلى المطالبة بالمشاركة السياسية، من خلال التأثير الثقافي للأنظمة الديمقراطية للبلدان التي درسوا فيها، خاصة وان جل النخبة العربية المثقفة قد درست في أوروبا وأمريكا الشمالية.

إن هـذه الـتحولات الاجتماعية فرضت على الدولة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، وان كـان هـذا الانفـتاح مسيطراً عليه ومقيداً ضمن حدود حقيقية، فإن التحولات دفعت بالنظام السياسي في الدولة القطرية لهذا الخيار الديمقراطي لعجزه عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي[1].

٢- العوامل الخارجية:

يرى الكثيرون أن للعوامل الخارجة عن مجال سلطة الدولة أثرها في إحداث التحول الديمقراطـي بإسـقاط الـنظم السلطوية، فالبيئة الخارجية تلعب دورها في إحداث التحول الديمقراطي بإسقاط النظم السلطوية، و إحداث التحول نحو الديمقراطية ومن هذه العوامل.

(أ) دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:

يمكـن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصـبحت حكومـات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائل ليس فقـط علـى صـعيد السياسة الدولية وحدها، وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسـي الداخلـي في كل الدول الأخرى سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب.

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة، ولعل هـذا مـا عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق" آنديك " في معرض حديـثه متحدياً وداعياً الشعوب والحكومات- خاصة في منطقة الشرق الأوسط- إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية السياسية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم[2].

- ضـغوط الـدول والمـنظمات المانحـة علـى النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية، إذ نجد الدول المانحة تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسـئولية الشـعبية إذا مـا أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفعالية في

١- أحمـد البرصـان، الدوافع والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية، مرجع سابق ص١٩٠-١٩٤.

٢- حسن سلامة، مرجع سابق، ص ٥٣.

التنمـية، فـتؤكد الولايـات المـتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط ثالث لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول[1].

- تأسـيس العديـد مـن المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي[2]، ولا يقـف دور الأطـراف الخارجية عند حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول[3]، ويمكن القول إنه لولا التغـيرات السياسية والتي اجتاحت الاتحاد لسوفييتي في أواخر الثمانينات لم يكن من الممكن أن يحدث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم[4].

وفكـرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة، لكن الجديد في السـنوات الأخـيرة أنها أصبحت سلاحا استراتيجيا واسع الاستخدام ينطوي على تنازلات سياسـية واسـتراتيجية واضـحة من جانب المتلقي، إذ يستخدم هذا السلاح لفرض أنماط معيـنة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم تصنع ما صار يُعرف بالتبعية، وهي أمور صارت تتداولها وسائل الإعلام بصورة علنية كما حدث في قمة الدول الصناعية بشأن حجم المساعدات التي يمكن تقديمها للاتحاد السوفييتي السابق، كذلك الحال مع دول الجنوب[5].

(ب) النظام الدولي بعد الحرب الباردة :

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

١- Larry Diamond, Op. Cit, p.55.
انظر، وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي،(ع ٢٦٧ ٥/٢٠٠١) ص٥٩-٧٤.

٢- Doh Ghula Shin, Op.cit, p .153.

٣- Larry Diamond, op.cit, p56.

٤- نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص٣٩.

٥- صلاح سالم زرنوقة، " أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث" السياسة الدولية، (عدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٧١.

وهــذه الـثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة.

وتدعــم هــذا الاتجـــاه أيضا لدى القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية وبحقهـــا في التنظيم والتعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة وينطبق هذا بصورة واضحة وبدرجات مختلفة على كثير من بلدان العالم العربي [1].

ويمكـــن القول إن تلك التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي (السابق) ودول أوروبا الشرقية حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للديمقراطية.

(ج) العدوى أو الانتشار:

يقصــد بأثــر العــدوى والتقليد، أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحـــداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى[2]، ولعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شـــجعت الـــدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه "كرة الثلج" التـــي تـــتزايد كلما تدحرجت، ولقد ظهر اثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام ١٩٩٠ فـــي حالات بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وألبانيا [3]، وتظهر أهمية ذلك الآن مع بروز سمة مهمة وهي التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية وشبكات الإذاعة المرئية والمســـموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم رغم إرادة بعض الحكومات ، وسهولة الاتصال بها من جانب قوى المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث.

أيضا لعب التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دوره في انتقال عملية التحول من دولة إلـــى أخرى، وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية التي انفرط عقدها وخرجت من قبضة

١- تقرير الأمة في عام ١٩٩١-١٩٩٢ (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٣)، ص ١٧.

٢- Samuel Huntington, The third wave, Op. Cit, p .164.

٣ - عمرو سعداوي، التعددية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص٤١.

السيطرة السوفييتية السابقة، وبدأت سباقا نحو الديمقراطية لتنتهي سيطرة شمولية امتد اجلها[1].

أما بالنسبة للوطن العربي فقد كانت آلية التحول الديمقراطي تواجه الكثير من المعوقات والصعوبات التي من شأنها أن تفرض عليه سياقا غير متسق من التطور، إلا أنها لا تنفي إمكانية انطلاقه وتطبيقه في المجتمعات العربية، فيرى أحد الباحثين أن آلية الانتقال الديمقراطي مفتوحة عربيا للأسباب التالية :

١- الإخفاق السياسي، يرى أن النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي قد استندت إلى شرعية القوة لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها، لكنها حاولت إلى جانب ذلك بناء تلك الشرعية سياسيا وبعيدا عن العنف المادي ما أمكن، ولكن هذه النخب أخفقت بسبب الفشل الذريع في إنجاز الحدود الدنيا البدائية من التنمية السياسية الديمقراطية، وفي امتداد غياب هذا البعد الديمقراطي لم يكن ثمة بد من الاعتراف باستحالة مواجهة هذا الانسداد السياسي العام والمطبق بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي، ورأى أن ظرفية الإخفاق والانسداد تؤسس شروطا تحتية لقيام عملية التحول الديمقراطي.

٢- نذر الحروب الأهلية، لم يقدم التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة ضمانة لحمايتها من الغضب الاجتماعي، عكس ما أوهمت النخب الحاكمة نفسها به طويلا، بل أنجب هذا كله ردات فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذي ادخل المجالين السياسي والاجتماعي في مغامرات غير محمودة العواقب، ذلك إن إقفال المجال السياسي على نخبة السلطة بشكل حصري أدى في جماعات اجتماعية عديدة – مثلا – إلى أن تستعير المجال الديني مجالا بديلا لممارسة السياسة والتعويض عن غيابه وعن مصادرة المجال الطبيعي الأول، مثلما فرض على أخرى اللجوء إلى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها.

١- سعد الدين إبراهيم، سباق الديمقراطية في شرق أوروبا ، نشرة المنتدى، عمان، منتدى الفكر العربي، (عدد ٥٢، يناير ١٩٩٠)

فـي كـل الأحـوال، قاد ذلك التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسي إلى التصدع والوحدة الوطنية للانفراط ورفع في حالات أخرى - درجات الاحتقان السياسي إلى المدى الذي انفجرت فيه غرائز الصراع الأهلي منفلتة من عقالها.

وهكـذا لم تعد السياسة تعبر عن نفسها على نحو طبيعي، بل باتت تستعير القاموس العسـكري وتقاليد العراك غير المدني، وعلى ذلك لم يعد ثمة بد من تنفيس التعبئة النفسية العامـة، وإرجاع الصراع السياسي إلى قواعده الطبيعية، طريقا للخروج من منطقة الفتنة والحـرب الأهلـية، ولـيس من شك في أن ضغط هاجس الحرب الأهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية التحول الديمقراطي ويفرضها مخرجا من النفق المعتم.

٣- الضغط الدولي، كانت النخب الحاكمة تستطيع فيما مضى، أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية، وممارسة جميع أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي.

أمـا الـيوم، فإنها مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، وارتبط ذلك بجـنوح مؤسسات الإقراض المالي العالمية إلى فرض شروط سياسية على الدول العربية لقـاء حصـولها على القروض، وفي قائمة تلك الشروط تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان بوصفها ضمانة ضرورية لها في وجه أية مفاجآت " دراماتيكية ".

وعلـى ذلك لم يعد ثمة ما يسمح لأي نظام سياسيٍ عربي بأن يتفاوض بحرية على إعـادة جدولة ديونه أو الحصول على قروض جديدة إلا بالرضوخ لهذه الشروط السياسية التي قد تفتح إمكانية ما من إمكانيات تحقيق التحول الديمقراطي.

٤- نمـو ثقافـة سياسـية ديمقراطـية، إن توسع التعليم وتطور برامجه، وانتشار الصـحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، رفع مـن معـدلات الـنمو الثقافي لدى المجتمعات العربية، وحسن من أدراك الناس لحقوقهم الطبيعـية، ومـن نتائج ذلك انهم باتوا يمتلكون رصيدا معينا من الأفكار السياسية الحديثة

يسمح بالحديث عن بدايات تكون وتوسع الثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي،التي توفر شرطا لتسهيل عملية التحول الديمقراطي[1].

رابعا: أنماط التحول الديمقراطي :

ويقصـــد بهـــا تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعـــت للإطاحـــة بالنظام غير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حـــالات الـــتحول الديمقراطـــي مـــنفردة – بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المســـتقلة – تسعى الدراسة في هذا الصدد إلى التمييز بين ثلاثة مسارات رئيسية للتحول مـــع العلـــم بـــأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول على المستوى الـــنظري، ويمكـــن التمييز بين ثلاثة مسارات وهي: التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب.

المسار الأول: التحول من أعلى :

ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم، الذين يلعبون دورا حاســـما في إجراء هذا التحول، والذي يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذيـــن يلعـــبون دورا حاســـما في إنهاء نظامهم غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي[2].

ويمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، ومن ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين:

١– الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية

٢– الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة.

فالقادة العسكريون عادة ما يضعون شروطا لهذا التحول ومنها احترام دور المؤسسة العســـكرية ومسئوليتها عن حماية الأمن القومي للبلاد وسيطرتها على صناعات الأسلحة،

١– عبد الإله بلقزيز،" الانتقـــال الديمقراطي في الوطن العـــربي: العوائق والممكنات"، المستقبل العربي، (ع ٢١٩، مايو ١٩٩٧)، ص١٩–٢١.

٢– Samuel Huntington, Third wave, Op, Cit. P.108.

ولعل خبرة أمريكا اللاتينية تقدم مثالا جيدا في هذا الشأن خاصة البرازيل وشيلي، فقد احتفظت المؤسسة العسكرية في الحالة الأخيرة بميزاتها وبقى بينوشيه قائدا للجيش لفترة وبذلك استمر في هيكل السلطة وإن خرج من منصب القيادة[١].

وقد عرفت كثير من دول العالم تحولاً ديمقراطياً من أعلى كزامبيا، التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية، حيث مرت بعملية تحول ناجحة عام ١٩٩١ من نظام الحزب الواحد الذي كان يقوده " كينيث كاوندا " إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب تحت قيادة الزعيم المنتخب فريدريك شيلوبا الذي تولى سدة الحكم استجابة لمتطلبات في المجتمع، والبرازيل التي يؤرخ لبدايات تحولها نحو الديمقراطية في العام ١٩٧٣، وتم تعزيز التحول نحو الديمقراطية في العام ١٩٨٥ بانتخاب رئيس مدني للبلاد[٢]، واليونان والبرتغال الذي جاءت المبادرة فيهما لإنهاء النظام السلطوي من القيادة العسكرية في العام ١٩٧٣ في اليونان، و١٩٧٤ في البرتغال، حيث لعبت المؤسسة العسكرية دورا مؤثرا في إحداث التحول[٣].

ويرتبط هذا المسار بوجود قادة إصلاحيين يميلون إلى إحداث تغيير يؤدي إلى إنهاء النظام السلطوي وفتح الباب أمام تحول ديمقراطي حقيقي على حد ما يرى البعض، فان هذا الأمر لا يمكن تعميمه على إطلاقه وعلى كل حالات التحول من أعلى، فثمة نماذج للتحول من أعلى بادر بها قادة النظام السلطوي تحت وطأة الضغوط الشعبية المتزايدة التي تطالب بإحداث تغيير في اتجاه الديمقراطية.

صحيح أن اختيارات القادة لها دور أساسي في هذا المجال، ولكنها قد تتلازم مع الضغوط المجتمعية المتولدة عن سوء الأحوال، وهو ما قد يدفع القادة إلى الإسراع بإجراء تحولات في نظامهم يمكن اعتبارها بداية نحو التحول الديمقراطي، أو قد تكون بمثابة

١ - حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢- Samuell Huntington, Op.Cit, p. 110.

٣- Terry Lynne Karl and Philippe Schmitter, "Modes of Transition in Latin America, Southern Eastern Europe", International Social Science Journal, vol.128, May 1991, p.277.

خدعـة سياسـية يتم اللجوء إليها للتخلص من الضغوط على النظام على غرار ما قام به موبوتو في زائير قبيل القضاء على نظامه[١].

وبالتالي فان هذا المسار يتم بعدة سمات:

١- إن قـادة النظام السلطوي يمكنهم قلب مَحاولتهم ومبادرتهم إذا أدى انفتاح النظام السياسـي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.

٢- إن القادة السلطويين يمكنهم صياغة قواعد رسمية للعبة السياسية تضمن الحفاظ علـى مصـالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد فيما ينتج ديمقراطية مقيدة نظرا لاسـتمرار بعـض القـادة السـابقين فـي هيكل السلطة بما يمكنهم من استمرار مقاومة الإصلاحات الديمقراطية.

وقـد يلجـأ النظام تحت تأثير الضغوط المجتمعية إلى الدخول في عمليات تفاوضية للشـروع في عملية التحول الديمقراطي وضمان مصالح بعض القوى السلطوية مع إقرار نظام ديمقراطي جديد[٢].

المسار الثاني: التحول من خلال التفاوض:

يحـدث هـذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مـثمر مـع القـوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل[٣].

١- حسـن سلامة، أثر العولمة على تطور النظام السياسي،مجلة الديمقراطية، (ع ٢ ربيع- ٢٠٠١)، ص٣٣.

٢- Alfred Stepan," Paths Toward Redemocratization,Theoretical and Comparative Considerations" in: G. Odonnele, P.schmetter81.White head (eds), Transition from Authoritarian Rule, (Baltimore:John Hopkins University press, 1986),p.75.

٣- Jacques Mariel nzauankeu, "The African Attitude To Democracy", International Social Science Journal, Vol.128, May1991, p377.

ومــن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مــع القوى المعارضة احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم أيديولوجيته والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة[1].

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول فــي الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل.

وقــد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار وأبرزها وضوحا حالة جنوب أفريقيا كمــثال للــتفاوض خــلال عامــي ١٩٨٩-١٩٩٠ بعــد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية[2].

ولضــمان نجــاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا أو اتفاقا شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل.

فيصــبح الميــثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعــتمد أعــلاه علــى أسفله ويشتمل على عدة مكونات، فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية والمدنــية حــول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على المؤسسة العســكرية، وهــناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد، وإقامــة اتفــاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات التجارية لاحترام الحقــوق وإعــادة توزيــع المــنافع، ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق والإطار الديمقراطي المرغوب[3].

١- حمــدي عــبد الرحمــن، "ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل،" السياســة الدولية، عدد (١١٣، يوليو ١٩٩٣)، ص ١٨، عبد الهادي عبد الحكيم الخطيب، التحول من التنظــيم السياســي الواحــد إلــى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراه غير منشورة،، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨) ص ٤٦.

٢ - ولــيد محمود عبد الناصــر، المؤتمر الأفريقي ومعادلة التوازنات الصغيرة، السياسة الدولية، (عدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢)، ص ٢١٦.

٣- Terry Lynne Karl, "Dilemmas of Democratization in Latin America", Comparative politics, Vol.23, No.1, 1990,p.11.

المسار الثالث: التحول من خلال الشعب:

يقصـــد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحـــتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة وقيام بعض أعمـــال العـــنف مـــن جانـــب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات الســـلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي والجزائـــر. كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشـــرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أُجبر فيها الرئيس " جوزيف استرادا " على التـــنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قياداته في ارتكابها[1].

وهكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، وتجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مـــع تمـــيزها بالتعقد وتعدد المراحل قد تشهد واقعيا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

وتنبغي الإشارة في هـــذا الصدد إلى أن التحـــول الديمقراطي الـــذي يبدأ من أعلى ينـــتج عنه نمط من الديمقراطية يطلق عليه الديمقراطية المقيدة، أو كثيرا ما يشرع النظام في اتخاذ بعض الخطوات التحررية من إفساح قدر من الحريات السياسية كحرية التعبيـــر وتخفـــيف القيود على الصحف مع الاحتفاظ بحق جماعة النخبة السلطوية في الدخول في العملـــية السياسية وعدم تهديد مصالحها، هذه الديمقراطية المقيدة يراها البعض عائقا أمام وضع إصلاحات سياسية تهدد مصالح النخبة السلطوية.

ويمكـــن الإشـــارة إلـــى ثلاث خصائص لتجارب الإصلاح الديمقراطي في الأقطار العربية، وهذه الخصائص هي كما يلي:

١- حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص٣٤.

- إن عمليـة الإصلاح السياسي قد تميزت بأنها محكومة من أعلى بدرجة عالية للغاية من السيطرة، فمن بين كافة التجارب العربية، حدثت ثورة ديمقراطية حقيقية واحدة في السودان في عام ١٩٨٥، وفي حالات قليلة جاءت إجراءات الإصلاح السياسي الليبرالي استجابة لضغوط من المجتمع السياسي المحلي، غير انه كانت ثمة حالة وحيدة وهي حالة الجزائر عام ١٩٨٨، ووصلت فيها الضغوط إلى درجة يصعب مقاومتها، أما في غالبية الحالات فان الإصلاحات الليبرالية قد بدت في الجوهر كعمل إرادي قام به الملك أو الرئيس بمطلق إرادته تقريبا.

غير انه إذا كان يصعب فهم الإصلاحات الليبرالية كاستجابة لضغوط شعبية أو سياسية محلية، فانه لابد من تفسيرها كاستجابة لعلامات معينة للأزمة والإجهاد في النظام السياسي، بل ربما يمكن فهم الإصلاحات الليبرالية كتكتيك يستهدف وقف نمو أزمة شاملة لعدم الاستقرار والتفسخ في نظام سياسي كان يعاني بالفعل من تدهور قدراته وطاقاته الاستيعابية في الميداني الأخلاقي والاقتصادي، وينطبق هذا التفسير على حالة مصر ١٩٧٥/١٩٧٦، الجزائر ١٩٨٨/ ١٩٨٩، والأردن ١٩٨٨/١٩٨٩ واليمن ١٩٩١/١٩٩٣، والمغرب١٩٩١/١٩٩٣.

- أما الخصيصة الثانية فتتعلق بمسارات تطور الإصلاحات السياسية الليبرالية، ويبدو توقيت إدخال هذه الإصلاحات أحد أهم العوامل في تفسير المفارقة بين هذه المسارات، ويمكن التمييز بين مسارين مختلفين إلى حد ما، من الناحية الشكلية على الأقل :

فالإصلاحات المبكرة نسبيا قد تميزت بدرجة أكبر من السيطرة الفوقية، ونطاق أضيق للحريات السياسية والتدرجية، وقد مالت تجربة الإصلاح زمنيا إلى الركود ثم النكوص والتراجع مما سبب قدرا ملحوظا من الإحباط في المجتمع السياسي وعدم

الاكـــتراث بيـــن الجماهـــير، وعدم الثقة في المؤسسات الرسمية للدولة بين المجتمع وتعد مصر نموذجا[1].

أمـــا الإصـــلاحات المـــتأخرة نسبيا، فقد تحركت في مسارات مختلفة اتسمت عموما بالعصـــبية، فقد جاءت الإصلاحات المتأخرة كتعبير جزئي عن الاقتراب من وضع فقدان السيطرة من أعلى، ولكنها بالمقابل كانت أكثر جذرية وأوسع نطاقا، وتميز مسارها بحسم أكبر للوضع السياسي الداخلي بسبب نمو العنف كظاهرة أساسية وتعد الجزائر نموذجا[2].

- أما الخصيصة الثالثة، فتتعلق بمضمون الإصلاحات السياسية، فالديمقراطية في الوطن العربي تظل هدفا بعيدا، والطبيعة الجوهرية للإصلاحات السياسية الداخلية لا تتفق مع مفهوم الديمقراطية ، وإنما هي في أفضل الأحوال انفتاح ليبرالي في مجال السياسة.

وبهـــذا المعنى يعد نموذج الإصلاح الليبرالي بلا تحول ديمقراطي (Liberalization Without Democratization) إجراء سياسيا سطحيا للغاية، وقد تم هذا الإجراء بإصدار قـــانون أو تعديـــل تشريعي دون إحداث تغيير يذكر في البناء الاستبدادي والتسلطي العام للقـــانون، وهو ما يعني احتفاظ جهاز الدولة بكامل ميراثه وبضغطه الشديد على المجتمع المدني[3].

---

١ – فقد بادرت الدولة المصرية بالإصلاحات الليبرالية مبكرا واتسمت بالتدرج، وأخيرا فان تراجع الدولة عـــن هـــذه الإصلاحات وهو الأمر الذي يتضح خلال الفترة اللاحقة ودون أن تواجه برد فعل سلبي ملمـــوس يظهـــر مدى التحكم في العملية طوال الوقت.انظر، عزمي بشارة (محرر) إشكاليات تعثر الـــتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (فلسطين: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦)، ص ٤٣.

٢ – جـــاءت الإصـــلاحات الليبرالية في الجزائر كاستجابة شبه فورية للمظاهرات الجماهيرية العنيفة في العـــام ١٩٨٨، وتخطـــى نطاق الإصلاح في الجزائر أي مستوى معروف في العالم العربي، وانتهت الإصـــلاحات بالانقلاب الدستوري في يناير ١٩٩٢ كرد فعل للانتصار الانتخابي الساحق للمعارضة الإســـلامية، ولـــم يتمكـــن نظام الطوارئ الذي تأسس بسيطرة الجيش المباشرة على الدولة من إنهاء الإرهاب المنظم الذي انبثق منذ ذلك الوقت.لمزيد من التفاصيل انظر:المرجع السابق، ص٤٤.

٣ – المرجع السابق، ص ٤٥.

خامساً: الاستقرار الديمقراطي :

يتطلــب تحقيق الاستقرار الديمقراطي عاملا مهما، وهو الاعتقاد في شرعية النظام الديمقراطي البديل، وهذا الاعتقاد على مستويين[١]:

١- مستوى عام يشير إلى أن الديمقراطية هي الصيغة المناسبة للحكومة.

٢- مســتوى المواطنين حيث يعتقدون انه رغم بعض الفشل فان النظام الديمقراطي هو الأفضل من غيره

يضــاف إلى هذا ضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية ووجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب مؤسسات وسيطة بين المواطنين والدولة ، وحيازة تلك الأحزاب لتأييد المواطنين يضــمن نجاحهــا فــي المنافســة. ويشير عدد من الباحثين إلى أن ترسيخ دعائم النظام الديمقراطــي ومن ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها:

١- تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

٢- ضــرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية ، بحيث لا تناصر القيادة السياســية أيــا من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة ، بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة.

٣- عــدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات.

٤- كفالــة النزاهة والحيدة لانتخابات دورية وتحت إشراف جهاز قضائي متسق مع إفساح المجال لكافة القوى السياسية بالانخراط في العملية السياسية دون تقييد قوى وأجنحة بعينها.

٥- توافر تعددية حزبية غير مقيدة ، بمعنى السماح لكافة القوى للتعبير عن وجودها والانتظام في أحزاب سياسية دون خضوعها لسيطرة الدولة[٢].

١- Larry Diamond, Political Culture and Democracy Introduction", in: Larry, Diamond, (ed), Political Culture Democracy, (Boulder: Lynn Rienner Publishers, 1993) p. 13.

٢- حسن سلامة ، مزجع سابق ص٦٣

ويستلزم تدعيم النظام الديمقراطي شيوع ما يسمى بالثقافة الديمقراطية، وتجذير قيمها في المجتمع، والتي تتمثل في التسامح وقبول الآخر والوسطية والاعتدال[١].

ولعل أحد المتطلبات المهمة لترسيخ دعائم النظم الديمقراطية هو تحقيق السيطرة المدنية على القوات المسلحة من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة[٢] .

ويرى "هنتنجتون" إن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، وهو يسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة.

وبالنسبة لأي الأنظمة الحزبية قدرة على تحقيق ترسيخ الديمقراطية، يشير " ايدي" إلى سلبيات نظام الحزبين بالقول انه يحرم الناخبين من الخيارات السياسية ، حيث ينصب التنافس أساسا في الاختيار ما بين الشخصيات وليس ما بين البرامج الحزبية .

ولتحقيق التماسك الديمقراطي لابد من وجود دستور مكتوب ونظام تعدد للأحزاب فعال، فضلا عن وجود فصل بين السلطات، وقد أثير خلاف بين الباحثين بصدد أفضل الأنظمة الانتخابية تحقيقا للتماسك الديمقراطي، هل نظام التمثيل النسبي أم نظام الانتخاب بالأغلبية ؟ يرى " ارند ليجفرت" أن نظام التمثيل النسبي يعد من أفضل البدائل لأنه يتضمن تسوية للصراعات العرقية[٣].

وأخيرا يمكن القول انه كلما زادت درجة المؤسسية والتنظيم للمجتمع ساهم ذلك في استقرار وتماسك النظام الديمقراطي وزيادة قدرته على التنبؤ وتلبية مصالح ورغبات أخرى[٤].

١- Larry Diamond, o p.cit.p.31.

٢ – حسن سلامة، المرجع السابق، ص ٦٥.

٣ – نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص١٠٩.

٤- Robert Pinkeny, Democracy in the Third World, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994) p. 44.

المبحث الثالث

دور الأحزاب في التحول الديمقراطي

ركــزت أغلــب أدبــيات العلوم السياسية على الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياســية فــي بــناء ديمقراطية مستقرة، إذ يؤكد " هنتنجتون" على أن استقرار أي نظام سياسي في طور التحديث يتوقف على قوة أحزابه[١]، ويرى " ليبست ولينز ودياموند " أن هــناك معايــير تتعلق بهذه القوة هي : الصلابة المؤسساتية، والاستقلالية ومعايير التناسق والتعقيد[٢].

وبشــكل عــام يمكــن القــول بأن دور الأحزاب السياسية في الانتقال نحو التعددية السياســية فــي الــدول العربية قد تميز بالهشاشة وعدم الجدية، لأن هذه التحولات جاءت أساســا من أعلى أي بمبادرات من القيادات الحاكمة، وذلك في سعيها للبحث عن مصادر بديلة للشرعية بعدما تآكلت أسس ومصادر شرعيتها القديمة، والدليل على ذلك أن عمليات الــتحول قــد جاءت بعد أحداث عنف جماهيري شهدتها هذه الدول نتيجة لتفاقم المشكلات السياســية والاقتصادية والاجتماعية مثال ذلك (الأردن واليمن وتونس ومصر)، ومحاولة الأنظمــة احــتواء القوى السياسية والاجتماعية الصاعدة وتمكينها من ممارسة ما يسمى " بالتنفيس السياسي" عبر بعض الأطر المؤسسية المشروعة.

ولكن هناك عاملاً آخر يوضح الدور المتزايد للأحزاب السياسية في المنطقة العربية وهــو التحول الديمقراطي (المحدود) والذي يعكس دورا متصاعدا للأحزاب السياسية في (الأردن ومصــر واليمن ولبنان)، والتي قد أظهرت اهتمامات سياسية مستقلة ومختلفة في أحيان كثيرة، عن تلك الخاصة بالحكومات المركزية[٣].

١- Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, Op.cit, p.408.

٢- Ibid, P. 410.

٣- As, ad Abukhalil, Change and Democratization in the Arab World: the Role of Political Parties, The world Quarterly, Vol.18, No,1. PP.193-194.

وفي جميع الحالات تم إحاطة التعددية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والأمنية التي تجعل هذه التعددية السياسية تحت سيطرة الحكومات وداخل الأطر التي ترسمها وتحددها، وبالتالي فإن هذه التعددية السياسية وجدت في إطار حالة من عدم التوازن الكبير بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة مما يجعل النظام الحزبي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن والمسيطر، منه إلى نظام التعدد الحزبي، وبقية الأحزاب الأخرى هامشية وغير قادرة على إيصال ممثليها إلى المجالس التشريعية.

وبقيت الأحزاب بشكل عام عاجزة عن التعبير عن كل القوى السياسية والاجتماعية الموجودة فعلا في المجتمع[١].

ويعتمد دور الأحزاب في التحولات الديمقراطية إلى حد بعيد على وجود بيئة ثقافية مناسبة، ومن مقومات هذه الثقافة وجود نوع من الثقة المتبادلة بين القوى السياسية والأحزاب بعضها البعض وبينها وبين الحكومة، فلا وجود لدور فعال للأحزاب في ظل جو يسوده الخوف من السلطة وعدم الإقرار بقيمة الإنسان وحرياته وحقه في التنظيم وإقامة الأحزاب، كما تحتاج الممارسة الديمقراطية سواء داخل الأحزاب أو السلطة إلى ثقافة تؤمن بالرأي الآخر وإمكانية التعايش بين الاتجاهات المختلفة في ظل وجود اتفاق عام حول القواسم المشتركة للعملية السياسية[٢].

وظائف الأحزاب السياسية :

ترتبط عملية دراسة الأحزاب في التحولات الديمقراطية بصورة مباشرة بوظائف ومهام الأحزاب على الصعيد السياسي بشكل عام والتي يمكن تلخيصها في الوظائف التالية:

١- المشاركة السياسية، من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لتنظيم أنفسهم وتشكيل قنوات اتصال بين الحكام والمحكومين ومراقبة أعمال الحكومة.

١- نظام بركات، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي ، في :حمدي عبد الرحمن (محرر)، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، مرجع سابق، ص٢٨٣.

٢- نظام بركات، مرجع سابق، ص٣٠٢

٢- التنشئة السياسية ودعم الثقافة السياسية والمساهمة في غرس قيم معينة.

٣- التجنيد السياسي، وإعداد القيادات وتدريبها وإضفاء الشرعية عليها.

٤- تجميع المصالح من خلال التوفيق بين مصالح المواطنين في سياسات عامة وتحديد الأولويات.

ومن خلال تتبع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية يمكن التعرف على دورها في التحولات الديمقراطية.

أولا: المشاركة السياسية:

يعرف " نـاي وفيربا " المشاركة السياسية بأنها تلك النشاطات القانونية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام والأعمال التي يؤدونها وكذا التأثير في القرارات الحكومية[١].

ويعرفها " د. كمال المنوفي " بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت، أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة[٢].

ويعرفها " هنتنجتون" بأنها أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهي أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية[٣].

١- Norman h. Nie and Sidney Verba " Political Participation " In F.L. Greens V, W. Polsby (eds.) Non-governmental Politics, (Addison, Wesley Publishing co, Inc, 1975) P.1.

٢ - كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، السياسة الدولية، (ع ٣٤، ١٩٧٩)، ص٧٨.

٣- Samuel Huntington and John Nelson " On Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, (Cambridge: Harvard university press, 1976) p.3.

ويـرى " ويـنر" أن المشـاركة السياسـية نشاط اختياري يهدف للتأثير في اختيار السياسـات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي أو القومي، سواء كان هذا النشاط ناجحا أو غير ناجح منظما أو غير منظم ، مستمراً أو مؤقتاً(١).

ويميل علماء السياسة إلى اقتراح أربعة أنماط من المشاركة السياسية، هي اقرب إلى قـنوات مخـتلفة لهـذه المشاركة وهي المشاركة في الانتخابات، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والمشاركة على الصعيد المحلي، والاتصال بالمسئولين(٢).

وتـتفق أغلـب الكتابات على أن هناك صوراً تقليدية للمشاركة وصور غير تقليدية، وتتمـثل الصور التقليدية في، الترشيح (تقلد منصب عام، أو السعي لمثل هذا المنصب)، النشـاط فـي العمـل السياسـي (العضوية النشطة أو العادية في المنظمات السياسية أو المـنظمات شبه السياسية)، التصويت (الإدلاء بالصوت أو التأثير على الناخبين الآخرين)، وهـناك صـور غـير تقلـيدية هـي الاحـتجاج والعنف، والاحتجاج يشمل التظاهرات والإضـرابات وهـي مسموح بها قانونا في كثير من النظم، ويشمل العنف أحداث الشغب والـتمرد والاغتيالات (أو محاولات الاغتيال) والانقلابات (أو محاولات الانقلاب)، ومن الواضـح أن الاحـتجاج يكون سلميا دائما، وان العنف ينطوي على استخدام أدوات القهر المادي أو التهديد باستخدامها(٣) .

وتكمن أهمية المشاركة السياسية فيما يلي:

١- تعـد المشاركة السياسية معيارا لنمو النظام السياسي، ومؤشراً على ديمقراطيته وهي بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في

١- Myron Wiener, "political Participation Crisis Of Political Process" in Binder (eds.) Crisis and Sequence's in Political Development" (Princeton: Princeton university press, 1971) pp. 164-165.

٢ – مصـطفى كـامل السـيد، قضية المشاركة السياسية في مصر، في نجاد البرعي (محرر)، إصلاح النظام الانتخابي في مصر، (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٨) ص٥١.

٣ – صـلاح سـالم زرنوقـة، المشاركة السياسية والعملية الانتخابية، مجلة الديمقراطية، (عدد ١، شتاء ٢٠٠١)، ص١٩.

عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين تغدو المظهر الرئيسي للديمقراطية.

وعلى هذا الأساس يجرى وصف النظام الديمقراطي على انه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين[1].

٢- تبدو أهمية المشاركة السياسية من شيوع بعض صور السلبية في المجتمع ومنها:

- اللامبالاة "APATHY" وتتمثل في عدم اهتمام الأفراد بالظواهر أو المواقف في المجتمع بصفة عامة.

- الاغتراب "ALIENATION" ويعني ذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع.

٣- المشاركة وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية، بل أن إسهام الكثيرين في شئون الدولة يعطي كل واحد منهم فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة فضلا عن كون المشاركة مبدأً أساسيا لتنمية المجتمع حيث عن طريقها يتعلم المواطن كيف يحل مشاكله.

٤- يعتبر دور المشاركة دوراً تدعيمياً لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة التي تضعها.

٥- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للمواطنين لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات، وهذا يفرض جمع المال ويحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة.

٦- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية، يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل

---

١ - ثامر كامل محمد، إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، (ع ٢٥١، ١/٢٠٠٠)، ص ١١٨.

بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين ، إذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمــن أمــام أي احتمالات للانحراف، والقيادة في أي بلد نام لابد وان تكون حريصة كل الحــرص علــى مــنع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب، وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين[1].

وهناك مجموعة من الدوافع التي تدفع المواطن للمشاركة السياسية:

١- حــدوث الأزمــات الوطنية وصراعات الأحزاب السياسية، وتغير سياسة الدولة ضــد مصالح بعض الفئات (الطلبة – العمال – الفلاحين) وفي ظل هذه الظروف يعمل الأفراد على تنظيم قواهم لمواجهة تلك القوى المسيطرة.

٢- حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية في الدولة بحيث تتيح الفرصة لقيام منظمات شــرعية لــبعض الفــئات (عمــال – فلاحين – مهندسين) والمساعدة في تطوير الوعي السياسي.

٣- الرغــبة فــي كســب شــعبية المواطنين، أو الحصول على مراكز في الهيئات والجمعيات أو الحزب، وكسب تقدير واحترام المواطنين وتحقيق مصلحة مادية[2].

وتمــثل المشــاركة السياسية أحد الأدوار الهامة التي يقوم بها الحزب السياسي حيث يقــدم للمواطن، أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقــيدة السياســية، وتجمــيع أنفســهم لممارسة التأثير على السلطة الحاكمة سواء على المســتوى المحلــي أو المستوى القومي، ويصبح الحزب بذلك إحدى قنوات الاتصال بين الحــاكم والمحكوم وإحدى الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة، ومن ثم يكون الحزب إطارا للحركة وأداة للمشاركة[3].

١- محمــد إبراهــيم أبــو خلــيل، التنشــئة السياســية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة، دراســة تقويمــية، رســالة ماجستير، (جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٠) ص ٥٠-٥١.

٢- المرجع السابق، ص ٥١.

٣ – علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة، (القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٦)، ص ٧٦.

و يعطــي "هنتنجتون " أهمية وموقعا متميزا للجانب المؤسسي ، خصوصا ما يتعلق مــنه بالأحــزاب السياسية في تحقيق المشاركة السياسية ، حيث يرى أن تزايد المشاركة والتعبــئة الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمؤسســات قوية وفعالة وتقع الأحزاب السياسية على رأس تلك المؤسسات وتعتبر أكثرها أهمية لتنظيم اتساع المشاركة السياسية[1] .

وللأحــزاب السياسية دور واضح في المشاركة السياسية حيث إنها تعد من دعامات التنمية السياسية ، فالأحزاب السياسية هي الوسيلة التي يتم عن طريقها مشاركة الجماهير في السياسة وحشدها لتأييد البرامج القومية[2].

وعــند تأسيس الأحزاب السياسية، فإن مسألة شرعية النظام السياسي تفرض نفسها، فالأحــزاب السياســية تجــد فــي الاحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها، كما أن الأحــزاب السياســية هــي إحدى التنظيمات الأساسية التي تمارس في المجتمع نوعا من التنشئة السياسية لأعضائها حتى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة[3] .

وقــد ربــط هنتنجــتون بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية، إذ يرى أن عملية التنمــية السياســية تشــتمل على تطورات ثلاثة: الأول ترشيد السلطة، الثاني التمايز في الوظــائف السياســية، والثالث التهيئة للمشاركة السياسية، بحيث تزداد المساهمة الشعبية سواء من حيث عدد المساهمين، ونطاق مساهمتهم، ومجال هذه المساهمة ومدى تكرارها وبروز مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة.

١- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، ص ٩٠-٩١ .

٢- عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥)، ص ١٨٣.

٣- محمــد علــي محمــد، أصــول الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٥)، ص ٤٣١.

ويرى هنتنجتون أن الأحزاب السياسية يمكن أن تلعب دورا هاما في هذا المجال في الدول النامية، حيث إنها يمكن أن تساهم من خلال الأنشطة العديدة التي تقوم بها في تنظيم عملية المشاركة والتدريب عليها، والتوعية بأهميتها ومجالاتها [1].

وإذا كانت المشاركة السياسية وما تتطلبه من مؤسسات سياسية ذات فعالية تشكل جوهر عملية التحديث والتنمية السياسية، فقد ظهرت في بلدان الشرق الأوسط مؤسسات أسهمت في تحقيق قدر من المشاركة والاتصال بين النخب والجماهير ، إلا أن تلك المؤسسات طغى عليها الطابع الشخصي والتقليدي، ولم تؤد الأحزاب السياسية والبرلمانات إلى إحداث تغيير حقيقي على هذا الشكل من المشاركة، بل كثيرا ما كانت تشكل هذه المؤسسات عوائق للاتصال اكثر من كونها قنوات لهذا الاتصال[2].

ويمكن تحليل مدى استجابة الأحزاب السياسية للمشاركة وفق " درجة " أو صور المشاركة السياسية المسموح بها ، وقدرة النظم الحزبية المختلفة على تحقيق المشاركة.

فمن ناحية صور المشاركة تجرى التفرقة بين المشاركة عن طريق التعبئة، والتي تنسب أساسا إلى الحزب الواحد والتي تعمل حكومته كأداة معتادة لتسهيل التعبئة الجماهيرية، في حين أنها تعوق أو تمنع " المشاركة الجماهيرية" لان نظام الحزب الواحد قد يهتم بتنمية الإحساس الذاتي بالمشاركة في حين يمنع - فعليا - السكان من التأثير على السياسة العامة والإدارة واختيار العناصر التي تتولى الحكم فعليا.

أما فيما يتعلق بالانتماء "الحزبي الكامل " فيقصد به منح الأفراد والجماعات حقوق المشاركة السياسية سواء من خلال الأحزاب السياسية القائمة أو بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

١- محمد سعد أبو عامود، " الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية "، مجلة الديمقراطية، (عدد ٤، أكتوبر ٢٠٠١)، ص٤١.

٢- James A. Bill and Carl Leaden, "Political in the Middle East", Boston: Little brown and Company, 1979), P. 26 .

ويتوقف ذلك على ما إذا كان الحزب جماهيرياً أم حزباً أيديولوجياً، ففي الحالة الثانية يتـيح الحـزب العضـوية والمشاركة السياسية من خلاله للذين يشتركون معه في توجهه الأيديولوجي، أما إذا كان الحزب جماهيريا فإن مطالب المشاركة من قبل الجماهير سوف تعامل باستجابة أكبر من جانب الحزب وذلك لتحقيق الانتصار الانتخابي[١].

إن مجـرد وجود الأحزاب ، لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية ولكن – على العكـس مـن ذلـك – هـناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية تعمل على قمع المشاركة السياسـية أو الحـد مـنها حفاظا على مكتسبات الطبقة المسيطرة وامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية، ويظل النفوذ في أيدي القلة من القادة وتكون مسئولية الكثرة محدودة جدا[٢].

و تلعـب الأحزاب دوراً مهماً في تفعيل وزيادة مستوى المشاركة السياسية في ظل النظم الحزبية التنافسية فهي تقوم بالعديد من الوظائف على رأسها:

١- **تسـمية المرشحين للوظائف العامة:** لعل من أهم أنشطة الأحزاب السياسية من وجهـة الـنظر الليبرالية اختيار المرشحين، وتعد عملية الترشيح من ابرز مراحل اختيار الموظفيـن العموميـن في الدولة، ويؤكد ذلك أن تجارب الدول الديمقراطية الغربية تشير إلى أن الأحزاب السياسية هي التي تحتكر عملية الترشيح في الانتخابات العامة، ولعل ذلك يعطي الأحزاب السياسية سلطة معتبرة في التأثير على الحكومات وسياساتها العامة.

وعـادة مـا يتم اختيار المرشحين وفقا لنظم وترتيبات مختلفة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد منظومة " الانتخابات الأولية" وذلك لاختيار مرشح الحزب في الانتخابات العامة الحقيقية.

وقد طورت الأحزاب الجماهيرية منظومة أخرى لاختيار مرشحي الحزب، حيث يتم ذلك في المؤتمرات الوطنية والمحلية التي يشترك فيها جميع أعضاء الحزب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهكذا فان عملية اختيار المرشحين الحزبيين على اختلاف وسائلها تدفع إلى احترام مبادئ التمثيل والمشاركة الجماهيرية.

---

١ – أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ص١٩٠ – ١٩٣ .

٢ – عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ص ١٧٩ .

٢- الدعايـــة الانتخابــية: بعــد اختيار مرشحي الحزب تبدأ عمليات أخرى لتمويل وإدارة الحملات الانتخابية ،التي تهدف إلى ضمان انتخاب هذا المرشح . أن الحزب يسهل من عملية الاتصال المباشر بين الناخبين والمرشحين وذلك من خلال :

- إقامة الندوات والاجتماعات العامة .
- توفير عدد من المتطوعين لخدمة المرشحين .
- تفسير البرنامج الانتخابي أمام الجماهير .
- القيام بالدعاية الانتخابية المستمرة .

٣- تطويــر الوعــي السياســي للناخبين: تقوم الأحزاب بدور محوري في الوعي السياســـي عند المواطنين . فهي تمدهم بالمعلومات الضرورية عن المرشحين وتفسر لهم الخــيارات السياسية المتاحة. إنها تقوم كما يقول " دوفرجية " بتأطير أيديولوجي للناخبين، ولا يســتطيع أي حـــزب أن ينجح إذا لم يعبر عن المشاعر والطموحات والأفكار الكامنة لدى فئة معينة من المواطنين .

مـــن الملاحظ أن مرشحي الأحزاب الفائزة في الانتخابات يقومون بتشكيل تنظيمات حزبــية داخـــل الحكومـــة، وعلى سبيل المثال، فان أعضاء البرلمان الذين ينتمون لحزب معين يؤلفون مجموعة برلمانية خاصة بهم، حيث يختارون اللجان البرلمانية وقادتهم داخل الــبرلمان والتشـــريعات التي يؤيدونها أو يرفضونها، يعني ذلك أن الأحزاب تلعب دوراً مباشراً وغير مباشر في صنع وتنفيذ السياسة العامة.

وعلى أي الأحوال، فان الأحزاب السياسية في النظم الحزبية التنافسية تقوم بعدد من الوظائف التي من شأنها الارتقاء بمستوى المشاركة السياسية بوجه عام ومن ذلك:

(أ) الأحـــزاب قنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم، فالحزب يضطلع بمهمة توفير قناة للتعبير ذات اتجاهين من أعلى الهرم السياسي ومن أسفله، وذلك أمر ضروري لإدارة العمليات السياسية في المجتمعات المعقدة.

وفـــي الـــنظم التنافســية يصـــبح اتجـــاه قناة الاتصال من أسفل إلى أعلى، أي من المحكوميـــن تجـــاه الحـــاكم قويا وفعالا، ومع ذلك فان الحزب يعمل كأداة لتعليم وتثقيف الجماهير.

(ب) تساعد الأحزاب على ربط وتجميع المصالح، إلا أنها تقوم بتحويل المطالب المتعددة إزاء موضوع معين إلى مقترحات محددة يمكن التعامل السياسي معها، فالأحزاب تقوم بعزل المصالح والاختيار والتوفيق بينها، وبعبارة أخرى فان الأحزاب تعد من الناحية المؤسسية والتنظيمية ذات أهمية حاسمة في تحديد أي المصالح ينبغي تمثيلها سياسيا.

(جـ) تجنب واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، فالأحزاب هي الآلية الرئيسية كما ذكرنا، والتي من خلالها يتم تدريب واختيار المرشحين لكافة المناصب، وليس بخاف أن اختيار المرشحين بواسطة الأحزاب لا يقل أهمية عن عملية الانتخابات العامة ذاتها.

(د) يتولى قادة الحزب الفائز في الانتخابات مهمة وضع وتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع، وقد لعبت الأحزاب السياسية دورا هاما في عملية التحول والتغيير الثوري في كثير من المجتمعات مثل تجربة الأحزاب الشيوعية، وفي الدول النامية قامت الأحزاب الوطنية بدور محوري في تحقيق الاستقلال وبناء الدولة ما بعد الاستعمارية[1].

وتلعب الأحزاب السياسية العربية دوراً فعالاً في تنشيط الرأي العام وتنظيمه، فالأحزاب تقوم بتنظيم الاتجاهات السياسية وتوضيح مصالح المواطنين بما يتصل بالشؤون العامة وتمدهم بالمعرفة والمعلومات، وتقوم بتجميع مصالحهم وتحديدها في برامج محددة صالحة للاختيار فيما بينها، وتعزفهم على المشكلات العامة التي تواجههم وتزودهم بالحلول المناسبة لها، وتعرفهم بحقوقهم وحرياتهم التي يجب عدم تجاوزها، وتزودهم بالوسائل للتعبير عن آرائهم، متبعة في ذلك مجموعة من الوسائل منها الوسائل الإعلامية أو الوسائل غير التقليدية مثل قيادة التظاهرات وحركات الاحتجاج وغيرها.

ومن أهم الوسائل التي تتبعها الأحزاب لتنشيط الرأي العام:

١- حمدي عبد الرحمن، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، (عدد ٤، خريف ٢٠٠١)، ص ص ٢٠-٢١.

١- تنظيم المناقشات العامة وعقد الندوات ويظهر دور الأحزاب العربية في هذا المجال بصورة جلية لأنها قد تكون الوسيلة المتاحة بصورة اكبر من غيرها رغم محدودية تأثيرها.

٢- الدعاية والإعلام عن طريق وسائل الإعلام التي يملكها الحزب، ويلاحظ هنا بأن الأحزاب العربية لاتملك الكثير من وسائل الإعلام التي هي غالبا محصورة في الحكومة، وقد تكون الصحافة الحزبية إحدى منافذ الأحزاب للاتصال بالناس.

٣- الاتصال المباشر بالمواطنين وتنظيم اللقاءات مع الزعماء والمتخصصين، وتعتمد الأحزاب هذه الوسيلة بصورة فعالة في ظل التجمعات القبلية والعشائرية والريفية، خاصة وان قيادات الأحزاب العربية تمثل في الغالب شريحة من القيادات المحلية والاجتماعية ذات الوزن السياسي في ظل هذه التجمعات التقليدية[١].

ثانيا: التنشئة السياسية :

تشير التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنون الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي، وتحدد دورهم في هذا النظام[٢]، ويعرف " ألموند وباول" التنشئة السياسية بأنها تعني اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية[٣].

ويرى " د. كمال المنوفي " أن التنشئة السياسية هي بمثابة تلقين واكتساب لثقافة سياسية معينة، كما أنها عملية مستمرة، يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة، وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة وجماعات

١- نظام بركات ، مرجع سابق، ص٢٨٦.

٢ - Grace A. Jones, "The Political Structure, (London and Harlow: Longmans, 1969), p.36.

٣- G. Almond, B. Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, (Boston: Little Brown and Company, 1966), P. 70.

الرفاق والحزب السياسي وأدوات الإعلام[1]، و يعرفها " جرينشتين " بأنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع[2].

وفي كل الأحوال تلعب التنشئة السياسية دوراً هاماً ومحورياً في تحديد وصياغة المدركات السياسية للفرد وتشكيل وعيه ومن ثم تحديد سلوكه السياسي وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية[3].

والتنشئة السياسية لا تعدو أن تكون قدرة المجتمع على نقل ثقافته وقيمه السياسية من جيل إلى آخر عبر المؤسسات المختلفة الموجودة داخله، بيد أن التنشئة لا تقتصر على عملية نقل الثقافة ولكنها تشتمل كذلك على عملية اكتساب الثقافة والقيم هذا فضلا عن عملية تغيير الثقافة والقيم.

وقد تصير عملية تغيير الثقافة والقيم جوهر عملية التنشئة السياسية بالنسبة للدول النامية، يضاف إلى ذلك أن جزءاً هاماً من عملية التنشئة السياسية يكمن في الإحلال، أي إحلال قيم جديدة محل القيم البالية التي تعوق حركة النظام السياسي وتضع قيداً على وظائفه وقدراته، كما تتضمن التنشئة السياسية أيضا تطوير الثقافة السياسية بما تحمله من قيم واتجاهات ونظم اعتقاد وما يترتب على ذلك كله من أنماط سلوك سياسي معين[4].

١- كمال المنوفي، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، السياسة الدولية، (عدد ٩١، ١٩٨٨)، ص٤١.

٢- نقلا عن، إيمان نور الدين، دور المدرسة في التنشئة السياسية- مرحلة التعليم الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠) ص١١-١٢.

٣ - كمال المنوفي، الأطفال والسياسة في مصر، دراسة ميدانية، السياسة الدولية، (عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٢٣-٢٤.

٤ - عبد المنعم المشاط، التعليم والتنشئة السياسية، مستقبل التربية العربية، (القاهرة: مركز ابن خلدون، عدد ٢، أبريل ١٩٩٥)، ص ١١٢.

وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع،فعملية التنشئة مرتبطة – إلى حد كبير – بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من أيديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك(1).

وتمر التنشئة السياسية بعدة مراحل:

أولا: مرحلة الطفولة: لكي يحافظ النظام السياسي على كيانه وبقائه فانه يعمد إلى الاهتمام بالتربية السياسية للنشء، حيث يمثل الأطفال جزءاً من المجتمع، ولذا فهم يكتسبون نظم القيم والمعتقدات السياسية السائدة في هذا المجتمع، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسي في مرحلة النضج وهي المرحلة التي تدعو المواطنين إلى القيام بأدوار معينة في العملية السياسية.

ثانيا: مرحلة المراهقة: أولى الباحثون هذه المرحلة قدراً كبيراً من الاهتمام لأكثر من سبب ، فمن ناحية يبدأ معظم الأفراد خلالها تحمل بعض واجبات المواطنة مثل الاشتراك في التصويت، ومن ناحية أخرى يتعلم الفرد أثناءها قيما وأفكارا سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع قيم الأسرة.

وفضلاً عن هذا وذلك قد تشهد هذه المرحلة اتجاه المرء إلى رفض نماذج السلوك التي نشا على احترامها في مرحلة الطفولة ، إذ يشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه.

ثالثاً: مرحلة النضج والاعتدال: لم تنل هذه المرحلة اهتماماً ملحوظاً من جانب دارسي التنشئة السياسية على اعتبار أن سلوك الفرد في مرحلة النضج يتحدد بما تعلمه

---

1 – إيمان جابر شومان، محمد ياسر الخواجة، " الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر"، دراسة ميدانية في: كمال المنوفي، وحسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الثاني، 1993)، ص 1127.

مـن اتجاهات ومعارف سياسية في مرحلتي الطفولة والمراهقة ، إلا أن هذا الاتجاه يغفل حقـيقة جوهرية مفادها إن الأسرة لا يمكنها إعداد الفرد لمواجهة كل ما تتطلبه حياته في مـرحلة النضـج ، خاصـة وإنها لا تستطيع أن تتوقع الأدوار التي قد يتعين عليه أداءها خلال المرحلة المذكورة [١].

وهـناك بعـض المؤسسـات التـي من خلالها تمارس تأثيرات متباينة على التنشئة السياسـية تـبعا للمـرحلة العمرية للإنسان ، ففي السنوات المبكرة من حياة الفرد تلعب الأسـرة دوراً أساسيا ، ولكن حينما يبدأ بالالتحاق بالمدرسة وينخرط في جماعات الرفاق ثـم يخرج إلى ميدان العمل، فإن مؤسسات التنشئة تصبح متعددة وقد تتعارض فيما بينها من حيث المبادئ التي تسعى إلى توكيدها[٢].

وتمارس الأحزاب دورا مهما في عملية التنشئة الأخرى، حيث تقوم الأحزاب بتلقين وغـرس مجموعـة القـيم والمعايير السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين، وبشكل تدريجـي مـن خـلال عملهـا الحزبـي والشعبي، فالأحزاب السياسية تعمل على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلا من الاهتمام بالنواحي الفردية، كما تساهم في تـزويد المواطنيـن بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل الثقافة السياسية القادرة على الـتعامل مـع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع، وهي تعمل على غرس أنماط سلوكية معيـنة تـتعلق بالعملية السياسية، ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية، بما فيها من انتخابات ومحاورات ونقاشات وتقبل الرأي الآخر، وكذلك تساهم الأحزاب في تعلم العمل الجماعي

١- محمـد إبراهـيم أبـو خلـيل، التنشـئة السياسـية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة الجيزة، دراسة تقويمية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٠)، ص٢٢، انظر أيضا، أحمد علي بيلي، دور الجامعة في التنشئة السياسية، في كمال المنوفي، وحسنين توفيق (محرر)، مرجع سابق، ص ٩٥٢- ٩٥٥.

٢ - انظـر :عـبد الغفـار رشـاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٣٧.

والعمل مع الآخرين للتوصل إلى نتائج سياسية من خلال جو تسوده الثقة استنادا للحقوق والواجبات وليس لمعايير شخصية.

يعتبر الحزب مؤسسة للتنشئة السياسية في أثناء الفترات الأولي للتنمية السياسية، حيث يعد من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية، وفي البلاد المتقدمة حيث توجد صحف واسعة الانتشار، ونظم تعليمية فعالة، واتجاهات سياسية مستقرة لدى المواطنين، تلعب الأحزاب دورا ضئيلا نسبيا في غرس مشاعر المواطنة.

وفوق ذلك فان الاتجاهات التي تغرسها الأحزاب في تلك النظم تتلاءم عموما مع الاتجاهات التي تغرسها العائلة والمدرسة، ولكن في البلاد الآخذة في النمو، تسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالبا ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها البالغون في طفولتهم.

وفي تلك المجتمعات النامية أيضا ترتبط التنشئة السياسية كوظيفة متميزة للحزب بالتمييز بين (الحزب التعبوي) وغيره من الأحزاب.

ويشير اصطلاح التعبئة هنا إلى استعمال الحزب كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات للمواطنين، وغالبا ما يسعى الحزب إلى كسب التأييد الشعبي عن طريق إرسال ممثليه إلى مواقع التجمعات الجماهيرية كالمدارس والمصانع، وذلك لبث مبادئ الحزب في صفوفها والدعوة إلى تأييدها ومؤازرتها وقد يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيعمل على إنشاء المدارس والأندية لتلقين الشباب لمبادئه من خلال الدروس والندوات والمحاضرات التي تنظمها.

وكذلك يقدم الحزب لأفراده المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة التي توقظ في الفرد الوعي السياسي، كما يعمل الحزب على تحقيق التماسك القومي ويعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات، كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية، وكذلك يعمل على مساعدة الأفراد كيفية التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بطريقة منظمة مما يعمل على تقوية الرابطة بين الحكام والمحكومين.

ويمكن التمييز بين نوعين من التنشئة السياسية يؤديها الحزب السياسي:

النوع الأول: تعزيز الثقافة السياسية القائمة وتوخي الاستمرارية في الأداء.

النوع الثاني: إدخال تغيير هام في أنماط الثقافة السياسية السائدة، ويبرز دور الأحزاب في التنشئة السياسية في المجتمعات النامية اكثر من المجتمعات المتقدمة، ويرجع ذلك إلى الحقيقة التي مؤداها انه في المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، على حين في المجتمعات المتقدمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور[1].

ويتوقف دور الأحزاب في القيام بهذه الوظيفة بالدرجة الأولى على مدى قوة الأحزاب في تأديتها واثبات فاعليتها وعلى قدرتها في التأثير على الجماهير والتأثير بهم، وبعلاقاتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي[2].

ولاشك أن الدور الذي تقوم به أدوات التنشئة السياسية - بجانب الأدوار أو الوظائف الأخرى - يؤثر تأثيراً كبيراً على المشاركة السياسية للفرد وعلى عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي يقدمها الحزب السياسي لأعضائه والمجتمع يكون لها تأثير على السعي السياسي والاجتماعي لهذا الفرد، فإما أن تشجعه على الاهتمام بقضايا مجتمعه وتحثه على المشاركة السياسية أو تكون عكس ذلك.

وهذا يتضح بالنظر إلى وظيفة التنشئة السياسية في علاقتها بظواهر أخرى، ففي إطار التنشئة والمشاركة السياسية تؤثر الاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الفرد من

١- محمد إبراهيم أبو خليل، مرجع سابق، ص٧٧-٧٨.

٢ - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٩١.

خلال عملية التنشئة المبكرة على استجابته لمختلف المنبهات السياسية، وبالتالي على مدى مشـــاركته في الحياة السياسية، فهي إما أن تشجع على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي، وإما أن تكون ضد ذلك.

وترتبط التنشئة بالتجنيد السياسي حيث يمكن أن تساهم الأسرة في إعداد الفرد لمركز سياســي معيــن كــأن يــنجح الوالدان في إقناع الأبناء بالانضمام إلى الحزب نفسه الذي يؤيدانه، أو بممارسة مهنة سياسية أو إدارية.

كمــا ترتــبط التنشــئة بالاستقرار السياسي حيث يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام على أن يحفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى لــه إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه، ومن بينها التنشئة السياسية[١].

ثالثا: التجنيد السياسي :

يقصـــد بـــه العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة[٢]، وتعــد الأحــزاب السياســية إحدى أدوات التجنيد السياسي وإعداد القيادات والمساهمة في تــداول الســلطة، فهذه الأحزاب تعد من أهم القنوات المؤسسية التي يسعى المواطنون من خلالهــا إلى اعتلاء قمة هرم السلطة سواء كان ذلك في نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب، فالأحزاب تعمل على تخريج السياسيين على المستوى الوطني من بين كوادرها من خلال ما تقوم به من تدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولــي الوظــائف العامة أو الدفع بهم إلى الانتخابات العام، وفي سبيل ذلك تقوم الأحزاب بتقوية شخصية أعضائها، وتعلمهم كيفية التعامل مع المشاكل العامة، والاحتكاك بالآخرين،

١ - أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

٢- Marrick Dwaine, Continuities in Recruitment Theory and Research Toward a New Model, in Evalu, Heinz Mczudnowski, Moshe, Elite Recruitment in Democratic Politics, (New York: John, Willy & Sons, 1976), p 29 - 44.

وتدريـــبهم على الخطابة ومواجهة الجماهير، وتعريف المجتمع بهم، ويلاحظ هنا أن كثيراً من القيادات العربية سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية قد تلقوا تدريبهم وإعدادهم من خلال الأحزاب سواء الحاكمة أو المعارضة.

وتقـــوم الأحزاب بتقديم القيادات المطلوبة للعمل السياسي من خلال تقديم المرشحين للانتخابات، وتزداد أهمية الأحزاب في هذا المجال في ظل نظام الانتخاب بالقائمة ، حيث تـــتحكم الأحزاب بأسماء المرشحين في القوائم الحزبية وترتيبهم على القائمة، ويلاحظ هنا بان معظم الدول العربية لا تأخذ بنظام القائمة الحزبية.

ويمكـــن تقســـيم عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة إلى ثلاثة مستويات: أولها، مســـتوى القـــيادة السياســـية القومية، حيث يسعى المواطن من خلال الحزب السياسي إلى الوصـــول إلـــى قمـــة الهرم السياسي، ويتساوى هنا نظام الحزب الواحد والنظام الحزبي الـــتعددي، ويلاحـــظ علـــى هـــذا المستوى دور جماعات المصالح في اختيار المرشحين للمناصـــب السياســـية، وثانيها: مستوى الوظائف الحكومية، ويختلف دور الحزب هنا من دولـــة لأخـــرى. وثالـــثها: مستوى الوظائف الحزبية، حيث يتولى الحزب تعيين جهازه الإداري والتنظيمـــي، ويختلف حجم هذا الجهاز من حزب لآخر، ويقوم هؤلاء الموظفون بـــدور مهـــم فـــي صنع سياسة الحزب وأعمال الدعاية والعلاقات العامة وجمع التبرعات وإدارة الحملات الانتخابية، وإصدار الصحف ... الخ[1].

ويعتـــبر نظام الانتخاب إحدى أدوات الحزب للقيام بوظيفة التجنيد السياسي، فينبغي أن يتـــيح للهيـــئات المنتخبة أن تمثل بعدالة رأي الأغلبية والأقلية واختبار شعبية الحكومة وان تتم عملية الانتخاب دون أي ضغوط أو شبهات.

ومن جهة أخرى تثير وظيفة الحزب في التجنيد السياسي ممارسة هذه الوظيفة داخل الحزب نفسه، بمعنى آخر اندماج قيادة الحزب واستمرارية مساندتها لإضافة أعضاء جدد

١ - إيمان محمد حسن، مرجع سابق، ص ص٦٧-٦٨.

فـــي الحزب من خلال انتخابات دورية تنافسية وهو أمر يؤدي إلى المشاركة على مستوى القاعدة الحزبية في اختيار النخبة الحزبية[1].

وتخـتلف هـذه الوظيفة من نظام لآخر، حيث انه في النظم الديمقراطية تتسم عملية التجنـيد بالإجـراء المغلق الذي يحدد بمقتضاه قادة الأحزاب الأسماء المقدمة إلى مجموع أعضـاء الحـزب لقـبولها، أو يكون تقديم الأسماء مفتوحا لعملية انتخابية تنافسية داخل الحـزب وقائمـة بذاتهـا، كما هو متبع في مختلف الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعرف بالانتخابات الأولية.

أمـا في النظم الشمولية فيكون للانتخابات العامة أهمية رمزية فقط، وتتضاءل أهمية الوسـائل التي تتم بها عملية الترشيح، وقد تتأثر الأنماط العامة لتجنيد الحزب في المجتمع بنوعيـن مختلفيـن مـن النظم الحزبية، كأن يكون الحزب مسيطرا على الحكم عبر فترة ممـتدة من الزمن، أو أن يكون هناك تغير متكرر بشكل نسبي في الحزب الحاكم، ويرتبط هـذا الـنمطان بإمكانية الوصول للمناصب السياسية، والتي تمثل قوة كبيرة لجذب التأييد للحـزب، فغالبا ما يؤدي استمرار عدم قدرة حزب ما على الوصول إلى الحكم إلى تقلص دوره وضـعفه، ما لم يدعم بواسطة عوامل أخرى، فقد يلجأ الحزب إلى توزيع المناصب الحزبـية على أعضاء نخبته أو الالتزام بمبادئ أيديولوجية، وهكذا لا يشجع النمط الأول علـى وجـود حـزب معـارض قوي، وقد تختفي المعارضة أو تتبنى مواقف راديكالية ومتطرفة في محاولة لاكتساب التأييد[2] .

وبشـكل عـام يمكن القول بأن عملية التجنيد السياسي في الوطن العربي تعتمد في قوامهـا علـى مؤسسات أخرى أكثر فعالية في هذا المجال منها ما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية الأكثر تنظيما وتمثيلا للوحدة الوطنية، أو بدور القبائل والعشائر والأطر التقليدية الأخـرى التي تلعب دوراً فعالاً في التجنيد السياسي وتوصيل القيادات إلى قمة السلطة في

١- إبراهـيم فـؤاد عـبد المقصود، الأحزاب السياسية على المستوى المحلي، في السيد غانم (محرر)، السياسـة والنظام المحلي في مصر، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٥)، ص٢٥٢.

٢- أشرف محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص٢١٥.

كثــير مــن البلدان العربية، هذا بالإضافة إلى الدور المميز للبيروقراطية الحكومية الذي تلعــبه فــي إعداد القيادات وإيصالها إلى الحكم نتيجة ما تتمتع به من خبرة عملية وولاء للقائمين على السلطة.

كمــا تســاهم الأحــزاب في تنظيم عملية انتقال السلطة بالطرق المشروعة، فالنظام الحزبي المتعدد يعني وجود معارضة، مما يؤدي بالتالي إلى الحيلولة دون انفراد رأي أو جماعــة بالســلطة، ويبقى المجال مفتوحا نحو تداول السلطة وانتقالها إلى الأحزاب التي تحظــى بتأيــيد الشعب في ظل نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات حرة ونزيهة، فحركة الأحزاب في انتقالها من مقاعد الأغلبية إلى مقاعد الأقلية في البرلمان، ثم محاولتها العودة ثانــية إلــى مقــاعد الأغلبية يحقق عدم استبداد حزب معين أو فئة قليلة بالحكم أو احتكار الســلطة، وحين انتقال السلطة من حزب إلى آخر سيكون الوضع ميسرا من خلال وجود قــيادات مدربة وبرامج مدروسة قابلة للتنفيذ، لكن المتتبع لوضع الأحزاب العربية في هذا المجال نادرا ما يجد عملية انتقال السلطة بين الأحزاب الموجودة، فهناك في الغالب حزب واحد مسيطر هو حزب السلطة ودور الأحزاب الأخرى في مجال السلطة التنفيذية معدوم، والحالــة الوحــيدة التي تم انتقال السلطة فيها لأحزاب المعارضة نتيجة الانتخابات كانت حالــة أحزاب المعارضة في المغرب بعد انتخابات ١٩٩٧ حيث فازت أحزاب المعارضة بأغلبــية المقاعد داخل البرلمان، وتولت تشكيل الوزارة مع العلم بأن دور مجلس الوزراء يبقى محدودا إلى حد ما في ظل سيطرة الملك وهيمنته على القرارات الرئيسية في الدولة.

أمــا في بقية الدول العربية ذات التعددية الحزبية فلم يحصل أن استطاعت الأحزاب المعارضة إسقاط الحكومة أو المشاركة في الحكومات إلا في حالات محدودة[١].

رابعا: تجميع المصالح :

يقصــد بهــا تحويــل المطالــب إلى بدائل لسياسة عامة، وقد عبر البعض عن هذه الوظــيفة بتعبيرات أخرى مثل صياغة القضايا، أو تنظيم الإرادة أو صنع الرأي العام[٢]،

١- نظام بركات، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

٢ - إيمان محمد حسن، مرجع سابق، ص٢١.

ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الحزبية وتلقي الشكاوى والمطالب ويقوم بعملية موازنة ومساومة محاولاً التوصل إلى تسوية لهذه المصالح المختلفة في صورة اقتراح سياسات معينة، وتنعكس أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على استقرار الرأي العام، والتقليل من حجم التوتر في المجتمع، حيث تقوم بتحديد الآراء الفردية وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها، مما يكسبها سلطانا ويقينا، فبدون الأحزاب يظل الرأي العام متقلبا ومتغيرا.

كما ترتبط هذه الوظيفة باستقرار النظام السياسي، حيث يتم التقليل من عبء المطالب على صانعي القرار وبالتالي الاستجابة لها بشكل فعال[١]، كما تساهم الأحزاب السياسية في تجميع المصالح والعمل على غرس قيم سياسية عامة في مواجهة التعددية الاجتماعية والثقافية خاصة في دول العالم الثالث، حيث تقوم الأحزاب بالتوفيق بين اكبر عدد من المواطنين وتجميعهم حول سياسات عامة ، فالأفراد في الغالب مختلفون في اتجاهاتهم ومصالحهم ولا يستطيعون بمفردهم توحيد كلمتهم أو أفكارهم، فالأحزاب تقوم بالربط بينهم وتوجيههم نحو المصالح القومية، ومساهمة الأفراد في صنع القرارات الجماعية التي تهم كافة المواطنين[٢].

خامسا : الشرعية السياسية :

اكتسب مفهوم الشرعية تفسيرات ومعاني شتى بتنوع الاتجاهات التي تصدت لتفسيره، ويمكن التمييز في شأن مفهوم الشرعية بين ثلاثة اتجاهات أساسية هي: الاتجاه القانوني، والديني، والسياسي.

فبالنسبة للاتجاه القانوني يمثله أساتذة القانون والذين يعرفون الشرعية على أنها سيادة القانون، بمعنى انه لا يمكن إعفاء السلطة الحاكمة من الخضوع للقانون، ومن ثم لن تكون قرارات السلطة صحيحة ونافذة إلا إذا صدرت بناء على القانون وطبقا له، وبالتالي السلطة شرعية بخضوعها للقانون وبالتزامها به في أعمالها.

١ - أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص٢٠٥.
٢ - نظام بركات، مرجع سابق، ص٢٩٠

أمـــا الاتجـــاه الديني في تعريف الشرعية، فيرى أن الشرعية هي تنفيذ أحكام الدين، فالـــنظام الشرعي هو الذي يعمل على تطبيق قواعد الدين ويلتزم بها باعتبار أن الدين هو مجموعـــة القواعـــد والتعالـــيم التي أنزلها الله على عباده عن طريق الرسل لتنظيم أمور الأفراد، ولذلك يتعين الالتزام بها ليصبح النظام شرعيا.

وثمـــة اتجاه ثالث في تعريف الشرعية يلقى ترحيبا من علماء السياسة والاجتماع، ومـــؤداه أن الشرعية هي الطاعة السياسية ، وبهذا المعنى تصبح الشرعية أساس السلطة وتبريرا لقيامها، فهي موقف يشترك فيه الحكام والمحكومين في الاعتقاد بأن التوزيع القائم للســـلطة ونـــتائجه مـــن قواعد وتنظيمات تصدر عن الحكومة كلها صحيحة، لذلك يصبح القبول من جانب أفراد المجتمع للنظام السياسي هو أساس شرعيته[١].

وقـــد افترض " دال " أن القادة في موقع السلطة والتأثير يكافحون من أجل الحصول علـــى الشـــرعية، وعـــندما يكـــون القائد مقبولاً شرعياً، فإنه يملك السلطة ويعلل السعي المتواصل للقادة من تحويل حكمهم إلى سلطة شرعية بدلاً من كان قائماً على الإكراه، لأن الحكم الشرعي يكون أكثر ثقة واستقرارا وكفاءة، فالنظام السياسي المستقر هو النظام الذي ينظر إليه الأفراد بوصفه شرعيا وفعالا يمتلك القوة والمقدرة على إشباع مطالب وحاجات المجـــتمع كما يتوفر لديها لمرونة الكافية للتلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة، وطبقا " لـــدال " فإنه في حالة توافر الدرجة العليا من الشرعية، فإنه يكون من السهل على النخبة الحفـــاظ علـــى السيطرة دون استخدام أي نوع من القوة[٢]، وعلى العكس كلما انخفضت الشـــرعية فـــإن استمرار الحفاظ على السيطرة يصبح معتمداً بدرجة كبيرة على الوسائل الاكراهـــية، أي أن القيادة تفرض سيطرتها وتعززها بالمخرج بين اكتساب الشرعية وبين التهديد باستخدام القوة[٣].

١ – أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٢- Robert Dahl, Political Development, (London: The Macmillan Press, 1977), p.12.

٣ – عبد العظيم محمود حنفي، تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١)، ص٣٤.

وتعتبر الأحزاب السياسية أداة هامة، بل وناجحة بشكل عام في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، فهي أدوات لكسب التأييد الشعبي، واكثر مرونة من الجيوش أو البيروقراطيات، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم حزب سياسي.

ويصوغ " ابتر" هذا الدور للأحزاب من خلال ثلاثة جوانب متكاملة هي، نشاط الأحزاب في تعظيم أو زيادة شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، فضلا عن نشاط الأحزاب في تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار أيديولوجي محدد[١].

ولقد اتجهت بعض النظم السياسية في الدول النامية إلى توظيف الأحزاب السياسية لخلق الرضا والقبول من جانب أبناء المجتمع واكتساب تأييدهم لسياسات النظام، الأمر الذي يوفر الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار النظام.

على أن أحد المؤشرات الهامة في التعرف على مدى شرعية النظام تتمثل في كيفية انتقال القيادة من شخص لآخر، وأيضا من حزب لآخر، ففي حين تقدم الأمم المتقدمة ذات النظام الحزبي المستقر أمثلة متعددة للانتقال السلمي للسلطة من حزب إلى آخر، فإن تلك النقطة تمثل أحد المؤشرات الهامة على أزمة النظم الحزبية في البلاد النامية[٢].

١- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ص١٩٧ – ٢٠٢.

٢ – لمزيد من التفاصيل حول دور الأحزاب في تحقيق الشرعية، انظر: أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠٢.

الفصل الثاني

عوامل التحول الديمقراطي وسماته في اليمن

تعتبر اليمن من بلدان الجنوب التي شهدت عملية تحول ديمقراطي من التنظيم السياسي الواحد - المؤتمر الشعبي العام في الشمال، والحزب الاشتراكي في الجنوب - إلى التعددية السياسية.

وقد شكل التحول الديمقراطي في اليمن انفراجا لكل القوى الاجتماعية والسياسية في الممارسة العلنية، واصبح يشار إليه كونه فاصلا بين نقطتين هامتين في تاريخ تطور وبناء الدولة في المجتمع اليمني الحديث والمعاصر، فالتحول الديمقراطي قد ترافق مع إعلان دولة الوحدة وشكل نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي اليمني والدولة، في التحول من الشمولية إلى التعددية ومن الشطرية إلى الوحدة، مما يعني أن اليمن حققت تحولاً سياسياً اندرج تحت تأثير الموجة الثالثة للديمقراطية التي اجتاحت العالم وإن كان لليمن خصوصيتها التي تميزت بها في عملية التحول.

وفي الواقع يبدو أن معظم العوامل الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في البلدان النامية بشكل عام تنطبق على عملية التحول التي شهدها المجتمع اليمني، كما أن عملية التحول هذه لها سمات متعددة، ولكن كل ذلك في إطار من الهيمنة والسيطرة للسلطة التنفيذية.

ولذلك سوف نعنى في هذا الفصل بدراسة خلفية وعوامل التحول الديمقراطي وسماته في اليمن، ولكن دراسة تلك النقاط لا تقف بمعزل عن الإطار التاريخي للتجربة الديمقراطية في اليمن، وهو ما يستلزم البدء في التعرض للإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية اليمنية.

ولهذا سينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية اليمنية.

المبحث الثاني : عوامل التحول الديمقراطي في اليمن.

المبحث الثالث : سمات التحول الديمقراطي في اليمن.

المبحث الأول
الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية اليمنية

كغـيرها مـن الـبلاد العربـية شـهدت اليمن مولد الظاهرة الحزبية منذ منتصف الثلاثينـيات، والتـي ارتبطت في بداياتها بالحركة الوطنية اليمنية كمعارضة لنظام الحكم الإمامي في شمال اليمن، واتخذت لها أساليب تقليدية تتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعـي القائم حينذاك باستخدام أساليب القمع والتهديد فتحولت حركة النقد إلى حركة رفـض للنظام، ولكنها كانت حركة غير منظمة، وكان المسجد أهم القنوات التي يعبر من خلالها أفراد حركة المعارضة .

وبـتزايد القمع والاضطهاد اتجهت حركة المعارضة إلى العمل السري، وهنا اتخذت فـي عملهـا طابعـا تنظيمـيا حيث تكونت الأحزاب السرية وعدد من الجمعيات الأدبية والثقافـية التـي كانت تمارس عملا سياسيا، وكان المستنيرون من أبناء اليمن المؤسسين لتلك التنظيمات والذين تلقوا تعليمهم في بعض البلدان العربية يلعبون أدوارا هامة من اجل تغيير النظام السياسي.

ولما كان النظام الإمامي يرفض تكوين أي تنظيم حزبي أو نقابي حتى لو كان مواليا لـه، فقـد تأسسـت الكثير من الأحزاب السياسية التي أعلن عن تأسيسها في مدينة عدن (المسـتعمرة البريطانـية عـندئذ)، ولم يكن الوضع يختلف كثيرا في جنوب اليمن إلا من حيث تطور مدينة عدن كميناء تجاري يخدم الإمبراطورية البريطانية وبما كانت تتميز به من هامش في الحرية ساعد على نشأة معظم الأحزاب .

ويمكن النظر إلى النظام السياسي اليمني من خلال المراحل التالية :

أولا: مرحلة ما قبل قيام ثورة ١٩٦٢ في الشمال والاستقلال١٩٦٧ في الجنوب :

مـع ظهـور أفكـار التحديـث في اليمن برزت الظاهرة الحزبية والتي مثلت عدن المكـان المناسـب والملائـم لنشاطها و إصدار صحفها بفعل قيام بعض عناصر الحداثة

ووجـود شـيء مـن المـناخ السياسي الذي كان لـه اكبر الأثر على الجنوب والشمال اليمني معا [1].

١- نشأة الأحزاب السياسية في شمال اليمن:

تسـلم الإمـام يحي بن حميد الدين السلطة من الأتراك العثمانيين بعد خروجهم من اليمـن علـى اثر هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وظلت الأحزاب السياسـية محـرومة من العمل خلال العهد الامامي، وقد بدأت حركة المعارضة اليمنية للحكـم الملكي ذات المحتوى السياسي والفكري شبة المنظم بعد عام ١٩٣٤ بتأسيس عدد مـن الجمعيات والمنظمات السرية مثل هيئة النضال١٩٣٥ [2]، والجمعية الأدبية ومحبي الأدب فـي ١٩٣٦[3]، وجمعـية المشـايخ بـتعز وجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[4] وجمعية الإصلاح ١٩٤٤ [5]، وكان النشاط السياسي لهذه الجمعيات يهدف إلى إصلاح النظام القائم وتعديله[6]، إلا أن اضطهاد الإمام للمطالبين بالتغيير دفعهم إلى اللجوء إلـى عـدن التي وجدوا فيها ملاذ اً ومستقرا لعدد كبير من عمال وتجار وأبناء المناطق الشمالية، فأضحت عدن منطلقاً لممارسة نشاطهم السياسي من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية التي أسسوها أو الانخراط في التنظيمات السياسية والنقابية التي كانت قائمة.

وقـد جسـد ذلـك النشاط وحدة الحركة الوطنية اليمنية عندما امتزجت فيها مهمة مقاومة نظام حكم الإمامة في الشمال من جهة ومكافحة الوجود الاستعماري البريطاني في الجنوب من جهة أخرى.

١- Foad, Alsalahi, The Future Of Party Politics in Yemen, Yemen Times, Issue 7, 22-16, February 1998.

٢- أحمد قايد الصايدي، حركة المعارضة اليمنية، (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣) ص٢٤١.

٣- ايليـنا جلوبفسـكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة، قايد طربوش، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢) ص١٦٩-١٧٠.

٤- المرجع السابق ، ص١٧٢.

٥- القاضـي عـبد الله عـبد الوهاب الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، (بيروت: منشورات المدينة، ١٩٨٦، ط٣) ص١٨٤.

٦- عـبد العزيـز الكميم، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وأبعاد الممارسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠) ص١٦.

ومــن هــذا المنطلق تأسس أول حزب شمالي في عدن وهو حزب الأحرار اليمنى ١٩٤٤ [١] عــندما انتقلــت إليه بعض عناصر المعارضة هربا من النظام الحاكم [٢]، وقد تغــير أسمه في ١٩٤٦ إلى الجمعية اليمنية الكبرى [٣]، ثم في عام ١٩٥١ تأسس الاتحاد اليمنـــي في محاولة لتشكيل تنظيم سياسي جديد يجمع أطراف المعارضة فتم التقدم بتأسيس نــادٍ اجتماعي ثقافي أطلق عليه النادي اليمني[٤]، وقد لجأت التنظيمات السابقة إلى أساليب مــتدرجة فـــي مـــناوأة نظام حكم الإمام يحي ثم الإمام أحمد غير أنها في معارضتها تلك استمدت أسسها من منطلقات دينيه إصلاحية[٥].

وفـــي عـــام ١٩٦١ تأســـس تنظيم الظباط الأحرار [٦]، من العناصر العسكرية التي درســـت في الخارج أو تخرجت من المدارس العسكرية في المملكة المتوكلية اليمنية وجاء تكوينها معاصرا ومتأثرا بعوامل خارجية [٧]، ويرجع الفضل لأعضاء التنظيم في التخطيط

١- لمـــزيد مـــن التفاصيل حول نشأة حزب الأحرار اليمني، انظر، عبد الله الذيفاني، الاتجاه القومي في حـــركة الأحـــرار اليمنييـــن ١٩١٨-١٩٤٨، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٩) ص ٩٩-١٠٣.

٢- كان من ضمن الشخصيات الوطنية التي لجأت إلى عدن، محمد محمود الزبيري، وأحمد محمد نعمان اللذان قاما بتأسيس أول تنظيم سياسي معارض لحكم الإمام يحي ١٩٤٤،انظر، سعيد الجناحي، الحركه الوطنـــية من الثورة إلى الوحدة، (صنعاء: مركز الأمل،١٩٩٢) ص٦٢، سيد مصطفى سالم، " حركة الإصلاح في اليمن "، مجلة الحكمة اليمانية،مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ١٩٧٦)ص١٦٣. الهام مـــانع، الأحـــزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨- ١٩٩٣) دراسة تحليلية، (صنعاء: كتاب الثوابت،١٩٩٤) ص١٢٥.

٣- ســـمير العبدلـــي، الوحـــدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير منشورة،(القاهرة: معهد الدراســـات العربـــية، ١٩٩٣)، ص٣٢، .جلوبفسكايا ايلينا، مرجع سابق، ص١٣٦، سعيد الجناحي ، مرجع سابق، ص٦٥.

٤- أحمد جابر عفيف،الحركة الوطنية في اليمن، (دمشق:دار الفكر، ١٩٨٢،ط١)، ص٣٠١-٣٠٣.

٥- الهام مانع، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٦- لمزيد من التفاصيل حول نشأة وأهداف التنظيم، انظر، سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٧ - مثلت مصر الناصرية ودعمها للحركات السياسية المناوئة لأنظمة الحكم وكان ارتباط التنظيم بالنظام المصري وتنسيقه معه أثره الحاسم في الدفع باتخاذ خطوات عسكرية لإزالة النظام.

والتنفيذ لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وإنهاء حكم الإمامة ،وكان التنظيم مؤهلا لأن يشكل تنظيماً قائداً للسلطة بعد الثورة لكن تلاشى دوره نتيجة لتخلي الضباط الأحرار عنه[١].

بيد أن ظهور الأحزاب بشروطها المتعارف عليها يرجع إلى نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات بقيام أحزاب قوميه وأمميه كتنظيمات سياسية حقيقية وذات تأثير فكري وتنظيمي على قطاعات واسعة في المجتمع وذلك بقيام هذه التنظيمات السياسية في عدن وفروعها السرية في الشمال [٢].

فقد تأسس فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في الشمال في ١٩٥٨ وذلك من العناصر الطلابية الدارسة في سوريا والعراق ومصر[٣]، أما حركة القوميين العرب فقد تأسس فرعها في الشمال في ١٩٥٩ وتختلف عن غيرها من التنظيمات الحزبية التي امتدت من الجنوب في أن فرعي الحركة في الشمال والجنوب خضعا لقيادة موحدة موزعه بين الإقليمين[٤]، واستطاعت الحركة القومية في اليمن أن تنشئ لأول مره في تاريخ اليمن الحديث أحزابا جماهيرية، فقد كانت الأحزاب اليمنية حتى منتصف الخمسينيات لظروف ذاتية وموضوعيه أحزابا نخبويه[٥]، وبصفة عامه فإن الوضع في الشمال لم يكن مهيأً لتقبل قيام أحزاب عقائدية علنيه وبدا العمل السري بديلا مناسبا لها.

٢- نشأة الأحزاب السياسية في الجنوب:

ثمة اختلاف بين موقفي نظام الحكم الملكي وسلطات الاستعمار البريطاني في شمال اليمن وجنوبه بخصوص تكوين التنظيمات السياسية والحزبية، ففي الوقت الذي عرف فيه

---

١ - سعيد الجناحي، صحيفة الأسبوع (صنعاء)، عدد ٩٠، ٢٠ /١٩٩٨/١١.
٢ - محمد احمد علي،" التعددية السياسية في اليمن بين الضرورة والمخاطر"، صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٤٥٨، ١٩٩٧/١/١.
٣ - الهام مانع، مرجع سابق، ص١٤٤.
٤ - المرجع السابق، ص١٤٥.
٥ - لمزيد من التفاصيل حول نشأة الحركة القومية في اليمن وتطورها، انظر: عادل الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٨)، ص١٠٩-١٦٠.

جنوب اليمن في ظل الحكم الأجنبي هذه الظاهرة، حرم منها الشمال في ظل الحكم الإمامي، لذا كانت مدينة عدن الأرضية الصلبة التي تكونت عليها التنظيمات السياسية التي قادت حركة التحرر الوطني ضد حكم الإمامة في الشمال وحكم الاستعمار في الجنوب، وهو الأمر الذي جسد وحدة العمل الوطني ووحدة القضية الوطنية.

وتعتبر الجمعية الإسلامية أول تنظيم سياسي تكون في عدن في١٩٤٩[١]، وبعدها تأسست الجمعية العدنية في نفس العام التي استطاعت استقطاب عددا من العدنيين باعتبارها أول تنظيم سياسي واضح الأهداف وكان شعارها أن عدن للعدنيين وطالبت باستقلالها[٢]، وفي عام ١٩٥٠ تم تأسيس رابطة أبناء الجنوب العربي التي تأسست كرد فعل على التيار الانفصالي الذي تبنى مطالب انفصالية مناطقية وقد دعت الرابطة إلى وحدة الجنوب واستقلاله ولم تنقل مطالبها إلى وحدة الجنوب بالشمال[٣].

وفي الفترة من ١٩٥١-١٩٦٣ بدأت حركة المد القومي العربي وعلى إثر ذلك تكونت أحزاب بفعل عوامل ومتغيرات داخلية مثل:

- الجبهة الوطنية المتحدة التي تأسست على إثر توحد رابطة أبناء الجنوب العربي والجمعية العدنية، وذلك على إثر مقاطعتهم لانتخابات ١٩٥٥ التي منعت اليمنيين من أبناء الشمال المقيمين في عدن من ممارسة حقهم الانتخابي[٤]، وحزب الشعب العربي الاشتراكي، الذي تأسس في يوليو ١٩٦٢ وقد تحدد برنامجه في مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تعد مزيجا من المبادئ القومية والاشتراكية[٥].

---

١ - أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨،ط١) ص٧٧، شاكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ط١) ص٥٠، عادل رضا، تطور مسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، (القاهرة: دار النصر للطباعة، ١٩٧١) ص٧٥.

٢ - سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص١١٠

٣ - الهام مانع، مرجع سابق، ص٥٢، عادل رضا، مرجع سابق، ص ٩٠، شاكر الجوهري، مرجع سابق، ص٥٢

٤ - فضل العبدلي، التحول الديمقراطي في اليمن١٩٩٠-١٩٩٥، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦) ص ٤٨.

٥ - الهام مانع، مرجع سابق، ص٦٣.

وهناك أحزاب تكونت بفعل عوامل ومتغيرات خارجية مثل:

- حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في عدن في عام ١٩٥٦ وتكون من خلال العناصر الطلابية التي تأثرت بالفكر البعثي أثناء دراستها في العراق وسوريا ومصر، وعمل إلى نهاية الخمسينيات كتنظيم سري ثم تحول إلى العلنية في بداية الستينيات وقد تضمنت دعوته الربط بين المطالبة بالتحرر من الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن والقضاء على النظام الامامي في شماله[١].

- حركة القوميين العرب، التي تأسست عام ١٩٥٥ وتعد امتدادا لحركة القوميين العرب الأم التي نشأت في بيروت في نهاية الأربعينيات، وقد استطاعت حركة القوميين العرب مد تأثيرها الفكري إلى المناطق الريفية والقبائل إضافة إلى تواجدها بين الأوساط العمالية والطلاب، وقد وجدت لها قاعدة تأييد جماهيرية كبيرة نتيجة لتبنيها فكرة الكفاح المسلح .

- الاتحاد الشعبي الديمقراطي، الذي تأسس في العام ١٩٦١وتم إعلان ميثاقه الوطني الذي يعتبر أول وثيقة تسترشد بالفكر الماركسي ونظرية الاشتراكية العلمية، ويعتبر أول تنظيم يمني اتخذ من الاشتراكية العلمية أساسا لمبادئه ومفاهيمه الفكرية[٢].

وبعد مرور ما يقارب عقدين من بداية تأسيس ونشاط تلك الأحزاب أفرزت تلك المرحلة سقوط وانتهاء بعض التنظيمات إما بشكل نهائي مثل الأحزاب التي ثبت تعاونها مع الاستعمار أو فقدت مواقعها في صفوف الحركة الوطنية نظرا لمعارضتها ومواقفها المترددة من قضية إعادة تحقيق الوحدة .

ومن العوامل التي حدت من فاعلية ونشاط تلك الأحزاب السياسية ذات الاتجاه الوطني والقومي في المرحلة السابقة لتبني الكفاح المسلح وسيلة لمقاومة الاستعمار، أن

١- علي الصراف، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن: دار رياض الريس، ١٩٩٢)ص١٦٥.

٢- أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، (بيروت: دار الصداقة، ط١٩٩٢،١)، ص١٧٩، ثريا منقوش، قضايا تاريخية وفكرية من اليمن، (دمشق: دار الكرمل، ١٩٧٩)، ص ٢٢٥ .

سـلطات الاحـتلال لم تترك سوى هامش ضئيل من الحرية لتأسيس الأحزاب وممارسة نشـاطها بمـا لا يتجاوز حدود الإضرار بمصالحها، ومن جهة أخرى شجعت السلطات البريطانـية إنشـاء عـدد كبير من الأحزاب بهدف تشتيتها والحد من فاعلية تجمعها في كيانات موحدة ومنظمة(١).

وقـد أفضت تلك الإجراءات إلى بروز تنظيمات متعددة الأفكار والمصالح مع توافر قـدر مـن الاتفاق بين الاتجاهات المختلفة، ولاسيما فيما يتصل بهدف مقاومة الاستعمار وتحقـيق الاسـتقلال، إلا أن أسلوب نضالها لم يتجاوز الوسائل التقليدية المتمثلة في تقديم العرائض والاحتجاج وتوزيع المنشورات والإضراب والمظاهرات.

وفـي الأول مـن أكـتوبر ١٩٦٣ تبنت الحركة الوطنية أسلوباً مغايراً للتعامل مع سـلطات الاسـتعمار البريطانـي في جنوب اليمن وهو أسلوب الكفاح المسلح، وقد بذلت جمـيع الجهود لتجميع غالبية التيارات والأحزاب السياسية في إطار جبهة وطنية واحدة، ففـي ٩ أغسطس ١٩٦٣، أُعلن عن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، وقد تكونـت من خلال اندماج سبعة تنظيمات سرية (٢)، ثم انضمت إلى الجبهة ثلاثة تنظيمات أخرى(٣)، ولعل أهم ما يميز الجبهة القومية في سرعة انتشارها وتزعمها للحركة الوطنية سياسيا وشعبيا التالي:

- اتخاذهـا من المواجهة المسلحة للاستعمار البريطاني أداة لتحركها وإعلانها بدء الكفاح المسلح.
- استطاعت الجبهة التحرك والتغلغل بين الفئات والتنظيمات المختلفة(٤).

١- عبد العزيز الكميم ، مرجع سابق، ص٢١.

٢- هـذه التنظيمات السرية هي: الجبهة الناصرية، وحركة القوميين العرب في جنوب اليمن، والمنظمة الـثورية لجنوب اليمن المحتل، والجبهة الوطنية، والتشكيل السري للضباط والجنود الأحرار، وجبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيل القبائل، أنظر احمد عطية المصري، مصدر سابق، ص ١٤٥.

٣- انضـم إلى الجبهة في نهاية عام ١٩٦٣ هي: منظمة الطلائع الثورية بعدن، ومنظمة شباب المهرة، والمنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل.

٤- مسـتوى الفئات والتنظيمات المدنية(عمال، طلبة، قطاع نسائي)،المستوى العسكري والأمني (الجيش والأمن العام)، والمستوى القبلي. انظر في ذلك ، الهام مانع، مرجع سابق، ص٨٧.

وقــد امتنع عن المشاركة في الجبهة القومية التنظيمات السياسية التي لم يتحدد لديها الاقتــناع بوســيلة الكفــاح المســلح، مــثل رابطة أبناء الجنوب العربي، وحزب الشعب الاشتراكي[1].

وقــد ساهمت مجموعة من العوامل في الاتجاه نحو إقامة تجمع يضم القوى السياسية التي كانت خارج إطار الجبهة القومية والتي كانت تميل إلى تبني الأسلوب السلمي كوسيلة للحصول على الاستقلال ، أما ابرز هذه العوامل فهي، إحساس تلك القوى بخطورة تنامي دور الجــبهة القومية على المستوى الداخلي والخارجي، على حساب مكانتها وتأثيرها في أوســاط الحــركة الوطنية بعد أن أصبحت شبه معزولة ومهمشة، فضلا عن أن الموقف العربــي كــان يميل في تلك المرحلة إلى توحيد قوى التحرر الوطني في جنوب اليمن في تكــتل واحــد[2]، وفــي ١٩٦٤/٧/٣٠ تكونت منظمة التحرير، من كل من حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب العربي وهيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل وشخصيات من السلاطين والمشايخ[3]، ولم تتمكن الأطراف المجتمعة من الإعلان صراحة وبوضوح عن تبنيها لأسلوب الكفاح المسلح[4]، ولم يستطع التنظيم تحقيق الأهداف المحددة له، لذلك ففــي ١٣ يــناير ١٩٦٦، وإثر مفاوضات سرية بإشراف من القيادة المصرية في القاهرة وصــنعاء وتعــز أعلن عن اندماج الجبهة القومية ومنظمة التحرير في إطار تشكيل جديد أطلــق علــيه اســم (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل)[5]، ولكن في تاريخ ١٢ شباط /

١- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق ص٢٢.

٢- تبنت الجامعة العربية عقد مؤتمر وطني للجنوب اليمني المحتل في ١٩٦٤/٧/٥ دعا فيه الأمين العام للجامعــة، ضــرورة وقــوف جميع القوى الوطنية في جنوب اليمن صفا واحدا لمواجهة الاستعمار، وجــاءت قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني أيلول/سبتمبر/١٩٦٤ مؤيدة لجهود الجامعة في جمع كل القــوى الوطنية في جنوب اليمن المحتل في تنظيم واحــد، انظــر ، علي الصراف ، مرجع سابق، ص١٧٨.

٣- محمــد جمال باروت، حركة القوميين العرب ، النشأة ، التطور، المصائر،(دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،١٩٩٧) ص٣٦٦.

٤- ســعيد الجناحــي، الــبدايات الأولى لثورة ١٤ أكتوبر اليمنية، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣) ص٦٦-٦٨.

٥ – لمزيد من التفاصيل انظر: علي الصراف، مرجع سابق، ص١٨٠.

فبراير/١٩٦٦ أعلنت الجبهة القومية انسحابها من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل[١]، وقد أدى ذلك إلى صراع مسلح بين الجبهة القومية وجبهة التحرير في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧، وتشرين الثاني /نوفمبر/١٩٦٧ انتهى بسيطرة الجبهة القومية على الموقف بعد انحياز الجيش إلى جانبها، وأعلنت أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب، لتنفرد بالتفاوض مع الحكومة البريطانية، في ٢١-٢٨/نوفمبر تشرين الثاني ١٩٦٧ على الاستقلال وتسلم السلطة، وفي يوم ١٩٦٧/١١/٣٠ أعلنت قيادة الجبهة عن تأسيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية[٢] .

ثانيا : التنظيمات الحزبية بعد ثورة ١٩٦٢ في الشمال والاستقلال ١٩٦٧ في الجنوب:

اتجهت الدولة الوطنية بعد الثورة في كلا شطري اليمن إلى إعلان أهدافها التي تضمنت بناء دولة حديثه وإلغاء التمييز بين الطبقات وإقامة حكم محلي ديمقراطي وإتاحة الحريات العامة لكل أفراد المجتمع[٣]، بقدر كبير من الخطاب السياسي في الأيام الأولى لقيام الثورة إلا أن النصوص القانونية[٤]والدستورية قيدت كثيرا من الحريات وحظرت العمل الحزبي بشكل صريح وأصبح أهم ملمح لتعامل الدولة (النخب الحاكمة في كلا شطري اليمن) مع التنظيمات الحزبية هو الازدواجية بين الخطاب السياسي الرسمي وبين الممارسة العملية، بين الإدعاء بإقامة دولة النظام والقانون، والممارسة التي ترتبط بالعلاقات الشخصية والقبلية.

ولم تكتف النظم الحاكمة بحظر ممارسة أعمال الأحزاب بل أنها لجأت إلى تصفية كثير من رموزها وتشويه تاريخها، ومن جانب آخر ذهبت النخب الحاكمة إلى الحوار

١- لمزيد من التفاصيل ،انظر، الهام مانع، مرجع سابق، ص٩٣-١٠٢.

٢- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص٢٦.

٣- نص على ذلك الهدف الثالث والرابع من أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

٤- نصت المادة (٣٧) من دستور ١٩٧٠ في شمال اليمن على أن الحزبية بجميع أشكالها محظورة، ونصت المادة (٣) من دستور١٩٧٨ في الجنوب على وحدانية الحكم للحزب الاشتراكي اليمني باعتباره القائد والموجه للمجتمع والدولة، وقبل ذلك نصت الفقرة الثانية من وثيقة إعلان استقلال الجنوب على أن الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية.

الســـري- غير المعلن النتائج والأهداف - مع الأحزاب المعارضة مما يعني ذلك اعترافا رسمياً من الدولة بتلك الأحزاب واعترافا بحجمها وفاعليتها في المجتمع وهدف النخب من ذلـــك هـــو رفع تآكل شرعيتها وخلق نوع من الاستقرار السياسي ومحاولة بناء مؤسسي لجهاز الدولة.

وقـــد قدمت النخب الحاكمة في الشمال تبريرات مضللة وغير منطقية من أجل تأكيد رؤيـــتها لنفـــي الـــتعدد الحزبي بدءاً من القول أنه (لا مكان للحزبية في اليمن)[1]، وأن الحزبـــية تـــبدأ بالـــتأثر وتنتهـــي بالعمالة[2]، وان الحزبية تعني التشرذم وخلق التكتلات والصـــراعات الضـــارة[3]، وان بلادنا ترفض الحزبية تحت أي مسمى أو قناع لأنها تقوم على أساس عمالات خارجية[4].

عـــلاوة علـــى ذلـــك أضاف الحزب الحاكم في الجنوب أنه القائد والموجه للمجتمع والدولـــة، وانـــه وحـــده الـــذي يحـــدد الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للدولة[5].

وهكذا اتفق النظامان الحاكمان في شطري اليمن على وحدة سلطة الدولة ونفي التعدد السياســـي والحزبـــي واخـــتلفا في تبني الأيديولوجيات المتناقضة الاشتراكية في الجنوب والرأســـمالية والقبلية في الشمال واتجهت كلتا النخبتين الحاكمتين في الشطرين إلى تدعيم قـــيم الممارســـة السياسية التقليدية وإعادة إنتاج القبيلة ومنظومة القيم والتقاليد المحددة في مقـــابل القمـــع والســـيطرة لمؤسسات المجتمع المدني الحديثة خاصة الأحزاب السياسية، والتدخل الكامل في تسيير المنظمات النقابية وربطها بالحزب الحاكم[6].

١- حديث الرئيس عبد الله السلال ١٩٦٧/٦٢، أول رئيس لشمال اليمن ،ا صحيفة لثورة ،صنعاء ،٤/٧/ ١٩٧٢.

٢- حديـــث الرئـــيس عبد الرحمن الأرياني ٦٧- ١٩٩٧٤، ثاني رئيس لشمال اليمن، صحيفة الثورة ، صنعاء ،١٩٧٢/٧/٤

٣- حديـــث الرئـــيس إبراهيم الحمدي ٧٤-٧٧ ثالث رئيس لشمال اليمن، صحيفة أضواء اليمن، ع ٣٢، مارس ١٩٧٥،.

٤- حديـــث الرئـــيس علي عبد الله صالح، خامس رئيس لشمال اليمن، صحيفة الصحوة، صنعاء ٦/٦/ ١٩٨٥.

٥- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ١٩٧٨.

٦- فؤاد الصلاحي، مرجع سابق، ص١٢٣.

ويمكن إبراز أهم الأحزاب والمنظمات التي كانت تعمل في الشطرين كما يلي:

١- التنظيمات السياسية الرسمية:

(أ) المؤتمر الشعبي في الشطر الشمالي:

بدأ الاتجاه نحو إيجاد تنظيمات سياسية رسمية سواء كان اسمها اتحاداً سياسياً أو مكتباً سياسياً عام ١٩٦٤ وهي عبارة عن تنظيمات بديلة للأحزاب السياسية ، فقد تكون أول تنظيم رسمي في يناير ١٩٦٤، ورأسه المشير (عبد الله السلال)، وتلا ذلك تشكيل تنظيم سياسي (الاتحاد اليمني) في ١٩٧٣/٢/٢٦ في عهد الرئيس (عبد الرحمن الارياني) استمر نشاطه حتى عام ١٩٧٤[١]، وتم حله بعد حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ بقرار من القيادة الجديدة (الرئيس إبراهيم الحمدي) الذي عمد إلى تبني صيغة اللجنة العليا للتصحيح في ٥ أكتوبر ١٩٧٥ .

وفي العام ١٩٨٢ أوجدت القيادة السياسية الحالية أدوات أكثر شمولية وجدية كالمؤتمر الشعبي العام الذي تأسس بانعقاد مؤتمره الأول خلال الفترة ٢٩- أغسطس ١٩٨٢[٢]، كصيغة تنظيمية لأسلوب العمل السياسي في الشطر الشمالي من اليمن في ظل حظر الحزبية، ومثل قيامه في ظل ظروف وواقع الشطر الشمالي في مطلع الثمانينات إلى سد حالة الفراغ السياسي الذي واجهته كل القيادات اليمنية السابقة في ظل حظر الحزبية[٣]، وكذلك استيعاب الصراعات السياسية في إطار مؤسسي معترف به[٤].

١- عبد الكريم الخطيب، ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص٢٤٣.

٢- المحضر التقريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤)، ص٨٧.

٣- محمد إبراهيم الحلوة، " التحديث السياسي في اليمن الشمالي "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: ع٣٥، السنة التاسعة، ١٩٨٣)، ص١٦٢.

٤- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٤٦.

وقــد ضـــم في إطاره مختلف القوى والتيارات السياسية التي التقت في لجنة الحوار الوطني[١]، التي قادت نتائج أعمالها إلى إقرار الميثاق الوطني (الإطار النظري والفكري للمؤتمــر الشــعبي العــام) في صيغته النهائية[٢]، وقد حدد برنامج العمل السياسي ماهية المؤتمــر الشعبي العام (بأنه أسلوب للعمل السياسي يضم ممثلين عن الشعب بمختلف فئاته الوطنية ضمن منهج فكري عام يحدده الميثاق الوطني)[٣] .

وقــد ضـــم المؤتمر أغلب الواجهات والتيارات السياسية والعلماء والمشايخ والتجار والمثقفيــن والمستقلين والضباط والكثير من الشخصيات الحكومية[٤]، وقد أسفرت أعمال المؤتمر عن إصدار مجموعة من القرارات والتوصيات من أهمها، إقرار الميثاق الوطني فـــي صـــيغته النهائية واعتماده منهجا فكريا للعمل الوطني في شتى المجالات، وانتخاب الرئـــيس علي عبد الله صالح أمينا عاما للمؤتمر، وإقرار استمرارية المؤتمر الشعبي العام ليكون أسلوبا للعمل السياسي، على أن يعاد تكوينه كل أربع سنوات[٥].

وقــد كان حشد كل الفعاليات السياسية والاجتماعية في هذا الإطار يهدف أساساً إلى إيجـــاد الاســـتقرار السياسي في شمال اليمن وإعطاء نوع من الحرية والمشاركة السياسية

١- تشـــكلت لجنة الحوار الوطني من ٥٠ عضواً ممثلين للتيارات السياسية والفكرية في ١٩٨٠، بما في ذلك عناصر من الجبهة الوطنية (التي كانت تشكل معارضة سياسية وعسكرية للنظام، انظر في ذلك: Robert D. Burrowes, " The Yemen Arab Republic and the Ali Abdallah Salih Regime ", Middle East Journal, Vol.139, No. 3, 1985, p288.

٢- تـــم طرح مشروع الميثاق الوطني في أوساط المثقفين لمناقشته، ثم طرح على المواطنين في صورة استمارة استبيان، ثم صيغ في صورته النهائية واقر في المؤتمر العام الأول خلال الفترة من ٢٤-٢٩/ ١٩٨٢، لمزيد من التفاصيل حول إقرار الميثاق الوطني وخطواته انظر، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٢) ص٢٥١.

٣- عبد الملك سعيد، تطور تجربة لتنظيم السياسي في الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة أيلول ١٩٦٢، رســـالة ماجستير غير منشورة، (المغرب: جامعة الملك محمد الخامس، كلية العلوم القانونية، الرباط ١٩٨٩) ص١٧٤.

٤- بلقيس أبو اصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨-١٩٩٠، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩) ص ١٠٨.

٥- سعيد الجناحي، المؤتمر الشعبي العام من صيغة الواحد للكل إلى التنافس الحزبي، صحيفة ٢٦سبتمبر، ع ٦٥٦، ٢٢يونيو ١٩٩٥.

لكل قوى المجتمع. وقد اتخذت السلطة في صنعاء أسلوباً جديداً في التعامل مع الحركات الاجتماعـيـة، اتسـم بالمـيل إلى الاحتواء بدلاً من القمع فأتاحت السلطة للحركة القومية (البعـث - الناصـريون) فرصة العمل السياسي من خلال تكوينات المؤتمر الشعبي العـام. بـل وتغاضت السلطة عن النشاط التنظيمي المستقل لتنظيمات الحركة القومية[١] وقامت بإنشاء لجنة للحور الوطني من مختلف القوى الاجتماعية والعناصر الوطنية، وكان الهـدف مـنها بدء الحوار بين الدولة ومختلف القوى الاجتماعية التي تعمل خارج جهاز الدولـة[٢]، ولكـنه لم يسمح لتلك القوى بالعلنية لأن الحزبية محظورة وفقاً لدستور الدولة ولأن في الحزبية إضراراً بالمصلحة الوطنية[٣] .

(ب) الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب:

تأسـس الحـزب الاشتراكي اليمني بانعقاد مؤتمره الأول خلال الفترة من ١١-١٣ اكتوبر ١٩٧٨[٤] معبراً عن الصيغة الأخيرة لحالات الاندماج التنظيمي بين فصائل الحركة الوطنـية الذي بدأته حركة القوميين العرب باندماجها مع مجموعة من القوى السياسية في أغسـطس ١٩٦٣، في إطار تنظيمي واسع باسم الجبهة القومية، في أكتوبر ١٩٧٥ دخلت الجـبهة القومـية فـي اندماج تنظيمي مع كل من حزبي الطليعة الشعبية واتحاد الشعب الديمقراطـي تحـت اسم التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية[٥]، ليشكل بتوحيده مع

---

١ - عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٢- Robert D. Burrowes, The Yemen Arab Republic The politics of development, (London: Croom Helm, 1987), pp. 111-112.

لمزيد من التفاصيل حول مشاركة التنظيمات السياسية في لجنة الحوار الوطني وعضوية المؤتمر العام الأول، والتكويـنات التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام، انظر، سعيد الجناحي ، الحركة الوطنية ، مصدر سابق ، ص٥٣٣-٥٤٠

٣- Charles, Dumbar, The Unification Of Yemen Process, politics and Prospects: The Middle East Journals Vol.46, No.3, 1992.PP.457-475.

٤ - التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨) ص ٥٥.

٥ - الجـبهة القومـية- التنظيم السياسي الموحد- وثائق المؤتمر التوحيدي، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦) ص ٤٩.

التنظيمات اليسارية السرية العاملة في الشطر الشمالي (آنذاك) الحزب الاشتراكي اليمني[1].

وانطلق الحزب من تسميته بالاشتراكي اليمني من أن هدفه الرئيسي هو مواصلة الاشتراكية العلمية على الأرض اليمنية[2]، وقد أقر المؤتمر الأول نظاماً داخلياً اعتمد في بناء تنظيماته أسس ومبادئ الماركسية اللينينية ، فجاءت هياكله وتكويناته الداخلية على غرار بنية الأحزاب الماركسية التي انتشرت في العالم ولاسيما الشيوعي السوفييتي[3]، وتم انتخاب أعضاء هيئاته القيادية، حيث تم انتخاب أعضاء المكتب السياسي واربعة أعضاء لسكرتارية اللجنة المركزية[4].

وفي أكتوبر ١٩٨٠ عقد الحزب مؤتمراً استثنائياً حيث تولى قيادته (علي ناصر محمد) بعد أن أطاح بعبد الفتاح إسماعيل سلمياً في أبريل من نفس العام ونفاه إلى موسكو[5]، وفي أكتوبر ١٩٨٥ عقد مؤتمره العام الثالث ونجح فيه جناح علي عنتر في استصدار قرار بعودة عبد الفتاح إسماعيل مرة أخرى إلى الحزب بعد خمس سنوات من المنفى في موسكو، والذي ارتبطت عودته بانقسامات حادة داخل الحزب انتهت بالمواجهة الدموية العنيفة في ١٣ يناير ١٩٨٦ وراح ضحيتها العديد من قياداته وآلاف المواطنين ولجوء علي ناصر محمد وأنصاره إلى صنعاء[6].

---

١ – هذه الأحزاب هي : الحزب الديمقراطي الثوري، وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي، ومنظمة المقاومين الثوريين، وحزب العمل اليمني، وحزب الطليعة الشعبية، والتي سبق توحيدها في إطار حزب الوحدة الشعبية، انظر، احمد الصياد ، مرجع سابق، ص ٤١٣-٤١٤، الهام مانع، مرجع سابق، ص ١٧٢، سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

٢- وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني،أكتوبر ١٩٧٨.

٣- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص١٦٠.

٤- علي الصراف، مرجع سابق، ص٣٠٣.

٥- خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٧) ص٥٩

٦- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٥١

٢- الأحزاب السرية (أحزاب المعارضة):

(أ) الأحزاب السرية في الجنوب:

ظهــرت الأحزاب السياسية المعارضة لنظام الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن منذ تسلم الجبهة القومية مهام السلطة في عام ١٩٦٧ وما تلا ذلك من عمليات إقصاء شخصيات متعددة أُعتبرت من رموز النظام القديم، وكل المنظمات المعارضة اتخذت من خارج اليمن مقراً لها لاستحالة التواجد في الداخل، وقد شكلت القوى والمنظمات المعارضة جبهة واحدة ضمتهم في إطار تنظيم واحد سمي بالتجمع القومي لجنوب اليمن في ٢٦ أبريل ١٩٨٠، اتخذ من القاهرة مقراً وقد ضم في إطاره، الجبهة الوطنية المتحدة، وحزب رابطة أبناء الجنوب، وجبهة الوحدة اليمنية، والتنظيم الشعبي للقوى الثورية، وعدداً من الشخصيات المستقلة وبعض أعضاء الجبهة القومية الذين نزحوا إلى شمال اليمن[١].

(ب) الأحزاب السرية في الشمال:

أما المعارضة في الشمال فقد اتخذت شكلاً آخر إذ أنها عملت في الداخل وتكونت من ثلاثة تيارات، قومية، ماركسية، إسلامية، وفي إطار كل تيار تبرز فصائل عدة، ويمكن إجمال المنظمات السياسية المعارضة في الشمال على النحو التالي .

- **التيار القومي:** ويشمل حزب البعث العربي الاشتراكي (فرعا العراق وسوريا)، ثم الحركة الناصرية التي انقسمت بدورها بفعل عوامل عدة إلى ثلاث فصائل أساسية، وكان للحركة الناصرية محاولة انقلابية لتغيير النظام الحاكم في ١٩٧٨/١٠/١٥ ولكنها باءت بالفشل[٢] .

١- فؤاد الصلاحي، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني في اليمن : دراسة في تجربة التعددية السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٧)، ص١١٨، ولمزيد من التفاصيل عن المعارضة في الجنوب انظر: الهام مانع، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٢.

٢- فؤاد الصلاحي، مرجع سابق، ص١١٨.

– التــيار اليساري: تكون من عدة أحزاب وفصائل انضمت في إطار تنظيمي واحد ســمي حزب الوحدة الشعبية في ١٩٧٩، والذي كانت له جبهة عسكرية سميت (بالجبهة الوطنــية الديمقراطــية) كفصيل عسكري يتبع الحزب الوطني الديمقراطي، وكان لهذا التــيار فاعلــية كبيرة إذ أنه أعلن الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم في صنعاء واستمرت العمليات العسكرية بين الجبهة والدولة أكثر من ١٠ سنوات[١].

– التــيار الإســلامي[٢]: أنشــئ أول التنظيمات السياسية اليمنية المرتبطة بجماعة الإخــوان المسلمين في أواخر عام ١٩٦٦ بعد عودة عدد من الشباب اليمنيين من القاهرة المتأثرين بأفكار جماعة الإخوان المسلمين، والذي انضم إليهم عدد من المهاجرين اليمنيين العائديــن من إندونيسيا فأنشئوا في الجنوب (المركز الاجتماعي الإسلامي)[٣]، وانشئوا في الشــمال تنظــيماً سياســياً إســلامياً يعتبر بشكل أو بآخر امتداداً للإخوان المسلمين سمي (الطليعة العربية الإسلامية)[٤].

١ – المرجع السابق، ص١١٩.

٢ – حقق جماعة الإخوان المسلمين في أواخر أربعينيات القرن الشرين انتشارا واسعا في الوطن العربي بعد أن امتد نشاطها إلى فلسطين وسوريا والأردن والسودان ولبنان، بل وساعدت في التخطيط للثورة ضد الإمام يحي حميد الدين ١٩٤٨ في اليمن، كما تأسست لها فروع في إريتريا والمغرب، وقد ساعد الانتشــار الواسع لجماعة الأخوان المسلمين الطلاب الذين كانوا يدرسون في مصر وتأثروا بالجماعة وحملــوا معهــم أفكــار الإخوان المسلمين إلى بلدانهم، انظر، حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضيتها الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) ص ص ٦٠–٦١.

٣ – عــادل رضــا، تطور مسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطي، (القاهرة: دار النصر،١٩٧١)، ص ص ١٨٣–١٨٤

٤ – يعتــبر الشيخ عبد المجيد المخــلافي والذي يعــرف بــ عبدة محمد المخلافي المؤسس الأول لهذه المنضــمة ، والذي خلفه في زعامة جماعة الإخوان المسلمين الشيخ عبد المجيد الزنداني عام، ١٩٧١ ثــم تولــى الأستاذ يا سين عبد العزيز القباطي عام ١٩٨٢ زعامة الجماعة كمراقب لجماعة الإخوان المســلمين باليمــن ولا يزال كذلك حتى الآن، انظر: أحمد نعمان المذحجي ، " تعددية مراكز القوى اليمنــي وأثرها على العلاقات اليمنية السعودية في عصر الديمقراطية " ورقة مقومة إلى في مؤتمر جمعــية أمريكا الشمالية لدراسات الشرق الأوسط المنعقدة في واشنطن بتاريخ ٨ديسمبر ١٩٩٥ص٣، أنظر: صحيفة الحياة، (لندن) ١٩٩٣/١٠/٢٣.

وتعتبر الطليعة الإسلامية النواة الأولى لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين الذي ازدهر في السبعينيات والثمانينات، والذي شكل أعضاؤه عماد حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي أعلن تأسيسه في سبتمبر ١٩٩٠ والذي يقود الحركة الإسلامية في اليمن الآن[١] .

وقد برزت فعاليتهم كتيار معارض ليس للنظام في شمال اليمن، بل معارض للنظام الحاكم في الجنوب، ومعارض للتيار الماركسي الموجود في الشمال، وهنا برزت فاعلية هذا التنظيم ، حيث ساعد النظام الحاكم في صنعاء على التصدي للحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب وفرعه في الشمال[٢].

وفي إطار التحالف بين السلطة والتيار الديني تكونت الجبهة الإسلامية في عام (١٩٧٩) لمحاربة التيار اليساري في الشمال والحزب الحاكم في الجنوب في إطار إستراتيجية العداء الكامل بين النظامين في اليمن، وبين النظام السعودي والنظام الجنوبي اليمني، حيث برز تحالف سعودي يمني شمالي مع الإخوان المسلمين ضد الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن [٣].

ونخلص في النهاية إلى أن ظاهرة التعدد السياسي والفكري والاجتماعي في مكونات التنظيمات التي قادت الحركة الوطنية، وإن كانت في طورها الأول، تعطي مؤشرات ذات دلالة على أن هذا التعدد يعبر عن مقدمات أولية لتعدد سياسي، يوفر الحد الأدنى من المقومات التي ينتقل عبرها المجتمع إلى مرحلة التعدد الحزبي.

---

١ - عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص٣٠٢.

٢ - استفاد التيار الديني من هذا الوضع في عدة أمور أهمها.: عدم تعرضه لقمع السلطة في الشمال كما تعرض الآخرون، تسلق جهاز الدولة الإداري والأمني وتواجد فيه، مول حركته من أموال الدولة التي أعطيت لـه مقابل تصديه للتيار اليساري، سيطر في فترات كثيرة ولا يزال على معظم جهاز التربية والتعليم في اليمن وإنشاء جهازاً تعليميا موازياً للنظام التعليمي الأساسي.

٣- فؤاد الصلاحي، المجتمع المدني الحديث في اليمن، أوراق يمانية، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ع ٩، ٢٠٠٠)، ص٣٠.

وبالتالـــي يمكن القول أن تلك التنظيمات إذا ما توفر لها المناخ الملائم فإنه يمكن أن يعـــوّل علـــيها كأساس لإقامة تعدد حزبي يرتكز عليه النظام السياسي لشطري اليمن، بعد قـــيام الـــثورة، إلا أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قد تظافرت للحيلولة دون تحقيق ذلك.

المبحث الثاني

عوامل التحول الديمقراطي في اليمن

لـم يكن الانتقال إلى التعددية السياسية والحزبية واقترانها بالوحدة اليمنية التي تمت بيـن شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ قرارا سياسيا صرفا من النظامين وقيادتيهما في الشـطرين، بـل كـان هـناك قدرٌ كبيرٌ من التفاعل والتكامل بين مجموعة من العوامل والمتغـيرات المحلـية والإقليمية والدولية التي ساهمت بدرجات متفاوتة في الدفع بالاتجاه نحـو الـتعددية الحزبية واعتمادها ركيزة أساسية للنظام السياسي لدولة الوحدة وقد تمثلت أهم عوامل التحول الديمقراطي فيما يلي:

أولاً : اقتران الوحدة بالديمقراطية :

تعتـبر الوحدة اليمنية العامل الرئيسي والأهم الذي أدى إلى ظهور الممارسة العلنية للأحـزاب السياسية في اليمن، بمعنى أن حدث قيام الوحدة قد أدى إلى تغيير جوهري في قواعـد الصـراع السياسي الذي كان قائما بين النظامين من جهة وبين القوى الحزبية من جهة أخرى.

وقد انطلق النظامان في محادثاتهما من فكرة اعتبراها مسلمة وهي أن تكتسب الوحدة اليمنـية محـتوى ديمقراطياً، فقد أفرزت الاتفاقيات الوحدوية[1] على مدار ٢٠عاماً سبقت الوحـدة مفهوميـن للديمقراطية على المستوى الوحدوي، ديمقراطية تقوم على المشاركة السياسـية فـي إطـار التنظيم السياسي الموحد أو العمل الجبهوي وديمقراطية تقوم على أسـاس الـتعددية السياسـية، وقـد تركـز الحوار بين النظامين بين هذين النمطين من الديمقراطية.

---

١ – لمـزيد مـن التفاصـيل حـول اتفاقـيات الوحدة اليمنية، أنظر: عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، دراسـة سياسـية فـي عوامـل الاسـتقرار والتحديات، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ص ٧١-٨٨.

ففـــي أول اتفاقـــيه وحدوية وهي اتفاقية القاهرة (١٩٧٢) تضمن مشروعا النظامين المطالـــبة بالديمقراطية كأساس لإنجاز عملية الوحدة وعلى أن تكون أساس الدولة الجديدة، وعرفـــت الديمقراطية في مشروع الشطر الجنوبي بأنها حرية الاختيار وضمان الحريات العامـــة، أمـــا مشـــروع الشـــمال فقـــد سماها بالديمقراطية الواسعة التي تتيح لكل القوى والاتجاهات العمل وان يكون للجماهير حق الاختيار والتقييم[١]، وأن يكون نظام الحكم في الدولـــة الجديـــدة، نظامـــاً جمهورياً ووطنياً ديمقراطياً يضمن فيه الدستور جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة[٢].

إن مفهوم التعددية الحزبية لم يكن واضحاً لدى الأطراف وربما كان مرفوضاً، وهذا الاســـتنتاج تدعمه أحكام الاتفاقيات الوحدوية بدءاً ببيان طرابلس عام ١٩٧٢ وحتى اتفاقية صنعاء في ٤ مايو ١٩٨٨ حيث كانت الاتفاقيات تعكس هم إقامة حزب حاكم فقط، إذ نص بيان طرابلس في المادة ٩ على أن ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب[٣].

وقـــد أنشأ الطرفان لجنة التنظيم السياسي الموحد في العام ١٩٨١ تنفيذا لما جاء في بـــيان طـــرابلس[٤]، ولكن اللجنة لم تعقد دورتها إلا في عام ١٩٨٩، وذلك بعد أن تشكلت قـــناعة لدى الحزب الاشتراكي بضرورة الديمقراطية والتعددية السياسية إجمالا سواء في ظل التشطير أو في ظل الوحدة[٥].

---

١ – حسن أبو طالب ،مرجع سابق، ص ١٠٤.

٢ – انظـــر: نـــص بـــنود اتفاقية القاهرة ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢، في الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية، رقم (٤)، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠)، ص ص ٣٨-٤٣.

٣- انظر: نص بيان طرابلس ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢، في الجمهورية اليمنية، سلسلة وثائقية رقم (٤)، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٩..

٤ – اتفاق قمة تعز، ١٥ سبتمبر ، ١٩٨١، في المرجع السابق، ص ص ٣٢٢-٣٢٤.

٥ – لمـــزيد مـــن التفاصيل، انظر: البيانات الصادرة عن اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين للرئيسين مـــنها،الصـــادرة في ١٣ ديسمبر ١٩٧٢، وفي ١٩ أبريل ١٩٧٣، وفي ٢٢نوفمبر ١٩٧٣، وفي ١٦ مارس ١٩٧٤، وكذا اتفاقية الكويت ١٩٧٩، واتفاق تعز في ١٥ ديسمبر ١٩٨١ ، واتفاق صنعاء في ٤ مايو ١٩٨٨، في المرجع السابق.

ومـــع اقتراب موعد إعلان الوحدة، توحد مفهوم الديمقراطية في خطاب وأطروحات النظاميـــن، واســـتقر الإدراك اليمنـــي العام على أن الديمقراطية المقصودة هي التي تعني الـــتعددية الحزبية والليبرالية السياسية والحوار السياسي بين الجميع، وقد كان توحد الفهم العـــام حول الديمقراطية أحد ابرز الأسباب والعوامل التي قادت إلى إنجاز الوحدة بطريقه سلمية تطورية[1]، وقد أدى التخلي عن فكرة التنظيم السياسي الموحد إلى البحث عن بدائل أخـــرى، تركـــت مهمتها إلى لجنة التنظيم السياسي للبحث عنها ومناقشتها وإقرار البديل المناسب من جملة أربعة بدائل كانت مطروحة للنقاش وهي:

١- اندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في إطار واحد.

٢- احتفاظ الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية في ممارسة نشاطها السياسي.

٣- يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني نفسيهما ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

٤- قـــيام تنظيم سياسي يتكون من جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام والحـــزب الاشتراكي اليمني والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر في إطار تنظيم سياسي مع احتفاظ كل هذه القوى باستقلال ضمنه[2].

وفي ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٠، أقرت لجنة التنظيم السياسي الموحد أن البديل الثانـــي الـــذي يـــنص علـــى احـــتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باســـتقلاليتهما وحـــق القـــوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياســـي هـــو حـــق يكفلـــه دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياسية في ظل هذه الدولة[3].

١- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٧٢.

٢- نـــتائج اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد في دورتها الأولى ٣، نوفمبر ١٩٨٩ ، المرجع السابق، ص ص٢٧٣-٢٧٥، الهام مانع، مرجع سابق، ص٢٢٢.

٣- انظـــر، نـــص الـــبلاغ الصـــحفي عن نتائج أعمال الدورة الثانية للجنة التنظيم السياسي الموحد في: الجمهوريـــة اليمنـــية ، كـــتاب اليمن الواحد مصدر سابق، ص٤٨٣، علي محمد الصراري، الحزب الاشتراكي اليمني والوحدة اليمنية، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩)، ص ١٢٣.

أمـا بخصوص توقيت الإقرار الرسمي للعمل بالتعددية الحزبي والتخلي عن صيغة التنظـيم السياسـي الواحد، فكان محل خلاف واجتهاد، ففي الوقت الذي اندفع فيه الشطر الجنوبي نحو اتخاذ إجراءاته السياسية والقانونية للسماح بالتعددية الحزبية، اقتصر التحول في موقف الشطر الشمالي على الإقرار بالتعددية من حيث المبدأ [1].

كانـت هـذه الاختيارات تمهيداً لحسم الحوار لصالح التعددية الحزبية حيث وضعت للدراسـة والحسم فيها في الدورة التالية للجنة، وجاءت نتائج القمة المنعقدة في صنعاء في الفترة ٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٨٩، لتحسم الخلاف لصالح الديمقراطية والتعددية الحزبية دون تردد .

وأتى اجتماع اللجنة في دورتها الثانية المنعقدة في مدينة عدن في الفترة من ٨- ١٠ يـناير ١٩٩٠، لـيقر البديل الثاني وعلى أن يظل البديل الرابع أمراً طوعياً، واعترافا من اللجـنة بشرعية الأحزاب السرية تم تشكيل لجنه مصغرة للحوار معها وأيدت ذلك حكومتا الشطرين.

وفـي الـدورة الأخيرة للجنة التنظيم السياسي المنعقدة بمدينة تعز في الفترة ٥ مايو ١٩٩٠، تـم إقـرار مشروع الاتجاهات السياسية لقانون الأحزاب السياسية، وإقرار وثيقة العمـل الحزبـي والسياسي في المؤسسة العسكرية والأمنية، وإقرار مشروع اتفاق العمل المشترك بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر [2].

وبـإعلان قيام دولة الوحدة في ١٩٩٠ نص دستور الجمهورية اليمنية على [3] " حق المواطنيـن في عموم الجمهورية في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقابياً ومهنياً والحق في تكوين المـنظمات العلمـية والثقافـية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور وتضـمن الدولـة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من

---

١ - تصـريح الرئيس علي عبد الله صالح لصحيفة الحياة اللندنية في ١٩٩٠/١/٢٣ (من حق كل مواطن أن ينتمـي إلى التنظيم السياسي الذي يعبر فيه عن عقيدته وأفكاره وتطلعاته ليمارس من خلاله وجوده السياسي وحقه في المشاركة في صنع القرارات).

٢ - انظر: الجمهورية اليمنية، سلسلة وثائقية رقم (٤)، مرجع سابق، ص ص ٣٢٢-٩٢٤.

٣ - دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩٠، مادة (٣٩)، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٠).

ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية " .

كما نص دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤ على[1] " أن النظام السياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ".

كما صدرت مجموعه من القوانين المنظمة للأحزاب والتنظيمات السرية مثل، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية[2]،والصحافة[3] والانتخابات العامة[4].

ثانيًا : التحولات السياسية الداخلية:

إن التطورات والأحداث القوية التي لحقت نظامي الشطرين على مدى عشرين عاما سابقة للوحدة كانت قد مهدت لتحولات سياسية عميقة على المستوى الشطري وخاصة – في اليمن الجنوبي– والانتقال إلى الديمقراطية (المحدودة) التي كانت محل تخوف من النظامين، إضافة إلى إدخال مزيد من الإصلاحات السياسية.

هذه التحولات الشطرية مهدت لتسهيل القبول بالديمقراطية على المستوى الوحدوي، وفي هذا السياق سوف نستعرض الأسباب الداخلية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في اليمن في الشطرين .

وفي البداية يجب الإشارة إلى أن التحولات في الجنوب كانت الأعمق سواء على المستوى السياسي الاجتماعي، أو على مستوى سرعة التغيير والإصلاحات الديمقراطية،

---

١ – دستور الجمهورية اليمنية المعدل في العام ١٩٩٤، مادة (٥)، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٤).

٢ – قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في العام ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩١).

٣ – قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية ١٩٩٠) .

٤ – قانون الانتخابات رقم (٤١) لعام ١٩٩٢، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٢).

في حين كان الاستقرار النسبي الذي شهده الشمال في مرحلة الثمانينات سببا في التحولات البطيئة، وبدون هذه التحولات نحو الديمقراطية على المستوى الشطري يصعب تصور إقرار الديمقراطية القائمة على التعددية في نظام دولة الوحدة.

(أ) التحولات السياسية الداخلية في الجنوب:

اتخذ الانتقال إلى الديمقراطية شكل الإصلاحات السياسية والاقتصادية المتسارعة نتيجة مترتبة عن أحداث عدن ١٩٨٦[١]، والتي راح ضحيتها ما يزيد على عشرة آلاف قتيل من أعضاء الحزب الاشتراكي بشكل خاص، وقد ولدت قناعات وإن لم تكن معلنة بضرورة وضع حد لدورات العنف المتكررة[٢]، فقد عمد الحزب الاشتراكي اليمني إلى مراجعة تجربته السياسية والاقتصادية بعد أحداث يناير ١٩٨٦ الدامية، ووضع برنامج شامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية والسماح بممارسة قسط من الحريات الإعلامية والنقابية والحزبية[٣]، بحيث أُعتبرت الوثيقة النقدية التحليلية أول نقد ذاتي معلن لتجربة الدولة والحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي[٤].

١- أدت أحداث يناير ١٩٨٦ إلى انقسام النخبة الحاكمة إلى فريقين، أحدهما امسك بزمام السلطة مدعيا لنفسه الشرعية، والآخر نزح الكثير من عناصره إلى الشمال، وقد كان هذا الانقسام عميقا إلى درجة لم تنحصر في إطار القيادة السياسية ، بل شقت الحزب إلى فريقين متطاحنين. انظر، حسن أبو طالب، الصراع السياسي بين شطري اليمن جذوره وتطوراته، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، ١٩٩٧)، ص١٧٨-١٨٠، ولمزيد من التفاصيل حول أحداث يناير ١٩٨٦ انظر: سعيد الجناحي، سلسلة مقالات بعنوان قراءة حول مسيرة الحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الأسبوع، ع٥-ع٤٨ من١٥/١٠/١٩٩٨-٢٣/٩/١٩٩٩،٢، علي الصراف، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن:رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢،ط١)، شاكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢،ط١).

٢ – الحزب الاشتراكي اليمني، سكرتارية اللجنة المركزية، وثائق الكونفرنس الحزبي العام، (عدن: دار الهمداني للطباعة، ١٩٨٧)، ص٧، حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن، مرجع سابق، ص ١٨١.

٣ – انظر: الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، فبراير ١٩٩٠، (عدن:، مطابع دار الهمداني ،ب.ت).

٤ – الحزب الاشتراكي اليمني، الوثيقة النقدية التحليلية، (عدن: مطابع دارالهمداني، ١٩٨٩، ط١).

وقـد قدمت هذه الوثيقة إلى " الكونفرنس " الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، الذي عقد في يونيو ١٩٨٧، وكانت هذه الوثيقة خلاصة مناقشة واسعة وعميقة شاركت فيها كوادر الحزب وعلى كافة المستويات الحزبية[١].

وقد عكست الوثيقة أولى مؤشرات الاعتراف بأن غياب العملية الديمقراطية بمفهومها الـتعددي كان سبباً رئيسياً لكل الصراعات الدموية المتتالية بين أقطاب التنظيم الواحد التي شهدتها التجربة منذ الاستقلال[٢] .

وقد بدأت أولى الخطوات نحو الديمقراطية داخل الحزب من خلال توسيع الممارسة الديمقراطـية الحزبـية، وحـق المناقشة وحرية التعبير وحق العضو بالانسحاب الطوعي وحق الاستقالة وتوسيع الحقوق الديمقراطية في انتخاب الهيئة القيادية ابتداءً من المنظمات الحزبية القاعدية وحتى اللجنة المركزية[٣]، وقد أدى ذلك إلى العديد من التحولات أهمها:

١- الإلغاء الفوري لمعسكرات الاعتقال وإطلاق سراح المسجونين السياسيين[٤].

٢- أمـا التحول الأهم فكان في سياسة الحزب الاشتراكي تجاه الشطر الشمالي، وقد تركـز ذلـك من خلال التخلي عن تقديم أي دعم لعناصر معارضة للنظام واتباع سياسة تنشـيط وتكثيف أعمال لجان الوحدة وإبداء المرونة والتنازلات المتبادلة، وهي التي قادت ضـمن عوامل أخرى في النهاية إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي اقترنت بالديمقراطية بأسلوبها التعددي[٥].

---

١ - الحـزب الاشـتراكي اليمنـي، الكونفرنس الحزبي العام للحزب لاشتراكي اليمني، ٢٠- ٢٢ يونيو ١٩٨٧ ، مـرجع سـابق، ص٨، تقرير الأمين العام المساعد حول نتائج هذه الوثيقة، المرجع نفسه، ص ص١٢١-١٢٤، والموافقة عليها من قبل الكونفرنس، المرجع السابق، ص٢٧.

٢ - مقابلـة مع سيف صائل، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني،١٩٩٨، صحيفة الثوري، ع ١٥٣٠، ١٩٩٨/٧/٢.

٣ - عـبد الولي هزاع مقبل، " مضامين الإصلاح الاقتصادي الوطني "، قضايا العصر، (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر ١٩٩١، ع١٤) ص٧٣.

٤ - فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨-١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، (تونس: جامعة تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ٦٩.

٥- عـبد الملـك المخلافي، " العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة٦٧-١٩٨٧"، المستقبل العربي، (ع ١١٥،٩/١٩٨٨)، حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٨٠.

٣- الخطوات الجادة نحو تحقيق الوحدة اليمنية ومحاولة السلطة في الجنوب سد فجوة التوازن السكاني بين الشمال والجنوب بالديمقراطية، ذلك أن السلطة في الجنوب تدرك أن التفوق السكاني في الشمال يمكن أن يؤثر على توزيع السلطة في دولة الوحدة، وإن وجود أنصار لحركة اليسار الاشتراكي في الشمال في ظل توجهات ديمقراطية يخلق أسسا جديدة لتوزيع السلطة، لا على أساس التمثيل الشطري ولكن على أساس التمثيل الجماهيري[1].

٤- السماح لجماعات المعارضة بتشكيل أحزاب سياسية في البلاد وذلك لأول مرة منذ الاستقلال[2]، وقد ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون الأحزاب والصحافة ولم يتم إصدارهما بسبب التعجيل بموعد إعلان الوحدة اليمنية[3].

وقد جاء على لسان الأمين العام للحزب، أن الحزب جاهز لأن يكون شريكاً مع غيره من القوى الوطنية والديمقراطية في تحمل المسئولية وأن يسعى بصدق إلى إقامة التحالفات الوطنية الواسعة التي لا يمكن تصور دورها خارج تلك التحالفات أومن دونها[4].

وفي ١٩٩٠/٢/١ ناقشت الدورة التاسعة والعشرين للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني مشروع وثيقة الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل لجمهورية اليمن

---

١ – عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص٢١٧.

٢ – صدر بيان رسمي في ١٩٨٩/١٢/١١ تضمن أن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني قد وافقت على إقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب في اليمن الجنوبي في إطار الدستور وعلى أساس مبادئ و أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وكلفت المكتب السياسي بوضع الاتجاهات الرئيسية لقانون الأحزاب، انظر: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، البلاغ الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجنة المركزية، مرجع سابق، ص٥. وأشار البيان إلى أن اللجنة طلبت من المكتب السياسي للحزب إعداد قانون خاص بالأحزاب وأضاف البيان أن كل القوى الوطنية والديمقراطية مدعوة لتوحيد صفوفها للمساهمة في الحياة السياسية وقد تم على إثر ذلك تشكيل عدة أحزاب منها، التنظيم الوحدوي الناصري، والتجمع الوحدوي اليمني، وجبهة قوى الوحدة اليمنية، والحزب الوحدوي الديمقراطي، انظر، فضل العبدلي، مرجع سابق، ص١٣٣.

٣ – صحيفة الحياة (لندن) ، ١٩٩٠/٤/١١ .

٤ – فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص٦٩.

الديمقراطية الشعبية وتضمن مشروع الوثيقة إدخال تعديلات مرنة تهدف إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ورأس المال الوطني والعربي للإسهام في التنمية الاقتصادية بما يعد مراجعة نقدية لتجربة البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في اليمن الديمقراطية[١]، وجاء التحول على المستوى الخارجي بإتباع سياسة معتدلة تجاه دول الجوار بهدف طمأنتها، تمثلت في تخلي النظام عن الأسلوب (الثوري) السابق[٢] .

(ب) التحولات الداخلية في الشمال :

اتسم الوضع السياسي في الشمال بالاتجاه نحو الاستقرار وخاصة منذ مطلع الثمانينات ويمكن إيجاز بعض المظاهر التي عكست قدرا من حالة الاستقرار السياسي النسبي في الآتي:

١- إن عقد الثمانينات هو العقد الذي شهد بداية تحول السلطة إلى تبني شكل من الليبرالية غير المعلنة في التعامل مع القوى المعارضة،[٣]، ويرجع ذلك إلى أن السلطة في صنعاء لم تعد تعتمد في علاقاتها مع القوى المعارضة على الدعم المباشر للقوى القبلية، حيث توصلت إلى قناعة بأن شيوخ القبائل لم يعودوا أقوياء كما كانوا، فقد كشفتهم الحرب مع الجنوب في١٩٧٩[٤]، حيث لم يتمكنوا من الصمود وهم الذين دفعوا الأمور دفعا نحو الحرب، لذلك فإن سنوات الثمانينات شهدت توجها للسلطة في صنعاء نحو تأسيس الدولة الوطنية المستقلة الحديثة، وبالتالي منح الطبقة الوسطى مواقع هامة في بناء القوة الرسمي على حساب القوى التقليدية[٥].

---

١ - صحيفة الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٠/١٢/١١،

٢ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٨٠.

٣ - خالد القاسمي، مرجع سابق، ص١٤٣.

٤- أفضى الدعم المتبادل من قبل نظامي الشطرين لقوى المعارضة لنظام الشطر الآخر إلى تصعيد حدة الصراع ليصل إلى مرحلة المواجهة العسكرية حدث ذلك في عامي٧٢، ١٩٧٩، انظر: حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن ،جذوره وتطوراته، مرجع سابق، ص٨٢.

٥ - ايلينا جلوبفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥، ترجمة محمد البحر، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٤)، ص ٣٣٥.

كذلك اعتمدت الدولة على أساليب سلمية في التعامل مع نشطاء الحركات المعارضة عـن طريق احتواء قيادات القوى المعارضة كآلية من آليات إضعاف هذه المعارضة، وتم ذلـك عـن طريق تحقيق مطالب هذه القوى في مقابل تنازلها عن مطالب أخرى أو عن طـريق تفتيت هذه القوى وتشجيع بعض القيادات ومنحهم تسهيلات لتأسيس تنظيمات بديلة تدعي تمثيل هذه القوى[1].

٢- تكوين المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢ كتنظيم سياسي ضم في إطاره كـل الاتجاهات السياسية، بما في ذلك الجبهة الوطنية المعارضة للحكم[2]، إذ أشرفت على مـراحل صـياغة الميـثاق الوطني[3]، واقل ما يقال عن فكرة المؤتمر الشعبي العام إنها رفعت للشعب اليمني أهمية وجود مؤسسات سياسية لا تعتمد على الجيش ولا على القبيلة وإنما على فئات مدنية متحضرة[4]، كما اسهم وجود هذه الصفة السياسية إلى ترسيخ فكرة الحوار السلمي في الحياة السياسية[5].

وقد أُستخدم المؤتمر الشعبي العام كآلية للحوار مع التنظيم السياسي المناظر لـه في

---

١ – مـن ذلـك أسـلوب تعامل السلطة مع عناصر (الجبهة الوطنية الديمقراطية) المعارضة التي كانت تـتواجد في المناطق الوسطى، وإبداء نوع من المرونة في التعامل معها من خلال الربط بين أسلوبي الحوار والأداة العسكرية لإخضاعها حتى تم أحتاؤها بشكل شبه نهائي.
انظر: عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص٢٠٩.

Gregory Gause, Yemen unity past and Future, Middle East Journal, Vol. 46, No.3, May-August.1992, p32.

٢ – وقـد تكونت الجبهة الوطنية بدعم ومساندة النظام في الشطر الجنوبي للقوى المعارضة لنظام الشطر الشـمالي ، التي لجأت إلى عدن نتيجة للصراعات التي حدثت بين الاتجاهات اليسارية واليمينية داخل صـفوف النظام الجمهوري في الشمال ابتداء من١٩٦٨ وتصاعد النشاط العسكري بعد مقتل الرئيس الحمـدي فـي أكـتوبر ١٩٧٧ وتمت المصالحة بين الجبهة والنظام في الشطر الشمالي عام ١٩٨٢ بمشـاركة الجـبهة في لجنة الحوار الوطني التي أفضت إلى تأسيس المؤتمر الشعبي العام، لمزيد من التفاصـيل حول الحوار بين السلطة والجبهة الوطنية ، أنظر سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٧٩، سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ص١٠٥-١٠٦.

٣ – الهام مانع، مرجع سابق، ص١٨٧.

٤ – محمد إبراهيم الحلوة، مرجع سابق، ص١٦٣.

٥ – بلقيس أبو إصبع، مرجع سابق، ص١٠٨.

الجنوب عند الشروع في استكمال إجراءات الوحدة بين الطرفين، وقد وفر تأسيس المؤتمر الشـــعبي العام قدرا من المشاركة السياسية لكل الاتجاهات والتنظيمات السياسية التي ظلت تمارس نشاطها بشكل سري وخلق حالة استقرار سياسي نسبي للنظام(١).

فقد اتخذت السلطة في صنعاء أسلوبا جديدا في التعامل مع الحركات الاجتماعية اتسم بالمـــيل إلى الاحتواء بدلا من القمع، فأتاحت السلطة للحركة القومية (البعث والناصريين) فرصة العمل السياسي من خلال تكوينات المؤتمر الشعبي العام، بل وتغاضت السلطة عن النشـــاط التنظيمـــي المســـتقل لتنظيمات الحركة القومية(٢)، وأيضا عملت على ضم بعض عناصـــر الجـــبهة الوطنـــية الديمقراطـــية والتي كانت تشكل معارضة سياسية وعسكرية للنظام(٣).

كان الهدف الظاهر من بعث المؤتمر الشعبي العام هو إعطاء فرصة أوسع للمشاركة السياســـية غـــير أنه في ظل حظر تام لنشاط الأحزاب السياسية لم تكن هذه الخطوة، في الواقـــع، رغم أهمية دلالتها في سياق تطور صور المشاركة سوى أداة من أدوات التعبئة السياســـية التـــي لجـــا إليها النظام في محاولة من أهدافها استيعاب تلك القوى والتيارات السياسية واحتوائها في إطار تنظيمي بدا غير محكم تسيره النخبة الحاكمة(٤).

وقـــد أدى قيام المؤتمر الشعبي العام إلى ازدياد عدد الجمعيات والنقابات والاتحادات واتســـع نطاقها وتجاوزت المدن الرئيسية إلى الأرياف ولقيت تشجيع الدولة ودعمها، غير أن هذه المنظمات افتقدت الاستقلالية حيث اعتبرت كمنظمات تابعة لتنظيم المؤتمر وروافد له واعتبارها جزءا لآليات السلطة امتد تأثيرها وشعبيتها في أوساط الجماهير والى ما قبل قـــيام الوحدة كان يوجد في شمال اليمن عام ١٩٨٩، ما يقارب من (٤٠٠) جمعية ونقابة

---

١ - عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص٣٢.

٢ - عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص١٦٠.

٣- Burrowes, Robert. The Yemen Arab Republic The Politics Of Development, Op.Cit, p112.

٤ - نشـــوان الســـميري، التعددية السياسية في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٧، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧) ص ١٣٢.

تعاونية[1]، مما سمح للنظام عام ١٩٨٠ بإصدار صحيفة الأمل الناطقة باسم فرع الحزب الاشتراكي في الشمال والمعروف باسم حزب الوحدة الشعبية (حوشي) ضمن اتفاق سياسي واستمرت في الصدور حتى أحداث يناير ١٩٨٦ .

كما سمح النظام بإصدار صحيفة الصحوة الناطقة باسم الحركة الإسلامية – الإخوان المسلمون – والتي استمرت حتى الآن منذ العام ١٩٨٥، أيضا هناك صحيفة الشعب القريبة من حزب البعث العربي الاشتراكي، إضافة إلى أن النظام كان يتعامل مع الأحزاب السياسية التي تعمل تحت السطح، ولكنه في الوقت ذاته لم يكن يرغب في التصريح العلني لها، وكان يفضل تجربة المؤتمر الشعبي العام التي تضم تحت مظلتها معظم الأحزاب الموجودة غير المعترف بها[2].

٣- إجراء الانتخابات النيابية (مجلس الشورى) كبديل لمجلس الشعب المعين في ٥ يوليو ١٩٨٨ حيث تم انتخاب (١٢٨) عضوا من قبل الشعب مباشرة إضافة إلى تعيين (٣١) عضوا من قبل رئيس الجمهورية[3]، وقد قيم اليسار الاشتراكي تجربة الانتخابات تقييماً إيجابياً[4].

٤- إجراء انتخابات المجالس البلدية في١٩٧٩ [5].

---

١ – عبد العزيز السقاف، صيغة يمنية حديثة لديمقراطية،في : سعد الدين إبراهيم وآخرون، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ١٧٨.

٢ – جمال الاديمي، الديمقراطية اليمنية والمتغيرات في العالم، في (ندوة) اليمن والعالم ١٩٩٠-٢٠٠٠، (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٠)، ص ١٢٠.

٣ – عبد الرزاق فرفور سنوات من برق، (صنعاء :دار الحسام، ١٩٨٩)، ص٧٥، وثائق الديمقراطية في اليمن،الجمهورية العربية اليمنية، مجلس الشعب التأسيسي، ص٢٤٠ ، فقد اصدر رئيس الجمهورية قرار رقم٢ لعام ١٩٨٨ بدعوة جميع المواطنين للانتخابات العامة لمجلس الشورى في كل الدوائر الانتخابية،انظر: صحيفة الثورة ،ع ٨٥٩٩، ١٩٨٨/٦/٥.

٤ – جار الله عمر، الأوضاع السياسية الراهنة في الجمهورية العربية اليمنية، صحيفة الجماهير، صحيفة سرية يصدرها حزب الوحدة الشعبية اليمني، ع٧١، أكتوبر ١٩٨٩.

٥- صدر القرار الجمهوري رقم ١١ لعام١٩٧٩ في ١٩٨٨/٤/١، انظر، فضل العبدلي، مرجع سابق، ص ٩٣.

٥- تكون العديد من المنظمات النقابية والعمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والتي بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٩ أكثر من (٣٠٠) منظمة جماهيرية وفي مجالات متعددة[١].

ثالثًا : العوامل الدولية :

مـن بيـن الأسـباب والعوامل التي تؤدي إلى عملية التحول إلى التعددية السياسية، وتؤثر على عملية التطور الديمقراطي ذاتها تلعب العوامل الخارجية دورا مهما خاصة في الدول النامية.

فقـد جاء التحول الديمقراطي في اليمن في ظرف كانت فيه البيئة الخارجية للنظامين مواتـية لتحقـيق هـذا الهـدف اكثر من أي وقت مضى، فقد أدى انتهاء الحرب الباردة والـتحولات التـي حدثت نتيجة لذلك إلى ضغوط غربية إزاء الدول غير الديمقراطية في أفريقـيا والشرق الأوسط وبعض الدول الآسيوية، وفي اليمن كان لتلك الموجة من التحول الديمقراطـي أثـرها إذ بـرزت الديمقراطية مقترنة بدولة الوحدة الأمر الذي تضمن في محتواه أن التحول الديمقراطي في العالم كان لليمن نصيب منه[٢].

وفـي النصـف الثاني من الثمانينات تبلورت ظواهر دولية مهمة كان أكثرها دلالة اخـتلال الـتوازن الدولي لصالح بلدان الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وتبلور على نحو بـارز مـن ضمن نتائج الاختلال أولوية الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته، وأخذت أفكار الديمقراطية والتعددية الحزبية تشيع في الغالبية العظمى من دول العالم الثالث[٣].

ولـم يكـن اليمـن بشطريه، في تلك الحقبة بمنأى عن تأثير المتغيرات الدولية على توجـه الـنظام السياسـي الداخلي لكل منهما من جهة، وانعكاس ذلك التوجه على طبيعة العلاقة بين الشطرين من جهة أخرى.

ففـي ظـل التـنافس الدولـي والحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي اتجه النظام السياسـي في جنوب اليمن نحو المعسكر الشرقي ونشط في تبني وتطبيق فلسفته السياسية

١ - فؤاد الصلاحي، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٢٢٠.
٢ - فؤاد الصلاحي، المجتمع المدني الحديث في اليمن، مرجع سابق، ص٣٢.
٣ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٣٧.

والاقتصـادية والاجتماعية، مستندا في ذلك إلى دعمه المادي والعقائدي، وبالمقابل حصل الاتحاد السوفييتي على تسهيلات بحرية وبرية في عدن بموجب معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعت بين الطرفين عام ١٩٧٩، والتي حظي بموجبها الشطر الجنوبي بوضع متميز لـدى دول الكتلة الشرقية وحصل على الكثير من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري تمكـن مـن خلاله من بناء الحزب الاشتراكي اليمني كتنظيم سياسي وحيد وإحكام قبضته على السلطات العامة للدولة.

أمـا الـنظام السياسـي في الشطر الشمالي فإن نهجه الاقتصادي مال نحو المعسكر الغربـي مـع الاحـتفاظ بعلاقات متوازنة مع الاتحاد السوفييتي، في الوقت الذي لم يتأثر نهجه السياسي الداخلي بالتعدد الحزبي وفقا للنمط الغربي وظلت الحزبية في شكلها العلني محظورة حتى قيام الوحدة.

ولم يخل موقف النظام السياسي في شمال اليمن من الحزبية دون حصوله على الدعم والتأيـيد الغربـي، في مواجهته مع الشطر الجنوبي، وبذلك فقد كان للتنافس الدولي دوره البارز في إذكاء حدة الصراع وتعميق التباين السياسي والاقتصادي والعقائدي بين شطري اليمن، وكان أحد المعوقات أمام محاولات إعادة تحقيق الوحدة اليمنية[١]

وبنهاية عقد الثمانينات حدثت تحولات هيكلية كبيرة في النظام السياسي والاقتصادي الدولـي أفضـت فـي نهاية المطاف إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، وكان لتلك التحولات الجذرية في بنية النظام الدولي أثر إيجابي في تذليل بعض المعوقات التي كانت حائلا دون تسـوية المشاكل، التي تظهر من حين إلى آخر بين شطري اليمن مما دفع الجهود الرامية لتحقـيق الوحـدة والتعددية الحزبية صوب هدفها، فضلا عن تأثير التداعيات التي أسفرت عـنها نتائج سياسات الإصلاح والعلانية في الاتحاد السوفيتي بإعلان موسكو تخليها عن مـبدأ قمع حركات الإصلاح السياسي في بلدان أوروبا الشرقية[٢]، وتركها تواجه خياراتها المسـتقبلية بـناء على رغبات شعوبها، الأمر الذي وفر فرصة سانحة للبلدان التي سادت

١ – عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص ٤٤.

٢- حسن أبو طالب ، مرجع سابق، ص١٨٤.

فـيها الأنظمة الاشتراكية، للتخلص من الهيمنة السوفيتية في البداية، ثم التخلص من قبضة الأحزاب الشيوعية المحلية، أي التمهيد لانهيار حكم تلك الأحزاب والنظم الشيوعية بشكل عام[١].

وإذا كانـت الآثـار الـناجمة عن التحولات في الاتحاد السوفييتي قد ساعدت على الوحدة، فإن الولايات المتحدة المهيمنة على الوضع الدولي رأت أن استمرار أي معارضة إقليمية أو دولية لأي نمط للوحدة اليمنية يفتح الأفق أمام أزمات مستقبلية متعددة في جنوب الجزيرة العربية[٢].

ومن العوامل التي عززت من قوة تيار أفكار الديمقراطية والتعددية الحزبية استخدام المسـاعدات الاقتصـادية والقروض والمنح المالية، أداة سياسية ووسيلة ضاغطة من قبل الـدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ففي العـام ١٩٧٧ تـبلورت الدعـوة الخاصـة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية، بحيث يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية والدول الأجنبـية بمقـدار مـا تتبـنى تلك الدول السلوك الديمقراطي[٣]، ويعد الربط بين إعطاء المعونـات والقـروض والأخذ بنظام الاقتصاد الحر والديمقراطية الليبرالية دليلا واضحا علـى ذلك[٤]. وبالرغم من أهمية الضغوط التي تمارسها الدول والمؤسسات المانحة والتي تمـثل حجـر الزاوية في التأكيد على ضرورة تبني هذه الدول للنموذج الغربي في التنمية ولو من الناحية الظاهرية والشكلية[٥].

١- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص٤٤.

٢- Charles Dunber, "The Unification of Yemen process, politics and prospects", Middle East Journal, vol. 45, No.3, summer1992, p.32.

٣- وليد عبد الحي، " السـياسة الأمريكية والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، (ع ٢٧٦، ٥-٢٠٠١)، ص٦٠.

٤- Claude Ake; "Africa Democracy", Journal Of Democracy, Washington.D.C, Vol.2, No.1, Winter 1991, PP 38-41.

٥- John Galtung; " A structural Theory Of Imperialism", Journal Of Research, Vol.8, 1971, pp.81-117.

وإذا كان اليمن بشطريه يعتمد بشكل أساسي على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في القروض والمساعدات، فبالتالي فإن درجة تأثره بمشروطية ربط القروض والمساعدات الخارجية الغربية بالتحول إلى التعددية الحزبية ستكون كبيرة، وكذلك اشتراط المانحون الأجانب إجراء إصلاحات اقتصادية قبل منح قروض جديدة[1] .

كذلك كان للتغيرات المتسارعة في المعسكر الاشتراكي وما نتج عنها من قبول الاتحاد السوفييتي بتغيرات في أوروبا الشرقية، أدركت عدن اتجاه موسكو الجديد نحو أصدقائها لذلك شعرت القيادة في الجنوب أنها مجبرة على إحداث تغيير جذري في مسارها السياسي والتوصل إلى افضل صفقة ممكنة مع صنعاء وبأسرع ما يمكن[2].

رابعًا : العوامل الاقتصادية:

احتلت المشاكل الاقتصادية لدى النظامين السياسيين في شطري اليمن، المرتبة الأولى بين الدوافع الرئيسية التي ساهمت في تحقيق الوحدة اليمنية في سياق بحثهما عن البدائل والحلول للازمة الاقتصادية، فقد ورثت الجمهورية اليمنية عند قيامها في ١٩٩٠ عبئا خارجيا من الديون قُدر بأكثر من سبعة مليارات دولار أي ما يقرب من ١١٠% من الدخل القومي الإجمالي للشطرين، وقد حظي نصيب الجنوب منها ب٤،٣٦٦ مليار دولار، بينما بلغت ديون الشمال ٢مليار دولار و٨٩٠ مليار دولار[3]، وقد استنزف سباق التسلح العسكري بين النظامين معظم هذه الديون على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة، وقد أظهرت بيانات ١٩٨٧ أن الإنفاق العسكري والأمني في اليمن الجنوبي وصل إلى ٣٧% بينما وصلت النسبة إلى ٣٠% في الشطر الشمالي.

بدت الأزمة الاقتصادية واحدة في عناصرها وفي آثارها لدى الشطرين، لم يكن أمامها سوى إنهاء حالة التشطير، فيرى المختصون في شؤون اليمن الجنوبي إن الانقطاع

١- Ahmed abdelkarem saif, www.al-bab.com.

٢- تشارلز دونبار، توحيد اليمن الخطوات،السياسات والآفاق، في عبده الشريف(محرر)، التحولات السياسية الحديثة في اليمن، (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥)، ص ص٤٤-٤٥.

٣- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٨٨

المفاجئ للدعم السوفييتي والألماني الشرقي والتقهقر المتسارع للمعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينات كان أكثر أهمية من تقويض النظام في عدن ومن اقتتال القيادة داخل الحزب، كما سبب للنظام الإحساس بالعزلة وفقدان الدعم المعنوي والمادي، كما تبدو الأمور مستحيلة على نظام عدن كي يتحمل الانتظار للعائدات النفطية المحتملة بدون أن يكون مستعدا للمخاطرة بتبعية للمملكة العربية السعودية[١] .

والخيار المتبقي والأفضل هو التوجه نحو الوحدة فمع بداية ١٩٩٠ قامت موسكو بوقف المساعدات الاقتصادية التي كانت مقدمة بواقع ٤٠٠ مليون دولار سنويا، وخفضت بشكل حاد المساعدة العسكرية لليمن الجنوبي، الأهم من ذلك أظهرت أنها لن تفعل شيئا من شأنه معارضة الوحدة اليمنية[٢].

أما بالنسبة لليمن الشمالي آنذاك فقد كانت المساعدات الإنمائية لها قد وصلت ذروتها في عام ١٩٨١، بأكثر من مليار دولار ولكنها انخفضت إلى النصف في عام ١٩٨٩ واقل من ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، فكلتا الدولتين اعتمدت آنذاك على قائمة مماثلة للمانحين والدائنين[٣]، شمل هذا التراجع أيضا تحويلات العمالة اليمنية في الشطرين فقد تعرضت إلى التقلص الشديد وهبطت قيمتها من١,٢ مليار دولار في العام ١٩٨٢، إلى ٣٣٥ مليون دولار في العام ١٩٨٨، أما التضخم فقد وصل معدله في الشمال في عام ١٩٨٨ إلى نسبة ١٢% بينما استقر في الجنوب عند نسبة ٣%، وكانت نسبة التضخم بسبب ازدياد الإصدار النقدي الجديد دون تغطية[٤] .

إن الأزمة الاقتصادية قد دفعت النظامين إلى القروض كأحد البدائل الممكنة للتمويل، غير أن الدول والهيئات الدائنة أصبحت لا تتحمس كثيرا لتقديم قروض ميسرة لأي منهما،

١- روبرت بوروز ،نموذج التوحيد السياسي في التطبيق ١٩٨٩-١٩٩٢، في عبده الشريف (محرر)، مرجع سابق، ص٨١.
٢- ماك كاتز، التحولات السياسية الحديثة، المرجع السابق، ص ١٠٠.
٣- اروسولا براون، اليمن حالة أخرى للوحدة، المرجع السابق، ص ٢٤.
٤- فيصل الحديفي، مرجع سابق، ص٤٢.

فاتجـه الطـرفان نحو التحول إلى الديمقراطية[1]، وإذا كان شمال اليمن وجنوبه في ظل حظـر التعدد الحزبي قد اختلفا في توجههما الاقتصادي، فانهما اشتركا بنسب متفاوتة في الخصـائص والسمات الاقتصادية العامة للبلدان النامية التي تعكس قدرا كبيرا من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي ويأتي في طليعتها ما يأتي:

١- انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي إذ بلغ ٦٦٣ دولاراً عام ١٩٨٨ في الشطر الشمالي، وحوالي ٣٥٠ دولاراً في الشطر الجنوبي لنفس العام، وبلغ معدل النمو السكاني السنوي في الشمال ٣% وفقا لتعداد ١٩٨٦ وفي الجنوب ٢،٦% وفق التعداد ١٩٨٨ وهو معدل مرتفع.

٢- اعـتماد الاقتصاد اليمني على المصادر الخارجية، (مساعدات، قروض، عوائد مغتربين)[2].

وقـد أدى التغيير الجذري في البيئة الاقتصادية الدولية وتكامل الاقتصاد العالمي هذا إلـى الضـغط علـى دول العالم الثالث لفرض إصلاحات اقتصادية من قبل البنك الدولي ومنها اليمن.

وأخيرا يمكن القول إن تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، قـد سـاعد بدرجات متفاوتة على تهيئة الظروف أمام القيادة السياسية التي استثمرتها، في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية والإقرار الرسمي بالتعددية السياسية والحزبية.

١- Ahmed, abdelkareem Saif, Doctoral candidate in the department of politics, university of exter, england, www.al-bab.com/yemen/pol/saifstate.htm. 12/11/2001.

٢ – تعددت مصادر الاقتراض لليمن بشطريه، واليمن الموحد، وقد بلغ اجمالي الدين العام الخارجي لليمن بشطريه عام ١٩٨٢، ٢٠٧٣ مليون دولار، ارتفع ليصل عام ١٩٩٠، إلى ٧٨٨٥ مليون دولار، لمزيد مـن التفاصـيل أنظـر: علـي سـيف عبده كليب، الآثار الكلية للديون الخارجية، رسالة ماجستير غـير منشـورة، (جامعة القاهـرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٩-٣٦.

المبحث الثالث
سمات التحول الديمقراطي

تنطـــبق بعض سمات التحول في دول الموجه الثالثة للديمقراطية على عملية التحول فـــي اليمن، إلا أن التحول في اليمن كان لـــه أيضا بعض السمات المميزة و يمكن إبراز خصائص عملية التحول السياسي في اليمن على الوجه التالي :

١- التحول من القمة :

مـــن ســـمات الـــتحول للتعددية في معظم دول العالم الثالث، أن تقود النخبة الحاكمة عملية التحول وتسيطر على خطواتها معتمدة في ذلك إلى حد كبير على مدى تماسكها وما يحظـــى بـــه الـــنظام من شرعيه وتأييد جماهيري ووزن حركات المعارضة، ومن ثم تتم عملية التحول في سياق استمرارية النظام وسياساته.

وإذا كـــان مـــن المفترض أن التحول نحو التعددية السياسية يسبقه بالضرورة انتقال للســـلطة من النخبة الحاكمة في ظل التنظيم السياسي الواحد إلى نخبه أكثر ليبرالية، إلا أن الـــتحول نحـــو التعددية السياسية في اليمن قادته نفس النخبة التي مارست الحكم في ظل التنظـــيم السياســـي الواحد[١]، وبالتالي يمكن القول إن التحول الديمقراطي يندرج في خانة الإصلاح، لأن النخب الموجودة في السلطة هم الذين قادوا عملية التحول الديمقراطي[٢].

وقد تولى الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) قيادة عملـــية التفاوض بشأن الوحدة والإشراف المباشر والمشترك على عملية الدمج المؤسسية الجارية بصورة مكثفة، ورغم انفتاح الحزبين الحاكمين على قوى المعارضة في الشطرين

---

١ - حيـــث ظـــل الرئـــيس علي عبد الله صالح - يحكم اليمن منذ العام ١٩٧٨- وظل الرئيس علي سالم البـــيض عضـــو قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني ، حتى تولى رئاسة الحزب بعد أحداث ١٣يناير ١٩٨٦.

٢ - أميـــن الغـــيش، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٠، (تونس: جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٧٦.

الموجـودة بـالفعل على الساحة السياسية والنشطة بشكل سري، فلم يكن لهذه القوى دور مباشـر وعملي في إنجاز عملية الاندماج، بعد أن اختار المؤتمر والاشتراكي إقصاء هذه التنظـيمات والقوى السياسية من المشاركة في هذه العملية الهامة، رغم أن مشروع إعادة توحيد اليمن ظل هو القاسم المشترك بين كل القوى والتيارات السياسية والفكرية(١).

٢- التحول السريع نحو الديمقراطية:

إن الـتحول الفجائي السريع للديمقراطية ينطوي على عدم استقرار يؤدي إلى تزايد احـتمالات تقويـض هـذا الـتحول خصوصـا عندما يقترن بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشـية، فالمعـتقد في النظرية الديمقراطية أن الديمقراطيات المستقرة تنتج غالبا عن عملية تطور تدريجي بشرط ضمان استمراره وتصاعده أكثر مما تترتب على تحول سريع مندفع أو على ثورة تطيح بنظام سلطوي أو شمولي(٢).

ولكـن نشـأة التعدد الحزبي في اليمن لم تتدرج عبر مراحل التطور التي مرت بها معظـم تجـارب الـبلدان السابقة في محيطها العربي، أو على مستوى الدول المتقدمة أو النامية بل تحولت طفرة واحدة من أقصى درجات الحظر الحزبي الذي تحرم فيه الحزبية والتعدد الحزبي بنصوص دستورية إلى الإباحة المطلقة بحرية تكوين الأحزاب دون وضع أدنى شروط أو قيود منظمة لإعلان إنشائها.

ونتج عن حالة التحول الفوري إلى التعدد الحزبي في ظل غياب القواعد المنظمة لها ظهـور عـدد كبـير من المسميات الحزبية لا تكتسب معظمها أبسط المقومات الأساسية للحـزب السياسـي ولا يتعدى عدد أعضائها بضعة أفراد ، وبعضها يتركز حول عائلات بذاتهـا أو ثلة من الأصدقاء أو شخصية عامة طامحة إلى كسب مظهر الزعامة السياسية، ويسـتثنى من هذا الوضع عدد محدود من الأحزاب لها قواعدها وقوة تأثيرها الواضح في ساحة العمل الحزبي.

١- نشوان السميري، مرجع سابق، ص١٢٦.

٢- الـتقرير الاستراتيجي العربي،١٩٩٣، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية الأهرام، ١٩٩٤)، ص١٥٣، أمانـي عـبد الرحمـن صـالح، " التعددية السياسية في الوطن العربي ، دراسة للـنموذج المصري – والمغربي" ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، (بيروت: ع٣٨، أكتوبر ١٩٩١) ص ص٨٩-٩٠.

فقــد تمــيزت الســنة الأولى من عمر الوحدة بالاندفاع الشديد نحو تشكيل الأحزاب السياســية[1]، والتي أمكن حصرها بأربعين حزبا مسجلة بذلك رقما عاليا في سجل الطفرة العدديــة للأحــزاب السياسية في الدول العربية التي شملتها، وقد ساعد على هذا الوضع الصــياغة التــي وضعها القانون اليمني للتعريف بالأحزاب السياسية فوصفها بأنها (كل جماعة يمنية منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة وفقا للشرعية الدستورية، تمارس نشــاطها بالوســائل السياسية والديمقراطية بهدف تداول السلطة سلميا أو المشاركة فيها) وهــي صيغة أوجدت مساحة واسعة أمام العديد من التنظيمات والقوى السياسية لممارسة العمل السياسي.

وقــد أدى هــذا الاتجــاه لبروز العديد من القوى المتباينة في أوزانها الشعبية لتكون الانــتخابات هــي الأداة الحاســمة للإبقــاء على الأحزاب ذات الفاعلية الحقيقية واستبعاد الأحزاب الهامشية التي لا تعبر عن القوى الحقيقية في المجتمع[2] وقد وصفها أحد الكتاب بــأن معظمها (تكوينات تقليدية في زي حديث ينتمي معظم أعضائها أو جميعهم إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة ، وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح القانونية والهيئات الإدارية وغيها، ولكنها في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية[3].

ويعول البعض في تفسير الإقبال الشديد نحو الإعلان عن تكوين الأحزاب إلى تأثير العوامــل الذاتــية النابعة من خصوصية واقع التجربة اليمنية والظروف المحيطة بسلبيات ممارسة العمل السري الذي غلب على نشاط التيارات السياسية في المرحلة السابقة، والذي نجــم عن تعدد فصائل التيار الواحد إلى عدد من المسميات الوهمية وتوزيعها على مناطق جغرافــية متعددة بعيدا عن أنظار أجهزة السلطة واختيار العناصر القيادية على أسس غير ديمقراطية، وسيادة روح الشك وعدم الثقة في العلاقات القائمة بين عناصر التنظيم الواحد،

١- أصــبحت إمكانية الإعلان عن تأسيس حزب سياسي خلال الفترة لانتقالية ٢٢ مايو ١٩٩٠ حتى ٢٧ أبريل ١٩٩٣ متاحا أمام أي شخص قادر على تحمل نفقات الإعلان في إحدى الصحف اليومية، انظر: حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية ، مرجع سابق، ص ٣٧١.

٢ – التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، مرجع سابق، ص٢٦٧.

٣- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص١٥.

أو علاقـة التنظـيم مـع غـيره من الأحزاب، وغيرها من الآثار الناتجة من نمط العمل الحزبي التي ساهمت في تشتيت وتجزئة الاتجاه السياسي الواحد إلى أحزاب متعددة[١].

وقـد مهدت سرعة عملية التحول الطريق لعمليات العنف واتساع دائرته، فقد طالت عملـيات الاغتيال السياسي العديد من الشخصيات الحزبية والسياسية[٢]، إذ سجلت (٢٠٠) حالـة مـا بيـن اغتيال ومحاولة اغتيال فاشلة، كما امتدت عمليات التفجير لتشمل منازل ومقـار النخبة السياسية[٣]، وقد حمل الحزب الاشتراكي في بيان له المؤتمر الشعبي العام مسـؤولية تدهـور الأوضـاع السياسية واتهم عناصر متنفذة بصمتها مرة وتواطئها مرة أخرى في الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة الانتقالية[٤].

وقـد رد الرئـيس علـي عـبد الله صـالح على اتهامات الحزب الاشتراكي حول الاغتـيالات السياسية بأنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة، تنفذها عناصر انفصالية في الحزب تهدف إلى إعادة القوى الوحدوية إلى الخلف[٥].

أيضـا الـتظاهرات الشـعبية التي حدثت في الفترة ٩-١٢ ديسمبر ١٩٩٢ في مدن صـنعاء وتعـز والحديدة وإب وذمار والبيضاء، واُستخدم الجيش للسيطرة عليها وكانت حصـيلة المواجهة ١٥ قتيلا و١٨٢ جريحا، وحدوث العديد من الاختطافات وحروب قبلية مختلفة[٦].

١- عـبد العزيـز الكميم، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وأبعاد الممارسة، مرجع سابق، ص١١٧.

٢ – كانت أبرز محاولات الاغتيال حالة الاعتداء على وزير العدل عبد الواسع سلام(قيادي اشتراكي) في ٢٥ أبريل ١٩٩٢، انظر، أمين الغيش، مرجع سابق، ص ٤٨.

٣ – تـم تفجير عبوات ناسفة بالقرب من منزل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة ومنزل حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء، ومنزل ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب من الجانب الاشتراكي، أمـا الآخـر فقـد تعرضت منازل كل من شقيق الرئيس علي عبد الله صالح ونائب وزير الإعلام، ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب يحي العرشي، ومقر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وكذلك محاولة اغتيال الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، انظر، أمين الغيش، المرجع السابق، ص٤٨.

٤ – صحيفة الحياة (لندن)، ١٢ نوفمبر ١٩٩٣، ع ١١٣٠.

٥ – صحيفة ٢٢ مايو، (صنعاء)، ١٢-فبراير ١٩٩٤، ع ١٣٠.

٦ – لمزيد من التفاصيل ، انظر: أمين الغيش، مرجع سابق، ص٤٨-٥٧.

كـل هـذه النسبة من أعمال العنف على جميع المستويات وبين جل الأطراف كانت مقدمة لحرب شاملة.

٣- غلبة طابع الأزمة على مسار التحول:

نظراً لمكانة وأهمية الوحدة باعتبارها قضية مصيرية للشعب اليمني، فقد مثلت أساسا شـرعيا يستند إليه كل نظام في (الشمال والجنوب) في قيامه وبقائه، وهدفا موعودا يسعى إلـى تحقـيقه ومسـوغا مقبولا لقراراته وسلوكه تجاه النظام في الشطر الآخر، وكان كل طرف يدعي انه يمثل التطلعات الحقيقية لكل اليمنيين[١].

ومـن ثـم يبدو وكأن إعلان الوحدة السياسية اليمنية لم يكن سوى صفقة بين النخب الحاكمـة فـي الشمال (المؤتمر) وفي الجنوب (الاشتراكي) من اجل تعزيز كل طرف لمشروعيته الشعبية وفق حساباته الخاصة، ففي الوقت الذي ذهب فيه الطرفان إلى الوحدة وهمـا يفـتقدان لحسـن النـية إزاء بعضهما ويفتقدان للثقة فيما بينهما، وفي الوقت الذي اتفـق فـيه المؤتمـر والاشتراكي على صيغة المشاركة في السلطة على أساس المناصفة بنسـبة ٥٠% لكل منهما، فإن هاتين المؤسستين كانتا في نفس الوقت تعدان استراتيجيات للتراجع وخططا طارئة لأي نزاع محتمل وهو ما أكدته حرب ١٩٩٤[٢].

وبالتالـي يمكـن القول إن عملية التحول الديمقراطي في اليمن قد غلب عليها طابع الأزمـة ويعـود جوهـر هذه الأزمة إلى الفترة الانتقالية التي أعقبت الوحدة اليمنية وقد تمحورت أسباب الأزمة فيما يلي:

- صـراع الحزبيـن الحاكميـن علـى السلطة وإنهاء الفترة الانتقالية، وتأزم الخطاب السياسـي والإعلامـي بيـن الحزبين، بانتهاج سياسة تعظيم المشاريع الذاتية وتسفيه أو الحط من مشاريع الطرف الآخر، وهي سياسة اتبعها الحزبان وقاما بممارستها عل حد سواء.

١- Gregory Gause, Yemeni Unity Past and Future, Middle East Journal, Vol. 46, N.3, May- August- 1992, p.35.

٢ – أمين الغيش، مرجع سابق، ص ٦٩.

ويرجع ذلك إلى صيغة التناصف في تقاسم السلطة عند قيام الوحدة واحتكار الحزبين لهـــا، فالوحدة أتاحت للحزبين الحاكمين الانتشار الأفقي في كل ربوع اليمن دون مقاومة، مســـتفيدين مـــن حالة كونهما حزبين حاكمين في تقاسم السلطة، وفي الحصول على دعم مالـــي مـــن الميزانية العامة للمساعدة في الانتشار الأفقي، وفي إعادة ترتيب أوضاعهما لتتناسب مع شروط ومتطلبات العمل في ظل دولة الوحدة.

وأدت الثنائـــية الإداريـــة الناتجة عن التناصف في دولة الوحدة بدورها إلى احتكار الحزبيـــن للســـلطة والمال العام ووسائل الإعلام وتوحدهما بالدولة[1]، وركز هذا الاحتكار ســـلطة القـــرار بيد السلطة التنفيذية وهمش السلطات الأخرى، فضلا عن تهميش الحزبين الحاكمين لعناصر فاعلة في المجتمع المدني[2] .

- مســـألة الخـــلاف بيـــن شريكي الحكم وتعود إلى اختفاء عامل الوفاق والثقة بين الرئـــيس علـــي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وتغلب سياسة تشكيك كل منهما بالآخـــر، ممـــا أجج الموقف بينهما، وقد أرجعت إليهما أسباب الأزمة وارتفعت الأصوات علـــنا في الصحافة ومجلس النواب بتحميلهما المسؤولية وطالبتهما بالاستقالة كمخرج من الأزمة التي تعيشها البلاد.

ولتأكـــيد المـــنحى الشخصـــي فـــي الأزمـــة حاول الكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية والقبلية التوسط بين الرئيس ونائبه للجمع بينهما[3]، ولكن عامل الثقة والوفاق برغم أهميتهما، إلا انهما ليسا المسئولين عن كل ما حدث.

- واجهـــت الدولـــة اليمنـــية وضعا اقتصاديا صعبا ، وله نوعان من الأسباب ، الأولى هيكلـــية تعود إلى طبيعة الاقتصاد اليمني نفسه، والثانية تعود إلى المتغيرات المصاحبة لحـــرب الخليج، التي أدت إلى عودة ما يقرب من مليون عامل يمني من منطقة الخليج والسعودية[4].

١- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٢٥٧.

٢- فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص٨٨.

٣- قام بهذه الوساطة كل من: الرئيس الأول للجمهورية عبد الله السلال، والشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ مجاهد أبو شوارب، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومجموعة من علماء اليمن.

٤ – علي سيف عبده، مرجع سابق، ص ١٢.

وقـد أدى ذلك إلى تكبد اليمن أعباء اقتصادية تقدر بمبلغ ٢ مليار دولار، أي أكثر مـن ٢٠% مـن إجمالـي الناتج القومي، وأيضا انخفضت تحويلات اليمنيين العاملين في الخـارج، وانخفضـت المسـاعدات والقـروض، وقد أدى كل ذلك إلى تزايد المشكلات الاقتصادية[١].

حيث أدى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن اليمني وتدهور العملة الوطنية وارتفاع وتيرة تفشي الفساد المالي والإداري إلى تظاهرات شـعبية في ثلاث من كبريات المدن .

اليمنية وهي أحداث كشفت عن مدى عمق الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد[٢].

- أزمة الوحدة اليمنية وبناء الدولة وتركزت حول الإبقاء على التشطير ساريا في بعض المؤسسـات السـيادية مثل الجيش والأمن، والعملة والطيران، واستمرار الجدل حول مسـائل مصيرية وهامة تتعلق باستكمال تأسيس دولة الوحدة من ناحية والأداء الحزبي من ناحية أخرى.

وقـد أفـرزت الانتخابات التشريعية ١٩٩٣ لاعبا ثالثا في السلطة هو التجمع اليمني للإصـلاح، وأدى دخول الإصلاح الخصم الأيديولوجي للاشتراكي[٣] في تركيبة الائتلاف الحاكم إلى إرباك عملية التقاسم وتغير بنية السلطة من بنية ثنائية إلى بنية ثلاثية[٤].

وقـد تطـورت الأزمـة السياسية الحادة التي بدأت في ١٩٩٣/٨/١٩ بين أطراف الائـتلاف الحزبـي الحاكم (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع

١- بلقيس أبو اصبع، " سياسات صندوق النقد الولي وآثارها على الأوضاع في اليمن " ، أوراق يمانية، (صنعاء:المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، فبراير ١٩٩٩)، ص ١٤.

٢- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٢٦٩.

٣ - فالإسـلاميين اليمنيين قد كانت لهم الأسباب لازدراء الوحدة مع النظام الاشتراكي في عدن والذي ما انفـك الإسـلاميين يصفونه بالكفر والشيوعية، فقد اصدر الشيخ مقبل الوادعي فتوى تحرم الوحدة مع الشيوعيين، انظر مقابلة مع الشيخ مقبل الوادعي في صحيفة يمن تايمز ،
www.yementimes.com.24-30 July-2000.

٤- نشوان السميري، مرجع سابق، ص ١٤٠.

اليمنـــي للإصـــلاح) إلـــى نـــزاع مسلح في ١٩٩٤، كان الجيشان النظاميان في الشمال والجـــنوب، اللذان ظلا بمنأى عن أن تطالهما عملية الدمج التي شملت المؤسسات السيادية والخدمية الأخرى خلال الفترة الانتقالية، هما الطرفين الرئيسيين في هذا النزاع.

٤- دعوة النخبة المثقفة إلى ضرورة التحول:

مارست الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ضغوطا مباشرة وغير مباشرة من أجـــل إقرار واقع التعددية والإفساح للقوى خارج السلطة بالمشاركة في بناء دولة الوحدة، بعد أن أُقصيت هذه القوى من المشاركة في تأسيسها.

لقـــد أفـــرز هذا الضغط تبلورا في المصالح المشتركة بين السلطة والمعارضة، على نحـــو جعل الخيار أمام الجميع خيارا بين أحد أمرين، الديمقراطية والوحدة في جانب، أو تفجـــر الموقـــف وضـــياع المشروع الوحدوي كلية في جانب آخر(١) وجاء تفضيل الخيار الأول متوافقا مع مصالح النخبة الحاكمة، إذ أن العديد من السياسيين والزعماء الذين كانت شـــرعيتهم فـــي انكمـــاش وجدوا أن دعم التعددية سيعزز نفوذهم وسلطتهم(٢)، وقد أعطى الظهور الفعلي للأحزاب السياسية بقوة الواقع دفعا كبيرا للتحول نحو التعددية السياسية.

٥- العجز عن تمثيل اتجاهات النخبة السياسية:

بـــرزت ظاهرة المستقلين وارتفعت نسبة ترشيحهم في انتخابات ١٩٩٣ إلى ٧٢%، رغـــم أن بعضهم ينتمي سياسيا إلى بعض الأحزاب، إلا أن بروز ظاهرة المستقلين ربما يعد أحد مؤشرات انخفاض قدرة الأحزاب السياسية على احتواء بعض الفاعلين السياسيين في الساحة اليمنية(٣).

١- حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٢٣٢.

٢- ما يكل هدسن، مأساة اليمن: مشاهد الانزلاق نحو حرب أهلية، في: عبده الشريف (محرر)، مرجع سابق ص١٨٦.

٣- محمد الظاهري، المؤسسة التشريعية في اليمن، المؤتمر السنوي الرابع للباحثين الشباب حول المؤسسة التشـــريعية فـــي العـــالم العربي، القاهرة خلال الفترة ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ١٩٩٧)، ص٥٦٤

٦- هيمنة السلطة التنفيذية:

لقد أخذ دستور الجمهورية اليمنية - بعد قيام الوحدة - بمبدأ الرئاسة الجماعية للدولة المتمثلة بمجلس الرئاسة المكون من خمسه أعضاء[١]، والذي استمر حتى عام ١٩٩٤ حيث تم تعديل الدستور من قبل مجلس نواب الشعب بحيث أصبحت رئاسة الجمهورية بعد التعديل مكونة من رئيس ونائب رئيس يعينه الرئيس، حيث نصت المادة (٢٨) من الدستور قبل التعديل على أن (رئاسة الجمهورية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب).

إلا أن الممارسة الفعلية لمبدأ الرئاسة الجماعية قد أوضحت عدم جدواها وعدم فاعليتها،مما أدى إلى الاقتناع بمبدأ الرئاسة الفردية المتميزة بوحدة وقوة القرار الرئاسي، فنص الدستور بعد التعديل في الفقرة (أ) من المادة (١٠) على أن (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه وفقاً للدستور)[٢].

ويعتبر من أهم سمات دستور الجمهورية اليمنية المعدل في ٢٠٠١ - وهو الدستور المعمول به الآن - أنه نقل سلطات واسعة وشبه مطلقة لمؤسسة الرئاسة بصفة خاصة، وللسلطة التنفيذية بصفة عامه، والقراءة المتأنية للفصل الثاني من الدستور تجعلنا نتلمس الوضع المميز لرئيس الدولة وسلطاته الواسعة في مواجهة المكونات الأخرى لنظام الحكم.

ونتناول فيما يلي العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١- كان أول مجلس رئاسة قد تكون غداة تحقيق الوحدة من كل من(الفريق علي عبد الله صالح رئيسا، وعلي سالم البيض نائبا للرئيس، وعضوية كل من عبد العزيز عبد الغني، وسالم صالح محمد، والقاضي عبد الكريم العرشي)الذي استمر حتى انتخاب مجلس رئاسة جديد في ١٩٩٣/١٠/١١بعد الانتخابات النيابية في ١٩٩٣من قبل مجلس النواب وتكوين ائتلاف ثلاثي من المؤتمر الشعبي العام،الذي مثله (الفريق على عبد الله صالح رئيسا، و عبد العزيز عبد الغني عضواً) والحزب الاشتراكي اليمني،الذي مثله (علي سالم البيض نائبا للرئيس، وسالم صالح محمد عضواً) والتجمع اليمني للإصلاح الذي مثله عبد المجيد الزنداني)، انظر: محمد حسين الفرح، آفاق الانتخابات الرئاسية القادمة على ضوء الانتخابات العامة السابقة، في فارس السقاف (محرر)، الانتخابات الرئاسية رؤية واقعية، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل،١٩٩٩)، ص٦٥.

٢- دستور الجمهورية اليمنية ، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ٢٠٠١)، ص ٧٢.

(أ) العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

قسم الدستور السلطة التنفيذية إلى فرعين، الفرع الأول رئيس الجمهورية، والفرع الثاني، مجلس الوزراء:

١- رئيس الجمهورية:

يتضح من دراسة الدستور ما يتمتع به رئيس الجمهورية من سلطات ونفوذ في مواجهة كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمكن إجمال مهام رئيس الجمهورية بالجوانب التالية:

- يجسد إرادة الشعب ،ويعمل على احترام الدستور، وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية، ويشرف إلى المهام السياديه المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

- يمثل الجمهورية في الداخل والخارج، ، ويضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور طبقا للقانون، وهو الذي يصدر القرارات بتعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين بمقتضى القانون.

- يكلف من يراه بتشكيل الحكومة، ويعلن حالة الطوارئ والتعبئة العامة ، له حق إنشاء البعثات الديبلوماسية، وتعيين واستدعاء السفراء، واعتماد الممثلين للدول والهيئات الأجنبية، ومنح حق اللجوء السياسي، وقد أجاز الدستور اليمني حق حل البرلمان من قبل الرئيس[١] .

- للرئيس أن ينشئ بقرار منه مجلساً للشورى من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة بهدف توسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات المتوفرة في مختلف المناطق اليمنية[٢].

١- فاضل السنباني ، النظام السياسي والدستوري لرئيس الدولة في اليمن، دراسة مقارنه لكل من فرنسا، والولايات المتحدة الامريكيه، ومصر، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص٣١٢.

٢ – عبد القادر إسماعيل، التعديلات الدستورية في النظام الدستوري اليمني ، دراسة مقارنة، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠١) ص ١٦٢.

- اتهــام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى ،أو بخرق الدستور ،أو بأي عمل يمس باستقلال وســيادة الــبلاد يكون بطلب من نصف أعضاء مجلس النواب، ويصدر قرار الاتهام بأغلبية ثلثي الأعضـاء .

وينتخــب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية على أن يزكى ترشيحه من قبل ٥% من الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى، تمهيدا لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية، لايقل عدد المرشحين فيها عن اثنين، ومدة الرئيس سبع سنوات شمسية، ولا يجوز له تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين، مدة كل دورة سبع ســنوات فقــط، ويكون للرئيس نائب يتولى تعيينه، حيث يتولى النائب مهام الرئاسة مؤقتاً لمــدة لاتزيد عن ٦٠يوماً عند خلو المنصب، وإذا خلا منصب الرئيس ونائبه تتولى المهام رئاسة مجلس النواب، وإذا كان المجلس منحلاً تحل محله الحكومة مؤقتاً[١].

والجديــر بالذكــر أنــه فــي الوقت الذي يخول فيه الدستور لرئيس الجمهورية هذه الســلطات فانــه قد خلا من أية نصوص تسمح بمساءلته عن قيامه بهذه المهام، وخاصة الســلطات شبه المطلقة الممنوحة لــه في المواد، بما يدعم من هيمنة السلطة التنفيذية في مواجهة العجز الذي تعانيه كلتا السلطتين التشريعية والقضائية[٢] .

٢- مجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الوزراء الفرع الثاني للسلطة التنفيذية وينص الدستور على أن الحكومة هي (الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزه والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة) (مادة ١٢٧)[٣].

يشــترك مجلــس الــوزراء مع رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٣٥) في وضع السياســة العامــة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية [٤]،

---

١ - دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ص ٦٩-٩٠.

٢- فارس السقاف، الانتخابات الرئاسية في اليمن ، البرامج،والمواقف، ماذا بعد الانتخابات؟، في فارس السقاف (محرر)، الانتخابات الرئاسية رؤية واقعية، مرجع سابق، ص٧.

٣- دستور الجمهورية اليمنية مرجع سابق، ص١٨.

٤- محمــد عــبد الملــك المــتوكل، الهيكلية السياسية في الجمهورية اليمنية،في: في أنيس فوزي قاسم (محــرر)، الــنظام السياســي العربي والديمقراطية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص٧١.

ورئــيس الــوزراء هــو الــذي يخــتار أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية، والحكومــة بكاملهــا مسئولة أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب مسئوليه جماعية عن أعمــال الحكومــة، وإذا تبين لرئيس الوزراء أن تعاونه مع أحد أعضاء مجلس الوزراء أصبح مستحيلا فيجوز له أن يطلب من رئيس الجمهورية إعفاء العضو المعني.

ولرئــيس الجمهورية ومجلس النواب حق إحالة رئيس الوزراء ونوابه والوزراء إلى التحقــيق والمحاكمة، ويكون قرار مجلس النواب بالاتهام بناءً على مقترح مقدم من خمس الأعضاء على الأقل، في حين يكون قرار الاتهام بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

كذلــك نصــت المادة ١٢٧ من الدستور على أن مجلس الوزراء تتبعه بدون استثناء جمــيع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، لكن ما يجري من الناحية العملــية أن المؤسســة الأمنــية والقــوات المسلحة بشكل خاص لا تخضع لسلطة مجلس الــوزراء وإنما لرئيس الجمهورية بما في ذلك قرارات التعيين والعزل والشؤون المالية، إضافة إلى الشؤون الخارجية والإعلام[١] مما يعكس ضآلة السلطات التي تتمتع بها السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية .

ويضاف إلى ذلك أن الدستور اليمني لم يحدد في صيغته الأساسية ولا المعدلة علاقة رئــيس الجمهوريــة بالأحــزاب السياسية، ولم يتعرض للطريقة التي يتم بمقتضاها تعيين رئــيس الــوزراء والوزراء في ظل التعدد الحزبي، حيث لا يفرض الدستور على رئيس الجمهوريــة تعيين زعيم حزب الأغلبية رئيساً للوزراء، وهذا يفتح الطريق لنشوب أزمات سياســية خطــيرة لا يســتبعد أن تــؤدي إلى فراغ في السلطة، في حالة استخدام رئيس الجمهوريــة صــلاحيته الدســتورية لحل مجلس النواب، لمواجهة إصرار حزب الأغلبية علــى تشــكيل الحكومــة، والــذي ستستخدم أغلبيته حقها الدستوري في حجب الثقة عن الحكومة[٢].

١- محمد عبد الملك المتوكل، مرجع سابق، ص٧٨.

٢ – ياسين ناشر، " هل يتطلب الدستور تغييرا كاملا أم تعديلا جزئيا " ، مجلة القسطاس، صنعاء: ملتقى المجتمع المدني، العدد ٢٧، أكتوبر ٢٠٠٠)، ص٢٠.

وإن كــان الواقع يشهد عمليا حيازة المؤتمر الشعبي العام الأغلبية في مجلس النواب والتــي تســمح لــه بتشكيل الحكومة لاعتبارات متنوعة، مما يجعل الوزارة ورئيسها في موضـــع قــوي أمـــام المجلــس التشريعي، حيث أنها وزارة اغلبيه حزبيه مستعدة دائما للتصويت مع الحكومة، كما يستحيل عملا سحب الثقة منها.

٣- السلطة التشريعية (مجلس النواب):

يتألف المجلس من ٣٠١ عضواً ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر المتســاوي لمــدة ست سنوات[1]، ويدعو رئيس الجمهورية إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل[2].

وعلــى الــرغم مــن أن الدستور اليمني كفل وسائل عديدة ليمارس البرلمان دوره الرقابــي علــى أعمال السلطة التنفيذية ومنها السؤال والاستجواب والاقتراح بسحب الثقة وتشكيل لجان التحقيق وإبداء رغبات في موضوعات عامه وطرح موضوع عام للمناقشة، لكن امتلاك المؤتمر الشعبي للأغلبية يمنع كلياً سحب الثقة من الوزراء.

تشــير المــادة (١١٩) مــن الدســتور المعدل ١٩٩٤، إلى أحقية رئيس الجمهورية لإصــدار قــرارات بقوانيــن لها قوة القانون حيث جاءت استثناء لكنها تحولت إلى قاعدة أصــلية فتــنص المادة (على أنه إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس النواب وفي فترة حلــه مــا يوجب الإسراع في اتخاذ قرارات لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يــتخذ فــي شأنها قرارات تكون لها قوة القانون)[3]، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن عــدد القوانيــن التــي أصــدرها مجلس النواب لا يتجاوز ٣٨,٥% من مجموع القوانين الصــادرة، بيــنما أصدرت السلطة التنفيذية وهي ليست صاحبة الاختصاص الأصلي في

١ - نصت التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١، على أن تكون مدة المجلس ست سنوات بدلا من أربع، وكانــت المــبررات لذلــك إن مــدة الأربع السنوات لمجلس النواب فترة قصيرة ، انظر، عبد القادر إسماعيل ، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢- محمد عبد الملك المتوكل، مرجع سابق، ص٦٨.

٣- فاضل السنباني، مرجع سابق، ص١٠٠.

التشـــريع مـــا يساوي ٦١,٥% من مجموع القوانين الصادرة في الفترة نفسها[١]، وقد تم إلغـــاء هذه المادة في التعديلات الدستورية ٢٠٠١، وكانت أسباب ومبررات التعديلات من وجهـــة نظـــر السلطة هو استنفاذ الغرض المقصود من أحكام هذه المادة، حيث كانت هي الأســـاس والسند الدستوري لإصدار القرارات الجمهورية بالقوانين طوال الفترة التي تلت قيام الجمهورية اليمنية، وذلك من أجل الإسراع بعملية توحيد القوانين الشطرية التي كانت ســـائدة فـــي الشطرين قبل الوحدة وإصدارها بقوانين جديدة تستند إلى دستور الجمهورية اليمنية، ولقد أدت هذه المادة دورها وأصبحت عملية التشريع مستقرة ولم يعد هنا ما يبرر هـــذه الصـــلاحية الاســـتثنائية في التشريع[٢]، ويشير ذلك إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

وفـــي حقـــيقة الأمر يعتبر ضعف قدرة المجلس التشريعي وأعضائه في القيام بدور رقابـــي على أعمال السلطة التنفيذية مؤشرا على تعثر مسيرة التحول الديمقراطي، والتي يتأسس أحد أركانها على خضوع السلطة التنفيذية لمساءلة أعضاء مجلس النواب، وبما أن أعضـــاء مجلس النواب غير قادرين على مساءلة الحكومة يصبح الحديث عن دور رقابي للسلطة التشريعية محل نظر.

(ب) السلطة القضائية:

يؤكد قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ١٩٩١ على أن القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامـــه والقضـــاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهـــة وبأيـــة صـــورة التدخل في القضايا أو في شان من شئون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

وقـــد حـــرص الدســـتور اليمني المعدل عام١٩٩٤، شأنه في ذلك شأن بقية الدساتير الوطنية، على تأكيد استقلال القضاء بعناصره المتعددة وضماناته اللازمة.

١- فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص ٩٩.

٢ - محمـــد المقـــالح، قراءة تحليلية لنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية، (صنعاء: ملتقى المجتمع المدني، كتاب القسطاس (٨)، ٢٠٠١)، ص ٧٥.

حيث نصت المادة (١٤٧) على أن القضاء سلطة مستقلة قضائيا وماليا وإداريا، والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

وتؤكد المادة (١٤٨) منه على أن القضاء وحدة متكاملة ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها كما يحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات الأخرى الخاصة بهم، ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال.

كما تقرر المادة (١٤٩) على أن القضاة وأعضاء النيابة العامة غير قابلين للعزل، إلا في الحالات وبالشروط التي يحددها القانون ولا يجوز نقلهم من السلك القضائي إلى أي وظيفة غير قضائية إلا برضاهم وبموافقة المجلس المختص بشؤونهم ما لم يكن ذلك على سبيل التأديب، وينظم القانون محاكمتهم التأديبية كما ينظم القانون مهنة المحاماة[١].

أما المحكمة العليا فهي أعلى هيئه قضائية ومن مهامها :

- الفصل في الدعاوى والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.
- الفصل في تنازع الاختصاصات بين جهات القضاء.
- محاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم.
- إبداء الرأي في صحة الطعون المحالة إليها من مجلس النواب المتعلقة بصحة عضوية أي من أعضائه[٢].

١- تقرير العدالة، (صنعاء: كتاب القسطاس (٢)، ١٩٩٨)، ص ٢١.

٢- محمد عبد الملك المتوكل ، مرجع سابق ،ص٧١.

وقد جاءت نصوص الدستور بطريقة عامة دون تفصيل وأحالت إلى نصوص القانون في العديد من الأمور الهامة لا سيما تلك المتعلقة بتحديد ولاية وتنظيم الجهات القضائية مما أتاح للعديد من الأمور النصوص القانونية انتهاك هذا الاستقلال، ويتم الاستناد إلى العديد من هذه النصوص في تفسير وتبرير بعض أوجه المساس باستقلال السلطة القضائية[١].

ويكون للقضاء مجلس أعلى يعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث التعيين و الترقية والفصل والعزل، فقد نصت المادة (١٥٠) من الدستور على أن يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون، وحين صدر قانون السلطة القضائية رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ نص على تشكيل المجلس من رئيس الجمهورية ووزير العدل ونائبه ، ورئيس المحكمة العليا ونائبه، والنائب العام وثلاثة أعضاء آخرين يعينهم رئيس الجمهورية.

ومن هنا يلاحظ أن المجلس محكوم بالسلطة التنفيذية، علماً بأن بقية الأعضاء وهم رئيس المحكمة العليا ونائبه والنائب العام يصدر بتعيينهم قرار من السلطة التنفيذية، وبذلك يخضع المجلس الأعلى للقضاء للسلطة التنفيذية.

وإذا ما علمنا أن المجلس الأعلى للقضاء هو السلطة التي تضع السياسة العامة للقضاء وتقوم بتعيين القضاة وترقيتهم وعزلهم ومحاسبتهم وتقاعدهم وتأديبهم لأدركنا أن مبدأ الفصل بين السلطات قد تأثر جراء ذلك، وبالتالي فإن استقلال القضاء يصبح مثار جدل[٢].

---

١ – نصت المادة (١٤٧) من الدستور التي تقضي بأن يرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها، فبموجب هذه المادة فوض المشرع الدستوري المشرع العادي تنظيم الجهات القضائية وتحديد اختصاص كل منها.، وينبغي هنا الالتزام بالقواعد العامة وأنه لا يجوز أن يتخذ هذا التفويض كوسيلة للانتقاص من ولاية المحاكم واختصاصاتها، وأن المشرع الدستوري إنما يفوض المشرع العادي في تنظيم الجهات القضائية وتحديد اختصاص كل منها، لا في إهدار هذا الاختصاص أو الانتقاص منه أو الافتئات عليه.

٢- المرجع السابق، ص٧٨.

ظلـت السـلطة القضائية تشكو من مظاهر عديدة لتدخل السلطة التنفيذية في شئونها فشـغل الوظـائف القضـائية يتم من حيث المبدأ بقرار من رئيس الجمهورية، حيث يعين النائـب العـام والمحامـي العام الأول بقرار من رئيس الجمهورية، ويكون تعيين رئيس المحكمـة العليا ونائبيه وقضاة المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من مجلس القضاء الأعلى.

ويكـون الترشـيح في وظائف السلطة القضائية الأخرى بقرار جمهوري بناء على ترشيح وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

وعلـى ضـوء ما سبق، يمكن القول إن خط العودة إلى التعدد الحزبي كانت خطوة شكلية أكثر منها حقيقية، حيث لم تكن نتاجا لتطور طبيعي في علاقات القوى في المجتمع اليمنـي، بـل نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت بالقيادة إلى اتخاذ قـرار التعددية، مع محاولة جعلها تعددية شكلية، حيث كانت القيادة تصر على المحافظة داخـل هذا الإطار التعددي على الإجماع السياسي وعدم الخلاف في الرأي وعدم السماح للمعارضة بلعب دورها المتعارف عليه في التعددية الحقيقية.

الفصل الثالث

الإطار الدستوري والقانوني لعملية التحول الديمقراطي في اليمن

تشـير عـدد من الدراسات إلى أن وجود نظام حزبي قوي يمكن أن يساعد على زيادة درجة التأييد التي تتمتع بها الأحزاب السياسية بين المواطنين ويبقي عليها ككيان فعـال، ذلك أن وجود نظام حزبي قوي يمثل ركيزة لنشاط أعضاء المؤسسة التشريعية حيـث تعمـل الأحـزاب السياسية كمنسق بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فعلى حين يؤدي الحزب الحاكم دور المؤيد لسياسات الحكومة تؤدي أحزاب المعارضة دور المراقب والـناقد، ولكـن هـذا يتطلـب إطارا قانونيا يسمح بحرية الحركة ويدعم فاعلية الأداء الحزبي.

وفـي هـذا المبحـث سـوف نتناول الإطار الدستوري والقانوني لعملية التحول الديمقراطي في اليمن من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الأسس الدستورية للتحول الديمقراطي في الدستور اليمني.

المبحث الثاني : الإطار القانوني للتعددية الحزبية في اليمن.

المبحث الثالث : الإطار القانوني للانتخابات العامة اليمن .

المبحث الأول

الأسس الدستورية للتحول الديمقراطي في الدستور اليمني

تكمــن خصوصية التحول الديمقراطي في أن عملية الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي ليست نهائية وفي حاجة إلى كثير من الوقت لترسيخها، ومن ثم فخطر العودة إلى النظام القديم كليا أو جزئيا تبقى واردة.

ويرتبط كل ذلك أساسا بمدى استقرار المؤسسات الديمقراطية التي تتم عن طريقها عملـية التحول الديمقراطي ومنها الاستقرار الدستوري، الذي تتضاعف أهميته أثناء فترة الــتحول الديمقراطـــي، والذي يبدو شبه غائب على امتداد فترة التحول وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

أولاً: الأسس الدستورية للتعدد الحزبي في نصوص ومضامين دستور دولة الوحدة:

يقصـــد بالأســس الدســتورية للــتعددية الحزبــية، القواعد الدستورية التي اكتسبت بمقتضـــاها الأحــزاب شرعية الإعلان عن كياناتها التنظيمية، وحقها في ممارسة نشاطها السياســي بتنظــيم أعضـــائها وتمثيلهم سياسيا، وتبني تحقيق مطالبهم، وحقها في التنافس للوصـــول إلـــى السلطة أو المشاركة فيها والتأثير في سلوكها، باعتبار أن الدستور أسمى القوانين التي يقوم عليها نظام الدولة القانونية الحديث.

وقـــد اســتندت كافة القوى السياسية في شرعيتها إلى المادة (٣٩) من دستور دولة الوحدة التي نصت على " إن للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور – الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافــية والاجتماعــية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور وتضمن الدولة هذا الحــق، كمـــا تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والعلمية والاجتماعية[١]".

١- دستور الجمهورية اليمنية١٩٩٠ ، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٠)، ص٥.

وقــد استندت اللجنة الدستورية، عند تضمينها لهذه المادة في مسودة مشروع دستور دولـــة الوحدة إلى نص وتفسير مضمون المادة (٣) فقرة (ب) من اتفاقية القاهرة ١٩٧٢، وعلى هذه المادة نفسها استندت لجنة التنظيم السياسي الموحد، عند إقرارها لحرية التعددية السياســية والحزبــية، كمــا استندت إليها أيضا الأحزاب السياسية في الإعلان عن وجود وإنشاء كياناتها وممارسة أنشطتها السياسية على الساحة اليمنية في ظل التعددية الحزبية.

وقــد تعــرض نــص ومضمون وأسلوب وصياغة المادة (٣٩) واحتمالات تفسيرها لتقيــيم وتحليل ونقد مجموعة من المفكرين والمختصين والشخصيات الحزبية في السلطة والمعارضة على حد سواء.

تركــزت رؤية بعض أحزاب المعارضة، على انه لا يمكن التعويل على ما ورد في المــادة (٣٩) من الدستور- بمفردها - لحماية حرية التعدد الحزبي بناء وممارسة، نظرا لأن المادة لم تنص صراحة على أن حرية العدد الحزبي حق يكفله الدستور، وإن المادة قد صــيغت بأســلوب يمكــن حزبــي السلطة أو أي توجه رسمي من استخدام هذا التفسير لصالحه، ولا يمكن استبعاد هذا الاحتمال، لذا كان لزاما على الأحزاب أن تفرض وجودها على الواقع تحسبا لمثل هذا الاحتمال.

وتــتلخص رؤيـــة بعــض الباحثين في أن تحليل مضمون المادة (٣٩) من الدستور يكشــف أن منطوقها يحمل صياغة مرنة، إذ لم تنص صراحة على التعددية الحزبية، مما أتـــاح إمكانـــية تفســيرها بأشكال متعددة تتلاءم مع أي توجه رسمي للسلطة ، فلم يربط المشرع عبارة " حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسيا" بالحق في تكوين الأحزاب، مثلما نــص صـــراحة علـــى الحــق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية ، ولم تحدد عبارة " وتضــمن كافــة الحــريات للمؤسســات والمنظمات السياسية" نوعية هذه المؤسسات أو المــنظمات ، إذ يمكــن تفســيرها وتحديدها بالتنظيم الموحد أو أية منظمة سياسية تنشئها الدولة.

وكانــت مســوغات هــذا الاتجاه نابعة من مخاوف الأحزاب السياسية خارج إطار الســلطة في بداية المرحلة الانتقالية ، حول حالة الغموض الذي اكتنف نص المادة (٣٩)

مـــن الدستور، وما أثاره من احتمال إقدام السلطة على عدم منحها تراخيص مزاولة العمل الحزبـــي، خاصـــة وان لجنة التنظيم السياسي الموحد أبقت على إمكانية قيام جبهة وطنية عريضـــة بديـــلا متاحا لأسلوب العمل السياسي، فضلا عن استمرار التنسيق بين الحزب الاشتراكي اليمني و المؤتمر الشعبي العام في محاولة لدمجهما في إطار واحد.

وتـــبرز في مثل هذا الوضع أهمية وجود نص دستوري صريح وواضح، يبيح حرية التعددية الحزبية، ويضمن حقوق الأحزاب ويقطع دابر الأفكار التي تراود البعض بإمكان العودة إلى نظام الحزب الواحد(١).

ولهـــذا ســـارع التنظيم الوحدوي الناصري للإعلان عن وجوده على امتداد الساحة اليمنـــية فـــي١٩٨٩/١١/١٥ مؤكـــداً التزامه بدستور دولة الوحدة والديمقراطية والتعددية السياســـية(٢)، حيث رأت قياداته أن الديمقراطية وحرية التعدد الحزبي، لا تمنح بل تُنتزع من الحكام(٣).

أمـــا رؤية حزبي السلطة فتتلخص في أن نص المادة (٣٩) من الدستور لم يكن وليد اللحظة وربما كان سابقا لقيام الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، وهذا يكفي لإزالة أي لبس بوجود أي دور لهما عما يراه البعض من غموض في الأسس الدستورية التي تضمن حرية تكوين الأحزاب لكل القوى السياسية قي نظام دولة الوحدة(٤).

وقـــد برهنـــت أعمـــال اللجنة السياسية والوثائق التي أقرتها وصادقت عليها القيادة السياســـية فـــيما بعـــد، عن صدقية هذا التوجه، وأسهمت بدرجة كبيرة في وضع الأسس القانونـــية المنفذة لحرية التعدد الحزبي مثل مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب

١- الـــتقرير الإستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١)، ص٢٤.

٢ - انظـــر، الـــبرنامج السياسي والنظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والمقر من المؤتمر الوطني العام الثامن ٢٣-٢٧ نوفمبر ١٩٩٣، ص١٣.

٣ - عـــبد الملـــك المخلافي،الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة شخصية مع الباحثة، صنعاء ٢٠٠١/١/١٥

٤- عبد العزيز الكميم ، مرجع سابق، ص٦٣.

السياسية ، الذي نص صراحة على حرية التعددية السياسية والحزبية، وأزاح بالنتيجة أي غموض مفترض في النصوص الدستورية.

وبهدف الخروج من الأزمة أكد مشروع دستور دولة الوحدة على ضرورة ضمان الحريات بما فيها حرية التنظيمات السياسية، وعندما توفرت الشروط القانونية والظروف السياسية المناسبة جاءت تعديلات ١٩٩٤، ملبية للمطالب الحزبية ومضيفة مبادئ وأسس جديدة.

ثانيا: التعديلات الدستورية ١٩٩٤:

أدت حرب ١٩٩٤ التي انتهت بإقصاء الحزب الاشتراكي إلى ظهور واقع سياسي جديد في اليمن لعل علامته الرئيسية هي صعود حزب سياسي معارض لأول مرة إلى السلطة (التجمع اليمني للإصلاح، أكبر الأحزاب الإسلامية في اليمن)، هذا الواقع الجديد الذي ظهرت ملامحه منذ انتخابات ١٩٩٣ النيابية، فرض صياغة جديدة من خلال التعديلات الدستورية.

فقد جاءت التعديلات الدستورية في ١٩٩٤/١٠/١ [١]، مواكبة لإفرازات التطورات السياسية التي

أعقبت الانتخابات النيابية في ٢٧/أبريل/١٩٩٣[٢]، واحتلت مسألة الإصلاحات الدستورية أولوية خاصة لدى الأحزاب المؤتلفة في الحكومة المنبثقة عن أول انتخابات نيابية تعددية في الجمهورية اليمنية، فلم يكن دستور دولة الوحدة محل إجماع ولا منبع رضا لا بالنسبة إلى الحزبين الحاكمين اللذين توليا إعداده وإنجازه والدفاع عنه، ولا إلى أحزاب المعارضة

١- أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ١٩٩٤/٩/٢٨ التعديلات الدستورية لعدد٨٠ مادة منها (٥٠) مادة تعديل صياغة و(٢٩) مادة مضافة وإلغاء مادة واحدة، ليصبح عدد مواد الدستور (١٥٩) مادة ، انظر، قرار مجلس النواب رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إصدار التعديلات الدستورية، صنعاء، ١٩٩٤/١٠/١

٢- أسفرت انتخابات ١٩٩٣ عن تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح) إلا أن حرب ١٩٩٤ أدت إلى إقصاء الحزب الاشتراكي وخروجه من حكومة الائتلاف.

التي وقفت منذ الوهلة الأولى رافضة لصيغة الدستور بالصورة التي أُقرت في الوقت الذي هيمن على الحزبين الحاكمين (المؤتمر والاشتراكي) حلم الوحدة اليمنية، ولم يلتفتا في هذه الأثناء لأية معارضة، أو لأية أخطاء دستورية أو قانونية قد ترتكب لصالح نجاحها في تحقيق الهدف الأساسي وهو توحيد اليمن المعاصر.

وقد كان دستور دولة الوحدة محل خلاف – منذ بداية إعداده – متخذا عدة مسارات:

الأول : منذ التمهيد لإعلان الوحدة (١٩٨٩) انبعثت معارضة تنادي بضرورة تعديل الدستور، وتدعو لمقاطعة الاستفتاء عليه في العام ١٩٩١.

الثاني : أثناء الاستفتاء على الدستور كانت هناك معارضة تزعمها التجمع اليمني للإصلاح كانت كافية للتعبير عن وجهة نظره والأحزاب التي وقفت معه، واستناداً إلى رأي القانونيين والسياسيين والمختصين، فإن بيان مجلس الرئاسة الذي صدر قبل موعد الاستفتاء وأقر بنفاذ الدستور للفترة الانتقالية، والالتزام بإحالة الملاحظات حول الدستور إلى مجلس النواب المنتخب الذي يملك الحق في تعديل الدستور[1]، هو اعتراف من حزبي السلطة بتوقيت الدستور لا بديمومته، وبإمكانية تعديل الدستور من قبل سلطة مخولة دستوريا وقانونيا بذلك، كما أن هذا الاعتراف إنما هو اعتراف ضمني لما يعتري الدستور في أسلوب النشأة غير الديمقراطي، أو في مضامينه المنقوصة وغير الواضحة.

الثالث : بعد الانتخابات النيابية (١٩٩٣)، أتفق شريكا الوحدة على إجراء تعديلات دستورية تتوافق مع الوضع السياسي الجديد، وكانت هذه التعديلات قد وردت ضمن اقتراحات أولية في " وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين الحزبين (المؤتمر والاشتراكي ١٩٩٣)[2].

١- انظر: بيان مجلس الرئاسة في: صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩١/٤/٢٢

٢ - انظر: وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٣).

الرابع : اتفاق الائتلاف الثلاثي الحاكم على مشروع التعديلات الدستورية المقترحة والتوقيع الحزبي عليها، ولم يتم إحالة المشروع إلى مجلس النواب بسبب تسارع الأزمة السياسية والانزلاق نحو العنف السياسي، والإعداد لوثيقة أخرى هي " وثيقة العهد والاتفاق[1].

الخامس : التعديل الدستوري ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ الذي تم بعد انتهاء حرب صيف ١٩٩٤، وهو تعديل يختلف مضمونا وشكلا عن المقترحات السابقة حين كان الحزب الاشتراكي طرفا فاعلا فيها[2].

١- مبررات التعديلات الدستورية :

يُلخص رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب[3]، المبررات الداعية للتعديلات الدستورية حيث يرى " أن الدستور الحالي جاء على شكل اتفاقية سياسية، وتم بشكل توفيقي بين نظامين متباينين قبل الوحدة " وأن الحزبين الحاكمين اللذين جاءا بالدستور الحالي، كانا قد وعدا أصلا بتعديله بعد إجراء الانتخابات[4].

---

١ – هي نتاج حوار متواصل للجنة المشكلة من قيادات عدد من الأحزاب السياسية اليمنية الفاعلة المؤثرة في الساحة اليمنية وعدد من الشخصيات السياسية والفكرية للمثقفين والتي تم تشكيلها لمعالجة الأزمة السياسية بين أحزاب الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) في مواجهة الاشتراكي، وقد تم التوقيع عليها من قبل رؤساء الأحزاب الثلاثة المكونة للائتلاف (الرئيس علي عبد الله صالح، ونائب الرئيس علي سالم البيض، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر) في العاصمة الأردنية عمان في تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١.

٢ –توصلت الأحزاب المؤتلفة إلى إعداد مقترحين من الإصلاحات الدستورية، المقترح الأول يلبي رغبة التجمع اليمني للإصلاح في أسلمة الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الدستور، واتجاه آخر يلبي رغبة الحزب الاشتراكي وتعزيز مواقعه في السلطة التي أفقدته اياها انتخابات ١٩٩٣،أما المؤتمر الشعبي فلم يهتم للتعديلات الدستورية بقدر ما يهمه التعزيز المباشر لموقعه في السلطة، انظر، مشاريع التعديلات الدستورية قبل حرب صيف ١٩٩٤ في، فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص ١٩٤-٢٠٥.

٣- علي أبو حليقة، رئيس اللجنة الدستورية في مجلس النواب في حوار مع صحيفة ٢٦ سبتمبر في ٢٩/ ١٩٩٤/٩، ع ٦١٩، ص١٠.

٤ – مذكرة الأسباب الداعية لتعديل دستور الجمهورية اليمنية، صحيفة الثورة (صنعاء)،١١سبتمبر١٩٩٣، ص٩.

فالانفتاح السياسي نحو الديمقراطية والتعددية على مستوى الممارسة السياسية، لم يجد له أساسا في الدستور، حيث كان من الناحية العملية يتجه إلى النظام الشمولي أكثر من النظام الديمقراطي، وهي المبررات نفسها التي وردت في تقرير اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية للتعديلات الدستورية مع بعض التوضيحات، فقد رأى التقرير أن التعديلات ، تمثل مطلب جماهيريا وحزبيا تضمنته معظم البرامج الخاصة بالتنظيمات والأحزاب السياسية، واستجابة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها ويتطلع إليها المجتمع اليمني[1].

أن الحزبيين الحاكمين اللذين جاءا بالدستور الحالي، كانا قد وعدا أصلاً بتعديله بعد إجراء الانتخابات معتبرين أن الدستور الذي قامت عليه الوحدة دستور يخص الفترة الانتقالية من جهة، وان نصوصه كانت لا تجيز لمجلس النواب الانتقالي ولا تمنحه حق التعديل، كما أن مذكرة الأسباب الداعية لتعديل مواد دستور الجمهورية اليمنية، كانت قد أوردت - بشيء من التفصيل - مبررات التعديلات نفسها، وفي كلتا الحالتين توحدت المبررات واحتدم الصراع حول الاتجاهات الرئيسية للنظام السياسي في مضمون هذه التعديلات.

٢- الاتجاهات الرئيسية للتعديلات الدستورية:

وقد جاءت هذه التعديلات ضمن أربعة اتجاهات:

الأول : اتجاه يدعم التطوير السياسي والقانوني: مثل النص صراحة على قيام النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، فقد نصت المادة الخامسة على " ان النظام السياسي للجمهورية اليمنية يقوم على التعدد السياسي والحزبي وذلك بهدف تداول السلطة سلميا، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ، ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين [2]" وهذه إضافة

١- تقرير اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية بالتعديلات الدستورية ، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع ٦١٩، ٢٩/٩/١٩٩٤.

٢- دستور الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق، ص٢.

اعتبرت ضمانة ضد أي تراجع عن الديمقراطية ينوي الحكام القيام به ما لم يتم الانقلاب على الديمقراطية عسكريا، وبالتالي يمكن القول إن المادة الخامسة بنصها صراحة على قيام النظام السياسي على التعدد الحزبي، تجاوزت حالات الغموض والضبابية التي اكتنفت نص ومضمون المادة (٣٩) من دستور ١٩٩٠، وتعدد احتمالات تفسير السلطة لها للحد من حرية التعدد الحزبي.

ولضمان مبدأ التداول السلمي للسلطة فقد شمل ذلك قمة الهرم، حيث حدد الدستور لأول مرة في تاريخ اليمن مدة الرئاسة لدورتين انتخابيتين من قبل الشعب مباشرة (مادة ١٠٥) وان يتنافس على منصب رئيس الجمهورية مرشحان على الأقل (مادة ١٠١، فقرة و)، وتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات ، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين (مادة ١١١) .

وفي ميدان استقلال القضاء وتعزيز سلطته، أُعطيت المحكمة العليا للجمهورية الحق في محاكمة رئيس الجمهورية ، ونائب الرئيس ورئيس الوزراء، والوزراء ونوابهم (م١٥١ فقرة ه) وهذه الإضافة إنما جاءت لتحدد الجهة التي تنفذ مادة كانت موجودة (م ١٢٦) والتي تخول مجلس النواب، اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بخرق الدستور أو بأي عمل يمس استقلال وسيادة البلاد بناء على طلب من نصف أعضاء مجلس النواب، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضائه.

ونظراً لكون هذه التعديلات الدستورية، جاءت استجابة لطموحات القوى السياسية والاجتماعية في اليمن، فإن المشرع اليمني عمد إلى تعقيد إجراءات التعديلات الدستورية، فبعد أن كان بالإمكان إجراؤها وإقرارها نهائيا بواسطة المجلس النيابي فقط، أصبح مجرد طلب التعديل يستوجب موافقة ثلث أعضاء مجلس النواب، وإصدار قرار بأغلبية أعضائه، ولا تصح الموافقة إلا بثلاثة أرباع المجلس (٧٥%)، ولم يكتف المشرع بذلك إذ لا تصبح نافذة إلا بعد عرض ذلك على الشعب بالاستفتاء الشعبي العام، وموافقة الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء العام[1].

١- فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص١١٦.

الثاني : تغيير شكل رئاسة الدولة: من مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ورئيس لمجلس الرئاسة- في الدستور السابق - إلى رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب ويعين نائبا له، (مادة ١٠٥) في التعديلات الدستورية ١٩٩٤ وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل، يتولى مهام الرئاسة مؤقتا نائب الرئيس لمدة لاتزيد عن ٦٠ يوما من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس، (مادة ١١٥).

وهذا التغيير حسب اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية للتعديلات يعد تحقيقاً " لمبدأ وحدة القيادة وتجسيداً للوحدة الوطنية في مجتمع يمني خال من الأعراق والأجناس والقوميات المختلفة[١].

أيضا عمل المشرع على تحديد سلطات رئيس الدولة، ومن أهم السلطات حسب التعديل الدستوري، يكلف من يقوم بتشكيل الحكومة (م١١٠ فقرة ٤) ويقوم بتعيين نائب رئيس الجمهورية (م١٠٥ فقرة ٥) ويعين ويعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين (م١١٨فقرة٩) وفي الغالب جاءت التعديلات الدستورية لتعزز سلطة رئيس الدولة بقوة الانتخابات العامة، ومقابل إقرار هذه الصيغة وضع المشرع موازين أخرى، وكان حاسما في تحديد هوية النظام السياسي كإحدى نتائج حرب ١٩٩٤.

الثالث : اتجاه يلبي رغبة التجمع اليمني للإصلاح في إضفاء الطابع الإسلامي على الدستور من خلال تعديل المواد التالية:

- إثبات الهوية والانتماء بإضافة (عربية إسلامية) إلى المادة الاولى فاصبحت " الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية" إلى جانب المادة الثانية التي كانت موجودة وتحدد " الإسلام دين الدولة" والشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات (المادة الثالثة)[٢]، وهذا النص لا يسمح بأي تشريع غير إسلامي ، وإمكانية القبول بذلك سيكون في حدود الشريعة الإسلامية.

١- تقرير اللجنة المكلفة بالصياغة النهائية لمشروع التعديلات الدستورية، مرجع سابق.

٢- هذه المادة كانت محل خلاف بين الحزب الاشتراكي اليمني و التجمع اليمني للإصلاح (بين أن الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد- أو المصدر الرئيسي للتشريع).

- الـــنص على فريضة الزكاة والإرث الشرعي، فالمادة (٢١) تقضي بان تتولى " الدولة تحصـــيل الزكاة وصرفها في المصارف الشرعية وفقا للقانون، وهي مادة أضيفت إلى جانـــب المادة (٥٨) المقرة بان " أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون " وحق الإرث مكفول وفقا للشريعة الإسلامية ويصدر به قانون (م٢٣).

- إضـــافة شـــرط رئيسي، أن يكون مؤديا للفرائض والشعائر الإسلامية كشرط لكل من يرغـــب فـــي الترشيح لعضوية مجلس النواب (المؤتمر الشعبي العام ٣٦ الفقرة٢) أو المترشـــح لرئاســـة الجمهوريـــة (م١٠٦ فقـــرة ٥) ولكل من يقع اختياره عضوا في الحكومة أو نواب الوزراء(م١٢٩).

إن هذه النزعة الإسلامية المحافظة إنما جاءت لتنسجم مع واقع المجتمع اليمني، كما أن هذا الاتجاه كان واردا في جميع برامج الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الاشتراكي، غـــير أن هـــذه المطالـــب جـــاءت لتلبي رغبة التجمع اليمني للإصلاح الداعي إلى سيادة الشريعة، وهذه المحافظة قابلها انفتاح أكثر في الجانب السياسي والديمقراطي.

الرابع : التحول نحو اقتصاد السوق: ولاشك أن هذا التوجه على خلاف ما كان عليه الحـــال في دستور ١٩٩٠ الذي اتجه في الجانب الاقتصادي إلى تغليب دور القطاع العام علـــى القطـــاع الخاص وتغليب الملكية العامة على الملكية الخاصة[١]، لذا أخذت تعديلاته اتجاها مغايرا بما يتسق مع متطلبات التعددية.

وقـــد حـــدد الدستور وفقا لتعديلات ١٩٩٤ أسساً جديده لتنظيم العلاقة بين مؤسستي الجـــيش والأمن والعمل الحزبي توخيا من المشرع ضمان حيادية القوات المسلحة والأمن وتفاديا لاستغلالهما في تحقيق مصالح جزبية فتنص المادة (٣٥) بأنه (لا يجوز لأي حزب سياسي إنشاء قوات عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى)[٢].

١- عـــبد الله احمـــد غانم، الإصلاح القانوني في الجمهورية اليمنية،مجلة الثوابت، (صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، ع١٤، ١٩٩٨)، ص٨.

٢- دستور الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق، ص٧.

كما حظرت المادة (٣٩) من الدستور (تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قــوات أخــري لصـــالح حــزب أو فرد أو جماعه ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والقبلية، وذلك ضمانا لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأكمل، ويحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيها وفقا للقانون.

ويتضـــح مما سبق أن نصوص التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٤ لم تقف عند حدود توفــير الأســس الدستورية لضمان حرية تكوين الأحزاب السياسية في ظل التعدد الحزبي فحسب، بل هيأت السبل أيضا أمام متطلبات نظام التعدد الحزبي في إطار منظومة سياسية واقتصادية متكاملة، أيضا يمكن القول أن دستور ١٩٩٤ أصبح يصنف من ضمن الدساتير الجــامدة التـــي يتطلــب تعديلها إجراءات صعبة تنتهي بالاستفتاء الشعبي بعكس دستور ١٩٩٠ الذي يتسم بالمرونة التي ساعدت المشرع في إحداث التعديلات الضرورية لمواكبة متطلبات تطورات بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية.

ثالثا: التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١ :

أثــارت الــتعديلات الدســتورية لعام ٢٠٠٠ الكثير من الجدل في الأوساط السياسية اليمنية، ففي ١٨ أغسطس ٢٠٠٠ وبينما كان أمناء الأحزاب السياسية مجتمعين مع رئيس الجمهوريــة ليناقشــوا دعوتهــم الخاصـــة بإجــراء حوار وطني حول مقترح التعديلات الدســتورية قــبل إحالته إلى مجلس النواب، تم إعلامهم بأن المشروع سيقدم في ١٩/٨/ ٢٠٠٠ أي في اليوم التالي للاجتماع إلى مجلس النواب لإقراره من حيث المبدأ وهو ما تم فعــلاً[1]، وبعــد ثلاثة أيام من النقاش حول مشروع التعديلات داخل مجلس النواب أقترح خلالها أعضاء المجلس موادّ جديدة إلى مشروع رئيس الجمهورية.

وكانت أهم المواد الدستوزية المقترح تعديلها من المجلس هي :

---

١ – في ١٩/٨/٢٠٠٠ بعث الرئيس علي عبد الله صالح رسالة إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب بطلب تعديــل بعــض مواد الدستور، وذلك استنادا إلى المادة (١٥٦) من الدستور التي تخوله هذا الحق هذه المواد هي: (١٠، ١٣، ٦١، ٨٦، ٩١، ٩٢،١٠٠، ١٠٧،١١٩/ ، ١٢٥، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩)، كمــا اشــتملت هــذه المقــترحات على شطب المادتين(١١٩، ١٥٨)، وإضافة مادة بعد المادة (٣٤) بخصوص النظافة والبيئة.

- المادة (١١١) الخاصة بفترة رئيس الجمهورية وبحيث تكون سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات وهي مادة جديدة (انتقالية) تنص على أن تبدأ فترة التمديد للرئيس من الدورة الحالية له ولمدة دورتين انتخابيتين.

- عدم الموافقة على تعديل المادة المقترح تعديلها من قبل الرئيس والتي كانت تنص على عدم صلاحية رئيس الجمهورية في إصدار قوانين بقرارات أثناء غياب المجلس.

وفي جلسة خُصصت لإقرار المشروع المدمج (المقترحات المقدمة من الرئيس بالإضافة إلى المقترحات المقدمة من مجلس النواب) صوت أعضاء مجلس النواب عليه في ٢٠٠٠/٨/٢٣، وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس مقابل ٤٨ عضواً اعترضوا على المشروع أو امتنعوا عن التصويت.

وفي ٢٠٠٠/٨/٢٤م أصدر عدد من أعضاء مجلس النواب بياناً بينوا فيه اعتراضهم على طريقة التصويت داخل مجلس النواب على مشروع التعديلات، وذكروا فيه أن التصويت قد تم مخالفاً للوائح المعمول بها، وفي البيان هدد هؤلاء الأعضاء برفع دعوى قضائية إلى المحكمة الدستورية العليا يطالبون فيها بالحكم بعدم دستورية التصويت على التعديلات[1].

وكانت مبررات السلطة حول التعديلات الدستورية ما يلي:

- إحداث تطوير مهم في بعض جوانب النظام الانتخابي وتوفير أكبر قدر من الاستقرار للسلطة التشريعية وتوفير اكبر قدر من المرونة في الانتخابات الرئاسية، بما يكفل تشجيع الأحزاب والتنظيمات السياسية على المشاركة الفاعلة فيها وتأكيد الانتخابات التنافسية.

- توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار ورفع مستوى التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإفساح المجال لمزيد من الاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات الوطنية،

١ – محمد المقالح، مرجع سابق، ص ٢٦.

وتحويل المجلس الاستشاري إلى مجلس شورى بمهام وصلاحيات دستورية، وإلى جانب ذلك تجسيد مزيد من الشرعية الدستورية بإلغاء صلاحية رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بقوانين فيما بين أدوار انعقاد مجلس النواب.

- إجراء تطوير في النصوص الدستورية المتصلة بأسس الاقتصاد الوطني القائمة على حرية النشاط الاقتصادي، وعلى الأخص فيما يتعلق بحرية التجارة وتأكيد قاعدة المنافسة ومنح المزيد من الضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إصلاح نظام الاستفتاء العام عن طريق منح السلطة التشريعية مزيداً من الصلاحيات في هذا الشأن مع الإبقاء على نظام الاستفتاء العام بالنسبة لأي تعديل دستوري يتعلق بنصوص الدستور المنظمة لأسس الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأسس الدفاع الوطني وحقوق وواجبات المواطنين الأساسية، وهي الأسس التي لا يقبل أي تعديل فيها إلا بعد الرجوع إلى إرادة الشعب الحرة عبر الاستفتاء العام ، ولاتقبل بأي حال من الأحوال أي انتقاص منها.

- رفع مستوى الاهتمام الرسمي والشعبي بقضية البيئة وحمايتها من التلوث وجعل هذا الاهتمام في مستوى التزام دستوري ثابت لما لذلك من أهمية على الصعيدين المحلي والدولي بالنسبة لصحة الإنسان وسلامة بيئة الحياة المحيطة به، بالإضافة إلى الأهمية التي تحتلها هذه المسألة بالنسبة لحاضر ومستقبل الوطن وحماية بيئته من أي تلوث يمكن أن يلحق بها في الجو أو البر أو البحر[1].

وفي تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٩ تم إقرار التعديلات الدستورية من قبل أعضاء مجلس النواب، وتم الإبقاء على المادة (١١٩) الذي كان الطلب المقدم من رئيس الجمهورية قد اقترح إلغاءها شريطة عدم إصدار قوانين يترتب عليها فرض أعباء مالية جديدة على

١- صحيفة الميثاق، ع ٩٨٢، ٢٠٠١/١/٢٥، ولمزيد من التفاصيل حول المواد المراد تعديلها انظر: التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٢)، ص٣٦-٤٢.

المواطنيـــن أو يـــتعلق إصــــدارها باتفاقيات، وألا تصدر القرارات بقوانين إلا في فترات الغياب الكلي للبرلمان .

١- الاتجاهات الرئيسية للتعديلات الدستورية :

أتت التعديلات الدستورية معبرة عن رغبة وإرادة طرف سياسي واحد ومن خلال مجلـــس النواب الحالي الذي يشكل الحزب الحاكم الأغلبية فيه، وقد جاءت هذه التعديلات ضمن عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول : اتجاه يكرس هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات :

لقــد تمخــض عن عملية الحوار بين القوى السياسية داخل المجلس النيابي وخارجه حـــول مشروع تعديل المواد الخاصة بمجلس الشورى وفقا للتصورات التي وردت ضمن المشـــروع المقـــدم من رئيس الجمهورية استبدال النص السابق للمادتين (١٢٥،١٤٩)[١]، المتعلقتيـــن بإنشاء المجلس الاستشاري، بثلاث مواد جديدة، حددت فقراتها ، أسلوب تكوين المجلـــس، وحجـــم عضــــويته، وصلاحياته الدستورية، وطبيعة علاقاته بالسلطة التنفيذية والتشريعية.

إذ حـــددت المـــادة (٢/١٢٥) أن يتكون مجلس الشورى من مائة وأحد عشر عضواً يعيـــنهم رئـــيس الجمهوريـــة (من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية[٢]) وتحديد شروط العضوية، والمزايا والحقوق التي يتمتع بها أعضاء مجلس الشورى.

وبالتالـــي فانه قد تم استحداث مؤسسة جديدة إلى المؤسسات التقليدية للسلطة التنفيذية هـــي (مجلـــس الشورى)، وقد بررت مذكرة التعديلات إنشاء هذا المجلس بما يلي، (بأنه إحـــداث تطوير مؤسسي على مستوى الهيئات القيادية للدولة)، وقد أدرجت التعديلات هذا المجلـــس فـــي الفصـــل الثانـــي من الباب الثالث من الدستور والمخصص لتنظيم رئاسة الجمهورية، وهذا يدل على تبعية هذا المجلس لمؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية.

١- كـــان الـــنص الســـابق للمـــادة (١٢٥) " ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس استشاري من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية المتوفرة في مختلف المناطق ويبين القانون الأحكام المتعلقة بالمجلس".

٢- المادة (١/١٢٥) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل سنة ٢٠٠١.

وقد تراوحت صلاحيات المجلس ومهامه بين اختصاصات ذات صبغة استشارية يسديها للسلطة التنفيذية، أما الصلاحيات الأكثر أهمية فهي التي يمارسها المجلس بالاشتراك مع السلطة التشريعية، إذ يقوم بالاشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود والتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الاجتماع المشترك[١]، ويلتئم الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بناءً على دعوة من رئيس مجلس النواب وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين[٢].

وهذه الوظائف تتعارض مع الدستور اليمني، وبما أن مجلس الشورى أحد مؤسسات السلطة التنفيذية فهو سلطة تنفيذ لا تشريع، ومن ثم لا يجوز أن تسند إليه وظائف تشريعية، لأن الدستور جعل سلطة التشريع حكراً على مجلس النواب بنص المادة ٦١ منه التي تقول (إن مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة)، وبما أن الدستور اليمني جعل مبدأ الفصل بين السلطات من أهم أسس النظام السياسي للبلاد فان أي تعديلات تمنح لمجلس الشورى، وهو سلطة تنفيذية صلاحيات دستورية تعتبر تقويضاً لواحد من أسس النظام السياسي، وفضلا عن ذلك يجعل التعديلات تراجعا كبيرا عن الديمقراطية باعتبار أن مبدأ الفصل بين سلطات الدولة الثلاث من أهم مميزات النظام الديمقراطي[٣]، وبالتالي فإن التعديلات اتجهت بقوة لسلب بعض الصلاحيات التشريعية لمجلس النواب ومنحها لمجلس الشورى، وقد طال ذلك أهم الأعمال التشريعية وهي تلك الأعمال ذات الطابع السيادي والمتصلة بموضوعات ذات خطورة عالية على السيادة الوطنية، مثل تعديل الحدود، والتحالفات العسكرية، أو السياسية، وإعلان الحرب أو السلم، ولم تبق التعديلات في المقابل للسلطة التشريعية منفردة غير الصلاحيات التقليدية، وهي سلطة سن القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وحتى هذه فهي محدودة بحق السلطة التنفيذية في حل مجلس النواب بقرار انفرادي.

١- نفس المصدر السابق، فقرة (٥).

٢- المادة (١٢٥/٣)، نفس المصدر السابق.

٣ - أحمد الوادعي، التعديلات الدستورية، صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٢٦٤، ١٩/١١/٢٠٠٠، ص٤.

أيضـــا كانت أهم المسوغات المطروحة لإنشاء مجلس الشورى هو تمكين البلاد من الاســـتفادة من " الكفاءات والخبرات الوطنية" رغم أن تجربة المجلس الاستشاري والممتدة لســـنوات والذي يعتبر مجلس الشورى بديلا له، رغم انه أُنشئ لذات الغرض وهو استفادة الـــبلاد مـــن الكفـــاءات والخبرات الوطنية، إلا أن أحدا لا يمكن أن يزعم جديا أنه قد أفاد الوطن بصورة جادة.

ولكـــن يمكن القول – بشكل عام – إن التعديل الدستوري قد شرع في وضع الخطوة الأساســـية الأولى لانتقال السلطة التشريعية إلى نظام المجلسين وهي محاولة جريئة هدف المشـــرع مـــن خلالها إلى الجمع بين مزايا تركيبة السلطة التشريعية على أساس التمثيل الكمـــي والنوعـــي، إذ يضمن الأول حق المساواة في التمثيل لجميع أفراد المجتمع بمعزل عـــن مســـتواهم التعليمـــي وتخصصاتهم، ويعزز الثاني فاعلية الأداء التشريعي والرقابي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

الاتجاه الثاني: اتجاه يعزز سلطة رئيس الجمهورية:

(تـــتعلق المـــادة ١٠٠) من الدستور النافذ بسلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب ، وقد أقر الدستور المذكور مبدأ الحق للرئيس في حل مجلس النواب ولكن قيده في ممارســـة هـــذه السلطة بالقيود التالية، أن يكون الحل للضرورة، وأن يوافق الشعب على الحـــل مـــن خلال استفتاء عام يجب أن يتم خلال ٣٠ يوما، وإذا وافقت الأغلبية من عدد الأصوات على الحل وجب دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة من خلال ٦٠ يوما على الأكثر من تاريخ نتيجة الانتخابات.

وجـــاءت الـــتعديلات بهـــدف التخفـــيف من القيود على حق الحل المخول للرئيس وتحريـــره مـــن أغلظ تلك القيود وهو شرط موافقة الشعب على قرار الحل وجعل التعديل مـــن حق الرئيس دون أن يشاركه في ذلك الشعب أو حتى هيئة من الهيئات التمثيلية، وقد كانـــت المـــبرزات للتعديلات هي أن شرط الاستفتاء الشعبي على قرار الحل كان يناسب نظام انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب والذي انتهى العمل به بعد أن صار العمل بنظام انتخاب الرئيس من قبل الشعب.

ومـــا دام الرئيس منتخبا من الشعب فإنه من السائغ إطلاق يده في حل مجلس النواب المنتخب من الشعب أيضا دون قيد بموافقة شعبية.

ولكن ما سبق يعتبر تراجعاً عن الديمقراطية لأن العلة من شرط موافقة الشعب على قــرار الحل ترجع إلى اعتبارات أخرى، أهمها يرجع إلى فلسفة الدستور النافذ في تنظيم العلاقـــة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة، فقد اشترط الدستور الموافقة الشعبية علـــى حـــل مجلس النواب بقرار من الرئيس للحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والاحتفاظ بقدر وافر من الاستقلال بين السلطتين[1].

- تعديـــل مدة رئيس الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات شمسية، وفقا لنص المـــادة (١١١) مـــن الدستور المعدل ٢٠٠١ ويسري تطبيقها ابتداءً من الدورة الأولى الحالـــية لمدة رئيس الجمهورية[2]، وهذا يؤدي إلى الحيلولة دون وجود إمكانية لتداول السلطة، وارتباطا بهذا التعديل استحدثت مادة جديدة أسقطت الفترة السابقة لتولي رئيس الجمهوريـــة الحالي للسلطة، فقد كان مقررا وفقا للدستور الذ أن تنتهي ولاية الرئيس الحالـــي عام٢٠٠٣، ولا يجوز له بعدها الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، غير أن هذا التعديل قد أعطاه الحق في تولي المنصب حتى عام ٢٠١٣[3].

---

١ - أحمد علي الوادعي ، قراءة في مشروع التعديلات الدستورية، صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٢٠٥، ٢٠٠١/١/٧.

٢- أن تمديد ولاية رئيس الجمهورية لم يرد ضمن مشروع التعديلات المقدمة من رئيس الجمهورية، بل جـــاء ضمن مشروع آخر من داخل البرلمان تقدم به ١٤٤ عضواً ومشفوعاً بمجموعة من المسوغات والأســـباب الداعية لضرورة الترابط الموضوعي بين تمديد ولايتي مجلس النواب ورئيس الجمهورية، وقد قوبل هذا المشروع بالرفض العلني في المرة الأولى من قبل رئيس الجمهورية، إلا أن ذلك لم يثن المجلـــس النيابـــي في المرة الثانية عن إقناع رئيس الجمهورية بان قبول مشروع التعديل أمر توجبه المصـــلحة الوطنـــية تفاديا للمخاطر المحتملة من تعرض البلاد لفراغ دستوري في حالة تزامن انتهاء مدتـــي ولاية المجلس النيابي ورئيس الجمهورية.انظر: مشروع طلب و تعديل المادتين (١١١،١٥٨) من الدستور المقدم من مجموعة من النواب بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٠.

٣- محمد عبد العاطي، المعارضة اليمنية، تغيير الدستور صفقة بين الحكومة والإصلاح، ٢٧/ أغسطس/ ٢٠٠٠.

www.islamonline.net/101/arabic/dawalia/ahadaath/2000/oug-26/alhadath10

الاتجاه الثالث : يهدف إلى إسقاط سمو الدستور وأهميته كعقد اجتماعي:

وذلــك بإعطــاء مجلــس النواب حق تعديل معظم مواد الدستور من دون استفتاء شعبي، وترى أحزاب المعارضة أن ذلك التعديل سيؤدي إلى تحويل الدستور المكتوب إلى ضرب من العبث لأنه سيكون بمقدور السلطة تغييره متى أرادت ذلك ومن دون اخذ رأي الشعب من خلال الاستفتاء[1].

الاتجاه الرابع : رغبة المؤتمر الشعبي العام في تعزيز مواقعه في السلطة:

جعــل فــترة مجلــس النواب ست سنوات بدلا من أربع على أن تسري مدة السنتين المضافة إلى مدة مجلس النواب القائم .

تــرى لجنة حماية الدستور أن هذا يعني استمرار قبضة حزب الأغلبية على مجلس الــنواب، وتكشف عن نيته في استمرار دعم انتخاب أشخاص لا تتوافر فيهم شروط القدرة والتأهــيل والكفــاءة للحفاظ على ضعف مجلس النواب أمام السلطة التنفيذية، ويعني أيضا إهدارا لمبدأ سيادة الشعب ولإرادة الناخبين إن وجدت والتي يفترض إنها اتجهت إلى إنابة أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات والوكالة تنتهي بمضي مدتها وتمديدها من طرف واحــد يكــون باطلا ولا تتجدد هذه المدة إلا بالاقتراع السري العام الحر والمباشر، الأمر الــذي يجعــل اســتمرار مجلس النواب بعد مضي مدته خروجا على الشرعية ومن قبيل اغتصاب السلطة.

ومــن القواعد التي استهدف المشرع تعديلها، الأسس الدستورية المنظمة للانتخابات الرئاســية، مــن خــلال تخفــيض النسبة المطلوبة لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهوريــة، مــن ١٠% مــن إجمالي أعضاء مجلس النواب البالغ (٣٠١) إلى ٥% من إجمالــي حضــور الاجــتماع المشترك لكل من أعضاء مجلسي النواب والشورى البالغ قوامهمــا الكلي (٤١٢) عضواً، بعد أن تبين من خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ أن هــذا القيد الدستوري قد أثار حفيظة المعارضة، وكان من الأسباب الظاهرة الدافعة لقرار

١- صحيفة الشورى (صنعاء)، ع٢٥٦، ١١ /٢/٢٠٠١ .

مقاطعتها للمشاركة في الانتخابات، بعد أن رأت أن هذا الشرط وقف عائقا أمام وصول مرشحها للمنافسة في الانتخابات الرئاسية.

٢- موقف الأحزاب السياسية من التعديلات الدستورية:

تباينت مواقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من مشروع التعديلات الدستورية، وبالتالي أعلنت عن مواقفها قبل وبعد إحالة المشروع إلى مجلس النواب، وكان المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) هو الحزب الوحيد الذي أعلن تأييده للتعديلات وبصورة قاطعة مؤكداً أنها تستهدف توسيع المشاركة الشعبية وترسيخ النهج الديمقراطي وإيجاد مناخات آمنة وسليمة للاستثمار الوطني والأجنبي، مشيراً إلى أن التعديلات المقترحة للدستور تستهدف إيجاد تشريعات ملزمة من أجل الحفاظ على بيئة صحية وغير ملوثة، مؤكداً على أن التعديلات تمنح الدستور اليمني المتسم بالجمود المرونة الكافية والمطلوبة في التشريعات اليمنية ... الخ.

في مقابل موقف المؤتمر المؤيد للتعديلات، أعلنت الأحزاب السياسية الأخرى مجتمعة رفضها المبدئي والموضوعي لمشروع التعديلات المقدم من رئيس الجمهورية، ولم تكتف بذلك بل قامت بحملة سياسية وإعلامية واسعة استمرت أكثر من خمسة أشهر استهدفت توعية الرأي العام اليمني بخطورتها على التجربة الديمقراطية كما استهدفت تحريض الناخبين للتصويت ضدها، أما الأسباب والحيثيات التي بررت بها المعارضة موقفها المناهض لمشروع التعديلات فيمكن إيرادها – ملخصة – وعلى النحو التالي :

(أ) التجمع اليمني للإصلاح :

بدأ الإصلاح حملته المعارضة للتعديلات من خلال نفيه القاطع علمه المسبق بها، رافضاً القول بأنه أو بعض قياداته قد وافق عليها من حيث المبدأ كما أشارت بعض وسائل الإعلام، ثم دعا إلى حوار سياسي ووطني حول المشروع المقدم من الرئيس معتقداً بأن الحوار السياسي يمكن أن يثري المشروع ويحد من غلوائه المناهض للتجربة الديمقراطية.

وكان يرى بأن رفضه للمشروع من حيث المبدأ قد لا يجدي نفعاً، طالما والسلطة مصممة على إنجاز تلك التعديلات وقد ركز الإصلاح في حملته السياسية والإعلامية على بندين أساسيين في مشروع التعديلات:

الأول: يتعلق باستحداث مجلس شورى معين يشارك المجلس النيابي المنتخب اختصاصاته التشريعية، وهو ما يخل حسب وجهة نظره بنصوص الدستور وبالذات المادة (٤) التي تنص على أن الشعب صاحب السلطة ومصدرها ويمارسها عن طريق الانتخابات والاستفتاء.

الثاني: هو النص الخاص بحل مجلس النواب من قبل الرئيس دون استفتاء شعبي، بالإضافة إلى رفضه للبند الخاص بحق مجلس النواب في إجراء تعديلات جيدة على الدستور دون حاجة إلى الاستفتاء الشعبي عليه معتبراً أن ذلك سيفتح المجال واسعاً لتعديلات جديدة ومتوالية قد تؤدي في النهاية إلى سحب كل المكاسب الديمقراطية التي تم تثبيتها في دستور الوحدة.

أما البنود التي تضمنها المشروع والخاصة بتمديد فترة مجلس النواب إلى ست سنوات وفترة رئيس الجمهورية إلى سبع سنوات فقد تحاشى الإصلاح الحديث عنها تماماً ربما لحساسية الموضوع بالنسبة للقيادة السياسية، ولعلمه اليقيني - بحكم تجربته - أن هذه البنود ومنها البند الخاص بتعيين المحافظين ومديري المديريات وهي جوهر ما أراد المشروع تحقيقه لن يكون من السهل التراجع عنها طالما وأن رئيس الجمهورية قد قرر إجراءها.

على أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن الإصلاح قد ظل طوال حملته المناهضة للتعديلات يصر على ضرورة تصحيح جداول الناخبين مهدداً بأنه سيقاطع الانتخابات والاستفتاء ما لم يتم تصحيح جداول الناخبين مستنداً في ذلك على قرار ملزم سبق أن اتخذه المؤتمر العام الثاني للإصلاح، ولعل ذلك هو السبب الذي اضطر قيادته لاحقاً للدعوة إلى مؤتمر عام استثنائي قرر فيه المشاركة في الاستحقاقين بعد اتفاق مع الرئيس يقضي بتصويت الإصلاح على التعديلات بالموافقة في البرلمان بعد أن يتم تعديلها والأخذ

بملاحظاته حولها، مقابل وعد علني من الرئيس بتصحيح جداول الناخبين مع ملاحظة أن هذا الاتفاق السياسي قد تم نقضه فيما بعد كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

(ب) أحزاب مجلس التنسيق :

أمـــا أحــزاب مجلس التنسيق الخمسة وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي واتحاد القوى الشـــعبية والتنظيم الوحدوي الناصري بالإضافة إلى أحزاب سياسية أخرى وعدد كبير من الشخصـــيات السياســـية والقانونـــية والفكـــرية والصحافية والتي كانت جميعها في مقدمة صـــفوف الحملة المناهضة لمشروع التعديلات، فإنها قد طرحت ومنذ وقت مبكر الأسباب والحيثيات القانونية والسياسية التي بررت فيها رفضها للتعديلات وعلى النحو التالي:

إن دســـتور الجمهورية اليمنية وباعتباره أهم وثيقة وطنية (قانونية - سياسية) وكونه يمـــثل العقـــد الاجتماعي الذي ينظم العلاقات فيما بين الناس والأحزاب ومؤسسات الدولة والمجـــتمع داخـــل إطـــار الجمهوريـــة اليمنية، وفيه وبه تحدد الحقوق والواجبات لجميع المواطنيـــن ورعايـــا الدولـــة اليمنية، فإن مصيره وأمر تغييره أو تعديل بعض نصوصه يخـــص جمـــيع المواطنين وجميع نخبهم السياسية والحزبية والفكرية، وبالتالي فلا يجوز لطرف سياسي واحد مهما كانت مكانته أن يحدد بمفرده تغيير مواده وبنوده كما حصل في المشروع المقدم من قبل رئيس الجمهورية.

هـــذا مـــن ناحـــية، ومن ناحية أخرى فإن الدستور وهو يحمل هذه المكانة والقدسية لا يجـــوز أن يخضع للعبث أو أن يكون عرضة للتعديلات المتكررة والمتوالية التي تفقده مكانـــته واحترام الناس لـــه فضلاً عن التزامهم به، وسيكون من العبث أن يحكم اليمنيون بثلاثة دساتير خلال عشر سنوات فقط من تاريخ إعلان الجمهورية اليمنية ١٩٩٠ [١].

وقـــد أكدت أحزاب المعارضة في ثنايا اعتراضاتها المبدئية على مشروع التعديلات علـــى دستور الجمهورية اليمنية أن الدستور اليمني بحاجة ماسة لتطبيقه وإعمال نصوصه علـــى أرض الواقـــع أكثر من حاجته للتعديلات. كما أنها اعترضت في السياق ذاته على

---

١ - وهذه الدساتير هي، دستور دولة الوحدة ١٩٩٠- ١٩٩٤ وهو الدستور الذي تم الاستفتاء عليه شعبياً في ١٦ مايو ١٩٩١م، ودستور ١٩٩٤م المعدل، وهذا الدستور المراد تعديله في عام ٢٠٠١.

طـــريقة وآليات إحالة مشروع التعديلات إلى البرلمان ومن ثم إلى الشعب للاستفتاء عليه، لأنهـــا – حسب وجهة نظر المعارضة – قد حملت في طياتها الشيء الكثير من الاستغفال والاستهتار بالدستور ومكانته للأطراف الأخرى والرأي العام عموماً. هذا من حيث المبدأ أمـــا مـــن حيث الموضوع فقد بررت هذه الأحزاب اعتراضاتها على ما تضمنه مشروع التعديلات على النحو التالي:

إن تعديـــل المادتين (٦٤، ١١١) من الدستور بحيث تصبح فترة مجلس النواب ست ســـنوات شمســـية وفـــترة رئـــيس الجمهورية سبع سنوات شمسية لم يكن لـــه أي مبرر موضـــوعي، كمـــا أن أصـــحاب مشروع التعديلات هذه لم يقدموا أي مبررات قانونية أو سياسية تؤكد حاجة اليمن والحياة السياسية فيها لهذا التعديل بقدر ما كان الغرض منه تلبية رغبات أصحاب المشروع (أعضاء مجلس النواب ورئيس الجمهورية) في الاستمرار في الســـلطة أكـــبر مـــدة ممكنة، وبأي طريقة كانت وبقدر ما أن تمديد فترات أهم مؤسستين منتخبتيـــن من قبل الشعب سيؤدي حتماً إلى تجميد الحياة السياسية والحزبية في اليمن على اعتبار أن الانتخابات الدورية ذات المدد المتقاربة تساهم في ترسيخ الديمقراطية شعبياً كما تيســـر مـــن عملية المشاركة الشعبية في القرار السياسي وتحدث حراكاً سياسياً واجتماعياً يسهم في التطور والتنمية السياسية والوعي الحقوقي بين المواطنين، ولأنها كذلك فإن فترة الأربـــع ســـنوات لأعضـــاء مجلـــس النواب والخمس سنوات للرئيس كما ينص دستور الجمهوريـــة اليمنـــية هـــي الفترات المعمول بها في كل البلدان الديمقراطية اليوم بما فيها البلدان ذات الديمقراطيات الناشئة.

اعتـــبرت المعارضـــة أن تعديـــل المـــادة (١٣٤) الخاصة بطريقة انتخاب رؤساء الوحـــدات المحلـــية (المحافظين والمدراء) بحيث يكون من حق رئيس الجمهورية تعيينهم ســـيؤدي إلـــى إفقاد (الحكم المحلي) الذي تضمنه الدستور لأهم أسسه وهو الانتخاب، هذا مـــن ناحـــية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التعديل سيتعارض مع مواد أخرى في الدستور لم يتم تعـــديلها تنص على أن المجالس المحلية منتخبة بكامل هيئاتها كما هو حال المادتين (٤، ١٣٣) فضـــلاً عن تعارضه مع أهم الأسس الدستورية التي تضمنها الباب الأول من

الدستور الذي ينص علي أن الشعب مصدر السلطة وصاحبها ويمارسها عن طريق الانتخابات والاستفتاء .. الخ.

إن تعديل المادتين (١١١، ١٥٦) التي منح المقترح في الأولى منها رئيس الجمهورية حق حل البرلمان بدون استفتاء شعبي، ويمنح المقترح في الثانية مجلس النواب حق تعديل الدستور بدون استفتاء شعبي، أمر خطير ويمس بصورة مباشرة الموضوع الديمقراطي كما سيجعل الدستور عرضة للعبث والتبديل من قبل أي حزب سياسي يمتلك الأغلبية البرلمانية.

إن تعديل المادة (١٠) الخاصة بطبيعة النظام الاقتصادي في اليمن سيتعارض مع مواد أخرى في الدستور تنص على دور الدولة المحوري في عملية التنمية الاقتصادية وأنه سيمنح الدولة فرصة للتخلي عن أهم مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه مواطنيها وهو ما يتعارض مع مبادئ وأسس الدستور من ناحية، ومع أهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

من ناحية أخرى تلك كانت أهم الأسباب القانونية والسياسية التي طرحتها المعارضة في مجلس التنسيق لتؤكد رفضها لمشروع التعديلات وهو الأمر الذي أكدته جميع هذه الأحزاب في مؤتمراتها الحزبية واجتماعات لجانها المركزية وفي خطابيها السياسي والإعلامي خلال الفترة الممتدة من ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠م وحتى ٢٠ فبراير ٢٠٠١.

وبالرغم من هذه الاعتراضات المسببة فإن الطرف الآخر لم يأخذ بها، وقد مرت الإجراءات الخاصة بإقرار التعديلات كما رسم لها سلفاً[١].

ويشوب الدستور اليمني عدة ثغرات لا تساعد على تحقيق الاستقرار المؤسسي، وتتعلق هذه الثغرات أساسا بنظام الحكم وتنظيم السلطات، حيث يعطي الدستور رئيس الجمهورية حق التشريع (المادة ١١٩)، وهذا غير جائز في النظام الرئاسي، ويمنحه سلطة منفردة عن الحكومة، بل هو المسؤول عن تكليف من يشكل الحكومة وإصدار قرار بتسمية أعضائها (المادة ٤/١١٨)، وهذا غير جائز في النظام البرلماني حيث يكلف زعيم حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة.

١ – محمد المقالح ، مرجع سابق ، ص ٧٧-٧٩.

إن هــذه الـثغرة تهدد حقيقة الاستقرار المؤسسي للدولة لأن عدم نص الدستور على إعطـاء حـق تشكيل الحكومة لحزب الأغلبية أو تشكيلها بموافقته ، يفتح الطريق لنشوب أزمـات سياسية خطيرة لا يستبعد أن تؤدي إلى فراغ في السلطة، في حالة استخدام رئيس الجمهورية صلاحيته الدستورية لحل مجلس النواب، لمواجهة إصرار حزب الأغلبية على تشـكيل الحكومــة، والذي ستستخدم أغلبيته حقها الدستوري في حجب الثقة عن الحكومة وهكذا ... الخ[1].

مـن ناحـية ثانـية لم يحدد الدستور أسسا وقواعد " تشكل الإطار العام لآلية تداول السـلطة بين الأحزاب، لا يجوز الخروج عنها، وتضمن استقرار المجتمع وعدم تعرضه لهـزات وارتـباكات، جراء التغييرات الجذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدثهـا برامج الأحزاب المتوالية على الحكم، ورغم تعدد التعديلات الدستورية إلا انه لم يتم تلافي هذه الثغرات.

ويـرى أحـد الباحثيـن أن عملـية تعديل الدستور ليست سلبية في حد ذاتها، وإنما الإطـناب فـي استعمالها وبشيء من السهولة وعلى امتداد فترات قصيرة يهدد الاستقرار الدستوري، وفي هذا الإطار يبدو أن التجربة اليمنية قد وقعت في هذا المأزق، ففي فترة لم تـتجاوز العشر سنوات وصلت التعديلات إلى تعديلين شملت ١١٠ مادة في التعديلين من الدسـتور، إلـى حد أن البعض تحدث عن أكثر من دستور منذ الوحدة [2] (انظر الجدول التالي) .

١- ياسين ناشر، مرجع سابق، ص ٢٠.
٢- أمين الغيش، مرجع سابق، ص ١٤٣.

جدول رقم (١) يبين حجم التعديلات الدستورية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠

السنة	عدد مواد الدستور الأصلي	عدد المواد المعدلة	عدد المواد المضافة	عدد المواد الملغاة	التاريخ	طالب التعديل
تعديلات ١٩٩٤	١٣١	٥٩	٢٩	١	/٩/٢٩ ١٩٩٤	حزبا المؤتمر والإصلاح
تعديلات ٢٠٠٠	١٥٩	١٣	٦	٢	/١١/٢٠ ٢٠٠٠	رئيس الجمهورية
المجموع		٧٢	٣٥	٣		

والواقـع أن تعـدد مثل هذه التعديلات في فترة تحول ديمقراطي يفترض فرضيتين: الأولـى، أن القواعد القديمة بعد وضعها موضع التطبيق تبين محدوديتها وأصبحت لا تفي بالحاجة، والفرضية الثانية، أن القواعد الجديدة تسجل خطوة إضافية في مسار التحول نحو الديمقراطية.

غـير أن واقـع الحـال يـتعارض إلى حد كبير مع هاتين الفرضيتين، ففيما يتعلق بالفرضية الأولى، فان واقع تجربة التحول الديمقراطي في اليمن يثبت أن النخبة السياسية لـم تعط الفرصة لوضع هذه القواعد موضع التجربة حتى يتسنى لها الحكم لها أو عليها، فـأول انـتخابات نيابية بعد الوحدة لم تفض إلى تفعيل هذه القواعد، بل تم الالتفاف عليها واللجـوء إلـى اتفاقـات سياسـية ظرفـية مقـابل تهمـيش، وأحيانا تعطيل المؤسسات الدستورية[1].

أمـا الفرضية الثانية التي ترى في التعديلات خطوة إضافية في المسار الديمقراطي فهـذا لا ينطبق إلا بصورة جزئية فباستثناء بعض مواد التعديلات الدستورية مثل التعديل الدسـتوري لعام ١٩٩٤ والخاص بالإقرار الصريح بالتعددية الحزبية (مادة ٥) والتعديل الدسـتوري الأخير لعام ٢٠٠٠ الخاص بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية (تزكية ٥% عوضـا عـن ١٠% من أعضاء مجلس النواب وثلاثة مرشحين كحد أدنى) مادة (١٠٧)

١- أمين الغيش، مرجع سابق ، ص١٤٤

وبالإضـــافة إلى شطب المادة (١١٥) التي كانت تعطي رئيس الجمهورية حق التشريع ، فـــإن أغلـــب التعديلات عرقلت عملية التحول الديمقراطي، وهذا ينطبق بشكل خاص على الـــتعديلات الدســـتورية لعام (٢٠٠٠) المتعلقة بمد فترة مجلس النواب من أربع – ست ســـنوات مـــادة (٦٤) وفترة رئاسة الجمهورية إلى سبع سنوات (مادة ١١١) فمثل هذه التعديلات رغم ما قدم من تبريرات في شأنها لم يقتنع بها الكثير.

وأخـــيرا تـــرى الباحـــثة أن التعديلات الدستورية المستفتى عليها في مجملها لم تكن مستندة إلى دواعٍ ملحة أو مبررات توجبها، وإنما كانت في الغالب تهدف إلى تعزيز قبضة الســـلطة التنفـــيذية وإعطائهـــا قدراً كبيراً من الهيمنة على السلطات الأخرى التي أفقدتها الـــتعديلات بعضا من صلاحياتها وسلطاتها المتعارف عليها في دساتير الدول الديمقراطية أو حتى شبه الديمقراطية.

- إن كـــثرة الـــتعديلات الدســـتورية لاتمكن البلاد من المرور بفترة كافية من الاستقرار تســـمح بتحقـــيق التراكم الضروري لصالح تقوية التقاليد المؤسسية إلى جانب الطريقة التـــي جرى بها وضع هذه التعديلات والتي تنم عن الاستهانة بالدستور كعقد اجتماعي واســـتخدامه لتحقيق أهواء سياسية مؤقتة ومصالح فئوية ضيقة، علاوة على ما تنطوي عليه من تراجع عن الهامش الديمقراطي.
- إن جملـــة الانـــتقادات والاعتراضات هذه استطاعت أن توجد لدى الرأي العام شعورا باللامـــبالاة والاســـتخفاف وعدم الاهتمام والتفاعل مع مسألة التعديلات لاقتناعهم بعدم جدواهـــا وبعـــدم وجـــود نتائج إيجابية ملموسة تخدم مصالحهم، ولهذا يبدو أن النظام الحـــاكم تحاشـــيا لاحـــتمال عدم مشاركة الناخبين في عملية الاستفتاء على التعديلات الدســـتورية، قرر إجراء انتخابات السلطة المحلية في وقت متزامن مع الاستفتاء بهدف تغطية الاحتمال المرجح لتدني نسبة المشاركة في الاستفتاء إلى حد كبير كما حدث في الانتخابات الرئاسية[١]

١- خطـــر الانهـــيار الديمقراطـــي فـــي اليمن، التقرير النهائي حول الانتخابات المحلية والاستفتاء على الـــتعديلات الدستورية ٢٠-٢٤ فبراير ٢٠٠١، (صنعاء: المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ٢٠٠١)، ص٢٤.

المبحث الثاني
الإطار القانوني للتعددية الحزبية في اليمن

يقصد بالإطار القانوني للتعددية الحزبية الأحكام والإجراءات التفصيلية المتعلقة بتكوين الأحزاب وممارستها لأنشطتها والتنظيمات السياسية تحقيقا للضمانات الدستورية التي تقضي بكفالة حق المواطنين في الإسهام في الحياة السياسية والتعبير عن آرائهم بحرية عبر آليات تمكنهم من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، من خلال الدخول في مضمار التنافس الانتخابي بين الأحزاب المشاركة في العمل السياسي.

ويتناول هذا المبحث قانون الأحزاب وما أُدخل عليه من تعديلات، واللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥.

أولا : قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية :

يعد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية (رقم ٦٦) الذي صدر في ١٦/ ١٠/ ١٩٩١ أول قانون لتنظيم العمل الحزبي في اليمن، أي بعد عام أو اكثر من إقرار التعددية الحزبية[١]، وقد أكد على أن الحريات بما فيها التعددية السياسية والحزبية حق وركن أساسي من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية، ولا يجوز إلغاؤه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعرقل حماية المواطنين في ممارسته[٢].

١- وقد تأخر إصدار القانون ما يقارب مدة سنة ونصف عن بداية قيام الأحزاب وممارسة نشاطها الفعلي، وأثناء مناقشة القانون في مجلس النواب أبدت الأحزاب السياسية خارج السلطة اعتراضها ، وطالبت عبر صحفها بقانون تتحدد صلاحياته بتسجيل الأحزاب وليس قانونا للترخيص بتأسيسها، انظر : صحيفة الوحدوي، صنعاء ١٩٩١/١٠/٧.

٢ - اشتمل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية على أربعين مادة ، موزعة بين سبعة أبواب،حدد الباب الأول منها التسمية والتعاريف، وفي الباب الثاني وردت الأسس والمبادئ والأهداف العامة، وتناول الباب الثالث إجراءات التأسيس، وتضمن الباب الرابع الموارد والأحكام المالية، واختص الباب الخامس بتحديد الحقوق والواجبات، ونص الباب السادس على الأحكام الجزائية، أما الباب السابع فتضمن الأحكام العامة والانتقالية، انظر، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في ١٩٩١/١٠/١٦ (صنعاء:وزارة الشئون القانونية، ١٩٩١).

وقـد أثار مشروع قانون الأحزاب السياسية الكثير من الجدل السياسي والفكري بين القـوى والأحزاب السياسية داخل السلطة وخارجها ، فقد تم عرض المشروع على مجلس النـواب فـي ١٩٩٠/١٢/٥ ولـم يصدر إلا في ١٩٩١/١٠/١٦ حيث تم إشراك مختلف الأحـزاب التـي لها تمثيل في مجلس النواب في المناقشات التي تمت حول المشروع في إطـار (لجـنة الحريات العامة) التي قامت بمناقشة مشروع القانون وإعادة صياغته ، وتم عقـد لقاءات موسعة بين ممثلي الأحزاب السياسية التي أعلنت عن نفسها وقيادتي المؤتمر الشـعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في إطار لقاءات خارج البرلمان، وتم عقد عدد من الندوات لمناقشة مشروع القانون[١].

وقـد عرف القانون في مادته الثانية الحزب السياسي بأنه (كل جماعة يمنية منظمة علـى أساس مبادئ وأهداف مشتركة وفقا للشرعية الدستورية، وتمارس نشاطها بالوسائل السياسية والديمقراطية بهدف تداول السلطة سلميا والمشاركة فيها).

كذلـك نصـت المـادة الخامسة على (أن لليمنيين حق تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ولهم حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي، طبقا للشرعية الدستورية وأحكام هذا القانون).

أمـا الهـدف مـن تكوين الأحزاب فقد أوضحته المادة السابعة التي تنص على أن (الأحـزاب والتنظيمات السياسية تسهم في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافـي للوطـن وترسـيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديمقراطية المبينة في الدسـتور باعتـبار أن الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسيا).

وقـد تضـمن القـانون العديد من الشروط والضوابط لتأسيس الأحزاب والممارسة الحزبية ومن هذه الشروط ما يلي:

١- انظر: تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب ، رقم ٩١ حول قانون الأحزاب السياسية، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩١)، ولمزيد من التفاصيل حول مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية، انظر، نشوان السميري، مرجع سابق، ص ١٦٣ وما بعدها.

١- عدم تعارض مبادئه وبرامجه ووسائله مع، الدين الإسلامي، وسيادة واستقلال الوطن ووحدتـــه أرضـــا وشعبا، النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية، والوحدة الوطنية للمجتمع اليمني .إلزام الأحزاب بمبادئ واتجاهـــات معينة مثل مبادئ النظام الجمهوري وأهـــداف ومبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية.

٢- عـــدم تطـــابق برنامج الحزب أو التنظيمات السياسية مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياســـية الأخرى عند التقدم بطلب تأسيسه في السياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافـــه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يتجاهل هذا الشرط أن الحـــزب السياســـي ليس مجرد برنامج وسياسات وأساليب يقدرها نظامه إنما هو أيضا وفي المقام الأول ممارسة وقدرات قيادية وصدقية يترك الحكم عليها للشعب في صناديق الانتخابات.

٣- عـــدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون.

٤- عـــدم قـــيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي أو على أســـاس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى أو المجتمع وأفراده والادعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة،

وكانت هذه من ابرز قضايا الخلاف بين الأحزاب ،فالأحزاب الإسلامية صرحت بان نظـــام الحكـــم يـــتجه نحو النموذج العلماني وأن الحزب الاشتراكي على وجه الخصوص يسعى إلى تطبيق هذا النموذج من خلال موقفه الرافض لمطالب الإسلاميين بتعديل المواد الدستورية المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى الجانب الآخر أثارت القوى السياسية الأخرى التي يتزعمها الحزب الاشتراكي أن الجماعـــات الإسلامية ترفض الديمقراطية وتعمل على تهديد الوحدة اليمنية وتسعى إلى استخدام العنف وتكفير القوى السياسية الأخرى[1]، وقد أدى ذلك إلى تبني القوى الإسلامية

١- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص٨٤.

تضـمين شرط عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي، وسـعى الاتجـاه الأخـر إلى إضافة شرط عدم قيام الحزب على أساس تكفير الأحزاب الأخرى والمجتمع وأفراده والادعاء بالتفرد بالدين.

٥- حظـر الانتماء الحزبي على منتسبي الجيش والأمن وأعضاء السلك الدبلوماسي، فقد كـان لتباين موقع الجيش من العمل السياسي في شطري اليمن قبل الوحدة تأثيره في صعوبة تحديد وضعه في ظل دولة الوحدة وعلاقته بالعمل الحزبي.

حيـث رأى الحـزب الاشتراكي أهمية مشاركة الجيش في الحياة الحزبية، بينما كان المؤتمر الشعبي العام في الشمال يرى غير ذلك.

ولهـذا جاء حكم القانون فاصلاً في ذلك بحظر الفقرة(سادساً) من المادة الثامنة على الأحـزاب السياسية إقامة التشكيلات العسكرية أو استخدام العنف بكل أشكاله، واشترطت المـادة (١٠) فـي فقرتها الرابعة على من يقبل انضمامه إلى عضوية الحزب أو التنظيم السياسي "أن لا يكون من أعضاء السلطة القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الأمـن أو من أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي أثناء فترة عملهم في البعثات اليمنية في الخارج" وينطبق هذا الشرط وفقاً لمضمون التنظـيم الوحدوي الشعبي الناصري المادة (١١) علـى مـن يشترك في تأسيس حزب أو تنظيم سياسي، بمعنى أن الفئات المذكورة سالفاً مشمولة بالحظر من عضويتي التأسيس والانتماء الحزبي.

وترى الباحثة مدى تأثير تلك القيود في الحرية الشخصية لتلك الفئات وتحد من الحق الطبيعي لها في التمتع بكامل حقوقها السياسية كغيرها من فئات المجتمع.

٦- " أن لا يكـون الحزب أو التنظيم السياسي تابعا لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية، ويحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي حزب أو تنظـيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة ".

بالنسـبة لعملـية الارتـباط الخارجـي للأحزاب يختلف هذا مع واقع نشأة بعض الأحزاب السياسية وشرعيتها، كما ويتناقض مع منطوق البند (٦) فقرة أولا مادة (٨) التي

تشترط عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه ووسائله مع الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني، في ضوء ذلك جاء تعديل لجنة الحريات العامة بمجلس النواب محققاً لهذا الغرض بحظرها تبعية الحزب لدولة أجنبية دون أن تنفي إقامة علاقات حزبية ثنائية على أساس التكافؤ، وميزت المادة ١٧ بين هذا النوع وغيره من العلاقات المادية بحظر قبول الحزب أو التنظيم السياسي أي تبرع أو ميزة أو منفعة من غير يمني أو من جهة غير يمنية[١].

٧- حدود القيود القانونية على بعض فئات المجتمع السياسي من حق الانتماء الحزبي ، ويقصد بهذه الفئات تلك القوى الاجتماعية والسياسية التي أيدت النظام الملكي ونادت ببقائه في الشمال أو نظام السلاطين في الجنوب ووقفت ضد الثورة والنظام الجمهوري .

وعلى الرغم من أن القانون قد حظر على الأحزاب التي ترغب في الإعلان عن نفسها، بل وحتى الأحزاب التي حصلت على ترخيص لممارسة نشاطها، وتبني أي شكل من أشكال الحكم البائد الملكي والسلاطيني، وتحريم أي نشاط يناهض الثورة اليمنية والنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية[٢].

وقد اشترطت المادة العاشرة فيمن يُقبل انضمامه إلى عضوية الحزب، أن يكون يمنياً، وألا يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً[٣]، واشترط فيمن يشترك في تأسيس حزب أن يكون من أب يمني، وألا يقل عمره عن (٢٤) سنة ولا يجوز الجمع بين عضوية اكثر من حزب أو تنظيم سياسي وفقاً لنص المادة(١٢) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .

- **الإجراءات القانونية لتأسيس الأحزاب السياسية:**

حُددت إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية وفقاً للمادة الرابعة عشرة، بتقديم طلب كتابي موجه إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية موقع عليه من خمسة وسبعين

١- ينظر الفقرة (د) من المادة (١٧) من قانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٣٥.
٢- ينظر: المادة (٢) فقرة (٢) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٩.
٣- المادة (١٠) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص٣٢.

مؤسساً، على أن يكون الحد الأدنى لمجموع أعضاء الحزب عند التأسيس ألفين وخمسمائة عضـــوا، وأن يكونوا من أغلب محافظات الجمهورية، وان يرفق بطلب التأسيس البرنامج السياســـي والـــنظام الداخلـــي للحزب، وبيان يوضح موارده المالية وممتلكاته ومصادرها والمصـــرف المودعـــة فيه واسم من ينوب عن الحزب أو التنظيم السياسي في إجراءات التأسيس.

وتقـــوم لجـــنة شؤون الأحزاب بنشر شهادة إيداع طلب التأسيس، في إحدى الصحف اليومـــية لمدة أسبوع متضمنة اسم الحزب ومقاره، وأسماء الأعضاء والأعضاء المؤسسين الموقعيـــن علـــى طلـــب التأسيس، على أن يتم النشر خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ولا يترتب على عدم نشر اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بدء النشر ويشترط أن يقدم كتابيا إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية.

وتحـــتفظ اللجنة وفقاً لمضمون الفقرة (د) مادة (١٤) خلال خمسة وأربعين يوما من تـــاريخ تقديـــم الطلب سواء قبل النشر أو بعده - بحق الاعتراض على تأسيس الحزب أو التنظـــيم السياسي بقرار مسبب وموثق، ويعد عدم الاعتراض خلال المدة المذكورة بمثابة الموافقة على التأسيس.

وقـــد أتاحت المادة الخامسة عشر لطالبي التأسيس حق الاعتراض على قرار اللجنة خـــلال ثلاثيـــن يوما من تاريخ استلام قرار اللجنة، وفي حالة الخلاف تحال القضية إلى المحكمـــة الخاصـــة للبـــت فيها بصيغة الاستعجال، ويحق للطرفين الطعن بكافة الطرق القانونية.

ويتمـــتع الحـــزب بالشخصـــية الاعتبارية ويكتسب حق ممارسة نشاطه السياسي في الحالات الآتية:

١- صدور قرار لجنة شؤون الأحزاب بالموافقة على طلب التأسيس.

٢- عدم اعتراض لجنة شؤون الأحزاب خلال خمسة وأربعين يوما على طلب التأسيس.

٣- إلغـــاء اللجنة لقرارها أو صدور حكم قضائي بإلغاء قرار الاعتراض على التأسيس، على أن تنشر وثائق تأسيس الحزب في الجريدة الرسمية.

وقـد ميّز قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١ بين صنفين من الأحزاب التي ظهرت في الساحة اليمنية بناء على معيار تاريخ صدور القانون:

الأول: ويشمل الأحزاب السياسية-القائمة التي أعلنت عن وجودها قبل صدور القانون فـي ١٦ أكـتوبر ١٩٩١، ومنها حزبا السلطة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بحكم وجودهما الرسمي السابق على صدور القانون، مما أثار ردود أفعال الأحزاب السياسـية التـي هـي خارج نطاق السلطة، والتي كانت تعارض من حيث المبدأ صدور قـانون يخـتص بمـنح التراخيص لتأسيس الأحزاب السياسية بحجة أنها استمدت شرعية قـيامها مباشرة من الدستور، ولا ينبغي إلزامها بالحصول على رخصة تأسيس بعد مرور أكـثر من سنة على ممارسة نشاطها العلني في الحياة السياسية، وبالتالي فإن الإعفاء من إجـراءات التأسيس قد شمل جميع الأحزاب السياسية التي أعلنت عن وجودها الفعلي قبل صدور القانون في ١٩٩١/١٠/١٦.

وبالتالـي فقـد ورد ضـمن الأحكـام العامة والانتقالية من المادة (٣٨) من قانون الأحـزاب "أن لا تنطبق أحكام المواد (١٣،١٤،١٥،١٦) المتعلقة بإجراءات التأسيس على كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب التي أعلنت عن قيامها قبل صدور قانون الأحزاب السياسية بتاريخ ١٩٩١/١٠/١٦.

الثانـي: ويشـمل الأحزاب الجديدة قيد التأسيس التي ظهرت بعد صدور القانون،فقد افـرد المشـرع الـباب الثالث لإجراءات التأسيس التي بينتها المواد (١٣،١٤،١٥،١٦)، فنصـت المادة ١٣ على إنشاء لجنة لهذا الغرض تسمى لجنة شؤون الأحزاب مشكلة من وزيـر الدولة لشؤون مجلس النواب رئيسا وعضوية كل من وزير الداخلية ووزير العدل أربعة من القضاة المستقلين.

وتجـدر الإشارة إلى أن عدم الاتفاق بين حزبي السلطة خلال المرحلة الانتقالية على تفعـيل بـرنامج عمـل لجة شؤون الأحزاب السياسية ومن ثم إخفاقها في إصدار اللائحة التنظيمية-أدى إلى تجميد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية من بعد صدوره عام١٩٩١ وحـتى بدايـة ١٩٩٥، وعندما أعيد تشكيل لجنة شؤون الأحزاب وتفعيل نشاطها بصدور

لائحتها التنفيذية، وترتب على ذلك إعادة النظـر في حالة الاستثناء التي وردت في المادة (٣٨) من الأحكام العامة والانتقالية في قانون الأحزاب السياسية.

ثانيا : لجنة شئون الأحزاب:

تعد لجنة شؤون الأحزاب الجهاز الفني المختص بتنفيذ الأحكام والإجراءات المتصلة بتكوين الأحزاب وممارسة نشاطها وحقوقها وواجباتها وفقاً للقواعد المنظمة للحياة الحزبية المحـددة فـي النصوص الدستورية وقوانينها ولوائحها التنفيذية، ويعد أسلوب تشكيل هذه اللجـنة وطبـيعة تركيبها من المسائل الحيوية للأحزاب السياسية في المعارضة والسلطة علـى حـد سواء، لما لذلك من تأثير بالغ في حرية تكوين الأحزاب وفاعلية أداء نشاطها وتأثيرها في مدخلات ومخرجات النظام السياسي.

لذلـك فـإن أهمـية دراسـة طبـيعة تكوين اللجنة ودرجة حياد أعضائها، وحدود صـلاحياتها تعطـي مؤشرات ذات دلالة لقياس اتساع نطاق هامش الحرية أو القيود التي تضـعها السلطة أمام العمل الحزبي من جهة، وتعد معياراً لتحديد درجة الثقة في العلاقة بين السلطة والمعارضة وصدقية التسليم بمبدأ التداول السلمي للسلطة من جهة أخرى.

وقـد صـدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب اليمنية بقرار جمهوري من رئيس الجمهورية بناء على عرض من رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية، وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ٢١/ أغسطس/١٩٩٥[١].

واشتملت اللائحة على خمس وستين مادة، موزعة بين تسعة أبواب تضمنت، التسمية والـتعريفات الختامية الأهداف، وشروط تكوين الأحزاب واستمرار نشاطها، ولجنة شؤون الأحـزاب، والإجـراءات الخاصة باكتساب الأحزاب شخصيتها الاعتبارية، وإشهار طلب تأسيسـها، والأحكـام المالـية والحقـوق والواجبات والآثار القانونية والجزائية فالأحكام الختامية.

١- القـرار الجمهـوري رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١ (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٥).

وتختص اللجنة دون غيرها بمباشرة جميع المسائل المتعلقة بفحص طلبات التأسيس المقدمة من الأحزاب والتنظيمات السياسية والتحقق من توفر الشروط المقررة في قانون الأحزاب[١].

وتشكل لجنة شؤون الأحزاب [٢]، طبقا لما حدده نص المادة (١٣) من قانون الأحزاب لسياسية من كل من وزير الدولة لشئون مجلس النواب رئيسا، ووزير العدل عضوا، ووزير الداخلية عضوا، وأربعة أعضاء من غير المنتمين لأي حزب أو تنظيم سياسي من رجال القضاء غير العاملين أو من المحامين المقبولين بالترافع أمام المحكمة العليا، على أن تتوفر في الأعضاء المذكورين النزاهة والحيدة والاستقلالية والتمسك بمبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، ويتم اختيار الأربعة أعضاء الاخرين عن طريق ترشيحهم من مجلس القضاء الأعلى ويؤدون اليمين أمام مجلس الرئاسة (سابقا) بالتزامهم بالشروط المتقدمة طوال مدة عضويتهم في اللجنة[٣]، وتعقد اللجنة اجتماعات استثنائية بناء على طلب رئيسها أو ثلث أعضائها وتعد اجتماعات اللجنة قانونية بحضور أغلبية

١- انظر اللائحة الداخلية لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، الجريدة الرسمية، ع ١٦، ٣١ أغسطس ١٩٩٥).

٢ – لم تصل تركيبة اللجنة بالمظهر النهائي الذي استقرت عليه ألا بعد مرحلة من حالات المد والجزر في تصورات طرفي حكومة ائتلاف حزبي المؤتمر والاشتراكي آنذاك، والأحزاب السياسية الأخرى سعيا من الطرفين لضمان الأغلبية داخل اللجنة، إذ جاء تصور الحكومة لتركيب اللجنة في مشروع قانون الأحزاب المقدم إلى مجلس النواب بأن تتكون اللجنة من خمسة أعضاء برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، وعضوية وزيري العدل والداخلية، واثنين من غير المنتسبين إلى أي حزب من بين رؤساء محاكم الاستئناف السابقين غير العاملين في القضاء ويصدر بتعيينهما قرار جمهوري من مجلس الرئاسة(سابقا)، وفي تصور لجنة مجلس النواب التي تضم في عضويتها ممثلين عن الأحزاب الأخرى في تقريرها واقتراحاتها حول مشروع القانون، اكتفت اللجنة في تكوين اللجنة بوزيرين أحدهما رئيسا وثلاثة أعضاء مستقلين وفقا لشروط وأسلوب الاختيار المحدد ، للمقارنة انظر، (المادة ٩) من مشروع قانون الأحزاب المقدم من الحكومة، (صنعاء: رئاسة مجلس الوزراء، ١٢/٥/ ١٩٩٠)، ص٤، وتقرير لجنة الحريات العامة بمجلس النواب حول مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء: مجلس النواب، ٤/٢٥/ ١٩٩١) ص ٤١، والمادة ١٣ من الصيغة النهائية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص ٣٣.

٣- الفقرة ج من المادة ١٣من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق، ص٣٢.

الأعضـاء وتـتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس[١].

وفـي حالة غياب رئيس اللجنة لأي سبب كان أو كان منصبه شاغرا بسبب الوفاة أو العجز أو الاستقالة يحل محله العضو الذي يليه في ترتيب تشكيل اللجنة ثم الذي يليه[٢].

- صلاحيات اللجنة واختصاصاتها :

أنـاط المشـرع بلجنة شؤون الأحزاب صلاحيات متعددة، تتعلق بالفصل في إمكانية تكويـن الأحزاب وما ينبثق عن مراحل إجراءات التأسيس من إشكاليات، ولها صلاحيات رقابـية وفقـا لما استوجبته وجهة نظر المشرع من أساليب الرقابة على النشاط السياسي للأحزاب، وحصر مواردها ومصروفاتها المالية.

وقـد أجـاز المشـرع للجـنة عملية فحص وتدقيق الوثائق والمتطلبات المقدمة من الأحـزاب الراغـبة في التأسيس والتحقق من صحتها ومدى استيفائها ومطابقتها للشروط المنصـوص علـيها فـي قـانون الأحـزاب ولائحته التنفيذية، ويحق لها أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة للتأكد من دقة المعلومات والبيانات الواردة في طلب التأسيس ومرفقاته طبقا للقانون[٣].

وتصـدر اللجـنة شهادة إيداع طلب التأسيس، عند استيفاء الطلب للشروط والبيانات المحـددة وعكـس ذلـك يعد قرارها برفض الطلب خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إيداعه، أي اعتراض على تأسيس الحزب[٤].

ويسـتهدف دور اللجنة في ممارسة نشاط الأحزاب التأكد من مدى الانسجام والتناغم بيـن مـا تقـدم به الحزب في وثائق طلب التأسيس من القواعد المنظمة لشؤونه السياسية والتنظيمـية والمالية وواقع سلوكه العملي من جهة واستمرار امتلاكه للمسوغات القانونية الضامنة لحقه في استمرار ممارسة نشاطه الحزبي من جهة أخرى.

وفـي حالـة مخالفة الحزب لأحكام قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية، منح المشرع اللجـنة حـق اتخـاذ إجراءات ردعية متدرجة، فتقوم بتوجيه التنبيه إلى الحزب المخالف

١- ينظر: المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، مرجع سابق.
٢- المرجع السابق مادة ١٤، ص٤٦.
٣- الفقرة (ب) من المادة (٢٦) اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية ، مرجع سابق، ص ٥٠.
٤- المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ٥١.

وعليه أن يلتزم في سلوكه اللاحق بمقتضيات التنبيه، ويحق للجنة في حالة عدم الالتزام بمقتضيات الإنذار، يحق لها اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بما في ذلك الإحالة إلى القضاء[1].

وتتراوح حالات التقاضي بين طلب اللجنة باستصدار حكم قضائي بتوقيف نشاط الحزب أو أي قرار من قراراته، وحقها بطلب حل الحزب السياسي بناء على طلب مسبب من رئيس اللجنة، بعد موافقة أعضائها، إلى المحكمة المختصة لحل الحزب السياسي وتصفية أمواله، وتحديد الجهة التي تؤول اليها تلك الأموال[2]، وذلك بسبب فقدان الحزب لشرط من شروط التأسيس أو ارتكابه لأي من المحظورات المنصوص عليها في المادة (٣٣) من قانون الأحزاب، والمادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية.

كما يجوز لرئيس اللجنة بعد موافقة أعضائها أن يطلب من المحكمة المختصة وبصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو أي قرار من قراراته إلى حين الفصل في طلب الحل، ويجب على المحكمة أن تفصل في طلب وقف نشاط الحزب أو أي من قراراته خلال خمسة عشر يوما، وان لا تزيد مدة الفصل في طلب الحل على تسعين يوماً ابتداء من تاريخ إعلان اللجنة لرئيس الحزب بطلبها المقدم إلى القضاء.

وفي المجال المالي، للجنة حق الرقابة على مشروعية الإيرادات المالية للأحزاب السياسية[3]، وسلامة صرفها على أغراض الحزب وأهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتضمنها نظامه الأساسي، ولائحته الداخلية.

١- ينظر المادة (٥٩)و (٦٠)من اللائحة التنظيمية لقانون الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ص ٦٢-٦٤.

٢- الفقرة(٢) من المادة (٥٨) من اللائحة التنظيمية، المرجع السابق، ص ٦٣.

٣- وقد حدد القانون أربعة مصادر تتكون منها الموارد المالية للحزب السياسي وهي:

- اشتراكات أعضاء الحزب وتبرعاتهم.
- نصيب الحزب من الإعانة المخصصة من الدولة.
- حصيلة عائدات استثمار أموال الحزب في مجال إصدار الصحف، واستغلال دور النشر أو الطباعة شريطة أن يكون هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب.
- الهبات والتبرعات المقدمة من أشخاص يمنيين سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، وبالمقابل يحظر على الحزب السياسي وفقاً لنص المادة (٣٤) من اللائحة التنظيمية استثمار أمواله في المجالات التجارية، عدا إصدار الصحف واستغلال دور النشر، ولا يجوز للحزب أو التنظيم السياسي قبول أي تبرع أو ميزة أو هبة أو منفعة من غير يمنى ولو كان متمتعا بالجنسية اليمنية.

وقـد أوجـب المشـرع على الحزب السياسي أن يودع أمواله في إحدى المصارف اليمنية، وان يمسك دفاتر محاسبية منتظمة تتضمن إيراداته ومصروفاته طبقا للقواعد التي حددهـا نظامـه الداخلـي، وعلى الحزب أن يرفع تقارير سنوية عن حسابه الختامي إلى اللجـنة فـي موعد أقصاه نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر من كل عام[1]، كما يجب على الحزب القيام بتسجيل كافة ممتلكاته لدى اللجنة وأخطارها بحدوث زيادة أو نقصان.

ويحق للجنة شؤون الأحزاب استنادا إلى ننس المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية بعد اطلاعهـا على التقرير السنوي وعلى الحساب الختامي للحزب أو التنظيم القيام بالمراجعة والتفتـيش علـى الدفاتر والمستندات وإيرادات الحزب ومشروعية إيراداته وأوجه صرف أموالـه، ولها أن تستعين لتنفيذ ذلك بمجموعة فنية غير حزبية تنتدبها للجنة، وعلى اللجنة والمجموعة الفنية المحافظة على سرية النتائج التي تم التوصل إليها، إلا في حالة اكتشاف مخالفة تستدعي العرض على القضاء وفقا للقانون ولائحته التنفيذية.

وتمـارس لجـنة شـؤون الأحـزاب إجراءات اختصاصها بتوزيع النسبة المستحقة للأحزاب من الإعانة المالية المقدمة من الدولة، بتقديم مقترحها إلى مجلس الوزراء سنويا بالمـبلغ الإجمالـي لهـذه الإعانة، طبقا لأحكام قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية، ويدرج المبلغ بعد إقراره في مشروع الموازنة العامة للدولة[2].

وتحـدد اللجنة نسب توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة بين الأحزاب السياسية، طبقا لما نصـت علـيه اللائحـة التنفيذية لقانون الأحزاب في مادتها السادسة والثلاثين على النحو الآتي:

(أ) ٢٥% مـن إجمالـي الإعانة توزع بصورة متساوية على الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب.

١- المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٥٦.
٢- المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية ، مرجع سابق، ص٥٤.

(ب) ٧٥% علـى سـائر الأحـزاب أو التنظيمات السياسية بما فيها تلك المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك وفقا لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوها في الـدورة الانتخابـية لمجلس النواب ولا يستحق الحزب أو التنظيم السياسي نصيبا مـن هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه تقل عن ٥%مـن مجمـوع الأصـوات، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز الإعانة السـنوية التـي تقدمها الدولة عن إجمالي الاشتراكات السنوية لأعضاء الحزب، وتؤول الزيادة في مثل هذه الحالة إلى خزانة الدولة[1].

يتضح مما سبق مدى خطورة الاختصاص بالنظر إلى أن المبادئ المشار اليها مبادئ عامـة ومـرنة، وحقيقة – من خلال هذه الصلاحيات- اصبح للجنة شؤون الأحزاب حق البـت في إنشاء الأحزاب الجديدة وأيضا حق حل أي حزب قائم وتصفية أمواله، وبالتالي أعطيت هذه اللجنة عدداً من الصلاحيات لم تقتصر على منع أو رفض قيام أحزاب جديدة وإنما انسحبت إلى إمكانية حل الأحزاب القائمة بالفعل.

ويـبدو مـن تشكيل اللجنة أن المؤتمر الشعبي العام هو المتحكم في تكوين الأحزاب وفـي تهديـد الأحزاب القائمة بالحل، وهكذا أصبحت المعارضة مهددة من جانب الحزب الحاكم، ليس فقط في نشاطها وإنما في وجودها أصلا.

١- توقف الإعانة المالية المقدمة من الدولة لأي حزب أو تنظيم سياسي في أي من الحالات الآتية:

(أ) إذا صدر حكم قضائي من المحكمة بتوقيف نشاطه وفقا لنص المادة (٤٣) لقانون الأحزاب .

(ب) عدم تقديم الحزب تقريره السنوي عن حسابه الختامي إلى اللجنة.

(جـــ) قـبول الحـزب أي تـبرع أو هبة أو منفعة أو ميزة مخالفا للأحكام المادة (٤٣) من اللائحة التنفيذية، بناء على حكم قضائي بات.

(د) عدم التزام الحزب بمقتضيات أحكام المادة (٤٣) من قانون الأحزاب ، وبناء على حكم قضائي بات.

(هـ) – إذا أوقف الحزب نشاطه اختيارا.

(و) – ينتهـي إيقـاف الإعانة ويعود صرفها عند انتهاء سبب الوقف وتسقط الإعانة المقترحة من الدولـة لأي حزب، إذا صدر حكم قضائي بات بحل الحزب،انظر المادة (٣٩)، (٤٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٥٥.

ثالثا : اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية:

صـــدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب اليمنية بقرار جمهوري من رئيس الدولة، بـــناء على عرض من رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢١[١].

وكانـــت المـــادة ٦١ من أهم المواد التي أثارت اعتراضات أحزاب المعارضة لأنها نصـــت على أن تلتزم جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بإجراءات التسجيل والتأسيس الـــواردة فـــي قـــانون الأحـــزاب السياســـية ولائحته التنفيذية (وهذا يعني إلغاء الوضع الاستثنائي الذي منحته المادة ٣٨ من قانون الأحزاب السياسية بإعفاء الأحزاب التي كانت قائمـــة فقبل صدور القانون من إجراءات التأسيس المحددة في المادة ٨ من القانون وبهذا انـــتهى التميـــيز بيـــن الأحزاب القديمة والأحزاب الجديدة قيد التأسيس من جهة وأحزاب السلطة من جهة أخرى[٢].

وقد تباينت مواقف الأحزاب السياسية من صدور اللائحة وإجراءات تطبيقها انطلاقا مـــن حساباتها الخاصة وفي حدود ما تمتلكه من القدرات والبدائل ، فقد دافع حزبا ائتلاف السلطة، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح عن الشرعية الدستورية والقانونية لإصدار مواد اللائحة التنفيذية بشكل عام والمادة (٦١) منها بشكل خاص، على اعتبار أن إجـــراءات إعـــداد اللائحـــة، وصـــياغة بـــنودها وإجـــراءات السلطة لإصدارها تم وفقا للصلاحيات التي منحها الدستور وحددها قانون الأحزاب السياسية، وتبرر السلطة – ممثلة في الحكومة – إلغاءها للعمل بأحكام المادة (٣٨) من القانون التي استثنت الأحزاب السابق

---

١ – القـــرار الجمهوري رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٥)، واشتملت اللائحة على خمس وستين مـــادة موزعـــة بيـــن تسعة أبواب تضمنت، التسمية والتعريفات، والأسس والأهداف، وشروط تكوين الأحـــزاب واســـتمرار نشـــاطها، ولجـــنة شؤون الاحزاب، والاجراءات الخاصة باكتساب شخصيتها الاعتـــبارية، واشهار طلب تأسيسها، والموارد والأحكام المالية، والحقوق والواجبات، والآثار القانونية والجزائية واحكام ختامية

٢ – لمـــزيد من التفاصيل عن شروط تأسيس الأحزاب، انظر الفصل الأول ، والثاني من اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب، مرجع سابق، ص ٤٨–٥٢.

قيامها على صدور القانون، كونها أصبحت في حكم المنتهية من الناحية القانونية إذ أن سريان العمل بهذه المادة مشروط مدة زمنية محددة، تنهي بانقضاء شهر كانون أول/ ديسمبر ١٩٩١.

وقد أبدى الحزبان الحاكمان المؤتمر والإصلاح وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة[١]، تفاعلا إيجابيا مع مطالب لجنة شؤون الأحزاب الخاصة بمنح ترخيص استمرار ممارسة النشاط السياسي للأحزاب القائمة، وترخيص التأسيس للأحزاب حديثة العهد وفقا لمتطلبات وشروط متماثلة، وشرعت هذه الأحزاب بمباشرة إجراءات الترخيص[٢].

أما أحزاب المعارضة فقد تراوحت مواقفها من صدور اللائحة بين القبول الحذر والمشروط، وبين الاعتراض على إجراءات السلطة والطعن أمام القضاء بعدم دستورية بعض مواد اللائحة ،فقد أعلنت ستة من الأحزاب الثمانية التي كانت تشكل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة[٣]، معارضتها لمطالب لجنة شؤون الأحزاب استنادا للمادة (٦١) من اللائحة التنفيذية وتمسكها بنص المادة (٣٨)من قانون الأحزاب السياسية، واكتفت أحزاب مجلس التنسيق الستة بتقديم طلب مكتوب إلى لجنة شؤون الأحزاب لتسجيل أسمائها لدى اللجنة عملاً بأحكام المادة (٣٨) من القانون.

---

١ - تميل أحزاب المجلس الوطني للمعارضة - الائتلاف الديمقراطي للمعارضة (آدم) سابقا- إلى تأييد سياسة الحكومة ويضم الحزب الناصري الديمقراطي، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب جبهة التحرير.

٢ - نشرت شهادة إيداع المؤتمر الشعبي العام بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٦،انظر : صحيفة الثورة، عدد (١١٤٠٨)، وتلاه حزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٧،انظر: صحيفة الثورة، عدد، (١١٤٢٠) والحزب الناصري الديمقراطي بتاريخ ١٩٩٦/٣/١١،الثورة عدد (١١٤٤٣) و التجمع اليمني للإصلاح بتاريخ١٩٩٦/٣/١، الثورة، عدد، (١١٤٥١) وتتابعت عملية النشر التي شملت إلى جانب اسم الحزب ونظامه الداخلي وبرنامجه السياسي، كشوفا بأسماء (٧٥) مؤسسا و(٢٥٠٠) عضواً .

٣- هذه الأحزاب الستة هي: الحزب الاشتراكي اليمني و التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، واتحاد القوى الشعبية، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، وحزب الحق .

وفي نوفمبر ١٩٩٥ قامت الأحزاب الستة المعارضة برفع دعوى قضائية ضد رئيس لجنة شؤون الأحزاب لكونه ممثلا للجنة من الناحية القانونية، تتضمن طعناً دستورياً وقانونياً في عدد من مواد اللائحة التنفيذية، أبرزها المادة (٦١) التي ألزم نصها جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بإجراءات التسجيل والتأسيس الواردة في قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية،المادة (٣١) التي نصت على منع مؤسسي الأحزاب من ممارسة أي نشاط حزبي قبل اكتساب الحزب للشخصية الاعتبارية، وكذلك المادة (١٨) التي أقرت تعيين سكرتير للجنة بدرجة وزير، ويصدر قرار جمهوري بتعيينه ، والمادة (٨١) فقرة (٤) التي حظرت الانتماء الحزبي على أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، والمادة (٢٤) فقرة (٢) التي اشترطت أن يكون النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي مقرين من أعضاء الحزب عند التقدم بطلب التأسيس ، والتمسوا من المحكمة قبول الطعن شكلاً وموضوعاً والحكم بعدم الدستورية والقانونية في المواد المطعون فيها من مواد اللائحة التنفيذية رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥[١].

وترى أحزاب المعارضة أنها تستمد شرعيتها من مقومات وجودها التاريخي وامتدادها التنظيمي وواقع ممارسة نشاطها في ظل التعدد الحزبي في السلطة والمعارضة ومشاركتها في عملية الاستفتاء على الدستور عام ١٩٩١، والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ بصفتها الحزبية وحصول مرشحي البعض منها على عضوية البرلمان.

وتكشف الرسائل الموجهة من لجنة شؤون الأحزاب إلى الحزب الاشتراكي عن النيات التي بيتت ضده، حيث يتجلى في هذه الرسائل اكثر مما تتطلبه اللائحة المطعون بها، فقد طلبت اللجنة أشياء جديدة لم تكن موجودة بالقانون ولم تنطو عليها اللائحة ذاتها مثل تسليم المحضر الذي تم في ضوئه إقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب، وتسليم كشف بأسماء ٢٥ عضواً من معظم محافظات الجمهورية، مع تسليم تعهد من قيادة

١- ينظر مذكرة الطعن بعدم الدستورية والقانونية لعدد من مواد اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية، الدائرة الدستورية للمحكمة العليا ، (صنعاء: الدائرة الدستورية للمحكمة العليا، ١٩٩٥).

الاشتراكي مصدق عليه من المحكمة وينطوي التصديق على صحة المعلومات المقدمة فيه، وان لا يكون ضمن الأسماء المقدمة أحد من العسكريين أو العاملين في السلك الدبلوماسي الخارجي أو القضائي وغيرها من الطلبات التعسفية الأخرى.

ولم تكتف اللجنة بذلك وإنما زادت عليه شروطاً وطلبات أخرى انطوت على أن الاشتراكي لم يعقد مؤتمره حتى الآن مما يعني أن مشروعي البرنامج السياسي والنظام الداخلي غير مقرين بصورة رسمية في مؤتمر عام للحزب، الأمر الذي يبرهن على فقدان الحزب شرعيته البرنامجية والتنظيمية، كما وضعت اللجنة ملاحظات إضافية أخرى على عدد من مواد النظام الداخلي مطالبة بتغييرها بعد أن أعطتها تفسيرات خاصة من قبلها مخالفة لحقيقتها[١].

أتاحت اللائحة التنفيذية للجنة شؤون الأحزاب توجيه ضغوط عديدة على الأحزاب السياسية، خلال مرحلة الإعداد للانتخابات النيابية، فقد أعلنت اللجنة في بداية عام ١٩٩٦ أن حصول الحزب السياسي عل شهادة إيداع قانونية يعد شرطا أساسيا لتمتعه بحق المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧، وهذا القرار دفع بقية الأحزاب إلى سرعة تقديم طلباتهما، وبالتالي تمكنت اللجنة من فحص الوثائق المقدمة من الأحزاب واستكمال

١- التقرير المقدم من المكتب السياسي إلى الدورة (٣٢) للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في يوليو ١٩٩٦، صحيفة الثوري، ع ١٤٢٩، ١٢/٩/١٩٩٦، كذلك عند قيام صحيفة الثوري الناطقة باسم الحزب الاشتراكي بنشر بعض المقالات النقدية للسلطة والنظام السياسي، اعتبرت لجنة شؤون الأحزاب ذلك مساسا بالوحدة وخروجا على الثوابت وتجاوزا للدستور والقانون فوجهت له تنبيها بذلك، انظر، صحيفة الثورة، ع ١٢١٧٨،١٢/٣/١٩٩٨، وعند انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي،- الدورة الأولى- اتخذ قرار بإعادة المفصولين من الحزب ومن ضمنهم الذين أعلنوا الانفصال في حرب صيف ١٩٩٤، فاعتبرت لجنة الأحزاب ذلك خر وقات قانونية خطيرة تتعلق بقضايا الثوابت الوطنية، انظر، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع ٨٣١، ٣/١٢/١٩٩٨، أما الحزب الاشتراكي فقد اصدر بيانا يؤكد فيه بان لجنة الأحزاب تفتقد إلى الحياد والاستقلالية وان رئيس اللجنة اثبت علنا خضوعه لقرارات الحزب الحاكم والحكومة وانضم إلى حملة الإرهاب ضد الحزب الاشتراكي باسم اللجنة مما يجعل اللجنة فاقدة لصلاحية تطبيق قانون الأحزاب بفقدان رئيسها شرط الحيدة والاستقلالية، انظر، صحيفة الطريق، ع ٢٩٨، ٢/١٢/١٩٩٨.

إجــراءات النشــر،وقد قامت اللجنة بحجب الصفة القانونية عن بعض الأحزاب وإخضاع الموافقة لمساومات سياسية أحيانا.

وعــند بــدء الإعداد للانتخابات النيابية في يوليو ١٩٩٦ كان عدد الأحزاب المسجلة طبقاً للقانون عشرة أحزاب، بينما كانت هناك ستة أحزاب أخرى غير مسجلة ، تم تسجيل أربعــة منها قبل وقت قصير من إجراء الانتخابات ورفض أحدها التقدم للتسجيل وحجبت لجــنة الأحــزاب الصفة القانونية عن أحدها وهو حزب اتحاد القوى الشعبية بدعوى بقاء امينه العام خارج البلاد(١).

وبالتالــي يمكــن القول أن الضغوط التي مارستها لجنة شؤون الأحزاب أثرت سلبا على مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

١- تقريــر المــنظمة العربــية لحقــوق الإنســان بشأن الانتخابات النيابية في اليمن، المستقبل العربي، (ع ٢٢٠، أبريل ١٩٩٧)، ص ١٦٩.

المبحث الثالث

الإطار القانوني للانتخابات العامة في اليمن

تؤدي الانتخابات دوراً هاماً في إطار الوظائف السياسية المعاصرة، حيث تقوم بعدد من الوظائف، مثل إضفاء الشرعية على النظام السياسي، واستيعاب كافة القوى الاجتماعية والسياسية، مما يسهم في عملية صنع السياسة بشكل إيجابي.

وبشكل عام فان أداء هذه الوظائف يختلف من نظام سياسي لآخر، حيث انه في النظم الديمقراطية يعبر الشعب عن رأيه وتُحترم كلمته، ويكون تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية، التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن السياسية، بينما يجبر الشعب على الصمت في النظم غير الديمقراطية[1].

وفي الواقع تشكل الانتخابات في العديد من دول الجنوب مصدراً للتنازع السياسي والقضائي بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة، وعاملا لزيادة الاحتقان السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، حيث إن الانتخابات في هذه الدول آلية لتحديث الطبيعة التسلطية للنظم الحاكمة وتكريسها وإضفاء شرعية زائفة عليها[2].

وينبغي الإشارة إلى دأب أحزاب وقوى المعارضة على اتهام النظام الحاكم بتزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، وتبني نظام انتخابي يضمن للحزب الحاكم الفوز في الانتخابات، واعتادت السلطة الحاكمة على اتهام أحزاب وقوى المعارضة بالفشل وعدم القدرة على التواصل مع الجماهير.

١- أشرف محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص٦٤.

٢- حسنين توفيق، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة بحوث سياسية، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٧) ص٧٦

وفـــي هـــذا الصدد تُثار قضية النظام الانتخابي، حيث توجد أنظمة انتخابية متعددة ، ولذلــك يجب على الدولة القيام بعملية انتقاء لنظام معين من بين هذه الأنظمة، خاصة وان نظـــام الانـــتخاب الـــذي تتبناه الدولة يؤثر على الحرية العامة والأحزاب السياسية وعلى النظام السياسي ككل .

ويتطلـــب اختيار النظام الانتخابي الملائم لدولة ما دراسة شاملة لجميع ظروفها، فلا يوجـــد أي نظام انتخابي خال من العيوب، إذ لكل نظام مزاياه وعيوبه، ويمكن تجميع هذه الـــنظم الانتخابية في ثلاثة نظم، وهي التمثيل بالأغلبية على دور واحد، والتمثيل بالأغلبية علـــى دوريـــن، والتمثيل النسبي، وهناك النظم المختلطة التي تمزج بين التمثيل بالأغلبية والتمثـــيل النســـبي، وأغلـــب هذه النظم يمكن أن تأخذ بنظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.

ويتمـــيز نظـــام التمثيل بالأغلبية بالبساطة، ولكن يعيبه إنه لا يؤدي إلى التناسب بين عـــدد الأصـــوات التـــي يحصل عليها الحزب وبين عدد المقاعد التي يفوز بها، حيث إن التمثيل بالأغلبية يؤدي إلى مضاعفة نجاح حزب الأغلبية وحصوله على نسبة من المقاعد تفـــوق بكثير نسبة عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب وعدد المقاعد التي يفوز بها، ويعتبر من أهم هذه النظم ما يلي:

الانتخاب بالأغلبية على دور واحد (الأغلبية النسبية):

ويعتبر المرشح ناجحا في الانتخابات وفقا لهذا النظام إذا حصل على أكبر عدد من أصـــوات الناخبين، بالمقارنة بالأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون، أي ينجح فـــي الانـــتخابات مـــن يحصل على الأغلبية النسبية لعدد الأصوات، حتى ولو كانت هذه الأغلبـــية اقل من الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة، ويؤدي هذا النظام حتما إلى نظام الحزبيـــن السياســـيين إذا كـــان الشـــعب متجانسا بقدر كاف، مثلما هو الحال في النظام البريطاني.

الانتخاب بالأغلبية على دورين (الأغلبية المطلقة):

هـــذا الـــنظام يسمح بإعادة الانتخاب بين المرشحين، لانه لا يعتبر المرشح فائزا من الـــدور الأول إلا إذا حصـــل على الأغلبية المطلقة للأصوات المعطاة، فإذا لم يحصل أحد

مـن المرشـحين على هذه الأغلبية أعيدت الانتخابات مرة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات، بحيث يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة، ويؤدي هذا النظام إلى تكويـن أغلبـيات واضـحة، ولكـنها أغلبـية مكونة من عدة أحزاب، وهو يسمح بتعدد الاحـزاب، كمـا يسـمح باتحاد الأحزاب وتجمعها في قطبين كبيرين مثلما هو الحال في النظام الفرنسي.

التمثيل النسبي:

يضـمن هـذا النظام أن تمنح كل قائمة أو كل حزب عددا من المقاعد في البرلمان يتناسـب مـع نسبة عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخاب، وهذا النظام يمكن أن يطبق بالقائمة أو بدونها.

نظم الانتخابات المختلطة:

هـذا الـنظام يمزج بنسب متفاوتة بين التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية في محاولة لـتفادي عـيوب النظاميـن، مما أدى إلى ابتداع أنظمة شديدة التعقيد تثير مسائل حسابية وتنظيمية تحتاج إلى جهد كبير في فرز الأصوات واستخلاص النتائج[1].

واغلـب هـذه النظم السابقة يمكن أن يأخذ بنظام الانتخاب الفردي أو نظام الانتخاب بالقائمة.

١- أسلوب الانتخاب الفردي:

يعـتمد أسـلوب الانـتخاب الفردي على أساس تقسيم إقليم الدولة إلى دوائر انتخابية متسـاوية، ويـتحدد عدد الدوائر في الانتخابات النيابية على أساس عدد أعضاء المجلس النيابي قانونا، ويكون عدد الدوائر مساويا لعدد أعضاء المجلس، وينتخب كل دائرة عضواً واحـداً، ونمـط هـذا التقسيم لا يطبق على الانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية، لان الانـتخابات الرئاسية تقتضي أن يكون إقليم الدولة بجميع أشـكاله دائرة انتخابية واحدة ، أما الانتخابات المحلية فإنها تخضع لنظام التقسيم الإداري في الدولة، ويكون التنافس على

---

١ - سـعاد الشـرقاوي، عـبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٤) ، ص ص ٨١ - ١٣٥.

مقعد الدائـــرة الواحدة، في حالة ارتكاز النظام السياسي على أساس التعددية الحزبية مع إقـــرار الحق في الترشيح الفردي للمستقلين، فان لكل حزب أن يعلن مرشحاً واحداً في كل دائـــرة، ويكـــون للأفـــراد حق الترشيح للحصول على المقعد النيابي بصورة مستقلة عن مرشحي الأحزاب السياسية .

ويـــتحدد أسلوب تحديد الفائز في انتخابات الدائرة على صورة الأغلبية التي يستقيها الـــنظام الانتخابي من بين صورتي الأغلبية النسبية والأغلبية المطلقة، فبمقتضى الأغلبية النســـبية – في أسلوب الانتخاب الفردي – يفوز بمقعد الدائرة الانتخابية من يحصل على أكـــثر الأصوات عددا من بين المرشحين المتنافسين، ولو كان الفرق بينه وبين الذي يليه صـــوتا واحـــدا بصـــرف النظر عن نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائز إلى مجموع الأصوات الصحيحة في تلك الدائرة.

أمـــا الأغلبيـــة المطلقة – في أسلوب الانتخاب الفردي – فبمقتضاها لا يفوز بمقعد الدائـــرة إلا من يحصل على اكثر من نصف مجموع الأصوات في الدائرة الانتخابية، ولو بصوت واحد، وإذا لم تحقق النسبة المطلوبة في الجولة الأولى، فانه يستوجب إجراء جولة ثانية بين الحائزين على اكثر الأصوات.

ويتمـــيز هـــذا النظام بسهولة الإجراءات الانتخابية من حيث فرز الأصوات من قبل لجان إدارة العملية الانتخابية وسهولة عملية الاختيار للناخبين كذلك سرعة إعلان النتائج، ويتـــيح هـــذا النظام للمستقلين فرصة الترشيح والحصول على مقاعد في البرلمان، الأمر الـــذي لا يـــتوافر في الكثير من النظم الانتخابية الأخرى، ويحقق هذا النظام الحرية كاملة للناخبيـــن فـــي اختـــيار الأشـــخاص الذيـــن سيقومون بتمثيلهم في المجلس والتعبير عن مصالحهم، وفي ظل هذا النظام يسهل على الناخبين معرفة المرشحين معرفة شخصية مما يساعد في لختيار أعضاء المجلس[1].

---

١ – عـــادل غنـــيمة، الممارســـة الديمقراطـــية في اليمن ١٩٩٠–٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعـــة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١)، ص ١٣٦.

ويؤخذ عليه انه يؤدي إلى تغليب العصبيات القبلية، ويؤدي إلى تغذية التحزبات الشخصية، لان المفاضلة هنا لا تقوم بين برامج بل بين أشخاص، كما يلعب المال دورا خطيرا في الانتخاب الفردي، إذ يقوم المرشحون – في كثير من الأحيان – بشراء الأصوات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

٢- أسلوب الانتخاب بالقائمة:

يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة يخصص لكل منها عدد من مقاعد المجلس النيابي بحسب عدد السكان فيها، أو يكون سكان الدولة دائرة انتخابية واحدة تشتمل على جميع مقاعد المجلس النيابي، ويرتكز محور الانتخاب بالقائمة على أساس تنافس الأحزاب السياسية من خلال برامجها الانتخابية المقدمة إلى الناخبين لكسب تأييدهم، لا على أساس الخدمات الشخصية التي يقدمونها لدوائرهم، ومن ثم كفل هذا النظام النائب حرا في ممارسة عمله في مواجهة الناخبين، كما انهم يضيفون حجة أخرى هي أن هذا النظام يشعر الناخب بأهميته في الجماعة، فيهتم بالمسائل العامة، ويستعمل حقوقه الانتخابية، وبالتالي تقل نسبة التخلف عن التصويت[2].

ومن خصائص هذا الأسلوب، أن يقدم كل حزب مرشحيه في قائمة واحدة، إذا كانت الدولة بأكملها تشكل دائرة انتخابية واحدة ، أما إذا تعددت الدوائر فان على كل حزب أن يعلن قائمة بمرشحيه في كل دائرة على حدة.

وينقسم أسلوب الانتخاب بالقائمة إلى أنواع ثلاثة تطبق كل دولة من الدول التي تأخذ به ما تراه متفقا مع ظروفها ومصالحها ويحقق لها انتخابات تأتي بأفضل العناصر وهذه الأنواع:

- الانتخاب بالقوائم المغلقة: وفيه يجب على الناخب أن يصوت لمصلحة إحدى القوائم الحزبية المرشحة ولكن ليس له أي حق في إجراء أي تعديل على ترتيب الأسماء

---

١ - سعاد الشرقاوي، عبد الله ناصف، مرجع سابق، ص ٨١.

٢- علي العيسوي، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، (القاهرة: دار نافع للطباعة والنشر، ١٩٩٢) ص٢٨٦.

الــواردة بالقائمـــة ســواء بإضافة أو حذف أي اسم من أسماء المرشحين الواردة بالقائمة الحزبية أو حتى إعادة ترتيب الأسماء الواردة بها والتي يدلي بصوته لمصلحتها.

- التصويت مع إمكان التفضيل: وفيه يكون بإمكان الناخب التغيير في ترتيب أسماء المرشـــحين الــواردة أســـماؤهم بالقائمة التي أدلى بصوته لمصلحتها حسب وجهة نظره وتقديره الشخصي للمرشحين ومدى تفضيله لبعضهم على بعض وليس على الترتيب الذي وضعه الحزب الذي تمثله القائمة.

- التصـــويت مع المزج: وفيه يكون بإمكان الناخب أن يمزج بين القوائم المختلفة، بحيـــث يكـــون قائمـــة جديدة تشتمل على أسماء المرشحين الذين يراهم اصلح لتمثيله في المجلس التشريعي.

وأهـــم مزايا الانتخاب بالقائمة هي أن المفاضلة فيه تتم على أساس مبادئ وبرامج الحـــزب الذي يختاره الناخب، ومن هنا فالفائز سيكون الأصح والأكثر نفعا للدائرة وليس الأكـــثر شـــعبية، وكذلـــك أن هذا النظام من شأنه زيادة أهمية صوت الناخب ودوره لأنه ســـيعطيه الحـــق فـــي اختيار عدة مرشحين ليمثلوه في البرلمان، ويترتب على هذا النظام إطـــلاق حـــرية النواب في مباشرة دورهم النيابي سواء التشريعي أو الرقابي لبعدهم عن الصلات والروابط الشخصية التي تحد من حريتهم في العمل البرلماني.

أمـــا عيوبه فهي أن الأحزاب تضع قوائمها الانتخابية لمرشحيها بما يحقق مصلحة الحزب أولا، وبما يكفل لها الفوز بالأغلبية دون اعتبار يذكر لمصلحة الناخبين في الدوائر الانتخابـــية المختلفة، كذلك يترتب على سيطرة الحزب على عملية تحديد أسماء مرشحيه علـــى قوائمـــه الانتخابـــية إلـــى خداع الناخبين وذلك بوضع أسماء براقة تحظى بمكانة اجتماعية وشعبية واضحة على رأس القائمة ثم تكمل بقية قوائمها بأسماء مغمورة أو ذات قـــدرة محـــدودة ليس لديها إمكان تمثيل الدائرة في البرلمان، أيضا يبعد هذا النظام النواب عـــن ناخبيهم وذلك لان اختيار الناخب كان لمبادئ وبرامج حزبية وليس لشخص المرشح أي دور في الاختيار.

وقد أخذ النظام السياسي اليمني بأسلوب الانتخاب الفردي على أساس الأغلبية النسبية التي تقضي بحق الفوز بمقعد الدائرة الفردية لمن حصل على اكثر الأصوات عددا، بغض النظر عن نسبتها إلى مجموع الأصوات التي أدليت في الدائرة.

فقد نصت المادة (٦٩) من قانون الانتخابات العامة، "على أنه يعد فائزاً في الانتخابات المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية لأكثر الأصوات عدداً من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات، فإذا حصل مرشحان أو اكثر على أصوات متساوية أجرت لجنة الفرز القرعة فيما بينهم[1] " .

وعلى الرغم من الانتقادات الحزبية لهذا الأسلوب وما نتج عن تطبيقه من عيوب، إلا انه يمكن القول إن هذا الأسلوب اقرب إلى واقع المجتمع اليمني الذي يعاني من ارتفاع نسبة الأمية وندرة القدرات المالية وحداثة التجربة وظاهرة الارتفاع المفرط لعدد الاحزاب، والانقسامات الحزبية.

وانطلاقا مما سبق تشمل العملية الانتخابية اليمنية عناصر متعددة، أولها الهيئة الناخبة، أي مجموعة الناخبين الذين سوف يختارون من بين المرشحين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية وعلى مستوى الجمهورية لكل النواب الذين يمثلونهم في المجلس، وثانيها المرشحون، فأي معركة انتخابية لابد وان يتصارع فيها عدد من المرشحين للفوز بتمثيل الدائرة، وثالثها الدوائر الانتخابية، التي ترسم حدود وتقسيمات الجمهورية، وكذا تقسيمات المحافظات، وتحدد نصيب كل محافظة من عدد مقاعد المجلس الذي تجرى الانتخابات لاختيار اعضائه، ورابعها النظام الانتخابي، أي القوانين المحددة لطبيعة هذا النظام ومعرفة الأسلوب الذي يتم عليه ، وخامسها ، اللجنة العليا للانتخابات ، وهي الهيئة التي تشرف على سير العملية الانتخابية، وذلك من خلال التعرف على قانون الانتخابات العامة رقم (٤١) الصادر بتاريخ ٨ يونيو ١٩٩٢، محددا للضوابط والإجراءات الخاصة بالانتخابات النيابية[2]، وتعديلاته التي صدرت بعد حرب صيف ١٩٩٤ والاختلافات التي نشبت بين الأحزاب وبين السلطة على القانون والدستور والصادرة في القانون رقم (٢٧)

١ – قانون الانتخابات العامة رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٩) ص ٢٣.

٢– قانون الانتخابات رقم (٤١) لعام ١٩٩٢ بشان الانتخابات العامة (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٢).

لعـام ١٩٩٦[١] لتشـكل إطـارا قانونيا للانتخابات النيابية ، ثم تعديلاته الصادرة في عام ١٩٩٩[٢]، التـي شـكلت إطارا قانونيا للانتخابات الرئاسية، وكما سبق القول فإن العملية الانتخابية تشمل عدة عناصر متعددة لابد وان تتوفر في أي انتخابات وهي:

أولا : الهيئة الناخبة :

أي مجمـوع الناخبيـن الذيـن سوف يختارون من بين المرشحين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية وعلى مستوى الجمهورية لكل النواب الذين يمثلوهم في المجلس.

وتشـير الهيـئة الناخبة إلى حق كل مواطن بلغ من العمر الثامنة عشرة التمتع بحق الانتخاب، ويمارس هذا الحق بنفسه في دائرته الانتخابية التي بها موطنه الانتخابي[٣].

والتصويت هو أحد الحقوق الأساسية للمواطن وهو وسيلة للمشاركة في حكم دولته، وفـي الحقيقة انه لا توجد دولة تمنح حق الاقتراع لجميع مواطنيها دون بعض التحفظات، فهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها لممارسة المواطن لحق الاقتراع، فيشير قانون الانـتخابات رقـم ٢٧ لسـنة ١٩٩٩ إلى أن (على كل يمني ويمنية بلغ ثماني عشرة سنة مـيلادية أن يباشـر بنفسـه الحقوق السياسية وهي إبداء الرأي في أي انتخابات عامة أو اسـتفتاء[٤]، وقد استثنى القانون المتجنس الذي لم يمض على كسبه الجنسية المدة القانونية المحـددة في قانون الجنسية كاملة[٥]، ويعد هذا الاستثناء من وجهة نظر البعض مقيدا في الحق اليمني[٦].

١- قـانون الانـتخابات رقم (٢٧)، الصادر في العام ١٩٩٦، في الجريدة الرسمية (صنعاء)، عدد ١٦، ١٩٩٦.

٢- قـانون الانـتخابات رقم (٢٧)، الصادر في العام ١٩٩٩، في الجريدة الرسمية (صنعاء)، عدد ٨، ١٩٩٩، ولمزيد من التفاصيل حول هذه التعديلات والفـرق بين القانونين، انظر، قائد محمد طربوش، " قوانيـن الانتخابات اليمنية، دراسة مقارنة "، مجلة الثوابت، (صنعاء: عدد ٨، مارس ١٩٩٧)، ص ص٣٤-٥٣.

٣- قـانون الانتخابات العامة رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦، وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٩، مرجع سابق ، مادة ٣، ص ٣.

٤- مادة (١) فقرة(ل)من قانون الانتخابات العامة الصادر في العام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص٣.

٥- اشـترط قـانون الجنسـية لاكتساب المتجنس للحقوق السياسية أن يمضي فترة ١٥ عاما من تاريخ حصوله على الجنسية اليمنية، انظر قانون الجنسية رقم٦ لسنة ١٩٩٠(صنعاء: مجلس النواب ١٩٩٠).

٦- محمـد علي السقاف مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة ، ورقة مقدمة إلى الندوة الوطنية حول ضمانات نزاهة وحرية لانتخابات البرلمانية ٢٧-١٩٩٢/٣/٢٨ (صنعاء:

وقـد عرفـت المادة الثانية من قانون الانتخابات، جدول قيد الناخبين في الفقرة (ك) منها "بأنـه الجدول الذي يشمل أسماء الناخبين وتم إعلانه ولم يعد قابلا للطعن" وبينت المـادة الثامـنة علـى أن " يشتمل جدول الناخبين في كل دائرة على أسم كل مواطن في الدائـرة الانتخابية توافرت فيه حتى ١يناير من كل عام الشروط الدستورية اللازمة للتمتع بممارسة الحقوق الانتخابية" وقضت المادة (١١) من قانون الانتخابات العامة على أن:

(أ) يـتم مـراجعة وتحريـر جداول الناخبين وتعديلها خلال ثلاثين يوماً، مرة كل سـنتين ومرة قبل شهرين على الأقل من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين لكل انتخابات عامـة وإضافة أسماء المواطنين الحائزين على صفات يشترطها القانون لممارسة حقوقهم الانتخابية.

(ب) يجب أن يشمل التعديل على :

١- إضافة أسماء من توافرت فيهم الصفات التي يشترطها القانون لممارسة حقوقهم الانتخابية.

٢- إضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة.

٣- حذف أسماء المتوفين.

٤- حـذف أسـماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ إجراء آخر مراجعة وان كانت أسماؤهم قد أدرجت بغير حق مع بيان سبب الحذف.

وقـد فصلت المواد (١٢) إلى (١٩) الإجراءات الواجب إجرائها حتى تصبح جداول الناخبيـن نهائية من قبل اللجان الأساسية والفرعية المشكلة لهذا الغرض، وذلك بأن تعلن صـور رسـمية لجداول الناخبين لكل دائرة انتخابية معقدة من رئيس اللجنة الأساسية في الساحات والأماكن العامة في نطاق الدائرة، وفي مراكز المديريات والأماكن التي تحددها اللجـنة العليا للانتخابات وذلك لمدة خمسة أيام ابتداء من اليوم الثالث لنهاية فترة مراجعة وتحريـر جـداول الناخبيـن أو تعديلها، ويحق لفروع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الدوائـر الانتخابية خلال المدة المحددة لإعلان الجدول أن طلبت ذلك، ويحق لكل مواطن مقـيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب من اللجنة الأساسية إدراج اسمه في جدول الناخبين

الخاص بها، ولكل ناخب في الدائرة الانتخابية أن يطعن في قرارات لجنة إعداد ومراجعة الجداول أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال خمسة أيام ابتداء من اليوم الأول لعرض قرارات اللجنة ولها أن تجري ما تراه لازما خلال ثمانية أيام [1]، وقد أثيرت سلسلة من القضايا والدعاوى القضائية[2] والاتهامات بوقوع خروقات ومخالفات للقانون وممارسات خاطئة أثناء فترة القيد والتسجيل للانتخابات النيابية ١٩٩٧، وانتخابات المجالس المحلية في العام ٢٠٠١ ومنها:

– عدم الالتزام بالمواعيد القانونية للقيد والتسجيل[3] التي تضمنتها رسالة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح والموجهة إلى الرئيس علي عبد الله صالح، وكذلك رسالة التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، التي أقرت بمخالفة اللجنة العليا للانتخابات بمواعيد القيد والتسجيل.

– قضية عدم تشكيل اللجان الفرعية[4]، حيث تم استدعاء اللجنة العليا للانتخابات من قبل رئيس الجمهورية، وتمت مناقشة عدة قضايا من بينها ضرورة تشكيل اللجان

---

١ – انظر: قانون الانتخابات ، مرجع سابق، ص٥-٧.

٢ – كانت أهم دعاوى مرحلة القيد والتسجيل في انتخابات ١٩٩٧، دعوى المحامي محمد ناجي علاو ضد اللجنة العليا للانتخابات وحازت الدعوى على الحكم الابتدائي وتأييد محكمة الاستئناف ببطلان جميع إجراءات القيد، وكذلك دعوى ضد وزارة الدفاع لاستغلالها أفراد الجيش والقوات المسلحة في العملية الانتخابية، ودعوى ضد رئيس الوزراء لتسخيره القوات المسلحة والمال العام لأهداف انتخابية لمزيد من التفاصيل حول هذه الدعاوى، انظر، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية للمرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٩٧، (صنعاء، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ١٩٩٧) ص ٤٧.، وتم رفع دعوى قضائية قضت ببطلان إجراءات انتخابات المجالس المحلية والاستفتاء العام على التعديلات الدستورية التي جرت في ٢٠ فبراير ٢٠٠١، والمطالبة ببطلان كل ما يترتب عليها من نتائج، وقد رفعت هذه الدعوة من قبل ١٧ محام يمثلون أحزاب واتجاهات سياسية مختلفة انظر، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية حول الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠-٢٤ فبراير ٢٠٠١، خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٢٦.

٣ – انظر: نص رسالة التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق للمعارضة إلى رئيس الجهورية في ١٩٩٦/٦/٩، في محمد الفرح ، مرجع سابق، ص٢٤.

٤– تم رفع قضية ضد اللجنة العليا للانتخابات في محكمة جنوب صنعاء في أوائل شهر ١٩٩٦/٧ تطالب اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل اللجان الفرعية ، وقد صدر حكم من المحكمة بإلزام اللجنة العليا بتشكيل اللجان الفرعية، انظر، محمد الفرح، ص٢٦.

الفرعـية وسلبيات عدم تشكيلها، وكان من مبررات اللجنة العليا أن اللجان الأساسية كافية لإنجـاز مهام القيد والتسجيل، وانه لا يوجد ميزانية إضافية لتشكيل اللجان الفرعية، ورغم اعـتماد ميزانية كافية من قبل الحكومة لذلك إلا أن اللجنة العليا للانتخابات لم تلتزم بذلك، وكحـل لهذه المشكلة قامت اللجنة العليا بتمديد فترة القيد والتسجيل من شهر واحد " يوليو ٩٦" إلى شهرين" يوليو وأغسطس".

- قضـية تشـكيل اللجان الأساسية بدون مشاركة الأحزاب السياسية، فقد تم تشكيل اللجـان الأساسـية مـن حزبـي الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) دون إشراك الأحزاب الأخرى[١].

- عملت اللجنة العليا للانتخابات على توسيع دائرة المحرومين من ممارسة الحقوق السياسية في انتخابات ١٩٩٧-١٩٩٩على النحو التالي:

١- نتيجة عدم قيام اللجنة العليا للانتخابات بمراجعة جداول الناخبين وتعديلها حيث جـرى إهدار حقوق الناخبين الذين تأهلوا بالصفات والشروط التي حددها القانون لممارسة حقوقهـم الانتخابـية بسـبب إهمـال أدراج أسمائهم حيث بلغت نسبتهم ربع إجمالي عدد الناخبين.

٢- كمـا أن أغلب من تكررت أسماؤهم هم من أفراد القوات المسلحة أو المنحازين للمؤتمـر الشعبي العام ويتم التحكم في نقل موطنهم الانتخابي بصورة تسمح بإحداث تأثير حاسم وتوجيه لنتائج الانتخابات والاستفتاء كما تشير إلى ذلك وقائع عملية الاقتراع.

وكـان القضـاء قـد أصدر أحكاما بإلغاء الإجراءات المتبعة بحق من يجب حذف أسمائهم المتكررة ومن جرى تغيير موطنهم الانتخابي من منتسبي القوات المسلحة ويشكل هـذا الإجـراء خلافـا جوهـريا لأسس الالتزام بالقانون وإنفاذه وهو عيب تخلل أعمال التحضير ويمتد بتأثيره على مجمل العملية الانتخابية[٢].

---

١ - انظر: نص رسالة الإصلاح وأحزاب المعارضة إلى رئيس الجمهورية، محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢ - تقريـر المعهـد اليمنـي لتنمية الديمقراطية حول ا الانتخابات المحلية والاستفتاء غاعلى التعديلات الدستورية، مرجع سابق، ص٤٤.

٣- أما في انتخابات المجالس المحلية، فقد تم اعتماد جداول الناخبين كما كانت عليه في العام ١٩٩٧دون إضافة أو حذف، وحصر حق المشاركة في الانتخابات المحلية والاستفتاء على المسجلين في جداول الناخبين عام ١٩٩٩ فقط، ورأت المعارضة أن ذلك يعد مخالفة دستورية وقانونية من حيث إنها حرمت بغير وجه حق من يحق لهم ممارسة حقوقهم الانتخابية المكفولة ممن بلغوا السن القانونية، أو من غيروا مواطنهم الانتخابية، وهو حرمان متعسف لمن يحق لهم المشاركة وهي شريحة عريضة من الهيئة الناخبة القادرة على ممارسة التأثير على النتيجة العامة للانتخابات والاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبالأخص يبرز تأثيرها على فرص تمثيل الأحزاب في المجالس ونتيجة الاستفتاء كون المحرومين في أغلبيتهم ممن دعموا الأحزاب المقاطعة لانتخابات ١٩٩٧-١٩٩٩وهذا يطعن بشرعية العملية برمتها، ورغم تصريح اللجنة العليا بتصحيح جداول الناخبين إلا أن المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية كان قد رصد في هذا الشأن أربعة أرقام مختلفة جاءت على لسان قيادات عليا في إدارة الانتخابات حول سجلات القيد[1].

ويؤكد هذا الاضطراب نقص الثقة في نظام تسجيل الناخبين وتحول هذه المسألة إلى عنصر في المساومة السياسية بين أطراف الساحة الوطنية من أجل الاحتفاظ بالفوز وتقرير نتائج الانتخابات بما يخدم أحد أطراف العملية السياسية، مما يجعل مسؤولية مراجعة وتصحيح هذه السجلات خطوة رئيسية لبناء ركائز سليمة للنظام الانتخابي.

ثانيا: المرشحون وإجراءات الترشيح :

يحدد قانون الانتخابات رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ بشان الانتخابات وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩ إجراءات الترشيح، حيث تنص المادة رقم (٥٢) على أن يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس النواب على النموذج المقر إلى لجان استقبال طلبات الترشيح، أثناء ساعات الدوام الرسمي للجان وذلك في الأيام العشرة التالية لفتح باب

---

١ - يضع المحامون (١،١٠٠،٠٠٠) أسم مزيف ووهمي ومتكرر وغير قانوني، بينما صرحت اللجنة العليا بأنه تم حذف (٨١،٠٠٠) أسم من سجلات القيد، وصرحت اللجنة العليا للمعهد الديمقراطي الأمريكي أنه قد تم حذف (١٩٥،٠٠٠) أسم، إلا أن رئيس الجمهورية قد صرح في مؤتمر حزب الإصلاح تاريخ ٢٠٠١/١/٣م أنه قد تم حذف (١٣٧،٠٠٠)، انظر، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، مرجع سابق، ص٢٥.

الترشيح، ويجب أن يتضمن طلب الترشيح البيانات التالية، اسم المرشح رباعيا، ومكان وتاريخ الميلاد، والمستوى التعليمي، والانتماء السياسي إن وجد، والمهنة أو الوظيفة إن كان موظفا، والدائرة والمركز الانتخابي المقيد فيها المرشح ضمن جدول الناخبين وعنوانه، على أن تقيد طلبات الترشيح في دفتر خاص وتعطى إيصالات عنها بعد التثبت من صحة البيانات وكل الشروط اللازم توافرها في المرشح، ويحق لكل نائب الاطلاع على دفتر الترشيحات ويحرر كشف للمرشحين في كل دائرة ويعرض في الأماكن المنصوص عليها ابتداء من اليوم التالي لإغلاق باب الترشيح [1].

وتنص المادة (١٣) على أنه يلزم لقبول الترشيح باسم أي حزب أو تنظيم سياسي أن يعتمد ذلك الترشيح من قبل رئيس الحزب أو التنظيم السياسي المعني أو أمينه العام أو من ينوب عن أي منهما رسميا، وتتولى فصل الطلبات والبت في صفة المرشح اللجنة العليا للانتخابات التي تنظم إعلان قوائم المرشحين في كل دائرة انتخابية بعد إغلاق باب الترشيح فيها دون تخصيص أي منهم بأي ميزة دعائية.

وقد حدد القانون فئة لا يجوز لها الترشيح إلا بعد تقديم الاستقالة[2]، وحدد جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب ومجلس الوزراء فقط، ولا يجوز الجمع بين ممارسة الوظيفة العامة أو عضوية المجالس المحلية وعضوية مجلس النواب.

ويجب أن يكون لكل مرشح رمزاً أو علامة تميزه عن بقية المرشحين في إطار الدائرة الانتخابية، ولكل حزب أو تنظيم سياسي أن يختار بالتنسيق مع اللجنة العليا رمزا واحدا، لجميع مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية (مادة ٦٤) ، وقد كانت قضية

١- تنص المادة (١٢) على أن تعلق صور رسمية لجداول الناخبين لكل دائرة انتخابية معمدة من رئيس اللجنة الأساسية في الساحات والأماكن العامة في نطاق الدائرة وفي مراكز المديريات والأماكن التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات وذلك لمدة ٥ أيام ابتداءً من اليوم الثالث لنهاية فترة مراجعة وتحرير جداول الناخبين أو تعديلها ويحق لفروع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الدوائر الانتخابية خلال المدة المحددة لإعلان الجداول تصوير الجدول المعلن أن طلبت ذلك، انظر :مادة رقم (١٢) من قانون الانتخابات رقم (٢٧ الصادر في العام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص٥.

٢ - وهم رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات، ورؤساء المصالح والمؤسسات العامة، وكذلك المحافظون ووكلاؤهم والقضاة ومديرو المديريات ومدراء مكاتب الوزارات والمحافظات والمصالح والمؤسسات ومدراء الأمن والقادة العسكريون والمسئولون التنفيذيون في المجالس المحلية.

الـرموز الانتخابـية من ابرز التعديلات في قانون الانتخابات لعام ١٩٩٦، وذلك لضمان حرية وسهولة وسرعة اقتراع الأميين دون الاستعانة بوسيط، حيث يعتبر اكثر من ٥٠% من إجمالي سكان اليمن وما يقارب من ٧٤% من النساء من الأميين[١].

غـير أن عدة جهات يمنية أكدت حصول عدة خروقات وبالذات فيما يتعلق بالأميين أثـناء عملية التصويت، ذلك أن لجنة استقبال الناخبين هي التي كانت تختار الشخص الذي يقوم بمساعدة الأميين للإدلاء بأصواتهم وأحيانا يكون من أعضاء اللجنة[٢].

ويعتـبر فائـزا فـي الانـتخابات المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية (اكثر الأصـوات عـدداً) مـن الأصـوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات، فإذا حصل مرشـحان أو اكثر على أصوات صحيحة متساوية، أجرت لجنة الفرز القرعة فيما بينهم، ويعتبر فائزا من تحدده القرعة.

أمـا الإطـار القانونـي الذي جرت عليه الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩، فقد اخذ دستور الجمهورية اليمنية – بعد قيام دولة الوحدة - بمبدأ الرئاسة الجماعية للدولة المتمثلة بمجلـس الرئاسـة المكـون من خمسة أعضاء حيث نصت المادة (٢٨) من الدستور قبل الـتعديل علـى أن "رئاسـة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس مكون من خمسة أعضاء ينتخـبهم مجلـس النواب" والذي استمر إلى عام ١٩٩٤ حيث قضت التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٤ بتغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة إلى رئيس للجمهورية يتم انتخابه من قبل الشعب مباشرة، وحدد الدستور مدة ولايته بدورتين انتخابيتين مدة كل منهما خمس سنوات فقط، ولا يجوز له بعد انقضائها الترشيح مرة أخرى[٣].

١- تقريـر المعهـد الديمقراطـي للشـئون الدولـية في انتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧،(صنعاء: المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، ١٩٩٧)، ص١٩.

٢ – عـبد العزيز سلطان،انتخابات ١٩٩٣ النيابية في اليمن أرقام ودلالات، (صنعـاء: د.ت. ١٩٩٥)، ص٣٧.

٣ -أجـازت مـادة استثنائية في الدستور أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية للمرة الأولى (الدورة الأولى) التالية لتعديل الدستور من مجلس النواب، وبناء على ذلك عقد مجلس النواب اجتماعا في ١١ أكتوبر ١٩٩٤ لانـتخاب رئيس الجمهورية، وكان عدد الحاضرين ٢٥٩ عضوا، وانتخب مجلس النواب علي عـبد الله صـالح رئيسـا للجمهورية بأغلبية ٢٥٣ صوتا، انظر: محمد المقالح، الانتخابات الرئاسية، الأبعـاد والـدلالات، (ندوة) الانتخابات الرئاسية في اليمن، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل ، ١٩٩٩)، ص١١.

وتشــترط المــادة (١٠٦) من الدستور المعدل ١٩٩٤ فيمن يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية الآتي:

أن لا يقــل ســنه عن ٤٠ سنة، وان يكون من أبوين يمنيين، وان لا يكون قد صدر ضــده حكــم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة ، وان لا يكون متزوجا من أجنبية وألا يتزوج أثناء مدة ولايته من أجنبية.

وتــنص المــادة (١٠٧) مــن الدســتور المعدل على أن يتم ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية ويتم الانتخاب بمرحلتين :

الأولى : تقدم الترشيحات إلى رئيس مجلس النواب ويتم فحص الترشيحات للتأكد من انطباق الشروط الدستورية على المرشحين من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب، ثم تعرض أســماء الذيــن تــتوفر فيهم الشروط على أعضاء مجلس النواب للتزكية، ويعتبر مرشحا لمنصــب رئــيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة ١٠% من عدد أعضاء مجلس الــنواب، ويكون مجلس النواب ملزما أن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الأقــل تمهــيدا لعــرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية، والواقع أن شرط التزكــية المحــدد ب١٠% من عدد أعضاء مجلس النواب يمثل قيدا أو عائقا أمام تنفيذ ما يــنص عليه الدستور بأن (يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية) لأن التــنافس الديمقراطــي الحقيقي في ظل التعدية الحزبية يستلزم أن يتاح لأي حزب أو تنظيم سياسي (وخاصة أحزاب المعارضة) الحق في أن يكون لها أو لأي منها مرشح في الانتخابات الرئاسية إذا ما أرادت ذلك، بينما قيد التزكية لا يتيح ممارسة هذا الحق.

وقــد وجهت المعارضة انتقاداتها إلى مجلس النواب واعتبرت أن اشتراط الحصول علــى ١٠% من أعضاء مجلس النواب يمثل قيدا على حق المشاركة في الترشيح لمنصب رئاســة الدولة ويكرس احتكارها لحزب الأغلبية، وترتب على ذلك إعلان أحزاب مجلس التنســيق الأعلــى للمعارضــة مقاطعتها العملية الانتخابية، إن الحصول على تزكية ٣٠ شخصــا من أعضاء مجلس النواب يجعله حكرا على القوى التي تمتلك كتلة نيابية لا يقل وزنها عن ١٠% من إجمالي العدد الكلي الأعضاء المجلس[1].

١- أحمــد منيسي، الانتخابات الرئاسية اليمنية، محدودية التطور الديمقراطي، السياسة الدولية، (ع١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٧٠.

مـــا حدث في مجلس النواب أثناء التزكية للمرشحين حسب نص الدستور في المادة رقــم (١٠٧ فقـــرة ه) حيــث فرضت هيئة رئاسة مجلس النواب الرقابة المكشوفة على النواب أثناء التزكية وذلك عندما فرضت عليهم كتابة أسمائهم في أوراق التصويت لتزكية المرشحين، وهذا إجراء مخالف للائحة الداخلية للمجلس وسرية التصويت والاقتراع [١].

تـــرى الباحثة أن تزكية ١٠% من مجلس النواب يعتبر قيداً حقيقياً على الديمقراطية وتكـــافؤ الفـــرص بيـــن المرشحين خصوصا إذا ما تم النظر إلى الخارطة السياسية داخل مجلـــس الـــنواب اليمنـــي، حيث يسيطر الحزب الحاكم على مقاليد القرار داخل البرلمان ويملك بالتالي حق منح التزكية لهذا المرشح أو ذاك[٢].

وتلـــزم المـــادة (٧٥ مكرر ١-٣) من قانون الانتخابات اللجنة العليا بتنظيم استخدام وســـائل الإعـــلام الرسمية في الدعاية الانتخابية لمرشحي الانتخابات الرئاسية، بما يكفل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المرشحين، ولمواجهة تكاليف الحملة الانتخابية يمنح كـــل مرشـــح لمنصب رئيس الجمهورية مبلغا ماليا من الخزانة العامة للدولة، يحدد مبلغه بناءً على مقترح من هيئة رئاسة مجلس النواب وموافقة أعضائه، شريطة أن يكون المبلغ متساوياً لكافة المرشحين.

وتجـــيز المـــادة (٧٥ مكرر ٦) تلقي تبرعات من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين اليمنييـــن، شـــريطة أن يكـــون ذلك عن طريق فتح حساب في أحد البنوك وان يقدم كشفا بجميع التبرعات إلى اللجنة العليا ولا يجوز مطلقا تلقي مبالغ من أي جهة أجنبية.

---

١ – أحمد الصياغ، الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩ وأثرها على عملية التطور الديمقراطي في اليمن، المؤتمر الســـنوي التاســـع للباحثيـــن الشـــباب ،.الانتخابات في العالم العربي، ٤-٥ أبريل ٢٠٠١ ، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١)، ص ١٠.

٢ – أقـــرت الـــتعديلات الدســـتورية للعام ٢٠٠١، على أن يعتبر مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية من يحصـــل على تزكية نسبة ٥% من عدد أعضاء الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى، ويكون الاجـــتماع ملزما أن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية ثلاثة أشخاص على الأقل، وعرض المرشحين علـــى الشـــعب في انتخابات تنافسية لا يقل عدد المرشحين فيها عن اثنين، انظر، دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ٧٢.

ثالثا: الدوائر الانتخابية:

الدائـــرة الانتخابية، هي وحدة قائمة بذاتها يقوم أفرادها المقيدون بالجداول الانتخابية بانـــتخاب ممـــثل لها داخل المجلس النيابي، غير أن تقسيم الدوائر يمكن أن يكون مدخلا لإهـــدار مبدأ المساواة في التصويت، ذلك أن المساواة تتطلب أن يكون عدد الناخبين الذين يمثلهم نائب واحد في البرلمان مساويا، أو على الأقل مقارباً، لعدد الناخبين في كل دائرة، فإن اختلف العدد كنا بصدد إهدار الثقل النسبي لكل صوت[١].

علـــى الـــرغم من أن تقسيم الجمهورية إلى (٣٠١) دائرة انتخابية متساوية في العدد الســـكاني قد ساعد على تحديد حجم الدوائر الانتخابية، إلا أن هذا التحديد في حقيقته كان حصـــيلة جمـــع عدد أعضاء مجلسي التشريع قبل قيام الوحدة، مع إضافة ٣١ عضوا من الـــرموز الحزبـــية والشخصية إلى قوام المجلس الجديد، وعليه يمكن القول إن تحديد عدد الدوائـــر الانتخابـــية لـــم يكن مبنيا على دراسة علمية لخصائص الجغرافيا اليمنية، وحجم وتوزيع الكثافة السكانية[٢]

أما في الانتخابات الرئاسية فقد تم إجراء تعديل في قانون الانتخابات رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦لتصبح الجمهورية في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء(دائرة واحدة) [٣]، وقد وافق مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٢، على إجراء تعديل في قانون الانتخابات بمقتضاه يتم إضـــافة مـــادة إلـــى قـــانون الانتخابات والتي تسمح للناخبين بالاقتراع في غير مواطنهم الانتخابـــية، في الانتخابات الرئاسية، حيث تجيز هذه المادة للناخب الاقتراع في أي مركز انتخابـــي إذا كـــان يحمل البطاقة الانتخابية، وذلك في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء[٤]، وكان موقف المعارضة رفض هذا التعديل باعتباره مخالفة للائحة مجلس النواب، حيث تم طـــرح المقـــترح والتصويت عليه خلال ثلاثة أيام، ودون عرضه على اللجنة في مجلس

١ – أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص٨٤.
٢ – عبد العزيز الكميم، التعددية الحزبية ... ، مرجع سابق، ص٢٠٦.
٣ – بيان اللجنة العليا للانتخابات حول الانتخابات الرئاسية، صنعاء ١٩٩٩
٤ – صحيفة الوحدوي، ع ٣٨٠، ١٩٩٩/٧/٢٧، انظر: قانون الانتخابات رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٦.

النواب لإبداء رأيها حول التعديل، كما حذرت من أن التعديل يتيح الفرصة للتزوير أثناء الاقتراع.

أما في انتخابات السلطة المحلية، فلم تتمكن وزارة الإدارة المحلية من تحديد وتقسيم الدوائر الانتخابية التي ستجرى على أساسها الانتخابات المحلية وإعلانها إلا في وقت متأخر، وذلك قد جعل الأحزاب والشخصيات الاجتماعية تعيش حالة من الحيرة والشلل التام، وعدم التمكن من القيام بتنظيم حملاتها الانتخابية، وكان الحزب الحاكم هو الحزب الوحيد الذي كان يعلم ما ستكون عليه التقسيمات، واحتكر بمفرده سبق القيام بالإعدادات اللازمة للعملية الانتخابية منذ وقت مبكر[١]، كذلك كان كثير من الناخبين في حاله من التيه والضياع ولا يعلمون أين سيدلون بأصواتهم وهو ما تسبب في حدوث أعمال عنف وشغب عنيفة في بعض المناطق.

ونتيجة للتقسيم الإداري الجديد لمحافظات الجمهورية[٢]، والتي لازالت مضطربة وغير مستقرة، وأدت إلى كثير من أعمال العنف والتمردات المسلحة والإعتصامات الاحتجاجية ومنها احتلال المواطنين لمقرات الحكم في بعض المحافظات وقد عبر ذلك عن حالة من الرفض وعدم الرضا عن التقسيمات الإدارية التي جرت مؤخرا على نحو متعجل.

رابعا: النظام الانتخابي:

ويقصد بالنظام الانتخابي الكيفية التي يدلي بها الناخب بصوته وكيفية احتساب الأصوات وتحكم خصوصية كل بلد سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا والأخذ بهذا النظام الانتخابي بما يتوافق وهذه الخصوصية[٣].

---

١ – تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، مرجع سابق، ص٢٥.

٢ – أصدر رئيس الجمهورية قرارا جمهوريا أجرى بموجبه تعديلا في التقسيم الإداري للبلاد، ونص القرار على إنشاء محافظتين جديدتين هما محافظتا عمران والضالع ليرتفع بذلك عدد محافظات البلاد إلى ٢٠محافظة، وقد استهدف التقسيم بشكل رئيسي إزالة التقسيم الذي كان سائدا قبيل توحيد شطري اليمن وقيام الجمهورية اليمنية، انظر: طه عبد المطلب، الانتخابات والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، (ع٢، ٢٠٠٢)، ص١٧١.

٣– أحمد شرف الدين، "النظام الانتخابي في اليمن"، مجلة دراسات المستقبل (صنعاء: ،عدد ١، ١٩٩٧)، ص ١٢.

وقـد نـص الدسـتور اليمنـي المعمول به في مادته رقم (٦٢) عن طبيعة النظام الانتخابـي المعمـول به في اليمن حيث نص على أن يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضـو وعضـو واحـد ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر والمباشر المتساوي وتقسـم الجمهوريـة إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسـبة ٥ % زيادة أو نقصان وينتخب عن كل دائرة عضو واحد، ويلاحظ أن نص المادة قـد حدد النظام الفردي إلا انه لم يشر صراحة إلى أي النموذجين يمكن الأخذ به نموذج الأغلبيـة النسـبية أم نمـوذج الأغلبية المطلقة (نظام الدورتين) إلا أن قانون الانتخابات العامـة رقـم ٤١ لسـنة ١٩٩١، والمعدل برقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦، قد أشار صراحة إلى الأسـلوب الانتخابي المتبع في مادته (٦٩) والتي تنص على أن الفائز في الانتخابات هو المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية (أكثر) الأصوات عددا من الأصوات الصحيحة.

وقد أثير جدل قانوني وسياسي حول طبيعة الأسلوب الانتخابي الأفضل للخصوصية اليمنـية ذلـك لمـا لأسلوب الأغلبية النسبية من مساوئ خطيرة على الديمقراطية اليمنية، وظهـرت فـي الانـتخابات النيابـية ١٩٩٣، ١٩٩٧، ويتضح الجانب السلبي من خلال المفارقـات بيـن مجمـوع أصوات الناخبين التي حصرتها بعض الأحزاب والمقاعد التي حصـلت عليها مقابل تلك الأصوات مقارنة بنتائج أحزاب أخرى[1]، وتطالب المعارضة

١- ويعكـس الوضـع السابق في بعض جوانبه ظاهرة عدم التناسب بين الأصوات التي حصلت عليها بعـض الأحزاب وعدد المقاعد التي يجب أن تخصص لها على أساس هذه الأصوات، أما بالزيادة أو النقصان وللتدليل على ما سبق يمكن الإشارة إلى بعض الحقائق الرقمية، فقد حصل التنظيم الوحدوي الشـعبي الناصـري علـى (٥٢،٣٠٣) صوتاً ولم يفز إلا بمقعد واحد في حين فاز الحزب الناصري الديمقراطي بمقعد واحد على الرغم من انه لم يحصل إلا على (٤٥٧٦) صوتاً.

٢-كـان أول مجلـس رئاسـة قد تكون غداة تحقيق الوحدة (وفقا لنص اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظـيم الفـترة الانتقالـية)من كل من، الفريق علي عبد الله صالح (رئيسا) وعلي سالم البيض(نائبا للرئيس) وعضوية كل من عبد العزيز عبد الغني، وسالم صالح محمد، والقاضي عبد الكريم العرشي، حيـث تولـى مجلس الرئاسة مسؤولية قيادة الدولة من ٢٢مايو١٩٩٠ إلى انتهاء الفترة الانتقالية التي توجـت بانـتخاب مجلـس النواب في ٢٧ أبريل ١٩٩٣،وفي ١١ أكتوبر ١٩٩٣ قام مجلس النواب بانـتخاب مجلـس الرئاسة الثاني من كل من، الفريق علي عبد الله صالح (رئيسا) وعلي سالم البيض (نائـبا للرئـيس) وعضـوية كل من عبد العزيز عبد الغني (مؤتمر) وسالم صالح محمد (اشتراكي) والشيخ عبد المجيد الزنداني(إصلاح) .

بتطبيق نظام القائمة النسبية، الذي في رأيها يعطي تمثيلا واسعا لإرادة الناخبين بينما نظام الدائـــرة الفردية قد يمنح الفوز لمرشح لم يحصل إلا على أقل من ١٠% من عدد الناخبين في الدائرة.

وتـــرى المعارضـــة أن نظام القائمة النسبية يتيح للأحزاب أن ترشح نوعيات قادرة علـــى أداء دورهـــا فـــي المجلـــس، كما أن الأهمية سوف تصبح لبرنامج الحزب وليس للأشخاص.

بيـــنما تـــرى الحكومة، أن نظام القائمة النسبية يتطلب تعديلا دستوريا، لأن الدستور ينص على تقسيم الجمهورية المنية إلى ٣٠١ دائرة، وترى أن القائمة النسبية تشكل حرمانا للمســـتقلين وهـــم يمثلون شريحة كبيرة قد تتجاوز النصف[1]، ويكون هذا العيب شائعا في ظـــل نظـــام الانتخاب الفردي على أساس الأغلبية النسبية أكثر من نظام القائمة الانتخابية على التمثيل النسبي، إلا أن قضية المفاضلة بين هذين النظامين تتوقف على معايير أخرى تحددهـــا القـــدرات لماليـــة وطبيعة التوازنات بين القوى السياسية والثقافات السائدة والتي تختلف من مجتمع إلى أخر.

أما في الانتخابات الرئاسية فيعتبر رئيساً للجمهورية من حصل على الأغلبية المطلقة للذيـــن أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبـــية أعيد الانتخاب بنفس الإجراءات السابقة للمرشحين اللذين حصلا على أكثر عدد مـــن أصـــوات الناخبيـــن الذين أدلوا بأصواتهم" وتنص المادة (٧٧) من قانون الانتخابات العامة على أن" تقرر نتيجة الاقتراع في كل دائرة على حدة وتسلم للمرشحين أو مندوبيهم نســـخة مـــن نتـــيجة الفرز، وتعلن اللجنة العليا النتيجة العامة واسم الفائز بمنصب رئيس الجمهورية ".

وقـــد تـــم تحديـــد فـــترة الرئاســـة بخمس سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدســـتورية، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة

---

١ –محمد عبد الملك المتوكل، القائمة النسبية، في:

www.albayan.co.ae\albayan\2001\07\31\sy75.gtm.

خمس سنوات فقط [1]، وقد نصت الماد (١١٣) من الدستور المعدل " على انه وقبل انتهاء مـدة رئـيس الجمهورية بتسعين يوما تبدأ الإجراءات لانتخابات رئيس جديد للجمهورية، ويجـب أن يتم انتخابه قبل انتهاء المدة بأسبوع واحد على الأقل، فإذا انتهت المدة دون أن يتم انتخاب الرئيس الجديد لأي سبب كان، يستمر الرئيس السابق في مباشرة مهام منصبه بتكليـف مـن مجلس النواب لمدة لا تتجاوز تسعين يوما ولا تزيد هذه المدة إلا في حالة حـرب أو كارثة غير طبيعية أو أية حالة أخرى يستحيل معها إجراء الانتخاب، وفي حالة خلـو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتا نائب الرئـيس لمـدة لا تـزيد عن ٦٠ يوما من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس ، وفي حالة خلو منصب الرئيس والنائب معا تتولى مهام الرئاسة مؤقتا رئاسة مجلس النواب ، أما إذا كان المجلس منحلا تحل الحكومة مؤقتا محل رئاسة مجلـس النواب لممارسة مهام الرئاسة، ويتم انتخاب الرئيس خلال مدة لا تتجاوز الستين يوما من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد.

خامسا : اللجنة العليا للانتخابات :

تـتولى اللجـنة العلـيا للانـتخابات – حسب القانون – الإدارة والإعداد والإشراف والـرقابة علـى إجراء الانتخابات العامة[2]، وتتمتع باستقلالية وسلطات تمكنها من العمل خـارج أي تأثـيرات، فهي مستقلة ماليا وإداريا ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس كافة المهام والاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون باستقلالية وحيادية كاملة، وتكون قراراتها بالأغلبية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال لأية جهة كانت التدخل فـي شـؤون اللجـنة أو اختصاصاتها أو صلاحياتها[3]، ويمنح أعضاؤها درجة الوزراء ويعاملون معاملة الوزراء فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات.

---

١ – أقرت التعديلات الدستور لعام ٢٠٠١ مد فترة رئاسة الجمهورية إلى سبع سنوات تبدأ من تاريخ أداء اليميـن الدستورية، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة سبع سنوات فقط، انظر: دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص٧٤.

٢- قانون الانتخابات العامة، رقم ٤١ لعام ١٩٩٢ ، م٢٥، والقانون رقم ٢٧ للعام ١٩٩٦.

٣- المصدر نفسه، م٣، فقرة (أ-ب)

وتشـكل اللجـنة العليا للانتخابات من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن سـبعة ، يـتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (١٥) اسما يرشـحهم مجلـس النواب، ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة في القانون، ويجوز لرئيس الجمهوريـة أن يضـيف إلى عضوية اللجنة خلال السنة الانتخابية عددا من الأعضاء يتم تعييـنهم مـن بيـن قائمة المرشحين المشار إليها، وذلك بهدف معاونة اللجنة أثناء عملية الانـتخابات[1]ويكـون إقرار قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ومدة العضوية في اللجنة أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ قرار التعيين، وتبدأ إجـراءات ترشيح وتشكيل اللجنة خلال خمسة اشهر من تاريخ أول انعقاد للمجلس ويجوز إعادة ترشيح وتعيين اللجنة أو أي من أعضائها لدورة ثانية فقط.

وفـي الـتعديلات التي تضمنها قانون الانتخابات رقم (٢٧) للعام ١٩٩٦، حدد عدد أعضـاء اللجـنة بسـبعة أعضاء، وأضاف المشرع في المادة (٢٠) التي احتواها القانون القديـم وقسـمها القانون الجديد إلى فقرتين، اشترط في الفقرة (ب) إضافة أن يكون إقرار المرشحين لعضوية اللجنة العليا بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، وهذه الإضافة جاءت لتدعم عدم احتكار حزب بعينه لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات، غير أن ذلك يصبح دون معـنى إذا مـا حصل أي من الأحزاب على نسبة تفوق أغلبية الثلثين المنصوص عليها، وهو ما ينطبق على نتائج انتخابات ١٩٩٧.

يسـتند الاعـتراض علـى عدد أعضاء للجنة العليا للانتخابات، بأنه عدد غير كاف ليشـمل اكـبر عدد من الأحزاب، وقد أوجد المشرع مخرجا لذلك في ترشيح خمسة عشر اسما، وهو عدد يمكن أن يستوعب مجموعة كبيرة من الأحزاب ومن جهة أخرى، أعطى الحـق لرئـيس الجمهوريـة في القانون الجديد كما هو الحال بالنسبة لمجلس الرئاسة في القـانون القديـم، أن يضيف إلى عضوية اللجنة المحددة بسبعة أعضاء عددا آخر من بين قائمـة المرشـحين، وهـو إجـراء يمكن أن يلبي تلك المطالب، ولكن بطريقة اختيارية وتقديـرية عـند اللـزوم ولـيس بشكل ثابت، وهذا يدفع إلى التذبذب والتراخي في جدية

١- قانون الانتخابات العامة١٩٩٢، مصدر سابق، مادة (٢٠).

وصدقية الممارسة الديمقراطية، بدءاً بتشكيل اللجنة العليا التي ستدير الانتخابات، بمعنى إمكانية الاستجابة لتمثيل الأحزاب، إذا ما توفر الضغط السياسي، أو التغاضي عن ذلك في حالة عدمه، وهذه الصيغة تسمح بتشكيل لجنة عليا محايدة، كما تسمح بتشكيل لجنة عليا موجهة، وهذا ما يفسر اختلاف عدد أعضاء اللجنة بين القانوني والسياسي من جهة وبين التجربتين الانتخابيتين من جهة أخرى. ويعتبر تشكيل اللجنة العليا للانتخابات خطوة متقدمة في عملية التطور الديمقراطي، إلا أن قضية استقلال اللجنة وشرعيتها وحياديتها مازالت محل تساؤل.

(أ) شرعية اللجنة العليا للانتخابات:

وجهت إلى اللجنة العليا للانتخابات العديد من الانتقادات الخاصة بشرعية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، خلال مواسم الانتخابات المختلفة سنتعرض لها فيما يلي.

١- تشكيل اللجنة العليا في انتخابات ١٩٩٣:

نصت المادة (٨٤) من قانون الانتخابات على أن تشكل اللجنة العليا للانتخابات لأول مرة خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ نفاذ هذا القانون [١]،وقد شرع مجلس النواب في إجراءات تشكيل اللجنة وفقا لأحكام قانون الانتخابات الذي حدد قوام اللجنة بعدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن سبعة[٢]، إلا أن المناخ السياسي المشحون بالخلافات بين حزبي المؤتمر والاشتراكي وضغوط الأحزاب الأخرى[٣]حال دون تطبيق بعض نصوص القانون والالتزام بما ورد فيه حرفيا.

وكانت أولى المواد التي تم تجاوز أحكامها هي المادة الخاصة بعدد أعضاء اللجنة، إذ وجهت انتقادات إلى حزبي السلطة، مفادها أن تشكيل اللجنة بهذا العدد لا يكفي لتمثيل

١- كان موعد تشكيل اللجنة العليا المخولة بالإعداد للانتخابات النيابية الأولى بهذه الصورة حالة استثنائية، والوضع الطبيعي أن يتم تشكيل اللجنة مع بداية كل دورة نيابية جديدة، تستمر مدتها ٤ سنوات وتتولى الإعداد لانتخابات الدورة القادمة.

٢- ينظر نص المواد من ٢٠-٤٠ المتعلقة بأسلوب تشكيل اللجنة وحجم وشروط عضويتها في قانون الانتخابات العامة لعام ١٩٩٢، مصدر سابق.

٣- حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، مصدر سابق، ص٢٩٠.

اكبر عدد ممكن من الأحزاب وبالشكل الذي يكسب اللجنة وعملها شرعية دعم وتأييد القوى السياسية والحزبية، وبعد ضغوط سياسية ومعنوية وإعلامية، وافق مجلس النواب على زيادة أعضاء اللجنة إلى ١٧ عضوا، ولكنه قصر هذا التعديل على حالة اللجنة العليا التي تشرف على الانتخابات النيابية الأولى دون غيرها[١]، ووفقا لهذا التعديل شكلت اللجنة في ١٩٩٢/٨/١٧ من سبعة عشر عضوا [٢]، يرشحهم مجلس النواب وهو عدد يفوق العدد الأقصى قانونيا – غير الاستثنائي- بعضوين وكان بالإمكان الاكتفاء بالعدد الأقصى ١٥ عضوا دون موجب للزيادة.

وكان هذا الإجراء محل رضا الأحزاب السياسية حين ذاك، فقد مثلت اللجنة بستة أعضاء للحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني) بالتساوي وتسعة أعضاء للأحزاب الأخرى، بمعدل عضو لكل حزب[٣]، وعضوين مستقلين، فكانت اللجنة بهذا التشكيل صمام أمان مناسب يمنع حدوث أخطاء جسيمة في المسيرة الانتخابية.

وقد كان تشكيل اللجنة في ١٩٩٣، أكثر تمثيلا وأكثر استجابة لتحقيق شرط الاستقلالية والحياد والكفاءة، فقد استطاعت اللجنة معالجة مسألة تأجيل الانتخابات النيابية التي كان مقررا إجراؤها في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢، ولأسباب موضوعية وهو ضيق الفترة بين صدور القانون وتشكيل اللجنة ذاتها، وبين موعد الانتخابات، وما يتطلب ذلك من تشكيل اللجان الفرعية وإعداد سجلات الناخبين والوثائق والمطبوعات اللازمة وفتح باب الترشيح والطعون.

٢- تشكيل اللجنة العليا في انتخابات ١٩٩٧:

شكلت اللجنة الخاصة بانتخابات ١٩٩٧ على اثر انتخابات ١٩٩٣ بثلاثة اشهر، حسب النصوص القانونية، وعلى الرغم من أن تشكيل اللجنة العليا المكلفة بإدارة انتخابات

١- القانون رقم (٤٢) لعام ١٩٩٢ بشان إضافة مادة إلى الأحكام الانتقالية في قانون الانتخابات بان المادة رقم ٤١ لعام ١٩٩٢(صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٢).

٢- قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) لعام ١٩٩٢ لتعيين أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، (صنعاء: رئاسة الجمهورية، ١٩٩٢).

٣- الأحزاب التسعة الممثلة في اللجنة هي: التجمع اليمني للإصلاح ، والبعث، والوحدوي الناصري، والتصحيح الناصري، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، والسبتمبري الديمقراطي، وحزب الرابطة.

١٩٩٧ قد تم تشكيلها في الانتخابات النيابية ١٩٩٣، إلا أن نشاطها ظل مجمدا حتى شهر آذار مــارس ١٩٩٦ وذلــك بســبب الأزمات السياسية والآثار التي خلفتها حرب صيف ١٩٩٤، فضــلا عــن الخلافــات الحزبــية التي رافقت مراحل الإعداد للانتخابات والتي تركزت حول شرعية استمرار اللجنة بعد صدور قانون الانتخابات لعام ١٩٩٦ الذي ألغى القانون رقم ٤١ لعام ١٩٩٢، والذي على أساسه تشكلت للجنة[١]، وقد تكونت اللجنة العليا فــي بدايــة تشــكيلها من ٧ أعضاء، وفي وقت لاحق أضيف إلى عضوية اللجنة أربعة أعضـــاء، ليصبح العدد الفعلي الذي تشكلت منه اللجنة هو أحد عشر عضوا يمثلون خمسة أحــزاب والمستقلين[٢]، وقد ظهر الانقسام بشان اللجنة العليا للانتخابات خلال مرحلة القيد والتسجيل لانتخابات ١٩٩٧ النيابية واتخذ المعالم الرئيسية التالية:

أجمعت الأحزاب السياسية - مجلس التنسيق للمعارضة وحزب الإصلاح وهو ضمن الائتلاف الحاكم - على نقد اللجنة العليا للانتخابات معتبرة أنها لجنة غير محايدة ومنحازة إلــى المؤتمــر الشعبي العام، وأنها تمثل المؤتمر الشعبي العام، وكان البيان الصادر من الإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق للمعارضة في ١٩٩٦/٨/٢٧ قد تضمن المطالبة بإعادة تشــكيل اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية من خلال رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية[٣]، مفادها أن اللجنة العليا للانتخابات:

- غير شرعية لأن عدد أعضائها أكثر مما يقرره القانون، تخالف قانون الانتخابات بالســماح بتســجيل القاصــرين والمرضى والمواطنين الغائبين ولم تلتزم بشروط القانون بتشــكيل مكاتــب لجان فرعية في كل دائرة انتخابية وأنها لم تقم بتسجيل الناخبين في كل دائرة[٤] .

١- الملــف الوثائقــي للانتخابات النيابية اليمنية للانتخابات النيابية للعام ١٩٩٧، (صنعاء: أوان للطباعة والنشر، ١٩٩٧)، ص٤٠.

٢- وعلــى هــذا النحو (ستة أعضاء لكل من المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشــتراكي اليمنــي ، بواقع عضوين لكل حزب وهم يمثلون كتلة الائتلاف الحاكم، بينما مثل حزب البعث والناصريون، بواقع عضو لكل منهما، وثلاثة أعضاء للمستقلين

٣- انظر: نص الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية في صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٤٤٢، ١٠/٣/ ١٩٩٦، ســامي غالب، (ندوة) الانتخابات، ماذا تريد الأحزاب، صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ع ٢٠٢، ١٩٩٦/٤/١٦.

٤- تقــريــر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٢٥.

– الموافقــة على فكرة السماح لأفراد الجيش بالتصويت في أي مكان يتواجدون فيه وليس في المكان الذي سجلوا فيه عام ١٩٩٦ أو ١٩٩٣[١].

– طالبــت الرسالة بتشكيل لجنة عليا للانتخابات من ٧ أعضاء فقط بموجب القانون رقــم ٢٧ لعــام ١٩٩٦، بينما كان موقف المؤتمر الشعبي والذين معه[٢] التمسك بشرعية اللجنة العليا وان مدتها تنتهي بعد انتخاب مجلس النواب الجديد[٣].

– مــنذ تشــكيل للجــنة العلــيا للانتخابات في فبراير ١٩٩٦ كانت شرعية اللجنة كمؤسسة حيادية محط انتقاد دائم من قبل الأحزاب السياسية، حيث عدل قانون ١٩٩٢ من خــلال تقلــيل عدد أعضاء اللجنة من أحد عشر عضوا إلى سبعة أعضاء، ورغم ذلك فقد ظــل هــذا العــدد بدون تخفيض حتى يناير ١٩٩٧ وهذا ما حدا بأحزاب المعارضة إلى اعتــبار هــذا الكيان غير شرعي بسبب عدم الالتزام بالقانون[٤]، وتم رفع دعاوى قضائية عرضت أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ضد اللجنة العليا للانتخابات [٥]، فاللجنة العليا يــتم اختــيارها مــن قــبل مجلس النواب الذي يسيطر الحزب الحاكم على اكثر من ثلثي

١- المرجع السابق، ص٢٩.

٢- مــثل هذا الاتجاه كل من المؤتمر لشعبي العام و حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الناصري الديمقراطي و التصحيح الشعبي الناصري والجبهة الوطنية الديمقراطية وحزب جبهة التحرير وحزب الرابطة (القيادة الشرعية)، أما الاتجاه الأخر فقد مثله كل من حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشــتراكي والتنظــيم الشــعبي الناصري وحزب الحق وحزب البعث العربي القومي واتحاد القوى الشعبية وحزب الأحرار لدستوري.

٣- انظر في هذا الخصوص، محمد حسين الفرح، "الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧"، مــرجع ســابق، ص ص٤٨-٥٠، نصــر طه مصطفى، القضاء واللجنة العليا للانتخابات، صحيفة الصحوة، (صنعاء)، عدد ٥٣٧، ١٩٩٧، محمد علي السقاف، اللاشرعية المراد بها أن تصبح شرعية، صــحيفة الوحــدوي (صنعاء)، ع ٣٢٨، ١٩٩٦/٩/١٧، رسالة الأحزاب السبعة (اللقاء المشترك مع رئيس الجمهــورية) صحيفة الشــورى (صنعاء)، ع ١٩٥، ١٩٩٦/١٠/٦، صحيفة المستقلة(لندن)، ع١١٦، ١٩٩٦١/٧/٢٩.

٤- أحمد الصياغ، مرجع سابق، ص٢٣.

٥- انظــر: الدعوى القضائية المرفوعة من المحامي محمد ناجي علاو لدى محكمة جنوب شرق صنعاء الابتدائــية ضــد الجــنة العلــيا للانتخابات بتاريخ ١٩٩٩٦/٧/٢، (صنعاء: مكتب الخطيب وعلاو للمحاماة، ١٩٩٦)، ص١١-ص١٢.

أعضـــائه وغالـــبا ما يكون أعضاء اللجنة العليا إلى حين انتخابهم من قبل مجلس النواب أعضاء في الحزب الحاكم، وقلة قليلة منهم أعضاء في حزب أو اكثر من الأحزاب الحليفة سياسيا للحزب الحاكم[١].

- يحـــدد القـــانون مدة اللجنة العليا للانتخابات بأربع سنوات شمسية، مما يعني أنه يجب إعادة تشكيل اللجنة العليا بعد كل دورة انتخابية تشريعية، إذ يكون من أولويات مهام كـــل مجلـــس منتخب أن يرشح بالاقتراع أعضاء اللجنة العليا بأغلبية الثلثين وذلك تمهيدا لتعييـــنهم بقـــرار جمهوري[٢]، أيضا لم يتخل أي من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات عن العضـــوية الحزبية كما حدد ذلك القانون، وقد رأت أحزاب المعارضة أن شرط استقلالية عضـــو اللجنة من العمل الحزبي أثناء عضويته - حسب قانون ١٩٩٢، أو تجميد النشاط الحزبي أثناء عضويته - حسب قانون ١٩٩٦ ، شرط شكلي لا يؤمن استقلالية اللجنة بأية حال[٣].

٣- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية :

فـــي شـــهر نوفمبر١٩٩٧ شكلت لجنة عليا للانتخابات استناداً إلى قانون الانتخابات المعـــدل رقـــم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ الذي نص بأن تشكل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضـــاء يـــتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (١٥) اسماً يرشحهم مجلس النواب[٤].

وكان أهم ما أنجزته هذه اللجنة هو الإعداد والتحضير والإشراف على أول انتخابات رئاسية تنافسية تجري في الجمهورية اليمنية واستطاعت إنجاز مهمتها الصعبة هذه بنجاح شهد به الكثير من المراقبين الدوليين.

١- تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، مرجع سابق، ص٢٦.
٢- تقرير المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية في انتخابات ١٩٩٧ النيابية، مرجع سابق، ص١.
٣- سامي غالب، ماذا تريد الأحزاب، صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ١٦ أبريل ١٩٩٦.
٤ - تشـــكلت اللجـــنة مـــن كـــل من، د. عبد الله حسين بركات رئيسا، ومحمد حسن دماج نائبا للرئيس، وعضـــوية كـــل مـــن، منصور أحمد سيف، وعلي محمد السعيدي، وأحمد حيدرة سعيد، وخالد محمد عبد العزيز، وعبد الله عوض بامطرف.

وبعــد انــتهاء الانتخابات الرئاسية تم تعيين علوي العطاس عضوا في اللجنة العليا للانتخابات خلفا لعبد الله بركات، و تم انتخابه رئيسا للجنة[1]، وقد قامت هذه اللجنة بإدارة عملــية الاســتفتاء على التعديلات الدستورية وأول انتخابات محلية تجرى في الجمهورية اليمنية وذلك في تاريخ ٢٨/٢/٢٠٠١.

وقد أدى تشكيك نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات القيادي الإصلاحي محمد حسن دمــاج في نتائج الاقتراع إلى اتخاذ السلطة قرارا يسعى لتعديل قانون الانتخابات واللجنة العلــيا للانــتخابات وحذف التمثيل الحزبي منها، ولكن المعارضة استطاعت عن طريق الحــوار الإبقاء على التمثيل الحزبي في اللجنة[2]، وتم تشكيل اللجنة العليا والمكلفة بإنجاز الانــتخابات النيابية الثالثة ابريل٢٠٠٣، من ثمانية أعضاء[3]، مثل المؤتمر الشعبي ثلاثة أعضــاء، ومــثل المعارضة مقعدان، واحد للإصلاح والآخر للحزب الاشتراكي، والثلاثة الآخرون محسوبون على المؤتمر مع إنهم مرشحون من أحزاب معارضة صغيرة[4].

(ب) حيادية اللجنة العليا للانتخابات:

شــككت معظــم القوى السياسية في حيادية اللجنة العليا للانتخابات واستقلاليتها في إدارة العملــية الانتخابية ورصدت العديد من المخالفات القانونية التي ارتكبتها اللجنة العليا في مرحلة القيد والتسجيل لانتخابات ١٩٩٧ ومن هذه المخالفات:

– عدم الالتزام بتطبيق المادة (١١) من القانون رقم (٤١) لعام ١٩٩٢، وهي متعلقة بمراجعة وتحرير جداول الناخبين وتعديلها خلال شهر يناير من كل سنة، ويشتمل التعديل السنوي على إضافة أسماء الذين اصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لممارسة الحقــوق الانتخابية، إضافة إلى أسماء الذين أهملوا بغير حق في الجداول السابقة، وكذلك

١– رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (٢٨)، لسنة ١٩٩٩.

٢– www.albayan.co.ae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm.

٣ – شــكلت اللجــنة مــن كل من، خالد الشريف رئيسا، عبد الله محسن الاكوع، و سالم سعيد الخنبشي، وعبد محمد الجندي، وعبد المؤمن شجاع الدين، وعلوي المشهور، ومحمد عبد الله السياني، ود.رشاد الرصاص.

٤– www.scer.org.ye/arabic/index.htm.

حـذف أسماء المتوفين والفاقدين الصفات المطلوبة وحذف من نقلوا من موطنهم الانتخابي إلى موطن آخر.

- عـدم التزام اللجنة العليا بتشكيل اللجان الفرعية وانتقائها بتشكيل اللجان الأساسية وهـو مـا اعتـبرته أحـزاب اللقاء المشترك (الإصلاح وبعض أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة) مخالفة قانونية من جانب اللجنة للمادة (٧ من القانون رقم ١٤ لعام ١٩٩٢)، فـي حيـن اعتبرت اللجنة ذلك التصرف قانونيا إذ خول لها الحق في تحديد عدد اللجان ونطـاق عملهـا بحسـب المهـام والأعمال التي تقوم بها، ولم يربط المشرع هذه اللجان بالمركـز كمـا إنه لم يحدد إلا بالدائرة فقط، ولعل هذا يؤكد أن اللجنة العليا كانت تستغل الـثغرات القانونية لصالحها بدلا من تشكيل لجان فرعية لتلافي ما حدث منها في الماضي فـي تعطـيل المـادة (١١) والخاصة بتشكيل لجان مراجعة وإعداد جداول الناخبين على اهميتها[١].

- كمـا أجريـت تعديلات على بعض الأحكام المتعلقة بأسلوب تشكيل اللجنة العليا بصرف البطاقات الانتخابية الدائمة في تاريخ ١٠ أغسطس ١٩٩٦ للناخبين المسجلين في ١٩٩٣ وهـو مخـالف للقانون الذي يلزم اللجنة العليا القيام بنشر أسماء الناخبين في كل دائـرة في الساحة العامة ويمارس المواطنون حقهم في الحذف والإدراج عن طريق تقديم الطعون.

وأخـيراً يمكـن القـول إن العملية الانتخابية تعاني ضغوطا خطيرة تتمثل في فقدان صـدقيتها فـي نظـر الغالبية، وقد ارتبط ذلك بوجود شك وعدم ثقة حول سلامة العملية الانتخابـية مما يؤدي إلى عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات وهو ما قد يمثل تراجعا في مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

١- فقد امتنعت اللجنة عن القيام بمراجعة وتحرير جداول الناخبين أو تعديلها خلال شهر يناير من كل عام وذلـك للأعـوام (٩٤-٩٥-١٩٩٦) وذلـك قـد عطل حق الناخبين المستوفين للشروط الدستورية والقانونـية مـن قـيد أنفسـهم في جداول الناخبين الدائمة من كل عام، انظر، عبد الجبار الشميري، الانـتخابات النيابية الثانية أبريل ١٩٩٧ التقرير السنوي ١٩٩٧، مرجع سابق، ص١٧، تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية للانتخابات النيابية ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١٠.

الفصل الرابع

التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية

يـزداد الإدراك بأن ثمة علاقة حميمة بين الحياة الداخلية للأحزاب وبين دورها في المجـتمع وسـلوكها فـي السـلطة، فقضية العلاقة بين الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسـية وبيـن ديمقراطـية النظام السياسي، بدأت تحظى بقدر من الاهتمام في الفكر العربـي في الآونة الأخيرة، فقد عبر أحد الكتاب، عن أهمية هذه العلاقة بتأكيده على أنه مـن غـير المتصـور أن يكـون الحزب ديمقراطيا في تعامله مع الأحزاب الأخرى أو المنظمات الجماهيرية، أو حتى الجماهير ذاتها، ما لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه[1].

ويـرى أحد الكتاب أنه لا يمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، الأمـر الـذي يجعل من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورية لاستكمال التطور الديمقراطـي، وأوضـح أن الديمقراطـية فـي الأحزاب لا تعني مجرد الانتظام في عقد الاجتماعات، ولكنها تتضمن القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل الأحزاب، وعلى تسـوية الـنزاعات التـي تحـدث بطريقة ديمقراطية، دون أن يضطر أحد الأطراف إلى الاستقالة، أو أن تقوم قيادة الحزب بفصله، كما أن الديمقراطية داخل الأحزاب هي أعمق مـن مجـرد التصـويت علـى القـرارات، لأن هناك أساليب (تأمين الأغلبية) وتربيط الاجـتماعات مـن خلال الترتيب لأي اجتماع لضمان حضور المؤيدين والمشايعين، وإذا

١- إسماعيل صبري عبد الله، " الديمقـراطية داخل الأحـزاب الوطنية وفيما بينها "، المستقبل العربي، (ع٦٤، يونيو ١٩٨٤)، ص ص ١٥٦-١٧٢.

جاز ذلك في وقت الانتخابات فإنه لا يجوز ويصبح عدوانا على الديمقراطية، إذا كان الهدف هو بحث موضوع ما، وإثارة الآراء المختلفة حوله، وتمحيص كل منها وطرح البدائل المتنوعة بخصوصها.

ومن المستحيل أن يكون حزب ما ديمقراطيا في تعامله مع أحزاب أخرى، إذا لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، ولا يمكن أن ينمو الحزب ويتزايد نفوذه إلا إذا كان يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله، وبالتالي يصبح للانتخابات الدورية في الحزب دلالتها السياسية، وبدون احترام هذه الممارسات الديمقراطية يكون الحزب مهدداً بالانقسام[1].

وسوف نحاول في هذا الفصل دراسة التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب (موضع الدراسة)، بالاعتماد على إسهامات " هنتنجتون " حول المؤسسية وعناصرها والتي تعتبر هامة وأساسية لتحليل الأحزاب كمؤسسات سياسية، وتم تطوير مؤشرات فرعية لقياس التكيف والاستقلال والتماسك والتعقد البنائي والتنظيمي تتعلق بالجانب الحركي والواقعي للأحزاب من خلال أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول : قدرة الأحزاب السياسية اليمنية على التكيف.

المبحث الثاني : التعقد البنائي والتنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية.

المبحث الثالث : استقلالية الأحزاب السياسية اليمنية.

المبحث الرابع : التماسك والتجانس الحزبي في الأحزاب السياسية اليمنية.

١- وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ط١، ١٩٩٣)، ص٣٧.

المبحث الأول

قدرة الأحزاب السياسية اليمنية على التكيف

يقصد بقدرة التنظيم السياسي على التكيف قدرته على البقاء في ظل ظروف متغيرة، وتعتمد هذه القدرة على عاملي الوقت والتحديات البيئية، إذ كلما طالت الفترة التي استمر التنظيم السياسي خلالها، وعظمت التحديات التي وجهت إليه من البيئة التي يعمل في إطارها كان أكثر قدرة على التكيف، ومع هذا لا تعد التنظيمات طويلة العمر قادرة على التكيف بالضرورة حال وجودها في ظل بيئة غير متغيرة، أكثر من هذا فإن قيام التنظيم بتطوير صيغة لحل نمط واحد من المشكلات، قد لا يجعله قادرا على ابتكار صيغ جديدة حال مواجهته لأنماط مختلفة من المشكلات التي لم يعتد مواجهتها من قبل.

وبعبارة أخرى قد يكون التنظيم أسير نجاحه الماضي إلى الدرجة التي لا تمكنه من تخطي التحديات الجديدة الطارئة، ومن ناحية أخرى قد تيسر قدرة التنظيم السياسي على التكيف مع أحد التحديات له القدرة على التكيف مع تحديات تالية.

وثمة أساليب ثلاثة قدمها الاقتراب المؤسسي لتحديد مدى قدرة التنظيم السياسي على التكيف وهي: العمر الزمني للتنظيم، والعمر الجيلي، والعمر الوظيفي.

يقصد بالعمر الزمني للتنظيم العمر التاريخي له، حيث إنه كلما طالت الفترة التي مكث التنظيم خلالها، كان أكثر قدرة على التكيف، ويقصد بالعمر الجيلي للتنظيم السياسي، عدد الأجيال من الزعماء التي تعاقبت على قيادته، فإذا ظل التنظيم محتفظا بزعمائه المؤسسين، كانت قدرته على التكيف محل شك، ومن ناحية أخرى، كلما تعددت الحالات التي أمكن للتنظيم خلالها إحلال مجموعة جديدة من الزعماء محل مجموعة أخرى بصورة سلمية، كان هذا دليلا على قدرته على التكيف، ويقصد بالعمر الوظيفي للتنظيم السياسي قدرته على تكييف نفسه مع التغيرات في البيئة، وعلى القيام بتغيير أو أكثر في

وظائفــه الرئيســية، ولا يكون المعيار الحقيقي لمستوى هذه القدرة هو قيام التنظيم بتأدية وظيفته بصورة جيدة، بل قدرته على تكييف ذاته جيدا مع التغيرات في وظيفته[١].

ويلاحظ أن التنظيم السياسي ينشأ للقيام بوظيفة ما أو بعدة وظائف، وعندما لا تكون هــناك حاجة لهذه الوظيفة أو الوظائف يواجه التنظيم بأزمة مستحكمة، إذ يضطر في هذه الحالــة إلــى تكييف نفسه للقيام بوظيفة جديدة أو يكون مصيره الزوال، ومن هذا المنطلق يكون التنظيم الحزبي أكثر نضجا عندما يتحول من المعارضة إلى الحكم، ويضطلع بمهام الحكــم بنفس الكفاءة التي كان عليها في المرحلة السابقة[٢]، ولما كانت هذه الأساليب غير كافــية لتوضــح قدرة التنظيم الحزبي على التكيف، سيتم تناول مدى قدرة الأحزاب على معالجة القضايا المثارة في المجتمع، من خلال تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب، ومعرفة مدى اهتمام الأحزاب بهذه القضايا .

ونظــرا لتعدد القضايا المثارة في المجتمع اليمني قبل إجراء هذه الانتخابات، فسيتم التركــيز على قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي، وقضايا الإصلاح الاقتصادي، حيث إن هاتين القضيتين كانتا محل جدل ونقاش بين القوى السياسية المختلفة.

وبالتالي يمكن تناول القدرة على التكيف من خلال ما يلي:

- العمر الجيلي والزمني والقدرة على مواجهة الأزمات والتكيف الوظيفي.
- تناول ومعالجة الأحزاب للقضايا المثارة في المجتمع.

أولا : العمر الجيلي والزمني والقدرة على مواجهة الأزمات والتكيف الوظيفي:

يعتــبر العمــر الجيلي والزمني والقدرة على مواجهة الأزمات والتكيف الوظيفي من مؤشــرات التكيف، غير أن كل مؤشر من هذه المؤشرات بمفرده لا يكون دالا على قدرة الحزب على التكيف.

١- أشرف محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص١٠٨

٢- محمــد صــفي الدين خربوش، المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ص٨٨-٩١.

فمـن ناحـية العمر الزمني، فقد مضى على نشأة الأحزاب (موضع الدراسة) فترة زمنـية دالة على قدرة الأحزاب على البقاء والصمود نسبيا، حيث مثل إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ – من الناحية العملية – حداً فاصلا لإلغاء نمط الحزب الواحد وتحـولا فوريـا نحـو تبني نظام التعدد الحزبي بوصفه أسلوبا للعمل السياسي ، وبالتالي أعلنت الأحزاب السياسية عن تواجدها تباعاً.

غـير أن هـذه الفترة ليست دالة على قدرة الحزب على التكيف، حيث لا يمكن أن يكـون العمر الزمني للحزب هو المعيار الأقوى في الدلالة على التكيف، إذ قد يكون ذلك راجعا لدور النظام السياسي في دعمه، أو لعدم مواجهته بأزمات عنيفة، فضلا عن أنه قد يطول العمر الزمني لحزب ما مع إصابته بالجمود الفكري والأيديولوجي[1]، وبالتالي فإن دلالـة العمـر الزمنـي للحزب على قدرته على الاستمرار وعلى التكيف مع المتغيرات السياسـية تظـل محدودة بالقياس إلى متغيرات أخرى، لابد من أخذها في الاعتبار، مثل التغـير فـي القيادة العليا للحزب، وتغير الأجيال القيادية في الحزب فضلا عن التغيرات الوظيفية.

وبصـدد الأزمـات التي واجهت الأحزاب (موضع الدراسة) والتي تكشف عن مدى قدرتهـا علـى التكيف يمكن القول إن الحزب الاشتراكي هو الحزب الوحيد الذي تعرض لأزمـة وجـود أثـناء حرب ١٩٩٤ ، وما أحدثته من كوارث وخسائر، وأضرار كبيرة ودامـية، وهو ما فرضته من تحول جديد في مسار الحزب الاشتراكي، وهو تحول يتركز ويتلخص في إطار عاملين :

– أحدهمـا الآثار الباهظة الناتجة عن خسارته الفادحة في أكبر وأبرز مقوماته بدءاً بقـيادته (جـراء تبنـيها الانفصـال) وانتهاءً بمقراته وممتلكاته ومروراً ببقية المقومات التنظيمية والسياسية والمعنوية والمادية.

١- لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧) ص٣٧. معتز سلامة، الأداء السياسي للحزب الوطني الديمقراطي ١٩٧٩-١٩٩٢ في: محمد صفي الدين خربوش (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ص٣١٨-٣١٩.

- خروجه من السلطة للمرة الأولى في تاريخه وهنا وفي الخروج من السلطة تتحدد نقطــة الـــتحول الكبـــيرة من السلطة الىالمعارضة للمرة الأولى أيضا كما تتحدد مكونات التحول بالذات في عدة جوانب :

- إعادة ترميم التداعيات الداخلية بدءاً بانتخاب قيادة جديدة تمثلت في انتخاب مكتب سياسي من واحد وعشرين عضواً وتصعيد ثمانية أعضاء إلى اللجنة المركزية[١].

- إعــادة تكييف وجوده السياسي في إطار تفعيل قانون الأحزاب السياسية بحصوله على الترخيص بالاستمرار في ممارسة نشاطه السياسي بتاريخ ١٩٩٧ [٢].

- تهيئة القيادات التنظيمية للتكيف على أسلوب العمل الحزبي خارج السلطة بعد أن تحول إلى صفوف المعارضة لأول مرة منذ تأسيسه .

- لعــب الحــزب دورا نشــطاً وإيجابيا في تكوين مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة[٣] وفي نشاطاته المختلفة.

و يعتــبر المؤتمــر العـــام الرابع للحزب أكبر بدايات التحول للحزب وتتحدد أهمية الـــتحول بحســب تعبير مراقبين من خارج اليمن في أنه جاء مواكباً لحركة التحول التي تشـــهدها الأحـــزاب الاشـــتراكية واليســـارية فـــي دول الغرب (الاتجاه إلى وسط ويمين

١- الـــتقرير السياســـي المقدم من الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني إلى المؤتمر العام الرابع المنعقد خـــلال الفترة ٢٨- ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨ ، الدورة الأولى، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨)، ص٢٨، انظر كذلك وثائق الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة ١- ٦ سبتمبر ١٩٩٤ ، (صنعاء : الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤)، ص ٤٦.

٢- ســكرتارية لجــنة شئون الأحزاب، سجل الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء: سكرتارية اللجنة، ١٩٩٨).

٣- تكــون المجلس من الأحزاب التالية، الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق وحزب التجمع الوحدوي اليمنـــي وحـــزب الأحرار الدستوري، ثم انظم إليها، حزب رابطة أبناء اليمن، انظر: النظام الداخلي وبـــرنامج العمـــل السياسي لأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، (صنعاء: سكرتارية المجلس، ١٩٩٧).

اليســـار)[1]، وإن حركة التحول جاءت نتيجة رؤى استراتيجية واستيعاب موضوعي لكل الظـــروف والمتغـــيرات السياسية والجزبية على الصعيدين المحلي والخارجي، وثانيا إنه شـــمل المقومات والجوانب الرئيسية والتي في مقدمتها الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي والنظامـــي والعلاقات الخارجية من خلال التأكيد على التراث القومي والإسلامي[2]، حيث تشـــير محتويات برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني إلى جملة من التغيرات الفكرية في أيديولوجية الحزب ونهجه السياسي والاقتصادي.

فضـــمن البعد الأيديولوجي تخلي الحزب عن استناده إلى نظرية الاشتراكية العلمية، فقـــد ورد في تعريف الحزب الاشتراكي بأنه " حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة " وهو في منطلقاته الفكرية والسياسية والنضالية حزب ديمقراطي[3].

وشـــملت أهـــداف الحـــزب وقوفـــه بصلابة إلى جانب الديمقراطية في تنظيم الحياة السياسية في البلاد ويقرها كأساس لتنظيم حياته الداخلية وتوجيه ممارسات ونشاط أعضائه وهيـــئاته العلـــيا والدنيا، مما يؤكد تحوله عن تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية الذي كان يقضي بإنفراد القيادة المركزية بتوجيه الحياة الحزبية وعدم الإقرار بتعدد المواقف الفكرية والسياسية.

وعلـــى الصـــعيد الاقتصـــادي تشجيع ودعم جميع أشكال الملكية الاقتصادية (عام، خاص، تعاوني مختلط)، وإفساح المجالات المتكافئة أمامها، والاهتمام بالفروع الاقتصادية المنتجة بما يحقق زيادة الإنتاج، واتباع منهج التخطيط المركزي والتوجيهي[4].

١- عبد الوهاب المؤيد، الحـــزب الاشتراكي: المؤتمرات العامة وملامح التغيير، دراسات المستقبل، عدد (٥)، صيف ٢٠٠٠.

٢- الـــبرنامج السياســـي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع، الدورة الأولى، مرجع سابق، ص٢.

٣- مشـــروع بـــرنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩٧)، ص٥ .

٤- الـــبرنامج الســـياســـي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في الدورة الرابعة والعشرين للجنة المركزية ١٩٩١، (صنعاء: سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩١)، ص ص٢٧- ٢٨ .

ويتبيــن من محتوى ومضامين المنطلقات الفكرية في برنامج العمل السياسي للحزب الاشــتراكي أنـــه أحـــدث تغــيرات واضـــحة في الانتماء العقائدي ونمط نهجه السياسي والاقتصادي، وكان التحول في المحور السياسي أكثر انفتاحا على النظام الرأسمالي، رافقه تحول تدريجي وحذر في النهج الاقتصادي والاجتماعي(١).

وبالتالي يمكن القول إن الحزب الاشتراكي استطاع التكيف بعد حرب ١٩٩٤، حيث حقــق تجاوزا في تفكيره ورؤيته لمجمل المسائل التي تضمنها بيانه، ومقابلات عناصره، وخطابــات مؤتمره، وهي أمور- بإجماع كل القوى السياسية - قد شكلت منظومة فكرية وسياســية وتعبــيرا مغايــرا(٢)، أما بقية الأحزاب موضع الدراسة فلم تشهد تحدياً حقيقياً لاستمراريتها.

وإذا كان العمر الزمني للأحزاب ذا دلالة ضعيفة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة، وإذا كان توالي القيادات والأجيال لم يختبر بعد على نحو جدي في هذه الأحزاب حتى الآن، فما هي قدرة هذه الأحزاب على **التكيف الوظيفي**، الذي يقصـــد بـــه قدرة الحزب على التكيف مع متطلبات ومستجدات البيئة السياسية والممارسة الديمقراطية، وبصفة عامة يمكن القول بضعف قدرة الأحزاب على التكيف وفقا للظروف المتغــيرة، ويمكـــن قــياس التكيف لدى الأحزاب اليمنية من خلال تواجدها الوظيفي في الســلطة والمعارضـــة، فالتحدي الحقيقي أمام أي حزب يتمثل في قدرته على التكيف مع الأوضـــاع، وصـــياغة بـــرامجه، وتحديـــد مهامه وفقا لطبيعة وضعه، سواء في السلطة أو المعارضـــة، والـــتطوير المســـتمر لـــبرامجه ومواقفـــه بما يمكنه من حشد أكبر تأييد جماهيري، وفي هذا الإطار لدينا نموذجان:

١- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص١٦٤ .

٢- أحمـــد الصـــوفي ، " مؤتمـــر الاشتراكي الرابع ، شروطا التكيف مع المرحلة الراهنة بين الضغوط والاستمرار"، مجلة دراسات المستقبل،
(عدد ٥، صيف ٢٠٠٠)، ص ٤٠.

- نموذج الانتقال من المعارضة إلى السلطة، ثم مرة أخرى إلى المعارضة (التجمع اليمني للإصلاح).

- نموذج الانتقال من السلطة إلى المعارضة (الحزب الاشتراكي اليمني) [1].

من الصعب جدا القول أنه يمكن أن يكون هناك تكيف لدى الأحزاب التي تتحول من السلطة إلى المعارضة، بسبب الظروف الاجتماعية التي تتغير فيها النظرة للحزب وهو في المعارضة عنه وهو في السلطة، وطبيعة تركيبة وعقلية الأحزاب نفسها، وذلك لعدة أسباب منها :

- أن السلطة تتعامل على أساس أن الذي " ليس معي فهو ضدي"، وتفهم معنى أن يكون معها هو أن تكون موافقاً على كل أخطائها وممارساتها السلبية، وبناءً عليه فإن الحزب الذي خرج من السلطة مباحاً بقدر معارضته.

- أن الحزب الذي له مصالح يحرص على أن يكون متواجداً في السلطة بقدر هذه المصالح، ولو قدم تنازلات على حساب المبدأ أو القناعة التي يؤمن بها.

- إن الحزب الذي يتحول من السلطة إلى المعارضة تتحول تبعا لذلك النظرة اليه ومكانته في المجتمع [2].

- بسبب التقاسم الوظيفي واستخدام الوظيفة العامة في الكسب والولاء والتعيين في الوظائف بناءً على المعيار الحزبي فقط، فإن العملية هذه تؤدي إلى أن الحزب الذي في السلطة يقوم بالتعيين بناءً على نفس المعيار الخاطئ، وتبعا لذلك يفقد الحزب الذي في المعارضة المناصب التي زرع أعضائه فيها حقاً أو باطلاً.

١- عبد الكريم الحيواني، " مدى تكيف الأحزاب اليمنية "، مجلة دراسات المستقبل، (عدد ٢، ديسمبر ١٩٩٨)، ص ١٩٠.

٢ - عبد الكريم الخيواني رئيس الدائرة السياسية لحزب الحق، مقابلة شخصية مع الباحثة (صنعاء)، ٢٠٠١/٣/١٥.

وتلك من أهم الأسباب التي تمنع تكيف أي حزب في المعارضة بعد انتقاله من السلطة، وذلك يجعل الحزب لا يقبل بالخروج للمعارضة إلا قسراً، وإن خرج فإنه يعمد من أجل الحفاظ على مصالحه إلى تقديم تنازلات كبيرة، والقبول بتمييع مواقفه وإبقائه مساحة للمساومة المستمرة مع السلطة (نموذج الإصلاح)، وفي حالة انتهاجه المعارضة الحقيقية فإنه يجب أن يقبل تبعا لذلك ما يمكن أن تقوم به السلطة ضده (نموذج الاشتراكي)، وبالنسبة لإمكانية انتقال أي حزب من المعارضة إلى السلطة فإن ذلك لا يحدث على أساس التقاء برنامجي أو اتفاق يعتمد على قواسم ورؤى مشتركة بل إنه يقوم على أساس الحاجة أو القوة، الحاجة لذلك الحزب للاستقواء به ضد أحزاب أخرى، أو لخلق توازن معين تسعى اليه السلطة.

ثانياً: الأحزاب السياسية والقضايا المثارة في المجتمع:

يكتسب تحليل البرامج الانتخابية أهمية من عدة مصادر أساسية منها: مدى انعكاس قضايا المجتمع في برنامج الحزب السياسي، وحجم التجانس بين مكونات هذا البرنامج ودرجة تعبيره عن الخط العام للحزب، فضلا عن تحري مدى الالتزام الخاص بالأداء التشريعي للحزب مقارنة بأطروحاته النظرية التي يتبناها[١]، ومن هنا تأتي أهمية تحليل البرامج الانتخابية باعتبارها تسلط الضوء على القضايا والهموم المجتمعية من ناحية، وتبرز رؤى القوى السياسية المختلفة في كيفية التعامل معها من ناحية أخرى.

ولذلك سوف يتم تناول البرامج الانتخابية للأحزاب محل الدراسة أثناء الانتخابات النيابية (١٩٩٣، ١٩٩٧)، وسيتم تناول البرامج بصفة عامة، مع التركيز على قضيتي الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي .

١- تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب في الانتخابات النيابية ١٩٩٣:

مثلت انتخابات ١٩٩٣، كأول تجربة تعددية مغامرة مجهولة، إذ لم تجد الأحزاب المتنافسة في الانتخابات ما تنطلق منه أو تقيس عليه، وشاب تحركاتها كثير من الارتباك

١- نيفين مسعد، تحليل لبرامج الانتخابية الحزبية، في: كمال المنوفي (محرر)،انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص٤٤.

والتخوف، مما جعل هذه الأحزاب تركن إلى برامجها الانتخابية، وإلى حسن استغلال الدعاية الناجحة لبرامجها ومرشحيها، وقد حوت البرامج الانتخابية للأحزاب موضع الدراسة[1]، أحد عشر محورا[2]، يمكن تصنيفها في نوعين:

الأول: احتلت خمسة محاور منها الأولوية، إذ جاءت البرامج في وقت يعاني فيه الناس من مشاكل متعددة، على رأسها الأزمة الاقتصادية، والاختلال المالي والإداري، والتخوف من أي صراع عسكري بسبب بقاء مؤسستي الجيش والأمن منفصلتين، وهي موضوعات تحتل مرتبة متقدمة في البرامج الانتخابية، بسبب حساسيتها لدى الأحزاب، وقربها من هموم الناخب اليمني، وخطورة انعكاساتها عليه في حالة عدم معالجتها.

الثاني: ويشمل بقية المحاور، وهي على الرغم من أهميتها تحمل معاني الإجماع، والتقاء البرامج الانتخابية حولها، مثل الإصلاح المالي والإداري، والإصلاحات الاقتصادية، والقضاء، والمرأة، وقضايا الحدود،والعلاقات اليمنية العربية، وبالتالي سوف يتم التركيز على قضايا النوع الأول وهي القضايا الخلافية.

- الدفاع والأمن : وحدت بعض الأحزاب السياسية مواقفها حول فكرة إعادة بناء الجيش مثل، المؤتمر، والوحدوي الناصري، أو فكرة "التوحيد والاندماج" كما هو موقف الاشتراكي، والتصحيح الناصري، بينما اكتفت الأحزاب الأخرى بالحديث عن ضرورة إبعاد الجيش عن العمل السياسي والصراعات السياسية، والاهتمام به وتطويره.

١- وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق والحزب الناصري الديمقراطي وحزب التصحيح الناصري، انظر: نص البرامج الانتخابية للأحزاب السابقة في: أحمد البشاري، ورشاد العليمي، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية لعام ١٩٩٣، (صنعاء: الثوابت، ١٩٩٣).

٢- لخص كتاب الثوابت هذه المحاور تحت العناوين التالية : ١)الثوابت الأساسية، ٢)التعديلات الدستورية، ٣)الإصلاح المالي والإداري، ٤)القضية الاقتصادية، ٥) التعليم، ٦) القضاء، ٧) الإدارة المحلية والحكم المحلي، ٨) الدفاع والأمن، ٩) المرأة، ١٠) قضايا الحدود، ١١) العلاقات العربية) لمزيد من التفاصيل انظر: احمد البشاري ورشاد العليمي، مرجع سابق، ص ص١١-٤٠.

– **التعديلات الدستورية**: برزت مواجهة –في هذا الموضوع– بين ثلاثة أحزاب ضمنت برامجها ضرورة إجراء التعديلات الدستورية وهي : (المؤتمر، والإصلاح، وحزب الحق) مقابل خمسة أحزاب لم تسجل أية إشارة حول الموضوع، وهي : (الاشتراكي، والبعث، والوحدوي الناصري، والتصحيح الناصري، والناصري الديمقراطي) بالرغم من أن الحزب الاشتراكي كان أكثر حرصا على إجراء التعديلات الدستورية، والسعي لتغيير النظام السياسي جملة وتفصيلا، سواء بما اقترحه في وثيقة التنسيق التحالفي بينه وبين المؤتمر قبيل الانتخابات أو ما يمثل وجهة نظره في وثيقة العهد والاتفاق فيما بعد.

– **الإدارة المحلية والحكم المحلي** : هناك خلط بين المفهومين في البرامج الانتخابية، فالحكم المحلي ينصرف إلى منح السلطات المحلية للإقليم (المحافظة) صلاحيات ومهام تشريعية بالإضافة إلى المهام التنفيذية، أما فكرة الإدارة المحلية فتنصرف إلى الجوانب التنفيذية فقط[1]، وفي كلتا الحالتين قد تجرى الانتخابات لمسؤولي الأقاليم، وفي هذا السياق، تبنى برنامج المؤتمر الشعبي العام موضوع الإدارة المحلية، فيما اتجه الحزب الاشتراكي ومعه بعض الأحزاب الأخرى إلى تبني موضوع الحكم المحلي، وقد أكدت وثيقة العهد والاتفاق– فيما بعد – تغليب الحزب الاشتراكي الاتجاه نحو الحكم المحلي بالمعنى الفيدرالي، وليس بمعنى الإدارة المحلية في نطاق الوحدة الاندماجية التي قامت بين شطري اليمن.

– **التعليم** : يلاحظ أنه أخذ منحى أيديولوجيا بين جبهتين تزعمهما كل من الحزب الاشتراكي (العلماني في نظر خصومه) و التجمع اليمني للإصلاح (الديني المتطرف من وجهة نظر خصومه)، ويتمحور الخلاف في موضوع التعليم حول الازدواج والتعدد، الازدواج من جراء التشطير وآثاره، وعدم إيجاد مناهج تعليمية موحدة، أو التعدد بسبب استمرار وجود مدارس ومعاهد علمية، ومدارس تحفيظ القرآن، ومدارس ومعاهد

١– أحمد البشاري ورشاد العليمي، مرجع سابق، ص٢٧

متخصصة في تدريس النظرية الاشتراكية العلمية، وبعضها ذات استقلال إداري، واختلاف في الكتب والمناهج الدراسية ونوعية المدرسين.

وبالرغم من أن جميعها مؤسسات حكومية إلا أن المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن التي يحتكر التجمع اليمني للإصلاح إدارتها والإشراف عليها فإنه يقيم تعددية التعليم تقييماً إيجابياً، ويدعو في برنامجه إلى التوسع في إنشاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم و في المقابل يرى الحزب الاشتراكي في برنامجه الانتخابي الدعوة إلى إلغائها، واكتفى بالإشارة إلى تطبيق سياسة تعليمية تربوية موحدة تحت مسؤولية وزارة التربية والتعليم.

أما الموضوعات الأخرى التي تضمنتها البرامج الانتخابية، فقد شكلت موضوع إجماع، إما لكونها أحد الثوابت الأساسية للنظام والمجتمع، أو لكونها ثوابت مشتركة بين الأحزاب مثل الديمقراطية وقيم الحرية والعقيدة الإسلامية، والشرعية الدستورية مع الاختلاف في صيغ التعبير حولها، أو موضوعات أخرى أجمعت حولها برامج الأحزاب السياسية باعتبارها قضايا ومشكلات آنية سعت للاعتراف والإقرار بها والوعود بمعالجتها، مثل: الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية وقد جعلت الأحزاب من هذه الموضوعات مدخلاً مباشراً إلى مشاعر الناخب اليمني الذي استبشر خيرا بأول انتخابات تجري في اليمن، وتوقع الناخبون أن تفضي إلى إصلاح وتغيير جذري، وفي جميع الحالات اقتصرت هذه البرامج الانتخابية على تقديم الخطوط العريضة لهذه المشكلات دون أن تتطرق للحلول وأساليبها[1].

٢- تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب في الانتخابات النيابية ١٩٩٧:

يمكن القول أن البرامج الانتخابية للأحزاب في الانتخابات النيابية الثانية في أبريل ١٩٩٧ كانت تتسم بصياغة افضل من البرامج التي قدمتها في١٩٩٣، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

١- التقرير الاستراتيجي العربي،١٩٩٤، (القاهرة: مركز الدراسات والسياسية والاستراتيجية الأهرام، ١٩٩٥)، ص٢٧٤.

– مرور عامين كاملين على تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية، وعام واحد على المرحلة الثانية، مما وفر قاعدة معلومات مناسبة للحديث عن مؤشرات نتائجهما الواضحة في جانبها الإيجابي أو السلبي.

– تحديد قيادة البلاد لموعد الانتخابات في وقت مبكر، وإصرارها في الوقت نفسه على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها دستوريا وقانونيا، مما وفر فسحة من الوقت أمام قيادات الأحزاب لإعداد وصياغة برامج يغلب عليها الطابع الموضوعي، دون مغالاة في الوعود والتمني بتحقيق المنجزات رغم صعوبتها أحيانا واستحالة تحقيق بعضها[١].

وسوف يتم تناول البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية التالية (المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي) وهي الأحزاب التي فازت في الانتخابات النيابية ١٩٩٧ .

(أ) البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام:

انقسم البرنامج الانتخابي للمؤتمر إلى قسمين رئيسيين عرض أولهما للإنجازات التي حققها المؤتمر الشعبي العام سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الإداري والمالي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإعلامي، فضلا عن مجال العلاقات الخارجية، حيث يلاحظ أن البرنامج قد خصص حيزاً كبيراً للحديث عن هذه المنجزات، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى استمرار تواجده في السلطة، وهذا يشكل نقصا في البرنامج، فالبرامج الانتخابية في الغالب تركز على المستقبل وليس الماضي، وقد اتسم أسلوب البرنامج في عرض الإنجازات بالانتقائية الواضحة والتركيز على الإيجابيات فقط، فافتقر بذلك إلى الصفة النقدية كما افتقر إلى الابتكار والتجديد.

١– انظر: نص البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية اليمنية، دراسة مقارنة، (صنعاء: الثوابت، ١٩٩٨).

أمــا القســم الثاني من البرنامج فقد ركز على التوجهات المستقبلية للمؤتمر الشعبي العــام، ويتمثل أهمها فيما يلي: تجذير الانتماء الوطني، وحماية الوحدة الوطنية، وتعزيز الممارســة الديمقراطــية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة واحــترام حقــوق الإنسان، وانتهاج سياسة آلية السوق والحرية الاقتصادية وتشجيع مبدأ المنافســة بيــن جمــيع القطاعــات الاقتصادية وضمان توفير السلع الأساسية المدعومة بالأســعار الرســمية، ومواصلة الجهود في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تطوير الأداء الاقتصادي ومحاربة ظاهرة الفساد، واعتماد التخطيط التنموي متوسط وطويــل المدى، وتوزيع منافع التنمية على جميع فئات المجتمع وكافة مناطق الجمهورية، وترســيخ مــناخات الأمــن والاســتقرار فــي المجتمع، والاهتمام بأجهزة الأمن والدفاع واســتمرار عملية تحديثها حتى تقوم بدورها في توفير الأمن والدفاع عن الوطن، وتطوير جهــاز القضــاء، واستكمال البناء المؤسسي للدولة مع تطبيق الإدارة المحلية على أساس اللامركزية المالية والإدارية[1].

(ب) البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح:

اتســم برنامج التجمع اليمني للإصلاح بالتوسع وهو أكبر البرامج الانتخابية حجماً، ولعــل الــتجمع اليمنــي للإصلاح يهدف من وراء هذا إلى نفي الصفة التي طالما رددتها القــوى السياسية، وهي أن التنظيمات السياسية التي ترفع شعار (الإسلام هو الحل) تفتقد إلــى بــرامج واضحة ومحددة[2]، ورغم غلبة التوجهات الإسلامية على حزب الإصلاح إلا أن مضــمون بــرنامجه لــم يخــتلف كثيرا عن مضامين البرامج الانتخابية للأحزاب الأخرى، وقد طرح البرنامج العديد من الأهداف والطموحات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعــية وبــناء مؤسسات الدولة، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية الإسلامية، فضلا عن بعض الأهداف والتوجهات المرتبطة بالسياسة الخارجية

١- انظــر: نص البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام، ٢٧ أبريل ١٩٩٧، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ٢٥- ٥٦.

٢- أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ص٢١.

وبخاصة فيما يتعلق بدعم العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبالإضافة إلى ما سبق فقد طرح الحزب في برنامجه قضية مناهج التعليم، مؤكدا رفضه توحيد هذه المناهج، وداعيا إلى تطوير المعاهد العلمية (الدينية)، والتوسع في إنشاء وتطوير مدارس تحفيظ القرآن الكريم[١].

وقد أكد البرنامج على دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، حيث ينص البرنامج السياسي على الاهتمام بالتكوينات والمؤسسات الاجتماعية التقليدية وتطويرها وتقوية عناصر الخير فيها، وهذا يعتبر تجديد في فكر التجمع اليمني للإصلاح[٢].

كما أن موقف التجمع من حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي المتداول وموقفه من المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية غير واضح أيضا، بل لا تزال بعض قياداته تحرم انتخاب المرأة و تمنحها حقها في الترشيح، وتقصر ممارستها لحقها السياسي في انتخاب الغير.

(ج) البرنامج الانتخابي للتنظيم الشعبي الوحدوي الناصري:

اتسم برنامج الوحدوي الشعبي الناصري بالاختصار وعدم التطويل، ولم يتطرق لكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجاءت صياغته عامة وغير تفصيلية، وقد تضمن عددا من التوجهات.

فعلى الصعيد السياسي أشار البرنامج إلى التمسك بالدين الإسلامي، والدفاع عن الوحدة اليمنية، وحماية الحريات وصيانة حقوق الإنسان، والعمل على إقامة الديمقراطية السلمية القائمة على التعددية.

ويشير البرنامج في الجانب الاقتصادي إلى أنه يجب الارتقاء بحياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم الأساسية، ولكنه لم يتطرق إلى الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك[٣].

١- أحمد البشاري، رشاد الرصاص، البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح، مرجع سابق، ص٥٨-٩٢.

٢ – فؤاد الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١) ص ١١٥.

٣- البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ص ص٩٤ – ١٠١ .

(د) البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي:

علـى الصـعيد السياسـي ركـز الـبرنامج علـى حماية الوحدة الوطنية، وتدعيم الديمقراطـية، وتحقـيق العدالـة الاجتماعية، وترسيخ مبدأ الحوار الديمقراطي، وتطوير وتحديـث المؤسسـة العسـكرية والأمنية، وتكريس مبدأ استقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته، ومحاربة الفساد.

وفـي المجال الاقتصادي أكد البرنامج على مكافحة البطالة والتضخم، والقضاء على مظاهـر الغلاء ومعالجة الأزمات الاقتصادية، ومكافحة الفساد والتسيب الإداري، وحماية الصناعات لوطنية، وإصلاح النظام النقدي لوقف تدهور العملة، والنهوض بالزراعة.

وفـي المجال الاجتماعي أشار البرنامج إلى ضرورة توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنيـن، والـنهوض بالتربـية والتعليم مع ربط التعليم باحتياجات التنمية، والاهتمام بالشباب، وحماية الطفولة، ومكافحة الأمية وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والنهوض بالمـرأة، وبالإضـافة إلـى ذلـك فقـد تضمن لبرنامج بعض التوجهات والأهداف على الصعيدين القومي والدولي[1].

وتأسيسـاً علـى مـا سبق، يمكن تسجيل عدد من الملاحظات العامة حول البرامج الانتخابـية للأحـزاب والتنظـيمات التـي شاركت في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، (محل الدراسة)، وذلك على النحو الآتي:

١- هـناك تشـابه كبير بين برامج العديد من الأحزاب سواء، على مستوى تحديد الأهـداف أو الأولويـات أو الـتوجهات العامـة، بل لقد تشابهت بعض البرامج حتى في التقسـيمات وفـي اسـتخدام نفس الجمل والتعبيرات، وهذا يدل على وجود حد أدنى من الاتفـاق بين أغلب الأحزاب السياسية بشان تشخيص القضايا والمشكلات التي يعاني منها اليمـن في الوقت الراهن، ومن هنا فإن التوجهات العامة والأهداف التي تضمنتها البرامج

١ - الـبرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، في: أحمد البشاري، رشاد الرصاص، مرجع سابق، ص ص١٠٢ ـ ١١١.

الانتخابية للأحزاب جاءت متقاربة خاصة وأن هذه البرامج تركز بالأساس على ما يجب أن يكون.

وتتمثل أبرز القضايا محل الاتفاق في الحفاظ على الوحدة اليمنية، وتدعيم مسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وتحقيق التنمية الشاملة بما يوفر مقومات الحياة الكريمة للمواطنين، وبناء مؤسسات دولة عصرية، ومحاربة الفساد المالي والإداري، والنهوض بالتعليم، والقضاء على الأمية، والاهتمام بالطفولة والمرأة والشباب، وتدعيم علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، ودعم نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، وإحياء دور جامعة الدول العربية، ودعم التضامن العربي.

ولكن التشابه بين البرامج الانتخابية على مستوى التوجهات العامة لم يمنع من وجود اختلافات بين بعض البرامج من حيث الآليات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق بعض الأهداف العامة.

٢- هناك عدم توازن كبير في البرامج الانتخابية بين القضايا الداخلية من ناحية والقضايا الخارجية من ناحية أخرى، فالقضايا الداخلية استحوذت على نصيب الأسد في البرامج الانتخابية، بينما شغلت القضايا الخارجية مساحات محدودة من هذه البرامج.

٣- إن البرامج الانتخابية لبعض الأحزاب ذات التوجهات الناصرية والبعثية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي القومي وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري قد اتسمت بمسحة دينية تمثلت في تطعيم البرامج ببعض الآيات القرآنية، وذلك على سبيل الاستشهاد، كما ركز برنامج التنظيم الناصري على عدد من المعاني ذات الدلالات الدينية الواضحة، مثل التأكيد على الالتزام بجوهر القيم الروحية الخالدة للشريعة السمحاء، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الأحزاب حرصت على مخاطبة المشاعر الدينية لدى اليمنيين، لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة على سلوكهم السياسي، وكذلك التحصن إزاء أية اتهامات أو انتقادات يمكن أن توجه إلى هذه الأحزاب من قبل أحزاب أخرى منافسة تتهمها فيها بالعلمانية والبعد عن الدين.

٤- علــى الــرغم من التشابه الكبير بين البرامج الانتخابية لعديد من الأحزاب التي شــاركت فــي الانتخابات إلا أن هناك بعض الاختلافات فيما بينها، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

(أ) بخصوص التوجه العام للسياسة الاقتصادية فقد كان البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشــعبي العــام واضــحا فــي التأكيد على انتهاج سياسة آلية السوق والحرية الاقتصادية وتشــجيع مــبدأ المنافســة بيــن جميع القطاعات الاقتصادية (العام والمختلط والتعاوني والخاص)، أما البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي فقد طالب بعدم الاستســلام لشــروط صــندوق النقد الدولي المجحفة، واعتبار الخصخصة مولودا مشوها للــنظام الدولي الجديد في بلادنا والعالم الثالث لضرب واحتواء القطاع العام وتوسيع دائرة الفقــر والبطالة، وخلق شريحة تحتكر السلطة والثروة وفي مقابل هذين الموقفين الجديدين فــإن الــبرامج الانتخابية لعديد من الأحزاب الأخرى لم تعرب عن اختيارات محددة بشأن السياســة الاقتصــادية، وأكــدت على معاني عامة مثل: تحقيق التنمية الشاملة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، والنهوض بالزراعة والصناعة.

- إن البرنامج الانتخابي لحزب الإصلاح قد عبر بوضوح عن موقف الحزب بشأن عــدم توحــيد مناهج التعليم، حيث طالب البرنامج بتحسين وتطوير المعاهد العلمية، فيما طالبت البرامج الانتخابية للأحزاب الأخرى بتوحيد التعليم، والنهوض بالعملية التعليمية في مختلف مراحلها .

ومــن خــلال الــرؤية العامة السابقة لبرامج الأحزاب فيما يتعلق بقضيتي الإصلاح السياســي والإصلاح الاقتصادي، يتضح بالنسبة لقضية الإصلاح السياسي احتلالها لأهمية ملحوظة في أغلب البرامج الحزبية، فتؤكد جميع الأحزاب السياسية في برامجها وخطابها السياسي العام على أهمية بناء الدولة الحديثة ذات الإطار المؤسسي والقانوني، وتربط بين بناء الدولة الحديثة وبناء الديمقراطية حيث يعتبرها البعض الوسيلة الفعالة الوحيدة لتحقيق

وحـــدة الوطن وأساس الحكم في دولة الوحدة، وهي الضمان الأساسي لحماية الحريات[1]، ويــرى الـــبعض الآخـــر إن الديمقراطية تعد مفهوم اقل أهمية في بناء الدولة من مفهوم الشورى الذي يعد قيمة سياسية وقانونية لازمة وملزمة تحدد طبيعة نظام الحكم، والشورى نمط سلوك ونظام عام يصبغ مختلف جوانب الحياة[2].

وقــد ذهبــت معظـــم البرامج السياسية إلى الربط العضوي بين بناء الدولة الحديثة والـــتحول الديمقراطـــي فـــي إطـــار نظـــام ليبرالي يعتمد على آليات السوق في الجانب الاقتصـــادي وعلـــى التعدد الحزبي في الجانب السياسي، فمفهوم بناء الدولة الحديثة لدى التنظـــيم الوحدوي الشعبي الناصري بأنها " دولة عربية الانتماء مسلمة العقيدة ديمقراطية المحـــتوى" [3]، فـــي حيـــن يشير حزب البعث إلى " النضال من اجل تجذ ير الممارسات الديمقراطـــية وضـــمان كافة الحريات"[4]، وبالتالي يمكن القول إن هناك ثلاثة مشروعات لبناء الدولة الحديثة في اليمن هي:

– مشـــروع إصـــلاحي تدرجـــي يتسم بالبطيء والحذر الشديد وهو مشروع حزب المؤتمـــر الشـــعبي العـــام، الـــذي يتصـــف بالمزج بين التقليدية والحداثة في بناء الدولة ومؤسساتها مع التركيز على تغيير الشخصيات اكثر من تغيير البنى والمؤسسات.

– مشروع تحديثي اكثر شمولا، يركز على دولة النظام والقانون والحريات السياسية والعدالـــة الاجتماعـــية ودعـــم مؤسســـات المجـــتمع المدني ويقود هذا المشروع الحزب الاشتراكي اليمني.

---

١ – الـــبرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع، الدورة الأولى، المنعقد فـــي الفـــترة من ٢٨–٣٠ نوفمبر ١٩٩٨، (الجمهورية اليمنية، الحـــزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨)، ص ١٩.

٢ – الـــبرنامج السياســـي لحـــزب التجمع اليمني للإصلاح المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ٢٠–٢٤ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤، ص٨.

٣ – البرنامج السياسي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الناصري، (صنعاء: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ١٩٩٣)، ص٢٩.

٤ – الـــبرنامج السياســـي لحـــزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن، (صنعاء: حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٩٧)، ص ٧.

- مشروع الدولة الدينية وإن كانت معالمه التفصيلية غير مكتملة وغير معبر عنها بوضوح تام من قبل ممثل هذا المشروع وهو حزب الإصلاح، وينادي هذا المشروع بالحرية الاقتصادية وبناء الدولة الحديثة ويهتم بالشورى كأعلى قيمة للديمقراطية، ويعطي دوراً هاماً للعلماء ورجال الدين في المجتمع[1].

أما بالنسبة لقضية المشاركة السياسية للمرأة، فقد أكدت برامج الأحزاب على تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية المكفولة دستوريا وفي مقدمتها حق الترشيح والانتخاب، ولكن موقف التجمع اليمني للإصلاح من المرأة وتمنعها ومشاركتها في الحياة السياسية غير واضح، بل لا تزال بعض قياداته تحرم حق المرأة وحقها في الترشيح، وتقصر ممارستها لحقها السياسي على الانتخاب فقط .

وبالنسبة لقضية الإصلاح الاقتصادي، فقد أبرزت الأحزاب السياسية بما فيها المؤتمر الشعبي العام المصاعب الاقتصادية والمعاناة الجماهيرية في مطلع برامجها الانتخابية، فقد احتلت المشكلة الاقتصادية مكان الصدارة في برنامج المؤتمر الشعبي العام، حيث أكد على انتهاج سياسة آلية السوق والحرية الاقتصادية، وتشجيع مبدأ المنافسة بين جميع القطاعات الاقتصادية (العام والمختلط والتعاوني والخاص).

أما التجمع اليمني للإصلاح، فموقفه تجاه الإصلاحات الاقتصادية لم يتضح بصورة جلية، وإن حاول التعبير عنه بالتأكيد على أنه ليس ضد الإصلاحات الاقتصادية، وإنما لابد للإصلاحات الإدارية والمالية أن تسبق أية إصلاحات اقتصادية، وقد يكون هذا توجها منطقيا، إلا أن التجمع لا يملك رؤية واضحة حول ذلك.

أما حزب البعث فقد اتسم برنامجه بمعالجة مزدوجة للمسألة الاقتصادية، ففي حين يدعو البرنامج في جانب منه إلى حرية السوق يدعو في جانب آخر إلى التزام الدولة بتوفير الخدمات المجانية للمواطنين، وهي دعوة متناقضة، فالخدمات المجانية يمكن أن تقدم في ظل مجتمع الاقتصاد الحر للعاجزين عن الحصول عليها، أما القادرين فليس أمامهم سوى العمل والتنافس .

---

١ - فؤاد الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مرجع سابق، ص ١١٤.

أمـــا بـــرنامج التنظيم الشعبي الناصري، فقد تضمن الكثير من التطلعات المستقبلية، ولكنه لم يوضح كيف يمكن أن تطبق مثل هذه التطلعات .

يتضـــح مـــن العـــرض السابق أن جميع الأحزاب – موضع الدراسة – تناولت في بـــرامجها الانتخابـــية، قضـــيتي الإصـــلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، مع مراعاة الاخـــتلافات بيـــن هذه الأحزاب في تناولها ومعالجتها لهذه القضايا، ولا يعني تناول هذه الأحـــزاب لهـــذه القضـــايا أن الأحزاب تتكيف مع قضايا المجتمع، ذلك أن مجرد طرح القضـــية لا يقـــدم دلـــيلا كافيا على تكيف الحزب مع واقعه، وإنما لابد وأن يكون تناول الحـــزب للقضية متجانسا ومتسقا وواقعيا، سواء في طرحه للقضية أو في تقديم حلول لها، وهذا الأمر لا يكون متحققا بالنظر إلى ما يلي :

١- أن الـــبرامج الانتخابـــية لم تكن محوراً رئيسياً في الحملة الانتخابية، فقد جرى التـــنافس الانتخابـــي استناداً إلى قضايا واعتبارات وتوازنات أخرى لا علاقة لها بالبرامج الانتخابـــية، وبخاصـــة فـــي ظل ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع اليمني من ناحية، وغلبة الـــتوازنات القبلية على تركيبة المجتمع من ناحية أخرى، وهو ما جعل التنافس الانتخابي محكوما في جانب كبير منه بالخلفيات العائلية والقبلية للمرشحين من ناحية وبالقضايا ذات الطابع المحلي من ناحية أخرى.

كمـــا أن عدم وجود تمايز جوهري بين البرامج الانتخابية جعل المواطنين لا يهتمون بهـــا كثـــيراً، وأكثر من هذا فإن الأحزاب المتنافسة لم تعدل كثيراً من برامجها الانتخابية للحصـــول علـــى أصـــوات الناخبين، حيث إن المكانة الاجتماعية والنفوذ المالي والقبلي للمرشـــحين هـــي العناصـــر الأهم في الفوز في الانتخابات، ولذلك ركزت الأحزاب على مراعاة هذه الاعتبارات في اختيار قوائم مرشحيها.

وبالإضـــافة إلى ما سبق فان ضعف وهشاشة أغلب الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات كان عاملاً هاماً لعدم اكتراث الناس ببرامجها الانتخابية.

٢- عــدم واقعــية الكثير من البرامج الانتخابية الحزبية، وهي سمة عامة، ويعتبر المجالان الاقتصادي والسياسي من المجالات الأساسية التي تظهر فيها عدم الواقعية بجلاء ووضوح، فجميع البرامج طرحت خططا طموحة ومستقبلية، ولكنها لم تحدد الآليات لتنفيذ مثل تلك الخطط.

وأخيرا يمكن القول أن عدم قدرة الأحزاب اليمنية على التكيف مع الواقع يعرقل من مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن

المبحث الثاني

التعقد البنائي والتنظيمي

يقصـــد بـــتعقد البنية التنظيمية للتنظيم السياسي تعدد الوحدات الفرعية داخل التنظيم، وتـــنوع الوظـــائف المنوطة بهذه الوحدات النوعية المتعددة، وكلما ازداد هذا التنوع كان التنظـــيم أكثر قدرة على ضمان ولاء أعضائه، ويعد التنظيم السياسي الذي يعتمد على فرد واحـــد هو أكثر التنظيمات بساطة وأقلها استقرارا، لأنه أكثر عرضة للانهيار حال زوال هذا الفرد(١).

وتعود أهمية دراسة الهيكل الرسمي إلى عدة عوامل، أهمها :

– إن وجود الهيكل يعطي الحزب نوعا من الصدقية في عملية التنافس مع الأحزاب الأخرى.

– إن تحقـــيق أهـــداف الحزب – وفي مقدمتها الفوز في الانتخابات – يمكن إنجازه بشكل أفضل، عندما يعمل أعضاؤه في ظل هيكل محدد بوضوح.

– إن الهـــيكل الرســـمي يقوم بدور مهم في تحديد وتدعيم الولاء الحزبي، وإكسابه طابعاً مؤسسيًا.

– إن اتســـاع نطـــاق الأحزاب الجماهيرية الحديثة يزيد من مشكلة الاتصال التي قد يســـاعد وجـــود قنوات تنظيمية منتظمة يحددها الهيكل الرسمي على حلها بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة من حزب لآخر، والملاحظة التي قد تثيرها هذه العوامل، هي أن أهمية الهـــيكل الرسمي ربما تتباين في مستواها وفقا لدور الحزب في النظام السياسي، فقد تكون الأحـــزاب القزمية أو ذات الدور المحدود أو التي لا تطمح للوصول إلى الحكم أقل حاجة

١ – محمد صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص٢٥٢.

إلـــى هـــيكل رسمي محدد، وربما يرجع ذلك إلى أن بعض هذه الأحزاب لاتملك الموارد اللازمـــة – ســـواء المالية أو البشرية – التي تمكنها من الانتشار التنظيمي الواسع، لكن الأرجـــح أن تبايـــن أهمية الهيكل الرسمي يتوقف على طبيعة النظام الحزبي نفسه ونوع مكوناتـــه، ففي بعض هذه الأنظمة تظهر أحزاب نخبة أو كادر تكون اقرب إلى جماعات المصـــالح مـــنها للأحـــزاب السياسية ، والتي بات من الصعب عليها الاستغناء عن هيكل رســـمي يوضح توزيع السلطة والاختصاص داخلها[1]، وفي النظام اليمني الذي تعمل في إطاره الأحزاب موضع الدراسة، يشترط لتأسيس أي حزب أن يكون لـــه نظام أساسي أو لائحة داخلية ضمن الوثائق التي يتقدم بها للحصول على المشروعية[2].

وفـــي هـــذا المبحـــث ســـوف يتم دراسة البناء التنظيمي للأحزاب موضع الدراسة بمســـتوياته العليا والوسيطة والقاعدية، وتحليل مشكلة استكمال هذا البناء، وذلك من خلال تناول تطور البناء التنظيمي للأحزاب موضع الدراسة.

أولاً : تطور البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام :

يمكن تحديد مرحلتين بارزتين في حياة المؤتمر الشعبي وتطورات هياكله التنظيمية، تمـــتد الأولـــى مـــنها منذ تأسيس المؤتمر عام ١٩٨٢ وحتى منتصف عام ١٩٩٠، وتبدأ المرحلة الثانية بانتهاء الأولى وحتى مطلع عام ٢٠٠١ الفترة الزمنية المحددة للدراسة.

(أ) التطور التنظيمي في مرحلة ما قبل التعددية الحزبية :

تأســـس المؤتمر الشعـــبي بانعقاد مؤتمره الأول في ١٩٨٢[3]، وذلك كإطار مؤسسي للعمل السياسي يضم كل القوى والاتجاهات داخل الدولـــة، وذلك تعويضا لها عن حظـــر

١- وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص٨٩ .

٢ - انظر، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في ١٩٩١/١٠/١٦، مرجع سابق.

٣ - حضـــر المؤتمـــر (١٠٠٠) عضـــو، تم انتخاب (٧٠٠) منهم كممثلين للشعب عن طريق الاقتراع السري المباشـــر للعضو في دائرته الانتخابية وفقا لقانون الانتخابات رقـــم (٩) لعام ١٩٨٠، وتعيين (٣٠٠) آخريـــن، انظـــر، المحضـــر الـــتقريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، وثـــائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية،(صنعاء، أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤)، ص٨٧.

الحزبية والعمل الحزبي، وهو الحظر القانوني الذي لم يمنع - عمليا - من وجود قوى سياسية منظمة تعمل في إطار من السرية كالناصريين والبعثيين والماركسيين[١]، ضمن منهج فكري عام يجسده الميثاق الوطني[٢].

أسفرت أعمال المؤتمر عن إصدار مجموعة من القرارات والتوصيات أبرزها: إقرار الميثاق الوطني كوثيقة سياسية للمؤتمر، وإقرار النظام الأساسي[٣].

وقد تكون الهيكل التنظيمي من ثلاثة مستويات رئيسية هي[٤]: المؤتمر الشعبي العام[٥]، واللجنة الدائمة[٦]، والمؤتمرات الفرعية للمحافظات التي تتكون من مجموع

١- حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص١٤٦.

٢ - حيث تم تشكيل لجنة الحوار الوطني في عام ١٩٨٠، والتي تكونت من ٥٠ شخصية، جمعت مختلف الاتجاهات السياسية آنذاك بما فيها الجبهة الوطنية المعارضة، حيث مثلها (يحي الشامي، و محمد الشيباني)، وقامت بإعداد الصيغة النهائية للميثاق الوطني، لمزيد من التفاصيل حول نشأة المؤتمر الشعبي العام وتكويناته، انظر، وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٢)، ص٢١٥.

٣ - المحضر التقريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، مصدر سابق، ص ٨٥-١٠٠. ولمزيد من التفاصيل حول مراحل إعداد الميثاق الوطني، انظر: حسن محمد الظاهر، " السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني، خمس ركائز وخمس دوائر"، المستقبل العربي، (عدد ٦٥، ١٩٨٤)، ص ٦٠.

٤ - تقرير لجنة تصور العمل السياسي المقدم إلى المؤتمر الشعبي العام الأول، ١٩٨٢ (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة،١٩٨٢) ص٩٣-٩٦.

٥ - لم يتم التميز بين المؤتمر العام - كاجتماع دوري لإحدى الهيئات التنظيمية - والمؤتمر الشعبي العام بوصفه إطارا تنظيميا شاملا لكل الهيئات، إلا بعد انعقاد المؤتمر العام الثالث عام ١٩٨٦، و يعقد المؤتمر العام اجتماعا دورياً كل سنتين، ويعاد تكوينه كل أربع سنوات، انظر: تقرير لجنة الشؤون التكوينية المكلفة بدراسة مشروع تعديلات النظام الأساسي واللائحة الداخلية ، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦) ص١١٩.

٦ - وتتكون من ٧٥ عضوا من أعضاء المؤتمر الشعبي العام وينتخب المؤتمر الشعبي العام بطريقة الاقتراع السري (٥٠) عضوا وتعين القيادة السياسية (٢٥) عضوا، انظر: وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية أغسطس ١٩٨٤، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤)، ص٢٧٥.

أعضاء المؤتمر الشعبي العام الممثلين لكل محافظة، وفي الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام، والتي انعقدت في ٢١-٢٣ أغسطس ١٩٨٤، حدث تطور ملموس في هيكلية البنية التنظيمية له، فقد تم استحداث تكوينات جديدة، مثل اللجنة العامة [١]، وأمانة سر اللجنة الدائمة[٢]، كما تم تشكيل أربع لجان متخصصة من بين أعضاء اللجنة الدائمة وهي اللجنة السياسية والثقافية والاقتصادية ولجنة الإدارة والخدمات العامة [٣].

وفي الفترة من ٢٥-٣٠ أغسطس ١٩٨٦، عقد المؤتمر العام الثالث الذي أبدى اهتماماً كبيراً بالجانب التنظيمي، باعتباره وسيطاً فعالاً بين عمليتي التنظير والتنفيذ[٤]، فقد تم فيه استحداث لجنة التكوين التنظيمي والعلاقات الخارجية، لتفعيل نشاط المؤتمر وانتشاره داخليا وخارجيا، وفي إطار المؤتمرات الفرعية تم التوسع الأفقي بإضافة ثلاث وحدات تنظيمية على مستوى النواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة، لاستيعاب الزيادات المطردة في عضوية المؤتمر والتي بلغت في عام ١٩٨٦، ٢٣١٠٠ عضو.

وفي الفترة ١٢-١٥ نوفمبر ١٩٨٨، عُقد المؤتمر العام الرابع، والذي كانت أهم قراراته إنشاء لجنة الرقابة التنظيمية، ولجنة الدفاع والأمن، إلى جانب اللجان المتخصصة، وفي إطار ممارسة النشاط السياسي تم توسيع عضوية لجان المؤتمرات الفرعية على مستوى المحافظات وأمانة العاصمة، وتشكيل مجموعة العمل المصغرة في

---

١ - التي تكونت من الأمين العام للمؤتمر رئيسا للجنة وثمانية أعضاء بحكم مناصبهم في هيئات المؤتمر والمؤسسات الحكومية، انظر: المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقرة من المؤتمر الشعبي العام الثاني، صنعاء ١٩٨٤/٨/٢٣.

٢ - تكونت من أمين سر اللجنة الدائمة ومساعده والذي يتم انتخابهما من قبل أعضاء اللجنة الدائمة، فهي الجهاز الإداري والفني الذي يعني بمساعدة اللجنة الدائمة في أداء مهامها

٣ - خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في الجلسة الختامية للمؤتمر الشعبي العام الثالث، وثائق المؤتمر الثالث للمؤتمر الشعبي العام، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص٣٣٠.

٤ - تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام المؤتمر العام الثالث، في: وثائق المؤتمر العام الثالث، مرجع سابق، ص٥٦.

النواحـــي والقـــرى، وإقرار برنامج العمل السياسي بصيغته المعدلة ضمن أعمال المؤتمر العام الرابع[1].

(ب) التطور التنظيمي في مرحلة التعددية الحزبية:

جـــاءت الوحـــدة لتشـــكل منعطفاً جديداً للمؤتمر الشعبي العام فقد انسلخت العناصر الحزبـــية عن عضويته، لتعلن عن أحزابها الحقيقية، وقد أدى ذلك إلى نوع من الخلل في البنـــية الهيكلـــية للمؤتمر عوضها بضم كثير من الشخصيات البارزة في الجهاز الإداري للدولـــة، وعدد من قيادات الحزب الاشتراكي التي انتقلت من صنعاء إثر إحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ فـــي عدن (جناح علي ناصر محمد)، ثم بعد ذلك انضم إلى المؤتمر حزب التجمع الوطني اليمني بقيادة محمد علي هيثم الذي نشأ مع قيام دولة الوحدة[2].

ورغـــم انعقـــاد المؤتمر العام الرابع التكميلي بعد قيام دولة الوحدة ، إلا أنه لم يكن مهيئا لإحداث تغييرات ملموسة في إعادة البناء التنظيمي وتطويره.

وخلال هذه الفترة عانى المؤتمر من عدة سلبيات أهمها ما يأتي :

١- إن التكويـــن الفوقـــي للمؤتمر من قبل سلطة قد عمق الإحساس (الوظيفي) لدى أغلبية الأعضاء ورجح الشعور بالمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة في نفوس بعـــض القوى والعناصر، وجاءت الممارسة غير الديمقراطية لتقضي تماماً على احتمالات الحس بالانتماء والمشاركة لدى القيادات والقواعد معاً.

٢- تســـابق العناصر والقوى ذات النفوذ والعلاقات الخاصة على المراكز القيادية، ممـــا أدى إلـــى تعطـــيل قـــدرة المؤتمر على النمو الفعال، كما أدى إلى تهميش الكفاءات

١- البيان الختامي للمؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص١.

٢ - بلقيـــس أبو إصبع، البـــناء التنظيمي للأحـــزاب السياسية اليمنية، (ندوة) المجتمع المدني في اليمن، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٠)، ص٨.

والقــدرات، لأن العمل الحزبي حركة دائمة وعلاقات متواصلة تتطلب القدرة على الحركة والمبادرة في العطاء.

٣- بعض القيادات - وخصوصاً القيادات العليا للمؤتمر- لم تعتمد في وصولها إلى مراكز القيادة على علاقاتها القاعدية، وقدراتها التنظيمية ونشاطاتها الفاعلة داخل المؤتمر، وإنمــا اعتمدت إما على مناصبها الكبيرة في الدولة وعلاقاتها الفوقية بحكم تلك المناصب، وإما على مركزها الاجتماعي أو السياسي.

٤- أنضــم إلــى المؤتمر عدداً كبيراً من الأشخاص أملاً في الحصول على مصالح ســريعة أوحــى لهــم بها بعض الملتزمين بتجنيد أكبر عدد من الأعضاء، وقد أدى عدم حصولهم على المصلحة إلى ردود فعل ساهمت في إشاعة الإحباط، وتأكيد عدم الصدقية، كمــا أن اســتخدام الحافز المالي والوظيفي كوسيلة لجذب العضو قد أدى إلى تهافت قوى وعناصر نفعية، لا تملك القدرة ولا الحماس للعمل في سبيل بناء التنظيم.

٥- دخول عدد كبير من العناصر غير المؤهلة، وفي ظل غياب القدرة على تعبئتها وتوعيــتها، وتطويــر قدراتها شكلت عبئاً على المؤتمر، وخلقت حساً بعدم المبالاة، وكأن الأمر لا يتعدى أكثر من قطع بطاقة[1].

وفــي الفــترة ٣٠/٦ - ٢/٧-١٩٩٥، عُقــد المؤتمر العام الخامس الذي يعتبر أهم محطــات المؤتمــر الشعبي العام وأخطرها على الإطلاق، ففيها حشد المؤتمر كل طاقاته ليــتحول إلى حزب، فقد افتقر إلى القواعد من غير السلطة، حيث تم إقرار هيكلية جديدة تمامــا، وجرت محاولات لبناء كيان حزبي منضبط[2]، وقد قام المؤتمر بإقرار التعديلات التالية:

١- تصــورات حــول تفعــيل المؤتمر الشعبي، الجناح الديمقراطي للمؤتمر الشعبي، (صنعاء: أبو أيمن للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص١١ .

٢- عبد الله سعد، "المؤتمر الشعبي العام تحديات انتقال المؤتمر إلى الأحزاب وانتقال السلطة من الحكام إلى الشعب"، شؤون العصر، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، عدد ٣، السنة الثانية، ١٩٩٨)، ٣٤ص.

– تعديل الميثاق الوطني لأول مرة منذ إقراره في ١٩٨٢، وأبرز ما شمله التعديل: استيعاب نصوص الميثاق لحدث وحدة الوطن وتغيير موقفها المناهض للحزبية، وإقراره نظام التعدد الحزبي، والتداول السلمي للسلطة[١].

– تعديل النظام الداخلي وشمل ذلك، استحداث عدة مناصب قيادية (رئيس، ونائب للرئيس، وأمين عام، وأمناء عامون مساعدون)[٢]، وإضافة شرط جديد إلى شروط العضوية وهو ألا يكون العضو منتميا إلى حزب أو أي تنظيم سياسي اخر[٣]، وتم إلغاء صلاحية القيادة السياسية بتعيين نسبة ٣٠% من أعضاء هيئاته القيادية والقاعدية، وتطبيق نظام الانتخاب كوسيلة لتشكيل هيئاته التنظيمية من القاعدة إلى القمة[٤].

وفي الفترة ٢٤-١٩٩٧/٨/٢٧، عُقدت الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام الخامس تم فيها مناقشة التعديلات المتعلقة بالنظام الدلخلي، من حيث إيجاد آلية يتم عبرها تعزيز عملية الاتصال والتواصل، واستحداث قيادات وسيطة تقوم على أسس ومعايير جغرافية وسكانية، وإيجاد علاقات ترابط واتصال بين تكوينات الحزب القيادية والقاعدية[٥].

١- يرى عبد الله سعد إن تعديل مادة في الميثاق الوطني تقر بالحزبية لا يعني بحال من الأحوال تحول وانتقال المؤتمر الشعبي إلى حزب سياسي أو تنظيم وإن تعديل وثيقة مثل الميثاق الوطني تم الاستبيان عليه من قبل الشعب في (ج.ع.ي) سابقاً هي أقرب لممارسات سلطوية وليست حزبية، عبد الله سعد، مرجع سابق، ص٣٤.

٢ – وقد تم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيسا للمؤتمر الشعبي العام، وعبد ربه منصور هادي نائبا للرئيس، والدكتور عبد الكريم الارياني أمينا عاما، وتم انتخاب (عبد الملك منصور، وعبد الله البار، ويحي المتوكل، ويحي الراعي) أمناء عامون مساعدون.

انظر، البيان الختامي الصادر عن الدورة الانتخابية الأولى للمؤتمر العام الخامس، وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، الدورة الأولى، ٢٥ يونيو-٢ يوليو ١٩٩٥، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، الجزء الأول، ١٩٩٥)، ص٢١٧.

٣- مجلة الوسط، ع ١٢٩، ١٩٩٥/٧/٣.

٤ – عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص١٥٠.

٥ – صحيفة الشرق الأوسط، ع٦٨٤٦، ١٩٩٧/٨/٢٦ .

وتوسيع قاعدتي الانتساب إلى عضوية المؤتمر، والمشاركة في هيئاتها القيادية، فقد تم إقرار إضافات جديدة إلى قوام عضوية المؤتمر العام منهم عمداء المعاهد التخصصية، وقيادات المجالس المحلية المنتخبة، وحملة الدكتوراه من أعضاء المؤتمر الشعبي وقيادات النشاط الشبابي النسوي والقيادات النقابية من أعضاء المؤتمر[1]، كما أقر المؤتمر إجراء دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات المؤتمر ابتداءً من المراكز التنظيمية باعتبارها الحلقات الأساسية للعمل الاتصالي والتنظيمي، وانتهاءً بالقيادات التنظيمية على مستوى الدوائر والمحافظات.

وفي الفترة ٤-٧ يوليه ١٩٩٩، عُقد المؤتمر العام السادس وكما كان عنصر التجديد في عضوية المؤتمر وقياداته الوسطية [2]السمة المميزة للمؤتمر العام السادس، فقد امتد ذلك التجديد إلى وثائق المؤتمر ونظمه ولوائحه، وقد أشار تقرير الأمين العام إلى تحقيق نتائج إيجابية في الجانب التنظيمي على الواقع العملي، أثناء تنفيذ الدورة الانتخابية لإعادة تشكيل التكوينات القاعدية للمؤتمر، ابتداءً من المراكز التنظيمية ووصولاً إلى مندوبي هيئة المؤتمر العام السادس[3]، وتم انتخاب رئيس المؤتمر ونائبه والأمين العام، وأعضاء اللجنة الدائمة، وأفضت نتائج أعمال المؤتمر إلى إقرار تقديم الرئيس علي عبد الله صالح مرشحا عن المؤتمر للانتخابات الرئاسية وإقرار برنامجه الانتخابي[4]، وإقرار النظام الداخلي الذي تكون من ثلاثة مستويات[5].

---

١ - النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (صنعاء:اللجنة العامة للمؤتمر،١٩٩٧).

٢- تم تنفيذ دورة انتخابية لإعادة تشكيل التكوينات القاعدية للمؤتمر، ابتداء من المراكز التنظيمية ووصولا إلى مندوبي هيئة المؤتمر العام السادس، انظر: تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى المؤتمر العام السادس الفترة من ٤-٧ يوليو ١٩٩٩ ، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٩)، ص١٤ - ١٨.

٣- تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام المؤتمر العام السادس في دورته الأولى ٤-٧ يوليو ١٩٩٩، (المؤتمر الشعبي العام، دائرة الفكر والثقافة والاعلام، ١٩٩٩)، ص ٩٢.

٤- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام السادس، الدورة الأولى ٤-٧ ثولثو ١٩٩٧، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر، ١٩٩٩)، ص ص٤-٦.

٥- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في المؤتمر العام السادس. مرجع سابق، ص ص ٤٣-٧٨.

المستوى التنظيمي الأعلى الذي يتكون من مستويين هما، الأمانة العامة[1]، وهي القيادة التنفيذية المباشرة والمسئولة عن تسيير أعمال المؤتمر ومهامه اليومية في كافة الجوانب، واللجنة العامة[2] التي تختص برسم السياسة العامة للحزب.

- أما على المستوى التنظيمي الوسيط، فقد عرف المؤتمر الشعبي جهازين في هذا المستوى هما: اللجنة الدائمة[3]، وهي التكوين المسئول عن قيادة وتوجيه أعمال وسياسة المؤتمر العام بين دورات انعقاده، والمؤتمر العام[4]، الذي يختص بإقرار النظام الداخلي للمؤتمر وتكويناته والنظام الأساسي.

---

١ – وتتكون من الأمين العام والأمناء العامين المساعدين ، ورؤساء الدوائر المتخصصة ، ويتم انتخابهم من قبل أعضاء اللجنة الدائمة في أول اجتماع لها عن طريق الاقتراع السري المباشر، وتعمل على دراسة التقارير الواردة من مختلف الفروع، وفق توجيهات الأمين العام، والإعداد والتحضير لاجتماعات اللجنة العامة واللجنة الدائمة، ووضع الإطار العام للخطط السنوية الخاصة بكل مستوى تنظيمي من المستويات القاعدية، لمزيد من التفاصيل انظر: النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي لعام، المرجع السابق،ص ص ٦٠-٦٢.

٢– وتتكون من واحد وثلاثين عضواً، من بينهم رئيس الحزب ونائبه والأمين العام، والأمناء العامون المساعدون ورئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش ، ومن يمثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيس الهيئة البرلمانية، ورئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر، والأعلى في هيئة رئاسة المجلس الاستشاري وبقية الأعضاء تنتخبهم اللجنة الدائمة من بين أعضاءها بالاقتراع السري المباشر، وتختص اللجنة كذلك بإقرار الموازنة السنوية الخاصة بالمؤتمر بناءً على عرض الأمانة العامة، وإقرار مرشحي المؤتمر في عضوية الحكومة وتسمية مرشحي المؤتمر لانتخابات مجلس النواب بالتشاور مع قيادات الفروع، انظر: المرجع السابق، ص ص ٥٧-٦٠.

٣ – وتتكون من خمسمائة وواحد عضواً ينتخبون من بين أعضاء المؤتمر العام الرابع بالاقتراع السري المباشر، وتعمل اللجنة الدائمة على توجيه الدعوة لانعقاد المؤتمر العام، ومتابعة وتنفيذ قراراته، وانتخاب الأمناء العامين المساعدين وأعضاء اللجنة العامة عن طريق الاقتراع السري المباشر، وإقرار الاتجاهات العامة لبرامج وخطط مختلف التكوينات القيادية للمؤتمر الشعبي العام، ولها حق إصدار قرار بحل قيادة من قيادة التكوينات القاعدية للمؤتمر في حالة عدم التزامها بقراراتها ، وإقرار السياسة الإعلامية لصحافة المؤتمر، انظر: المرجع السابق، ص ص٥٤-٥٦.

٤ – يقوم المؤتمر العام بانتخاب رئيس المؤتمر الشعبي ونائبه والأمين العام، وهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، وأعضاء اللجنة الدائمة ودراسة لأية مقترحات أو مواضيع تعرضها اللجنة الدائمة واتخاذ القرارات بشأنها، وينعقد كل أربع سنوات.

- أما على المستوى التنظيمي القاعدي، فيبدأ بالمركز التنظيمي وهو الوحدة التنظيمية الأساسية في التنظيم القاعدي للمؤتمر، ثم فرع المديرية، الذي يتكون من مجموع المراكز التنظيمية الواقعة في نطاقه، ثم القيادات الوسيطة، التي تنشأ لمساعدة فروع المؤتمر في المحافظات وفروع المديريات، وأخيرا فرع المؤتمر الشعبي في المحافظات الذي يتكون من مجموع فروع المؤتمر في الدوائر والمديريات الواقعة في نطاق المحافظة، والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا المستوى هي التركيز على تشكيل ما يسمى بالقيادات الوسطية الجغرافية والتنظيمية، ثم مراعاة البعد الجغرافي والنسائي والشبابي في تكوينات المؤتمر، وهي أبعاد ذات أهمية كبيرة في المجتمع اليمني[1].

ثانيًا : تطور البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي اليمني:

منذ تأسيسه في عام ١٩٧٨[2]، عاش الحزب الاشتراكي أربعة مؤتمرات رئيسية ومر بسلسلة من الصراعات والأزمات حولت في معظم الحالات عملية تبادل القيادة ومؤتمراته العامة إلى انقلابات وتصفيات عنيفة.

(أ) مرحلة ما قبل التعدد الحزبي:

عُقد المؤتمر العام الأول للحزب خلال الفترة ١١-١٣ اكتوبر ١٩٧٨، والذي أقر في ختامه وثيقتي البرنامج السياسي والنظام الداخلي، فقد أعلن إن هدفه الرئيسي هو مواصلة بناء الاشتراكية على الأرض اليمنية[3]، وفي الجانب التنظيمي أقر المؤتمر الأول نظاما

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام ، أنظر: النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في المؤتمر العام السادس، مرجع سابق، ص٤٣ – ٧٩ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول نشأة الحزب الاشتراكي، انظر: علي الصراري، الحزب الاشتراكي اليمني، نبذة تاريخية، مجلة دراسات المستقبل، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، عدد ٥، صيف ٢٠٠٠)، ص ١٠- ١٦ .

٣- وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨، في: علي الصراف، مرجع سابق، ص٢٨١ .

داخليا لا يختلف عن بنية الأحزاب الماركسية ولاسيما الحزب الشيوعي السوفييتي[١]، وبُنيت الحياة الداخلية للحزب على الالتزام الصارم بنظامه الداخلي القائم أساسا على مبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية[٢]، وقد تم انتخاب الهيئات القيادية ابتداءً باللجنة المركزية التي تكونت من واحد وخمسين عضواً، ومن بينهم تم انتخاب أعضاء للمكتب السياسي وأربعة أعضاء لسكرتارية اللجنة المركزية، أما الوحدات القاعدية للحزب فتبدأ بالخلية ثم لجنة المركز، ثم لجنة المديرية، ثم لجنة المحافظة.

وخلال الفترة ٧٨ – ١٩٨٦، عقد الحزب الاشتراكي ثلاثة مؤتمرات عامة لم يتضح من وثائقها حدوث تغييرات فكرية أو سياسية جوهرية عن الأسس المنهجية التي وضعها المؤتمر الأول وكان آخر تلك المؤتمرات المؤتمر العام الثالث ١٩٨٦، الذي تفجر على إثره الصراع المسلح بين أقطاب الحزب والتي أدت إلى فصل وإقصاء جملة من العناصر القيادية في الحزب[٣]، وقد أدى ذلك إلى إعلان قادة الحزب إلى ما سمي (بمراجعة وتقويم مسار الحزب) وقد ظهرت أولى مؤشرات اعتراف الحزب بان غياب الديمقراطية بمعناها التعددي كان سببا جوهريا في الطابع الدموي العنيف والصراع على السلطة في مناقشته للوثيقة التحليلية النقدية لتجربة الحزب والدولة في يوليو١٩٨٧[٤]، ووثيقة مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في آب/أغسطس ١٩٨٩ [٥]، وأعطت نتائج إعادة التقييم هذه مؤشراً لبداية تحول تدريجي في سياسة الحزب والدولة، فقد أقرت اللجنة المركزية في دورتها الثامنة عشر إفساح المجال للتعددية السياسية والحزبية، وكذلك

١- عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص١٦٠.

٢ – النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، وثائق المؤتمر الأول ، مصدر سابق ص١٤٠–١٩٨.

٣- للإطلاع على أبعاد الصراع بين أقطاب الحزب الاشتراكي، انظر: شاكر الجوهري، الصراع في عدن، مرجع سابق، ص٤٢–٥٢، حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص١٥٤ .

٤ – سكرتارية اللجنة المركزية، الكونفرنس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، ٢٠–٢٢ يونيو ١٩٨٧، (عدن: دار الهمداني للطباعة، ١٩٨٧)، ص٧.

٥- محاضرة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني لأمام الهيئات والكوادر الحزبية، (عدن: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، مارس ١٩٨٨)، ص ٣١.

القوانين والأنظمة ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون ضريبة الدخل والجمارك.

(ب) مرحلة التعدد الحزبي:

بعد قيام دولة الوحدة تم إعداد وصياغة مشروعي النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي وأقرتهما اللجنة المركزية في دورة انعقادها الرابعة والعشرين في شهر مارس ١٩٩١، كوثيقتين يعتمدهما الحزب في نشاطه السياسي ونظام عمله الداخلي حتى يحين موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب. وفي برنامج العمل السياسي تخلى الحزب عن استناده إلى نظرية الاشتراكية العلمية، فقد ورد في تعريف الحزب بأنه حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة [1]، ولكن لم يحدث تغيير كبير في البنية التنظيمية للحزب ابتداءً من شروط العضوية وتوزيع الوحدات التنظيمية وانتهاءً بتحديد مكوناتها ونمط تشكيلها، وقد كان انفجار الحرب في ١٩٩٤، وقرار إعلان الانفصال، الذي ترك آثاراً سلبية بالغة اشد وقعا على الحزب الاشتراكي من الأحداث والصراعات الداخلية السابقة التي اعترضت مسار حياته السياسية، فمن جهة جاء قرار الانفصال مناقضا لأهداف ومبادئ الحزب الوحدوية، وتفرد مجموعة من قيادات الحزب بإعلان الانفصال باسم الحزب، محدثين شرخًا عميقًا وانفصاماً في بنيته التنظيمية ووحدة القرار المؤسسي، ومن جهة أخرى أدى إلى إبعاد الحزب الاشتراكي عن السلطة وصنع القرار السياسي في مؤسسات الدولة وحولته إلى طرف في المعارضة.

١- البناء التنظيمي للحزب في أعقاب حرب ١٩٩٤:

بعد أن وضعت الحرب أوزارها في١٩٩٤/٧/٧ مارس الحزب نشاطه تحت اسم "لجنة التنسيق والاتصال"، التي اتخذت مجموعة من الإجراءات الأولية بهدف إعادة ترتيب أوضاع الحزب، وتولت عملية التنسيق والاتصال بين القيادات والكوادر الحزبية

١- مشروع برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩١)، ص٥.

داخليا وخارجيا، بهدف متابعة تطورات الأحداث، ودراسة الأوضاع القائمة لتحديد وإعلان مواقف الحزب إزاءها، وشكلت الكتلة البرلمانية للحزب مصدر الشرعية والحماية للنشاط الحزبي خلال تلك المرحلة، وقد مر نشاط الحزب بمرحلتين:

(أ) المرحلة الأولى (سبتمبر ١٩٩٤- مارس ١٩٩٧):

تم عقد دورة استثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي خلال الفترة ١-٦/٩/ ١٩٩٤ في العاصمة صنعاء بحضور غالبية أعضاء اللجنة الموجودين داخل اليمن وقد نجحت في تحقيق ما يلي[1]:

- إعادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى الحياة السياسية، ومنع حدوث انشقاق في صفوفه، وإعادة المشروعية لنشاط الهيئات الحزبية، واستئناف صدور صحيفة الحزب المركزية (الثوري).

- تم منح أعضاء الكتلة البرلمانية عضوية اللجنة المركزية، وكذا جعل سكرتيري منظمات الحزب في المحافظات أعضاء في اللجنة المركزية إذا لم يكونوا أعضاء فيها، وتم انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب الاشتراكي، وانتخاب أمين عام بدلاً من الأمين العام السابق، وانتخاب سكرتارية للجنة المركزية[2].

أما على الصعيد التنظيمي، فلقد كانت المهمة المركزية هي إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية للحزب وفقا لمحتويات النظام الداخلي، فقد تم إجراء حوار مع المنقطعين، وتشكيل وإعادة تشكيل المنظمات واللجان الحزبية، وتوزيع البطاقة الحزبية الجديدة وإجراء عملية الإحصاء الحزبي، وإنزال وثائق المؤتمر العام الرابع.

وقد أفضت هذه الإجراءات إلى نجاحات هامة ساهمت في تحسين الآليات التنظيمية والإدارية لنشاط الحزب وتعميق الصلة بين الهيئات الحزبية المختلفة، وتعزيز المضامين الديمقراطية للعملية التنظيمية برمتها[3].

١- التقرير السياسي المقدم من الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني المؤتمر العام الرابع المنعقد خلال الفترة ٢٨-٣٠/١١/١٩٩٨، الدورة الأولى، مرجع سابق، ص٢٨.

٢- عبد الوهاب المؤيد، مرجع سابق، ص٢٥.

٣ - التقرير السياسي المقر من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني- دورة البر دوني ٣٠-٨/ -٢/٩-٢٠٠٠، مرجع سابق، ص١٦.

وقد انتهت المرحلة الأولى من إعادة البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي بانعقاد الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المركزية أو التي اتخذت بالأغلبية قرار مقاطعة الانتخابات النيابية الثانية ١٩٩٧/٤/٢٧[1].

(ب) المرحلة الثانية (من مايو ١٩٩٧ إلى٣٠ نوفمبر ١٩٩٨):

تم التحول من إعادة البناء التنظيمي لهياكل الحزب نحو تطوير النشاط الحزبي التنظيمي على مستوى منظمات الحزب في المحافظات، وتوثيق الصلات بين المنظمات والوحدات المحلية في المحافظات وسكرتارية اللجنة المركزية من خلال الدائرة الحزبية.

فقد شهدت عملية البناء الحزبي دفعة إيجابية نتج عنها عودة المزيد من أعضاء الحزب إلى النشاط الحزبي وترتيب أوضاعهم الداخلية والتنظيمية، كما شهدت الحياة الحزبية الداخلية نشاطات حيوية كان أبرزها استكمال قوائم المندوبين إلى المؤتمر العام الرابع[2].

ويعتبر المؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي اليمني أكبر بدايات التحول للحزب نحو الديمقراطية وترجع أهميته كونه أول مؤتمر ينعقد بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وبمشاركة مندوبي منظمات الحزب في جميع المحافظات بصورة علنية، وقد كانت أهم نتائج المؤتمر:

إنشاء مجلس استشاري للحزب واستحداث منصب أربعة أمناء عامين مساعدين من دوائر اللجنة المركزية[3]، وإجراء دورة انتخابية كاملة داخل الحزب، وإقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي الذي حدد البناء التنظيمي للحزب، والذي تكون من ثلاثة مستويات[4]:

- المستوى التنظيمي الأعلى للحزب، ويشمل ثلاثة أجهزة: المكتب السياسي الذي يتحمل

---

١ - صحيفة الثوري، (صنعاء)، عدد ١٤٦٣، ١٩٩٤/٣/٦.

٢ - التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب، مرجع سابق، ص ١٦.

٣ - التقرير السنوي اليمن ١٩٩٨، مرجع سابق، ص٥٥ .

٤- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع للحزب، الدورة الأولى، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨)ص ص١٦- ٣٠.

مسـئولية قـيادة وتوجيه النشاط السياسي العام للحزب[١]، والأمانة العامة[٢]، واللجنة العليا للرقابة والتفتيش[٣].

- أمـا المستوى التنظيمي الوسيط فيتكون من ثلاثة أجهزة هي، المؤتمر العام[٤]، واللجنة المركزية[٥].

١- يقـوم المكتـب السياسي أيضا بمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والتحضير بالاشتراك مع الأمانة العامـة لاجتماعاتها، وتنفيذ توجيهات اللجنة المركزية فيما بين دورتيها، وتنتخب اللجنة المركزية من بيـن أعضـائها بواسـطة المنافسة بين أكثر من مرشح، وعبر الاقتراع السري مكتبا سياسيا، ويقدم المكتـب السياسي إلى اللجنة المركزية تقارير دورية حول مختلف اوجه نشاطه ويعقد اجتماعاته على الأقل مرة كل شهرين، بناء على دعوة الأمين العام أو الأمانة العامة في حالة غيابه أو بطلب اكثر من نصف عدد أعضائه، انظر: صحيفة الثوري صنعاء، ع ١٦٢٧، ٥/٩/٢٠٠٠.

٢ - تـتكون الأمانـة العامـة من كل من الأمين العام والأمناء المساعدين ورؤساء الدوائر المتخصصة، وتحـدد مهامهـا في التحضير لاجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ومتابعة تنفيذ قراراتهما وتوجـيهاتهما، ويـتم انـتخابها من بين أعضاء اللجنة المركزية بواسطة المنافسة ولأكثر من مرشح وبواسطة الاقتراع السري، انظر: النظام الداخلي للحزب، مرجع سابق، ص٢٢.

٣ - تـتكون اللجنة العليا للرقابة والتفتيش من رئيس ونائب وآخرين حسب الضرورة وتعقد اجتماعاتها مرة كل أربعة أشهر، ويحق لرئيس هيئة الرئاسة أو نائبه حضور اجتماعات المكتب السياسي والأمانة العامة للجنة المركزية بصوت استشاري، وتقوم الهيئة بمراقبة تطبيق برنامج الحزب ونظامه الداخلي والأنظمـة واللوائح الصادرة عن اللجنة المركزية وفحص وتقييم نتائج تنفيذ قرارات الهيئات واللجان الحزبية القيادية، انظر: المرجع السابق، ص٢٤.

٤ - وهو الهيئة المقررة والمرجعية العليا لسياسات وتوجهات الحزب التنظيمية والعامة وينعقد مرة واحدة كـل أربـع سنوات، وتدعو اللجنة المركزية لانعقاده ويقوم المؤتمر بمناقشة وإقرار التقرير السياسي للجـنة المركزية حول نشاطها في فترة ما بين المؤتمرين، وإقرار النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحـزب وإجـراء أية تعديلات عليهما، وإقرار القولم العددي للجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية،وانتخاب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش، المرجع السابق، ص٢٠.

٥ - تعـد اللجـنة المركـزية أعلى هيئة قيادية تنفيذية بين مؤتمرين، ولها حق انتخاب اللجان والهيئات الفرعـية المتفرعة عنها وتحديد المسئوليات في المواقع القيادية العليا وفق صلاحياتها، وتعقد دورتها مرة واحدة كل أربعة اشهر بدعوة من الأمين العام أو الأمانة العامة في حالة غيابه، على ضوء تكليف من المكتب السياسي أو بموجب طلب اكثر من نصف عدد أعضاء اللجنة المركزية، وتحدد صلاحياتها فـي فـترة مـا بين انعقاد المؤتمر وتعمل على قيادة نشاط مختلف هيئات الحزب على أساس برنامج الحـزب، وانتخاب ممثلي الحزب إلى الحكومة في حالة تشكيل الحزب لها أو مشاركته فيها ويحق لها سـحب ممثلـي الحزب من الحكومة واستبدالهم بأخرين بقرار منها، والمصادقة على ممثلي الحزب المرشحين للانتخابات النيابية بعد التشاور مع المنظمات الحزبية في الدوائر الانتخابية، وإقرار ميزانية الحزب ومشاريعه، المرجع السابق، ص ٢١.

- أمـــا المستوى التنظيمي القاعدي، فيتكون من :المنظمة القاعدية، وهي الخلية الأساسية للحـــزب التـــي تنشـــأ في أماكن تواجد الأعضاء الجغرافي الإداري أو الانتخابي، ثم المنظمات الحزبية المحلية وهي الأطر والمراتب التنظيمية حسب التقسيمات الجغرافية الإداريـــة والدوائـــر الانتخابية البرلمانية على مستوى المحافظات والمديريات واللجان الحزبية.

ثالثاً : **التجمع اليمني للإصلاح** :

أُعلن عن تأسيس التجمع اليمني للإصلاح في ١٩٩١/٩/١٣، من اندماج مجموعتين أساســيتين، تضم الأولى منهما قوى قبلية يتزعمها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وعدد مـــن مشايخ القبائل، ويكون المجموعة الثانية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، ويعبر هذا الاندماج عن صيغة نهائية لتحالفات سابقة بين الطرفين تمتد جذورها إلى منتصف ستينات القـــرن العشـــرين[١]، وقد تولت قيادة التجمع اليمني للإصلاح هيئة عليا انبثقت عن اللجنة التحضـــيرية وعُـــدت أعلـــى سلطة تنفيذية في الإصلاح، وانبثق من بين أعضائها رئيس للهيئة، وأمين عام، وأمين عام مساعد[٢].

---

١ - أحمـــد قاسم دماج رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، مقابلة شخصية مع الباحثة، صنعاء)، ٢/٥/ ٢٠٠١.

٢ - كان مقررا أن تستمر هذه الهيئة التأسيسية (االلجنة التنفيذية) ستة أشهر ولكن ظلت هذه الهيئة التأسيسية مـــن ١٣ســـبتمبر ١٩٩٠ إلى ٢١سبتمبر ١٩٩٤، وقد تكونت اللجنة التنفيذية من ستون عضواً انبثقت عـــنها هيـــئة عليا اختارت من بين أعضائها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لها وعبد الوهاب الآنســـي أميـــنا عامـــاً ،محمد عبد الله اليدومي أميناً عاما مساعداً، كما تشكلت لجنة عامة مكونة من خمس لجان متخصصة سياسية وتنظيمية وإعلامية واقتصادية ولجنة السكرتارية والمتابعة، وعلى نفس الـــنمط تشـــكلت لجـــان مناظرة لها في مختلف المحافظات، لمزيد من التفاصيل حول أسلوب تشكيل المســـتويات التنظيمـــية المؤقـــتة وحماية نشاطها انظر: محمد عبد الرحمن المقرمي، التجمع اليمني للإصـــلاح، الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ١٩٩٠-١٩٩٨، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٨)، ص٢١ ـ ٣٠ .

(أ) المؤتمر العام الأول للإصلاح في سبتمبر ١٩٩٤:

لا يمكــن الحديــث عن محاولات بناء مؤسسي لكيان الإصلاح إلا منذ مؤتمره العام الأول ١٩٩٤، فــلأول مــرة تقــدم فــي هذا المؤتمر أطر وتكوينات الإخوان المسلمين التنظيمــية في أطر وتكوينات التجمع اليمني للإصلاح، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب للإخــوان الذين انضموا معا إلى مجلس شورى الإصلاح بعد أن ظلوا في معظمهم بعيداً عن الأنظار طوال الفترة التي سبقت عقد المؤتمر في ١٩٩٤[١]، وكانت أهم نتائج المؤتمر مــا يلي: إقرار برنامج العمل السياسي، وإقرار النظام الأساسي الذي حدد البناء التنظيمي للحزب من ستة مستويات تنظيمية متدرجة هي: المؤتمر العام، ومجلس الشورى، والهيئة العلــيا، والأمانــة العامــة، وأجهزة القضاء التنظيمي، فهيئات وأجهزة الوحدات التنظيمية المحلية[٢].

وقــد تم تقسيم هيئاته ووحداته إلى مستويين رئيسيين، الأول مركزي والثاني محلي، فبيــنما تكونــت الهيــئات القيادية المركزية من المؤتمر العام ومجلس الشورى والأمانة العامــة، تكونــت علــى الصــعيد المحلي في كل محافظة في الجمهورية اليمنية وأمانة العاصــمة هيئات قيادية مناضرة للهيئات المركزية تسمى بالمؤتمر المحلي وهيئة الشورى المحلــية والمكتــب التنفــيذي المحلــي، وتتولى هيئات التنظيم المحلي في حدود نطاقها الجغرافــي نفــس المهــام والمسؤوليات والصلاحيات التي تباشرها نظيراتها المركزية ، وتتخذ منها نمطا في أسلوب تشكيلها[٣].

---

١ – محمــد المقالح، " التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب "، مجلة شؤون العصر ، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، عدد ٣، خريف ١٩٩٨)، ص٨٥ .

٢- البــيان الختامــي الصادر عن المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للاصلاح٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤)، ص٢.

٣- الــنظام الأساسي للتجمع اليمني للإصلاح المقر من المؤتمر العام الأول (صنعاء: الأوقاف للطباعة والنشر، ١٩٩٤) ص ٣٤.

وفي نوفمبر ١٩٩٦ انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول للحزب، وكان إقرار مشروع اللائحة العامة للتنظيم من أهم إنجازات أعمال الدورة الثانية في الجانب التنظيمي[١].

وفي الفترة ٦-٨/١٠/١٩٩٨ عُقد المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح[٢]، الذي تم فيه استحداث دائرة جديدة في الأمانة العامة هي دائرة التوجيه والإرشاد، وتم إلحاق المهمات الثقافية بالدائرة الإعلامية، وأصبحت تسمى دائرة " الإعلام والثقافة"، وأُقر إنشاء أمانة عامة للتنظيم النسائي، ومكتب طلابي يشرف على العمل في قطاع الطلاب، وذلك في إطار المكاتب التنفيذية المحلية، وكذا التغييرات الهيكلية لبعض الدوائر في التنظيم[٣]، ولأول مرة تدخل المرأة في مجلس شورى الإصلاح، حيث تم انتخاب سبع نساء[٤].

وتوضح لائحة النظام الداخلي للحزب أن المستوى التنظيمي الأعلى للحزب يتكون من جهازين هما، الهيئة العليا[٥] وهي القيادة السياسية العليا للإصلاح، والأمانة العامة وهي الجهاز التنفيذي المباشر في الإصلاح.

---

١ - البيان الختامي للمؤتمر العام للتجمع المني للإصلاح في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٦).

٢ - للإطلاع على ملامح النشاط الفكري والتنظيمي والسياسي للتجمع اليمني للإصلاح خلال الحقبة ٩٤-١٩٩٨ يُنظر: نص تقرير رئيس الهيئة العليا المقدم إلى المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح في صحيفة الصحوة (صنعاء)، العدد الوثائقي الخاص بفعاليات المؤتمر العام الثاني للإصلاح، ع ٦٤٦ ، ١٣/١٠/١٩٩٨، ص٧-٩ .

٣ - سعيد ثابت سعيد، وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني التجمع اليمني للإصلاح الدورة الأولى ٦-٨/١٠/١٩٩٨، (التجمع ليمني للإصلاح، الأمانة العامة، ١٩٩٨)، ص٤٠.

٤ - صحيفة المستقلة (لندن)، عدد ٣٢٠، ٥/١٠/١٩٩٨.

٥- وتتكون من، رئيس الهيئة العليا ونائبه، ورئيس مجلس الشورى ، والأمين العام والأمين العام المساعد، وعشرة أعضاء منتخبين من مجلس الشورى، ورئيس كتلة الإصلاح النيابية، وتختص بمتابعة الأمانة العامة في تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام ومجلس الشورى ، والإشراف على سير العمل في الأمانة العامة وتوجيهها وتقويم أدائها، وإقرار البرنامج الانتخابي والمصادقة على مرشحي الإصلاح في الانتخابات ، وتسمية ممثلي الإصلاح لدى مختلف الهيئات والمنظمات ومناقشة مشروع الميزانية، انظر، النظام الداخلي للتجمع اليمني للإصلاح، (الجمهورية اليمنية، التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤)، ص٢٠-٢٤.

أمـــا المستوى التنظيمي الوسيط فيتكون من جهازين هما: المؤتمر العام[1]، ومجلس الشورى[2].

ويمـــثل المستوى التنظيمي القاعدي، وحدات التنظيم المحلي، وهي وحدات تنظيمية فرعـــية تغطي كافة وحداتها الإدارية الأدنى وتمارس وظائفها وصلاحياتها ويتحدد نطاقها الجغرافي أو الفنوي وفقا للوائح خاصة يقرها المؤتمر المحلي.

ويوجـــد للـــتجمع اليمنـــي للإصلاح مكتب خاص للتنظيم النسوي يتبع الأمانة العامة للإصلاح ويختص بالشئون التنظيمية للمرأة[3].

رابعًا : البناء التنظيمي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري :

انعقـــد المؤتمر العام الثامن للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في العام ١٩٩٣، وتم فـــيه إقرار الوثائق الأساسية للتنظيم، (النظام الداخلي والبرنامج السياسي)، كما تم مناقشة

---

١ – ويـــتكون من أعضاء منتخبين بالتمثيل النسبي المباشر لعضوية الإصلاح في وحدات التنظيم المحلي، وأعضـــاء مجلـــس الشـــورى ورئيس وأعضاء الهيئة العليا والأمانة العامة، ورئيس أعضاء الدائرة القضـــائية وأعضـــاء كتلة الإصلاح النيابية، ويختص المؤتمر العام بصلاحية إقرار النظام الأساسي وإدخـــال الـــتعديلات عليه ، ومناقشة وإقرار خطط وسياسات الإصلاح ، وانتخاب رئيس الهيئة العليا ونائـــبه ، وأعضـــاء مجلـــس الشورى ، ورئيس الدائرة القضائية ، والبت في الطعون والاحتسابات والشكاوى والدعاوى المتعلقة برئيس الهيئة العليا أو نائبه أو برئيس الدائرة القضائية ، وينعقد المؤتمر العام كل عامين، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص٢٤-٢٦.

٢ – أما مجلس الشورى فيتكون من ١٣٠ عضو ينتخبهم المؤتمر العام، ورؤساء هيئات الشورى المحلية، وقـــيادة كتلة الإصلاح النيابية، وهو الجهة المسئولة عن بلورة أهداف الإصلاح وقرارات وتوصيات المؤتمـــر العـــام، ويختص بانتخاب الأمين العام، والأمين العام المساعد، وأعضاء الدائرة القضائية ، وعشرة أعضاء لعضوية الهيئة العليا ، ومناقشة وإقرار الميزانية السنوية، ويعقد دورة عادية كل ستة، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ٢٨-٣٠.

٣ – ويـــتكون الهـــيكل التنظيمي للتنظيم النسوي من ، مجلس أمانة التنظيم ، الذي يتكون من ممثلات في المؤتمـــر العـــام، وممثلات في المؤتمر المحلي، واللجنة التنفيذية، والدائرة النسوية في الإصلاح هي دائرة معزولة مستقلة، لها قيادات نسائية على حدة، وتقوم بأعمالها بفصل كامل عن الدوائر الأخرى، ولاتشـــارك في مجلس الشورى ولا في الهيئة العليا ولا في الأمانة العامة وإنما هي ذات اختصاصات نسوية صرفة.

إعادة ترتيب هيكلية الحزب باتجاه (اللامركزية الحزبية) لإحداث التوازن المطلوب باتجاه توزيع الاختصاصات على مختلف المستويات[١]، وأيضا انتخاب هيئة قيادة اللجنة المركزية، وانتخاب أمين عام للتنظيم[٢].

وفي العام ١٩٩٩ تم عقد المؤتمر العام التاسع الذي كان مؤتمراً انتخابياً، وكانت مناقشات تعديل النظام الداخلي أبرز القضايا الخلافية، وقد عجز المؤتمر عن إصدار بيان ختامي نتيجة للخلافات والتباينات في الرأي داخل المؤتمر، واكتفى بإصدار بلاغ صحفي.

ويعد التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أكبر الأحزاب والتنظيمات السياسية الناصرية، وأكثرها انتشارا وفاعلية على الساحة السياسية، بل إنه يرى في كيانه الأساس التنظيمي والفكري الذي انشقت عنه الفصائل الناصرية الأخرى[٣].

وتوضح لائحة التنظيم الداخلية للتنظيم أن المستوى التنظيمي الأعلى يتكون من جهازين هما، القيادة التنفيذية[٤]، وهي السلطة العليا في التنظيم في الفترة بين دورات انعقاد اللجنة المركزية، وأمانة اللجنة المركزية، وأمانة اللجنة المركزية فتتكون من أمناء اللجنة المركزية الذين يمارسون قيادة الأعمال اليومية وفقا للتخصصات المسندة إليهم، وهي الجهاز المسؤول عن إدارة العمل اليومي تحت إشراف القيادة التنفيذية[٥]، تقوم بتشكيل القيادة التنفيذية.

---

١ - صحيفة المستقلة(لندن)، ع ٢٥٨، ٢٦-٤-١٩٩٦.

٢- صحيفة الوحدوي، (صنعاء)، ع ٢٩٧، ٢٤-٦-١٩٩٧.

٣- عبد الملك المخلافي، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة شخصية مع الباحثة، (صنعاء: ١٥يناير ٢٠٠٠).

٤ - وتقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر العام واللجنة المركزية، وتقدم التقارير حول أعمالها وأعمال أمانة اللجنة المركزية إلى دورات اللجنة المركزية وهي مسؤولة عن تصرفاتها أمام اللجنة المركزية، وفي الفترة ما بين دورات اللجنة المركزية فان قرارات القيادة التنفيذية ملزمة لجميع مستويات التنظيم، وتضع القيادة التنفيذية نظاما لاجتماعاته الدورية وتوزيع المسؤوليات بين أعضائها، وهي التي تمثل التنظيم في العلاقات مع التنظيمات والأحزاب السياسية

٥ - انظر المادة، (٨٨، ٨٩، ٩٠) من النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ص١٥٣-١٥٤.

أمــا المستوى التنظيمي الوسيط، فيضم جهازين، المؤتمر العام[1]، وهو أعلى سلطة فــي التنظيم، واللجنة المركزية[2]، التي تعد أعلى سلطة في التنظيم في الفترة بين دورتي انعقاد المؤتمر الوطني العام.

أما المستوى القاعدي، فيتكون من عدة مستويات هي: الوحدة الأساسية، وهي الحلقة الأولى للاتصال بالجماهير، وتتكون من كل أعضاء التنظيم في كل وحدة سكنية، والمنطقة التــي تتكون من جميع الوحدات الأساسية للتنظيم الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للمنطقة الــذي يــتحدد بــناء علــى قرار من قيادة الفرع، وأخيرا الفرع الذي يتكون من مجموع المناطق التي تقع في النطاق الجغرافي والإداري للمحافظة[3].

خامسًا : البناء التنظيمي لحزب الحق:

تأســس حــزب الحــق بعد الوحدة، حيث أعلن عن نفسه بقيادة أحمد محمد الشامي (الأمين العام والمؤسس للحزب)، يرى البعض أن هذا الحزب يعبر عن مشروع نخبوية العلماء الذين ينتهجون مذهب (الإمام الهادي بن الحسين) من خلال تقسيم بنية الحزب إلى قسمين:

- القسم الأول : قسم المرجعية: وهم العلماء الذين يعتبرون أعلى هيئة في الحزب، وصناع القرار فيه دون الرجوع إلى الأعضاء[4].

---

١ – يــنعقد دوريا كل أربع سنوات بناء على دعوة من اللجنة المركزية ويتكون من مندوبي الفروع الذين تم انتخابهم من مؤتمرات الفروع وفقا للنسبة التي تحددها اللجنة المركزية، وأعضاء اللجنة المركزية، وأعضــاء الأمانــة العامة للشباب الناصري، وأعضاء الأمانة العامة لاتحاد النساء الناصري، و يقوم المؤتمر بإقرار برنامج التنظيم ونظامه الداخلي، والمصادقة على تقارير اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش.

٢ – تقــوم اللجــنة المركزية بالمصادقة على الميزانية العامة للتنظيم، ومتابعة الالتزام بالبرنامج والنظام الداخلــي وتنفيذ القرارات، وقيادة مختلف هيئات التنظيم ونشاطه، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص١٤٨-١٥٢.

٣- لمزيد من التفاصيل ، انظر: المرجع السابق ، ص١٣٥- ١٤٨.

٤- ويمثل هذا القسم ، رئيس الحزب ، والقسم الأكبر من قياداته ورموزه وقواعده المتمركزة في صعدة شــمال العاصمة صنعاء ، وابرز هؤلاء، العلامة مجد الدين المؤيدي (رئيس الحزب) ، وبدر الدين الحوثي (نائب رئيس الحزب).

- القسم الثاني: وهم القيادات الإدارية والتنفيذية للحزب وبقية أعضائه[1].

ويختلف الطرفان من ناحية المرجعية الفقهية ومدارس المذهب الزيدي المتعددة[2]، واهم إشكالية تواجه حزب الحق هو أن وثائقه الأساسية - كالنظام الداخلي والبرنامج السياسي- لا تزال بمثابة مشاريع لم تقر حتى الآن[3].

ويتكون البناء التنظيمي لحزب الحق بحسب النظام الداخلي من عدة مستويات[4]:

- المستوى التنظيمي الأعلى، الذي يتكون من الهيئة العليا للحزب[5]، واللجنة التنفيذية[6].

---

١ - ويمثل هؤلاء عدد من القيادات والقواعد القادمة من المناطق الوسطى، القاضي احمد محمد الشامي ، والأمين العام المساعد محمد المقالح.

٢- وقد جاء في مقدمة مشروع أهدافه التي تصدرتها أسماء اللجنة التحضيرية ما يلي، (هذه أسماء بعض أصحاب الفضيلة العلماء الهداة الدعاة إلى حزب الحق بأهدافه الصادرة عنهم، وهؤلاء هم المرجعية، أما بنية الحزب الهيكلية وقياداته الإدارية والتنفيذية فمرجعها قاعدة الحزب العريضة لأعضائه بكل شرائحها على أن تحكمها الشورى مع مرجعية الحزب، انظر، صحيفة المستقلة، (لندن)، ع ١٣٢، ١٨-١١-١٩٩٦.

٣- التقرير السنوي اليمني ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص٦٧-٦٨.

٤- انظر: مشروع اللائحة الداخلية، (صنعاء : حزب الحق، ١٩٩٠) .

٥ - وتتكون من، العلماء المؤسسون، والأمين العام للحزب، ورئيس مجلس الشورى بحكم مناصبهم، ومن يرى مجلس الشورى بضمهم إليها بشرط موافقة الهيئة العليا بحيث لا يتجاوز عددهم ١٥ عضوا من أعضاء الهيئة العليا، التي تتولى المصادقة على خطط وبرامج الحزب، وعلى قرار الحزب بالاندماج أو التحالف مع غيره من الأحزاب، والإشراف على سياسة مجلس الشورى واللجنة التنفيذية، والتكوينات الحزبية، والتصديق على قرارات مجلس الشورى المتعلقة بالميزانية العامة للحزب والحساب الختامي، وتعقد الهيئة العليا اجتماعاتها كل ستة اشهر، وتتخذ قراراتها بأغلبية الحاضرين، ويتولى رئاسة الهيئة العليا، رئيس الحزب.

٦ - وهي السلطة التنفيذية العليا للحزب وتمارس الاختصاصات التالية، وضع الخطط والبرامج وتنفيذها بعد التصديق عليها، ومناقشة وإقرار الخطط المرفوعة إليها من اللجان المتخصصة، وكذلك مراجعة وتقييم أنشطة الحزب، وتنفيذ قرارات مجلس الشورى والمؤتمر العام، واعتماد الموازنة العام للحزب ووضع الحساب الختامي، وتتكون من خمسة عشر عضوا يتم انتخابهم من قبل مجلس الشورى لمدة خمس سنوات، ويكون أمين عام الحزب هو رئيس اللجنة بحكم منصبه.

– أما المستوى التنظيمي الوسيط فيتكون من مجلس الشورى[١]، والمؤتمر العام[٢].

– أمـا المسـتوى القـاعدي فيتكون من الجماهير المنظمة وهي القاعدة العريضة للحـزب ممن التحقوا به ولديهم الاستعداد لمناصرة الحزب في كل مواقفه ودعمه في كل مشـاريعه والدفـاع عـنه وعـن مبادئه والتفاعل مع كل أنشطته، إلا انهم لا يستطيعون المشاركة في تكويناته التنظيمية نظراً لظروفهم الخاصة[٣].

سادسًا : *البناء التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي*:

يتكون البناء التنظيمي من ثلاثة مستويات هي:

– المسـتوى التنظيمـي الأعلـى الـذي يتكون من قيادات القطر[٤]، أما المستوى التنظيمـي الوسـيط فيـتكون من القطر الذي يتكون من أعضاء قيادة القطر المنبثقة عن الـدورة الانتخابية السابقة وأمناء سر الفروع، وأعضاء آخرين من قيادة كل فرع أو شعبة تنتخـبهم هـذه القيادة، ويقوم القطر بتولي كامل الصلاحيات التنظيمية التي تقتضيها قيادة الجهـاز الحزبي في القطر، وتولي كامل الصلاحيات لرسم السياسة المتعلقة بقضايا القطر السياسية.

---

١ – الـذي لـه السلطة الإشرافية والرقابية على جميع تكوينات الحزب، وهو الذي يقر الخطوط العامة للسياسـة وخطـط وبـرامج الحزب، ويقوم بانتخاب الأمين العام، وأعضاء اللجنة التنفيذية بالاقتراع السـري المباشـر، وإقـرار الميزانـية العامة للحزب والحساب الختامي، وإقرار البرنامج السياسي والانتخابي للحزب.

٢ – وهـو أول المراتـب القـيادية للحزب ويتولى، انتخاب أعضاء مجلس الشورى، ومناقشة البرنامج السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية وإقراره ويعقد المؤتمر كل خمس سنوات.

٣– لمـزيد مـن التفاصـيل حـول النظام الداخلي لحزب الحق، انظر: اللائحة الداخلية لحزب الحق، (الجمهورية اليمنية، حزب الحق، د.ت) .

٤– التـي تتكون من واحد وعشرين عضواً وتتولى قيادة القطر وتوجيهه وتنشيطه وتربية أعضاء الحزب نظرياً ونضالياً وعلمياً، وتولى كامل الصلاحيات التنظيمية التي تقتضيها قيادة الجهاز الحزبي.

أما المستوى القاعدي فيتكون من الخلية ، ثم الفرقة ، ثم الشُعب، ثم الفرع[1].

سابعًا : البناء التنظيمي للحزب الناصري الديمقراطي:

يتكون البناء التنظيمي من ثلاثة مستويات :

المستوى التنظيمي الأعلى، الذي يتكون من المكتب السياسي الذي يتولى مسئولية التخطيط والرقابة والتوجيه لتنفيذ استراتيجية الحزب عبر المراحل المختلفة لضمان تنفيذ الخطة العامة وأساليبها المحددة.

ويمثل المستوى الوسيط، المؤتمر العام والذي يعتبر أعلى سلطة حزبية وينعقد دورياً كل أربع سنوات، ويختص بدراسة ومناقشة تقرير اللجنة المركزية عن مختلف مجالات نشاط الحزب، ومناقشة وإقرار الخطة العامة للحزب، ثم اللجنة المركزية والتي تعتبر أعلى سلطة في الحزب في غياب المؤتمر الوطني العام وتقوم بتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام.

أما المستوى القاعدي، فيتكون من الوحدة الأساسية، ثم الوحدة القيادية، ثم اللجنة الحزبية، فمؤتمر فرع الحزب في المحافظة[2].

أما بالنسبة لحزبي البعث العربي الاشتراكي القومي، والتصحيح الناصري، فلا يوجد لديهما أنظمة داخلية .

تدل متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب -موضع الدراسة- على عجزها جميعا بدرجات متفاوتة عن استكمال بنائها التنظيمي، ولذلك ظلت هنالك فجوة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي.

---

١ - لمزيد من التفاصيل انظر، النظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن، (صنعاء: بولار للطباعة والنشر، ١٩٩٤).

٢- البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي، (الجمهورية اليمنية، دائرة الصحافة للطباعة والنشر، د.ت).

وبالنظر إلى الأحزاب – موضع الدراسة – فإن المؤتمر الشعبي العام لديه وعي منذ البداية لمشكلة عدم استكمال البناء التنظيمي وهذا ما أقرته توصيات المؤتمر العام الخامس، التي حثت على ضرورة استكمال البناء التنظيمي في هياكل المؤتمر، ووضع الخطط والبرامج العملية الكفيلة بتنشيط عملية الاتصال بين مختلف تكوينات المؤتمر وتوسيع نطاق المشاركة السياسية فيها[1]، واستمرار هذا التوجه في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٧، والمؤتمر العام السادس في دورته الأولى ٤-٧ يوليو ١٩٩٧، والتي سنشير إلى أبرز التطورات التنظيمية في وثائقهما كالتالي:

فقد أكدت وثائق الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، أن محور نشاط الهيئات القيادية العليا للمؤتمر– بين مرحلتي انعقاد الدورة الأولى والثانية– تركزت حول تحديث آليات وأساليب العمل التنظيمي، وتوسيع قاعدتي الانتساب إلى عضوية المؤتمر، والمشاركة في هيئاته القيادية، وتبلورت أبرز مظاهره فيما يلي:

١- في مجال تحديث اللوائح التنظيمية وإعادة صياغاتها، أقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، مشروع تعديلات النظام الداخلي[2]، ووضع خطط وبرامج لتشكيل القيادات الوسطية المساعدة في

١- ينظر: توصيات المؤتمر العام الخامس في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، مصدر سابق، ص ص٨ – ١٢، واستمر هذا التوجه في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٥، والمؤتمر العام السادس في دورته الأولى .

٢- اشتملت التعديلات على، توسيع قاعدة مشاركة أعضاء جدد في تكوينات المؤتمر لم تكن تشملهم النصوص السابقة ، إما لحداثة التكوينات التي هم من أعضائها مثل، المجلس الاستشاري والهيئات التنفيذية، والمجالس المحلية المنتخبة، وإيجاد آلية لمعالجة القصور في عملية الاتصال بتشكيل مجالس الفروع والهيئات التنفيذية، واستحداث قيادات وسطية لإيجاد حلقة ترابط وقنوات اتصال بين تكوينات المؤتمر القيادية والقاعدية بما يُفعل دور الأعضاء في تنفيذ سياسات وتوجهات المؤتمر، وبما يتواءم مع حجم المؤتمر، خاصة بعد حصوله على أغلبية أعضاء مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٧، وتوليه قيادة الحكومة، انظر، مشروع التعديلات في بعض نصوص ومواد النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقدم إلى الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (صنعاء : الأمانة العامة، ١٩٩٧) ص١-٣.

فـروع المحافظـات بهـدف تفعيل النشاط التنظيمي[1]، فقد تضمن التقرير السياسي المقـدم مـن اللجنة الدائمة إلى الدورة الاعتيادية للمؤتمر العام السادس نقداً ذاتياً للقصور التنظيمي للحزب أثناء انتخابات السلطة المحلية، فأشار التقرير إلى ضعف عملية الاتصال والتواصـل بيـن بعـض قيادات الفروع وقيادات المراكز التنظيمية، وعدم متابعة انتظام اجـتماعاتها ومناقشـة القضـايا والإشـكاليات التنظيمية والسياسية التي تحقق الارتباط التنظيمـي بقـيادات المراكز، والاضطلاع بمسؤولياتهم التنظيمية وتعزيز جانب التضامن بين أعضائها.

إضافة إلى غياب التوعية التنظيمية بين أوساط قيادات المراكز والأعضاء تم تشكيل عـدد مـن المراكـز التنظيمية بطريقة غير سليمة، مما أدى إلى خلل تنظيمي أثناء تأدية المهـام التنظيمية الميدانية الانتخابية، وإغلاق بعض الفروع، وغياب قياداتها منذ انتخابها حـتى بدايـة التحضـير والذي ترك أثراً سلبيا في صفوف أعضاء وأنصار المؤتمر في العملية الانتخابية.

تعـدد جهـات اتخـاذ القـرار التنظيمـي وقنوات الاتصال والتواصل أثناء العملية الانتخابـية من الأعلى للأدنى أو العكس، وعدم إعطاء الشباب والمرأة الدور الذي يتناسب مع أهميتهما في تنفيذ المهام التنظيمية الميدانية الانتخابية[2].

٢- وفـي جانـب توسـيع إطار المشاركة في عضوية الهيئات التنظيمية للمؤتمر الشعبي، تم إقرار إضافات جديدة إلى قوام عضوية المؤتمر العام، شملت عدداً من وظائف العمل التنظيمي، وعمداء المعاهد المتخصصة، وقيادات المجالس المحلية المنتخبة، وحملة الدكـتوراه مـن أعضـاء المؤتمر وقيادات النشاط الشبابي والنسوي، والقيادات النقابية،

١- وثائق أعمـال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمـر الشعبي العـام، صنعاء ١٠ – ١١ مايو ٢٠٠١، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ٢٠٠١)، ص٣٧ .

٢- لمـزيد مـن التفاصيل، انظر: تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس أغسطس ٢٠٠٢، (الجمهورية اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، اللجنة الدائمة، أغسطس ٢٠٠٢) ص٢٩-٣٢.

وتوســع نطاق اللجنة الدائمة لتشمل إلى جانب أعضائها السابقين كلا من أعضاء الهيئتين البرلمانــية والوزارية، ورئيس للمجلس الاستشاري ورؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ورؤســاء المعــاهد العلــيا مــن أعضاء المؤتمر، وذلك بحكم مواقعهم في تلك المناصب الوظيفية.

أمــا الآلــيات التــي تــم استحداثها فهي القيادات الوسطية والجغرافية والتنظيمية، والهيــئات التنفــيذية ومجالس فروع المؤتمر في التكوينات القاعدية [1]، كما أقر المؤتمر إجراء دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات المؤتمر [2].

ويحــدد البــناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام بمجموعة من العوامل أهمها: اعتبار المؤتمر الشعبي العام – بحكم إمكاناته وتداخله مع أجهزة الدولة –أبرز الأحزاب من حيث امــتلاك المقومات في الوحدات الإدارية الصغيرة، وكذلك لديه نظريا على الأقل تشكيلات متشعبة في كل المحافظات والمديريات بلا استثناء، وقد استطاع المؤتمر الشعبي العام أن يحشــد كــل طاقاته وأفراده في الانتخابات بالذات، ورغم ما يتمتع به المؤتمر من مزايا لا تــتحقق للأحزاب الأخرى، فإنه ظل موضع انتقاد بسبب قصور بنائه التنظيمي، وعدم الــتغلغل في الوحدات القاعدية، فضلاً عن وجود الكوادر الحزبية وصعوبة تدرج القيادات والحــراك التنظيمــي في مستويات القمة، فضلاً عن أن بعض الأنشطة المفتوحة للمؤتمر لا تتحقق لها صفة العلاقة المباشرة مع المواطنين، وإنما تتم من خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الحزب باعتباره الحزب الحاكم.

أمــا الحزب الاشتراكي فقد واجه العديد من المشكلات التنظيمية، بعد حرب ١٩٩٤ أهمها ما يلي:

١- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس (صنعاء: اللجنة العامة للمؤتمر، ١٩٩٧).

٢- البيان الختامي للمؤتمر العام الخامس الدورة الثانية، (صنعاء: الأمانة العامة، ١٩٩٧) ص٨.

١- انتقال غالبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وعدد كبير من الكوادر الحزبية إلى الخارج، وخلال الفترة مايو ١٩٩٧- حتى نوفمبر ١٩٩٨، أشار التقرير السياسي العام المقدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب، إلى تعرض عملية إعادة البناء الحزبي لمؤثرات سلبية أضعفت من النتائج والجهود الكثيرة المبذولة خلالها، منها:

(أ) تعثر نشاط اللجان القيادية العليا نتيجة لتباين الآراء بين أعضاء المكتب السياسي، حيث لم تعقد اللجنة المركزية سوى دورة واحدة خلال عام كامل وتعثرت خلاله أعمال المكتب السياسي.

(ب) كذلك قيام أجهزة الأمن باعتقال الناشطين من أعضاء الحزب في معظم محافظات الجمهورية، إلى جانب ناشطين من أحزاب المعارضة.

٣- أظهرت مؤشرات الإحصاء ونتائج العملية التنظيمية خلال الفترة الماضية، أن أعدادا كبيرة من الحزبيين قد انتظموا في إطار الحزب بمختلف هياكله، وبالمقابل هنالك أعداد لا بأس بها قد حافظت على بقاء عضويتها في الحزب، ولكنها لم تنخرط في إطار العملية التنظيمية وفق الأسس المحددة في النظام الداخلي.

٤- عزوف العديد من كوادر الحزب وأعضاءه عن مواصلة نشاطهم الحزبي[١].

أما التجمع اليمني للإصلاح فنتيجة لسرية البيانات التنظيمية، وعدم نشره تقارير دورية فسنعتمد على نتائج الانتخابات النيابية ١٩٩٣، ١٩٩٧، وتدل النتيجة الرسمية لعدد الأصوات التي حصل عليها الإصلاح على حجم تواجد وتأثير التجمع اليمني للإصلاح في كافة المحافظات وأن وجوده التنظيمي وثقله السياسي قد تضاعف بين عامي ١٩٩٣، ١٩٩٧، انظر الجدول رقم (٢) :

١- لمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير السياسي العام المقر من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، دورة البردوني، ٣٠/٨-٢/٩/ ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٦.

جدول رقم (٢) يبين عدد الأصوات التي حصل عليها التجمع اليمني للإصلاح على مستوى محافظات الجمهورية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣م وعام ١٩٩٧م

المحافظة	في عام ١٩٩٣	في عام ١٩٩٧	الزيادة عام ١٩٩٧	المحافظة	في عام ١٩٩٣	في عام ١٩٩٧	الزيادة عام ١٩٩٧
أمانة العاصمة	٣٦٧٦٢	٤٩٣٨٨	١٢٦٢٦	المهرة	صفر	١٩٩٨	١٩٩٨
عدن	٦٤٠١	١٤٠٩٧	٧٦٩٦	الحديدة	٤٣٦٥٢	٤٥٤٥٧	١٨٠٥
تعز	٧٤٠١٧	١٦٢١٥٦	٨٨١٣٩	ذمار	٢٩٥٦٣	٤٠٢٥٥	١٠٦٩٢
لحج	١٤٣٤٠	١٨١٢٢	١٦٦٨٨	صنعاء	٤٥٢٣	٥١٧٠٩	٦٢٨٦
إب	٥٨٨١٠	٩٧١٤١	٣٨٣٣١	المحويت	٧٧٥١	١٩٨٩١	١٢١٤٠
أبين	٣١٦٤	٩١١٨	٥٩٥٤	حجة	٣٠٨١٥	٤١٧٨٥	١٠٩٧٠
البيضاء	١٠٨٢٦	٢٢٤١٢	١١٥٨٦	صعدة	٤٥٢٧	٤٦٢٦	٩٩
شبوه	٢٢٠٦	١٣٦٨٤	١١٤٧٨	الجوف	٢٦٦٠	٨٥٠٩	٥٨٤٩
حضرموت	٢٢٩٣٠	٢٧٩٨٣	٥٠٥٣	مأرب	١٦٠٤	٩٣٩٧	٧٧٩٣

المصدر : محمد الفرح، الانتخابات النيابية، مرجع سابق، ص١٨٣ .

أما التنظيم الناصري، فيرى علي سيف حسن (الأمين العام المساعد للتنظيم الناصري) أن ضعف آلية الإعداد والتأهيل داخل التنظيم، والمناخ السياسي العام من العوامل التي حدت من قدرة التنظيم على الوصول إلى جميع المناطق اليمنية[١]، أما بقية الأحزاب فهي تعاني من مشاكل تنظيمية وانقسامات حزبية متعددة.

من خلال العرض السابق، ويمكن طرح عدد من الملاحظات، منها ما يلي:

١- أن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لم تستكمل بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي، وكان هذا أحد المؤثرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور

١- علي سيف حسن، الأمين العام المساعد للتنظيم الناصري، مقابلة مع الباحثة، صنعاء، ٢٠٠١/١/٢٥ .

توزيـــع الســـلطة التي ظلت مؤثرة في المستوى القيادي الأعلى، ولذلك ظلت هناك فجوة ملموســـة بيـــن الإطـــار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها، وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي.

فـــرغم أن اســـتكمال بناء المستوى القاعدي لا يؤدي - آلياً - إلى تغيير في توزيع الســـلطة والاختصـــاص فهو يؤثر تدريجيا في هـــذا التوزيع من خـــلال تزايد احتمالات تولـــيد الضـــغوط من أسفل، فكلما كان المستوى القاعدي أوسع نطاقا أمكن توقع ضغوط أكـــثر - وربمـــا أقـــوى - على المستوى القيادي وبالتالي اضطرار المستوى القيادي لأن يأخذهـــا فـــي الاعتبار بدرجة أو بأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى نشأة الأحزاب السياسية ذاتها، فقد نشأت بعد أكثر من عقدين من تحريم الحزبية، وأدى ذلك إلى معاناة النخب التي تصـــدت لإقامـــة الأحزاب من نتائج إلحاق المجتمع المدني بالدولة في ظل نظام سلطوي، ممـــا تـــرك آثـــاراً ســـلبية على قابلية الغالبية الساحقة من المواطنين للتفاعل مع العملية السياسية الجديدة ذات الطابع التعددي.

وفـــي الوقـــت نفسه استمرت القيود الأمنية على حركة أحزاب المعارضة لتمثل قيدا لا يمكـــن الاســـتهانة بـــه على إمكانات تفاعل المواطنين معها، وفي هذا السياق كان من الصـــعب على الأحزاب أن تصل ببنائها التنظيمي إلى جميع الوحدات الجغرافية الأساسية علـــى المستوى الرأسي، كما عانى بعضها من صعوبة الوصول إلى بعض الأقاليم النائية على الصعيد الأفقي.

٢- إن اللوائـــح الداخلـــية للأحـــزاب المعاصرة لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقـــة بيـــن المستويات التنظيمية الرئيسية لأي حزب (القيادي، والوسيط، والقاعدي)، فهذه اللوائح تتشابه في الحرص على توزيع السلطة والاختصاص بين المستويات الثلاثة، والإيحـــاء بـــان المســـتوى الوســـيط الـــذي يمثله عادة المؤتمر العام هو صاحب السلطة الرئيســـية، ومـــن ثـــم إخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادي، بل ورئيس الحزب على هذه السلطة في الغالب.

٣- يتسم المستوى التنظيمي الأعلى للأحزاب – موضع الدراسة – بدرجة عالية من التشابه في طبيعة واختصاص هذا المستوى رغم اختلاف الاسم الذي يطلق عليه، وعدد الأجهزة التي يتكون منها، بينما يضم المستوى التنظيمي الوسيط أهم الأطر المؤسسية للتفاعل بين المستويين الأعلى والقاعدي للأحزاب، وقد أخذت بعض الأحزاب – موضع الدراسة- في أنظمتها الأساسية بجهازين في هذا المستوى، بينما أخذت بقيتها بجهاز واحد .

ويعتبر المستوى التنظيمي القاعدي موضع أهم قصور في البناء التنظيمي للأحزاب السياسية (موضع الدراسة)، حيث تعذر بدرجات متفاوتة استكماله الأمر الذي انعكس بأشكال مختلفة على مجمل التفاعلات الحزبية الداخلية، رغم تميز الأنظمة الأساسية لهذه الأحزاب بالطموح الشديد في أن يغطي هذا المستوى الوحدات الجغرافية الأساسية على امتداد إقليم الدولة.

المبحث الثالث

استقلالية الأحزاب

يقصد بالاستقلالية مدى قدرة الحزب على بلورة برامجه وسياساته بمعزل عن تأثيرات وضغوط السلطة السياسية ، وكذلك مدى قدرته على الابتعاد عن سيطرة قوى سياسية واجتماعية واقتصادية معينة، ويعد هذا المعيار من أهم المعايير لمعرفة كفاءة الحزب، لأنه يتعلق بكينونة الحزب ذاته، وترى الدراسة إمكانية اختبار مدى استقلال التنظيم الحزبي من خلال علاقته بكل من المؤسسة العسكرية، القبيلة، المناطقية، التمويل الحزبي.

أولا : استقلالية الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية:

يقصد باستقلالية الأحزاب عن المؤسسة العسكرية، درجة خضوع التنظيم الحزبي للمؤسسة العسكرية، وتنفيذه لتعليماتها، وعدم قدرته على فرض إرادته عليها أو العكس، إذ تعد المؤسسة العسكرية أفضل التنظيمات الأخرى قدرة وتنظيما، وأكثرها رغبة في التدخل في الحياة السياسية.

وتعد عدم قدرة التنظيم الحزبي على إخضاع أعضائه العسكريين لإرادته وكبح جماحهم وتحجيم دورهم في الممارسة السياسية أحد أهم أبعاد عدم قدرته على التمتع بالاستقلال[1] .

ويقصد بالمؤسسة العسكرية، الجيش بصفة أساسية، وتضاف إليه أحيانا الجماعات المنظمة عبر خطوط عسكرية، مثل تلك المنظمات التي تعرف بالمليشيات أو بالقوات الخاصة، وتعد علاقة هذه المؤسسة بالتنظيم الحزبي ذات أهمية قصوى.

١- محمد صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص ١٥٤.

ويعتبر استقلال التنظيم الحزبي عن تدخل الجيش ونفوذه من أهم مؤشرات عدم خضوعه لنفوذ مؤسسة أخرى، ومرد هذا إلى امتلاك الجيش القوة القادرة على القيام بانقلاب عسكري، والإطاحة بزعماء التنظيم الحزبي من السلطة، كما أن اعتماد الأخير في بقائه في السلطة على تأييد القوات المسلحة يعني اعتماده على القوة والقمع، وليس على الإقناع والتوافق.

وقد مثلت استقلالية الأحزاب اليمنية بعد قيام الوحدة عن المؤسسة العسكرية واحدة من أكثر القضايا حساسية، ويعود الأصل فيها إلى تباين التجربة السياسية والاقتصادية بين شطري اليمن، وكان موقع الجيش من العمل السياسي والحزبي أحد عناصر الاختلاف بين (المؤتمر والاشتراكي، أثناء الائتلاف الثنائي ١٩٩٠، ١٩٩٣) ففي الشطر الشمالي حظرت الحزبية سواء في الحياة المدنية أو داخل القوات المسلحة، ومن أسباب التمسك بمبدأ إبعاد الجيش عن العمل السياسي حتى تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام طبيعة تكوين الجيش الشمالي ذاته، فهو خليط من قوات نظامية، وأخرى قوات تتبع القبائل الكبرى.

أما الوضع في الشطر الجنوبي، فقد تم السماح لأفراد القوات المسلحة بالانخراط في العمل السياسي تحت مظلة الحزب الاشتراكي، ومن هنا كان جيش الشطر الجنوبي يجمع بين الاحتراف العسكري والانتماء الفكري والأيديولوجي، عل نحو جعل من الجيش جزاء من العملي السياسي في الشطر الجنوبي، وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، تم الإبقاء على مؤسسة الجيش بشكل وحدات شطرية موزعة على أنحاء اليمن، وبينما اعتبر الطرفان أن هذه الصيغة مناسبة كشرط أساسي لقيام الوحدة، وكان بقاء الجيش على هذه الشاكلة أحد أكبر المخاطر التي تهدد الوحدة اليمنية برمتها، وكان موضوع دمج الجيش من اخطر القضايا المؤجلة، وهي قضية شكلت مدخلاً رئيسياً نحو الانفصال، بغض النظر عن أسباب ومسببات الأزمة التي سبقت الحرب والانفصال، الذي وجد سندا عسكريا يغريه ويشجعه، وان بقاء مؤسسة الجيش مشطرة كانت لحسابات حزبية وشخصية صرفة، وكان الاتفاق على تحديد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي، وحظر التحزب على منتسبي القوات المسلحة، بالرغم من أن موضوعا كهذا شكل صراعا حادا، فبينما كان

الجنوبيون يرون جواز ذلك، وهو راجع إلى انتساب أفراد الجيش إلى مؤسسات الحزب الاشتراكي بجميع هياكله العليا والدنيا، كان يرى الشماليين أن وظيفة الجيش هي حراسة الوطن، وليس ممارسة العمل السياسي الذي قد ينجم عنه صراع دائم على السلطة، خاصة بعد القبول بالنظام الديمقراطي التعددي لدولة الوحدة[١] .

كان الخلاف حول المؤسسة العسكرية والأمنية شديدا، لذلك تعثرت خطوات دمج المؤسسات وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، ويعود الفشل في إمكانية دمج المؤسسة العسكرية إلى سببين:

الأول: ذو طبيعة تقنية، وهو الاختلاف حول أسلوب الدمج، فالمؤتمر يريد الدمج بصيغة الوحدات - المجموعات - العسكرية، بينما يريد الحزب الاشتراكي أن يكون الدمج على مستوى الأفراد.

الثاني: لم يكن لدى الحزبين قناعة في مبدأ إبعاد العسكريين عن العمل الحزبي السياسي، بالرغم من أنهما عملا معا على إصدار قانون الأحزاب السياسية الذي ينص على إبعاد العسكريين عن ذلك[٢].

وقد أفضت حرب صيف ١٩٩٤ (٢٧ ابريل-٧يوليو ١٩٩٤) إلى إقصاء الحزب الاشتراكي عن السلطة واستئثار المؤتمر الشعبي العام بالمؤسسة العسكرية، فنلاحظ أن نسبة العسكريين في المستويات القيادية العليا للمؤتمر الشعبي العام (اللجنة العامة) - وفقا لنتائج انتخابات المؤتمر العام السادس- للحزب بلغت ٣٦,٥%، وهي نسبة عالية إذا ما عرفنا الأشخاص الذين يمثلونها، فرئيس المؤتمر الشعبي العام هو الرئيس علي عبد الله صالح، وهو القائد العام للقوات المسلحة، ونائب الرئيس هو عبد ربه منصور هادي، الذي كان وزيرا للداخلية، أما الأمناء العامين المساعدين فهم، يحي المتوكل الذي تولى مناصب عسكرية منها وزارة الداخلية، ويحي الراعي الشخصية العسكرية والأمنية المعروفة،

---

١ - فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص٦٥.

٢ - قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، مادة١٠ فقرة ٤، مرجع سابق.

وصادق أبو راس أحد خريجي الكلية الحربية في صنعاء، وبالتالي يمكن القول أن المؤتمر الشعبي مازال خاضعا للمؤسسة العسكرية، أما بقية الأحزاب – موضع الدراسة – فتتمتع باستقلالية كاملة تجاه المؤسسة العسكرية، كذلك تشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة المرشحين العسكريين في انتخابات ١٩٩٣ بلغت ٣٥% من إجمالي مرشحي المؤتمر[١].

وبنظرة سريعة على النظام السياسي اليمني نلاحظ مدى هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي ككل وذلك للأسباب التالية:

١- يؤكد التاريخ السياسي لليمن قبل الوحدة (في الشمال وفي الجنوب) أن تداول السلطة في جميع الحالات تم بواسطة انقلابات عسكرية[٢].

٢- أثبتت تجربة الوحدة أن دور الجيش في صنع الأحداث على الساحة اليمنية لازال رئيسيا ، فأهم أسباب حرب ١٩٩٤ عدم قابلية جيشي الشمال والجنوب للتوحد، كما أن بعض المصادمات التي تحدث من حين لآخر بين الدولة وبعض القبائل يعود سببها إلى عدم ارتياح بعض العسكريين لنمو هامش الاستقلالية لدى بعض القبائل.

٣- إن التداخل العضوي الموجود بين المدنيين والعسكريين – بدءا من منصب رئيس الجمهورية، وصولا إلى بعض الوظائف العليا في الدولة – يقيم الدليل على المكانة الطلائعية التي لازال يحتلها الجيش في الحياة السياسية في اليمن، أكثر من ذلك لم يبد " قادة المؤتمر" الرغبة في التحزب والاستقلال عن الجيش إلا مؤخرا، كما لم يخف رئيس الجمهورية اعترافه في أكثر من مناسبة بالمكانة الطلائعية التي لا زال يحتلها الجهاز العسكري في اليمن[٣].

---

١ – عبد العزيز سلطان، مرجع سابق، ص٩٧.

٢ – عرفت اليمن ٦ انقلابات خلال عشرين عاما: منا ثلاثة في الشمال من ١٩٦٢-١٩٧٨ تاريخ انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح، وثلاثة انقلابات في الجنوب من ١٩٦٧-١٩٨٦.

٣- أمين الغيش، مرجع سابق، ص ١٥٢.

ثانيا: استقلالية الأحزاب عن القبيلة:

تلعب التكوينات القبلية في اليمن دورا سياسيا وثقافيا وأدوارا قيادية مؤثرة وقوة مسلحة مناوئة أو موالية للحكومة، وما يمثله كل ذلك هو الدور السياسي الذي يلعبه اتحادان قبليان في شمال اليمن هما " حاشد وبكيل"، وتلعب الأحزاب دورا في غرس الولاءات القبلية داخل التنظيمات الحزبية الحديثة وداخل التنظيمات الثقافية والمهنية التي ارتبطت بشخص زعيم الحزب، أدى ذلك إلى غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، وأضعف أداءها التحديثي داخل التكوينات القبلية وساعد القوى التقليدية على احتكار الفضاء السياسي بين الدولة والمجتمع.

ولما كانت الدولة اليمنية عاجزة عن إنجاز برامج التحديث وعصرنة المجتمع، فإن إعادة إنتاج القبيلة بمضمونها العصبوي كان أداه سياسية للنخب الحاكمة وأداة عجزها في الوقت ذاته عن تحديث المجتمع وتطوره، واستيعاب القوى المدنية الحديثة.

ومع ذلك يمكن القول أن التعددية الحزبية التي أقرت كنظام للحركة السياسية لدولة الوحدة أدت إلى محاصرة نسبية لنفوذ القبيلة في الشمال ومن جانب آخر استطاعت القبيلة الاستفادة من الوضع السياسي الجديد ويتمثل ذلك بأنه بات عليها أن تنتمي إلى الأحزاب القائمة المتصادمة في أفكارها ومشروعاتها السياسية بل وبات عليها – في أحيان أخرى – أن تنشئ أحزابا جديدة تعبر كلية عن مطالبها في إطار تنظيمي حديث مثل حزب الإصلاح، وإذا كانت القبيلة تمد الأحزاب والنقابات والجمعيات بالأنصار والأعضاء وفي معظم الأحيان بالتمويل، الأمر الذي يعطي لها نفوذا لم يكن موجودا من قبل، فإن التعددية السياسية أتاحت للقبائل في جنوب اليمن فرص التعبير عن ذاتها، وإعادة تكوين تنظيماتها التقليدية[1]، لكن ارتباط القبيلة بالتنظيمات المدنية الحديثة مازال يغري هذه التنظيمات باعتبار القبيلة قوة مسلحة تسند أي تنظيم حزبي أو نقابي[2].

١- Elham ,Manea, Yemen, The Tribes And The State, www.al-bab.com /yemen/soc/manea1.htm. 12/1/2001.

٢- فؤاد الصلاحي، ثلاثية القبيلة الدولة المجتمع المدني، ص٥٢

ورغم اختلاف الحزب السياسي عن القبيلة مفهوما ونشأة، إلا إنهما يتقاطعان (وظيفيا) حيث يشتركان في تأدية مهام ووظائف عدة منها، القيام بالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي وتجميع المصالح والتعبير عنها، والسعي للوصول إلى السلطة والحكم والقيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم[١].

ويمكن القول أن القبيلة تقوم بذلك انطلاقا من استمرار تماسك بنيتها الداخلية وروابطها الاجتماعية السياسية القانونية (العرفية)، فبالرغم من قبول الجماعات القبلية الدخول ضمن سلطة الدولة إلا أن ذلك لم يمنعها من استمرار تمسكها بمنظومة القيم والأعراف، وتقسيماتها القرابية، ولذلك فإن التعصب للولاء القبلي يكون واضحا في إطار معرفة الولاء العام للدولة، وذلك يجسد عمليا النزعة الاستقلالية الانفصالية - خاصة لدى رموز القبيلة - عن الدولة المركزية.

ومما ساعد على استمرار نفوذ القبيلة وفلسفتها اعتماد الدولة الحديثة على دعم القبيلة وتأييدها للنظام الحاكم، ولعل هذا السبب يعكس عدم وضوح مفهوم الدولة (بأطرها المؤسسية القانونية) ولذلك أصبحت العلاقة بين القبيلة والدولة تبادلية، تستمد الدولة من القبيلة قوتها وشرعيتها، وتعمل الدولة بدورها على إعادة إنتاج القبيلة وتدعيم رموزها.

وأولى وظائف القبيلة تجاه أفرادها هي حمايتهم من استبداد وتسلط جهاز الدولة القمعي، وخاصة الأفراد المنتمين سياسيا لمنظمات وأحزاب معارضة للدولة، فكثير من السياسيين المدنيين والعسكريين الذين كانوا يتعرضون لقهر سياسي من بعض النخب الحاكمة بعد ثورة ١٩٦٢، كانوا يلجئون طلبا للحماية والأمان إلى وحداتهم القبلية، إضافة إلى ذلك تعطي القبيلة أفرادها مكانة اجتماعية محددة وفقا لمنظومة القيم والأعراف، ووفقا للتركيبة الاجتماعية التي تتدخل فيها عدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية في تحديد وضع الفرد الطبيعي في المجتمع علاوة على ذلك تعمل القبيلة على ظهور توازن

١ - محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٧٦.

فـي جهاز الدولة من خلال الوظائف العسكرية والسياسية والمدنية، ومن هنا لا نكاد نرى أي تشكيل حكومي منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢ وحتى اليوم يخلو من تلك التوازنات.

تعمل القبيلة أيضا على دعم أفرادها في عمليات التمثيل السياسي عن طريق دعمها لمرشـح مـن أبناء القبيلة (بما في ذلك أعضاء الحزب الاشتراكي)، خاصة حينما يكون المرشـح له مكانة اجتماعية مرموقة في إطار القبيلة، وتتوسع حماية القبيلة لأعضائها إلى تكـتل القبائل ضد الدولة عن طريق نظام المؤاخاة، والتحالفات التي يتم عقدها بين بعض القبائل، خاصة في أوقات الأزمات أو الصراع السياسي مع الدولة.

يرى أحد الباحثين أن الثقافة السياسية اليمنية مازالت ثقافة طاردة لمؤسسات المجتمع المدنـي الحديـثة عامة وللحزبية تحديداً، كما أن السلطات الحاكمة المتعاقبة في اليمن ما انفكت تشوه مفهوم الحزب السياسي وتصوره على أنه مقترن بالضرورة بالعمالة ومصدر للتشرذم والصراعات[١].

وتسـيطر القبـيلة في اليمن على الأحزاب التالية، (المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وحزب البعث العربي الاشتراكي قبل الانقسام)، فتبلغ نسبة تمثيل القبائل فـي اللجـنة العامـة للمؤتمـر المنبثقة عن المؤتمر العام السادس٤٣%[٢]، وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة مساهمة المؤتمر الشعبي العام في المرشحين لانتخابات ١٩٩٣ من فـئة المشـايخ ٦٩،٤% من إجمالي المرشحين[٣]، مما يدل على مدى هيمنة القبيلة على المؤتمـر الشـعبي العـام، وعدم استقلاليته عنها، وترجع بعض الدراسات نجاح المؤتمر الشـعبي العام في الانتخابات إلى اعتماده في الترشيح على المشايخ وأصحاب الوجاهات ، الذين يتم اختيارهم من قبل المواطن، نظرا للرابطة القبلية التي تربطه بهم، فما زال الولاء

١ - محمد الظاهري، مرجع سابق، ص١٢٦.

٢ - تـم التوصـل إلى هذه النسبة بناء على معلومات أولية قامت الباحثة بجمعها عن الأحزاب السياسية اليمنية.

٣ - عبد العزيز سلطان، مرجع سابق، ص ٩٦.

القبلي يغلب على الولاء الطبقي والفكري والسياسي، وكل فرد داخل القبيلة يتعصب لقبيلته أغنيائها وفقرائها على حساب الولاء الطبقي والقومي[1].

أما التجمع اليمني للإصلاح فإن أحد مكوناته هي القبيلة، وأن اختيار زعامة قبلية لها مكانـتها (الشـيخ عـبد الـله بن حسين الأحمر) له ما يبرره ، فالتنظيم السياسي للإخوان المسـلمين بالـرغم من حضوره وثقله السياسي ظل في حاجة إلى واجهة قبلية تدعم هذه المكانـة وتهيئ لـه إمكانيات المشاركة في صنع القرار السياسي، خاصة في ظل امتزاج البنـيان القبلي بهياكل الدولة ومؤسساتها، وبالفعل فإن التزاوج بين القبيلة المؤثرة والتنظيم السياسي جعله يكاد أن يكون التيار الوحيد على الساحة السياسية إلى ما قبل الوحدة[2].

وتـبلغ نسـبة التمثيل القبلي في الهيئة العليا للتجمع المنبثقة عن المؤتمر العام الثاني للإصـلاح نسبة ٢٥% من إجمالي عدد أعضاء الهيئة، وقد قدم التجمع اليمني للإصلاح نوعيـن مـن المرشحين في الانتخابات النيابية المختلفة، مشايخ القبائل في المناطق القبلية التـي تشـمل صـنعاء وبعض المناطق القريبة منها،[3]، أما خارج حدود حاشد فنجد أن مرشـحي الإصـلاح قد أطلقوا على أنفسهم لقب الإسلاميين كوسيلة لإعطاء مظهر براق لهويتهم، وبغرض إخفاء الفوارق الحقيقية داخل الحزب وخارجه، بين الوهابيين والسلفيين والإخوان المسلمين[4].

٢- Sheila Carabico, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 142.

٢- الهام مانع، مرجع سابق، ص٢١.

٣ - تركـز مشـايخ القبائل في منطقة خمر مسقط رأس س الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشـد، الـذي فاز في انتخابات ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ هو وأولاده، ولكن أحد أبنائه وهو (حميد الأمر) واجه منافسة عنيدة عند ترشيح نفسه في منطقة حجة، لمزي من التفاصيل انظر،

Sheila Carabico, Op.Cit, p. 143.

٤ - Sheila Carabico, Ibid, P.144.

أمـا حـزب البعـث العربي الاشتراكي، فقد شكل المشايخ مكونا أساسيا في تكوين الحـزب، فـبعد إعـلان التعددية السياسية وخروج معظم الأفراد المنضويين تحت لواء المؤتمـر الشعبي العام إلى أحزابهم، انضم الشيخ مجاهد أبو شوارب[1] إلى حزب البعث العربـي، وبفضـله اسـتطاع الحزب أن يحصل على سبعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٣، وبخـروج الشـيخ مجاهد أبو شوارب من الحزب حدث الانقسام بين أعضاء الحزب، ولم يستطع الحصول إلا على مقعدين في انتخابات ١٩٩٧[2].

ويمكن إرجاع سيطرة القبيلة على الأحزاب السياسية للأسباب التالية:

١- اسـتمرار العلاقـات التقليدية في داخل التنظيمات الحديثة (الأحزاب)، والعمل على تقويتها، والنظر إلى التنظيمات الحديثة كوسائل للكسب المادي، وإظهار قوة الأفراد القبلـية، وقد ساعد ذلك النشأة السرية للأحزاب السياسية، واستقطاب الأعضاء عن طريق المقربين وأصحاب الثقة، وبالتالي الحصول على امتيازات مادية، إضافة إلى طلب الحماية للأعضاء من ملاحقة الدولة عبر أجهزتها الأمنية.

٢- أن بعض تنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية وبعض الأفراد من ذوي الـثقافة الحديـثة ومن المناطق خفيفة النزعة القبلية، كان لممارستها العملية التي ترفض القبـيلة، وتسعى لهدمها مرة واحدة، وترى فيها تكوينات إقطاعية ينبغي نفيها أو تجاوزها، أدى ذلـك إلى توتر العلاقة بين هذه التنظيمات والقبيلة وعدم الاستقرار، وتصاعد أعمال العـنف السياسـي مـن القبـيلة ضد التنظيمات السياسية الحديثة، وذلك بدعم من النخب الحاكمة[3].

---

١ - أحد مشايخ قبيلة حاشد، وهو زوج أخت الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر .

٢- Sheila Carabico, Ibid, p.145.

٣ - تـم اعـتراف الدولة بالقبيلة كأحد عناصر المجتمع المدني، إذ يؤكد الرئيس علي عبد الله صالح في حديـث صحفي عام ١٩٨٦، على ان الدولة نفسها جزء من القبائل وشعبنا اليمن مجموع تلك القبائل، ونفس الشيء أكده الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي لا يزال محافظا على لقب شيخ مشايخ حاشد، بقوله إن النسق القبلي أسلوب حياة، انه افضل من الحزبية واكثر إلزاما وفيه تمسك بالعادات والتقاليد والضوابط والأخلاق ما لا يملكه أي نظام حزبي، انظر، أمين الغيش، مرجع سابق، ص ١٢٦.

ثالثا: استقلالية الأحزاب عن المناطقية :

تهيمن المناطقية على أحزاب (الاشتراكي، والتنظيم الناصري، وحزب الحق)، وتعتبر من أخطر قضايا الاختلاف هي الاتهامات المتبادلة بالمناطقية، فيهيمن الأفراد المنتمون إلى المناطق الجنوبية داخل الحزب على الحزب، حيث تبلغ نسبتهم ٥١% من إجمالي عدد الأفراد في المكتب السياسي للحزب والمنتخبين من المؤتمر العام الرابع للحزب، أما نتائج الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٣ فتشير إلى فوز الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية، حيث فاز ب ١١ مقعدا في محافظة حضرموت من أصل ١٧ مقعدا، ولكنه لم يحصل على أي تمثيل نيابي في خمس محافظات شمالية في مقدمتها أمانة العاصمة، والمحويت وحجة وصعدة والجوف.

أما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فقد تمخضت النتيجة المعلنة عن استحواذ محافظة واحدة هي محافظة تعز على ٨٣% من قوام اللجنة المركزية وعددهم ٧٤ عضوا، فيما حظيت بقية المحافظات بتمثيل لا يزيد على عضو واحد إلى عضوين[١].

أما حزب الحق فقد انحصر تمثيله في محافظة صعدة، ولم يحقق أي فوز في الانتخابات خارج إطار هذه المحافظة.

رابعا: التمويل:

يمكن القول أن جميع أحزاب المعارضة تخضع للحزب الحاكم، لأن التمويل الحكومي للأحزاب ينحصر على الأحزاب ذات التواجد في البرلمان، وتتحدد حصصها تبعاً لعدد المقاعد التي تشغلها ونسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات البرلمانية ، أما الأحزاب خارج البرلمان فإنها لا تحظى بأي نصيب من التمويل الحكومي.

---

١ – تم التوصل إلى هذه النسب بناءً على معلومات أولية قامت الباحثة بجمعها عن الأحزاب السياسية اليمنية.

ولكن القانون الذي يحدد مصادر التمويل وحجمه بالنسبة للأحزاب لا يحدد المستوى المسموح به من التمويل للحملات الانتخابية، كما هو الشأن في البلدان الديمقراطية الأخرى، التي رسمت حدوداً معينة لا يجوز تجاوزها في الصرف على الحملات الانتخابية، حتى تضمن عنصر التكافؤ بين القوى المتنافسة في الحدود المقبولة طبعاً، وبالتالي تخضع عملية التمويل الحكومي للأحزاب لسيطرة ومزاج حزب الحكومة، عن طريق لجنة شؤون الأحزاب والمشكلة من حزب الحكومة.

وقد كانت قضايا التمويل الحزبي من أهم القضايا الخلافية في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، وانتخابات السلطة المحلية وقد حددت، الموازنات المالية المتعلقة بالانتخابات المحلية، باتجاهين – الأول ميزانية اللجنة العليا للانتخابات التي حددت الموازنة العامة للدولة بأكثر من ٢ مليار ريال يمني لموازنة ١٩٩٩، والاتجاه الثاني موازنة أحزاب المعارضة منفردة لخوض الانتخابات[١].

وبالتالي ارتبطت الأحزاب بمصدرين للتمويل داخلي ممثلا بالدولة والنخب الحاكمة التي اعتادت تقديم التمويل للقيادات الحزبية و كعامل احتواء لصالحها [٢]، وترتب على ذلك العديد من الصراعات داخل الأحزاب، وكذلك هناك مصادر تمويل خارجية ترتبط بها الأحزاب.

يمكن القول أن جميع الأحزاب السياسية لا تتمتع بالاستقلالية، فهي تخضع بشكل أو بآخر لأحد العوامل السابقة، فالمؤتمر والإصلاح يخضعان بدرجة كبيرة للمؤسسة القبلية، ويخضع المؤتمر بدرجة اكبر للمؤسسة العسكرية، أما الاشتراكي والتنظيم الناصري وحزب الحق فتلعب القوى المناطقية فيهم دورا بارزا ويتركز النشاط الحزبي والجماهيري لهم في هذه المناطق.

١- www.albayan.co.ae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm.

٢- فؤادالصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مرجع سابق، ص ١٢٨.

المبحث الرابع

التماسك والتجانس للأحزاب السياسية اليمنية

يقصد بالتماسك قدرة الحزب على تنظيم عمليات الخلافات الكبيرة ، وخاصة في ظل ظروف تفجر الخلاف في الاتجاهات والآراء بين أعضاء الحزب وقواه المختلفة، بما لا يؤدي إلى اقتسام الحزب أو وجود أكثر من تيار يهدد وحدته[1]، و يمكن التعرف على التماسك داخل الأحزاب – موضع الدراسة – من خلال عدد من المؤشرات، منها الانشقاقات الحزبية، وعملية صنع القرار، والتجنيد الحزبي، ودوران النخبة، وأنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية .

أولا: الإنشقاقات الحزبية:

يوجد داخل أي حزب تيارات مختلفة، وهذا أمر يتسق مع طبيعة الحزب كتنظيم سياسي، ومن المنطقي أن تتصارع هذه التيارات فيما بينها، وتعد آليات معينة تحددها اللائحة الأساسية أو استقرار الممارسة الداخلية للحزب بحيث يتم حسمها داخل الحزب ودون أن تمتد إلى خارجه، وفي حالة عجز الحزب عن توفير مثل هذه الآلية فإن الصراعات عادة ما تتفجر في شكل انشقاق، وينتهي الأمر بخروج المجموعة الأقل تكيفا، في حين يصبح الحزب الأصلي أكثر اتساقا مع نفسه، وبالتالي أكثر قدرة على العمل، ما لم يكن هذا الانشقاق من الاتساع بحيث يضعف الحزب، ولكن في كل الأحوال تصبح الأحزاب القائمة أكثر تعبيراً عن جماهيرها واكثر اتساقاً مع نفسها، ومن ثم فإن القدرة على إيجاد درجة ما من التماسك، والقدرة على استيعاب وإدارة التنافس بين الأجنحة بطريقة سلمية مؤشر هام على كفاءة الحزب وتماسكه[2].

١- إيمان نور الدين، أثر الانشقاق على الأداء السياسي لحزب العمل، في محمد صفي الدين خربوش، (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢ ، أعمال المؤتمر السنوي للباحثين الشباب ، القاهرة ١٧-١٩ أكتوبر ١٩٩٣، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص٩٤.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ٤٨١.

وتشهد الأحزاب - موضع الدراسة - انشقاقات واستقالات متعددة، مع ملاحظة اختلاف الحزب الحاكم عن أحزاب المعارضة، حيث يكمن المصدر الرئيسي لتماسكه في ارتباطه بالسلطة السياسية في الدولة، وبالتالي فإن أي مظهر للانشقاق أو الخلاف في داخله غير مرتبط بصراع ما حول السلطة، يكون ذا تأثير ضعيف على تماسك الحزب[1].

١- الانشقاقات داخل الأحزاب :

بالنسبة للمؤتمر الشعبي تتزايد الخلافات بين الأعضاء عقب الإعلان عن مرشحي الحزب في الانتخابات، وخصوصا ترشيحات مجلس النواب والمجالس المحلية، حيث يحدث تصارع بين الأعضاء للفوز بالترشيح في الانتخابات، وقد أشار تقرير المؤتمر العام السادس، إلى أن استبعاد الحزب لمجموعة من الأعضاء أدى إلى اتفاقهم على ذلك بترشيح أنفسهم كمستقلين في نفس الدوائر التي رشح فيها الحزب مرشحيه، مما أدى إلى تفتيت أصوات الناخبين بين أعضاء المؤتمر، وأشار التقرير أيضا إلى مجانبة التوفيق لبعض قيادات الفروع في اختيار المرشحين الذين أقر ترشيحهم عن المؤتمر،وأدى عدم اقتناع بعض القيادات بمرشحي المؤتمر في بعض المديريات إلى الاختلاف والتباين، الذي انعكس على القواعد، وأثر على توجهاتها عند التصويت، حيث منحت أصواتها لشخص بعينه أو لمرشح آخر في نفس القائمة أيضا عدم قدرة بعض قيادات الفروع على استيعاب قرارات وتوجيهات القيادة الانتخابية العليا للمؤتمر التي منحتهم صلاحية اختيار وتسمية مرشحي المؤتمر في نطاق فروعهم، إما رغبة منهم في تجاهلها أو هروبا من تحمل المسئولية، وذلك ظهر جليا في استخدام بعض القيادات لتلك الصلاحيات المخولة لهم بترشيح أقاربهم أو أصدقاءهم على حساب مرشحين مؤهلين[2]، ولكن هذه الاختلافات قد تقل أهميتها بالنظر إلى حقيقة عدم تعارض رؤى ومصالح أعضاء الحزب مع التوجه العام للدولة، و يظل الارتباط بالسلطة، وبشخص رئيس الدولة والحزب هو العامل الذي يوحد هذه التيارات، وينسق الحركة بينها ويمنعها من التصادم، ويفك الاشتباك بينها،

١- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، ص ٣٧٣.

٢- تقرير اللجنة الدائمة إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر الشعبي العام السادس ، مرجع سابق، ص٢٩.

وبالتالي فان الصراعات بين أجنحة الحزب لا يترك لها الفرصة للتصاعد، ومن هنا يعتبر المؤتمـــر الشــعبي العام – نظرا لخصوصيته المشار إليها سابقا – من أقل الأحزاب التي تشهد انشقاقات واستقالات.

أمـــا بقـــية الأحـــزاب – موضع الدراسة – فقد برزت ظاهرة الانقسام بين صفوف التيارات السياسية ذات الأصول الفكرية الواحدة، بانشطار التكوين الحزبي الواحد إلى عدة أحـــزاب كـــل مـــنها يدعي أنه الممثل الشرعي لذلك الحزب، فقد ظهرت في ساحة العمل السياســـي بعد قيام دولة الوحدة اليمنية، وعلنية التحول الحزبي تسعة تنظيمات ناصرية(١)، وكـــل فصيل وتنظيم يتحدث باسم الناصريين في اليمن وأنه صاحب النهج الأصيل المعبر عـــن فكر الزعيم جمال عبد الناصر(٢)، ولكن مع مرور الوقت بدأت تتلاشى فاعلية معظم تلـــك الفصائل حتى انحصرت من الناحية القانونية في ثلاثة تنظيمات استمرت في النشاط الحزبـــي(٣)، وقـــد اعتـــبر الأميـــن العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، عبد الملك المخلافي أن الفصائل السياسية الأخرى هي صنيعة اللعبة السياسية للسلطة، وهو ما يجعل أمـــرها بـــيد السلطة وليس بيدها(٤)، وكذلك انشقاق التيار الإسلامي ووجوده في أكثر من حزب(٥).

١- هـــذه التنظـــيمات هـــي: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الحزب الناصري الديمقراطي، تنظيم التصـــحيح الشعبي الناصري، تنظيم الطلائع الوحدوية الناصرية، التنظيم الناصري الوحدوي، الحركة الشـــعبية الناصرية، التنظيم العربي الإسلامي الناصري، منظمة الصقور الناصرية، منظمة المرابطين الناصرية، التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ٦٢-٦٣.

٢- بصـــدد أسباب الخلافات بين التنظيمات الناصرية يشير عبده الجندي الأمين العام للحزب الناصري الديمقراطي، بان الخلاف بين الأحزاب الناصرية ليست خلافات فكرية بقدر ما هي خلافات شخصية تحولت إلى اختلاف تنظيمي: مقابلة مع الباحثة صنعاء، ٢٠٠١/١٥ .

٣- هـــذه التنظـــيمات هي: التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، والحزب الناصري الديمقراطي، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري.

٤- عبد الملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة مع الباحثة صنعاء تاريخ ١٥ يناير ٢٠٠١ .

٥- مـــثل، الـــتجمع اليمنـــي للإصلاح، واتحاد القوى الشعبية، والمنبر اليمني الحر، والحزب الإسلامي الديمقراطي، وحزب الحق وحركة التوحيد والعمل الإسلامي، انظر: المرجع السابق، ص٦٥.

أمـــا الانشـــقاقات الحادثة داخل الحزب الواحد فقد واجهت بعض الأحزاب مثل هذه الانشـــقاقات منها الحزب الاشتراكي، ففي يوليو ١٩٩٧، وافقت لجنة شئون الأحزاب على مـــنح ترخـــيص لحـــزب الوحدة الشعبية (حوشي) والذي يضم مجموعة من الاشتراكيين المنتميـــن إلى المحافظات الشمالية الذين رفضوا الاستمرار في إطار الحزب وخاصة بعد حرب صيف ١٩٩٤، وقد اعتبر البعض ذلك بأنه محاولة من السلطة لتكوين إطار مضاد للحـــزب الاشـــتراكي إلا أن لجـــنة شئون الأحزاب نفت ذلك[١]، وقد صرح الأمين العام للحزب الاشتراكي بان انشقاقات الأحزاب تتم بفعل فاعل، ولذلك تظهر تلك الانشقاقات من دون أن تترافق مع ظهور برامج متباينة وتوجهات سياسية مختلفة[٢].

ويعـــد حـــزب البعـــث العربي الاشتراكي أقدم حزب سياسي يمني حافظ على اسمه ووجـــوده، علـــى الرغم من التمزق والانشقاق الذي يعيشه منذ أكتوبر ١٩٩٤، ففقد كان الحـــزب مـــع طلـــيعة القـــوى السياسية التي استثمرت الأجواء المنفتحة التي تزامنت مع ظـــروف قـــيام الوحـــدة، وعمدت تباعا إلى الظهور على الساحة الرسمية للعمل الحزبي، وشـــكل الحـــزب نشاطا ملموسا خلال المرحلة الانتقالية انعكست نتائجه في مقدرته على توصـــيل ســـبعة مـــن أعضائه إلى الفوز بمقـــاعد البرلمان في أول انتخابات نيابية عام ١٩٩٣، ليحـــتل المرتـــبة الـــرابعة بيـــن قائمة الأحزاب اليمنية بعد المؤتمر والاشتراكي والإصلاح، وشارك في عضوية رئاسة مجلس النواب.

وبعـــد عـــام ١٩٩٤ أفضـــت حالة الاختلال بين قيادة حزب البعث إلى انقسامه إلى جناحيـــن ، أحدهمـــا باســـم حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح عبد الوهاب محمود)، والآخر باسم حزب البعث العربي الاشتراكي القومي (جناح قاسم سلام)، كل منهما يدعي ارتباطا وشرعية وانتسابا إلى القيادة القومية في بغداد، وسارع اتباع (قاسم سلام) إلى عقد مؤتمـــر أسموه المؤتمر الثاني في ٢٠-٢١ أكتوبر ١٩٩٤ وانتخب فيه د.قاسم سلام أمينا

١- التقرير الاستراتيجي ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٥٩ .

٢- علـــي صـــالح عـــباد (مقـــبل)، الأمين العام للحزب الاشتراكي، مقابلة صحفية في صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٣٦٠، ١٩٩٥/٢/٣ .

لسر قيادة قطر اليمن وأقر فصل عدد من القيادات[1]، غير أن المجموعة القيادية التي فصلتها مجموعة د. قاسم سلام سارعت إلى عقد مؤتمر كبير في الفترة ٨-١٠ ديسمبر ١٩٩٤ وأقرت اعتماد د.عبد الوهاب محمود أمينا لسر قيادة القطر وفصل بعض القيادات[2]، وقد اضطرت القيادة القومية في بغداد (مكتب الأمانة العامة) إلى توجيه رسالة إلى من أسمتهم (بالرفاق المجمدين) داخل الحزب، وفيها أكدت انحياز بغداد إلى مجموعة د. قاسم سلام، غير أن جناح د.عبد الوهاب محمود والتي لا تعترف بها بغداد استطاعت الحصول على ترخيص مزاولة مهام من لجنة شئون الأحزاب باسم (حزب البعث العربي الاشتراكي) [3]، واضطرت مجموعة د. قاسم سلام إلى إضافة كلمة (القومي) حتى تستطيع الحصول على ترخيص من اللجنة [4]، وقد استأثر د.عبد الوهاب محمود، ببعض القيادات الحزبية ومنها الكتلة البرلمانية في ذلك الوقت ، واستأثر د.قاسم سلام بأملاك الحزب وأمواله، وكان المحدد الأساسي لشرعية كل منهما هو مدى الارتباط بالقيادة القومية في بغداد لتحدد شرعية كل منهما، ويبدو أن جناح قاسم سلام كان الأوفر حظا في كسب ذلك الود بحكم العلاقة القديمة مع بغداد، ولكونه عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبالتالي فإن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن برئاسة د.عبد الوهاب محمود، اتخذت مؤخرا قرارا بتحول ارتباط الحزب بالقيادة القومية في سوريا بدلا من الارتباط بالقيادة القومية في العراق [5].

١- على رأس هذه القيادات د. عبد الوهاب محمود، وعبد الرحمن مهيوب، ودرهم أبو لحوم، وعبد الله الجرموزي، ويحي العذري، وعبد الله الكبسي.

٢- من القيادات المفصولة د. قاسم سلام، عبد الواحد هواش، وعبد الله بكير، وغيرهم. انظر: سعيد ثابت سعيد، محاولة لفهم المسألة الحزبية في اليمن، مجلة الشاهد الدولي، عدد ٢٥، ١٧ إبريل ١٩٩٨.

٣- صحيفة الجماهير (صنعاء)، ع ٢٠٦، ١٩٩٦/٦/٢٢.

٤- سعيد ثابت سعيد ، محاولة لفهم المسألة الحزبية في اليمن، الشاهد الدولي، عدد ٢٥، ١٧ أبريل ١٩٩٨.

٥- صحيفة القدس (لندن)، ع ٣٠٥٥، ١٩٩٩/٣/٥.

وأيـا مـا كانت أسباب الانقسام ودوافعه ومسوغات طرفيه، فإن نتيجته النهائية قد ألقت بآثارها السلبية على إضعاف قوته، وحدث بشكل واضح من فاعلية تأثير طرفيه بعد أن رسـمت نتائج انتخابات ١٩٩٧ بعضا من مظاهر ذلك الوهن السياسي، فلم يتمكن من الوصول إلى عضوية البرلمان في انتخابات١٩٩٧ سوى اثنين من الأعضاء، بعد أن حصد سبعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٣[١].

ويمكن إرجاع أسباب ظاهرة الانقسام داخل الأحزاب إلى :

- نمـط العمـل السري الذي غلب على عمل التيارات في المرحلة السابقة، والذي ربمـا كان عاملاً مساعداً على وحدة التنظيمات في تلك الفترة، ولكن عندما بدأت تمارس عملها علناً ظهرت بوادر الخلاف بينها على السطح .

- غـياب الـنهج الديمقراطـي داخل الأحزاب، وعدم اشتراك صفوف واسعة من أعضـائها فـي صـياغة برامجه واختيار قياداتها مما نتج عنه شعور بعض الشخصيات بقدرتها على تكوين أحزاب جديدة تحت قيادتها.

- ممارسة السلطة لسياسة مزدوجة على قدر كبير من التعارض والتناقض فهي من الناحية الإعلامية وخطابها السياسي المعلن تقر بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسـية والـتداول السـلمي للسلطة لتلميع صورتها على الصعيد الخارجي، لكنها في سياسـات الممارسة العملية وقناعاتها لا تؤمن بالديمقراطية وتسلك طريقاً مغايراً تستخدم فيه وسائل الترغيب والترهيب وشراء الذمم واستمالة بعض الأفراد لتشكيل كيانات حزبية هـزيلة تسـير في فلك النظام،[٢]وباستثناءات محدودة كانت فيها الانشقاقات نتيجة طبيعية

---

١ - للاطـلاع على أسباب الانقسام وموقف لجنة شئون الأحزاب السياسية من تلك القضية، انظر: سعيد ثابت سعيد، المرجع السابق.

٢- تفـريخ الأحـزاب ظاهـرة سلطوية، علي منصر محمد، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، مقابلة في صحيفة الشورى (صنعاء)، عدد ٣١٤، ١٩٩٩/٥/١٦.

للأوضاع الداخلية لحزب معين، فإن كل هذه الانشقاقات كانت نتيجة لتدخل مباشر من السلطة وأحزابها في الشئون الداخلية للأحزاب، وحتى في تلك الانشقاقات التي كانت لها مبرراتها فإن تدخل السلطة أسهم بشكل كبير في سيرها خارج مسار تطورها الطبيعي، وقامت بتوظيفها لرؤيتها التي تعتبر أن التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب يدعم فكرة الانفراد بالسلطة من خلال إضعاف المعارضة[1].

وأيا ما كانت أسباب ظاهرة الانقسامات الحزبية ودوافعها فقد نتج عنها حالة تضخم حزبي مما أدى إلى شل فاعليتها وحد من قوة تأثيرها على صنع القرار السياسي وفي الوقت نفسه خلق حالة من الصراع داخل التيارات السياسية جميعها، وصرفها عن أداء وظائفها الحزبية وأثر هذا الواقع الانقسامي سلبا على تبلور الكيانات الحزبية ونموها، وسوف يشكل في حالة استمراره تهديدا لمستقبل الحياة الحزبية بشكل عام[2].

٢- الانشقاقات داخل مجلس التنسيق للمعارضة:

تركت انتخابات ١٩٩٧ آثارا سلبية على تماسك المعارضة ممثلة بمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، الذي يتكون من ثمانية أحزاب، ويترأسه عبد الملك المخلافي، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وكان المجلس قد أصدر عدة وثائق بشأن الضمانات السياسية والقانونية التي يرى ضرورة توفيرها لتحقيق نزاهة الانتخابات، وعلى الرغم من أن الأحزاب المشاركة في المجلس قد علقت مشاركتها في الانتخابات على استجابة الحكومة لمطالبها، إلا أنها لم تستطع الاستمرار في التمسك بموقف موحد من الاستحقاق الانتخابي، وهو ما أدى في النهاية إلى حدوث انقسام داخل المجلس، فقد شهد

١- عبد الملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، مقابلة مع الباحثة ، مرجع سابق.

٢- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٣٠.

المجلس انقساما في داخله في الموقف من الانتخابات النيابية ١٩٩٧، حيث قامت أربعة أحزاب مشاركة فيه بمقاطعة الانتخابات[١]، بينما شاركت الأحزاب الباقية في الانتخابات[٢]، وسميت هذه الأحزاب (بالمنشقة)، مما أدى إلى تشكيل تكتل جديد للمعارضة من ستة أحزاب بعد الانتخابات بقيادة الحزب الاشتراكي[٣]، وتركز نشاط هذه الأحزاب في المحافظات الجنوبية والشرقية، إلا أنها استمرت تحت مظلة مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة .

وثمة عدة عوامل أدت إلى انقسام مجلس التنسيق، منها: ضعف وهشاشة أغلب الأحزاب المشاركة في المجلس، ووجود انقسامات داخل بعضها بشأن خوض الانتخابات أو مقاطعتها، فضلا عن تمكن حزبي الائتلاف(المؤتمر والإصلاح) من استقطاب عدد من الأحزاب المنضوية في المجلس وتشجيعها على خوض الانتخابات، خاصة وأنها قد قدمت بعض الاغراءات لهذه الأحزاب[٤].

ثانياً : **عملية صنع القرار الحزبي** :

يحدد آلان وير أربعة عوامل تؤدي إلى تدعيم سيطرة القادة على الأحزاب وعزلهم عن قواعدهم وهي:

- هيكل الحزب نفسه في أحزاب النخبة، ويعتبر من أهم العوامل التي تحرم الأعضاء من المشاركة في إدارة شئون الحزب.

١- هذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني ، التجمع لوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، ورابطة أبناء اليمن (رأي).

٢- هذه الأحزاب هي: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ،وحزب الحق، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي)

٣- وهذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني ، ورابطة أبناء اليمن، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية ، والتكتل الوطني الاجتماعي، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري.

٤- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق،ص٧٣. صحيفة الحياة (لندن)، ١١ مارس ١٩٩٧.

- ما يؤدي إليه التنظيم نفسه من احتمال خلق قلة حاكمة.

- مـا يـؤدي إلـيه الوصول إلى الحكم من عزل قادة الحزب، وتزايد الحاجة إلى وحدته للاستمرار في الحكم، وتدل الخبرات على أن الأحزاب تصبح أقل عرضة للانقسام عندما تصل إلى الحكم بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ذلك.

- التقنـية الجديدة للحملات الانتخابية، والتي تساعد على مركزة هذه الحملات، بل وعلـى شخصنتها إلى حد أن المعارك الانتخابية أصبحت تدور بين المرشحين المتنافسين، وليس بين الأحزاب التي ينتمون إليها[1].

وبالنسـبة لعملـية صـنع القـرار الحزبي في الأحزاب (موضع الدراسة)، فيسود الغمـوض صنع القرار الحزبي بدرجات متفاوتة، حيث لا تتضمن أنظمة أي من الأحزاب السياسـية – موضـع الدراسة – تحديدا مباشراً لكيفية صنع القرار الحزبي، وبالتالي أتيح لرؤساء الأحزاب دور يصل أحيانا إلى الانفراد بهذه العملية، وفي هذا الإطار يمكن طرح عدد من الملاحظات حول عملية صنع القرار في الأحزاب موضع الدراسة:

١- تمتع رؤساء الأحزاب (أو الأمين العام في الحزب) بمركز متميز يتيح لهم القيام بالدور الرئيسي في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها المستوى القيادي إذا أرادوا، فالنظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام ينص على أن رئيس الحزب هو المسـئول عن التوجيه والإشراف العام على أعمال نشاطات هيئات المؤتمر الشعبي وكافة تكويـناته، بمـا يحقق أهدافه في تطبيق الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي للمؤتمر، وفقاً لقرارات المؤتمر العام وتوصياته، ولرئيس الحزب تعيين من يشغل المناصب القيادية العلـيا الشـاغرة فـي المؤتمر، وله إصدار التعليمات والتوجيهات حول مجمل نشاطات المؤتمـر، والمصـادقة على تسمية مرشحي المؤتمر، وتعيين من يشغل المناصب القيادية العليا الشاغرة في المؤتمر[2]، ويحظى رئيس المؤتمر الشعبي العام بوزن معنوي هائل في

١- وحيد عبد المجيد، الديمقراطية الداخلية، مرجع سابق، ص٩٤.
٢- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، المقر في المؤتمر العام الخامس، مرجع سابق، ص ١٧٢.

عملية صنع القرار، حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دوراً محورياً في هذه العملية وهذا ينبع من إدراك مختلف تيارات الحزب أنه الضامن الرئيسي للوحدة الداخلية، ويعتبر الرئيس أيضا المرجع النهائي لأي خلاف داخل الحكومة أو داخل المؤتمر، أو فيما بينهما، وضبط الإيقاع والمواءمة بين التيارات والأجنحة داخل المؤتمر لعب دورا أساسيا في الحفاظ على تماسك المؤتمر[1].

أما النظام الداخلي للحزب الاشتراكي فلا يعطي الأمين العام أي اختصاصات محورية سوى إدارة اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمانة العامة[2]، رغم أن الأمين العام في الحزب الاشتراكي يحظى بصلاحيات كبيرة لم يتطرق إليها النظام الداخلي.

أما التجمع اليمني للإصلاح فرئيس الهيئة العليا هو رئيس المؤتمر العام، والمسؤول الأول عن رعاية وتوجيه أعمال وأنشطة الإصلاح وتكويناته وتمثيله أمام الغير، وتصدر قرارات وتوصيات وتوجيهات الهيئة العليا باسمه[3].

أما حزب الحق فالأمين العام هو المسؤول التنفيذي والسياسي الأول في الحزب، ويتولى إدارة وتسيير شئون الحزب والإشراف على نشاطات الحزب وسياسته العامة، ويرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية، ويعتمد القرارات ويتوصل إليها، ويعاني حزب الحق من مشاكل داخلية كبيرة بسبب سيطرة الأمين العام للحزب عل كل قرارات الحزب ، فهناك فردية واحتكار للقرار، كما أن هناك إلغاء للمؤسسات[4]، فحزب الحق لم يعقد مؤتمره التأسيسي الأول حتى الآن، ولم يتطرق إلى ذلك علناً فوثائقه الأساسية كالنظام

١- أبو بكر القربي، " المؤتمر في عقده الثاني المؤتمر الشعبي العام الماضي والمستقبل"، مجلة الثوابت، (عدد ١٥، ١٩٩٦) ص ٣٦.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع للحزب، مرجع سابق ، ص ٢٣.

٣- النظام الأساسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح، مرجع سابق، ص ٣٥.

٤- اللائحة الداخلية لحزب الحق، مرجع سابق، ص١٢ .

الداخلي والبرنامج السياسي لا تزال بمثابة مشاريع لم تقر حتى الآن[1]، ورغم المطالب الملحة والمتكررة من قبل الكثير من قياداته التنفيذية، خاصة اللذين استقالوا أو أُقيلوا[2]، فقد تمت استقالة عضوي اللجنة التنفيذية للحزب عبدالسلام الوجيه وعلي محمد الذاري، كما أعلنت الهيئة العليا (غير المنتخبة) قرارها بتجميد عضوية محمد المقالح الأمين العام المساعد، وكانت الأسباب هي المطالبة بإجراء إصلاحات داخلية في الحزب، وضرورة عقد المؤتمر الأول، وقد رفض الأمين العام ذلك[3].

أما الأمين العام في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فيمارس صلاحيات متعددة، ويتميز التنظيم بالمركزية الشديدة، وقد أدى ذلك إلى كثير من الخلافات داخل التنظيم، فقد تم تشكيل هيئة قضائية للتحقيق فيما اعتبره ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة تجاوزات للأمين العام، فقد أثار عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية تفرد الأمين العام باتخاذ قرار المشاركة في المجلس الاستشاري دون الرجوع إلى الهيئات القيادية لإقرار مسألة المشاركة[4].

أما حزب البعث، فيتولى أمين سر القطر فيه جلسات قيادة القطر، وإداراتها، ودعوتها للاجتماع والاحتفاظ بسجلات الأعضاء في القطر، ويتفرغ أمين سر قيادة القطر ونائبه تفرغاً كاملاً لعمل الحزب، ويعاني حزب البعث من المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وهيمنة أمين عام الحزب في اتخاذ القرارات[5].

هذا الغموض في تحديد الاختصاصات أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة لرؤساء الأحزاب للقيام بدور أساسي يصل أحياناً إلى حد الانفراد بهذه العملية.

١- التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٦٨ .

٢- انظر في ذلك نص رسالة عبدالسلام الوجيه وعلي الزاري عضو القيادة التنفيذية، صحيفة الصحوة (صنعاء)، ع ٣٩٥، ١٣/٥/١٩٩٨م .

٣- مجلة الشاهد الدولي، ع٣٠، ٢٣/٥/١٩٩٨ م .

٤- صحيفة الأسبوع (صنعاء)، ع ١٢٤، ٦/٧/ ٢٠٠١م .

٥ – انظر: النظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص٢٨ .

٢- محدوديـــة دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي بالمقارنة بدور الرئـــيس، فالأميـــن العام في المؤتمر الشعبي مهمته هي العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الحزب وقراراته، وحصر دور الأمانة العامة في متابعة النشاط التنظيمي اليومي للحزب، أما نائب رئيس الحزب، فلا توجد لـــه أية مهمات سوى الحلول مكان الرئيس عند غيابه، والقـــيام بما يكلفه الرئيس من أعمال، أما الأمناء العامون المساعدون فليس لديهم أية مهام ســـوى الإنابـــة عـــن الأمين العام عند غيابه، كل في نطاق اختصاصه وبتفويض محدد، وبالتالي لا تتاح لهم الفرصة إلا نادراً[١]، ورغم ما هو مفترض من أن يكون للأمين العام للمؤتمر صلاحيات أكبر بحكم انشغال رئيس الحزب بمهام منصب رئيس الجمهورية، فإن الـــنظام الأساسي يجعل مهمة الأمانة العامة - إجمالا - العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الحـــزب وقـــراراته، مع حصر دورها في متابعة النشاط اليومي للحزب، أما نواب رئيس الحزب فليس لديهم أية اختصاصات.

أمـــا الحـــزب الاشـــتراكي فتخلو لائحة الحزب من تحديد أية اختصاصات للأمناء العاميـــن المســـاعدين، بخلاف عضويتهم في الأمانة العامة، والتي لاتضمن لهم أي تميز علـــى بقية أعضائها، والمهمة الوحيدة الموكلة إليهم في حالة غياب الأمين العام من ينوب عنه أحد الأمناء المساعدين بتكليف منه[٢].

أمـــا حـــزب الإصلاح، فالأمين العام هو المسؤول عن سير العمل في الأمانة العامة ودوائـــرها وأجهـــزتها وفي وحدات التنظيم المحلي وله أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لذلـــك، ويـــتولى الأمين العام المساعد مساعدته عند حضوره والقيام بعمله عند غيابه [٣]، وكذلك بالنسبة لحزبي التنظيم الناصري والبعث، حيث لم تنص برامجهما على أية وظيفة للأمناء العامين المساعدين بخلاف ما سبق.

١- انظر النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص ص ١٧٣ - ١٨٥.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، مرجع سابق، ص ٢٣.

٣- النظام الداخلي لحزب الإصلاح، مرجع سابق، ص ٤٠.

ومـــن هـــنا يتضـــح محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي مقارنة برئيس الحزب أو الأمين العام.

٣- إذا كان واضحاً مما سبق محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبــي بالمقارنـــة مع دور الرئيس، فبديهي أن يكون دور المستويين الوسيط والقاعدي أقل، حيث تعطي الأحزاب السياسية اليمنية دوراً مهماً ومحورياً للمستوى الوسيط المتمثل بالمؤتمـــر العـــام، فالمؤتمر العام في المؤتمر الشعبي العام، هو الذي يقوم بانتخاب رئيس المؤتمـــر الشعبي ونائبه والأمين العام، وإقرار مشروع النظام السياسي، وانتخاب أعضاء اللجـــنة المركزية، وانتخاب هيئة الرقابة والتفتيش، وانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة من بين أعضائه كل أربع سنوات[١].

أمـــا المؤتمـــر العام في الحزب الاشتراكي، فيقوم بمناقشة وإقرار التقرير السياسي للجـــنة المركـــزية حـــول نشاطها في فترة ما بين المؤتمرين، وانتخاب اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية[٢].

أمـــا التجمع اليمني للإصلاح، فالمؤتمر العام يقوم بانتخاب رئيس الهيئة العليا ونائبه بأغلبـــية الأعضاء الحاضرين، كما يجوز عزلهما بموافقة ثلثي الأعضاء، وكذلك انتخاب أعضـــاء مجلـــس الشورى من بين أعضائه، وانتخاب رئيس الدائرة القضائية، ويتم كذلك إقرار برنامج العمل السياسي وتعديلاته[٣].

أمـــا التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فيقوم المؤتمر العام بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية من بين أعضائه، ولجنة الرقابة والتفتيش .

ولكـــن يثار تساؤل حول قدرة المؤتمر العام فعليا على توجيه سياسات الحزب ورسم أهدافه، ففي المؤتمر الثاني لحزب الإصلاح كانت هناك قضايا نوقشت في قاعة المؤتمر،

١- النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص٢١٥.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي، مرجع سابق ص٢٠

٣ – محمد عبد الرحمن المقرمي، مرجع سابق، ص٤٩.

وأغفل البيان الختامي الحديث عنها نهائيا، وكذلك حول آلية الحوار الداخلي في المؤتمر العام، حيث لم يتسم النقاش بطابع النقاش الحي وإنما بالملاحظات المكتوبة سواء في مناقشة التقرير السياسي أو أثناء طرح قضايا البلاد ومستقبلها، وقد اكتفى المؤتمرون بالملاحظات المكتوبة إلى السكرتارية، وذلك يجعل الديمقراطية الداخلية محددة ومحاطة بالكثير من القيود[1]، وكذلك تمت تزكية الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح، وياسين عبد العزيز في المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح[2]، وفي الحزب الاشتراكي تمت تزكية انتخاب الأمين العام علي صالح عباد (مقبل) [3] . وكذلك فإن انتخابات رئيس المؤتمر الشعبي العام ونائبه والأمين العام من المؤتمر العام تمت بالتزكية.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، فقد تمت إجراءات الانتخابات فيه قبل انعقاد المؤتمر بشهر فقط، وذلك من خلال النزول الميداني لفروع المحافظات، وعقد لقاءات مع قياداتها وقواعدها ثم الاتفاق على إرسال مندوبين إلى المؤتمر في الموعد المحدد، وقد ارتأت القيادة أن يقتصر الحضور على وسائل إعلام الحزب وفعالياته الداخلية وذلك حسماً لأي خلاف واستبعادا لأية مهاترات، وقد انتخب المؤتمر بالإجماع د. قاسم سلام أمين سر قيادة القطر[4].

١- مثل قضية الاختطافات التي تصاعدت حدتها، وقضية التعذيب في السجون اليمنية، والعلاقات اليمنية الأمريكية التي أفرزت بعض اتفاقيات التدريب ومنح تسهيلات للحربية الأمريكية في السواحل اليمني، وذلك نتيجة لاتفاقه مع المؤتمر الشعبي العام على ذلك، لمزيد من التفاصيل انظر: المستقلة (لندن) ع ٢٣٥، ١٩-١١-١٩٩٨

٢- وثائق أعمال المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح، الدورة الأولى ٦-٨-١٩٩٨، مرجع سابق، ص٣٤.

٣- صحيفة الثوري (صنعاء)، عدد ١٦٣٢، ٥-٩-٢٠٠٠.

٤ - المؤتمر العام الثاني لحزب البعث العربي الاشتراكي، صنعاء، ١٩٩٤/١٠/٢٣.

أمـا حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد أعلن أن مؤتمره قد عقد بعد أن تمت دورة انتخابية كاملة استمرت خمسة أشهر في مختلف المحافظات والمديريات[1].

الخلاصة أن البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية يرسخ الدور المحوري والمميز لرئيس الحـزب فـي عملـية صـنع القرار الحزبي، حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب رؤساءها صـلاحيات واسـعة، جوهرها اعتباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحـزب، في نفس الوقت الذي اتسمت فيه صياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر كبير من الغمـوض في هذه اللوائح، ولاشك أن هذا التركيز الشديد للسلطة في يد رئيس الحزب قد أدى إلـى العديـد مـن الآثـار السلبية التي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة القيادة داخل هذه الأحـزاب، حيـث أدى ذلـك إلى صراع شديد على النفوذ داخل المستوى القيادي، وإلى رفـض العديـد من تلك القيادات استئثار الرئيس بكل الصلاحيات، مما أدخلهم في صراع مباشـر مـع رئـيس الحزب، فعلى سبيل المثال، الصراع الدائر داخل التنظيم الوحدوي الشـعبي الناصري والذي يدور حول أسلوب قيادة التنظيم الموصوف بالمركزية الشديدة، وتـدور الصـراعات بين الناصريين على مستويين: الأول بين القيادات الجديدة الأصغر سنا، وبين القيادات التاريخية للحزب، وهو صراع حول ممارسة السلطة، وحول توجهات الحـزب الاجتماعية، وأسلوب الحركة السياسية فيه[2]، أما حزب الحق فيعاني من الهيمنة الشديدة للأمين العام، والتي أثرت على نشاط الحزب السياسي وخلافاته الداخلية.

ثالثا: التجنيد السياسي ودوران النخبة الحزبية :

سـوف يتم تناول الأساليب التي يتبعها الأحزاب السياسية موضع الدراسة في اختيار أعضـاء نخبتها في المستوى القيادي الرئيسي، ومعدل دوران هذه النخبة، ويعتبر أسلوب اختـيار النخـبة الحزبـية أحد مؤشرات ديمقراطية الأحزاب والقدرة على الصراع داخل الحزب.

١ – صحيفة الثورة (صنعاء) عدد ١٠٩٨٧، ١٩٩٤/١٢/١١.

٢– صحيفة المستقلة (لندن)، عدد ٢٥٨، ١٩٩٩/٤/٢٦

١- التجنيد السياسي:

يشير تجنيد القيادات إلى العملية التي يتم الدفع فيها بالأفراد لكي يشغلوا المناصب السياسية، وأيضا الأدوار القيادية الأخرى في النظام السياسي، وعندما تقوم الأحزاب باختيار زعمائها ثم اختيار مرشحيها للمناصب العامة الحكومية، فإنها تلعب بذلك دورا هاما في تحديد أي الأفراد من الرجال أو النساء سوف يتمكن من الحصول على المنصب الانتخابي في الحكومة وكيف سيؤدي في هذا المنصب(١).

ويعني هذا المؤشر أساسا بمدى انفتاح النخبة الحزبية، بما يتيح إضافة أعضاء جدد إليها، وخروج أعضاء منها بشكل دوري من خلال انتخابات تنافسية وليس بحكم الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين، ولذلك فهو يبحث في أسلوب التجنيد لهذه النخبة وما إذا كان يتم بالانتخاب أم بالتعيين من أعلى، ومدى حدوث تغير في هذا الأسلوب طوال فترة الدراسة، وبالتالي فإن التجديد القائم على انتخابات دورية تنافسية يعكس مشاركة قاعدية منتظمة في اختيار النخبة الحزبية، وهو أكثر ديمقراطية من التجنيد القائم على التصويت على قائمة معدة سلفا، فيما يشبه أسلوب الاستفتاء، ومن ذلك المعتمد على التعيين حتى إذا ترتبت عليه درجة عالية من الدوران على النخبة، لكن تجدر ملاحظة أن التجنيد بأسلوب الانتخاب يمكن أن يتعرض لتدخل قيادي يوجهه نحو تدعيم فرص مرشحين بعينهم، عن طريق عملية تربيط الانتخابات التي قد تتم بأحكام تجعل الانتخاب شكليا وتتيح توقع نتائجه مسبقا، ففي هذه الحالة يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطي، لكن دون مضمون ديمقراطي، لا يتحقق إلا عبر التنافس الحر المفتوح(٢).

(أ) أسلوب التجنيد للنخبة الحزبية :

تضم النخبة الحزبية بالإضافة إلى رؤساء الأحزاب ، الأمناء العامون (لحزب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والحزب الناصري الديمقراطي)، بالإضافة إلى

١- Joseph Thesing & Heinric Oberreuter, Op.Cit, p.277.

٢- وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق، ص٢٢٦.

أعضاء المستوى التنظيمي الأعلى أو القيادي لكل حزب، والمقصود بذلك اللجنة العامة في المؤتمر الشعبي العام، والمكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني، والهيئة العليا في التجمع اليمني للإصلاح، واللجنة التنفيذية في حزب الحق، والقيادة التنفيذية في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ثم أخيراً قيادة القطر في حزب البعث العربي الاشتراكي .

١ - أسلوب اختيار رئيس الحزب:

يتشابه النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في النص على أن رئيس الحزب و نائبه ينتخبان من قبل المؤتمر العام[١]، ويعطي النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي الحق لرئيس المؤتمر في تعيين من يشغل المناصب القيادية العليا في المؤتمر[٢]، أي أن النظام الداخلي يجيز الانتخاب للهيئات القيادية العليا، وكذلك التعين، رغم أن النظام الداخلي لم يوضح ما هي هذه المناصب.

أما النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني فينص على أن تختار اللجنة المركزية - من بين عدد من المرشحين يتقدم بهم المكتب السياسي - رئيسا للحزب من بين الشخصيات التي تحضى بالتقدير الوطني على المستويين الحزبي والشعبي، ولكنه يحصر مهمته في رئاسة المجلس الحزبي الوطني فقط، الذي يقيم نشاط اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة والتفتيش، أي ليس له دور محوري في قيادة الحزب، وموقع رئيس الحزب منصوص عليه في النظام الداخلي فقط دون أن يظهر في الواقع، فالأمين العام في الحزب الاشتراكي هو الذي يقود النشاط العام للحزب[٣].

أما النظام الداخلي لحزب الحق فينص على أن انتخاب رئيس الحزب ونائبه يتم من قبل الهيئة العليا للحزب، والذي يكون هو رئيس للهيئة أيضا، وتتكون الهيئة العليا من

١- أنظر: وثائق المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام الدورة الثانية، ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٧، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، دائرة الفكر والثقافة والأعلام، أكتوبر ١٩٩٨) ص١٧، عبد الرحمن المقرمي، مرجع سابق، ص ٤٩.

٢- وثائق المؤتمر الشعبي العام الخامس،مرجع سابق،ص١٧٢.

٣ - النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، مرجع سابق، ص٢١.

العلمـــاء المؤسســـون، والأميـــن العام ورئيس مجلس الشورى بحكم مناصبهم، ومن يرى مجلـــس الشورى ضمهم إليه بشرط موافقة الهيئة العليا بحيث لا يتجاوزون ١٥%، أي أنه لا يحدث انتخابات في تكوينات الهيئة العليا[١] .

أمـــا بالنسبة للأمين العام للحزب فتتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب في النص على أن انـــتخاب الأمين العام يتم من قبل (مجلس الشورى في التجمع اليمني للإصلاح والحق، واللجـــنة المركـــزية فـــي الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وقيادة القطـــر في حزب البعث، ويختلف عن ذلك المؤتمر الشعبي العام والديمقراطي الناصري الـــذي ينص نظامهما الأساسي على أن المؤتمر العام هو الذي ينتخب الأمين العام[٢]، وقد حدد حزب الإصلاح الفترة الزمنية لولاية رئيس الهيئة العليا ونائبه والأمين العام والأمين العـــام المســـاعد ورئيس مجلس الشورى ورئيس الدائرة القضائية بثلاث دورات انتخابية فقط[٣]، وكذلك المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري اللذان أقرا فترة أربـــع ســـنوات فقـــط لشغل المناصب القيادية ابتداءً من رئيس المؤتمر ونائبه والأمناء العاميـــن المســـاعدين، على أن تكون قابلة للتجديد لأربع سنوات أخرى[٤]، بينما لم تنص الأنظمة الداخلية للأحزاب الأخرى على ذلك.

وقد التزمت جميع الأحزاب بهذه النصوص التزاما شكليا، حيث لم يكن هذا المنصب موضـــع تـــنافس فـــي أي مـــنها، فقد ظل أمناء ورؤساء الأحزاب كما هم منذ نشأة هذه الأحـــزاب، فالرئيس علي عبد الله صالح يترأس المؤتمر الشعبي العام منذ نشأته في العام ١٩٨٢، وظل الدكتور عبد الكريم الأرياني هو الأمين العام طوال فترة الدراسة.

---

١ - اللائحة الداخلية لحزب الحق، مرجع سابق، ص٢١.

٢ - النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مرجع سابق ص١١٧.

٣ - محمـــد عـــبد الرحمن المقرمي، مرجع سابق، ص٥٨ ، والبرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي مرجع سابق، ص ١٠٠.

٤ - انظـــر : نـــص البيان الختامي للدورة الاعتيادية الأولى للمؤتمر الشعبي العام السادس، في: صحيفة الميثاق (صنعاء)، ع ٨٦٥، ١٩٩٩/٧/١٠.

وكذلــك حزب الإصلاح، فالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيسا للحزب منذ نشأته فــي العام ١٩٩٠ حتى الآن، وظل محمد اليدومي الأمين العام في المؤتمر الأول والثاني للتجمع اليمني للإصلاح وكذلك عبد الوهاب الآنسي الأمين العام المساعد[١].

أمــا الحزب الاشتراكي، فلم يحدث فيه أي تداول حقيقي لقيادته حتى بعد عقد الدورة الثانــية للمؤتمر العام الرابع للحزب (الدورة الانتخابية)، فقد ظل علي صالح عباد (مقبل) هو الأمين العام، أما حزب الحق فقد ظل الأمين العام أحمد محمد الشامي هو الأمين العام للحزب منذ نشأته وحتى الآن.

ومــثل الناصــريون الاســتثناء الوحيد، ففي المؤتمر العام الثامن للحزب المنعقد في ١٩٩٣ تــم انــتخاب أمين عام جديد هو عبد الملك المخلافي بدلا عن الأمين العام السابق عبد الغني ثابت الذي عاد ليتسلم موقعا قياديا في إطار الأمانة العامة للتنظيم، رغم أنه في نظر الكثير يعتبر المنظر والمفكر الأهم داخل التنظيم[٢].

ويعتــبر الأخــذ بأسلوب الانتخاب أحد معايير ديمقراطية البناء التنظيمي للأحزاب، وأحــد الأســاليب العامة التي تساعد على الإحلال والتجديد في الحزب ورغم أن الأنظمة الأساســية لمعظــم الأحزاب اليمنية نصت على الانتخاب كأسلوب لبنائها، فقد ظلت معظم هــذه الأحــزاب تعــتمد على أسلوب الاختيار من أعلى أو التعيين في مختلف المستويات العلــيا، إلا أن نــتائج الانــتخابات كانت تسفر عن فوز وجوه معينة حيث يسيطر رئيس الحــزب على كافة تشكيلات الحزب وعلى عملية التجنيد فيها بغض النظر عن نصوص اللوائح الأساسية.

(ب) أسلوب اختيار بقية نخبة الحزب :

تتشــابه الأنظمة الأساسية للأحزاب موضع الدراسة في النص على اختيار المستوى القــيادي في الأحزاب، وإن تباينت التسميات فيما يتعلق بالجهاز الذي يتولى صلاحية هذا الانتخاب .

١- صحيفة الصحوة (صنعاء)، ١٣-١٠-١٩٩٨.

٢- مجلة الشاهد الدولي، ع ٩٢، ٢٢ فبراير ١٩٩٩ .

فوفقـا للـنظام الأساسـي للمؤتمر الشعبي العام تتولى اللجنة الدائمة انتخاب أعضاء اللجـنة العامة من بين أعضائها وعددهم واحد وثلاثين عضوا ولكن يشير النظام الداخلي إلى أن هناك أعضاء في اللجنة العامة بحكم مراكزهم[1] أما الحزب الاشتراكي اليمني، فقد نـص فـي نظامه الأساسي على أن تنتخب اللجنة المركزيـه من بين أعضائها - بواسطة المنافسـة لأكثر من مرشح، وعبر الاقتراع السري - مكتب سياسيا يتحمل مسؤولية قيادة وتوجـيه النشـاط السياسي العام للحزب[2]، وفي المؤتمر العام الرابع للحزب تم انتخاب مندوبـي المؤتمـر لأعضـاء القيادة الحزبية في الأمانة العامة والمكتب السياسي واللجنة المركـزية، بالاقـتراع السـري والترشـيح التنافسي، كما حصل لكامل أعضاء المكتب السياسـي وحوالـي ثلثـي أعضاء اللجنة الدائمة، أو بواسطة التصويت برفع اليد وتزكية القائمـة، كمـا حصل بالنسبة للأمين العام ومساعديه وبقية أعضاء للجنة المركزية[3]، أما الـتجمع اليمنـي للإصـلاح فيـنص نظامه الأساسي على أن تتكون الهيئة العليا من ١٦ عضـوا، يتم انتخاب عشرة منهم من قبل مجلس الشورى الذي ينتخب من المؤتمر العام، أمـا الستة الباقيين فهم أعضاء في الهيئة بحكم مراكزهم[4]، أما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصـري والحـزب الناصري الديمقراطي فينص نظامهما الأساسي على انتخاب القيادة التنفـيذية مـن قبل اللجنة المركزية[5]، أما حزب الحق فيوجد به جهازان قياديان: الأول

١- وهـم، رئـيس المؤتمـر، ونائب رئيس المؤتمر، والأمين العام للمؤتمر، ونائب رئيس هيئة الرقابة والتفتـيش المالـي، والأمناء العامون المساعدون، ومن يمثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيسـا لهيئة البرلمانية للمؤتمر، ورئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر، والأعلى في هيئة رئاسة المجلس الاستشاري، انظر: النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق. ص ١٧٩.

٢- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي، مرجع سابق، ص٢٠.

٣- صحيفة الشورى (صنعاء)، ٢٠٠٠/١٠/٢٩ .

٤- وهـم، رئيس الهيئة العليا، ونائب رئيس الهيئة العليا، رئيس مجلس الشورى، والأمين العام، والأمين العـام المسـاعد، ورئيس كتلة الإصلاح النيابية، انظر، محمد عبد الرحمن المقرمي، مرجع سـابق، ص٦٦.

٥- النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مرجع سابق، ص١٥١، والنظام الداخلي للحزب للناصري الديمقراطي، مرجع سابق، ص١٠١.

وهو اللجنة التنفيذية التي تنتخب من قبل مجلس الشورى، أما الجهاز الآخر وهو- الهيئة العليا - فلم يوضح النظام الأساسي هل يتم بالتعيين أو الانتخاب[1] أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فتتألف قيادة القطر من واحد وعشرين عضوا كحد أقصى، ينتخبون من بين أعضاء مؤتمر القطر[2].

ورغم تشابه جميع الأحزاب بالأخذ بأسلوب الانتخاب، فإنها لم تلتزم بذلك، ولكن يمكن القول أن هناك تقدم ملموس في هذا المجال، فالتجمع اليمني للإصلاح لم يعرف الانتخابات إلا بعد أربع سنوات من تأسيسه، جرى العمل خلالها بأسلوب التعيين، فقد تم اختيار ستين شخصا ليشكلوا لجنة تحضيرية، قامت بإعلان تأسيس التجمع اليمني للإصلاح، واختيار قيادته العليا[3]، ولم يستكمل حزب الإصلاح بناء مؤسساته التنظيمية إلا مع الانتهاء من المؤتمر العام الأول، الدورة الثانية في نوفمبر ١٩٩٦.

والملاحظ أن رموز الإخوان المسلمين لم تظهر أثناء الفترة التأسيسية التي امتدت نحو أربع سنوات، فلم يكن لتنظيم الإخوان المسلمين أي تواجد من خلال القيادات (قيادات الصف الأول) في تكوينات التجمع اليمني للإصلاح ، فالأستاذ ياسين عبد العزيز (الرجل الأول في التجمع اليمني للإصلاح) والشيخ عبد المجيد الزنداني لم يكن لهما أي منصب في حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك أعضاء مجلس شورى الإخوان المسلمين، وقيادات الفروع في المحافظات لم يكن لهم وجود في أي منصب من مناصب حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك نجد أن الأمين العام كان عبد الوهاب الآنسي و محمد

١- تتكون الهيئة العليا من، العلماء المؤسسون، والأمين العام ورئيس مجلس الشورى بحكم مناصبهم، ومن يرى مجلس الشورى ضمهم إليها بشرط موافقة الهيئة العليا بحيث لا يتجاوز عددهم عن ١٥%. انظر : اللائحة الداخلية لحزب الحق، مرجع سابق، ص١٩.

٢ – النظام الداخلي لحزب البعث، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣ – تكونت الهيئة القيادية من، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، وعبد الوهاب الآنسي، أمينا عاما، ومحمد عبد الله اليدومي أمين عام مساعد، انظر: التجمع اليمني للإصلاح في سطور، (صنعاء: الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح، د.ت)، ص٣.

اليدومـــي الأمين العام المساعد ليحتل المرتبة الثانية في الأمانة العامة، مع أنه في القاعدة التراتبـية للإخـــوان المسلمين يتقدم محمد اليدومي على عبد الوهاب الآنسي وهكذا ظل الإخوان المسلمين محتفظين ولا يزالون بتنظيمهم الخاص وقياداتهم الخاصة.

ولكـــن بعد انتخابات المؤتمر العام الأول للإصلاح، والتي جرت بقواعد خاصة جدا غـــير مـــتعارف عليها من مثل عدم جواز الترشيح، سيطر عليها الإخوان المسلمون مما أفـــرز نتـــيجة معروفة سلفا ومخطط لها من قبل، فظهر الشيخ ياسين عبد العزيز ليتولى منصـــب نائـــب رئـــيس الهيئة العليا، أي انه فعليا الرجل الأول ويناظر ذلك منصبه في الإخـــوان المســـلمين، وتقدم محمد اليدومي على عبد الوهاب الآنسي ليصبح الأمين العام، ويـــتراجع عـــبد الوهـــاب الآنسي ليصبح الأمين العام المساعد، وتولى الشيخ عبد المجيد الزندانـــي أيضـــا منصـــب رئـــيس مجلس الشورى، وانضم إلى عضوية مجلس شورى الإصلاح الكثير من أعضاء مجلس شورى الإخوان المسلمين[١].

ويمكن القول أن التجمع اليمني للإصلاح من أكثر الأحزاب قدرة على تجنيد أعضاء جـــدد للحزب، فقد استطاع الحصول على عدد ثمانمائة ألف صوت في الانتخابات النيابية عـــام ١٩٩٧، حيـــث اســـتطاع مضاعفة الأصوات التي حصل عليها بين انتخابات ٩٣ ، ١٩٩٧، ولاسيما في المحافظات الجنوبية التي حصد فيها أكثر من مائة ألف صوت مقابل عشرة آلاف عام ١٩٩٣[٢] .

١- مـــا زال الإخـــوان المسلمين محتفظين بتنظيمهم في إطار محدود يتولى الإشراف عليه قيادات أخرى مـــتفرغة لهـــذا العمل، إضافة إلى الشيخ ياسين عبد العزيز الذي لا يظهر في أية نشاطات تنفيذية أو أساســـية تتعلق بنشاطات وتحركات وبرامج وخطط حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو النشاط الذي تـــتولاه الأمانـــة العامة ورؤساء الدوائر المختلفة،انظر: فارس السقف، المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح المتغيرات التنظيمية، دخول الإخوان وتجربة السنوات الأربع الماضية، مجلة الشاهد الدولي، ع ٩٣، ١ مارس ١٩٩٩ م.

٢- الـــتقرير السياسي المقدم إلى الدورة الـ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٥٣٩، ٢/٩/١٩٩٨.

أمـــا الحـــزب الاشتراكي اليمني، فقد تأخر عقد مؤتمره العام الرابع لمدة اثنتا عشرة عامـــا، يـــرجعها الحزب لظروف سياسية غير طبيعية يعمل الحزب في ظلها منذ حرب ١٩٩٤، ومـــنها لستمرار حجز ممتلكات ومقرات ووثائق وأموال الحزب من قبل السلطة، وتوقـــيف الآلاف من الكوادر وأعضاء الحزب عن أعمالهم بصورة غير قانونية، ووجود أعـــداد كثـــيرة من قيادات وكوادر الحزب نازحة خارج البلاد[١]، وبالتالي لم يعقد مؤتمر الحـــزب إلا فـــي العام ١٩٩٨ (الدورة الأولى) التي لم تكن دورة انتخابية[٢] وبالتالي كان هناك مركزية في اختيار المندوبين إلى المؤتمر، ولم تكن هناك أية انتخابات[٣].

أمـــا الانتخابات فقد تمت في الدورة الثانية للمؤتمر العام للحزب، وقد تم فيها انتخاب المندوبين إلى المؤتمر العام، فقد تم انتخاب مائة وثلاثون عضوا إلى اللجنة المركزية من بين قائمة المرشحين البالغ عددهم ٢٦٠ مرشح[٤]، وضماناً للتجديد يشترط النظام الداخلي ألا يكـــون بين أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين من المنظمات الحزبية أعضاء في اللجنة

١- مقـــابلة مع سيف صائل، عضو المكتب الســـياسي للحـــزب الاشتراكي اليمني في صحيفة الثـــوري (صنعاء)، ع ١٦٢١، ٢٠٠٠/٥/١٨ .

٢- لمـــزيد مـــن التفاصـــيل حـــول جـــدول أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب (الدورة الأولى) انظر: جـــدول أعمـــال المؤتمر العام الرابع للحزب، (الدورة الأولى)، (صنعاء: اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ١٩٩٨) ص٢.

٣- انظر: صحيفة الثوري، ع ١٥٥٥، ١٩٩٨/١٢/٢٤ .

٤- تـــم انـــتخاب أعضـــاء اللجنة المركزية وعددها ٣٠١ في إطار قائمتين الأولى وتشمل ثلث العدد تم انـــتخابهم مباشـــرة من مؤتمرات منظمات الحزب في المحافظات إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية الموجودين في الخارج والذين زكاهم المؤتمر العام عن طريق التصويت العلني المباشر بسبب الموانع القســـرية التي حالت دون حضورهم، أما القائمة الثانية وتبلغ الثلثين من قوام اللجنة المركزية وقد تم انـــتخابهما مـــن قـــبل المؤتمـــر العـــام عن طريق الاقتراع السري المباشر، انظر: صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٦٣٧، ٢٠٠٠/٩/٥ .

المركزية الخالية[1]، كذلك انتخبت اللجنة المركزية بواسطة الاقتراع السري المكتب السياسي، وتم انتخاب أمين عام وأمينين عامين مساعدين[2].

وأخيراً يمكن القول إن الاعتماد على أسلوب الانتخاب كأنسب وسيلة للتجنيد والصعود السياسي لم يترشح بعد في البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية، رغم ما نصت عليه لوائحها الداخلية من اعتماد هذا الأسلوب، فالأحزاب التي أجرت انتخابات بالفعل للمستوى القيادي، تمت هذه الانتخابات فيها بشكل صوري، حيث شهدت العديد من التدخلات من جانب رؤساء الأحزاب لترجيح كفة مرشحين بأعينهم، الأمر الذي جعل هذه الانتخابات مجرد شعار يخفي وراءه أسلوب التعيين، ولا شك أن عدم نفاذية قنوات التجنيد هذه تعتبر مسئولة بشكل كبير عن أزمة القيادة في تلك الأحزاب.

٢- دوران النخبة الحزبية:

يقصد بدوران النخبة الحزبية تغير تولي الأفراد أو مجموعات من الأفراد في مواقع القوة[3]، وترى "سوزان كيللر" أن صعود وهبوط الأفراد والجماعات إلى داخل أو خارج مواقع النخبة الاستراتيجية هو أمر لانهائي، يتسارع في منطقة ويتباطأ في منطقة أخرى، يتزايد عندما يزيد التجنيد السياسي على أسس الكفاءة الفردية[4]، ويمكن التمييز في هذا المجال بين مستويين فرعيين للنخبة في الأحزاب السياسية موضع الدراسة

١- صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٦٣٦، ٢٠٠٠/٩/٣٠.

٢- تم انتخاب كل من، علي صالح عباد(مقبل) أمين عام، وجار الله عمر وسيف صائل أمناء عامون مساعدون، صحيفة الثوري، ع ١٦٣٧، ٢٠٠٠/٩/٥ .

١- Casstevens, Thomas &Casstevens, Harold, The Circulation Of Elite, A Review and Critique of Class Models, in , Scot, John, The Sociological Of Elite's , part.1, 1991, p. 249.

٢- Keller, Suzanne, Beyond The Ruling Classes, (New York: Aaron press, 1977), p228.

أولهمـــا : النخــبة العليا التي تشمل رؤساء الأحزاب (أو الأمناء العامين) أو رئيس الهيئة العليا كما في التجمع اليمني للإصلاح، ونوابهم والأمناء العامين المساعدين.

وثانــيهما : النخــبة العامـــة التي تشمل أعضاء المستوى القيادي الأعلى للأحزاب موضع الدراسة.

(أ) معدل دوران النخبة العليا:

يلاحــظ مـــن الجدول أنه خلال فترة الدراسة لم يحدث أي تغيير في منصب رئيس الحــزب[1]، (المؤتمــر والإصـــلاح) أو الأميـــن العـــام للحزب في أحزاب (الاشتراكي، والمؤتمـــر، والإصـــلاح، والتنظيم الناصري، والحق، والديمقراطي الناصري، والتصحيح الناصـــري، والبعث) باستثناء التنظيم الناصري الذي أُنتخب أمينا عاما للحزب في المؤتمر العـــام الثامن[2]، وتم التجديد له خلال المؤتمر العام التاسع. فقد ظل الرئيس علي عبد الله صـــالح ونائـــبه عـــبد ربه منصور هادي والأمين العام الدكتور عبد الكريم الأرياني في مناصـــبهم مـــنذ انـــتخابهم فـــي المؤتمر العام الخامس، وتم التجديد لهم في المؤتمر العام السـادس، ومـــازالوا في مناصبهم حتى الآن، أما التجمع اليمني للإصلاح، فقد ظل الشيخ عـــبد الله بن حسين الأحمر ونائبه الأستاذ ياسين عبد العزيز والأمين العام محمد اليدومي منذ انعقاد المؤتمر العام الأول للإصلاح وتم التجديد لهم في المؤتمر العام الثاني ومازالوا فـــي مناصـــبهم حتى الآن[3]، أما حزب الحق فما زال العلامة مجد الدين المؤيدي رئيسا للحـــزب والعلامـــة محمد بن محمد المنصور نائبا له والأستاذ أحمد الشامي الأمين العام للحـــزب، وحـــزب الحـــق لم يعقد أي مؤتمر حتى الآن، أما الحزب الاشتراكي اليمني، فنتـــيجة لحـــرب صيف ١٩٩٤ تم انتخاب أمين عام جديد للحزب[4]، هو علي صالح عباد

١- تم استحداث منصب رئيس الحزب ونائبه في المؤتمر الشعبي العام أثناء انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب.
٢- فقد تم انتخاب عبد الملك المخلافي أميناً عاماً للحزب بدلا عن عبد الغني ثابت الأمين العام السابق.
٣ – تم التجديد لرئيس الحزب ونائبه والأمين العام عند عقد المؤتمر العام الثالث للحزب خلال الفترة
٤- تم انتخاب صالح عباد (مقبل) بدلا عن علي سالم البيض الأمين العام السابق .

(مقبل) أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في العام ١٩٩٤، وتم إعادة انتخابه أثناء انعقاد المؤتمر الرابع للحزب، ومازال أمينا عاما حتى الآن .

جدول رقم (٣) يوضح معدل دوران رؤساء الأحزاب

اسم الحزب	رئيس الحزب	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
المؤتمر الشعبي العام	علي عبد الله صالح	١٩٨٢	ــــــ	ما زال رئيس المؤتمر حتى الآن
الحزب الاشتراكي اليمني	علي صالح عباد (مقبل)	بعد حرب ١٩٩٤	ــــــ	تم انتخابه أمينا عام للحزب في المؤتمر العام الرابع للحزب
التجمع اليمني للإصلاح	الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	١٩٩٠ تاريخ إنشاء التجمع اليمني للإصلاح	ــــــ	تم التجديد له في المؤتمر العام الأول والثاني للتجمع
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	عبد الملك المخلافي	١٩٩٣ تاريخ انعقاد المؤتمر العام الثامن للحزب	ــــــ	وتم انتخابه في المؤتمر التاسع للحزب
حزب الحق	أحمد الشامي	منذ نشأته حتى الآن		لم يعقد أي مؤتمر حزبي حتى الآن

المصـــدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على بيانات أولية قامت بجمعها عن المؤتمر الأحزاب السياسية.

ويمكـــن القـــول أن رؤســـاء الأحـــزاب استطاعوا المحافظة على مواقعهم منذ نشأة أحـــزابهم حـــتى الآن، وهـــذا قد يؤدي إلى أزمة قيادة ، فطول بقاء القيادات الحزبية في مناصـــبها ولا سيما رؤساء الأحزاب يجعل هناك ارتباطا وثيقا بين الحزب ورئيسه، وهو مـــا يطلق عليه ظاهرة (شخصنة السلطة) أو أحزاب الأشخاص، وهو ما يؤدي إلى العديد مـــن مظاهر أخرى لأزمة القيادة، حيث إنه كلما ازداد دور شخص معين أو مجموعة من

الأشخاص في إنشاء حزب وإدارته كلما ضعفت إمكانيات التحول الديمقراطي داخل هذا الحزب، وأيضا فإن ارتباط تلك الأحزاب بأشخاص بعينهم تجعل تلك الأحزاب تعاني مشكلة كبيرة بمجرد وفاة مؤسسها أو تلك الزعامة التاريخية.

أما بقية أعضاء النخبة العليا للأحزاب، فقد تفاوتت معدلات دورانهم من حزب لآخر، ويعتبر الحزب الاشتراكي أقلها في هذا المجال، لأنه لم يعقد سوى مؤتمر واحد في فترة الدراسة، وهو المؤتمر العام الرابع للحزب، ولكن مستوى التجديد في نظمه ولوائحه وانتخاباته تفوق بقية الأحزاب[1].

جدول رقم (٤) يوضح معدل دوران الأمناء العامين المساعدين للمؤتمر الشعبي العام

الأمناء العامين المساعدين	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
عبد الملك منصور	المؤتمر العام الخامس	المؤتمر العام السادس	اصبح وزيرا للثقافة
عبد الله البار	المؤتمر العام الخامس	المؤتمر العام السادس	ــــ
يحي المتوكل	المؤتمر العام الخامس	ــــ	ما زال في المؤتمر إلى الآن
يحي الراعي	المؤتمر العام الخامس	ــــ	في هيئة رئاسة مجلس النواب
صادق أبو راس	المؤتمر العام السادس	ــــ	وزيرا للإدارة المحلية
محمد العيدروس	المؤتمر العام السادس	ــــ	ــــ

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناء على معلومات أولية تم جمعها عن المؤتمر الشعبي العام.

على الرغم من انعدام معدل دوران النخبة في الهيئات القيادية العليا ، اتسم منصب الأمين العام المساعد بارتفاع هذا المعدل، كما يتضح من الجدول السابق، فقد شغله ستة أعضاء، وكان الانتخاب الدوري هو الأسلوب المتبع منذ انعقاد المؤتمر العام الخامس

١- محمد العبري، "مستقبل التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية"، في: مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، أعمال المؤتمر العام الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، صنعاء ٢٢ – ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٤.

للحزب، وكانت نسبة التجديد في المؤتمر العام السادس ٥٠% وقد تم انتخاب الأمناء العامين المساعدين من بين سبعة مرشحين[١].

وباستعراض التشكيلة القيادية التنفيذية للمؤتمر الشعبي العام، التي نتجت عن المؤتمر العام الخامس ، سنجد أن التنوع السياسي والفكري مجسد في الأمانة العامة للمؤتمر، فباستثناء رئيس المؤتمر (رئيس الجمهورية) سنجد أن الأمين العام يمثل توجها في السياسة اليمنية.

أما الأمناء العامون المساعدون فهم يمثلون الأحزاب التاريخية اليمنية ثقافة وانتماء، فالعميد يحي المتوكل كان بعثيا سابقا ومن كبار العسكريين، وعبد الملك منصور كان قياديا بارزا في الإخوان المسلمين، أما عبد الله البار، فهو قيادي اشتراكي التحق بالمؤتمر بعد أحداث ١٣يناير ١٩٨٦، أما العقيد يحي الراعي، فهو شخصية عسكرية وأمنية واجتماعية معروفة، هذا التنوع يشكك من جهة في زوال ازدواجية الانتماء، ومن جهة أخرى يجعل التناقضات الداخلية مستمرة وأكثر حدة، وخصوصا في حالة تخلي الرئيس علي عبد الله صالح عن موقعه في المؤتمر[٢].

(ب) معدل دوران النخبة العامة التي تشمل أعضاء المستوى القيادي الأعلى للأحزاب:

تميزت الأحزاب بمعدل دوران أعلى للنخبة القيادية عن النخبة العليا، فقد تم انتخاب عشرة أعضاء جدد في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام من أصل عشرين عضوا، بينهم امرأة واحدة، أي أن نسبة التجديد بلغت ٥٠ %[٣]، ويتساوى في ذلك مع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، الذي تشكل من ستة وعشرين عضواً، بينهم أربع نساء في

١- صحيفة الميثاق (صنعاء)، ع٨٩٦، ١٩٩٩/٧/١٢ .

٢ - صحيفة المستقلة (لندن)، ع١٢٠، ١٩٩٦/٨/٢٦.

٣- صحيفة الميثاق (صنعاء)، عدد ٨٩٦، ١٩٩٩/٧/١٢.

المؤتمـــر العام الرابع للحزب، وبلغت نسبة التجديد فيه ٥٤% [١]، أما الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، فقد بلغت نسبة التجديد فيها ٢٥%، حيث تم تخاب خمسة أعضاء جدد[٢] في الهيئة العليا،أما المكتب التنفيذي في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري فقد بلغت نسبة التجديد فيه ٥٠% ، من الأعضاء، وحصول المرأة على ستة مقاعد[٣].

ويلاحــظ أن تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب ضعيف ومتواضع للغاية، إذ لا يوجــد امـــرأة واحدة تشغل منصب رئيس حزب أو أمين عام لأي حزب أو حتى أمين عـــام مساعد في كافة الأحزاب اليمنية، كما أن مشاركة المرأة في الهيئات القيادية ضعيفة للغاية، حيث تواجدت امرأة واحدة في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام بنسبة ٥% فقط، وأربـــع عضـــوات فقط في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بنسبة ١٤% من إجمالي أعضـــاء الحـــزب البالغ عددهم تسعة وعشرين عضواً وعضوة واحدة في القيادة القطرية لحزب البعث العربي القومي.

يمكـــن القـــول أن معـــدل دوران النخـــبة القيادية في أحزاب المؤتمر والاشتراكي والناصــــري أعلى من معدل دوران النخبة القيادية العليا، أما التجمع اليمني للإصلاح، فقد اتســـمت نخبــته بدرجـــة عالية من الثبات، لأنه تم التجديد في النخبة القيادية نتيجة لتولي أعضـــاء النخـــبة القديمـــة لمناصب وزارية أثناء الائتلاف الحكومي (٩٤ – ١٩٩٧) بين المؤتمر والإصلاح، ولم يتم نتيجة للتجديد في إطار النخبة العامة للحزب.

١- صحيفة الثوري (صنعاء)، عدد ١٦٣٧، ٢٠٠٠/٩/٥، وكان قد تم انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب مـــن ثلاثـــة وعشرين عضواً عقب حرب صيف ١٩٩٤، لمزيد من التفاصيل ، انظر، البيان الختامي للجـــنة المركـــزية الصادر عن الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني- للفـــترة ١-١٩٩٤/٩/٦،(الجمهورية اليمنية، اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤) ص ١٤.

٢- هم، (عبد الله صعتر، حمود الذارحي، محمد حمود الخميسي، اسماعيل الاكوع، محمد يحي مطهر) بـــدلاً عن ، (محمد بن إسماعيل العمراني، نجيب سعيد غانم، محمد حسن دماج، عبد الرحمن بكير، محمد علي عجلان).

٣- صحيفة الشاهد الدولي، عدد٧٨،٣/١٩٩٩/٥.

أما على المستوى التنظيمي الوسيط، فقد بلغ معدل التجديد في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في المؤتمر العام السادس نسبة ٦٠%[١]، ويقلل كثير من المهتمين بالخارطة الحزبية والسياسية في اليمن من أهمية اللجنة الدائمة بتشكيلاتها في تحديد سياسة المؤتمر ورسم مستقبله، إذ يعتبر وجود الرئيس علي عبد الله صالح على رأسه هو أكبر مؤشر على بقاء سياسة التوازنات، ومراعاة التوجهات الفكرية التي تعج بها جنبات اللجنة الدائمة[٢]، أما اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي، فقد تم انتخاب ٣٠١ عضواً في المؤتمر العام الرابع في إطار قائمتين:

الأولى: انتخاب ثلث أعضاء اللجنة المركزية مباشرة من مؤتمرات المنظمات الفرعية في المحافظات بما يتيح تمثيلا جغرافيا كافيا، ودورا مباشرا للمنظمات القاعدية في المحافظات في تشكيل جزء من اللجنة الدائمة، وضمانا للتجديد يشترط النظام الداخلي ألا يكون بين أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين من المنظمات الحزبية أعضاء في اللجنة المركزية الحالية.

الثانية: أعضاء اللجنة المركزية في الخارج، القائمة الوطنية، وكانت نسبة التجديد في اللجنة المركزية ٥٣%[٣].

أما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فقد بلغت نسبة التجديد فيه ٤٥% من أعضاء اللجنة المركزية[٤]، وأما التجمع اليمني للإصلاح، فقد تم توسيع عضوية مجلس الشورى في المؤتمر العام الثاني للإصلاح، وتتكون من ١٣٠عضوا، وقد صعد إلى عضوية مجلس الشورى أكثر من ٥٠ عضواً، ولكن نتيجة لسرية التقارير، وعدم نشرها بصورة دورية، فلا يعرف نسبة التجديد في قياداته[٥].

١- صحيفة الميثاق (صنعاء)، عدد،٨٩٦، ١٩٩٩/٧/١٢

٢- صحيفة المستقلة (لندن)، عدد ٥٩، ١٩٩٥.

٣- صحيفة الثوري (لندن)، ع ١٦٣٧،٥/٩/٢٠٠٠.

٤- مجلة الشاهد الدولي، ١٩٩٩/٥/٣.

٥- صحيفة الثورة (لندن)، ع١٢٣٨٨، ١٩٩٨/١٠/١٢.

ومـــن خـــلال ما سبق نلاحظ أن تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب ضعيف ومتواضـــع، أما عن تواجد المرأة في التنظيمات الوسيطة للأحزاب فلا يوجد سوى خمس وثلاثيـــن عضوة في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام من أصل سبعمائة عضواً، ويضم مجلـــس شـــورى الإصلاح سبع عضوات فقط أنتخبن في أكتوبر ١٩٩٨م من أصل ١٦٠ عضـــواً، وتضم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ثلاث عشرة عضوة من أصل ٣٠١ عضـــواً، وتضم اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري ٦ عضوات من أصل ٧٥ عضواً[1].

خلاصة ما تقدم، أن معدل دوران النخبة الحزبية كان منعدما في المستويات القيادية العلـــيا (رئيس الحزب، أمين عام الحزب، نائب رئيس الحزب)، ومنخفضا إلى حد ما في المســـتويات القيادية الأقل، بدليل بقاء نفس الأشخاص في مناصبهم منذ الإعلان عن نشوء الحـــزب، وبالتالي يمكن القول أن هذا الجمود والبطئ الذي يميز حركة دوران النخب في اليمـــن يهـــدد في الحقيقة بتحول هذه النخب على حد تعبير" برهان غليون " إلى " طوائف مغلقة على نفسها بدل أن تكون جزءا من طبقات مفتوحة حساسة للتغيرات الإيجابية وقابلة للتـــبدل مـــع تبدل علاقات القوة " أي أن تتحول إلى "عوازل ثابتة ومقدسة"، مقاومة لأي حراك اجتماعي جدي.

إن محـــافظـــة النخـــبة على نفس التركيبة لفترة طويلة يعتبر عاملا من عوامل تعطيل عملـــية الـــتحول الديمقراطي، فرغم تبني النخب القديمة – في وقت من الأوقات لمشروع الـــتحول الديمقراطي –، فإن استمرارها في المحافظة على مواقعها الريادية دون منافسة نخب جديدة، يؤول إلى نوع من "روتينية النخبة" "Reutilization" والمحافظة على أساليب قديمة في الاختيار لعضوية النخبة.

إن بطـــئ أو جمود دوران النخب الحزبية وسلوكها المحافظ – بل والسلبي– أفقدها المصـــداقية في عيون الناس، إذ يبين هجر الجمهور للأحزاب السياسية إلى أي حد لم تعد السياســـة رهانـــا حقيقـــيا وجذابا بالنسبة إلى الأجيال الشابة، أكثر من ذلك فان هذا الميل

١– التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص١٧٩ .

المتزايد إلى هجر السياسة، بعكس ما تحاول أن تؤكد عليه التفسيرات المبسطة لقادة الأحزاب السياسية، ولا يشكل تعبيرا عن افتقار الجمهور الواسع للروح المدنية أو عدم انشغاله بالهم والشؤون الوطنية أو استمراره في الأخذ بالتصورات التقليدية المعادية للسياسة، إنه يجسد - بالأحرى - النضج السياسي، فليس من الصعب على المراقب أن يدرك أن السياسة لم تعد تشكل اليوم في الشروط الراهنة لممارستها في الوطن العربي استثمارا عقلانيا ومجديا[١].

رابعاً : أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية:

تشهد النخبة الحزبية صراعات متعددة ترتبط بالنفوذ والاختلافات السياسية والفكرية، والتي قد تؤثر سلبيا على تماسك الحزب بما تؤدي إليه من حدوث انشقاقات واستقالات، كما يوجد تباين بين طبيعة الخلافات السياسية والفكرية في الأحزاب - موضع الدراسة -، حيث لم تظهر داخل المؤتمر الشعبي خلافات جوهرية حول قضايا سياسية وفكرية، ويرجع ذلك إلى أنه الحزب الحاكم، ولا يعني هذا عدم وجود خلافات سياسة داخل المؤتمر الشعبي العام، وإنما يعني تركز هذه الخلافات على تفاصيل وجزئيات في الغالب الأعم.

أما الأحزاب الأخرى - موضع الدراسة فقد شهدت خلافات أساسية حول قضايا سياسية وفكرية، وظهرت اتجاهات متعارضة تجاهها، ويمكن تناول هذه التفاعلات من خلال ما يلي:

(أ) قرار الحزب الاشتراكي بمقاطعة الانتخابات النيابية ١٩٩٧ :

فقد شرع الحزب الاشتراكي اليمني بعد دورة اللجنة المركزية في سبتمبر ١٩٩٤ م إلى إقامة تحالف وطني عريض يجمع صفوف المعارضة، ويوحد قواها، حيث تم الاتفاق على قيام مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في بداية عام ١٩٩٥[٢].

١- أمين الغيش، مرجع سابق، ص١١٨.

٢- التقرير المقدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي، مرجع سابق، ص ١٢.

وفي إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة تقدم الحزب الاشتراكي بورقة الضمانات السياسية والقانونية التي تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة، وكانت أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة تتبنى أيضا المطالب ذات الطابع الخاص بالحزب الاشتراكي اليمني، والمتصلة بما يمكن تسميته بمعالجة بعض الآثار والنتائج التي ترتبت بعد فترة الحرب ومحاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤، وكانت تلك المطالب تشمل الآتي :

١- إعادة مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي التي فقدها بعد حرب ١٩٩٤ إليه، وإعادة الأملاك الشخصية والخاصة بقيادات الحزب الاشتراكي.

٢- تصحيح الأوضاع الوظيفية لكوادر الحزب الاشتراكي، وبتعبير اخر إعادة الكوادر العسكرية والمدنية المبعدة من أعمالها بعد حرب ١٩٩٤م إليها، واستكمال تطبيق قرار العفو العام الذي أصدرته الحكومة بعد الحرب.

٣- ضمان توفير مناخ يتيح للحزب الاشتراكي الفوز بدوائر انتخابية من خلال التنسيق، وإلا فستكون مشاركته في الانتخابات في ظل الأوضاع الراهنة غير ذات قيمة[١].

وقد تكونت وجهتا نظر لدى قيادات الحزب الاشتراكي حول المشاركة في الانتخابات، فهناك وجهة نظر ترى ضرورة المشاركة في الانتخابات للأسباب الآتية[٢]:

- قناعتهم بأن النظام ليس في حاجة ماسة إلى الانتخابات، لأنه يستمد شرعيته من وجوده المادي في الواقع.إن ميزان القوى - الذي كان الحزب الاشتراكي أحد أطرافه - قد اختل بعد عام ١٩٩٤، و على الحزب أن يدرك ذلك، و يبحث لنفسه عن موقع في ظل موازين قوى سياسية وعسكرية واجتماعية جديدة [٣].

١- صحيفة الطريق (صنعاء)، عدد ٦٠١، ١٨-٢-١٩٩٧.
٢- مثل وجهة النظر هذه كل من السكرتيرون الخمسة للحزب الاشتراكي وهم: جار الله عمر، وسيف صائل، وعبد الباري طاهر، ويحيى الشامي، وعبد الغني عبد القادر.
٣ - يحيى منصور أبو اصبع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، عضو مجلس النواب، مقابلة شخصية مع الباحثة، ٢٠٠١/٢/٢٠.

- إن الانتخابات فرصة مغرية للحزب الاشتراكي للنشاط السياسي بين أنصاره وبين الجماهير، وإعادة الصلة معهم بعد الانقطاع والحظر غير المعلن على نشاطه بعد حرب ١٩٩٤ .

- أن الحزب سيخسر جمهوره إذا ما قاطع الانتخابات، لأن غيابه عن الانتخابات سيفقده الصلة معهم، كما أن المقاطعة عمل انكفائي لـه تأثير سلبي على نشاط الحزب وديمومته، وسيندم الحزب إذا قاطع الانتخابات .

- إن كل مفاوضات الحزب مع النظام منذ ما بعد حرب ١٩٩٤ لم تكن بهدف أن يحصل الحزب على شئ جديد بقدر ما يطالب بالحد من دفع فواتير١٩٩٤، كما أن الإصرار على مطالبة النظام بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق كشرط للاشتراك في الانتخابات من السذاجة السياسية فمن غير المنطقي أن يقبل بها في ظل موازين القوى الحالية .

- إن إعادة مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي، وتصحيح الأوضاع الوظيفية لكوادره، و معالجة أوضاع كوادره النازحة في الخارج، و إعادة الأملاك الشخصية والخاصة، هي أمور أساسية للمشاركة وإن الحزب الاشتراكي اليمني يتوخى من اشتراكه في الانتخابات أن ينجح في توقيف أو التخفيف من سيل الفواتير التي يدفعها منذ ما بعد حرب ١٩٩٤[١].

- أما وجهة نظر دعاة المقاطعة، فتمثلت فيما يلي[٢]:

- يرى دعاة المقاطعة أن النظام في حاجة لإجراء الانتخابات لإضفاء شرعية على نتائج حرب صيف ١٩٩٤ .

- إن نتائج الانتخابات، سواء اشترك فيها الحزب أو قاطع ستكون لغير صالحه، وفي الحالتين سيجد خصومه - مع فقدانه لحجمه الحالي في البرلمان - حجة قوية لعزله

١- محمد الفرح، مرجع سابق، ص٦٣ .

٢- مثل وجهة نظر المقاطعة كل من علي صالح عباد مقبل الأمين العام للحزب، ومحمد حيدره مسدوس، وعبد الواحد المرادي.

عـن الجماهير، باعتبار أن تمثيل الحزب في البرلمان بعد الانتخابات هو حجمه الحقيقي، وأن مـا كـان علـيه يعـود لوجوده في السلطة ولذا يجب عليه مقاطعة الانتخابات، لأن اشتراكه يعني رضاه عن نسبة تمثيله المستقبلية .

– إن مقاطعـة الانتخابات من جانب الاشتراكي وأحزاب المعارضة ستعزل النظام، وستدفعه للمصالحة والاستجابة لكل المطالب، وإن الضغط الدولي (أي الضغط الخارجي) على النظام – إلى جانب المقاطعة – يمكن التعويل عليه.

– إن علـى الحزب الاشتراكي التزامات يجب أن يتحملها بمسئولية، ومنها: أوضاع قـيادته وكـوادره الـنازحة في الخارج ، وإعادة كوادره في الداخل إلى وظائفهم المدنية والعسـكرية، وإعـادة أملاك الحزب ووثائقه المصادرة مذ ١٩٩٤/٧/٧، وإعادة الأملاك الشخصية والخاصة لقياداته، والتي هي بيد الغير منذ ١٩٩٤/٧/٧.

– إلغاء محاكمة ال١٦ باعتبار أن الاستمرار فيها يعني محاكمة غير مباشرة للحزب الاشتراكي نفسه، تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، وأن تكون نقطة الارتكاز الرئيسية لأي حوار مـع السـلطة على أرضية إيفاء السلطة بالتزامات الحكومة التي وجهها العطار إلى الأمم المتحدة في ١٩٩٤/٧/٧.

– إن مقاطعة الانتخابات ستكون ردا على نتائج حرب ١٩٩٤ ومواقف الائتلاف من الحزب الاشتراكي، وفي أوائل الأسبوع الثاني من فبراير قدم الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية – مبادرة إلى قيادة الحزب الاشتراكي تتضمن استجابة لبعض متطلبات وآمال الحزب الاشتراكي وشركائه في مجلس التنسيق للمعارضة وتتكون هذه المبادرة من سبع نقاط [١].

– اسـتكمال إعادة مقرات الحزب الاشتراكي وممتلكاته إلى قيادة الحزب، واستكمال ترتيـب أوضـاع مـن تـبقى من كوادر الاشتراكي – المدنية والعسكرية – المجمدة من أعمالها بسبب الحرب والصراعات السياسية إلى الوظائف والمواقع المناسبة.

١– صحيفة الطريق (صنعاء)، ع ٦٠١ ، ١٣–٢–١٩٩٧.

- التنسيق في الانتخابات، وذلك بتحديد دوائر تنسيق للحزب الاشتراكي يقوم المؤتمر والإصلاح بدعم مرشحي الحزب الاشتراكي للفوز فيها [١].

وقد رحب المكتب السياسي بمبادرة الرئيس وصرح الأمين العام للحزب، أن الحزب سيناقش مع شركائه في مجلس التنسيق المبادرة[٢].

وفي لقاء رئيس الجمهورية والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بأمين عام الحزب الاشتراكي وأعضاء المكتب السياسي في ٢١/ ٢ /١٩٩٧، أكد الرئيس على أهمية وجود الحزب الاشتراكي في الحياة السياسية، وأكد على أن قرار المشاركة والمقاطعة يظل خاصا بالحزب الاشتراكي وهيئاته لاتخاذ ما يرونه مناسبا[٣] ولقد استمرت مناقشات المكتب السياسي للموقف بشأن الانتخابات على امتداد زهاء أسبوعين تخللتها حوارات واتصالات مع الدولة من جهة ومع شخصيات ورموز الحزب الاشتراكي في القاهرة وأبو ظبي ودمشق[٤].

وقد اتخذ الحزب الاشتراكي قرارا بمقاطعة الانتخابات، حيث صوت للمشاركة في الانتخابات ٣٢ عضواً بينما صوت للمقاطعة ٥٧ عضواً (أغلبية)[٥].

وقد أدى قرار المقاطعة إلى قيام العديد من كوادر وقيادات الحزب الاشتراكي بخوض الانتخابات وترشيح أنفسهم بصفة مستقلين، ومن بينهم ٣ من أعضاء المكتب السياسي[٦]، وسبعة من أعضاء اللجنة المركزية[٧]، وخمسة وثلاثون من كوادر الحزب

١- محمد الفرح، مرجع سابق،ص٦٨.

٢- صحيفة الشورى (صنعاء)، ع٢١٣، ١٦ -٢-١٩٩٧ .

٣- محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٧٠.

٤- لمزيد من التفاصيل حول هذه المشاورات، انظر: محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٦.

٥- مقابلة الباحثة مع أحمد صالح السلامي، نائب سكرتير اللجنة المركزية للدائرة السياسية، صنعاء، ١٥/ ٢٠٠١/١ .

٦- أعضاء المكتب السياسي هم (يحي منصور أبو اصبع، أحمد السلامي، عبد اللة مجيديع).

٧- وهم (أحمد عبد الباقي الشهاري، أحمد ناصر الفضلي، محمد حسين العيدروس، منى باشراحيل، أحمد ناصر فضل، صالح علي مبارك، عبد الله حسن مثنى (انسحب).

في المحافظات المختلفة، وقد فاز اثنان من المرشحين المستقلين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي[1].

وقد برر الحزب الاشتراكي مقاطعته للانتخابات بأنه أُجبر عليها بسبب إصرار السلطة على عدم تصفية آثار الحرب، واستمرارها في الحظر على ممتلكات وأموال ومقرات الحزب، ورفضها المصالحة الوطنية الشاملة، وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق، وأيضا بسبب الخروقات الواضحة في جميع مراحل العملية الانتخابية ورفض السلطة تصحيح تلك الخروقات[2]، بل إن بعض قيادات الحزب تؤكد على أن الحزب أُخرج بالقوة من السلطة، وأُجبر قسرا على المقاطعة والابتعاد عن السلطة التشريعية[3].

ويمكن القول أن الضغط الذي مارسه الأمين العام للحزب شخصيا على المكتب السياسي واللجنة المركزية بتقديم استقالته[4] إذا لم يتخذ الحزب قرار المقاطعة، أما آخرون فيرون بأن السلطة كانت سببا من أسباب المقاطعة لأنها لم تنفذ ما وعدت به.

(ب) قرار حزب الإصلاح بدخول المرأة في مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح:

كانت قضية المرأة ودخولها مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح (اللجنة المركزية) من أسخن القضايا في المؤتمر العام الثاني للتجمع، والتي انتصر فيها جناح التجديد في الحزب بانتخاب سبع مرشحات لمجلس الشورى، رغم عدم القدرة على حسم

١- يحيى منصور أبو اصبع، أحمد عبد الباقي الشهاري، لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد الفرح، مدى تعبير نتائج انتخابات ١٩٩٧ عن الحجم الواقعي للأحزاب السياسية، مركز دراسات المستقبل، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ع٤، ١٩٩٨)، ص٤٩ .

٢- بلاغ صادر عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في: صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٤٦٣، ١٩٩٧/٣/٦. مقابلة مع الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في : صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٤٩٤، ١٩٩٧/١٠/٩. جار الله عمر الأمين العام المساعد للشئون السياسية، مقابلة مع الباحثة، صنعاء ٣٠-١-٢٠٠١.

٣- مقابلة مع سيف صائل الأمين العام المساعد للشئون التنظيمية، في: صحيفة الشرق الأوسط، (لندن)، ١٩٩٧/٩/٧.

٤- التقرير الاستراتيجي السنوي، اليمن١٩٩٧مرجع سابق، ص٥٨.

هــذا الموضــوع بقرار صريح للمؤتمر، على اعتبار أن القضية شرعية، وليست خاضعة للتصويت.

وقــد تمــت مناقشة رأيين متضادين حول دخول المرأة مجلس الشورى،أعدتها لجنة فــتوى مكونة من سبعة عشر فقيهاً، كلفها حزب الإصلاح بذلك قبل أكثر من عام ونصف العــام مــن المؤتمــر، فأصحاب الرأي الأول يروى بعدم جواز دخول المرأة إلى مجلس الشورى، ويرون أن عضوية المجلس تدخل في الولاية العامة، والتي لا يجوز فيها ولاية المرأة، واعتبروا أن القوامة من الخصوصيات التي اختص الله بها الرجل، والقوامة حسب هذا الرأي هي الولاية[1].

أمــا أصحاب الرأي الآخر (وهو الجواز)، فيرون أن عضوية هذا المجلس لا تدخل ضــمن الولاية العامة وإنما هي من قبيل الولاية الخاصة، التي لا يوجد دليل شرعي يمنع المرأة من المشاركة فيها، ويرى هذا الفريق أن مفهوم الشورى في الإسلام جاء على وجه العموم للرجال والنساء، ولا يوجد دليل يخرج المرأة من هذا العموم[2].

وفــي جلســة اليوم الثاني للمؤتمر العام الثاني للإصلاح طرح الرأيين على أعضاء المؤتمــر ليس للتصويت، ولكن ليأخذ كل واحد منهم بالرأي الذي يطمئن إليه، وتم التأكيد علــى أن الأمر مطروح ليختار كل عضو أحد الرأيين، واللذين هما تعبير عن الاختلاف فــي فهــم النصوص ولكل دليله واجتهاده[3]، وبالتالي يمكن لأعضاء الحزب الأخذ بأحد الرأييــن دون الوقوع في محظور شرعي. وترى الباحثة أن ذلك لا يدل على شيء سوى التهرب من تحديد دقيق لموقف الإصلاح من قضايا المرأة، وبالتالي يمكن القول أن هناك

١- تــزعم هذا الرأي، الشيخ عبد المجيد الزنداني، والشيخ عبد الوهاب الديلمي، والشيخ محمد الصادق، والشيخ محمد علي عجلان.

٢ - تــزعم هــذا الــرأي، الأســتاذ ياسين عبد العزيز، والشيخ محمد إسماعيل العمراني، والشيخ أحمد القميري.

٣- لمــزيد من التفاصيل حول تقرير لجنة العلماء حول الحقوق السياسية للمرأة، انظر: سعيد ثابت سعيد، وثــائق أعمــال المؤتمر العام الثاني للإصلاح الدورة الأولى،٦-٨ أكتوبر ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص١٥٩-١٧٦. صحيفة الصحوة (صنعاء)، ع٦٤٦، ١٣/١٠/١٩٩٨.

ثلاثة اتجاهات داخل الإصلاح تمثل بصفة عامة هذا الخلاف، اتجاه يرى أن القضية مرتبطة بتطور المجتمع اليمني[1]، واتجاه وسط[2] يتلخص رأيه في جواز تولية المرأة ولكن في مواقع غير قيادية كأن تكون عضواً في مجلس الشورى أو نائبة في مجلس النواب، على أن لا تؤدي طبيعة العمل إلى محظور شرعي، والاتجاه الثالث يمنع توليتها إطلاقا[3] ومع هذا الاختلاف يتفق الفريقان الأولان مع الأخير على عدم جواز تولية المرأة مواقع محددة بصفة مطلقة، مثل وظائف السلك الدبلوماسي، والعمل العسكري، والقضاء.

ويرى المراقبون أن سياسة الانفتاح النسبي في توجه الإصلاح تستهدف في المقام الأول (البقاء في موقع معتدل بين الجماعات السلفية والأحزاب العلمانية[4])، ودخول المرأة تعتبر من أهم النقلات في تاريخ الحركة الإسلامية ككل.

وقد خاض الحزب السياسي الجديد – الذي بدأت تتكون معالمه منذ اليوم الأول لتأسيس التجمع- صراعاً غير متكافئ مع رموز المكون التاريخي للتجمع والأطراف المعبرة عنه أنه صراع حاد وخفي يتأسس على الجدلية الثنائية بين ما هو حزب سياسي مدني وبين ما هو جماعة سرية ونسيج اجتماعي يرفض التحديث وينفر منه.

ويمكن ملاحظة تأثير الإرث التاريخي الذي حملته الجماعة إلى داخل التجمع اليمني للإصلاح من خلال التوقف أمام ثلاث محطات :

المرحلة الأولى : الموقف من دستور دولة الوحدة الانتقالي واتفاقية ٣ نوفمبر ١٩٨٩ الوحدوية، وهو الموقف الرافض الذي عبر عنه من خلال رموزه، وبواسطة أشرطة الكاسيت والصحافة ومنابر المسجد، وحشد معه في هذا الموقف العديد من شرائح المجتمع في الريف والمدينة من خلال الحملات الواسعة ضد ما أسماه بالدستور العلماني.

١- يؤيد هذا الاتجاه رئيس الدائرة التنظيمية محمد قحطان.

٢- يمثله الأمين العام محمد اليدومي.

٣- يمثله الشيخ عبد المجيد الزنداني،وعبد الوهاب الديلمي.

٤- مجلة الوسط (لندن)، ع ٣٥٠، ١٢/١٠/١٩٩٨.

الثانية : الموقف من توحيد التعليم وخوض معركة سياسية إعلامية في البرلمان والشارع السياسي ومنابر المساجد، وهي المعركة التي كانت تشير إلى تخوف الإخوان من مخاطر دمج المعاهد العلمية في مرحلة التعليم الأساسي مع مدارس التربية والتعليم منهجاً وإدارة، وما لذلك من تهديد للمكاسب الهائلة التي حصلت عليها الجماعة من خلال هذه المؤسسة الهامة، سواء على مستوى القرارات والإمكانيات المالية، أو على مستوى مخرجات هذه المؤسسة التعليمية، من كوادر التنظيم وأعضائه وأنصاره، ومن ذلك كادر المدرسين العرب اللذين كان لهم الدور الأساسي في صياغة النشء والمناهج، بما يتوافق مع التطورات الإسلامية لحركة الإخوان المسلمين في اليمن والعالم العربي.

المحطة الثالثة: وهي الموقف من الأحزاب الإسلامية الأخرى التي نشأت بعد الوحدة، وقد كانت حملات الدفاع عن الثورة والجمهورية - التي تصدرت لها صحيفة الصحوة تحديداً، واتهام هذه الأحزاب بمعاداة الثورة والعمل لإعادة النظام الملكي البائد يافطة تغطي خلفها الموقف من الآخر الإسلامي باعتبار أن وجوده يهدد الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نهج الإخوان، ألا فهو تمثيل الإسلام، والتعبير عنه دون غيرهم من الجماعات والأحزاب الأخرى[1].

(جـ) الخلافات داخل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

يواجه التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الكثير من الخلافات والصراعات الداخلية بين جيلين للتنظيم، جيل الشباب ويتزعمه الأمين العام عبد الملك المخلافي، والجيل القديم ويتزعمه القيادات السابقة للتنظيم، ويمكن الحديث عن الخلافات بصدد قضيتين المؤتمر العام التاسع للحزب، وموقف الحزب من قضية ترسيم الحدود اليمنية السعودية.

١- خلافات المؤتمر العام التاسع للحزب :

وقف المؤتمر أمام ثلاث قضايا رئيسية، نجح في حسم واحدة وأخفق في البقية، بحيث انعكس هذا الإخفاق على الخروج ببلاغ صحفي، دون البيان الختامي عن نتيجة أعمال المؤتمر.

١- محمد المقالح، التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب، مرجع سابق، ص ٤٨ .

القضية الأولى: هي تعديلات النظام الداخلي للتنظيم، والتي تركزت على أهمية توسيع المشاركة في القرار وإدارة التنظيم، حيث إن أسلوب قيادة التنظيم الحالية موصوفة بالمركزية، واستحداث منصب رئيس اللجنة المركزية، و توسيع صلاحيات إدارة الفروع والممارسات الديمقراطية التي تتجاوز بعض سلبيات الماضي، وقد أخفقت المداولات في التوصل إلى التوفيق في وجهات النظر والخلاف الذي ساد قاعة المؤتمر، واتخذ المؤتمر قرارا بعدم الخوض في مناقشة التعديلات، وبذلك تنازل المؤتمر العام عن صلاحياته كأعلى سلطة لاتخاذ القرار في التنظيم[1].

القضية الثانية: تقرير لجنة الرقابة والتفتيش، والذي استمرت المداولات حوله أكثر من ثماني ساعات، وانتقدت قيادات داخل المؤتمر عملية التطويل في النقاش كمحاولة للهروب من ملامسة قضايا المحاسبة لبعض الخروقات والتجاوزات التي حدثت خلال فترة العمل السابقة.

القضية الثالثة: الجانب المالي والتقرير المحاسبي للتنظيم، وهو ما ركزت عليه الكثير من قيادات الفروع، لكن عملية النقاش لم تستمر أكثر من عشر دقائق وبررت رئاسة المؤتمر إغلاق النقاش بهذا الجانب، بأن الظروف غير مواتية للكشف عن أسرار خاصة بالتنظيم، في ظروف لم تكتمل بعد معادلة العلاقة بين التنظيم والواقع المحيط به إلى حد التعامل بالشفافية وهذه النقطة أدت إلى اختلالات في أعمال المؤتمر وأدت إلى انسحاب بعض القيادات[2] وعزوف بعض القيادات عن ترشيح نفسها إلى عضوية اللجنة المركزية، وأدت هذه القضايا إلى انفضاض أعمال المؤتمر، واتخذت بعض القيادات قرارها بعقد جلسة ختامية تعلن فيها انتهاء المؤتمر دعت فيها قيادات بعض الأحزاب،

---

١ – صحيفة المستقلة (لندن)، ع٢٥٨، ٢٦ أبريل، ١٩٩٩.

٢ – انسحاب عدد من المرشحين لمنصب الأمين العام وهم عبد الغني ثابت والمضواحي، ويعد عبد الغني ثابت أبرز القيادات الراديكالية الناصرية في اليمن، وهو التيار الأكثر تأثيرا داخل الحزب الوحدوي الناصري، وحاول أثناء مراحل الإعداد للمؤتمر العام التاسع وخلال فعالياته إقصاء التيار المعتدل في التنظيم عن المواقع المؤثرة في قيادته وفي الطليعة عبد الملك المخلافي الذي يحظى بقبول لدى الأحزاب الأخرى ومنها (الحزب الحاكم والإصلاح) ويجد هذان الحزبان في المخلافي شخصية شابة يمكن التحاور معها .

ولم تعلن البيان الختامي، وتأخرت عملية فرز الانتخابات للجنة المركزية لمدة ثلاث أيام عقب جلسة الاختتام، وأعلنت بعض القيادات استقالتها[١]، وجمدت قيادات أخرى نفسها بحجة إعادة ترتيب الأوراق بعيداً عن الإرباكات التي سادت أعمال المؤتمر، وانعكست النتيجة أيضا على ما يسمى بتشبيب القيادات، فنسبة ٥١% من اللجنة المركزية من الشباب والطلبة الذين لم يمض على انتمائهم إلى التنظيم أكثر من ٣- ٥ سنوات حسب مصادر قيادية في التنظيم، وسادت انتخابات اللجنة التنفيذية (المكتب السياسي) خلافات عكستها خلافات انتخاب اللجنة المركزية نفسها وما ساد جلسات المؤتمر من ارباكات، فتم تعديل قوام المكتب السياسي من ٢٥ عضوا في السابق، إلى ١١ عضوا فقط، وحضور الأعضاء الجدد في المكتب السياسي ٤ فقط من إجمالي (١١) الأمر الذي رأت فيه قيادات تاريخية نقطة إيجابية، وتلافيا لبعض الاختلالات، فتعديل قوام المكتب السياسي من (٢٥) إلى (١١) قد قطع الطريق عن استحواذ الشباب المستجد على أغلبية في المكتب السياسي، مما يساعد على مهمة إعادة ترتيب أوراق التنظيم.

وقالت مصادر قيادية في التنظيم الوحدوي الناصري أن بعض الإرباكات التي وقعت قد تأثرت إلى حد كبير بثلاث مسائل أساسية هي[٢]:

١- الخلافات والتباينات التي سادت نشاط ومواقف أحزاب مجلس التنسيق تجاه الموقف من اللجنة العليا للانتخابات، والتباين في المواقف بين الاشتراكي والوحدوي الناصري.

٢- الخلافات وعمليات التباين وفشل الحوار بين الوحدوي الناصري وتجمع الإصلاح.

---

١ - فقد وافقت اللجنة المركزية التنظيمية على استقالة أربعة من أعضاء الأمانة العامة وهم: عبدالمجيد ياسين (رئيس الدائرة القانونية)، عبدالعزيز سلطان، (رئيس الدائرة الإعلامية، وأحمد عبده سيف (رئيس الدائرة التنظيمية)، ورنا أحمد غانم (رئيس الدائرة الثقافية)، وتم انتخاب أربعة آخرين وهم عبدالله دحان، علي عبدالله الضالعي، عبدالوهاب عبدالمؤمن، ومحمود لمذيب، صحيفة الأسبوع (صنعاء)، ع١٤٢، ٢٠٠١/١٠/١١.

٢ - صحيفة البيان (الأماراتية) ، ٢ مايو ١٩٩٩.

٣- أما آخرها فهو تركيز السلطة، ودورها في إحداث الاختلالات داخل التنظيم ومندوبي المؤتمر العام.

٢- خلافات الناصريين حول اتفاقية الحدود:

حدث خلاف في إطار التنظيم بصدد معاهدة جدة التي أنهت مشكلة الحدود اليمنية – السعودية، حيث رأى البعض في قيادة التنظيم[١]، أن موقف التنظيم الرافض في مواجهة النظام قد يضره، ولابد من أن ينسجم موقفه مع مواقف شركائه في إطار مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة الذين أبدوا موافقتهم على المعاهدة، وفي مواجهة ذلك أصر عدد من قيادات التنظيم[٢] على أن يكون موقف التنظيم متسقاً مع موقفه الرافض لكل ما سبق من اتفاقيات ومعاهدات، مبررا ذلك بأن ترسم الحدود من الناحية الفكرية هو تخلي عن موقفه المبدئي بأنها صنيعة الاستعمار ولا يجب ترسيمها، خاصة إذا أدى ترسيمها إلى غبن، فإنه قد يمثل أحد عوامل الانفجار في المستقبل، فضلا عن أن الاتفاق الراهن هو اتفاق ظالم، كما أن التنظيم لم يشرك بأي شئ في مراحل المعاهدة، وأن الذين أوكلت لهم هذه المهمة ليسوا أهلا للثقة، وقد حسم الاختلاف لصالح الرأي الأول بالقبول مع طرح التحفظات والتساؤلات في مجلس النواب، ولقد قوبل ترحيب التنظيم بالمعاهدة بامتعاض في داخله، فقد ووجه بانتقاد عنيف في اللجنة المركزية وفروع التنظيم، لعدم اتساقه مع مواقفه السابقة، فضلا عن أن هذا الموقف مثل مفاجأة للنظام والمعارضة، وجاء معاكسا لتوقعاتهم[٣]

١- تزعم هذا الرأي الأمين العام للتنظيم، عبد الملك المخلافي، انظر: د.عبد القدوس المضواحي، عضو اللجنة المركزية في المؤتمر العام السادس للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، مقابلة مع الباحثة. صنعاء، ١٤/يناير/٢٠٠١.

٢- يتزعم هذا الاتجاه د. عبد القدوس المضواحي، عضو اللجنة المركزية وأحد القيادات في التنظيم الناصري، مقابلة مع الباحثة،مرجع سابق.

٣- عدنان ياسين، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١) ص١٧٩.

(د) الخلافات داخل حزب الحق:

فـي العام ١٩٩٨ شهد حزب الحق موجة من الاختلافات داخل الحزب كانت نتيجة لـتراكمات مـن أعـوام سـابقة أبرزها استقالة قياديين في اللجنة التنفيذية للحزب أمثال (عـبد السلام الوجيه، وعبد الله هاشم السياني، وعلي محمد الذاري، وعلي أحمد مفضل)، وتجمـيد عضـوية الأميـن العـام المساعد محمد المقالح، بسبب تجاوزاته وعدم التزامه بقـرارات الحزب، واستنفاد الجزاءات ضده، وقيام الأمين العام أحمد الشامي بتشكيل لجنة اسـتثنائية لمـتابعة الأعمـال التنظيمية للحزب، بدلا عن اللجنة التنفيذية الأولى، وبرئاسة حسن محمد زيد انشط القيادات في الحزب.

بـدأت مشاكل الحزب بمطالبة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية بضرورة عقد المؤتمر التأسيسـي الأول للحـزب وجاءت، هذه الرغبة بعد إحساس هؤلاء بالتهميش وإلغاء دور الحـزب فـي المعارضة، خاصة بعد دخول الأمين العام حكومة المؤتمر من خلال حقيبة الأوقاف بدون علم الحزب وموافقته[1].

وقـد قـاد عبد الكريم الخيواني رئيس الدائرة السياسية للحزب عملية تطهير شاملة داخل الحزب والصحيفة، وسيطر ومعه حسن محمد زيد على أعضاء الهيئة العليا للحزب (مرجعية الحزب) وعلى الأمين العام، كل ذلك أدى إلى الاستقالات وتجميد العضوية التي كـان اخـرها الانسحاب الجماعي من حزب الحق لرئيس وأعضاء فرع الحزب في تعز، وانضمامهم إلى المؤتمر الشعبي العام،ويمكن إجمال الأسباب كما يلي:

- عـدم عقـد المؤتمـر العـام التأسيس للحزب لاستكمال شرعيته حتى الآن رغم المطالبات الملحة من قبل كثير من قياداته التنفيذية، خاصة الذين استقالوا أو أقيلوا[2].

---

١ - صحيفة المستقلة (لندن)، ع ٢٢٢ ، ٠-٨-١٩٩٨ .

٢ - نص رسالة عبد السلام الوجيه وعلي الذاري عضو القيادة التنفيذية لحزب الحق في: صحيفة الوحدة (صنعاء)، ع ٣٩٥، ١٣-٥-١٩٩٨.

- تعطيل الهيئات القيادية واللجان المتخصصة وتغييب الشورى والقرار الجماعي والسيطرة الكاملة لمصير الحزب من قبل الأمين العام الذي بدوره أعطى القيادة التنفيذية لقيادات جديدة أمثال حسن محمد زيد وعبد الكريم الخيواني[1].

- عدم أخذ رأي الحزب في مشاركة الأمين العام في حكومة المؤتمر، مما جعل الحزب في وضع حرج، وأدى إلى انقسام قيادته بين رافض للمشاركة وموافق عليها، مما أدى إلى إلغاء دوره في المعارضة وخروج صحيفته الأمة عن توجهاته السياسية والفكرية[2].

- حزب الحق تراجع من مقعدين إلى لا شئ، وسبب تراجعه بلاشك الانقسام الذي أدى إلى استقالة " الحوثي " من الحزب إلى جانب قيام المؤتمر بإسقاط مرشحي الحزب في صعده بمستقلين دعمهما، مما شكل سقوط أهم قادة لحزب الحق في صعدة[3].

(هـ) الخلافات داخل مجلس التنسيق :

تدور الخلافات داخل مجلس التنسيق بين الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حول الصراع على النفوذ داخل الحزب، وقد تجسد هذا الخلاف في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، حيث قاطع الحزب الاشتراكي الانتخابات، بينما شارك فيها التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، واعتبرت مشاركته مفاجأة للاشتراكي[4]، وكثيرا ما وقف التنظيم الناصري ضد محاولات الاشتراكي الهيمنة على مجلس التنسيق

١ – التقرير السنوي اليمن ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٥٨.

٢– صحيفة الحياة (لندن)، ٩–٩–١٩٩٨. صحيفة الوحدة (صنعاء)، ع ٣٩٥، ١٣–٥–١٩٩٨.

٣ – صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٢٢٥، ١٨–٥–١٩٩٧.

٤ – صحيفة المستقلة (لندن)، ع ١٥٠، ١٩٩٧/٣/٢٤.

بـل وانـتقده بأنه يستخدم المجلس لتحقيق أهدافه الخاصة على حساب الأهداف المشتركة للمجلس[1].

وفـي الأخـير يمكـن القول أن الأحزاب موضع الدراسة، استطاعت في كثير من الأحـيان حـل الخلافات السياسية والفكرية، فالأحزاب بالنسبة لهذه الخلافات تتميز بتوفر قـدر من الديمقراطية يفوق ما هو متاح بشأن الصراعات على النفوذ، فكان هناك حرص واضـح علـى إدارة تلـك الخلافـات بأسـلوب ديمقراطي أو على الأقل يستوفي الشكل الديمقراطـي، كما حدث في مقاطعة الحزب الاشتراكي لانتخابات ١٩٩٧، وقضية دخول المرأة في مجلس شورى الإصلاح.

أمـا قضايا الصراع على النفوذ فإنها تتخذ مسارا آخر وفي اغلب الأحيان لا تحسم وتهدد وجود بقاء الحزب، كما في التنظيم الناصري وحزب الحق.

وفـي الأخـير يمكن القول أن الانشقاقات التي عانت منها الأحزاب، وضعف عملية التجنـيد داخلهـا، وانعـدام دوران النخبة القيادية الحزبية، ومقاطعة الأحزاب للانتخابات النيابـية، والصراع على النفوذ داخل الأحزاب وعدم إعطاء بعض الأحزاب المرأة كامل حقوقهـا، كـل ذلك أثر سلبيا على مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن ويكشف عن عدم حـدوث تقـدم فـي الديمقراطية الداخلية للأحزاب اليمنية والتي تؤثر بدورها على عملية التحول الديمقراطي.

١ - يـرى مراقـبون سياسيون أن إعادة انتخاب عبد الملك المخلافي أمينا عاما للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، يعد مؤشرا هاماً إلى توجهات التنظيم، وهو أبرز أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بعـد الحـزب الاشتراكي لحوار إيجابي في المستقبل مع الحزب الحاكم وبقية أحزاب المعارضة وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح، ويعد تأكيدا للحد من محاولة الحزب الاشتراكي اليمني احتواء التنظيم الوحدوي الناصري الذي عرف عنه التأييد المستمر لمواقف الحزب الاشتراكي في ضوء تأكيدات عبد الملـك المخلافي في غير مناسبة أهمية أن يستوعب المجلس في مواقفه وجهات نظر جميع الأحزاب المنضوية فيه، انظر: صحيفة الحياة (لندن)، ع ١٣١٦٦، ٢٥/٤/١٩٩٩.

الفَصْلُ الخَامِسُ

العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب اليمنية

إن دراسة العلاقات والتفاعلات الحزبية تبين السلوك الحركي للحزب، ومن المؤكد أن إدارة العلاقة بين الأحزاب السياسية وفيما بينها توضح هذا السلوك، ولتوضيح ذلك سوف يتم تناول العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب اليمنية من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب الحاكمة وبعضها وأحزاب المعارضة .

المبحث الثاني: العلاقات والتفاعلات بين أحزاب المعارضة .

المبحث الثالث: التحالفات الحزبية في الانتخابات النيابية والرئاسية وانتخابات السلطة المحلية .

المبحث الأول

العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب الحاكمة وبعضها وأحزاب المعارضة

يتناول هذا المبحث طبيعة العلاقة بين الأحزاب الحاكمة وبعضها وعلاقتها بأحزاب المعارضة من خلال:

أولا: العلاقة بين الأحزاب الحاكمة، (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣)، (المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧).

ثانيا: علاقة الأحزاب الحاكمة بأحزاب المعارضة، في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، والفترة (١٩٩٤-١٩٩٧).

ثالثا: علاقة المؤتمر الشعبي العام بأحزاب المعارضة (١٩٩٧-٢٠٠١).

رابعا: مبدأ تداول السلطة.

أولا: العلاقة بين الأحزاب الحاكمة:

(أ) العلاقة بين (المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني) الحزبين الحاكمين ١٩٩٠-١٩٩٣.

تأسست مشروعية العلاقة بين الحزبين الحاكمين في دولة الوحدة (المؤتمر - الاشتراكي) في الفترة الانتقالية على اتفاقيات الوحدة، وكانت الوحدة اليمنية - ذاتها - الإنجاز الأول والأعمق للطرفين والمنطلق لتأسيس علاقة جديدة بينهما لم تتطور باتجاه واحد، إذ تأرجحت بين التوتر والتنسيق التحالفي.

استمرت العلاقة بين الحزبين جيدة طوال العام الأول للوحدة، ثم بدأ الخلاف يظهر حول بعض القضايا السياسية والمسائل التنظيمية، وقد دارت الخلافات بين الحزبين حول

أسـباب جوهرية ذاتيةتخص الحزبين دون غيرهما، وأسباب جوهرية موضوعية تخص جميع اليمنيين أفرادا وجماعات وأحزابا بمن فيهم الحزبان الحاكمان، وهذه الأسباب هي:

١ - أسباب جوهرية ذاتية:

تــتمحور هــذه الأسباب حول صراع الحزبين الحاكمين على السلطة، وانهاء الفترة الانتقالية، وتأزم الخطاب السياسي والإعلامي بين الحزبين.

تمحــور الصــراع بين الحزبين على السلطة، حول آلية تقاسم المناصب بينهما، وقد أتاحــت الوحــدة للحزبيــن الحاكميــن الانتشار الأفقي في كل ربوع اليمن دون مقاومة، مســتفيدين مــن حالة كونهما حزبين حاكمين في تقاسم السلطة، وفي الحصول على دعم مالــي مــن الميزانية العامة للمساعدة في الانتشار الأفقي، وفي إعادة ترتيب أوضاعهما لتتناسب مع شروط ومتطلبات العمل في ظل دولة الوحدة[١].

أمــا بخصــوص انــتهاء الفترة الانتقالية، فقد كان الحزب الاشتراكي أكثر قلقا من اقتراب موعد الانتخابات المقرر إجراؤها مع نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر١٩٩٢، وخشــيته كانت تكمن في تهيبه من الأكثرية السكانية التي يتمتع بها الشمال (سابقا)، وهي نســبة ٨٠%، وبلعــبة الديمقراطية استشعر الحزب خسارته لموقعه في الحكم سلفا، لذلك كــان يرغــب مــدّ الفترة الانتقالية إلى خمس أو سبع سنوات، بينما تشدد حزب المؤتمر الشــعبي العام عكس ذلك، وطالب بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وظل الصراع علــى إنهــاء أو تمديد الفترة الانتقالية تعبيرا عن جوهر الصراع على السلطة، ولكي يتم إجــراء الانــتخابات كان لابد للحزبين الحاكمين من التضامن والتحالف في سبيل مستقبل بقائهما في السلطة، مهما كانت النتائج بالنسبة لهما.

ومــن جانب آخر ساهم الإعلام والخطاب السياسي بقدر كبير في تأجيج الخلاف بين الحزبيــن، وقــد ارتكــز على سياسة تعظيم المشاريع والتصورات الذاتية ونقد المشاريع

١ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

المقابلة، وفي هذا السياق تصاعدت الحملات الصحفية النقدية والساخرة التي تبادلتها صحف الحزبين[1].

٢ - أسباب جوهرية موضوعية:

كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقة بين الحزبين، منها :

- الأزمة الاقتصادية، حيث لم يجد الحزبان الفرصة لتحسين الأداء السياسي والاقتصادي بقدر كاف يتناسب مع الضغوط الاقتصادية الناجمة عن عملية التوحيد، وانعكاسات حرب الخليج الثانية، وقد تمثلت أهم مظاهر الأزمة في: ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن اليمني، وتدهور العملة الوطنية، وارتفاع وتيرة تفشي الفساد المالي والإداري والفوضى السياسية - الاجتماعية، كانت إرادة الحزبين الحاكمين وراء قسم كبير منها، لأنهما تقاعسا عن عملية الضبط، مكتفيين بإلقاء اللوم على بعضهما البعض، حتى بدت أهمية ضرورة التنسيق في ضوء الإضرابات وأحداث السخط الشعبي التي دامت ثلاثة أيام (٩-١١ ديسمبر) في عدد من كبريات المدن اليمنية، وهي أحداث كشفت عن مدى عمق الأزمة السياسية - الاقتصادية في البلاد، وأظهرت المسؤولية المباشرة للحزبين الحاكمين وراء تدهور الأوضاع بصفة عامة[2]، وزادت هذه الضغوط الشعبية من حدة التوتر بين الحزبين، إذ كان الحزب الاشتراكي متهما بتحريك هذه المظاهرات العنيفة، ولم يكن بمقدوره تحريكها دون أزمة اقتصادية خانقة[3].

- الأزمة الأمنية، التي تمثلت في ظاهرتين: الاغتيالات السياسية، والتفجيرات دون معرفة الجاني، وقد واصل الحزبان سياستهما في كيل الاتهامات لبعضهما البعض،

---

١ - فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص٩٣.

٢ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

٣ - Ahmed, Abdelkareem Saif, The Politics of Survival and The Structure Of Control In the Unified Yemen 1990-1997, Ma, dissertation, department of politics university of Exeter, September 1997, www.al-bab.com. 12/11/2001.

بالرغم من أن أكثر مظاهر العنف السياسي توجهت صوب قيادة الحزب الاشتراكي وانكمشت العلاقة بين الحزبين إلى أدنى مستوى بسبب التدهور الأمني، وعبر الحزب الاشتراكي عن تخوفه – صراحة – من الاغتيالات، مما دفع بالأمين العام (علي سالم البيض) إلى الاعتكاف في عدن وحضرموت مرتين متتاليتين، بلغت مدتها ستة أشهر في العام ١٩٩٢، ولم يتسن حينها الاجتماع الكامل لأعضاء مجلس الرئاسة.

– أزمة الوحدة اليمنية وبناء الدولة، وقد تركزت في قضايا أهمها، إتمام الدمج في بعض المؤسسات السيادية مثل الجيش والأمن[١]، والعملة النقدية، والطيران المدني، واستمرار الجدل حول مسائل مصيرية وهامة تتعلق باستكمال تأسيس دولة الوحدة من ناحية ومستقبل الأداء الحزبي التعددي من ناحية أخرى.

وكانت قضية دمج القوات المسلحة وتوحيدها من أهم القضايا التي نالت اهتمام الأحزاب السياسية في نهاية المرحلة الانتقالية، لأن توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية صمام أمان الوحدة، وتبلورت مظاهر الاهتمام الحزبي في الحرص على معالجة هذه القضية عبر برامجها الانتخابية التي تقدمت بها لخوض عملية الانتخابات النيابية في ٢٧ أبريل ١٩٩٣، وقد نصت سبعة أحزاب سياسية في برامجها الانتخابية على أنها ستعمل على دمج القوات المسلحة والأمن[٢]، وتضمنت برامج بقية الأحزاب – الأربعة عشر – التي تقدمت ببرامج انتخابية اهتمام تلك الأحزاب بإعادة بناء القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية، وضرورة إبعادها عن الولاءات الحزبية والمناطقية والقبلية[٣]. ويعود الفشل

١ – عبد الله صالح،" الانتخابات اليمنية ومستقبل الوحدة "، السياسة الدولية، (عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣)، ص١٧٥.

٢ – هذه الأحزاب هي، الحزب الاشتراكي اليمني،وحزب الحق، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والتصحيح الناصري، واتحاد القوى الشعبية، والجبهة الوطنية، وجبهة التحرير، لمزيد من التفاصيل انظر، نص البرامج الانتخابية للأحزاب السابقة في: أحمد البشاري ورشاد العليمي، مرجع سابق.

٣ – لمزيد من التفاصيل انظر: البرامج الانتخابية لكل من: المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الناصري، ورابطة أبناء اليمن، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي في: أحمد البشاري ورشاد العليمي، مرجع سابق.

في إمكانية دمج المؤسسة العسكرية إلى سببين: الأول، ذو طبيعة تقنية، وهو الاختلاف حول أسلوب الدمج، فالمؤتمر يريد الدمج بصيغة الوحدات - المجموعات - العسكرية بينما يريد الحزب الاشتراكي الدمج على مستوى الأفراد والثاني، أنه لم يكن لدى الحزبين قناعة في مبدأ إبعاد العسكريين عن العمل الحزبي السياسي، بالرغم من أنهما عملا معا على إصدار قانون الأحزاب السياسية، الذي ينص على إبعاد العسكريين عن ذلك[1] .

- وقد دفع تصاعد حالات التوتر بين حزبي السلطة إلى نتائج عدة، منها: شيوع الإحساس بالخطر على مستقبل دولة الوحدة، وعلى مجمل العملية الديمقراطية، وبروز ظاهرة عدم الثقة والشك المتبادل بين قيادتي الحزبين، مما أدى إلى قيام القوى السياسية خارج السلطة بممارسة ضغوط حزبية لضرورة الوقوف بحزم تجاه هذه الظاهرة ، ووضع حد لحالات التوتر المتتالية في العلاقة بين الحزبين الحاكمين، وآثارها السلبية على الحياة السياسية برمتها[2].

وقد ساهمت تلك الضغوط - التي تزامنت مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية - في ظهور ردود أفعال إيجابية من قبل الحزبين الحاكمين ذاتهما، بعد أن تبلورت أمامهما مقارنة حتمية بين معاودة التنسيق المشترك بينهما وتقديم التنازلات المتبادلة بشأن القضايا الخلافية، وضرورة الاتفاق على حلول وسطى.

وأخذت تلك التباينات تظهر في مناسبات عدة حول صدور بعض القوانين الرئيسية، مثل قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات، وتقسيم الدوائر الانتخابية، والميزانية العامة، والعائد النفطي، والموقف من صدور قانون ينظم حمل السلاح والاتجار بالذخائر[3]، ومع كل هذه الظروف المليئة بالأحداث الصاخبة، وتشنج العلاقة بين الحزبين إلى درجة تبعث على الخوف، فقد تجاوز الحزبان كل ذلك عن طريق الحوار والاتفاق الثنائي بحل كل الخلافات.

---

١ - من شروط الانضمام إلى عضوية أي حزب، أن لا يكون من ضباط أو أفراد القوات المسلحة والأمن، قانون الأحزاب (م ١٠، فقرة ٤)، مصدر سابق.

٢ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٦١.

٣ - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٢٦٤.

وقد تعامل الحزبان مع القضايا الخلافية بتصنيفها إلى: قضايا مستعجلة لا تحتمل التأخير وقع الحسم فيها، وقضايا يمكن تأجيلها إلى ما بعد إجراء الانتخابات، مثل دمج الجيش والإصلاحات الدستورية والسياسية الشاملة التي ستكون من أولويات المجلس النيابي المنتخب، وقد نجح الحزبان في إخماد التوتر الأول في نهاية عام ١٩٩١، والتوتر الثاني في نهاية العام ١٩٩٢ بعد عودة علي سالم البيض إلى العاصمة صنعاء في ٣ نوفمبر ١٩٩٢، من اعتكاف دام شهور.

وفي حالات أخرى عندما كان الحزبان يصلان إلى طريق مسدود من خلال المؤسسات الدستورية الرسمية (مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس النواب)، فإن المجال يفتح للأحزاب السياسية من خارج التحالف الحاكم، مما مكنهما من دخول الانتخابات[1]، فعندما رفعت اللجنة العليا للانتخابات مذكرة إلى مجلس الرئاسة تطالب بتمديد الفترة الانتقالية وتحديد موعد لاحق لإجراء الانتخابات لأن اللجنة – لظروف موضوعية – لم تتمكن من إنهاء المرحلة الأولى من تقسيم الدوائر وتسجيل الناخبين، وكانت مشكلة ذات طبيعة دستورية أعلن مجلس الرئاسة عن فتح لقاء موسع للتشاور والنقاش مع الأحزاب والقوى السياسية، وأصدر بيانا سياسيا وإعلانا دستوريا، حدد فيه يوم ٢٧ إبريل ١٩٩٣ موعدا للانتخابات بدلا من التاريخ السابق (٢٢ نوفمبر ١٩٩٢)، وكان البيان السياسي والإعلان الدستوري موضع انتقاد حاد من الأحزاب السياسية، وإبداء تخوفها من إجهاض التجربة الديمقراطية في اليمن[2].

إلا أنه، وبعد الانتخابات البرلمانية زادت الأزمة تعقيدا، فانفجرت الأزمة مجددا في ١٩٩٣/٨/١٩، حين عاد البيض من أمريكا إلى عدن واعتكف هناك، وقد أخفقت الوساطات بين الرئيس ونائبه (بين صنعاء وعدن)، وقد وضع البيض شروطا للعودة إلى صنعاء، تمثلت في : محاكمة مرتكبي الاغتيالات السياسية، وإخلاء العاصمة والمدن الرئيسية من المعسكرات، والحد من إهدار المال العام، وإجراء انتخابات الحكم المحلي.

١ – ايريس جلوز ماير ،الانتخابات اليمنية ، في عبده الشريف (محرر)، مرجع سابق، ص ١٦ .
٢ – فيصل الخنيفي، مرجع سابق، ص ٩٥.

وقد تلخصت القضايا التي تبناها الاشتراكي في ١٨ نقطة، وقد قام المؤتمر بتقديم ١٩ نقطة لحل الأزمة، إلا أن الجهود التي بذلت من أجل الوساطة بين أطراف الائتلاف والواجهات الاجتماعية وأحزاب المعارضة والشخصيات الوطنية، لم تفلح في حل الأزمة وجمع المتخاصمين، الأمر الذي جعل الأزمة تزداد ضراوة، فاتفقت أحزاب المعارضة على تشكيل اللجنة الوطنية للحوار بين التكتل الوطني للمعارضة واتحاد القوى الوطنية والشخصيات والواجهات الاجتماعية وأحزاب الائتلاف، هذه اللجنة قامت بإنجاز وثيقة العهد والاتفاق، وتم التوقيع عليها في عمان في ٢٠ فبراير ١٩٩٤، ولكن الخلاف ظل قائما بين الحزبين حتى بعد توقيع الوثيقة، وانتهى بقيام حرب صيف ١٩٩٤، وهزيمة الاشتراكي وخروجه من الحكومة إلى المعارضة[1].

لقد كانت سرعة عملية التحول التي شهدها اليمن إثر الوحدة سببا لانهيار الاستقرار السياسي واندلاع الحرب والتي مثلت انتكاسة واضحة في عملية التحول الديمقراطي بعد مرور أربع سنوات فقط على انطلاقتها.

(ب) العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح (الحزبين الحاكمين ١٩٩٤– ١٩٩٧).

تعود جذور العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح إلى العام ١٩٧٩ بتأسيس الجبهة الإسلامية، الذي شكل الإخوان المسلمين المكون الرئيسي لها، إلى جانب القبائل والمجموعات العسكرية التي وجدت دعما سخيا من السلطة في الشمال، من أجل مواجهة السلطة في الجنوب، ومواجهة تنامي الأحزاب السياسية السرية في الشمال، ومقاومة عمليات الكفاح المسلح للتشكيلات المسلحة لأحزاب اليسار السرية (الجبهة الوطنية)، وكانت هذه الأهداف تتمتع بتأييد إقليمي ودولي في إطار استراتيجية مواجهة ما أسمي " بالمد الشيوعي"[2].

---

١ – تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية للمرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٢٨-٢٥.

٢ – فارس السقاف ، حركة الإخوان المسلمين في اليمن، في (ندوة) ، اليمن والعالم ١٩٩٠-٢٠٠٠، (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٠) ص ١٥.

وقد أسهم الإخوان المسلمين بفعالية في إنشاء المؤتمر الشعبي العام في العام ١٩٨٢، وكانت لهم الأغلبية في لجنة صياغة الميثاق الوطني[١]، ومن جهتها عملت السلطة على ضم بعض عناصر الحركة الإسلامية إلى مؤسساتها، فعندما شكل الرئيس علي عبد الله صالح مجلسا استشاريا في ٨ مايو ١٩٨٨، مكونا من خمسة عشر عضوا – برئاسة رئيس الجمهورية – كان أربعة من أعضاء المجلس ينتمون إلى الحركة الإسلامية، ونتيجة لنفوذ وبروز الحركة الإسلامية، فقد حاولت السلطة حل الحركة الإسلامية، ودمج كوادرها في المؤتمر الشعبي العام[٢]، وبحلول عام ١٩٨٨ كانت البلاد على موعد مع إجراء انتخابات مجلس الشورى، ولأول مرة برزت التوجهات الحزبية المتباينة لتتنافس على مقاعد مجلس الشورى، وحصل الإسلاميون على أكثر دوائر العاصمة تقريبا، إضافة إلى دوائر بعض المحافظات الشمالية والغربية، التي كانت تسمى الجمهورية العربية اليمنية.

وقد تسارعت الخطوات الرامية لتوحيد شطري اليمن مع نهاية عام ١٩٨٩ واندفاع الرئيس علي عبد الله صالح نحو تحقيق الوحدة، دون الالتفات للتحفظات على بعض الإجراءات التي أعلنها الإسلاميون وتيارات أخرى، واعتبروها نواقص وثغرات تتيح للمتربصين وأعداء وحدة اليمن الدخول من خلالها، وعلى الرغم من التوتر السياسي بين الإسلاميين والرئيس صالح، فإن ذلك كان يعني أن ثمة سقفا محددا للاختلاف والتباين، وغير مسموحا لأي منهما بتجاوزه[٣].

---

١ – عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص ٢٥٧

٢ – تعرضت الحركة الإسلامية لمحاولة انشقاق قادها عدد من الشخصيات داخلها، بدعم من أطراف في السلطة – وكان على رأس تلك الشخصيات نائب المراقب العام عبد الملك منصور الذي قام بمحاولة انقلاب هادئة ضد المراقب العام ياسين عبد العزيز، بإبعاده إلى الولايات المتحدة كملحق ثقافي من دون رغبته،لكن المحاولة فشلت تماما واستطاعت الحركة تجاوز المأزق وفصل الأشخاص المنشقون، الذين تم استيعابهم في إطار السلطة ومنحهم مواقع قيادية في الحكومة والمؤتمر الشعبي.

٣ – www.middle-east-online.com/arabic news/ Yemen/may2001/ Yemen-president-islah-24-5-2001.htm.18-10-2002

وقـد تجلى التقارب بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح (أثناء فترة الدراسـة) عبر محطتين رئيسيتين هما انتخابات ١٩٩٣، وحرب ١٩٩٤ نتج عنها إخراج الحـزب الاشـتراكي اليمني من السلطة، وتشكيل ائتلاف ثنائي بين المؤتمر والإصلاح، وبالتالـي بدأت تبرز تدريجيا الخلافات والانقسامات بين حزبي الائتلاف، وقد تمثلت أبرز قضايا الخلاف بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح فيما يلي:

١ - اختلاف الحزبين حول تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي:

ألقـت الأزمة الاقتصادية بظلالها على جميع جوانب الحياة، على المستويين الرسمي والشـعبي، وأصـبحت هدفا رئيسيا في البرنامج العام للحكومة، وهي أزمة موروثة عن النظاميـن الشـطريين، حيث ورثت دولة الوحدة ديونا تقدر ب ٧ مليار دولار، كما أنها أزمـة متسـارعة النمو لعدة عوامل، منها: تكلفة عملية التوحد لبلدين فقيرين، واستيعاب الدولـة الجديـدة لما يقارب من مليون موظف في الإدارة الرسمية[1]، وقد ضاعفت حرب الخلـيج الثانـية مـن حدة الأزمة بعودة أكثر من مليون مغترب من دول الخليج العربي، وتوقفـت المساعدات الدولية والعائدات التي كان المغتربون يدرونها على الخزينة الرسمية الـبالغة ١،٢ ملـيار دولار، وارتفـاع نسـبة الـبطالة وأزمة السكن، وازدحام المدارس والجامعات، وأيضا حرب صيف ١٩٩٤، التي بلغت خسارتها ١١ مليار دولار[2].

وظهـرت العديـد مـن المشـاكل الاقتصادية، وارتأت الحكومة الائتلافية الارتباط ببرنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد والبنك الدوليين[3]، وقد أثارت الإصلاحات

---

١ - فيصل الحذيفي، الصراع السياسي، مرجع سابق، ص ١٢٥.

٢ - عـبد العزيز عبد الغني رئيس الحكومة اليمنية مقابلة في ، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع٦٤٤،٣٠ مارس ١٩٩٥.

٣ - لمـزيد مـن التفاصيل حول برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، انظر: فؤاد راشد عبده،" اليمن الوضع القتصادي وضرورة الاصلاحات"، بحوث اقتصادية عربية، (عدد ١٧)، ١٩٩٧، ص ص ٧٧ -٩٨. يحـي صالح محسن،" سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية "، بحوث اقتصادية عربية، (عدد ٢٥)، خريف ٢٠٠١، ص ص ٧١-١٠٠. فضل علـي مثنى،" التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الواحد والعشرين وكيفية مواجهتها"، بحوث اقتصادية عربية، (عدد ٢٤)، ٢٠٠١، ص ص، ٥٩-٩٥.

الاقتصادية خلافات تصاعدية بين الحزبين منذ البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج، حيث دار حولها الخلاف ولكن تم الاتفاق عليها بهدوء وشروط، فقد كانت عملية الإصلاح المالي والإداري، وإزالة المفسدين هي شرط التجمع اليمني للإصلاح للقبول بالمرحلة الأولى والإصلاح المقصود هو ضغط النفقات الحكومية مقابل الزيادة المقترحة في أسعار بعض الخدمات والمشتقات النفطية، بحيث يصبح العبء الرئيسي على كاهل الحكومة، وليس على كاهل المواطن فقط[1]، علماً بأن هذه الشروط هي جزء من الخطة الاقتصادية التي أقرها الحزبان.

وحينما قرب موعد تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج وقف الحزبان على طرفي نقيض، فبينما كان يصر المؤتمر الشعبي العام على تنفيذها، كان موقف التجمع اليمني للإصلاح هو الرفض بالرغم من اتفاقهما على ضرورة استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي، غير أن المؤتمر الشعبي العام مضى قدما في تنفيذ المرحلة الثانية، في حين أعلن التجمع اليمني للإصلاح تحفظه عليها، ولكل منهما مبرراته.

ركز المؤتمر الشعبي العام على المردود الإيجابي العام لمجمل الاقتصاد الوطني، المتمثل في تثبيت أسعار العملة، وتثبيت الأسعار عموما، وخفض العجز بنسبة ٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدل التضخم، وتحقيق استقرار اقتصادي يمكن معه بداية البناء، وهو فوق ذلك لا ينكر وجود الفساد المالي والإداري الذي يرمي إلى استئصاله مع مرور الوقت، في المقابل ركز التجمع اليمني للإصلاح على السلبيات المباشرة والمنعكسة على الأفراد والمواطنين ذوي الدخل المحدود، والأضرار التي لا تحتمل على المد القريب[2].

٢- التنازع على سلطة اتخاذ القرار :

سعى المؤتمر إلى أن يكون صاحب الكلمة الفيصل، متجاوزا بذلك شريكه في الائتلاف، بينما سعى التجمع اليمني للإصلاح إلى ممارسة سلطة فعلية توازي نسبته

---

١ - صحيفة المستقلة (لندن)، ٢٢ فبراير ١٩٩٦ ، ع ٨٩.

٢- فيصل الحذيفي، مرجع سابق،ص ١٢٨

البرلمانية كحد أدنى، وفي إطار هذا التنازع لم يتراجع المؤتمر عن سياسة الهيمنة. كما لم يستسلم شريكه لهذه السياسة. وبرز ما يمكن تسميته بصراع المواقع، سواء في السلطة - أو الإدارة - كما هو الحال في صراع الحزبين في وزارة التموين والتجارة، أو تنافسهما على اتحاد طلاب اليمن، والنقابات المهنية[١] وكان التنافس بينهما نابعا من اعتقاد كل منهما أنه يستطيع أن يحقق البرنامج من خلال الكادر الوطيفي الذي يؤمن له ذلك[٢].

ويتهم المؤتمريون الإصلاح بتجاوز دور الشريك في الحكم إلى الشراكة الكاملة في الدولة، ويؤكدون أنه حاول تغيير هيكلية الوزارات التي تسلمها، وأنه يطالب بحصص في الوظائف العامة والمؤسسات الرسمية والسلك الدبلوماسي استنادا إلى موقعه في الائتلاف، وبأن حزب الإصلاح قد خرج على نصوص وثيقة الائتلاف بينهما، فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الحزبين، وبالزحف تنظيميا وإداريا على عناصر المؤتمر ومواقعه في القيادات والوظائف العامة في بعض الأجهزة والمرافق الحكومية ويتهمونه أيضا بالشروع في فرض مبادئه وآراءه على الائتلاف، حتى ما يتناقض منها مع قوانين الحكومة، ويرى المؤتمريون أن الجناح الأيديولوجي في الإصلاح (الإخوان المسلمون) لا يمكنه الانضباط طويلا في السياسات الرسمية الداخلية والخارجية، وأنه مارس ضغوطا داخل الإصلاح لمعارضة الإصلاحات، وانتقاد مشاركة اليمن في بعض المبادرات الشرق أوسطية، ويعتقد هؤلاء أن ضغوط التيار الأيديولوجي في الإصلاح تربك الائتلاف، وتؤثر على أداء الحكومة، وعلى سمعتها في الخارج، وأن التطورات السياسية تتطلب المزيد من الانفتاح اليمني داخليا وخارجيا[٣].

---

١ - احتدم الصراع بين الحزبين من خلال المواجهة بين الوزير الإصلاحي والنائب المؤتمري، واشتدت حدة المواجهة بينهما إلى الحد الذي أصدرت الحكومة قرارا بإيقافهما، انظر في ذلك : صحيفة ٢٢ مايو (صنعاء)، عدد ١٦٢، ١٩٩٤/٩/١٤. ولمزيد من التفاصيل حول انتخابات اتحاد طلاب اليمن انظر. صحيفة البلاغ (صنعاء). عدد ١٧٧، ٢ابريل ١٩٩٦.

٢ - منصور الزنداني، الائتلاف اليمني الحاكم بين حداثة التجربة والمصلحة الوطنية، قضايا دولية، ع ٢٣٠، ١٩٩٦/٢/١٩.

٣ - فيصل جلول، قضايا الخلاف والاتفاق بين المؤتمر والاشتراكي والإصلاح، مجلة الوسط (لندن)، ع ٢٢١، ١٩٩٦/٤/٢٢.

٣- قضايا السياسة الخارجية:

تركزت حول مشاركة اليمن في مؤتمر عمان الاقتصادي[١]، والذي شاركت فيه إسرائيل في أكتوبر ١٩٩٥، حيث اعتبر التجمع اليمني للإصلاح أن المشاركة هي نوع من التطبيع مع إسرائيل، وكذلك رفضه المشاركة في مراقبة الانتخابات الفلسطينية في يناير ١٩٩٦، على اعتبار أن ذلك نوع من التطبيع مع إسرائيل، وكذلك حول مشاركة حكومة الائتلاف في مؤتمر شرم الشيخ للسلام، ومحاربة الإرهاب[٢].

ورغم تعدد موضوعات الخلاف بين الحزبين، فالملاحظ أن هذه الخلافات ضبطت بجملة من الالتزامات الأدبية منها:

- رغبة الحزبين المشتركة في إنجاح الائتلاف واستمراريته بهدف توطيد دعائم الاستقرار الذي لم يشهده اليمن منذ قيام الوحدة.

- تهيب الحزبين الحاكمين من تكرار الأزمة السياسية، أو الدخول في مواجهة من شأنها أن تؤدي إلى الفشل السياسي للنظام القائم الذي يمثله المؤتمر الشعبي العام، وتخوف التجمع اليمني للإصلاح من سياسة الاستئصال والإلغاء بتهمة التطرف والأصولية أو الإرهاب. ،

- وجود قيادة قبلية على رأس الحزبين الحاكمين، تنتمي إلى قبيلة واحدة، هي قبيلة حاشد، فالرئيس علي عبد الله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح متوحدان قبليا، ومتفاهمان سياسيا إلى درجة أنهما تحكما في العلاقة بين الحزبين بصفة شخصية أكثر منها صفة حزبية أو مؤسسية.

- التقارب الشديد بين الحزبين في الرؤى والمنطلقات والاتجاه المحافظ، إلى درجة أن المراقبين يصفونهما بأنهما وجهان لعملة واحدة، وكلاهما يستند على المؤسسة القبلية

---

١ – بيان التجمع اليمني للإصلاح حول مشاركة اليمن في مؤتمر عمان الاقتصادي، في التجمع اليمني للإصلاح رؤى ومواقف، مرجع سابق، ص ٧٠.

٢ – قضايا دولية، أبرز قضايا الخلاف وموقف حزبي الائتلاف منها، ع ٣٢٠، ١٩٩٦/٢/١٩، ص١٣.

كعامل توازن، ويفترقان في أن المؤتمر الشعبي العام يستند على المؤسسة العسكرية المهيمنة على مؤسسة الدولة، في حين يستند التجمع اليمني للإصلاح على تنظيم الإخوان المسلمين، هذه العلاقة بين الحزبين تؤثر في تقدم مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن وتوضح مدى ضعف البنية الحزبية اليمنية وأن تجربة الأحزاب اليمنية في دعم عملية التحول الديمقراطي لا يزال يعوزها الكثير من الاستقرار المؤسسي حتى يمكنها من أداء هذا الدور.

ثانيا: علاقة الأحزاب الحاكمة بأحزاب المعارضة:

١- علاقة الأحزاب الحاكمة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) بأحزاب المعارضة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤:

ظهر التجمع اليمني للإصلاح كأبرز حزب سياسي معارض، إلا أن معارضته كانت تتركز على أحد شريكي الائتلاف وهو الحزب الاشتراكي اليمني، بينما كانت علاقته تتسم بالتقارب مع المؤتمر الشعبي العام ،وطرح قضايا عديدة على السلطة أغلبها طابع ديني، لعل أهمها المطالبة بتعديل الدستور إلى دستور إسلامي وتعد عملية الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية أول اختبار حقيقي لممارسة الديمقراطية، إذ إن انتشار الأحزاب السياسية دون ممارسة المعارضة حقها في حرية ممارسة العمل السياسي ليس ذا أهمية، فكثير من ديمقراطيات العالم الثالث تقر قانونا وواقعا التعددية الحزبية، لكن السلطة المتجسدة في الحزب الحاكم، تحدد للمعارضة - سلفا - الدور الذي عليها أن تلعبه.

وما يميز الممارسة السياسية لأحزاب المعارضة في اليمن أنها - في موضوع الاستفتاء تحديدا - تحكمت في قرارها المعارض للدستور، بعيداً عن تأثير الحزبين الحاكمين من جهة، وأثرت على توجيه الرأي العام وتشكيله، أكثر من تأثير أحزاب السلطة ذاتها عليه، ولم يتجاوز دور السلطة الدفاع ورد الفعل، ولا يعود سبب ذلك إلى عمق الديمقراطية أو مصداقية التوجه، بل إلى تعدد مراكز القوى، ورغبة الجميع في ترسيخ الوحدة، وتثبيت الاستقرار السياسي.

وقــد انقســمت مواقــف الأحزاب السياسية في الساحة بين معارض للدستور وتمثله أحــزاب سياســية تزعمها التجمع اليمني للإصلاح، وهي أحزاب ذات توجه ديني، وبين مؤيــد للدستور، وتمثله أحزاب سياسية تزعمها الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني).

وقــد جاء دستور الجمهورية اليمنية محصلة حوارات امتدت لسنوات، بدءا من العام ١٩٧٢، وحتى إقراره في عام ١٩٩٠، من قبل السلطتين التشريعية في الشطرين سابقا[١]، وقد أصدر مجلس الرئاسة في ١٩٩٠/١٢/٣٠ قراره رقم (٢٢ لعام ١٩٩٠) بتشكيل لجنة عليا للإشراف على عملية الاستفتاء على الدستور[٢]، وقد شهدت الساحة اليمنية خلافا قويا في الرأي حول الدستور، فرأى البعض أن الخلاف حول الدستور هو امتداد للخلاف حول الوحدة، بينما رأى التجمع اليمني للإصلاح أن الخلاف يتعلق بالدستور فقط.

وقــد بلــغ عدد الأحزاب المعارضة للدستور خمسة عشر حزبا وتنظيما سياسيا[٣]، ســلمت لمجلس الرئاسة محضر لقاءها في ٢٢ فبراير ١٩٩١، ثم أصبح عددها ١٩ حزبا وتنظــيما سياســيا، وقعــت على وثيقة مطالب الأحزاب السياسية حول مشروع الدستور المــرفوعة إلــى مجلس الرئاسة في١٢ مارس ١٩٩١، كما أصدر العلماء فتوى بوجوب

---

١ – حوار للرئيس علي عبد الله صالح في، صحيفة الثورة، ١٩٩٠/٢/٢٧.

٢ – الجمهوريــة اليمنــية، اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور، الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١، الخطوات ، المراحل، النتائج ، الآفاق، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢) ص٣٠٠.

٣- كحــزب رابطــة أبناء اليمن، وحزب الحق، والتجمع الوطني اليمني، وحزب جبهة التحرير، وحزب العمــل الإســلامي، واتحــاد القوى الشعبية ، والحزب الديمقراطي الناصري، واتحاد القوى الثورية الإســلامية، والحــزب الجمهوري، وحزب المنبر وتنظيم النهضة اليمني، وحزب الشورى اليمني ، وجــبهة قــوى الوحــدة، المنبر الحر، واتحاد القوى الثورية.انظر: عبد الله حسين بركات وآخرون، الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢) ص١١٢.

مقاطعة الاستفتاء على الدستور والمطالبة بتعديله [1]، حيث كان اعتراضهم على المادة ٣، ٤، ٦ [2]، وتتلخص أهم الملاحظات والمسوغات التي طرحها المعارضون للدستور بالآتي:

- أن المادة الثالثة التي تنص على أن " الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع " تعني أن هناك مصادر فرعية أخرى للتشريع قد تكون متعارضة أو متناقضة مع الشريعة الإسلامية، ومن الضروري تعديل هذه المادة بحيث تنص على أن " الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريعات جميعا"

- يرى هذا الاتجاه أهمية أن يضاف إلى المادة الرابعة من الدستور التي تنص على أن " الشعب مالك السلطة ومصدرها عبارة " لا يجوز سلب هذا الحق أو توظيفه لصالح فرد أو مجموعة خاصة " إلى آخر نص المادة، لضمان أن يظل الشعب مصدر السلطات، ولا يستطيع أحد توظيف هذا الحق لمصلحته.

- أكد نص المادة السادسة من الدستور على الأسس الاشتراكية للنظام الاقتصادي الوطني، ويجب تعديل هذه المادة حتى يضمن التعديل تحقيق مبدأ العدالة الإسلامية[3].

وفي الجهة المقابلة كانت هناك أحزاب تقف مع الدستور، وترى وجوب الاستفتاء عليه بنعم[4]، وربط هؤلاء بين تأييد الدستور وترسيخ دولة الوحدة ذاتها، معتبرين أن الذين يعارضون الدستور هم من القوى غير الوحدوية.

تزعم هذا الاتجاه أساسا الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وقد وقف إلى جانبهما عدد من الأحزاب السياسية ذات الاتجاه القومي

١- بيان العلماء حول مشروع دستور دولة الوحدة، ص٣-٨.

٢- انظر: دستور الجمهورية اليمنية لسنة ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٠).

٣- التقرير الاستراتيجي السنوي- اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٢٢.

٤- وهذه الأحزاب هي: المؤتمر الشعبي العام ، الحزب الاشتراكي اليمني ، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والحزب القومي الاجتماعي، وجبهة قوى الوحدة اليمنية ، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي.

واليساري، بلغ عددها اثنا عشر حزبا[1]، وبدا موقفهم دفاعيا أمام هجوم المعارضة، ونقده ضـعيفا بسبب سلوك الدفاع من جهة، وضعف تفنيد حجج المعارضين والرد عليها – بما هو أوقع إلى قلوب العامة – من جهة أخرى.

وينطلق هذا التيار من الاعتبارات التالية:

– أن الدسـتور هو القاسم المشترك بين جميع القوى الوطنية والاجتماعية، باعتباره ثمـرة مـن ثمار الجهود الوحدوية المواصلة، ويمثل الحد الأدنى الذي اتفقت عليه معظم القوى على الساحة اليمنية.

– أن الدسـتور قـد حـوى الثوابت الأساسية والقيم الرئيسية للشعب اليمني، وهو دسـتور إسلامي باعتباره قد حدد بوضوح أن الإسلام دين الدولة، وأن الشريعة الإسلامية المصـدر الرئيسي للتشريع، وهو دستور ذو توجه قومي وإسلامي، لأنه حدد انتماء اليمن إلـى الأمة العربية والعالم الإسلامي، وهو دستور ديمقراطي لأنه كفل حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا، وكفل كل حقوق الإنسان والحريات العامة.

– تعديل الدستور قبل الاستفتاء عليه حسب ما تطالب به الاتجاهات المعارضة أمر غير ممكن، لعدم وجود أية سلطة تملك حق تعديله التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري لان السلطة التشريعية الحالية سلطة انتقالية وليست منتخبة، وبعد الفترة الانتقالية يحق للمجلس المنتخـب تعديل ما يراه من نصوص الدستور أو تغييرها طبقا لما جاء في المادة (١٢٩) من الدستور.

– أن الدسـتور لـيس نصـا مقدسا لا يجوز تعديله، كما أن إقراره لا يعني تثبيته بشكل نهائي، فإذا وجدت فيه عند التطبيق نقاط ضعف ، يمكن للسلطة التشريعية المنتخبة تعديله.

١- هذه الأحزاب هي: (حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الأحرار الدستوري، والتجمع الوحدوي اليمنـي، والتنظيم الشعبي التقدمي، والحزب القومي الاجتماعي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وجـبهة قـوى الوحدة الوطنية، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي، ومنظمة البعث) انظر: عبد الله حسين بركات وآخرون، مرجع سابق، ص١٢٢.

- أن الوحـــدة مطلـــوب ترسيخها وتوفير أجواء الاستقرار السياسي لها، وأن الذين اتخـــذوا مـــن مســـألة الاستفتاء على الدستور مدخلا لنقده وتعديله قد خرجوا على اتفاقية إعـــلان الجمهوريـــة اليمنية، خصوصا وأن الاتفاقية تنص على عدم تعديل الدستور خلال الفـــترة الانتقالية، ومن ثم فإن أي تعديل في الدستور هو بمثابة اعتداء عليه، وعلى اتفاقية الوحدة، وعلى دولة الوحدة ذاتها[1].

وفي سبيل حسم الخلافات بين القوى السياسية حول الدستور - خاصة ما يتعلق منها بمســـألة الشـــريعة الإســـلامية - أصدر مجلس الرئاسة في ١٩٩١/٤/٢٢، بيانا يؤكد فيه التزام القيادة السياسية وجميع المؤسسات الدستورية بما يلي:

١- أن دســـتور الجمهوريـــة اليمنـــية هو الدستور النافذ الذي يحكم الفترة الانتقالية بكاملهـــا، استنادا إلى المصادقة عليه من قبل مجلسي الشورى والشعب سابقا ، وذلك عند مصـــادقتهما على هذا الدستور واتفاق إعلان الجمهورية، وفقا لما اقتضته المصلحة العليا للوطن.

٢- أن الشـــريعة الإسلامية هي أساس ومصدر كل التشريعات في ظل الجمهورية اليمنية، ولا يجوز أن يصدر أي تشريع مخالف لذلك[2].

وجـــاءت مواقف الأحزاب السياسية من هذا البيان لتعكس ردود فعل متباينة، فبينما طالب التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب أخرى بأن يكون هذا البيان جزءاً من الدستور[3]، اكـــتفى حـــزب الحق بتأييد البيان بينما اعتبرته بعض الأحزاب المؤيدة للدستور نوعا من الخضوع والالتفاف على الدستور[4].

---

١ - التقرير الاستراتيجي السنوي- اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٣١.

٢ - فضل العبدلي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

٣ - صحيفة الصحوة (صنعاء)، ٢٥-٤-١٩٩١.

٤ - صحيفة المستقبل (صنعاء)، ٢٨-٤-١٩٩١.

وقـد صـدر القـرار الجمهوري رقم (٤٨) لعام ١٩٩١، بدعوة المواطنين في كل الدوائر الانتخابية للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء العام على دستور الجمهورية اليمنية [١]، بعـد أن قاطعه رسميا التجمع اليمني للإصلاح ورابطة أبناء اليمن، وقد تم الاستفتاء على الدستور بنسبة ٩٨،٣%، وهي نسبة عالية تجاوز الأغلبية المطلقة المحددة في لائحة نظام الاسـتفتاء[٢]، وهكذا استطاع التجمع اليمني للإصلاح أن يشكل معارضة قوية خلال هذه الفـترة، أمـا بقية الأحزاب مثل الوحدوي الناصري والبعث العربي الاشتراكي، والتجمع الوحـدوي اليمني، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية ، ورابطة أبناء اليمن فقد مارست حـق المعارضـة السياسية بشكل منفرد، وكانت تركز معارضتها – من خلال الصحف الـناطقة باسـمها – علـى المؤتمر الشعبي العام ، واتسمت علاقتها بالتقارب مع الحزب الاشتراكي اليمني.

وخـلال هـذه الفترة انقسمت أحزاب المعارضة على نفسها حول طبيعة العلاقة مع الحزبيـن الحاكميـن، وتطور الأمر إلى حد تشكيل مجموعتين من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية وهما:

- المؤتمـر الوطنـي، الـذي انعقـد في سبتمبر ١٩٩٢، وضم ٢٨ حزبا ومنظمة جماهيرية، بدون مشاركة الحزبين الحاكمين.

- مؤتمـر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٢ وضم ١٧ حـزبا ومـنظمة جماهـيرية بتأييد المؤتمر، بينما لم يشارك الإصلاح – وهو ثالث أكبر الأحـزاب اليمنـية وأكـبر أحزاب المعارضة آنذاك – في هذين المؤتمرين، وقام بتنظيم مؤتمر ثالث تحت اسم (مؤتمر الوحدة والسلام) في ديسمبر ١٩٩٢[٣].

ونلاحظ من خلال عقد هذه المؤتمرات انقسام أحزاب المعارضة وتشتتها في مواقفها السياسية، وهذا التشتيت وانعدام الفاعلية هو السمة التي سيطرت على المرحلة الانتقالية.

---

١ – صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩١/٤/٢٦.

٢- فضل العبدلي، مرجع سابق، ص١٥٤.

٣ – عادل غنيمة، مرجع سابق، ص١٢١.

(ب) العلاقة بين الأحزاب الحاكمة (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) بأحزاب المعارضة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧.

١- العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني:

مـــع حســـم مسألة إجراء الانتخابات في موعدها (٢٧ إبريل ١٩٩٧) دون تأجيل أو تأخـــير، أصـــبح الاشتراكي طرفا رئيسيا في سلسلة من التفاعلات والعلاقات والمناورات السياسية المرتبطة بالاستحقاق الانتخابي، وفي هذا الإطار، فقد كان الحزب الاشتراكي هو المحرك الرئيسي لـــ "مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة"، الذي سعى إلى ممارسة الضـــغوط علـــى الحكومـــة لتوفـــير مجموعة من الضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانـــتخابات، كما أن حزب الإصلاح اتجه للحوار مع الاشتراكي بشكل ثنائي، وكذلك في إطـــار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، وذلك لممارسة الضغوط على المؤتمر (شـــريكه الأكبر في الائتلاف) أما المؤتمر فقد اتجه بدوره للحوار مع الاشتراكي منفردا، وذلـــك لتحقيق هدفين: أولهما، الحيلولة دون قيام تنسيق جدي بين الإصلاح والاشتراكي، باعتـــبار أن ذلـــك سيكون على حساب المؤتمر في حالة مشاركة الحزبين في الانتخابات، وعلـــى حساب شرعية الانتخابات وصدقيتها في حالة مقاطعتها لها وثانيهما، تفكيك جبهة أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وذلك باعتبار أن الاشتراكي يمثل حجر الزاوية في هذا المجلس.

وقد جاء حوار المؤتمر مع الاشتراكي بمبادرة من الرئيس علي عبد اله صالح، الذي التقى علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في ٥ فبراير١٩٩٧، واقـــترح علـــيه باســـم الائتلاف الحكومي رغبته في الاجتماع بأعضاء المكتب السياسي للحـــزب لاشتراكي، للتشاور معهم بشان مشاركة الحزب في الانتخابات على أساس النقاط التالية:

التنســـيق بيـــن المؤتمـــر والإصلاح والاشتراكي بشأن الدوائر الانتخابية في جميع المحافظـــات، وتعيين ممثل عن مجلس التنسيق الأعلى في اللجنة العليا للانتخابات، وإعادة

مقرات الحزب التي تم مصادرتها في جميع المحافظات، مع إرجاء بحث أمر مبنى اللجنة المركـزية للحـزب فـي عدن والذي تحول إلى مقر جامعة عدن، وتسليم الأمن السياسي ملفات ووثائق وعقارات واستثمارات الحزب، وعودة الموجودين في الخارج إلى أعمالهم وصرف مستحقاتهم المالية وغيرها عند عودتهم.

وقد رحب الاشتراكي بمبادرة الرئيس باعتبارها خطوة مشجعة على طريق الحوار، ولكـن اقـترح علـيها بعض الإضافات مثل : إعادة مقرات الحزب ، وإصدار عفو عام وشامل وكامل بشأن الموجودين في الخارج، والاتفاق على تحديد موعد لإجراء الانتخابات المحلـية، وعلـى إثـر ذلك التقى الرئيس علي عبد الله صالح بالمكتب السياسي للحزب الاشـتراكي فـي ٢١ فبراير ١٩٩٧، وذلك لحث الحزب على مواصلة الحوار، وإقناعه بـتزويد اللجـنة العلـيا للانتخابات بقوائم أعضائه الذين سيشاركون في اللجان الإشرافية للانـتخابات الـتابعة للجنة العليا، وعموما لم ينجح هذا اللقاء في التوصل إلى اتفاق بشأن مشـاركة الحزب الاشتراكي في الانتخابات، حيث اعتبر الأخير أن تلبية مطلب الرئيس بـتقديم قوائـم بأعضائه الذين سيشاركون في اللجان الإشرافية للانتخابات للجنة العليا هو بمـثابة إقـرار منه بشرعية اللجنة، الأمر الذي يتعارض مع ما جاء في وثيقة الضمانات التـي وقعها الحزب مع بقية أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في يونيو ١٩٩٦، ومـع مـا جاء في وثيقة البرنامج التنفيذي لضمان نزاهة الانتخابات التي أقرتها أحزاب مجلـس التنسيق الأعلى والإصلاح في أغسطس ١٩٩٦، حيث طالبت الوثيقتان بضرورة إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات لعدم قانونيتها وضعف كفاءتها، كما أدرك الاشتراكي أن اسـتجابته إلـى مطلـب الرئـيس من شأنه إخراج الحزب من مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من ناحية، أو العمل على جرها بصورة مستقلة عن إرادتها إلى موقف الحـزب مـن ناحية أخرى، بحجم تفرده في عملية المشاركة بدون المشاورة مع أحزاب المجلس.

وعلـى الـرغم من اتخاذ بعض الخطوات على طريق إعادة بعض ممتلكات ومقار الاشـتراكي، إلا انـه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مشاركة الاشتراكي في الانتخابات، ويمكن إرجاع ذلك لسببين رئيسيين:

أولهما وجود فجوة بين المطالب التي طرحها الاشتراكي منفردا، وفي إطار مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة بشان المشاركة في الانتخابات، وبين العرض الذي قدم له من قبل المؤتمر، فالاشتراكي كان تركيزه على ضرورة توفير الضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

١- تطبيع الحياة السياسية بإصدار عفو عام شامل وهو ما يعني إلغاء محاكمة الـ(١٦)، والترخيص لأحزاب المعارضة التي لم تمنح حق ممارسة العمل السياسي لأسباب واهية، ووقف تدخل السلطة في الشؤون الداخلية للأحزاب، وتمكين الأحزاب من حقوقها السياسية، وتحقيق مصالحة وطنية تغلق ملفات الحرب، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات نظرا لعدم شرعيتها وافتقادها صفة الحيادية والنزاهة، وتصحيح الخروقات وعمليات التزوير التي ارتكبت خلال مرحلة القيد والتسجيل التي جرت خلال الفترة من ١/٧-٣١ أغسطس ١٩٩٦ ، ومشاركة الأحزاب في اللجان الانتخابية المشرفة على الانتخابات. وبالمقابل رأى المؤتمر أن بعض مطالب الاشتراكي تتعلق بقضايا لا صلة لها بالانتخابات وأن الحوار يجب أن يدور حول التنسيق بشأن العملية الانتخابية ومشاركة الاشتراكي فيها، ورغم تجاوبه مع بعض مطالب الاشتراكي إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدفع الأخير للمشاركة في الانتخابات.

٢- وجود انقسام داخل الاشتراكي نفسه بشأن المشاركة في الانتخابات، حيث برز تياران في صفوف الحزب، طالب أحدهما بمقاطعة الانتخابات ما لم يتم توفير الضمانات السياسية والقانونية لنزاهتها، وذلك حتى لا يسهم الحزب في إضفاء مشروعية قانونية على نتائج انتخابات قامت على إجراءات قانونية وغير نزيهة، أما التيار الثاني فقد رأى ضرورة المشاركة في الانتخابات مع بذل أقصى ما يمكن لتحسين ظروف وشروط إجرائها، وذلك من منطلق أن مشاركة الحزب في الانتخابات -حتى وإن لم يحقق النتائج التي يتطلع إليها منها - هي في جميع الحالات أفضل من المقاطعة من حيث مردودها وانعكاساتها على واقع ومستقبل الدور السياسي للحزب، ونظرا لأجواء التوتر والاحتقان السياسي التي أحاطت بالعملية الانتخابية، فقد رجحت كفة التيار الداعي إلى مقاطعة

الانتخابات، وبذلك خرج الاشتراكي من ساحة المنافسة الانتخابية، وبدأ يتحرك على صعيد أداة عملية مقاطعة الانتخابات وتحريض قواعده على عدم المشاركة[1]

ولاشك أن ظاهرة قيام أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات – والتي تشهدها العديد من الأقطار العربية – هي ظاهرة تستحق الدراسة، ففي مصر قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسـية – باستثناء حزب التجمع – الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٠ ، وفي لبنان قاطعـت أغلب القوى والطوائف المسيحية – وبخاصة الموارنة – انتخابات ١٩٩٢، وفي موريتانيا قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس ١٩٩٢ ، احتجاجا على قيام السلطة بتزوير الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام نفسه. وبالطبع فإن الأحزاب التي تقرر مقاطعة الانتخابات تتبنى هذا الموقف في ظل مبررات أو أسباب قـد تكون لها بعض الصدقية ، إلا أن موقف المقاطعة في حد ذاته يقلل من فرص التلاحم والـتفاعل مـع قواعدهـا الجماهيرية، وعموما فإنه في كل الحالات تقريبا لم يؤد سلاح المقاطعـة إلـى تغيـير مجـرى العملـية الانتخابية بالصورة التي تحقق الهدف من هذه المقاطعـة، ولـم يحدث أن راجعت حكومة ما موقفها إزاء سير العملية الانتخابية، وعلى العكـس فـإن الموقف يتطور في نهاية الأمر إلى تشكيل برلمانات دون معارضة حقيقية، وهـو مـا يسمح للسلطة بتمرير ما تراه من قوانين أو تشريعات بسهولة من دون عقبات تذكر[2].

ثالثا : العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠١:

١- استراتيجيات المؤتمر الشعبي العام تجاه أحزاب المعارضة:

يمكن التأكيد على أن سلوك المؤتمر الشعبي العام تجاه أحزاب المعارضة هو مجال اخر للتلاقي بين الحزب والدولة، حيث يوجد اتساق في الرؤى والمصالح بينهما، لذلك فأن

١ – حسنين توفيق ابراهيم، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص٧٨.

٢ – ثـناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ص ٢٣٥.

إدارة العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والمعارضة يمكن أن توضح قضايا هامة، فالمؤتمر الشعبي العام في علاقته بأحزاب المعارضة اتبع استراتيجيات متعددة منها :

- التحكم في نشأة الأحزاب الجديدة، باعتبار أن لجنة الأحزاب - وهي اللجنة المكلفة ببحث استيفاء الأحزاب الجديدة شروط مشروعيتها - يهيمن عليها المؤتمر الشعبي، من خلال قانون الأحزاب الذي يضع شروطاً عامة تحتمل أكثر من تفسير وتأويل.

ومن هذه الشروط، أن تكون الأحزاب الجديدة متميزة ببرامجها بطريقة كافية عن تلك القائمة، وألا تكون على أساس ديني أو طبقي أو جغرافي، وألا تتناقض مبادئها ومبادئ الشريعة الإسلامية وثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر.

- ترويج التناقضات بين الأحزاب وداخلها سعيا إلى تفتيتها ، حيث يعمل الحزب - من خلال سيطرته على أجهزة الدولة الإعلامية - على استغلال التناقض بين الأحزاب ودعم الانشقاقات داخلها، وقد ظهر ذلك واضحا في تمكن المؤتمر الشعبي العام من التأثير على الناصريين وإشراكهم في انتخابات ١٩٩٧[١].

- استخدام الأداة التشريعية، حيث استطاع نواب الحزب في مجلس النواب تمرير مشاريع قوانين تكرس وجود الحزب في السلطة،مثل التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١.

- تركيبة المؤتمر الشعبي العام من توليفة تنظيمية من مختلف ألوان الطيف السياسي يحدث تداخلا غير محمود بين السلطة والمعارضة[٢].

- السعي الحثيث للسلطة في تضييق الهامش الديمقراطي، مما جعل أحزاب المعارضة أمام خيارات صعبة، فهي إن قامت بالمعارضة الجماهيرية كالمظاهرات

١ - عبد الملك المخلافي، مقابلة مع الباحثة، مرجع سابق.

٢ - محمد جسار، المعارضة اليمنية،رؤية مستقبلية، في: فارس السقاف، (محرر)، المعارضة اليمنية،واقعها، ومعوقاتها، ومستقبلها، المعارضة اليمنية واقعها ومستقبلها، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، أغسطس ١٩٩٨)، ص ٢٨.

والمسيرات السلمية واجهتها السلطة بالجيش والشرطة بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار ومنع التخريب، وإن عارضت عبر الصحف والبيانات تصدت لها السلطة بالدعاوى القضائية والإعلام الرسمي والصحف الرسمية والحزبية ولجنة شئون الأحزاب[١] .

- الهجوم العنيف من قبل السلطة على المعارضة باستخدام كل أجهزة ومؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة، وتلويحها بحل بعض أحزاب المعارضة أو محاكمة بعض قياداتها بحجة التحريض على أعمال الشغب أو الخروج على الثوابت الوطنية، وهذا يثبت أن المعارضة لا تستطيع بناء نفسها إلا بالقدر الذي يسمح به النظام والحزب الحاكم[٢].

لجوء المؤتمر الشعبي العام إلى أسلوب الحوار مع أحزاب المعارضة، حيث دعا إلى عقد حوار مع الحزب الاشتراكي اليمني، وكان الحوار محاولة من المؤتمر الشعبي العام لمعرفة موقف الحزب الاشتراكي اليمني من الانتخابات الرئاسية، ومحاولة من الحزب الاشتراكي اليمني لرفع الحظر عن ممتلكاته وأرصدته المالية المجمدة منذ حرب صيف ١٩٩٤[٣]، يمكن القول أن مبدأ الحوار الوطني بين المؤتمر الشعبي وأحزاب المعارضة يعد بمثابة قوة دافعة على طريق التحول الديمقراطي، فمازال الحوار يمثل أملا ودافعا لتدعيم مسيرة التحول الديمقراطي.

وتعتبر كافة هذه الأساليب استمرارا لممارسات التنظيم الواحد، ويستخدم المؤتمر هذه الأساليب في الأوقات المختلفة، وبدرجات متباينة حسب طبيعة الظروف، إلا أنه وفي النهاية لا يجب إلقاء المسئولية على المؤتمر في كل التناقضات التي تشهدها أحزاب المعارضة، والتي تعاني هي ذاتها من هشاشة في قواعدها الاجتماعية، وانقسام بين صفوفها، وضعف في تنظيمها.

---

١ – صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٢٩٤، ١٨-١٠-١٩٩٨.
٢ – عبد الملك المخلافي لقاء مع الباحثة، مرجع سابق.
٣ –صحيفة الأيام (صنعاء)، ع ٤٨٩، ٢٣-٨-١٩٩٨.

٢- رؤية أحزاب المعارضة لطبيعة العلاقة بالمؤتمر الشعبي العام:

(أ) التجمع اليمني للإصلاح

أدت انتخابات ١٩٩٧ إلى خروج التجمع اليمني للإصلاح من الائتلاف الحكومي، وقد مثل ذلك التطور واحدا من أخطر النتائج التي أفرزتها الانتخابات، فقد جاءت الدورة الانتخابية وما صاحبها من

توترات وأعمال عنف وخصوصا بعد فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق لاقتسام مقاعد البرلمان.

ومقاعد الحكومة التي سوف يتم تشكيلها[١]، وقد صدرت إشارات من التجمع اليمني للإصلاح تتضمن اعترافا ضمنيا بالنتائج، فقد تقبل الإصلاح فكرة الخروج من الحكومة بهدوء ملحوظ ، وقدم لذلك تفسيرا منطقيا يمكن فهمه، ويتلخص في أن لدى المؤتمر أغلبية كبيرة تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده دون حاجة إلى الائتلاف مع طرف آخر، وأعلن أن ما جرى من تنابذ إعلامي مع المؤتمر لم يعد مبررا بعد أن انتهت دواعيه بانتهاء الانتخابات ، وما صاحبها من تنافس مشروع، إلا أن بيان مجلس الشورى[٢] الصادر عن الاجتماع الذي خصص لدراسة نتائج العملية الانتخابية انطوى على قدر غير يسير من التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية برمتها، وأشار المجلس بوضوح إلى أن مراعاة الإصلاح للمصلحة العامة وتجنب الفتنة قد أملى عليه قبول النتائج، وأن الشيء الوحيد الصحيح هو أن الانتخابات جرت في موعدها فقط[٣].

---

١ - فقد رفض الإصلاح عرض المؤتمر بتخصيص سبعين إلى ثمانين مقعدا في البرلمان، وعددا من الوزراء مقابل الموافقة على استبعاد بعض عناصر الإصلاح القيادية المرشحة غير المقبولة عند المؤتمر من أمثال (محمد الصادق، وعبد الله صعتر)، الأمر الذي رفضه الإصلاح واعتبره تدخلا غير مقبول في اختيار من يمثله في الانتخابات، وقبل إعلان النتائج النهائية كان واضحا عدم رضاء قيادة الإصلاح على سير العملية الانتخابية، وفوجئت بعد الإعلان بسقوط عناصرها الفعالة، وبعدد أقل من المقاعد التي كانت تتوقعها.

٢ - البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة لمجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح، في التجمع اليمني للإصلاح رؤى ومواقف، مرجع سابق، ص ٩٣.

٣- التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الـ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في : صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٥٢٩، ١٩٩٨/٩/٢.

وقــد تبــنى الإصلاح مفهوما جديدا للمعارضة بعد خروجه من السلطة[1]، فقد اتخذ قـرارا فـي دورة استثنائية لمجلس الشورى (اللجنة المركزية) يقضي بعدم المشاركة في الحكومة التي سيشكلها المؤتمر الشعبي، وأنه لن يخرج عن نهجه الثابت في تأييد الصواب حيثما وجد ، والاعتراض على الخطأ من أية جهة كانت[2]، وقد أعلن الإصلاح أنه سينتقل إلى مربع –عدم المشاركة – حتى يتم دراسة الوضع والخروج إلى المعارضة، ولا يمانع الإصــلاح فـي العودة إلى السلطة إذا وجد أن واجبه ودوره يحتمان عليه ذلك، وقد أعلن صــراحة انــه غـير مستعد لأية معارضة خارج إطار البرلمان والقنوات الرسمية، وأنه موجــود في المعارضة بالأسلوب الذي يراه مناسبا[3]، و ينتهج الإصلاح معارضة انتقائية

---

١ – فقــد صرح بعض قادة الإصلاح علنا بأن الإصلاح لا يعتبر نفسه معارضا ولا شريكا في الائتلاف، ثـم ظهرت بعد ذلك تخريجات نظرية عديدة تحاول شرح وتفسير هذه الحالة من وجهة نظر التجمع، أهمها:

إن المعارضـــة في الإسلام تقوم على التناصح والقيام بواجب الأمر بالمعروف بالتي هي أحسن دون إفــراط يؤدي إلى فتنة، وأن الإصلاح حريص على التميز عما سواه من المعارضات التي لا تراعي مصـــالح الوطن العليا فيما تقول أو تفعل، وحينئذ ظهرت مصطلحات (المعارضة البناءة والمنزلة بين المنزلتين). وكان خطابه الإعلامي بعد ذلك يتسم بنبرة تصالحيه واضحة رغم انفراد المؤتمر بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي تصريحات لبعض زعماء التجمع قيل أن الحزب سيمهل الحكومة مدة عام على الأقــل حــتى تثبــت نجاحها وسيقول رأيه بعد ذلك، وجرى ترجمة هذه السياسة بجملة من الخطوات العملــية وخطاب سياسي وإعلامي بالغ الاعتدال وإشعار المؤتمر بأكثر من وسيلة بان التجمع لم يزل علــى موقفــه من أحزاب المعارضة ولا ينوي إقامة أية علاقات جدية مع أي منها ثنائيا أو بصورة جماعــية، وقــد وافقــت قيادة المؤتمر الشعبي العام على الصفقة التي تضمنت بقاء الإصلاح خارج المعارضة وخارج الحكم واعتماد خطاب سياسي وإعلامي معتدل مقابل الموافقة على تراجع المؤتمر الشعبي عن توحيد التعليم بصورة فورية كما أعلن المؤتمر، وعدم إقصاء كوادر الإصلاح التي تمكن وزراء الإصلاح من إلحاقها في الجهاز الإداري بعد الحرب ويعدون بالمئات، إلى غيرها من المصالح كالرتــب العســكرية الفخــرية وبعــض المخصصات المالية وغيرها لتي حصل عليها الإصلاح في الماضـــي، انظر: التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الـ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في : صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٥٢٨، ١٩٩٨/٨/٢١.

٢ – صحيفة الخليج (الكويت)، ع ٦٥٦٥، ١٩٩٧/٥/١٠.

٣ – لقــاء مع الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح محمد اليدومي، في: صحيفة الشــرق الأوسط (لندن)، ع ٦٨١٥، ١٩٩٧/٧/٢٦.

انتقائية متعلقة ببعض السياسات الحكومية وليس كلها، لأنه يخشى أن تحتل بعض أحزاب المعارضة مواقعه عند السلطة، أو يخسر المصالح التي كسبها خلال ائتلافه الحكومي مع المؤتمر، ولذلك فهو لا يثق في أحزاب المعارضة، لأنها ليست جادة في علاقتها معه.

وطالما ذكّر الإصلاح بأهمية العلاقة بالمؤتمر وما لها من طبيعة استراتيجية، ولمح من طرف خفي إلى أن البلاد لا تستطيع تحمل معارضة حزب بحجم الإصلاح، ورغم ذلك ظهرت بوادر أدت إلى عودة التأزم من جديد، وشكي الإصلاح من إزاحة بعض أعضائه من الوظائف لأسباب حزبية وبالذات في التربية، ومن جديد أخذ بعض ممثليه يشاركون في الندوات مع ممثلين من أحزاب المعارضة حول الحياة السياسية في اليمن بخطاب يتقاطع أو يقترب من خطاب المعارضة وإن كان بلهجة على قدر من الرصانة والحذر، كما شارك الأحزاب الأخرى في اجتماعات مشتركة حول بعض الأوضاع السائدة في العالم العربي .

وابتدأ الإصلاح يغير من موقفه بالتدريج ويقترب من أحزاب المعارضة، ولعل ما زاد من تعقيد الأمور أمام قيادة الإصلاح أن المؤتمر أخذ منذ ما بعد الحرب يمتلك زمام المبادرة في تحديد نوع العلاقة بين الطرفين وحدودها، ولم يعد هناك تباين في أوساط قيادة المؤتمر تجاه العلاقة مع الإصلاح واستعداد قواعده لأي نوع من التقنين، بل إنها هي التي ظلت تلح على وضع حد لذلك النوع من العلاقات المفتوحة، ولم يكن الإصلاح موحداً بالمثل تجاه التعامل مع المؤتمر الذي بيده شؤون الحكم، ويبدو أن الرأي الغالب داخل المراتب القيادية العليا في الإصلاح كان يميل إلى قبول المشاركة في الحكومة من جديد، إذ عرضت عليه قيادة المؤتمر ذلك بشروط ميسرة، ولكن المؤتمر فعل الشيء ونقيضه في ذات الوقت إذ أعلن أن باب المشاركة في الحكومة الجديدة متاحا تماما، شريطة القبول ببرنامج حزب الأغلبية وهو شرط يعز على حزب بحجم الإصلاح[1] أن يتقبله سيما، وأنه دأب في الماضي على إبراز معارضته للسياسات التي كانت تتبعها

-١ htm.www.albayan.co.ae/albayan/2002/02/21/sya/38.

الحكومة السابقة التي كان شريكا فيها وكان يفعل ذلك علنا وبسبل مختلفة، ولم يكن أمام التجمع سوى الانسحاب، بدون إثارة والتفكير في سياسات توفيقية وتجنب الظهور بمظهر الطرف الذي يقع في شباك رد الفعل وإقناع الآخرين بأنه لن يذهب إلى التطرف تحت أي ظرف، سيما وهو يدرك أن خصومه كثيرون، ويعلم يقينا بأن قيادة المؤتمر متلهفة على استبعاده من السلطة[١].

يرى البعض أن العلاقة بين المؤتمر والإصلاح تراهن على العلاقة الشخصية بين رئيس الجمهورية والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ورئيس التجمع المني للإصلاح[٢]، وأن تحول حزب الإصلاح إلى حزب معارض حقيقي قد يفرض على الطرفين تغيير معادلة العلاقة بينهما، وصراع المؤتمر مع بقية أحزاب المعارضة ليس كالصراع بينه وبين الإصلاح، فالمؤتمر يرى في الخلاف مع تلك الأحزاب خلافا تاريخيا، فيما الصراع مع الإصلاح صراع مصالح، والمؤتمر لا يرى في هذه الأحزاب سوى رغبتها في الوصول إلى السلطة لفرض لون سياسي محدد هو اليسار، فيما يرى الإصلاح منافسا بالإمكان التعايش معه خارج السلطة وليس داخلها[٣].

أما الإصلاح فيرى أن علاقته بالمؤتمر علاقة تاريخية لكنها مرهونة برعاية رئيس الجمهورية شخصيا، وهذه العلاقة تعني وجود خلاف بينهما في الوسائل البرامج لا الغايات والوثائق[٤]، ويرى أن هذه العلاقة مستهدفة من بعض الأطراف[٥] أما رئيس الجمهورية الذي هو رئيس المؤتمر فيرى أن العلاقة بين الحزبين علاقة تحالف

---

١ – التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الـ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في: صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٥٢٨، ١٩٩٨/٨/٢١.

٢ – حسنين توفيق ، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي، مرجع سابق، ص ٧٤.

٣ – التقرير السنوي، اليمن ١٩٩٨، مرجع سابق،ص ٦٢.

٤ – محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية في حزب التجمع اليمني للإصلاح، في: صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ع ٦٦٣٦، ١٩٩٧/١/٢٨.

٥– htm.www.albayan.co.ae/albayan/2001/02/22/sya/39.

استراتيجي مهما حاولت بعض العناصر المتطرفة في المؤتمر أو الإصلاح الإساءة لها، فهي لن تنجح في ذلك[1]، ويرى الأمين العام للإصلاح أن علاقة المؤتمر بالإصلاح هي علاقات استراتيجية وهي أقوى من مجرد الائتلاف الحكومي[2]، ورغم التأكيد الدائم على التحالف الاستراتيجي بين الحزبين إلا أن بوادر الخلاف بدأت بينهما وكانت أهم قضاياه هي:

(أ) الخلاف بين الإصلاح والمؤتمر حول المعاهد العلمية:

يمكن رصد ثلاث مراحل مختلفة لنشوء وتراجع المعاهد العلمية في اليمن.

المرحلة الأولى: وتبدأ من مطلع السبعينيات وحتى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠[3].

وقد شهدت هذه الفترة انتشارا وتزايدا للمعاهد العلمية التي استطاعت جذب قطاع عريض للتعليم خاصة في الأوساط الفقيرة والهامشية ومن أوساط الفتيات، وانتشرت هذه المعاهد في المناطق النائية تحديداً وبقدر امتداد وتوسع هذا التعليم كانت تنتشر الأفكار السياسية لهذا التيار الذي استطاع التغلغل في الأوساط القروية والريفية، وكذلك في المدن بدرجة كبيرة، لكن ذلك لم يؤد إلى مواجهة مع السلطات بسبب الظرفية السياسية التي استوجبت الحاجة لهذا التيار معتمدة أسلوباً مرناً في تحجيمه وتحديد نطاق نشاطه الذي ظل محصوراً في المجال التربوي والتعليمي، وساعد على ضبط إيقاع حركته ونفوذه تحريم الحزبية في تلك الفترة، وفقاً للدستور اليمني الذي كان يحظر مثل هذا ، وبالتالي اقتصر النشاط السياسي على التعبئة العقائدية والسياسية لاتباع هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من هذا التعايش الظاهر إلا أن العلاقة بين السلطات وهذا التيار لم تكن تخلو من التوترات العميقة، لاسيما في إطار المؤتمر الشعبي العام الذي ظل الإطار

---

١ – مؤتمر صحفي للرئيس علي عبد الله صالح، في: صحيفة الوحدة (صنعاء)، ع ٤٠٥، ١٩٩٨/٧/٢٢.
٢ – تصريح للامين العام للتجمع اليمني للإصلاح، في: صحيفة الحياة (لندن)، ١٩٩٨/٧/٥.
٣– www. Yemeni islahparty.com\ maahd\ maahad3.htm. 10\12\2001.

التنظيمـــي الـــذي يجمع مختلف القوى السياسية خاصة منها قوى الحركة الإسلامية، وهذه الصــــراعات غالـــباً مـــا كانـــت حول المعاهد العلمية أو بعض المدارس[1]. وكانت أولى المؤشـــرات التـــي كشـــفت هذا الصراع الخفي على هذه المؤسسات بين السلطات والتيار الدينـــي مطالـــبة المؤتمـــر الثاني للمؤتمر الشعبي العام في سنة ١٩٨٤م بضرورة توحيد التعلـــيم وإلغـــاء المعـــاهد العلمـــية، إلا أن هذه المطالب لم يستجب لها من قبل القيادات السياســـية العليا في البلاد، بسبب أن وجهة النظر هذه اعتبرت آنذاك وجهة نظر التيارات الراديكالية المنضوية في إطار المؤتمر الشعبي العام، بل تزايد أعداد المعاهد العلمية خلال هذه الفترة بشكل كبير، على خلفية أن هذا الصراع استطاع الإسلاميون توظيفه لصالحهم، وزادت أعداد المعاهد العلمية الدينية من (٥٠) معهدا إلى ما يقارب (٧٠٠) معهدا.

المرحلة الثانية: و تمتد هذه المرحلة من إعلان قيام الوحدة عام ١٩٩٠م وحتى العام ١٩٩٤، وهي المرحلة التي عرفت تطورات سياسية عززت من جديد من خطوط بقاء هذا التـــيار والحاجة إليه في سياق هذه التفاعلات التي عرفت بالأزمات السياسية بين المؤتمر والاشتراكي، ولعبة التوازنات السياسية.

وقـــد تصدر الحزب الاشتراكي وحيداً لقضية توحيد التعليم، وتم إصدار قانون توحيد التعلـــيم عام ١٩٩٢م الذي وافق عليه البرلمان، وعارضه أعضاء التجمع اليمني للإصلاح واتســـعت الهوة بين التجمع اليمني والحزب الاشتراكي، وهي الهوة التي استطاع المؤتمر الشـــعبي أن يوظفها في اللعبة السياسية لفائدته، الأمر الذي وفر مسوغات لبقاء هذا التيار الدينـــي قوياً في وجه خصمه التقليدي الحزب الاشتراكي، واستفاد في هذا المناخ في تزايد أعـــداد المعـــاهد العلمـــية بوتـــيرة أكبر، خاصة في ظل الخلافات المتفاقمة بين المؤتمر والاشتراكي التي استطاع التجمع اليمني استثمارها لصالحه.

١- المعاهد الدينية في اليمن بين النشوء والأفول، صحيفة البيان (الإمارات)، ٢٣/فبراير ٢٠٠٢.
htm.www.albayan/2002/20/06/sya/50.

وبعـد حرب ١٩٩٤ ودخول الإصلاح كحليف قوي في الحكومة الجديدة التي شكلت أعقـاب الحـرب، كانـت هـذه الفـترة هي فترة التوسع والامتداد لحزب التجمع اليمني للإصلاح، وبالتالي اتساع وتزايد المعاهد العلمية حتى وصلت في العام ١٩٩٦، (١٢٠٠) معهـدا، ولأن هذه الفترة كانت هي فترة جني الاستحقاقات للتحالف في الحرب، فقد رأى الإصلاح ضرورة تحويل المدارس إلى معاهد دينية.

وبرز خلال هذه المحاولات مواجهات وصراعات بين أنصار المؤتمر الشعبي العام والـتجمع اليمني للإصلاح تركزت حول السيطرة على قطاع التعليم الذي كان على رأس وزارتـه وزيـر ينتمي للتجمع اليمني للإصلاح، مما ساعد على الحضور المتزايد للتيار الدينـي في قطاع التربية والتعليم، ليس على مستوى توسع المعاهد العلمية بل وعلى تزايد تواجـده فـي المـدارس والهيـئات الإداريـة التربوية والتعليم على مستوى المحافظات والمحليات وهو ما نجم عنه قلق كبير وسط القيادات الدنيا للمؤتمر الشعبي.

المـرحلة الثالـثة: وتبدأ منذ الانتخابات النيابية ١٩٩٧ ، التي شهدت منافسة شديدة، حصـل علـى إثـرها المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية المريحة، وخرج الإصلاح من الحكومـة، وعلى الرغم من التأكيد الدائم على التحالف الاستراتيجي بين الحزبين - الذي جـاء علـى خلفـية الـتحالف مـن أجل إنجاح المسار الديمقراطي تجاه مقاطعة الحزب الاشـتراكي لهذه الانتخابات - غير أن هذا التحالف ظل محكوماً بهذا الدافع الذي لا يمكن فصله عن تداعيات الحرب وبقاء بعض تحدياتها قائمة مما جعله تحالفاً هشاً في مضمونه، لا يخـرج عـن إعلان النوايا السياسية، ولأن المؤتمر الشعبي أصبح في وضعية مواتية لتقلـيص حجم حليفه بفعل - امتلاكه للأغلبية المطلقة داخل السلطة التشريعية - فقد بادر في هذا الإطار إلى استعادة زمام المبادرة في قطاع التعليم، وشيئاً فشيئاً استطاع أن يعزز مواقعـه في المدارس والإدارات التربوية والتعليمية على حساب قوة ونفوذ حليفه، ورغم هذه الضربات الموجهة لتقليص حجم الإصلاح في قطاع التربية، إلا أن ذلك لم يمنعه من مسـاندة ترشيح الرئيس اليمني في الانتخابات الرئاسية وإعلانه بأن الرئيس علي عبد الله صالح هو مرشحه لهذه الانتخابات في سبتمبر عام ١٩٩٩.

إلا أن المـــرحلة التي أعقبت الانتخابات هذه عرفت تزايداً كبيراً لخلافات الحزبين، خاصـــة حــول قطـــاع التعليم [١]، الذي أخذ نفوذ الإصلاح فيه يتراجع بشكل واضح، فقد انحصر الصراع بين الحزبين حول قطاع التربية والتعلم بمحاولة كل حزب تعزيز مواقعه فـــي قطاع التربية والتعليم، لأن ذلك يعني تعزيز الحظوظ والمواقع في الانتخابات، ولأن الخاســـر في هذه الجولة كان هو الإصلاح فقد عمد إلى الانكفاء وتدعيم حضوره وتواجده في المعاهد العلمية على أساس المحافظة على الممكن مما هو متاح بعد أن بدأ المؤتمر هو الآخـــر يراهـــن علـــى السيطرة على قطاع التعليم عبر تقليص نفوذ الإصلاح في الجهاز الإداري والتنظيمي لوزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي والمحلي[٢].

ومـــع تشكيل حكومة بإجمال في أبريل من العام[٣] ٢٠٠١ – عقب الانتخابات المحلية والـــتعديلات الدستورية – أعلنت هذه الحكومة الشروع بتطبيق قانون التعليم[٤]، وقد اتخذ المؤتمر الشعبي العام قرار بإلغاء المعاهد الدينية بعد إعلان نتائج الانتخابات المحلية وبعد أن قدم الإصلاح تهديدا حقيقيا للمؤتمر واتهمه بالغش في انتخابات السلطة المحلية[٥]، وقد قـــاطع رئيس مجلس النواب جلسة المجلس، التي سيناقش فيها بيان الحكومة الذي يتضمن

١ – تصـــاعد احتمالات المواجهة بين المؤتمر والإصلاح، حرب المعاهد الدينية في اليمن تصعد مواجهة المؤتمر، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠/يونيو ٢٠٠١.

htm. www.albayan.co.ae/albayan/2001/06/20/sya/52.

٢ – وفـــي سياق هذه التفاعلات عبر الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح محمد اليدومي لوسائل الإعلام بقـــوله أن هـــناك إبعـــاد للكثـــير من أطر حزبه من الجهاز الوظيفي، وأن هذا هو الثمن الذي يدفعه الإصلاح لقاء تحالفه الاستراتيجي مع المؤتمر.

٣ – تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد القادر باجمال في ٢٠٠٠/٤/٤ خلفا لحكومة الدكتور عبد الكريم الاريانـــي، لمـــزيد مـــن التفاصيل حول هذه الحكومة وبرنامجها، انظر: التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٨٥–٩٤.

٤ – WWW.ALBAYAN.CO.AE\ALBAYAN\2002\02\06\sya\50.htm. 18-10-2002.

٥ – Brian,Whitker, " Islah under fire", middle east journal. June 2001, www.alb.com/yemen/pol/pol/mei66.htm.10/12/2001.

إلغـاء المعـاهد العلمـية [1]، وقـد أدى ذلـك إلى زيادة حدة التوتر بين حزبي المؤتمر والـتجمع[2]، وقـد أنهـى الشيخ مقاطعته بالخروج بصيغة توفيقية، وذلك بنقل أجزاء من المناهج التعليمية في المعاهد إلى المدارس[3].

وقد أكد عضو قيادي في الإصلاح انتفاء الأسباب الموضوعية لبقاء المعاهد العلمية، فقد استنفدت غرض وجودها، ووجه انتقادا لحزب الإصلاح لعدم اتخاذه هذه الخطوة أثناء توليه وزارة التربية والتعليم خلال الائتلاف الحكومي (١٩٩٤-١٩٩٧)[4].

(ب) الخلاف بين الإصلاح والمؤتمر حول الانتخابات المحلية.

فـي خضـم الاسـتعداد للانـتخابات المحلية والتعديلات الدستورية التي جرت في العشـرين مـن فبراير من العام ٢٠٠١، بدأ الخلاف بين الحزبين يظهر إلى العلن، وتأكد مـدى عمقـه واتساع هوته بالأسلوب التكتيكي الذي اتبعه الإصلاح، عندما أعلن مباركته للتعديلات الدستورية في الوقت الذي صوتت فيه نسبة كبيرة من أعضاء الحزب ضد تلك الـتعديلات، وصـاحب هذه الانتخابات والتعديلات الدستورية مواجهة مسلحة بين أنصار الطرفيـن أفضـت جميعها إلى انفصال الحليفين التقليديين، لتكون هذه المرحلة فاصلة في مسـار العلاقات التي جمعتهما خلال الفترات السابقة التي حكمتها معطيات كل مرحلة من المراحل.

---

١ - www.yemenislahparty.com/8-2002-ta17.8.htm 18 /2/2002

٢ - ذكرت صحيفة الميثاق بنبرة تهديد للشيخ عبد الله أنه يتوجب على مجلس النواب انتخاب قيادة جديدة من خلال ما تبقى له من الفترة الانتقالية الحالية، حتى يحين موعد إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة عـام ٢٠٠٣، وذلـك نتيجة لمقاطعة الشيخ عبد الله جلسات المجلس لمناقشة برنامج الحكومة، انظر: المؤتمر يهدد بإقالة الأحمر مر رئاسة البرلمان، صحيفة البيان (الإمارات)، ٢٠٠١/٥/٩.
htm.www.albayan.co.ae/albayan/2001/05/09/ola/12

٣ - صحيفة الوحدوي (صنعاء)،عدد٤٦٧، ١٥/ ٢٠٠١/٥.

٤ - نصـر طه مصطفى، توحيد التعليم فريضة وضرورة، صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٣٦٧، ١٣/٥/ ٢٠٠١.

ويعود الخلاف في الأساس بين الحزبين إلى الجناح المتشدد في الإصلاح الذي يقوده الشيخ عبد المجيد الزنداني والذي تسبب بفض اتفاق التنسيق الذي سبق أن توصل إليه الحزبان قبل انتخابات السلطة المحلية، ومن أسبابه هو أن الإصلاح دفع بأعداد كبيرة من أعضائه في مختلف المحافظات اليمنية إلى ترشيح أنفسهم ودخول المنافسة كمستقلين، وهذا على ما يبدو ما أغضب قيادات في المؤتمر الشعبي العام، كونها رأت أن في ذلك خرقا لاتفاق التنسيق مع الإصلاح.

وقد لوح المؤتمر الشعبي العام بفتح ملف جامعة الإيمان، وإخضاعها لقانون الجامعات الأهلية الذي يمنح السلطات صلاحيات المراقبة والإشراف على مناهج الوزارة وإدارة سير التعليم في الجامعات والمدارس الأهلية، وما يحدث داخل هذه المؤسسات وجاء ذلك إثر اعتزام الإصلاح القيام بمسيرة احتجاجية ضد قرار إلغاء المعاهد العلمية[1].

٢- العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني:

يعتبر التوتر هو النمط المميز لعلاقة المؤتمر الشعبي بالحزب الاشتراكي بسبب ظهور قضايا وأحداث كانت سبباً في تفاقم الأزمة بينهما، وكان كل طرف يستخدم كل وسائله الإعلامية في مواجهة الآخر.

وكانت أهم قضايا الخلاف بين الحزبين حول صدور الحكم القضائي في قائمة (الـ ١٦) المتهمين بإشعال الحرب والانفصال، فاستنكر الحزب الاشتراكي تلك الأحكام واعتبرها أحكاما في حق شركاء سياسيين، ومناقضة لدعوة رئيس الجمهورية لإغلاق ملفات الماضي، أما المؤتمر فاعتبر أن دفاع الحزب الاشتراكي عن الانفصالية دليل على ضلوعه في الحرب والانفصال[2].

أيضاً كانت أهم نتائج المؤتمر العام الرابع للحزب، إعلان الحزب قراره بإلغاء العقوبات التي أصدرها ضد أعضائه في فترات الصراع السابقة، ومن ضمنهم قياداته التي

١- صحيفة الوحدوي (صنعاء)،عدد ٤٥٤، ٣٠ يناير ٢٠٠١.
٢- التقرير السنوي اليمني ١٩٩٨م، مرجع سابق، ص٦٠ .

أعلنت الانفصال في العام ١٩٩٤، وقد شن المؤتمر الشعبي في صحفه الرسمية والحكومية هجوماً عنيفاً على الحزب الاشتراكي تصدره رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس لجنة شئون الأحزاب[١].

أما الحزب الاشتراكي، فقد أعلن بأنه لا يستجدي شرعيته من أحد، وإنما يستمدها من قواعده وتاريخه الطويل والتأييد الكبير من الشعب اليمني[٢].

وفي شهر يونيو ١٩٩٨م بادر رئيس الجمهورية بدعوة الاشتراكي للحوار عندما التقى بأحزاب المعارضة في شهر يونيو، وقد توقف الحوار بسبب تصريحات وزير الداخلية - قيادي في المؤتمر - اتهم فيها الحزب الاشتراكي بالضلوع في تفجير مسجد الخير بصنعاء[٣].

وبعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب - الدورة الأولى- أعلن الحزب الاشتراكي اليمني استعداده للحوار مع المؤتمر دون شروط مسبقة، كوسيلة للتخفيف من الأزمة بين الحزبين ، بعد الحملة الرئاسية على الحزب الاشتراكي اليمني، لكن المؤتمر رد بأنه لا توجد الآن مبررات للحوار[٤].

وباختصار يمكن القول أن العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة دارت في معظمها في شكل هجوم وإدانة من جانب أحزاب المعارضة (موضوع

١- فقد صرح الرئيس علي عبدالله صالح أن الحزب الاشتراكي لا يحمل إلا معولاً للهدم وبرنامجاً متخلفاً للتآمر والتصفيات وأنه بكامل قياداته وتكويناته ضالع في الحرب والانفصال، انظر، صحيفة الميثاق، ع٨٥٢، ١٩٩٨/١٢/٧م، وكذلك تصريحات نائب الرئيس الذي قال بأن مؤتمر الحزب الاشتراكي غير شرعي لأن المندوبين لم يتم اختيارهم وفقاً للنظام الداخلي للحزب، انظر: صحيفة الميثاق (صنعاء)، ع٨٥١، ١٩٩٨/١١/٣٠م، وتصريحات رئيس لجنة الأحزاب الذي قال بأن الاشتراكي أخطاء حين برأ من ارتكبوا الخيانة العظمى، صحيفة المستقلة (لندن)، ع٢٣٩، ١٩٩٨/١٢/٧ .

٢- تصريح لسيف صائل عضو المكتب السياسي، صحيفة الشرق الأوسط، ع٧٣٠٨، ١٩٩٨/١٢/١ م.

٣- صحيفة الأيام، ع ٤٨٩، ١٩٩٨/٨/٢٣م.

٤ - التقرير السنوي اليمني ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦١.

الدراسة) ودفاع - بل و هجوم مضاد - من جانب المؤتمر الشعبي، فأحزاب المعارضة من جانبها تحدثت بإسهاب عن عجز المؤتمر عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وشيوع الفساد، بل واتهمه بتزوير الانتخابات، ودافع المؤتمر الشعبي بدوره عن منجزاته، فضلا عن شن حملات مضادة ضد البدائل التي ترفعها الأحزاب المعارضة.

وفي الواقع تكشف طبيعة العلاقة بين المؤتمر الشعبي وأحزاب المعارضة عن مجموعة من الخصائص منها ما يلي:

١- عدم وجود مجال للتنافس الحزبي الحقيقي بين المؤتمر الشعبي وبقية الأحزاب، وذلك لعدم وجود توازن سياسي بين المؤتمر وبقية الأحزاب، حيث يتميز المؤتمر الشعبي بأنه حزب مهيمن ، لـه الأغلبية الساحقة في مجلس النواب ومجلس الشورى، وينتمي إليه المحافظون ، وتخضع لسيطرته كافة أجهزة الإعلام، ولا يوجد أحزاب أخرى تتناسب إمكانياتها على الإطلاق مع إمكانياته، وهنا التساؤل عن أسباب التوتر في العلاقة بين حزب حاكم مهيمن إعلاميا ، ومحتكر كل المناصب القيادية والسياسية والإدارية وبين أحزاب صغيرة ضعيفة الإمكانيات، كما تسانده السلطة التنفيذية والإدارية على كافة مستوياتها وتتجاهل الأحزاب الأخرى، وهي بذلك تخرج عن الدور المحايد الذي يفترض أن تتسم به الإدارة الحكومية في ظل تعدد الأحزاب.

٢- ضعف إمكانات التنسيق والتعاون بين المؤتمر وأحزاب المعارضة، حتى بصدد بعض القضايا المصيرية ، والتي يفترض أن تكون خارج إطار المناورات والصراع الحزبي، ويوجه المؤتمر انتقادات لأحزاب المعارضة تتركز أغلبها على أسلوب عمل أحزاب المعارضة ، والذي يراه المؤتمر الشعبي أنه غير مناسب، حيث إنه مع اعتبار مبدأ المعارضة في حد ذاته مقبولا، إلا أن هناك أسلوبا معينا ينبغي اتباعه في المعارضة.

٣- ليس هناك مجال لتداول السلطة بين المؤتمر الشعبي والأحزاب الأخرى، وهذا الأمر يستند إلى حقيقة أن القاعدة التي يستند إليها تعدد الأحزاب - وهي مبدأ تداول السلطة - تصبح لا معنى لها في ظل وجود حزب حاكم يتصرف وكأنه باقي في السلطة إلى الأبد، وهذا يطرح ضرورة معالجة هذا المبدأ من الناحية النظرية والفعلية.

رابعاً : التداول السلمي للسلطة:

ميز العديد من العلماء بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، حيث يشير الأخير إلـــى عملـــية تغيـــير محكومة من أعلى من خلال زيادة مساحة الحرية المتاحة، وإطلاق ســـراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصـــحف، وإجـــراء انتخابات نزيهة لبعض المناصب القيادية ، ومن ثم فالتحول الليبرالي هو عملية تتميز بتخفيف القبضة الحكومية على المجتمع، وإضفاء قدر من المرونة بزيادة مســـاحة الحرية، ولكن القبضة الحاكمة ما تزال هي نفسها، وتستطيع أن تتراجع في قدر الحـــرية الـــذي منحـــته وتعيد القبضة الحديدية من جديد[1]، فالتحول الليبرالي إذن يرتبط بتوســـيع هامش الحريات، والتخفيف من الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام تكوين ونشـــاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات ، وفق شروط معينة يحددها النظام مع الإقـــلال مـــن اللجوء إلى القمع والسلطة التعسفية في مواجهة المعارضين، ولكن كل تلك التغـــيرات قد لا تكون مصحوبة بحرية اختيار القيادة السياسية من خلال انتخابات دورية تشـــهد وصـــول المعارضة إلى السلطة، وبالتالي قد لا يشهد التحول الليبرالي مبدأ تداول الســـلطة الـــذي يعتـــبر جوهر التحول الديمقراطي، وتنشأ العلاقة بين التحول الديمقراطي والـــتحول الليبرالي من حقيقة أن التحول الليبرالي قد يسهم في إحداث التحول الديمقراطي وقـــد لا يســـهم فـــي ذلك، لكن التحول الليبرالي يثير مزيدا من الضغوط في اتجاه تحقيق تحـــول ديمقراطـــي[2]. وعلـــى رغم أن الخبرة التاريخية العربية غنية بالصراعات على الســـلطة وظهور حركات سياسية معارضة، إلا أن التراث السياسي العربي تميز بالسلبية الشـــديدة تجـــاه قضـــية التداول على السلطة، وقد تحدث ابن خلدون عن نوع من الطباع العربية في التمسك بالحكم مما يؤدي في النهاية إلى انهيار العمران.

١- صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣) ص٣٥.

٢- Jean Leca, Democratization in the Arab world: UN Certainty Vulnerability and Legitimacy: A Tentative Conceptualization and Some Hypotheses" in: Ghosen, Salama, Democracy Without Democrats: The Renewal Of Politics in The Muslim World, (London: I.B.Touris Publishers, 1994) , pp. 48-49.

إن عملية التداول السلمي على السلطة تبقى الحلقة المفقودة في مسار التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فتبني الديمقراطية بقي شكلياً دون ممارسة فعلية، إذ لم يضع حداً لاحتكار النخبة الحاكمة للسياسة والثروة على حساب المجتمع، ويتم هذا التبني الشكلي وفقا لعملية سياسية سمحت من خلالها السلطة بإنشاء أحزاب سياسية، وذلك بشرط إلا تتحصل قوى المعارضة على أغلبية مهما كلف الأمر (وإن حتم ذلك تزوير الانتخابات)، ولذا فمن الصعب جدا أن تتمكن المعارضة من تشكيل الحكومة ، مما جعل التداول على السلطة أمرا مستحيلاً.

نتيجة للالتفاف على التجربة الديمقراطية، لم يحدث في الوطن العربي أن أدت انتخابات إلى تغيير جذري في السلطة، إذ لم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة، وحملات انتخابية جوفاء.

أيضاً غلبة المرجعية القبلية على منطق السياسة لا تنسحب على الحكم فقط بل تتعداه إلى المعارضة أيضا ، من حيث التركيبة والسلوك فإن كانت بنية السلطة في غالبية الدول العربية تخفي مصالح أسرية أو فئوية أو عشيرية ضيقة، فإن الأحزاب هي بدورها كذلك، إما تمثل مصالح جهوية أو طائفية والعصبيات التي تتصل بها، وإما هي تنظيمات احتجاجية متطرفة كما هو الحال في الحركات الإسلامية المسلحة اليوم، والشيء نفسه يقال على الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب ، حيث لا تتعاقب الزعامات السياسية على قيادتها ، بل تكاد تكون على مدى الحياة[1].

ويرى أحد الباحثين، أن التناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية، ذلك أن الصفة السائدة للحكومة في العقد ونصف العقد من السنة الأخيرة من السبعينات

١- عبد الغفور بن عنتر، اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، (عدد ٢٧٣ ٢٠٠١/١١)، ص٢٦.

والثمانيـنات، هـي وجـود جماعة سياسية اجتماعية واحدة وعدم وجود مجال للتناوب، فالمعارضة لا تشرك في الحكم، ولكنها تستخدم - وهي تنحو إلى القبول بهذا الاستخدام - لسـبب ما وهو عدم توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة ، سواء عن طريق الانتخاب أو غيره.

وأما تفسير هذا الأمر عند "زارتمان" فهو يقوم في وجود نمو من العلاقة القائمة بين السلطة والمعارضة يطلق عليها نعت " التكميلية" ، وبفضل التكميلية يستمر الاستقرار في الأنظمـة العربـية مـن جهة وترسم المعارضة نفسها نوعا من الخطوط ، فهي من جهة أخـرى تقـف عندها ولا تتخطاها أبدا، فالحكومة والمعارضة معا لهما مصالح يتابعانها داخـل الـنظام السياسـي ، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها أن ترسخ الدولة إن كل طرف منهما لا يستخدم الآخر، ولكن كلا منهما يخدم مصالح الآخر في أدائه الدور[1].

وبالـنظر إلـى اليمن، نجد أن الممارسة الحزبية من جانب، وممارسات الدولة من جانـب آخـر يؤكـدان غياب فكرة تداول السلطة، فقد نصت المادة الخامسة من الدستور اليمنـي على ما يلي:" يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية ، وذلـك بهـدف تـداول السلطة سلميا وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظـيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي"[2]، ونصت المادة ٦٢ المتعلقة بانـتخابات مجلـس الـنواب على أن: " يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضو وعضو واحـد، ينتخـبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي (...) ، أما المادة ١٠٦ فإنهـا تحـدد مجموعة الشروط التي يشترط توفرها لمنصب رئيس الجمهورية، في حيـن نصت المادة ١٠٧ في الفقرة (أ) على أن " يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب فـي انتخابات تنافسية"[3]، وحددت المادة ١١١ مدة رئيس الجمهورية بسبع سنوات شمسية

---

١ - سـعيد بن سعيد العلوي، هل تعني الديمقـراطية محض التـداول على السلطة، في عزمي بشـارة (محرر) ، مرجع سابق، ص ٩٤.

٢ - هذه المادة لم تكن موجودة في دستور ١٩٩١، وهو نقص تلافاه المشرع اليمني في دستور ١٩٩٤.

٣- تجـدر الإشـارة إلـى أن انتخاب رئيس الجمهورية كان يتم وفقا لدستور ١٩٩١ عن طريق مجلس النواب، غير أن التعديلات الدستورية في ١٩٩٤ جعلته من قبل لشعب، وهي الانتخابات التي تمت في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩.

إن كـل هـذه الآليات رغم اعترافها الصريح بمبدأ تداول السلطة، فإن الممارسة السياسية للنخـبة الحاكمـة حالـت دون تفعيل هذه الآلية، وقد استغلت النخبة السياسية منذ إعلان لوحـدة، عملية الانفتاح السياسي ليشهد اليمن لأول مرة نشاطا حزبيا حثيثا ارتفع فيه عدد الأحـزاب إلـى حدود ٥٨ حزبا وتنظيما سياسيا(١)، رغم ذلك فإن المشهد السياسي اليمني بقـي على حاله منذ إعلان الوحدة ، باستثناء خروج الحزب الاشتراكي من السلطة مقابل صعود الإصلاح، وذلك بدعوى المحافظة على الاستقرار السياسي في البلاد.

فـي هـذا الإطار يؤكد برهان غليون على أنه " لا تقاس ديمقراطية نظام سياسي ما مـن خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسـلطة بين النخبات المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، وما ينجم عن ذلك من آثـار مطلوبـة وحتمـية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمـة(٢)، فـي حيـن أن الديمقراطية التي نتحدث عنها اليوم في الوطن العربي لم يتعد مفهومهـا " فكـرة الـتعددية الحزبية، أي التعددية الكمية والشكلية البسيطة، لذلك وجب التميـيز– حسب غليون – بين " التعددية السياسية التي يستمر الفكر السياسي السائد على اعتبارها المعيار الرئيسي إن لم يكن الوحيد لوجود الديمقراطية والحريات السياسية، وبين الديمقراطـية التـي تعني بالدرجة الأولى منع احتكار السلطة والثروة المادية والثقافية من قـبل فئة أو فريق واحد أو طائفة اجتماعية، وبالتالي فهي تعني بناء النظام الذي ينتج أكثر مـا يمكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية والرمزية وسريانها على أوسع نطاق، غير أن النظام السياسي اليمني لازال يعاني من عدة عوائق تحول دون تفعـيل مـبدأ التداول على السلطة ، تتمثل في إعادة إنتاج نماذج تقليدية للسلطة ، فالأطر التقلـيدية العائلـية والقبلـية لازالت تشجع على سيطرة العلاقات الشخصية على حساب المؤسسات.

١- أمين الغيش، مرجع سابق، ص٩٣.

٢ – برهان غليون، المحنة العربية، مرجع سابق، ص٢٧٢.

وإذا كانت عملية ترشيح كل من التجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضـــة للرئيس علي عبد الله صالح إلى جانب الحزب الذي يتولى رئاسته (المؤتمر الشـــعبي العام) قد عبرت في إحدى مظاهرها عن حجم التأييد الذي يكتسبه الرئيس لدى الســـلطة والمعارضـــة على حد سواء، فإنه مما لا جدال فيه أن مظهرها الآخر قد حد من درجة المنافسة الانتخابية[1].

وأخيراً يمكن القول أن التغيير الوحيد الذي حصل هو صعود شريك جديد للسلطة هو التجمع اليمني للإصلاح ، وذلك في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣، صحيح أن صعود هذا الطرف السياسي الجديد إلى السلطة قد أثرى الحياة السياسية في اليمن ودفع عملية التحول الديمقراطـــي، غـــير أن العناصر التي كانت تدفع نحو المحافظة على استقرار الأوضاع القائمة - وحتى العودة إلى أوضاع سابقة - ظلت أقوى من العناصر التي يمكن أن تحقق مثل هذا التحول.

ومما سبق يتضح أن الممارسة الحزبية من جانب، وممارسة الدولة من جانب آخر، يؤكـــدان فكـــرة غـــياب تـــداول الســـلطة، والتي تؤثر بدورها على تقدم مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

١- التقرير الاستراتيجي السنوي – اليمن ٢٠٠٠ ، مرجع سابق، ص٦١ .

المبحث الثاني

العلاقات والتفاعلات بين أحزاب المعارضة

رغـم الاختلاف الأيديولوجي بين أحزاب المعارضة، ورغم أن لكل حزب تحركاته الخاصـة ، سواء بشكل منفرد أو بالتنسيق مع الأحزاب الأخرى في المعارضة، فقد أمكن إيجـاد علاقات تعاونية بين هذه الأحزاب، حيث إن الاعتبارات التكتيكية لمواجهة الحزب الحـاكم أدت إلـى الـتعاون بين الأحزاب المعارضة حول قضية الديمقراطية والإصلاح السياسـي، وأرجـأت الصـدام بيـنها حول القضايا الأخرى، وكان يعول على الأحزاب السياسية المعارضة أن تحد من أخطاء وتجاوزات أحزاب السلطة ، وأن تساهم من خلال تكـتلها كأحـزاب معارضـة فـي وضـع حد لحالة التردي العام في الممارسة السياسية والاقتصـادية ، وأن تشـارك بصورة فعالة في وضع حلول للمشاكل التي واجهت البلاد خلال الفترة الانتقالية[١].

إلا أن انقسـامها وتشـتتها وتحـالف الـبعض منها مع أحد شريكي الحكم ، سوى الاشـتراكي الـذي يتقارب إلى حد ما مع الأحزاب القومية واليسارية مثل (الناصريين، والبعثيـين، والاشـتراكيين، وبعـض الأحـزاب الإسلامية)، والذين بدورهم ركزوا في معارضـتهم السياسـية علـى المؤتمر، كذلك المؤتمر الذي تقارب مع عدد من الأحزاب الصغيرة القومية إلى جانب أكبر أحزاب المعارضة التجمع اليمني للإصلاح ، والذي ركز بدوره على مهاجمة الحزب الاشتراكي اليمني دون غيره[٢].

وفي هذا الإطار يمكن التعرف على طبيعة العلاقة بين أحزاب المعارضة من خلال تناول عدد من القضايا ، ومعرفة موقف أحزاب المعارضة تجاهها لبحث التعاون والصدام

---

١ – قضايا دولية، تحالفات وتكتلات حزبية قبيل بدء حملة الانتخابات، ع ١٣٧، أغسطس١٩٩٢، ص٨.

٢ – عادل غنيمة، مرجع سابق، ص١٥٢

بيـنها وهو ما يؤثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي، وهو ما سيتم معالجته في هذا المبحث بتناول عدد من القضايا أهمها:

أولا: طبيعة وتشكيلة أحزاب المعارضة اليمنية (١٩٩٠-١٩٩٧).

ثانيا: أداء المعارضة اليمنية بعد الانتخابات النيابية ١٩٩٧.

ثالثا: خصائص أحزاب المعارضة اليمنية.

أولا: طبيعة وتشكيلة أحزاب المعارضة اليمنية:

يقصـد بالمعارضة في الثقافة السياسية " مجموعة من الحركات السياسية المنظمة أو شـبه المنظمة خارج السلطة، تهدف إلى طرح بديل أو بدائل لسياسات النخبة الحاكمة في السلطة، ولذلك فالمعارضة في العرف السياسي الحديث هي:

- حـق طبيعـي للمواطنيـن، ومصدر اختلاف الآراء، وتعارض المصالح وتعدد الجماعات.

- أمـر ضروري لحاجة من في السلطة إلى طلب مشورة الآخرين، ودرء لغواية القوة والثروة.

- نشـاط شـرعي، تقـوم به الأحزاب والحركات الاجتماعية والروابط المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي[١]".

فـي ١٩ أغسطس ١٩٩٣ أعلنت الأحزاب : الحق، التجمع الوحدوي اليمني، اتحاد القـوى الشـعبية، حـزب رابطة أبناء اليمني (رأي) تشكيل التكتل الوطني للمعارضة[٢]، وبانـتهاء حـرب ١٩٩٤ تشـكلت معارضة خارجية ، تتألف من قيادات سابقة للحزب الاشتراكي اليمني ، وعبد الرحمن الجفري، (رابطة أبناء اليمن) فيما عرف باسم " الجبهة الوطنية للمعارضة " (موج).

---

١ - خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية،(بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص٢٨٣.

٢ - صحيفة المستقبل (صنعاء)، ع٣٢٢، ١٥ أغسطس ١٩٩٣.

وبعد انتهاء حرب صيف ١٩٩٤ – وإقصاء الحزب الاشتراكي عن السلطة وخروجه إلى المعارضة وإعلان الائتلاف الثنائي الحاكم بين (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) – انقسمت أحزاب المعارضة السياسية الداخلية إلى جناحين:

١ – مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة:

تكــون المجلــس فــي ١٤ أغسطس ١٩٩٥ من سبعة أحزاب[١]، وفي ١٩ مارس ١٩٩٦ أقــرت قيادات هذه الأحزاب اللائحة المنظمة لعمل مجلس التنسيق الذي ينطلق في تحقــيق أهدافــه من "وثيقة العهد والاتفاق" ، ويقوم المجلس على القواسم المشتركة في الــبرامج الانتخابــية بين أحزابه ، والالتزام بالوسائل السلمية والديمقراطية للمعارضة ، واحــترام أســس الــنظام السياسي القائم على حكم ومعارضة من أجل تحقيق المصالحة الوطنــية الشــاملة وإنهاء آثار الحرب والانفصال، ويقوم التمثيل الحزبي والتصويت على القــرارات داخل المجلس على قاعدة المساواة ، وتتخذ قرارات المجلس بالإجماع والتوافق ما لم يكن هناك اعتراض مسبب من أحد الأعضاء[٢].

٢– المجلس الوطني للمعارضة:

يعتــبر المجلــس الوطنــي للمعارضــة صيغة تحالفية في ثوب جديد بين مجموعة الأحــزاب السياسية التي تحالفت سابقا في إطار الائتلاف الديمقراطي للمعارضة (آدم) ، وكانت هذه المجموعة المكونة من ثلاثة عشر حزبا سياسيا في بداية الأمر، قد أعلنت في ٢ فــبراير ١٩٩٥ عــن عــزمها إقامــة كيان سياسي للمعارضة الوطنية ملتزم بالثوابت الوطنــية والقومــية والإســلامية، ويهدف إلى ترسيخ مبدأ المعارضة من منطلق وطني حريص على تأكيد الديمقراطية كسلوك وممارسة واعية لذلك السلوك[٣].

١ – هــذه الأحزاب هي، الحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب الحق، وحــزب الــتجمع لوحدوي اليمني و اتحاد القوى الشعبية، وحزب الأحرار الدستوري، وحزب البعث العربي الاشتراكي انظر: صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ع١٧٨، ١٩٩٥/١٠/١٧.

٢ – صحيفة الأمة (صنعاء)، العدد ٢٠، ١٩٩٧/٩/٤.

٣ – صحيفة الجماهير (صنعاء)، العدد ١١، ١٩٩٥/٣/٢٠٢.

وبينما تنطلق أحزاب مجلس التنسيق لتحقيق أهدافها من وثيقة العهد والاتفاق فقد حافظ المجلس الوطني للمعارضة على موقف (آدم) المعارض للوثيقة، و أعتبر أنها لم تعد صالحة ، فأغلب بنودها قد حلت في التعديل الدستوري.

لقد كان الائتلاف (آدم) تنظيما تحالفيا واسعا ومرنا إذ كان بمقدور الأحزاب السياسية - المعترف بها قانونا أو عرفا - الدخول في عضويته ، كما أجاز ذلك نظامه الأساسي، لكنه ترك المجال مفتوحا كذلك للعضوية أمام المنظمات والاتحادات النقابية والمهنية والحرفية والشخصيات الاجتماعية، وإن كانت عضويته في الواقع قد اقتصرت على الأحزاب فقط.

ولأن الائتلاف الديمقراطي للمعارضة لم يتمكن من تحقيق أهدافه فقد قام رئيس الائتلاف نفسه في يونيو ١٩٩٦ بتجميد عضويته في (آدم) ، وتجميد عضوية (حزبه حزب البعث العربي الاشتراكي) من عضوية الائتلاف رغم أن حزب البعث العربي كان أبرز مؤسسيه.

وتشكل ثمانية أحزاب قانونية صغيرة حاليا قوام " المجلس الوطني للمعارضة" الذي بعث في عام ١٩٩٧ [١].

ولاشك أن هذا الانقسام الهيكلي العام للمعارضة يعبر عن واقع الاختلاف والتباين في الرؤى والمواقف السياسية لكلا المجلسين من القضايا العامة ، إذ ترى قيادات مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة أن المجلس الوطني للمعارضة تم تشكيله بدافع من السلطة من أجل إيجاد انشقاقات داخل صفوف المعارضة[٢]، أما قيادات المجلس الوطني للمعارضة

١ - هذه الأحزاب هي: حزب البعث العربي لاشتراكي، والحزب الديمقراطي الناصري، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والجبهة الوطنية الديمقراطية، وحزب جبهة التحرير، ورابطة أبناء اليمن (رأي) والحزب القومي الاجتماعي ، وحزب الرابطة اليمنية، ولا يملك أي من هذه الأحزاب تمثيلا نيابيا، باستثناء حزب البعث العربي الاشتراكي أكبر هذه الأحزاب ، والممثل بنائبين في انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧، انظر: صحيفة الجماهير (صنعاء)، العدد ٢٠٩، ١٩٩٦/٨/٥.

٢ - مقابلة للباحثة مع عبده الجندي الأمين العام للحزب الديمقراطي الناصري، صنعاء، مرجع سابق.

فترى بأن بعض أحزاب المجلس الأعلى للتنسيق تحاول فرض الوصاية على ساحة المعارضة، وأنها تنطلق من منطلقات ذاتية في حوارها مع السلطة وليست قضايا وطنية[1].

ثانيا: العلاقة بين أحزاب المعارضة اليمنية بعد انتخابات ١٩٩٧:

تميزت المعارضة اليمنية بعد انتخابات ١٩٩٧ بتواجد حزبين كبيرين – لأول مرة معا – بين صفوفها، كانا إلى عهد قريب من أحزاب السلطة، وهما الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح.

(أ) التجمع اليمني للإصلاح والعودة إلى صفوف المعارضة:

انسحب حزب الإصلاح الإسلامي إلى موقع المعارضة بعد تجربة قصيرة في السلطة مع شريكه الأكبر فيها المؤتمر الشعبي العام والتي أنهاها عمليا فوز المؤتمر الشعبي بالأغلبية المطلقة في انتخابات ١٩٩٧، بعد أن اتسعت قبلها رقعة الخلاف بين حزبي السلطة منذ توقيعهما في أكتوبر ١٩٩٤ على وثيقة الائتلاف بينهما، فقد اتخذ مجلس شورى الإصلاح (اللجنة المركزية) قرارا سريعا بالخروج من السلطة بعد انتخابات ١٩٩٧[2]، فلقي ذلك القرار ترحيبا واسعا بين أنصاره، وفي صفوف المعارضة التي كانت متلهفة لخروجه إلى المعارضة قبل الانتخابات، وقد انتظرت المعارضة منه البدء في معارضة قوية، ولكن الإصلاح صرح بأنه اختار مربعا جديدا وصفه بمربع (عدم المشاركة) ، وهو موقف وسط بين المعارضة والمشاركة ، وأوضح بأن لديه مفهوما جديدا للمعارضة يختلف عن المفهوم المعروف أو المتداول، فالمعارضة – حسب رؤية الإصلاح – لا تعني الرفض المطلق لكل ما تأتي به السلطة أو محاولة إسقاط الحكومة أو الصدام معها، وإنما تعني التكامل والتعاضد معها، والمناصحة ولفت النظر، والمساعدة في

---

١ – التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٧٥.

٢ – انظر: تقرير رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح عن السنوات الأربع الماضية، صحيفة الصحوة (صنعاء)، ع ٦٤٦، ١٣/١٠/١٩٩٨.

تقويم الاعوجاج، وتقديم البديل الأفضل، وتشجيع الحكومة على أي عمل إيجابي يخدم البلد[1].

وبرر ذلك بأن المعارضة العلنية جديدة على الحياة السياسية في اليمن، والتداول السلمي للسلطة ما يزال مجرد شعار، لكن أحزاب المعارضة غير مقتنعة بمفهوم المعارضة الذي طرحه التجمع اليمني للإصلاح[2]، وترى بأن هناك أسبابا أدت إلى بقاء الإصلاح بعيدا عن المعارضة معها، منها:

- أن خروج الإصلاح من السلطة ما هو إلا خروج مؤقت لا يلبث بعدها الإصلاح أن يعود إليها، وبالتالي فإن رغبة الإصلاح بالعودة إلى السلطة أضعفت أداءه في المعارضة.

- العلاقة الاستراتيجية بين المؤتمر والإصلاح، رغم اختلافهما أحيانا في بعض القضايا، أهمها المعاهد الدينية، خاصة بعد حصول المؤتمر الشعبي العام على أغلبية في الانتخابات، والتي يستطيع من خلالها استكمال إجراءات دمجها بالتربية والتعليم تنفيذيا، بعد أن أُدمجت تشريعيا منذ عام ١٩٩٢، مما جعل الإصلاح يلجأ للأسلوب الهادئ في المعارضة، وبالتالي فإن تمسك الإصلاح بالمعاهد العلمية أدى إلى جعلها ورقة ضغط يلوح بها المؤتمر في كثير من الأحيان.

---

١ - مقابلة صحفية مع محمد اليدومي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح، في: صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩٧/١/٣.

٢ - مشكلة الاخوة في الإصلاح هو أن علاقتهم مع السلطة القائمة فرضت عليهم قيودا لم يستطيعوا أن يتحرروا منها على الإطلاق" وأضاف جار الله عمر القول "ونظام الحكم الحالي ألان في تحالفه مع حزب الإصلاح يفرض عليهم شروطا تحرج من مجال العمل السياسي إلى درجة انه يريد أن يتحكم ليس في تعاملهم مع الأحزاب والقوي السياسية الأخرى بل يريد حتى أن يتحكم في علاقتهم الشخصية مع الناس، ويرى "فمشكلة الاخوة في الإصلاح أن تحالفهم الذي يسمونه بالاستراتيجي قيد حركتهم فلاهم ألان جزء من النظام والسلطة بالكامل ولاهم جزء من المعارضة بالكامل" ويرى "فمشكلة الاخوة في الإصلاح أن تحالفهم الذي يسمونه بالاستراتيجي قيد حركتهم فلاهم ألان جزء من النظام والسلطة بالكامل ولاهم جزء من المعارضة بالكامل" ، جار الله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة المستقلة (لندن)، ٢٠٠٠/٢/٢٢.

– وجود اتفاق (صفقة مقايضة) بين المؤتمر والإصلاح، يلتزم فيها المؤتمر بانتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح رئيسا للبرلمان، وتأجيل دمج المعاهد الدينية في إطار التعليم العام، وعدم إبعاد عناصر الإصلاح من السلك الوظيفي في الحكومة، ومن جانبه يلتزم الإصلاح بالمعارضة الهادئة التي لا تثير المشاكل على المؤتمر[1].

إن العلاقة بين أحزاب المعارضة والإصلاح يسودها الكثير من التوتر، فأحزاب المعارضة وقيادتها تشكك في موقفه من العملية الديمقراطية، ومن العنف والإرهاب وحتى من "الفساد المالي والإداري".

أما في الانتخابات المحلية فقد كان هناك تحالفا حقيقيا ومخططا له قضى بتصويت أعضاء الاشتراكي والمعارضة لصالح مرشحي الإصلاح في أكثر من دائرة انتخابية، وحيث لا يكون للمعارضة فيه مرشحون متنافسون للمؤتمر الشعبي العام، مقابل تصويت أعضاء الإصلاح ضد التعديلات الدستورية المرفوضة علنا من قبل الاشتراكي وأحزاب المعارضة ، الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة التصويت لمرشحي الإصلاح من ناحية، ونسبة التصويت ضد التعديلات الدستورية من ناحية أخرى.

ومثل هذا التنسيق والتحالف الجزئي بين الاشتراكي والإصلاح يحصل لأول مرة في تاريخ العلاقة بين الحزبين، ولعل التقائهما في هذه النقطة بالذات هو ما ساهم في تصاعد حدة الخلافات بين الحزب الحاكم وحزب الإصلاح، والحزب الاشتراكي وحلفائه في المعارضة[2].

---

١ – محمد عبد الملك المتوكل، معارض قوي لا مشارك هزيل، صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ع٢٧٢، ١٩٩٧/٥/٧.

٢ – الملف السياسي الانتخابات اليمنية متغيرات كبيرة في الوعي السياسي والخارطة الحزبية، صحيفة البيان (الإمارات)، ١٩٩٨/٨/٢٣.

(ب) المواقف التي اتخذها مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة:

مجلس التنسيق كانت له بعض المواقف القوية تجاه السلطة كمشروع تقسيم حضرموت[1]، وموقفه الرافض لقرار المحكمة بشأن الخلاف داخل اتحاد القوى الشعبية[2]، ومطالبته لحكومة المؤتمر بإلغاء قرارات رفع الأسعار في يوليو ١٩٩٧[3]، وتباينت مواقف المجلس تجاه الانتخابات المختلفة، فقد انقسم المجلس في موقفه من الانتخابات النيابية ١٩٩٧، ولكن كان للمجلس مواقف موحدة في الانتخابات الرئاسية، فقد كان للمعارضة مرشح واحد ، كما كان له موقف موحد ضد التعديلات الدستورية، وكذلك موقف موحد في الانتخابات المحلية، وهو في هذا الجانب استطاع أن يبلور معارضة موحدة، لكن على صعيد الأدوات لم يستطع المجلس أن يبلور آلية موحدة، فقد اقتصر الأمر على تنسيق المواقف وليس الآليات ولعل هذا ما يمكن أن يعزا إليه أي فشل وأية تباينات، لأن عدم وجود آلية مشتركة - حتى في حدها الأدنى- يؤدي إلى تباينات وانعدام ثقة[4].

١- موقف أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من الانتخابات النيابية:

انقسم مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة على نفسه في انتخابات ١٩٩٧، حيث قام أربعة من الأحزاب المشاركة فيه بمقاطعة الانتخابات[5]، فقد أدى استعداد حزبي الائتلاف (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني) في إعداد نفسيهما للانتخابات، و تزايد الاختلافات بينهما، إلى الاهتمام بأحزاب المعارضة، وتكثيف

١ - صحيفة الأيام (صنعاء)، ع ٢٩٢، ١٩٩٧/٩/١٤.

٢ - صحيفة لشرق الأوسط (لندن)، ١٩٩٧/٩/٢.

٣ - صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٢٣٢، ١٩٩٧/٧/٦.

٤ - www. Albayan- co-ae\albayan\ 2001\05\02\sya\35.htm.

٥ - هذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني، التجمع الوحدوي اليمني، ورابطة أبناء اليمن، واتحاد القوى الشعبية .

الاتصـــالات بها، ودعوتها إلى الحوار مع كل منهما على حدة، وهذا أدى إلى انقسام داخل المجلـس بين مؤيد للحوار مع أحزاب السلطة، والمشاركة المشروطة في الانتخابات وبين من لا يرى جدوى في ذلك ويدعو إلى المقاطعة في كل الأحوال.

واتجهت قيادة التنسيق إلى رفع سقف مطالبها السابقة التي تضمنتها ورقة الضمانات السياســية بتبني وثيقة جديدة، لتكون بمثابة ضمانة الضمانات وتحت اسم "ورقة آلية تنفيذ الضمانات" تضمنت بعدا استراتيجيا، يتعدى مشكلة الانتخابات وضمان شروط الحد الأدنى مــن النزاهة والتكافؤ إلى المطالبة في التنفيذ الفوري لوثيقة العهد والاتفاق، واعتبار ذلك شرطا للمشاركة في العملية الانتخابية.

وبمعــزل عــن موازيــن القوى كادت المعارضة تطالب بالحصول على وعد قاطع بتداول السلطة، كل ذلك أدي إلى انقسام المجلس، وأدى إلى اتخاذ قرارات متأخرة، قسمت المجلــس إلــى طرفين بين مقاطع ومشارك، الأمر الذي أفضى إلى إضعاف الطرفين معا (المشــارك والمقــاطع)، إذ لــم يتــبق بحوزة المشاركين والمقاطعين ما يكفي من الوقت للاستعداد للدعاية الانتخابية الضرورية[1].

وقــد فسر البعض هذه الانقسامات بضعف وهشاشة الأحزاب المشاركة في المجلس، فــي حين فسره البعض الآخر بنجاح حزبي الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) في استقطاب عــدد مــن الأحزاب المنضوية في المجلس (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق) وتشجيعها على خوض الانتخابات، خاصة وأنها قد قدمت بعض الاغراءات لهذه الأحزاب[2].

وقد أدى ذلك إلى تشكيل تكتل جديد للمعارضة من ستة أحزاب بعد الانتخابات بقيادة الحــزب الاشتراكي، ومعه رابطة أبناء اليمن (رأي) وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري،

---

١ – الـتقرير السياســي المقــدم إلى الدورة أل(٣٥) للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الثوري، ع ١٥٢٧، ١٩٩٨/٨/٢٠.

٢ – صحيفة الحياة اللندنية، ١١مارس ١٩٩٧.

وتركــز نشــاط هــذه الأحزاب في المحافظات الجنوبية والشرقية، إلا أنها استمرت تحت مظلة مجلس التنسيق الأعلى الذي يجمعها بأحزاب أخرى تشترك معها في مطالبة السلطة بإعادة التطبيع للحياة السياسية والمعالجة الوطنية الشاملة وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق[١].

٢- موقف مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من الانتخابات الرئاسية:

قــررت أحــزاب مجلــس التنسيق التقدم بمرشح واحد لمجلس الرئاسة، وقد توصل المجلــس إلى اختيار علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي، مرشحا عن المجلــس، وأعلن في بيانه أنه سيظل متمسكا بمجموعة من الشروط والضمانات القانونية والسياســية ، وطالــب فــي نفس البيان اللجنة العليا للانتخابات بتنقية جداول الناخبين من الأسماء المكررة، والمتوفين، والمنقولين، ومن هم دون السن القانونية، ومن صدر بشأنهم أحكــام قضــائية، والكــف عن احتكار الإعلام الرسمي الذي يُؤمن حرية ونزاهة وتكافؤ الانــتخابات، وكــذا عــدم استخدام الوظيفة العامة والمال العام لصالح حزبها ومرشحها بصورة غير مشروعة[٢].

وقــد تم الاتفاق بين أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة على التنسيق بينها في جمــيع المراحل الانتخابية، وعدم انفراد أي طرف بقرارات ذات صلة بالانتخابات، وعدم جــواز انسحاب المرشح إلا بعد اتفاقهم جميعا ووجود مبررات قوية لذلك، وخوض سباق الرئاسة بآلية واحدة يديرها فريق مشترك من أحزاب المجلس[٣].

وقــد تــرك خروج أمين عام الحزب الاشتراكي من دائرة المنافسة الانتخابية ردود أفعال غاضبة من أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، ووجهت انتقاداتها إلى مجلس الــنواب، واعتبرت أن اشتراط الحصول على ١٠% من أعضاء مجلس النواب يمثل قيدا

---

١ - التقرير السنوي، اليمن ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢ - بلاغ صحفي صــادر من مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة، صحيفة الوحدوي (صنعاء)، صنعاء، ع ٣٧٩، ١٩٩٩/٧/١٣.

٣ - مجلة نوافذ (صنعاء)، ١٨ سبتمبر ١٩٩٩.

علـى حـق المشاركة في الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية، ويكرس احتكارها لحزب الأغلبيـة، وترتـب على ذلك إعلان أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة مقاطعتها العمليـة الانتخابيـة[1]، وقد اصدر مجلس التنسيق بيانا سياسيا عقب اجتماعه، جاء فيه أن حجب التزكية عن صالح عباد منع تعسفي لأحزاب المعارضة وغالبية الشعب اليمني من المشـاركة فـي الانـتخابات الرئاسـية، وإلغاء المبدأ التنافسي الديمقراطي الذي يشترطه الدستور، وقد صوت لصالح المعارضة سبعة من أعضاء مجلس النواب[2].

وأكـد البيان عدم وجود أي مبرر لإقامة الانتخابات، واعتبر استمرار الاتفاق عليها ضربا من العبث، وإهدار للمال العام، وسخرية من عقلية المواطن اليمني واستهانة بحقوقه الدسـتورية والقانونية، وأعلن المجلس في هذا البيان عدم المشاركة في الانتخابات، ودعا جماهير الناخبين إلى عدم المشاركة أو التفاعل معها لما تمثله من انتكاسة، وتراجع ساخر عـن التجربة الديمقراطية، وأهاب المجلس بكافة أعضائه المشاركين في اللجان الانتخابية الانسحاب الفوري من اللجان، احتجاجا على التزوير والمخالفات وإقصاء المعارضة.

٣- موقـف مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من انتخابات السلطة المحلية والتعديلات الدستورية:

قـررت أحزاب المعارضة اليمنية خوض الانتخابات المحلية بقائمة موحدة في جميع المحافظـات والتصويت (بلا) على التعديلات الدستورية، وقد اتفق أعضاء المجلس على أنـه لا خـيار أمـام هذه الأحزاب إلا الدخول بقوائم موحدة للخروج بنصيب من مقاعد المجـالس البلدية في ظل سيطرة الحزب الحاكم على مقدرات الدولة، والأزمة المالية التي تعيشـها أحـزاب المجلـس، وأنـه لـن يتم التنسيق مع أي من حزب المؤتمر أو حزب الإصلاح.

---

١ – أحمد منيسي، الانتخابات الرئاسية اليمنية، محدودية التطور الديمقراطي، السياسة الدولية، (ع ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٧٠.

٢ – صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ٣٨١ع ، ١٩٩٩/٧/٢٧.

وقد أقر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة دخول الانتخابات بقائمة موحدة، وقـد وجه رسالة بهذا الشأن إلى فروع الأحزاب في المحافظات تأمرها بدخول الانتخابات على مستوى مجالس المديريات والمحافظات بقائمة مرشحين واحدة، وفي حال عدم وجود مرشـح لهـذه الأحـزاب، فإن عليها دعم أي مرشح مستقل تلتقي آراؤه وأطروحاته مع أطروحة المعارضة[1].

وقـد رفضـت أحـزاب مجلـس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة مبدأ التعديل الدسـتوري، وجاء في بيان أصدره المجلس في ٢٤- ٨-٢٠٠٠ أن الفترة التي تم خلالها إبـلاغ الأحـزاب بالمقترحات ومباشرة مجلس النواب بإقرار مناقشتها قصيرة جدا، وأن إمكانـية تدارس تلك المقترحات من قبلها، وتحقيق أكبر قدر من الاتفاق الوطني حولها قد فات أوانه باعتبار أن الأمر أصبح بيد مجلس.

وتواجـه المعارضـة اليمنية في مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة مخاطر تهـدد بانهيار التحالف القائم بينها من بعد حرب صيف ١٩٩٤، بسبب تفاقم الخلافات بين الأحـزاب المنضـوية تحت لوائه حول الموقف من السياسات الحكومية، وتباين مواقفهما الفكرية.

ووصـف قـيادي فـي مجلـس تنسيق المعارضة (الإطار الذي يجمع خمسة من الأحـزاب القومـية واليسارية والدينية)، الوضع الحالي بأنه مرحلة مخاض قد تفضي إلى تشـكيل كـتلة معارضـة حقيقية، أو تؤدي إلى شلل تام في هذا المجلس الذي عمل خلال السنوات الماضية بصيغة تكتل سياسي واحد.

وأدت النـتائج التي خرجت بها اجتماعات الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للتنظيم الوحـدوي الناصـري[2] (الحلـيف الاستراتيجي للحزب الاشتراكي، وثاني أكبر أحزاب

---

١ - صحيفة الشورى (صنعاء)، ع ٣٥١، ٢٠٠١/١/٧.

٢ - تمت قبول استقالة كل من علي سيف حسن الأمين العام المساعد، وعبد القدوس المضواحي، وهاشم علي عابد، ومحمد سعيد ضافر، انظر: صحيفة الأسبوع (صنعاء)، ع ١٢٤، ٢٠٠١/٦/٧.

المجلس) إلى إثارة حالة من الشك والقلق حول مستقبل العلاقة بين الحزبين على إثر انتصار الجناح المعتدل، والذي ينتهج المعارضة المستأنسة من الحكم بزعامة الأمين العام عبد الملك المخلافي والإطاحة بالقيادات القريبة من الاشتراكي.

على أن تهديد الحكومة بحل الحزب الاشتراكي يعد أكبر تحد تواجهه المعارضة والحزب معا منذ انتهاء الحرب خاصة، وأن هذه الخطوة جاءت بعد قرار غير مشروط بالمشاركة في الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية المقرر إجراؤها في الشهر الثاني من العام المقبل، وهو ما اعتبر مفاجأة للأوساط السياسية، وإحراجا لقيادة الحزب أمام الأعضاء.

وبرر مصدر مسئول في المكتب السياسي الاشتراكي الإعلان عن المشاركة في الانتخابات والاستفتاء بدون شروط بوجود قرار صادر عن المؤتمر العام الرابع – الذي اختتم أعماله في أغسطس الماضي – يلزم الحزب بالمشاركة في الانتخابات المحلية والنيابية واستبعاد خيار المقاطعة.

(جـ) أحزاب اللقاء المشترك:

هو تكتل وطني لأحزاب المعارضة الرئيسية في الساحة اليمنية، يضم: التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، و حزب الحق، والتجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية، وبذلك يضم اللقاء المشترك أهم قوى التيارين القومي والإسلامي في الساحة اليمنية، وأنشط القوى السياسية في العمل الوطني، ويهدف المؤتمر إلى ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على الحرية والتعددية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان[1].

---

١ – صحيفة صوت الشورى (صنعاء)، عدد ١٠، ٢٠٠١/٨/٢٦.

ويمكـن القـول أن تجـربة اللقاء المشترك رغم حداثتها قد حققت نجاحا في أربعة مواقع هي:

- المشـاركة الإيجابية عند مناقشة قانون الانتخابات، مما أدى إلى إرغام الحكومة على العودة إلى رئيس الجمهورية الذي انحاز إلى وجهة نظر المعارضة في نقاط رئيسية.

- دخلـت أحـزاب اللقاء المشترك مع اللجنة العليا للانتخابات في حوارات مضنية لكـي تضـمن وجوداً مقبولاً داخل اللجان الانتخابية لضمان رقابة متوازنة، ونجحت في مسعاها، وحافظت على تكتلها رغم الترغيب والترهيب.

- دخلت مشتركة في انتخابات اتحاد الطلبة واكتسحت الانتخابات.

- نجحـت فـي حواراتها مع المؤتمر الشعبي العام في توقيع وثيقة تاريخية تتعهد الأحـزاب فيها بضمان استقلالية المجتمع المدني، ورفض تسخير أية مؤسسة منها لخدمة أي طرف غير الشريحة التي أنشئت النقابة أو الجمعية أو المنظمة أو الاتحاد لخدمتها.

وتعـد المـرحلة المقبلة من الإعداد للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، هي المحك في صلابة هذا اللقاء وتماسكه من عدمه[1].

وبعـيدا عـن هذه القضايا المحدودة يمكن رصد مجموعة من المواقف التي اتخذتها بعـض الأحـزاب بصـدد عدد من القضايا التي توضح مدى التعاون والتناقض بين هذه الأحزاب، ومن هذه القضايا ما يلي:

١- موقـف الأحـزاب اليمنـية مـن التطبيع مع إسرائيل، مع انتهاء حرب الخليج الثانـية، بـدأت التسوية السلمية بمؤتمر مدريد والتي كانت تستلزم بالضرورة - أن تتخذ

---

١ - محمد عبد الملك المتوكل، اللقاء المشترك،

htm.www. Albayan.co.ae./albayan/alarbea/2002.issue 149/highlights/7.

لمـزيد مـن التفاصيل حول أحزاب اللقاء المشترك، أنظر: حمود منصر، المسار التطبيقي للتجربة الديمقراطية في اليمن ومؤشرات المستقبل"، مركز دراسات المستقبل، (عدد ٤، السنة الثالثة، خريف ١٩٩٨)، ص ٢٨ وما بعدها.

الحكومات العربية – ومنها حكومة اليمن، مواقف تؤيد مسيرة التسوية السلمية، ووجهت الدعوة للحكومة اليمنية بحضور الجولة الثالثة متعددة الأطراف في موسكو، وإزاء ذلك عبرت الأحزاب اليمنية عن موقفها المعارض لمشاركة اليمن، وحول الدعوة المقدمة إلى الحكومة اليمنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في المباحثات الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط، لبحث موضوع القضايا الإقليمية والثنائية، وفي مقدمتها تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، عقدت الأحزاب السياسية اليمنية في ٥ ديسمبر ١٩٩١، بما فيها طرفي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني) اجتماعا طارئا لمناقشة تلك الدعوة، ورفعت الأحزاب رسالة إلى مجلس الرئاسة وإلى مجلسي النواب والوزراء تطلب فيها تأجيل البت في موضوع الدعوة، لإتاحة الفرصة لإجراء حوار وطني على مستوى الأحزاب والسلطات التنفيذية والتشريعية في البلاد، بهدف الخروج برأي وطني موحد حول مضمون الدعوة وأهدافها وانعكاساتها على لقضية الوطنية والقومية.

كما عقدت الأحزاب اجتماعا مع رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية في أواخر ديسمبر ١٩٩١، ضمن مساعيها لإجراء حوار مع الحكومة لمناقشة دعوة اليمن لحضور مباحثات المرحلة الثالثة في موسكو أوائل شهر يناير ١٩٩٢، وسلمت الأحزاب مذكرة لرئيس الوزراء متضمنة وجهة نظر الأحزاب الرافض أساسا ومبدئيا للتطبيع.

٢- معارضة الأحزاب السياسية اليمنية لاتفاق غزة – أريحا، أثناء فترة الائتلاف الثلاثي (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح) اتفقت الأحزاب في رفضها لاتفاق غزة-أريحا، ولم يعلن الائتلاف موقفا واضحا تجاه الاتفاق، بينما ظل التجمع اليمني للإصلاح في موقف حرج لوجوده في السلطة، فلم يحدد موقفه من الاتفاق، رغم أن كوادره وقواعده كانت رافضة لهذا الاتفاق.

٣- المشــاركة فــي الرقابة على الانتخابات الفلسطينية، التي عقدت في أوائل عام ١٩٩٦، فقــد قرر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة عدم مشاركة أي من أحزابه في الرقابة على تلك الانتخابات[١].

وتوحدت أحزاب المعارضة في موقفها إزاء:

١- مؤتمــر الدوحة الاقتصادي، الذي عقد في نوفمبر ١٩٩٧، حيث أصدرت الكتل البرلمانــية لأحــزاب المعارضــة(الــتجمع اليمني للإصلاح و التنظيم الوحدوي الشعبي الناصــري وحزب البعث العربي الاشتراكي والكتلة البرلمانية للمستقلين) بيانا طالبوا فيه بإلغاء مؤتمر الدوحة الاقتصادي[٢].

٢- زيــارة الوفــود الســياحية اليهودية إلى اليمن، في أوائل عام ٢٠٠٠، عبرت جمــيع الأحــزاب - دون اســتثناء - عــن رفضها لخطوات التطبيع السياحي، مما دفع الحكومة أمام ضغط المعارضة إلى وقف تدفق هذه الزيارات[٣].

٣ - مشــكلة تصــحيح الجداول الانتخابية ومنذ عام ١٩٩٦، بدأت المعارضة تثير قضــية هذه السجلات، وتطالب بتنقيتها من الأسماء المكررة، والأسماء الوهمية، وأسماء الموتى. وصغار السن. وأدت هذه المطالبة - التي تزعمها حزب الإصلاح الإسلامي عام ١٩٩٦ - إلــى توتر علاقاته مع حليفه وشريكه الأكبر في السلطة آنذاك (المؤتمر الشعبي العام)، كما أدت إلى فتح حوار بين الإسلاميين من جهة والاشتراكيين والقوميين من جهة أخرى، وهو الحوار الذي نما ببطء - ولكن باستمرار - حتى نجحت أطرافه في تكوين ما يســمى بــ "اللقاء المشترك" الذي يقود المعارضة الآن في مواجهة حزب المؤتمر الحاكم الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

---

١ - عدنــان ياســين المقطري، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسي، ٢٠٠١) ص١٣٣-١٣٥

٢- بيان سياسي صادر عن المعارضة اليمنية في الجمهورية اليمنية حول مؤتمر الدوحة الاقتصادي، ٥ نوفمبر ١٩٩٧.

٣ - عدنان ياسين ، مرجع سابق ، ص١٣٦.

وطــوال الســنوات الماضية ظلت مشكلة جداول الناخبين -المشكوك في صحتها- مطــروحة كلما اقترب موعد انتخابات ما، وفي العام ١٩٩٨ اتخذ المؤتمر العام للإصلاح قــراراً بعــدم المشاركة في أية انتخابات ما لم يتم تصحيح جداول الناخبين، لكن الرئيس اليمنــي ناشــد "الإصلاح" ليعدل عن قراره، ويشترك في الانتخابات والاستفتاء، واضطُر الإســلاميون إلــى عقــد مؤتمــر عام استثنائي لإعادة النظر في قرار المقاطعة، وحضر الرئــيس اليمني بنفسه إلى قاعة المؤتمر – في أول بادرة من نوعها – لمطالبة المؤتمرين بالــتراجع عــن قــرار المقاطعة، مؤكداً لهم أن عملية تصحيح الجداول الانتخابية عملية طويلة، كما عرض عليهم ما يفيد تصحيح أكثر من ٣٠ ألف اسم بصورة فعلية.

وبعدمــا عــدل الإســلاميون عــن قــرار المقاطعة، وشاركوا في عملية الاستفتاء والانــتخابات المحلــية (فــبراير ٢٠٠١)، اصــطدموا بقــوة مــع الحزب الحاكم أثناء الانــتخابات،مما أدى إلى وصول العلاقة بين الطرفين إلى نهاية متوترة، واعتبر الحزب الحــاكم – منذ ذلك الحين – أن الإسلاميين هم المنافس الأول والخصم العنيد لــه، وازداد هــذا التقيــيم رسوخاً في الشهور الأخيرة، عندما نجح الإسلاميون في قيادة أحزاب "اللقاء المشــترك" للمطالــبة بتشــكيل اللجانَ الانتخابية الجديدة – المكلفة بإعداد جداول انتخابية جديــدة – بصورة أكثر توازناً ووفق معايير موضوعية، وبحيث لا يتحكم أي حزب بأية لجنة انتخابية تحكماً كاملاً.

وأثــارت مطالب المعارضة هذه غضب الحزب الحاكم الذي طالب بتمثيل الأحزاب وفــق حجمهــا البرلماني، مما يعني أن تكون لــه أغلبية كبيرة في عضوية اللجان سوف تسمح له بأن يسيطر سيطرة كاملة على عدد كبير من اللجان، لكن المعارضة اعتبرت أن هذا الأمر سوف يخل بحيادية عمل اللجان، ويوفر أسباباً قوية للتشكيك في سلامة الجداول الانتخابــية الجديدة، وبالتالي سوف تستمر أزمة الانتخابات دون حل وزاد من سوء الحالة أن اللجنة العليا للانتخابات – وهي لجنة يفترض فيها الحيادية – فشلت في أن تؤدي دوراً حاسـماً فــي التوفيق بين وجهتي النظر المتناقضتين، وكلما أحست المعارضة أن اللجنة العلــيا للانــتخابات توشك أن تنصاع لضغوط الحزب الحاكم – الذي يملك أغلبية فيها –

تشـــددت في التمسك بموقفها الداعي إلى تشكيل اللجان الانتخابية وفق معايير موضوعية محددة، مؤكدة أن مشاركتها في التحضيرات الأولية مرتبطة بذلك.

وفـــي مقابل عجز اللجنة العليا عن حسم الخلاف، بدأت حوارات بين الحزب الحاكم والمعارضـــة للوصـــول إلى اتفاق تعتمد عليه اللجنة، لكن أسبابا شتى حالت دون وصول الحـــوارات إلى صيغة نهائية للحل حيث كانت المعارضة تطالب بأن يكون عدد الأصوات التـــي حصـــلت عليها الأحزاب في انتخابات ١٩٩٧م هو أحد المعايير، بينما طالب حزب المؤتمـــر الحـــاكم باعـــتماد معيار عدد المقاعد التي يمتلكها كل حزب في البرلمان، حيث يمتلك الحزب الحاكم أكثر من ثلثي عدد المقاعد (حوالي ٢٢٥ مقعداً من ٣٠٠ مقعد)، ومع اســـتمرار الحـــوار دون نتيجة، بدأ ظهور معادلة سياسية طرفاها الحزب الحاكم من جهة وأحـــزاب "اللقـــاء المشترك"، وفي مقدمتها تجمع الإصلاح الإسلامي – من جهة ثانية – ولا شـــك أن صـــمود أحزاب "اللقاء المشترك" في وجه الضغوط أفشل مراهنات الطرف الأول علـــى شقها وتفكيك تحالفها، وأثبت أنه يمكن مواجهة النفوذ الكاسح للسلطة الحاكمة وإمكانيات الترغيب والترهيب التي لوحـــت بها وصحبتها حملة إعلامية شـــرسة حاولت – عبثا – تفكيك العلاقة بين الإصلاح والأحزاب الأخرى المتحالفة معه.

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أنها قررت استبعاد كل الأحزاب، وتشكيل اللجان مـــن العامليـــن فـــي قطاع التربية والتعليم، وبدأت باتخاذ خطوات فعلية، لكن المعارضة صـــمدت صمودها الأخير، وأعلنت اعتراضها على قرار اللجنة العليا، لأن القانون ينص علـــى أن يتم تشكيل اللجان من الأحزاب، وجددت مطالبتها باعتماد المعايير الموضوعية فـــي تشـــكيل اللجـــان الانتخابـــية، وحمّلـــت اللجنة العليا مسؤولية الآثار السلبية لقرارها المعـــارض، مصـــرّة علـــى موقفهـــا ويـــبدو أن صمود المعارضة في وجه الإغراءات والتهديدات ومحاولات تفكيك وحدتها قد أقنع الحزب الحاكم أنه لا مناص من إعادة النظر في مواقفه المتشددة، ولا سيما أن المعارضة كما نجحت في المحافظة على وحدة موقفها، نجحت – إلى حد كبير – في تضمين خطابها الإعلامي والسياسي مبررات معقولة، عندما طالبت باعتماد معايير موضوعية محددة عند تشكيل اللجان الانتخابية، وهو مطلب معقول

مـن الصعب الاعتراض عليه، كما أنه اكتسب تعاطفاً عند الرأي العام وفي النهاية لم يجد الحزب الحاكم واللجنة العليا للانتخابات مناصاً من التجاوب مع مطالب المعارضة إلى حد كبير.

وبصـورة مفاجئة تم الإعلان عن التوصل إلى حل بين اللجنة والمعارضة والحزب الحاكم، يتم فيه تقسيم عضوية اللجان بين طرفي الخلاف بنسبة ٤٠% للمعارضة و٥٢% للحزب الحاكم وحلفائه، و٨% تمنح للجنة العليا نفسها.

واعتبرت المعارضة أن نسبة ٤٠% الممنوحة لها كافية لوجود ممثليها في كل لجنة تقريـباً وهو ما يسمح بتوفر رقابة مشتركة، تخفف من احتمالات حدوث مخالفات كبيرة في عملية قيد الناخبين

وقـد أدى ذلـك إلـى توتـر العلاقـة بين أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم، وانعكسـت هـذه الحالة في فعاليات الدورة الثانية لمؤتمر الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) التي انعقدت في نهاية أغسطس الماضي برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح (رئيس المؤتمـر الشعبي العام) ولوحظ أن الخطاب السياسي والإعلامي للمؤتمر طغت عليه نبرة حـادة ضـد المعارضـة، وحمّلهـا مسؤولية ما وصف بأنه ترد في الممارسة السياسية وممارسة الابتزاز والإساءة لليمن، وامتنع الحزب الحاكم عن دعوة ممثلي المعارضة إلى حضـور الجلسة الافتتاحية وإلقاء كلمات تهنئة، وهو تقليد متبع في كل مؤتمرات الأحزاب اليمنـية، واعتبرت الصحافة – كما اعتبر المراقبون – أن ذلك مؤشر على ضيق الحزب الحاكم بوجود المعارضة أصلاً وزاد من حساسية الموقف أن الرئيس اليمني ألقى خطابين بالمناسـبة نفسها، شن فيهما هجوماً لاذعاً على المعارضة دون أن يسميها، كما لوحظ أنه عـندما رحـب بالضـيفين الوحيدين في الجلسة الافتتاحية – وهما الشيخ عبد الله الأحمر والشـيخ عـبد المجـيد الزندانـي– أشار إليهما بصفتهما الرسمية، الأول كرئيس مجلس الـنواب، والآخـر كعضـو سـابق في مجلس الرئاسة اليمني (٩٣-١٩٩٤م)، وتجاهل مواقعهما الحزبية القيادية في تجمع الإصلاح الإسلامي[1].

١ – htm.www.islamonline.net/iol/arabic/dowalia/ahadath/8-2002//ta24.8.
td 19/9/2002

ثالثاً: خصائص أحزاب المعارضة:

١- تعاني أحزاب المعارضة من ضعف في أدائها واللهث وراء ما تطرحه السلطة غـدا السـمة الغالبة عليها ، وقد اتسم تعاملها مع السلطة بالتردد وعدم الحسم، وبصورة تؤكد النظرة المحدودة والمصلحة الفردية الضيقة كما حدث في موضوع الانتخابات والتي بسـببها انقسـمت أحزاب المعارضة بين مقاطع ومشارك في وقت متأخر، أدى إلى عدم اسـتفادة المشـارك من مشاركته والمقاطع من مقاطعته، وجر ذلك إلى خلق حواجز بين تلك الأحزاب من جهة وداخل بعضها من جهة أخرى.

٢- عـدم تحديـد نـوع العلاقة مع السلطة من قبل بعض قيادات الأحزاب وبعض الأحزاب الأخرى، خلق جواً من عدم الثقة داخل الأحزاب وداخل المعارضة، وفتح مجالا واسعا لتبادل التهم وتصفية الحسابات بأغراض مختلفة اخرها المبدأ والحرص على وجود معارضـة ذات تقاليد او أحزاب مؤسسية، وهذا يدل على اختلال المعايير ونجاح السلطة فـي تشـتيت اهتمامات المعارضـة والأحـزاب، وجرها إلى قضايا بعيدة عن القضايا الحقيقية[١].

٣- افتقار بعض أحزاب المعارضة إلى الخطاب السياسي الذي يعكس في مضمونه رغبات وحاجات المجتمع.

٤- افتقار أحزاب المعارضة إلى البناء المؤسسي الذي يعكس التوجهات الديمقراطية المنشـودة، بمعنى أنها تنادي بتفعيل دور المؤسسات في الوقت الذي تعاني من غيابها في بناها التنظيمية[٢].

٥- بعـد المعارضة عن العمل الجماهيري واقتصار نشاطها على الجانب الإعلامي والسياسـي والـذي يتم من خلال الصحف الناطقة باسمها، والتي لا تتعدى عدة آلاف من النسخ.

٦- ضعف حجم الكتل البرلمانية على مدى عقد الممارسة الديمقراطية ٩٠-٢٠٠١، ويتضح ذلك فيما يلي:

١- عبد الكريم الخيواني، حتى لا تكون الديمقراطية حالة طارئة،مرجع سابق، ص٦٥.

٢- محمد علي موسى، " أزمة السلطة وأزمة المعارضة"، مجلة دراسات المستقبل، (ع٤، سنة١٩٩٨،٣)، ص ٣٥.

أثناء التوازن الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) اقتصر دور المعارضة على كتلة الإصلاح التي لم تتعد ١٥ عضوا وعددا محدودا من الشخصيات الوطنية المستقلة، وخلال التوازن الثلاثي ١٩٩٣-١٩٩٤ كانت الحلقة الأضعف في تاريخ البرلمان، حيث تشكلت حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة بمقاعد أغلبية مطلقة في البرلمان، بينما كانت المعارضة تتكون من مقعدين للتنظيم الناصري، وسبعة مقاعد للبعث، ومقعد للناصري الديمقراطي، ومقعد للتنظيم التصحيح الناصري، وعدد محدود من المستقلين.

وخلال التوازن الثنائي ١٩٩٤-١٩٩٧، وخروج كتلة الاشتراكي للمعارضة، و كان له دور كبير في إحياء دور المعارضة في البرلمان، رغم عدم حصولها على نسبة تمكنها من عرقلة مشاريع القوانين أو البرامج الحكومية، حيث كانت لا تتعدى ستة وخمسين عضوا.

وقد سيطر المؤتمر على الحياة السياسية بعد انتخابات ١٩٩٧، وأدى ذلك إلى تهميش دور المعارضة الحزبية في البرلمان نتيجة، حصول المؤتمر على أغلبية في البرلمان (٢٢٣) مقعد، وإتباع الإصلاح لما أسماه المعارضة البناءة، وهي معارضة غير تصادمية مع الحزب الحاكم ، وبالتالي غير ذات فاعلية في البرلمان، وكذلك خروج الأحزاب من البرلمان (الناصري الديمقراطي والتصحيح الناصري)، كل ذلك أدى إلى تقليص فاعلية الحزبية برلمانيا[1].

٦- قلة الموارد المالية لدى الأحزاب باستثناء (المؤتمر والإصلاح) اللذين ينتمي إليهما عدد كبير من رجال الأعمال، ويعتمدان على التبرعات المالية من أعضاءهما، فإن الأحزاب السياسية بشكل عام لا يوجد ليها موارد محلية سوى مخصصات الحكومة للأحزاب، ولا يسمح لها القانون بتلقي مساعدات خارجية أيا كانت وتحت أي مسمى، كل ما سبق له تأثير كبير في الحد من دور الأحزاب السياسية في دعم عملية التحول الديمقراطي.

---

١ - عادل غنيمة، مرجع سابق، ص١٥٥.

المبحث الثالث

التحالفات الحزبية في الانتخابات النيابية والرئاسية وانتخابات السلطة المحلية

شـــهدت فـــترة الدراســـة تحالفات بين بعض الأحزاب السياسية بصدد الانتخابات ، وســـنعرض لهـــذه التحالفات من خلال تناول الانتخابات البرلمانية، والرئاسية، وانتخابات السلطة الحلية، من خلال التحالفات التي تشكلت من خلالها، والأسباب التي دفعت إلى هذه التحالفات وفضها.

أولا : التحالفات في الانتخابات البرلمانية:

فرضـــت الانـــتخابات العامة في اليمن لكونها انتخابات تعددية غير مشروطة بقيود الدخـــول فـــي تحالفات متواضعة بين الأحزاب السياسية، وذلك راجع إلى حداثة التجربة، وقد اختلفت طبيعة هذه التحالفات في كلا التجربتين الانتخابيتين (١٩٩٧،١٩٩٣)، بسبب تغـــير الأطراف المتنافسة والمتحالفة، بينما استندت الاستراتيجية الانتخابية للمتنافسين في انـــتخابات ١٩٩٧- تحديدا - على أرقام ونتائج الانتخابات السابقة لها (١٩٩٣)، وفي كل الحالات شكلت الإمكانيات المادية عاملا هاما في إنجاح التجييش الانتخابي، والاستقطاب، واستمالة الناخب اليمني.

١- الانتخابات النيابية ١٩٩٣:

ســـجلت الانـــتخابات النيابية ١٩٩٣ بداية متواضعة في أساليب التحالفات، ساهم في ذلـــك تعدد الأطراف المتنافسة، غير أن هذا التحالف اقتصر على الأحزاب الثلاثة الكبرى (المؤتمـــر والإصلاح والاشتراكي)، وجاءت هذه التحالفات كلها لتصب في صالح المؤتمر الشـــعبي العـــام، ويـــرجع ذلـــك إلـــى موقفه الوسط بين الحزبين المتواجهين أيديولوجيا (الاشـــتراكي والإصلاح)، وتعامله مع الحزبين كل على حدة حسب حاجته، وقطع العداء

الأيديولوجي احتمال أي لقاء بين الحزبين الآخرين، ويرجع هذا العداء إما إلى ثارات قديمة من جهة أو إلى صراعات آنية مثل صراع (الأسلمة والعلمنة) في موضوع الاستفتاء على الدستور، وجاء التحالف مع المؤتمر الشعبي إما لمصلحة خاصة بالحزب المتحالف أو لمواجهة الحزب المناهض، وفي أحايين أخرى وجه هذا التحالف ضد أحزاب أخرى خارج الأحزاب الثلاثة المذكورة مثل الوحدوي الناصري في ست دوائر انتخابية، وضد البعث في خمس دوائر انتخابية، وحزب الحق في أربع دوائر انتخابية " [1].

(أ) التحالف بين المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني:

بدأت الخطوة الأولى نحو التنسيق مع توقيع الحزبين الحاكمين – من خلال الأمينين العامين المساعدين – ميثاق العمل السياسي، ودعيا الأحزاب الأخرى إلى التوقيع عليه[2].

وقبل موعد إجراء الانتخابات بوقت قصير، صاغ المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وثيقة أكثر شمولاً، حددت رؤية مشتركة لكثير من القضايا الجوهرية، سواء على صعيد علاقتهما المشتركة أو على صعيد تنظيم علاقتهما مع الأحزاب الأخرى ، وقد عرفت هذه الوثيقة باسم " وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني " [3]، وتم التوقيع عليها بالفعل بعد ظهور نتائج الانتخابات النيابية في ٢٧ ابريل ١٩٩٣، وقد كانت الوثيقة بمثابة الاتفاق الضمني لعدم تخلي الحزبين عن بعضهما بعد الانتخابات، مهما كانت النتائج، وقد تضمنت الوثيقة ثلاثة أهداف رئيسية :

---

١ – فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص١٦١

٢ – تضمن الميثاق عددا من الثوابت والتعهدات المشتركة دارت حول التمسك بالدستور وبالنظام الديمقراطي، ومبدأ التداول السلمي على السلطة، وعدم اللجوء إلى العنف أو الدعوة إليه، وعدم الترويج للأفكار الدكتاتورية والحفاظ عل الصفة المدنية للدولة والحفاظ على وحدة الوطن واستقلاله، انظر: ميثاق العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا ، ٢٨/ مارس/ ١٩٩٣).

٣ – وثيقة التنسيق التحالفي على طريق الاندماج بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا ، ١٠ مايو ١٩٩٣).

الأول : هدف انتقالي، وهو الموافقة الضمنية على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية فـــي موعدها الجديد وهو (٢٧ أبريل ١٩٩٣)، كون الوثيقة قد أعدت قبيل الانتخابات، وتم التوقيع عليها بعدها.

الثانـــي : تشـــكيل كـــتلة برلمانية واحدة للحزبين أو إقرار إقامة تنسيق بينهما وثيق وراســـخ وصـــولا إلـــى قـــيام تنظـــيم سياسي موحد، مما يوحي بإمكانية التنسيق لدخول الانتخابات في قائمة موحدة لكن الخطة لم تفلح.

الثالـــث : إجـــراء إصلاحات دستورية هيكلية للنظام السياسي تتضمن ، إلغاء مجلس الرئاســـة وإبداله برئيس ونائب للرئيس ينتخبان بالاقتراع العام وفي قائمة واحدة ، وإنشاء مجلـــس شـــورى يكـــون الانتخاب فيه بنسبة الثلثين والباقي بالتعيين، وتكون المحافظات اليمنية ممثلة فيه بصورة متساوية، ويشكل مع مجلس النواب ما أسمياه "بالجمعية الوطنية" يكون رئيسها نائب لرئيس الجمهورية، واستكمال التقسيم الإداري، والتحضير لانتخابات المجالس المحلية .

وقد أثار الإعلان عن وثيقة التحالف ردود أفعال وانتقادات الأحزاب الأخرى لا سيما الـــتجمع اليمنـــي للإصـــلاح، الذي رأى أن وثيقة التحالف تهدف ضمنيا إلى تحجيم دوره والحـــد مـــن درجة تأثيره في الانتخابات النيابية القادمة، لاستمرار سيطرة الحزبين على مقاليد السلطة دون إشراك القوى السياسية الأخرى، أما بقية الأحزاب السياسية فوجدت في الوثـــيقة نوعـــاً مـــن تقنين الهيمنة المستقبلية للحزبين على الحياة السياسية بدون مشاركة الأحزاب الأخرى.

وعلـــى الـــرغم من إجراءات التنسيق الظاهرية بين حزبي المؤتمر والاشتراكي في إطار مواجهة أية نتائج غير محتملة للعملية الانتخابية، إلا أنها لم تقض تماما على الشعور الكامـــن لـــدى الطرفيـــن بعـــدم الـــثقة في سلوك كل منهما حيال الآخر، وقد دفعت هذه المتوجســـات كل حزب إلى توخي الحذر والحيطة من أية محاولة يقوم بها الحزب الآخر لاحـــتوائه، لـــذا كان لكل منهما استراتيجيته الخاصة به، دون الركون الكامل على عملية

التنسيق الثنائية بينهما، والتي بلورت معالمها بنود الوثيقة المبرمة بين الطرفين قبل خوض الانتخابات النيابية.

ويبدو أثر التحالفات جليا على الفروق الواضحة بين عدد الأصوات وعدد الفائزين لكل حزب، فقد فاز المؤتمر الشعبي العام بما مجموعه ٦٤٠٥٢٣ ألفا من الأصوات، بنسبة ٢٨% من مجموع أصوات الناخبين، ويليه الحزب الاشتراكي الذي حصل على ٤١٣،٩٨٤ ألف صوت، بنسبة ١٨% من مجموع أصوات الناخبين، أما التجمع اليمني للإصلاح فقد حصل على ٣٨٢،٥٤٥ألف صوت ، بنسبة ١٧% من مجموع أصوات الناخبين، بينما لم يفز المستقلون – بسبب غياب التحالف – سوى ب ٤٨ مقعدا، لما مجموعه ٦٠٦٠٨٧ ألف صوت ، وبخصوص الأحزاب الأخرى نجد أن حزب البعث حصل على ٨٠،٣٦٢ ألف صوت، بنسبة ٣،٥% من مجموع أصوات الناخبين، بينما لم يفز الوحدوي الناصري سوى بمقعد واحد لما مجموعه ٥٢ ألف من الأصوات، في حين فاز الديموقراطي الناصري بمقعد واحد لما مجموعه ٤٥٧٦ صوتا فقط بينما لم يفز حزب الرابطة بأي مقعد لما مجموعه ١٦ ألف صوت[1].

ويشير هذا التبعثر في عدد الأصوات، وعدم التناسب بينها، وعدد المقاعد النيابية، إلى غياب التحالف بين الأحزاب الصغرى المشاركة في الانتخابات التي لم تحقق أي مقعد نيابي، أو أنها في أحسن الأحوال نجحت ولكن بعدد قليل من المقاعد التي لا تتناسب وحجم الأصوات التي حصلت عليها، وهو ما يفسر ضعف نتائج الأحزاب الخمسة التي احتلت موقعا متأخرا جدا عن الأحزاب الثلاثة الكبرى، سواء بعدد الأصوات التي تجاوزت ١،٤ مليون صوت لكل من المؤتمر والإصلاح والاشتراكي، بينما لم تزد على ١٦٢ ألف صوت لكل من حزب البعث والوحدوي الناصري والديموقراطي الناصري أو بعدد المقاعد النيابية ذاتها كما يلي ، ٢٤٠ مقعدا للأحزاب الثلاثة، و١١ مقعداً للأحزاب الخمسة المتبقية، وهو السبب الذي يفسر تقلص عدد الأحزاب في مجلس النواب في

---

١ – عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص٢٢٨.

انـــتخابات ١٩٩٧ إلـــى أربعـــة أحزاب فقط بدلا من ثمانية أحزاب نجحت في الانتخابات الأولـــى، بالرغم من أن عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات الثانية بلغ اثنا عشر حزبا، ولم يفز منها إلى جانب الحزبين الحاكمين سوى حزبين آخرين وبنسبة ضئيلة .

وفـــي إطار التحالفات الانتخابية بين صفوف أحزاب المعارضة، لم يظهر للعيان أي نوع من التنسيق الفعلي بين اتجاهات حزبية محددة في مواجهة حزبي السلطة أو مواجهة مثـــيلاتها فـــي صفوف المعارضة، وتوجب على كل حزب أن يخوض التجربة الانتخابية الأولـــي بصورة منفردة، معتمدا على قدراته الذاتية، ومستغلا إمكانياته المالية والإعلامية المتاحة لكسب المساندة والتأييد الجماهيري، لتحقيق مكانة مناسبة في قائمة التعدد الحزبي.

٢- الانتخابات النيابية ١٩٩٧:

بالرغم من ان الانتخابات النيابية كانت مفتوحة أمام العديد من الأحزاب الراغبة في المشـــاركة إلا أن وجود حزبين رئيسين هما الحزبان الحاكمان ظلا يسيطران على الساحة السياســـية، مما جعل من الصراع الانتخابي يتخذ شكلا ثنائيا، مع وجود الأحزاب والقوى السياسية التي لم يكن لها حضور فاعل، وقد أثبتت نتائج الانتخابات صحة ذلك .

لقد ساهمت الانتخابات النيابية ـ منذ بداية مراحلها الأولى في منتصف العام ١٩٩٦ ـ فـــي صـــياغة علاقـــة جديدة بين الحزبين، انبنى على أساسها الصراع الانتخابي منذ الإعـــلان المـــبكر للمؤتمر الشعبي العام عن سعيه للحصول على أغلبية مريحة، وهو ما يعنـــي الانـــتقال مـــن حكومة الائتلاف إلى حكومة الحزب الواحد، فاعتبر التجمع اليمني للإصـــلاح نفســـه مســـتهدفا بهـــذا الإعلان لإبعاده عن الحكم خاصة بعد إعلان الحزب الاشـــتراكي مقاطعـــته للانـــتخابات، وما يترتب على ذلك في حالة الاستعصاء من اتباع وسائل مخالفة للقانون والدستور يتكهن بحدوثها، وعلى هذا الأساس صيغت علاقة قوامها المواجهـــة والتـــنافس، التي دارت حول موضوعين رئيسيين هما : صراع ضمان حرية ونزاهة الانتخابات، وصراع إعلان النتائج النهائية للانتخابات .

(أ) صراع ضمان حرية ونزاهة الانتخابات النيابية:

تجسدت فكرة ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات بجملة من الإجراءات التي أصبحت محـــورا للخلاف ضمن مسارين متوازيين الأول : إمكانية التنسيق الانتخابي، وهو الاتفاق بين الحزبين حول تحقيق الحد الأدنى من هذه الضمانات، والثاني : المواجهة بين الحزبين التـــي تجســـدت بالاتهامات المتبادلة إلى درجة التخوف من فشل الانتخابات نفسها، وهي هدف طالما حرص الجميع على إنجاحه، باستثناء الحزب الاشتراكي الذي أعلن المقاطعة ودعي إليها .

١- التنسيق الانتخابي:

جـــاءت فكـــرة التنســـيق الانتخابـــي بين الحزبين الحاكمين لتلبي مطلبا موضوعيا محســـوما، تمثل في تعديل قانون الانتخابات، ثم تلبية مطالب ذاتية، وحسابات حزبية حول مســـألة تقاسم الدوائر الانتخابية، وبرز تحالف من نوع آخر بين الحزبين الحاكمين بشكل تنســـيق مغلـــق بينهما في عدد غير مستقر من الدوائر، اتفق الطرفان على أن لا يتنافسا فـــيها، وأن يـــنزلا بمرشـــح لطرف واحد يدعمه الطرف الآخر ويفوت الفرصة على أي طـــرف ثالـــث مـــنافس، وطرحت فكرة الدوائر في بادئ الأمر بين ١٧٠ دائرة للمؤتمر الشـــعبي العـــام و ٨٠ دائـــرة للتجمع اليمني للإصلاح، وانخفض العدد تدريجيا تزامنا مع انفـــراط عقـــد التنســـيق من جهة واقتراب موعد الاقتراع من جهة أخرى ، حتى استقر التنســـيق بيـــن ٢٠-٢٥ دائرة لكليهما وهو رقم لا يمت بصلة إلى معنى وفاعلية التنسيق، بقـــدر مـــا كـــان تعبـــيرا عن فرض الأمر الواقع، أي أن كل طرف تقدم في هذه الدوائر بمرشـــحين حزبييـــن أو مســـتقلين موالين يدعمانهم، وهم مرشحين أقوياء، إلى درجة أن التـــنافس في هذه الدوائر ستكهون من قبيل المراهنة الخاسرة لتفوق الطرف الآخر، أو لأن المرشح هو شخصية اجتماعية مرموقة أو محل رضا الطرفين، بغض النظر انزل مرشحا باسم أحدهما أو مستقلا مواليا[1].

١- فيصل الحذيفي، مرجع سابق،ص ١٦٣.

وقــد فشل الاتفاق حول هذا المسعى بسبب إصرار التجمع اليمني للإصلاح على أن تكــون الدوائــر المغلقة الخاصة به ١٢٠ دائرة، وهو ضعف العدد الذي حصل عليه في انتخابات ١٩٩٣، ولم يوافق المؤتمر على هذا المقترح، لأن القبول به سيكون على حساب دوائره المغلقة التي ستنخفض إلى ٣٠ دائرة ، وهو ما لا يطمح إليه، إذ يسعى إلى تحقيق الأغلبــية المــريحة كحد أدنى، أي ما يفوق الأغلبية المطلقة ما بين ١٥٥-١٦٥ دائرة، واضــعا احــتمال خســارته في بعض الدوائر أمام المنافسين لــه من الأحزاب الأخرى والشخصــيات المستقلة، ثم انخفض عدد الدوائر المغلقة إلى ٢٠ دائرة، بسبب شدة التنافس بين الحزبين مع اقتراب موعد الاقتراع[١].

وحفاظــا على الحد الأدنى من شعار التنافس الديمقراطي، فقد وقع الحزبان الحاكمان اتفاقــا فــي ٢٥ يــناير بهذا الخصوص، أدى ذلك الاتفاق إلى تخفيف التوتر بين المؤتمر والإصــلاح، والتنســيق بينهما في دوائر التنسيق التي يتم تحديدها، والتنافس الشريف في بقــية الدوائر، وقد تضمن الاتفاق أسس التنسيق بين المؤتمر والإصلاح، ونص على " أن يــبذل الطــرفان مساعيهما المشتركة من خلال الحوار مع الأحزاب والتنظيمات لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق معها استنادا إلى ما وفرته هذه الاتفاقية من أسس وضمانات تتعلق بالانتخابات القادمة، ولكن اللجنة العليا للانتخابات رفضت الاتفاق.

وكــان اتفاق ٢٥ يناير بين المؤتمر والإصلاح[٢]، يتضمن التنسيق بينهما في دوائر التنسيق، وأن يدعم كل منهما الآخر في تلك الدوائر، ويكون المرشح من أي منهما بمثابة

١- تصريح الرئيس علي عبد الله صالح ، صحيفة الحياة (لندن)، ع ١٢٤٢٤، ٢٥ أبريل ١٩٩٧.

٢- مــن أبرز ما تضمنه الاتفاق : إعادة تحديد قوام اللجنة العليا من سبعة أعضاء، واستبعاد أربعة من أعضــائها الســابقين ، تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لمتابعة سير الانتخابات والتأكد من سلامة إجــراءاتها ، تشــكيل اللجان الإشرافية لإدارة الانتخابات في المرحلة الثانية بمشاركة كافة الأحزاب السياســية ، وتصــحيح أخطاء المرحلة السابقة ، وتمكين لجان الرقابة المحلية والعربية والدولية من الرقابة على الانتخابات، وحيادية المال العام ووسائل الإعلام الرسمي وخضوعه لإشراف اللجنة العليا للانــتخابات ، التنســيق بين المؤتمر والإصلاح في دوائر انتخابية يتم تحديدها سلفا واقتصار التنافس الانتخابي على بقية الدوائر ، كما تضمن الاتفاق على إجراء حوار مع الأحزاب الأخرى لتوسيع دائرة الــتعاون والتنســيق بين فرقاء العمل السياسي استنادا إلى ما يوفره هذا الاتفاق من أسس وضمانات الانــتخابات العامــة ، انظــر : وثــيقة الاتفــاق والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، صنعاء ١٩٩٧/١/٢٥

مرشح للطرفين، وقد اتضح فيما بعد أن عدد دوائر التنسيق ٢٥٠، دائرة بواقع ١٧٠ دائرة للمؤتمــر و٨٠ دائرة للإصلاح، وأن بقية الدوائر ستكون مفتوحة للتنافس بين الجميع بما في ذلك المؤتمر والإصلاح، وعددها ٥١ دائرة.

ولكــن اتفــاق التنسيق كان مفتوحا للحوار مع أحزاب أخرى، فأثناء حوار المؤتمر والإصــلاح مع الحزب الاشتراكي في فبراير ١٩٩٧ عرض رئيس الجمهورية على قيادة الحــزب الاشــتراكي التنسيق فيما بين ٢٥ دائرة إلى ٣٠ دائرة للاشتراكي" مما يعني أنه لو وافق الحزب الاشتراكي فإن اتفاق دوائر التنسيق سيكون ١٥٠ للمؤتمر و٧٠ للإصلاح و٣٠ للحــزب الاشتراكي، وكان من المحتمل أن اتفاق دوائر التنسيق يمكن أن يشمل عدة أحــزاب وتنظــيمات سياســية" الناصــريين، البعــث، حزب الحق"، ولكن قرار الحزب الاشــتراكي بمقاطعة الانتخابات أدى إلى إضعاف فكرة دوائر التنسيق التي تعرضت للنقد الشديد .

وفــي ٢٤ مــارس تــم الإعــلان عــن تعديــل اتفاق دوائر التنسيق بين المؤتمر الشــعبي والإصلاح، بحيث تكون دوائر التنسيق ١٣٠ دائرة فقط، بواقع ٨٥دائرة للمؤتمر و٤٥ للإصــلاح، وتكــون الدوائــر المفتوحة للتنافس ١٧١ دائرة، وأن الاتفاق سيتضمن أيضــا التنســيق مــع أحزاب المعارضة باتجاه دعمها للحصول على مقاعد في مجلس النواب.

ولكن ثقة كوادر وقواعد كل من المؤتمر والإصلاح بأنهم سيفوزون في تلك الدوائر، وكذلــك انعدام الثقة في التزام الطرف الآخر، أدى إلى عدم نجاح محاولات الالتزام باتفاق دوائر التنسيق، حيث اتضح أن لكل منهما مرشحين أساسيين بصفة مستقلين في أغلب تلك الدوائر[1].

١- Sheila, Carabico, Ibid. p. 194.

وقـد أثـار هـذا الاتفـاق ردود أفعـال انتقادية من أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة واللجنة العليا للانتخابات على حد سواء[1].

وبسـبب تزايد حدة الاتهامات - عبر الصحافة - لجأ الحزبان إلى توقيع اتفاق ينظم الإعلام، وتضمن الاتفاق خمسة بنود ، تتلخص " بإلزام الصحف الناطقة باسم التنظيم بعدم نشـر أي مقـال دعائي يسيء إلى التنظيم الآخر، والامتناع عن إصدار أي بيان صحفي حـول أي حادث جنائي. والاكتفاء بما تنشره اللجنة الأمنية التابعة للجنة العليا للانتخابات أو وزارة الداخلية، والاكتفاء فقط بالدعاية القانونية المشروعة.

ولـم تـؤد هذه الاتفاقات أو الحوارات المباشرة إلى نتيجة، إذ لم تتحسن العلاقة بين الحزبين، ولم تحل دون المزيد من - المواجهات الإعلامية - السياسية والدعائية [2].

٢- الاتهامات المتبادلة بين الحزبين:

وجـه رئـيس الهيـئة العلـيا للتجمع اليمني للإصلاح إلى رئيس الجمهورية رسالة صـيغت بعناية فائقة، تضمنت أبرز المخالفات والممارسات الخاطئة التي قامت بها اللجنة العلـيا للانـتخابات وعناصر باسم المؤتمر الشعبي العام، خلال مرحلة تسجيل الناخبين، وأشـارت الرسالة إلى بعض الدلالات منها: أن البدء في تزوير إرادة الناخبين منذ الآن لا تعكس فقط انعدام ثقة بعض عناصر المؤتمر الشعبي العام في وزنه الجماهيري، ولكنها

١- وصفت اللجنة العليا للانتخابات كثيرا من بنود الاتفاق بين المؤتمر والإصلاح بأنها تتعارض مع نص الدسـتور وقانون الانتخابات ، وأن تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لشؤون الانتخاب يتناقض مع الدسـتور والقـانون ويتعارض مع اختصاصات ومهام اللجنة، وأوضحت اللجنة بأن هذا الاتفاق ليس حجـة علـيها باعتباره اتفاقا بين تنظيمين سياسيين، وأن اللجنة غير ملزمة بتنفيذ اتفاقات حزبية، وأن مهمتها تقتصر على تنفيذ ما ورد في الدستور وقانون الانتخابات، وجاء مضمون تلك الاعتراضات في رسـالة موجهة إلى رئيس الجمهورية وموقعة من جميع أعضائها ، انظر: نص الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية، في: صحيفة الشورى . صنعاء)، ع ٢١٣، ١٩٩٧.

٢ - محمـد عـبد الملك المتوكل، " الانتخابات اليمنية الممارسة والأبعاد، " المستقبل العربي،(ع ٢٢٠)، ١٩٩٧، ص ٥١ .

ستثبت أن الفضل في نزاهة انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣ يعود إلى وجود الحزب الاشتراكي كعامل توازن في السلطة، وليس إلى اقتناع حقيقي بالديمقراطية، وهذا الأمر لن يسيء إلى المؤتمر الشعبي العام ، ولكنه سيسيء إلى سمعة بلادنا، كما أن عمليات التزوير القائمة ستطعن – منذ الآن – في شرعية مجلس النواب القادم، باعتباره قد قام على إجراءات باطلة، ومخالفة صريحة للقانون، وبدلا من أن تصبح هذه المؤسسة الديمقراطية ركيزة أساسية للشرعية الديمقراطية، وستصبح مدخلا لهدم مشروعية النظام السياسي ككل .

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتائج النهائية في ٢٩٩ دائرة من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٠١ مقعداً، وعدم احتساب دائرتين ستعاد فيهما الانتخابات، وكانت النتيجة متوقعة بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام الذي حصل على ١٨٧ مقعداً، بينما كانت مفاجأة غير متوقعة وغير سارة بالنسبة للتجمع اليمني للإصلاح، حيث فاز في ٥٣ دائرة، وكانت المقاعد المتبقية ٦١ مقعداً كانت من نصيب المستقلين الذين فازوا ب ٥٤ مقعداً، والحزب الوحدوي الناصري ب ٣ مقاعد، وحزب البعث بمقعدين.

تنافس الحزبان الحاكمان على مواقع الحزب الاشتراكي – الذي قاطع الانتخابات – البالغة ٥٨ مقعدا من جهة، وتنافسا ضد بعضهما من جهة أخرى، حيث سعى كل منهما للتمدد على حساب الآخر.

اعتبر المؤتمر الشعبي العام هذه النتائج على لسان رئيس الجمهورية أنها استفتاء شعبي على برنامج حزبه[1]، وفي تعليق على ردود فعل منافسه وشريكه في الحكم قال بأن هذا يأتي امتدادا للحملة الانتخابية ذاتها للتجمع اليمني للإصلاح، وينصح منافسه بعدم استعداء الآخرين، وباعتباره الحزب المنتصر فقد انصرف من الحديث عن النتائج إلى الحديث عن تشكيل الحكومة واستمرار بناء الدولة، وذلك على العكس من حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي ظل حبيس النتائج والانتخابات.

١- صحيفة الحياة (لندن)، ع ١٢٤٨٦، ٧ مايو ١٩٩٧.

استمر حزب الإصلاح في إعلان ردوده الهجومية، وأبدى تذمره من النتائج، وبأن هناك إصرار من قيادة المؤتمر على تخفيض مقاعد الإصلاح، وفي هذا الخصوص، قال رئيس الحرب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر" إن الدوائر التي نجحنا فيها لنتزعناها من مخالب الوحوش" [1]. ويبرر الأمين العام المساعد للإصلاح هذه النتيجة قائلا إن سلبيات عدم المشاركة أكثر من إيجابياتها، وقد أصدر مجلس شورى الإصلاح بياناً أذاعته وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحمله نقداً شديد اللهجة لشريكه، نشير إلى أهم ما ورد فيه :

- يعتبر البيان أن إجراء الانتخابات في موعدها مكسب وطني، ويبدي استنكاره الشديد لما صاحب الانتخابات في جميع مراحلها من مخالفات للقانون، وانتهاك للحريات العامة، وممارسة للتزوير على نطاق واسع، وممارسة الضغط والإكراه، واستغلال للسلطة، وتسخير المال العام والأعلام الرسمي، والتي أخلت بنزاهة الانتخابات.

- يرى المجلس أن نتائج الانتخابات لم تكن معبرة عن الحجم الحقيقي للقوى السياسية، وإنما انعكاسا للممارسات والمخالفات التي رافقت العملية الانتخابية، وأن القبول بنتائج الانتخابات مع اللجوء لتقديم الطعون أمام القضاء، وممارسة حق التقاضي، يعتبر سلوكا حضاريا ينسجم مع قيم ومبادئ التجمع اليمني للإصلاح.

- يدعو المجلس السلطات وكافة القوى السياسية إلى تقويم الانحراف الذي لازم سير الانتخابات، وعدم تكرار التجاوزات بالحرص على حسن اختيار القائمين على العملية الانتخابية.

- يعتبر المجلس أن الانتخابات قد أفرزت وضعا سياسيا جديدا جعلت المؤتمر الشعبي العام ذا أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة، وأن وجود الإصلاح في المعارضة لن تخرجه عن نهجه الثابت في تأييد الصواب حيثما وجد، والاعتراض على الخطأ والزلل

١ - مؤتمر صحفي للشيخ عبد اله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح، في : صحيفة الصحوة (صنعاء)، ٨ مايو ١٩٩٧

مـن أيـة جهـة كانـت[1]، وفي هذا البيان أعلن التجمع اليمني للإصلاح قبوله بالنتائج والخروج إلى موقع المعارضة، فقرر المؤتمر الشعبي العام على اثر ذلك تشكيل الحكومة منفردا لأول مرة منذ ١٩٩٠ يوم إعلان الوحدة.

وقـد دفعت حالة التوتر بالتجمع اليمني للإصلاح إلى التحول من موقع الشريك إلى المعارضـة، وذلك بفتح حوار مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، تمخض عنه صـدور بـيان مشترك باسم البرنامج التنفيذي للقاء المشترك بين التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧، تركزت أهدافه في تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي وضمان انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة، وطالب بحيادية اللجنة العليا للانتخابات ولجنة شؤون الأحزاب وحيادية الوظيفة العامة والمال العام، إضافة إلى المطالـبة بإعادة ممتلكات الحزب الاشتراكي، ومنح أحزاب المعارضة شهادة تسجيل طبقا للقانون[2].

ونـتج عن حدة التنافس وتوتر العلاقة بين حزبي الائتلاف الحكومي انقسام الأحزاب السياسـية – بصـورة مؤقـتة – إلـى فريقين متقابلين يقود الفريق الأول التجمع اليمني للإصـلاح ومعـه أحـزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، وتكون الفريق الثاني من المؤتمـر الشـعبي العـام وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة الذي اصدر بيانا مشتركاً بتاريخ ١٩٩٦/٩/٩.

والواقـع أن مثل هذه التحالفات تبرز مرة أخرى ضعف المؤسسة الحزبية في اليمن، بمـا في ذلك حزب السلطة، كما أن أسلوب التحالف هذا، حتى وإن أمكن له أحيانا تحقيق نـوع من الاستقرار السياسي على المدى القصير، فإنه على المدى الطويل يهدد بحصول أزمات كلما اختلف المتحالفون، كما أن إقصاءه للأطراف الحزبية الأخرى لا يساعد على

---

١ – بيان التجمع اليمني للإصلاح ، صحيفة الثورة ، صنعاء ١٠ مايو ١٩٩٧.

٢ – الـبرنامج التنفـيذي للتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة (صنعاء: الدائرة السياسية بالتجمع اليمني للإصلاح ، ١٩٩٦) ص ٢ .

استقرار الديمقراطية، بل قد يدفع هذه الأطراف بسبب إحساسها بالغبن إلى التعبير عن عدم رضاها وسخطها[1].

ويمكن القول أن التحالفات بين الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات ١٩٩٧ قد حققت تطورا إيجابيا تمثل في كسر الحواجز الأيديولوجية خاصة بين الحزبين اللدودين (الاشتراكي- العلماني، والإصلاح - الإسلامي) فقد جرت بينهما لقاءات متعددة[2] واتفقا حول عدد من القضايا الخاصة بحرية ونزاهة الانتخابات أو بوضعية الحزب الاشتراكي بعد الحرب الأهلية، ومصادرة أمواله ومقراته، وكان الهدف من هذه اللقاءات دفع الحزب الاشتراكي إلى المشاركة في الانتخابات بدلا من المقاطعة لها من جهة، وضغط الحزبان المذكوران على المؤتمر الشعبي العام لتحقيق أهداف تخص كل منهما على حدة.

وقد تناوب الإصلاح والمؤتمر لفتح حوار مع الاشتراكي الذي لم يجد من كليهما فائدة ترجى، ففي حين جعل الإصلاح من هذا الحوار أداة ضغط على شريكه في الحكومة لصالحه، سارع المؤتمر على فتح حوار لإفشال التقارب بين الإصلاح والاشتراكي من جهة، وبينه وبين أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وعددها ثمانية أحزاب من جهة أخرى[3]، وقد نجح المؤتمر في إفشال هذا التحالف، سواء بإقناع الإصلاح ذاته بالحفاظ عليه شريكا مستقبليا في السلطة، أو بفقدان أحزاب المعارضة ثقتها بحزب الإصلاح التي رأت فيه حزبا براجماتيا في تعامله معها لأهداف تخصه، أراد أن يحققها من خلال تحريكه ورقة المعارضة مقابل ضغط المؤتمر الشعبي العام، وفي كل الأحوال تُقيم هذه الخطوات بأنها تحالفات محدودة سرعان ما كانت تفشل.

١- أمين الغيش، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٢ - انظر : الحوار بين الإصلاح والاشتراكي من أجل التنسيق في الانتخابات، صحيفة ٢٦ سبتمبر (صنعاء)، ١٩٩٧/١٠/١٥..

٣ - أحزاب المعارضة والإصلاح يقاطعون دعوة رئيس الجمهورية، صحيفة الوحدوي (صنعاء) ، ع ٣٢٨، ١٧ سبتمبر ١٩٩٦.

ثانيا: الانتخابات الرئاسية والتحالفات الحزبية :

(أ) التحالف داخل مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة:

قــرر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة خوض معركة الانتخابات الرئاسية بصــورة مشــتركة، والتقدم بمرشح واحد لأحزاب المعارضة، والاتفاق على المواصفات والوسائل اللازمة لذلك.

وقد أيد البيان الختامي للمؤتمر التاسع للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الذي انعقد في ١٨ أبريل ١٩٩٩، خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد لأحزاب مجلس التنسيق، كذلــك أقرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في دورتها المنعقدة في ١٩ مايو ١٩٩٩ خــوض الانــتخابات الرئاســية بمرشح واحد للمعارضة في إطار مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة[١].

وبــناء علــى قــرارات اللجنة المركزية، عمل المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية على مباشرة الحوار مع أحزاب مجلس التنسيق، وتم التوصل إلى اختيار الأمين العــام للحــزب الاشــتراكي اليمنــي، مرشــحا لأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضــة [٢]، بعد أن سحب أحزاب الحق والوحدوي الناصري ، واتحاد القوى الشعبية ومرشــحيهم لصــالح مرشح الحزب الاشتراكي اليمني، وفقاً لجملة من الأسس التي اتفق علــيها لعل من أهمها: التزام أحزاب المعارضة الخمسة بخوض انتخابات الرئاسة أو أية انــتخابات عامة أخرى بصورة مشتركة وبرنامج موحد، وبناءً على آلية عمل موحدة تدار من مركز واحد، وعدم انفراد أي حزب بأية مواقف أو قرارات من جانب واحد.

---

١ – خــالد الحمادي، "الانتخابات الرئاسية اليمنية رؤية واقعية"، في: الانتخابات الرئاسية في اليمن، ملف خــاص بانــتخابات الرئاســة الأولــى المباشرة في اليمن ٢٣ /١٩٩٩/٩، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩)، ص ٣٥.

٢ – تم اختيار الأمين العام للحزب الاشتراكي مرشحا للرئاسة لأنه كان المرشح الذي حصل على إجماع مــن الأحزاب الخمسة المكونة للمجلس، والبعض يرى أن اختيار الأمين العام هو محاولة من الحزب الاشتراكي لتلمس اتجاهات الناخبين في المحافظات الجنوبية.

وكان قرار مجلس النواب بحجب التزكية من مرشح المعارضة مفاجئاً للمراقبين في الداخل والخارج، وبناءً عليه أصدرت أحزاب مجلس التنسيق بيانا سياسيا هاما بتاريخ ٧/ ١٩٩٩/٨ أعلنت فيه عدم المشاركة في الانتخابات، والتفاعل معها، لما تمثله من انتكاسة، وتــراجع سافر عن التجربة الديمقراطية، كما أهاب المجلس بكافة أعضائه المشاركة في اللجــان الانتخابــية، والانســحاب الفوري من اللجان احتجاجا على التزوير والمخالفات وإقصاء المعارضة ، كما دعا البيان الحكومة اليمنية إلى ما يلي:

- التراجع عن الانتخابات المزمع قيامها، لانتفاء المنافسة الديمقراطية.

- وقــف الإنفاق العبثي على هذه الانتخابات الكلية، والذي يمثل إهدارا للمال العام تحتاج البلاد إلى توظيفه في التنمية.

- الدعوة إلى الحوار الجاد والمسئول لتحقيق إصلاح دستوري وسياسي شامل[١].

- ولــم تكــتف أحــزاب مجلــس التنســيق باتخاذ عدم المشاركة في الانتخابات، بــل واصــلت حملــتها الإعلامية القوية عبر وسائل إعلامها الصحفية وعقد المؤتمرات الصحفية، وإجراء عدد من المقابلات مع الصحف الأجنبية، وكذلك إقامة عدد من الندوات النقاشية، وكل ذلك من أجل تأكيد فشل الانتخابات الرئاسية، والمطالبة بإلغائها لكونها غير تنافسية [٢].

أمــا رد فعــل السلطة، فقد أعلن الرئيس اليمني في مؤتمر صحفي تعليقا على قرار الــبرلمان بحجب التزكية عن مرشح مجلس التنسيق للمعارضة ، بان قرار البرلمان كان

١- المؤتمــر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، "الدورة الثانية" ، أغسطس - سبتمبر ٢٠٠٠، في: صحيفة الشورى، (صنعاء)، ع٣٢٦، ١٩٩/٨/٨.

٢- وقــد أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي، علي صالح عباد على أن " عملية التداول السلمي للسلطة تجــرى حالــيا في إطار حزب واحد وأن ما قام به المؤتمر الشعبي العام وشركاؤه هو إلغاء للتعددية السياسية والحزبية ، وان السلطة قامت منذ الأيام الأولى للعملية الانتخابية بتزييف جداول قيد الناخبين بإضافة حوالي مليون ناخب " انظر: صحيفة الأيام، عدد ١٦٢٤، ١٩٩٩/٩/٤.

جيدا ، مدعيا بوجود لعبة سياسية من المعارضة من الداخل مدعومة من القيادات في الخارج مضمونها الترشيح لانتخابات الرئاسة ، وإذا تم تزكية مرشح مجلس التنسيق، يتم في نهاية المطاف الانسحاب، وبالتالي فإن قرار البرلمان كان صائبا[1]، وقد اتهم رئيس الجمهورية بعض أحزاب المعارضة بأن لها ثأرا مع الوطن[2].

ورغم أن قرار البرلمان كان صائبا ديمقراطيا ودستوريا، إلا أنه افقد العملية الانتخابية الرئاسية طبيعتها التنافسية الشديدة لكون مجلس النواب زكى مرشحين من حزب واحد .

وقد اعتبرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي المنعقدة من ٨-١٢ أغسطس عدم تزكية مرشح المعارضة انقلاباً على الديمقراطية، وإضراراً فادحاً بالحريات العامة، وإلغاء للتداول السلمي للسلطة، وحصر قائمة المرشحين على مرشح واحد لأن المرشح الآخر ينتمي لنفس الحزب وعدم احترام حقوق المواطنين، وبالتالي حقوق الإنسان كما كشفت زيف السلطة وعدت وجهها الحقيقي المعادي للديمقراطية والاحتكام حقاً وصدقاً إلى صناديق الاقتراع فالديمقراطية بدون الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لا تعني شيئاً .

كما اعتبرت اللجنة المركزية هذا الموقف نتيجة طبيعية لسياسات النظام الرافضة لكل دعوات المصالحة الوطنية ومعالجة آثار حرب ١٩٩٤م، وتضميد الجراح، وتصحيح مسار الوحدة على أساس تكريس نهج العمل السلمي الديمقراطي، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، والأخذ بالحوار الوطني الشامل، وإجراء تعديلات دستورية ديمقراطية في إطار منظومة متكاملة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكفيلة بإيقاف نتائج الأزمة العامة في البلاد.

ويعكس هذا الرفض هشاشة السلطة، وحقيقة الأوضاع الأمنية والمعيشية المأزومة واضطراب الحياة العامة، والخوف من رد الفعل الجماهيري الغاضب على مجمل

١- صحيفة الشورى (صنعاء)، عدد ٣٢٦، ١٩٩٩/٨/٨.

٢ - انظر: المؤتمر الصحفي لرئيس الجمهورية في ١٩٩٩/٨/٢٣، في صحيفة ٢٦ سبتمبر، ع ٨٧١، ١٦/ ١٩٩٩/٩.

الأوضـــاع المتردية في الوطن، وإصرار السلطة على نهج القوة بدلاً من الاحتكام لإرادة الناخبين.

وبإغلاق السلطة لباب التنافس تكون قد قطعت الطريق أمام إمكانية التطور السياسي والاجتماعي في البلاد، وقضت على أحد المرتكزات الرئيسية للوحدة التي مثلت مصالحة وطنـــية شـــاملة بيـــن اليمنييـــن كأحـــزاب وكفئات وكمناطق وأطراف وتوجيهات فكرية وسياسية، كما أكدت إغلاق باب الحوار السياسي والتداول السلمي للسلطة، لذا فإن السلطة قـــد منعـــت حـــق المشاركة في الانتخابات بعد أن حولت الانتخابات الرئاسية إلى (بيعة) مضـــمونة النـــتائج، وهـــي بذلك تدفع مجدداً باتجاه خلق المزيد من الأزمات والتوترات الداخلية .

وكمـــا كـــان متوقعاً قررت أحزاب المعارضة اليمنية المنضوية في مجلس التنسيق الأعلـــى لأحزاب المعارضة والتي يتزعمها الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعة الانتخابات الرئاســـية، وكان رد الفعل هذا من قبل أحزاب المعارضة يبدو طبيعياً، إذ لم يعد هناك ما يحفزها للمشاركة في هذه الانتخابات، خصوصاً أنه لم تكون هناك أية نتائج سلبية ستترتب عليها من جراء هذه المقاطعة كما هو الأمر عند مقاطعة الانتخابات النيابية التي تؤدي إلى حـــرمانها من ميزة المشاركة في الحياة السياسية من خلال التمثيل في مجلس النواب وإلى حرمانها من الأصوات التي تبين مدى ثقلها الشعبي، وإلى حرمانها - أيضاً - من الحقوق المالية المقررة للأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان .

(ب) تحـــالف الـــتجمع اليمنـــي للإصـــلاح والمؤتمـــر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية:

أثار موقف التجمع اليمني للإصلاح جدلاً كبيراً بترشيحه الرئيس علي عبد الله صالح لولايـــة رئاسية من خلال الانتخابات الرئاسية، وسبق المؤتمر الشعبي العام في ذلك، وقد أثـــار ذلك القرار الكثير من الجدل داخل قواعد الإصلاح، وبسبب عدم التوصل إلى رأي نهائـــي تم اقتراح عقد جلسة استثنائية.وفيها جرى نقاش طويل انتهى في الأخير بتفويض

الهيئة العليا بالبت في الأمر، وكان القرار مفاجئاً إذ تم ترشيح الرئيس علي عبد الله صالح من غير أية شروط، وقد أثار هذا القرار جدلاً واسعاً لدى الأحزاب السياسية المعارضة[1]، و يدرك التجمع اليمني للإصلاح جيداً قيمة العلاقة بينه وبين المؤتمر الشعبي العام وأن التفريط بها سيؤدي إلى أضرار كبيرة بالنسبة للوطن وله بصفته حزباً سياسياً ، وللوضع العام برمته، وهو يعتقد أن الاستقرار السياسي الذي ساد معظم عهد الرئيس صالح قبل الوحدة يعود بنسبة كبيرة إلى هذه العلاقة.

وقد قدم التجمع اليمني للإصلاح عددا من المبررات التي دعت إلى ترشيحه الرئيس علي عبد الله صالح منها:

١- أن الإصلاح في حد ذاته ليس مهيأ لاستلام السلطة، وهذه المسألة بالتحديد كانت أحد الدوافع الأساسية لترشيح الإصلاح للرئيس علي عبد الله صالح، ذلك أن الإصلاح يعتقد صراحة أن النصوص الدستورية المتقدمة تحتاج إلى إرادة قوية لتنفيذها، وفي ضوء حماس الرئيس لها فإنه الأقدر على تحويلها إلى واقع عملي بما يمتلكه من خبرة ومن شرعية تاريخية ومن مهارة سياسية، وبالتالي فإن البلاد لا تزال بحاجة لشخص الرئيس علي عبد الله صالح باعتباره القادر على تنفيذ برنامج متكامل خلال السنوات العشر القادمة – الفترتين الدستوريتين – للرئاسة وإعداد البلاد لمرحلة التداول السلمي للسلطة من خلال بناء مؤسسات الدولة بناءاً حقيقياً يمكنها من تحمل مسؤولياتها كاملة، والفصل بين السلطات، وتحييد الوظيفة العامة، والمال العام، والإعلام الرسمي، وتهيئة الجيش لمتطلبات المرحلة، وغير ذلك من مقتضيات الاستقرار الدستوري والسياسي.

٢- من جانب آخر فإن الإصلاح يدرك أن طبيعة التنافس في الانتخابات الرئاسية يختلف عنه في البرلمانية، فهو صراع أشخاص أكثر مما هو صراع أحزاب وبرامج.

١- فالبعض شك في مبدئية قرار الإصلاح معتبراً أنه قابل للتغيير، والبعض اعتبر اعتبره قراراً انتهازياً يريد الإصلاح استثماره في الانتخابات البرلمانية القادمة، وكثيرون – خاصة أحزاب مجلس التنسيق – اعتبروا قرار الإصلاح إجهاض للتجربة الديمقراطية، وهناك من اعتبر قرار الإصلاح صفقة بين الطرفين استلم الإصلاح ثمنها نقداً وعيناً.

٣- هـــناك مانع أساسي آخر يحول دون أن يفكر الإصلاح في المنافسة على مقعد الرئاســـة، وهو أن الظروف لو كانت مواتية لفوز مرشح الإصلاح، فإنه سيجد نفسه أمام أغلبـــية كاســـحة فـــي البرلمان للحزب المنافس الأمر الذي يعني دخول البلاد في صراع سياســـي بين الرئيس المنتخب الذي لن يكون قادراً على تشكيل حكومة لا تحظى بموافقة الأغلبـــية النيابية، وما يزيد الأمر تعقيداً أن حل مجلس النواب يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة تنتهي باستفتاء شعبي.

٤- إن حيثـــيات هذا القرار وخلفياته تأتي ضمن حسابات دقيقة، فالإصلاح يعي أنه إذا مـــا قرر إنزال مرشح قوي بحجم الشيخ الزنداني أو غيره من القيادات، فإن الإصلاح ســـينزل بكل ثقة وإمكانية بهدف إنجاح مرشحه أو عدم ظهوره بمظهر هزيل يجعله محل ســـخرية وتندر الرأي العام فضلاً أن ذلك سيعني قطع كل الخطوط والروابط المتبقية مع الســـلطة الحاكمة، والقيادة السياسية تحديداً، وسينعكس ذلك سلباً على الكثير من المكاسب والمصـــالح التـــي يمتلكها الإصلاح سواء في مجال الاستثمارات أو في مجال مؤسسات التعلـــيم، حيث سيتم ضربها وتحجيمها خصوصاً والدولة تمتلك العديد من الأوراق المؤثرة في هذا المجال .

وقـــد وجهـــت العديـــد من الأحزاب انتقادات لحزب التجمع اليمني للإصلاح بسبب قـــراره الأخير منطلقة من عدم جدية الإصلاح في ممارسة العملية الديمقراطية، ومن أنه أبرم صفقة مع الرئيس وحزبه[1].

---

١ - ويؤكـــد زعماء الإصلاح والمؤتمر بين حين وأخر أنه لاوجود لصفقة سياسية مستقبلية بين الحزبين الحليفيـــن مقابل التحالف بينهما في الانتخابات الرئاسية ودعم المرشح المشترك الرئيس علي عبد الله صالح، فالإصلاح لا يتطلع إلى استحقاقات مستقبلية في مقابل التحالف لكثر من الحفاظ على مصالحه السياسية والتنظيمية التي حققها خلال سنوات ما بعد الوحدة، وتركه يمارس نشاطه من دون مضايقة، انظر، مجلة نوافذ (صنعاء)، عدد ٢٠، ٢٠ نوفمبر ١٩٩٩.

وترى المعارضة :

١- أن الانـتخابات الرئاسـية منذ حجب التزكية عن مرشح المعارضة سارت في إجـراءات هزلـية بالفعل لا توحي بأية جدية، وتفتقر إلى التنافس، وكانت البداية في أن المرشح المنافس للرئيس علي عبد الله صالح هو من ذات الحزب.

٢- أنهـا غير دستورية ومخالفة للدستور بسبب عدم منح مرشح المعارضة التزكية المطلوبـة، لأن الدستور ينص على أن واجب البرلمان أن يزكي متنافسين على الأقل في هذه الانتخابات، إلا أنه اختار متنافسين من حزب واحد[١].

ولكـن يمكن القول أن نجاح التجربة – في حد ذاته – باعتبارها الأولى أمر يستحق الاهتمام، بغض النظر عن التنافس الحزبي، ما دام الحد الأدنى من حدود التنافس قد توفر، ولو في إطار الحزب الواحد .

ثالثا: التحالفات الحزبية في انتخابات السلطة المحلية:

بالنسـبة لانتخابات السلطة المحلية، فقد أقرت فروع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضـة في عدد من المحافظات الدخول بآلية عمل واحدة ومشتركة لخوض انتخابات المجـالس المحلـية، وتحديد قائمة مشتركة لمرشحي المجالس المحلية، بحيث تراعي هذه القائمـة عـدم التـنافس بين المرشحين من أحزاب مجلس التنسيق، بالإضافة إلى تحديد المواصفات والشروط التي يتمتع بها مرشح المجلس المحلي لاختياره في الانتخابات ومن بينها أن يحظى باحترام وشعبية بين الجماهير[٢].

وأقـر ممـثلو ورؤساء تحرير الصحف[٣] خطة مشتركة تتعلق بمواجهة التعديلات الدسـتورية وحشـد المواطنين للمشاركة في الانتخابات المحلية وتدعو إلى استخدام كافة

١ – مقابلـة صـحفية مع جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ١٩٩٩/٩/٢٦.

٢- صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٦٥٢، ٢٠٠١/١/١٨.

٣ – هذه الصحف هي : الثوري ، الشورى ، الوحدوي ، الأمة .

الفنون الصحفية لتنوير الرأي العام حول ما تضمنته التعديلات الدستورية من تراجع عن الديمقراطية، والعودة إلى الاستبداد الفردي، وتغييب دور المؤسسات الدستورية.

وكان لدخول أحزاب مجلس التنسيق الانتخابات المحلية بقائمة مشتركة وهو ما لم يحصل من قبل قد ساهم في تحسين أداء الأطراف الرافضة للتعديلات في توعية الرأي العام بخطورتها على الديمقراطية، وبدون شك فإن المعارضة أولا والاصطلاح ثانيا كانا قد ساهما مساهمة فاعلة في ارتفاع نسبة التصويت بلا للتعديلات الدستورية[1].

يمكن القول أن العلاقة بين أحزاب المعارضة - موضوع الدراسة - حافلة بمحاولات عديدة للتقارب فيما بينها، ولكن هناك في الواقع عوامل كثيرة وضعت حدودا على فعالية مثل هذا التعاون منها:

(أ) إخفاق المعارضة - حتى الآن - في الوقوف صفا واحدا في جانب واحد وجها لوجه مع النظام الحاكم، وفشلها في تقديم نفسها كبديل للنظام وذلك رغم وجود وتوافر العوامل والظروف التي كان يجب أن تحمل المعارضة على التوحد والتماسك على الأقل، لكونها جميعا تعاني من نفس الضغوط والمخاطر، بالإضافة إلى المساحة الواسعة من الاتفاق بين أحزاب المعارضة حول عدد من القضايا والموضوعات التي تتعلق بالحريات العامة وقواعد الديمقراطية، ولقد حاولت أحزاب المعارضة التوحد وباءت معظم محاولاتها بالفشل، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، أهمها ما يلي:

١- دور الحكومة في مواجهة وإحباط أي تنسيق بين أحزاب المعارضة يمكن أن يهدد سيطرتها الفعلية على وضع القرار في المجتمع.

٢- عدم فاعلية أحزاب المعارضة القائمة بصفة عامة، والنقص الحاد في مصادر قوتها المستقلة كقوى سياسية، مما يجعل التنسيق فيما بينها أقل فعالية من الحوار والتساوم مع الحكومة التي تحتكر فعليا السيطرة على الأمور.

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول نتائج التعديلات الدستورية، انظر: محمد المقالح، قضايا انتخابية معاصرة، مرجع سابق، ص ٨٧-١٠٥.

٣- أنهـــا معارضة غير مسئولة، بمعنى أنها تقدم وعودا في حملاتها الانتخابية غير ممكنة التنفيذ أو صعبة التحقق، والواقع أن عدم مسئولية المعارضة راجع إلى افتقاد الأمل فـــي تـــداول السلطة، فالمعارضة تكون مسئولة عندما تتوقع تنفيذ ما تعد به، وهذا يحدث عـــندما تـــتوقع الوصول إلى السلطة، ويؤدي عدم مسئولية المعارضة إلى ظهور سياسات المزايدة أو ما فوق الوعود، وهو ما يتضح في برامج الأحزاب والتي تنطوي على مبادئ وشعارات قيمية عامة وصعبة إن لم تكن مستحيلة التطبيق، وتتسم المنافسة في هذه الحالة بالتصـــاعد المســـتمر، وهو الموقف الذي يحاول فيه كل حزب إبعاد التأييد عن الآخرين، بدلا من محاولته جذب التأييد لبرنامجه الانتخابي.

٤- إنهـــا معارضة مضادة للنظام (anti system) ويأخذ هذا الموقف المضاد للنظام درجـــات مـــتفاوتة مـــن الاغـــتراب إلى الاحتجاج الكلي، ويمثل المستوى الأول- وهو الاغـــتراب- القاســـم المشترك الأعظم بين كل أحزاب المعارضة، ويبدو أن مصدر هذا الاغـــتراب هـــو فقـــدان الثقة في الانتخابات كآلية للتغيير، أو كوسيلة للتعبير عن مطالب وتفضـــيلات الجماهير، ومن ثم فقدان الثقة في المنافسة الحزبية[1]، كذلك تمارس أحزاب المعارضة الاحتجاج، لكن بشكل غير منتظم، وبطريقة نسبية تختلف من حزب لآخر ومن وقـــت لآخر، وذلك وفقا لطبيعة علاقات أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم والحكومة، وتبعا لطبيعة الظروف السائدة.

٥- إنها معارضة ضعيفة، ويرجع هذا إلى عدد من العوامل، أهمها ما يلي:

- يلعب الشخص دورا محوريا في هذه الأحزاب ، ويرتبط ذلك بغياب الديمقراطية الداخلية لهذه الأحزاب، وقدرة رئيس الحزب على تمرير ما يريده داخل الحزب، وسيطرة القيادة على القواعد.

- أن هـــذه الأحـــزاب ما تزال أحزاب فوقية لا تتمتع بعمق جماهيري قوي، حيث تتمـــيز بضعف قواعدها الجماهيرية عموما، وعدم توافر كوادر بالعدد الكافي لتغطية كافة المواقع، ولإدارة معركة انتخابية ناجحة.

١- اشرف محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص١٩٩.

أمـــا بالنسبة لخصائص المؤتمر الشعبي العام، والتي يمكن التعرف عليها من خلال تتــبع دور المؤتمر في النظام السياسي اليمني – في فترة الدراسة – وبالتالي يمكن القول أن المؤتمـــر الشعبي العام هو دائما حزب الأغلبية الدائمة، فإذا كانت فترة الدراسة شهدت دورتيـــن انتخابيتيـــن نيابيتيـــن ١٩٩٣،١٩٩٧) وانتخابات المجالس المحلية، فقد احتفظ المؤتمـــر الشـــعبي العام بالأغلبية الكاسحة، وبالتالي السيطرة الدائمة على مجلس النواب، وعلـــى المجـــالس المحلـــية، وعلـــى مجلس الشورى، وبالتالي لا يوجد حزب معارض، ولا حـــتى أحزاب المعارضة مجتمعة، تستطيع تهديد احتفاظ المؤتمر لهذه الأغلبية، وهذا يـــرجع إلى المزايا التي يتمتع بها المؤتمر الشعبي، فهو حزب الحكومة الوحيد إلى يشكل السلطة التنفيذية بعد الانتخابات النيابية ١٩٩٧، وهو الحزب المهيمن إعلاميا، وبالتالي فإن كافة الصحف الحكومية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية تتنافس في اهتمامها بالمؤتمر الشعبي سياسيا وتنظيميا، وفي المقابل تتجاهل أحزاب المعارضة[١].

حقيقة أن العلاقة بين أحزاب المعارضة – موضع الدراسة – حافلة بمحاولات عديدة للـــتعاون والتنسيق فيما بينها، لكن هذه المحاولات واجهت محددات عديدة، سواء نابعة من علاقـــة النظام بالأحزاب السياسية، أو من علاقة الحزب الحاكم بأحزاب المعارضة أو من علاقة أحزاب المعارضة مع بعضها البعض، أو من الأوضاع الداخلية للأحزاب، أدت إلى معانـــاة أحـــزاب المعارضة من الطابع النخبوي، وضعف الجماهيرية، وفقدانها الأمل في تـــداول الســـلطة، وغـــياب الأساس الاجتماعي، وعدم مسئوليتها، بالإضافة إلى التناقض الأيديولوجـــي ووجود مشروعات خاصة بكل حزب، لذلك لم تؤد هذه المحاولات الخاصة بالتنســـيق والـــتعاون إلى خلق جبهة موحدة لمواجهة الحزب الحاكم، كما أنها لم تؤد إلى نـــتائج ملموسة في معظم القضايا التي حدث بصددها التعاون والتنسيق، فعلى سبيل المثال أجريـــت انـــتخابات ١٩٩٧ رغـــم مقاطعة أربعة أحزاب لها، وأكمل مجلس النواب مدته الدســـتورية رغم غياب هذه الأحزاب، وأيضا تم إقرار التعديلات الدستورية رغم مقاطعة أحزاب المعارضة لها، كل ما سبق يقف حجر عثرة أمام مسار عملية التحول الديمقراطي في اليمن.

١- لمزيد من التفاصيل، انظر: خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص٢٤.

الفصل السادس

وظائف الأحزاب السياسية اليمنية

يتفق معظم دارسي الأحزاب السياسية على أن الأحزاب تؤدي وظائفها بغض النظر عن طبيعة النظام الحزبي، سواء كان نظام حزبا واحدا، أو نظاماً متعدد الأحزاب، فيؤكد " لابالومبارا " أنه أينما وجد الحزب السياسي فإنه يؤدي مجموعة من الوظائف على اختلاف النظم السياسية، سواء في دول تقوم على التعددية السياسية أو في دول تقوم على النظام الشمولي(١).

ويقدم " سيجموند نيومان " أربع وظائف للأحزاب السياسية، سواء كان النظام ديمقراطيا أو شموليا، الوظيفة الأولى هي تنظيم الإدارة وتوضيح أفكار ومبادئ الحزب، أما الوظيفة الثانية فهي إدماج المواطنين في الحزب وتعليمهم الالتزام السياسي، وثالث هذه الوظائف أن يمارس الحزب دوره كوسيط بين الحكومة والرأي العام، والوظيفة الرابعة انتخاب القادة(٢).

وقد طرحت معظم الدراسات التي تناولت بالبحث وظائف الأحزاب السياسية رؤية مقارنة حول دورها في دول العالم الثالث، مقارنة بدورها في الديمقراطيات الغربية، فبينما تؤكد هذه الدراسات على تميز الأخيرة برسوخ المؤسسات الليبرالية الديمقراطية، واستقرار نظامها، ورسوخ شرعيتها، ووجود معارضة منظمة قوية وحرة، فقد أكدت

١- oseph lapaLombara & Myron Weiner,"The Impact of Parties on Political Development,". In: Josef LapaLombara & Mayron Weiner (eds), Political Parties and Political Development, (Princeton: Prenceton Uni Press, 1960), p.3.

٢- Sigmund Neuman (ed.), Modern Political Parties (Chicago: Chicago Press, 1966) pp. 325-353.

هذه الدراسات في تناولها لأحزاب العالم الثالث على عدد من الانتقادات، أولها فشل هذه الـدول بدرجــة أو بأخــرى في تأسيس مؤسساتها الديمقراطية، وفي تحقيق الاستقرار السياسي لنظامها وترسيخ شرعيتها[1].

وســوف نــدرس في هذا الفصل مدى ممارسة الأحزاب السياسية اليمنية لوظائفها من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفة المشاركة السياسية.

المبحــث الثانــي : الأحــزاب السياسية اليمنية ووظيفتا التنشئة السياسية وتجميع المصالح.

١ – إيمان حسن، مرجع سابق، ص١٩.

المبحث الأول

الأحزاب السياسية ووظيفة المشاركة السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية هي المؤسسة المؤهلة للقيام بوظيفة المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية ممكنة فقط من خلال التواصل من خلال قنوات اتصال معروفة جيدا لدى الجماهير، والأحزاب هي التي تقوم بهذا الدور، حيث إنها تستوعب أو تفهم جيدا الإرادة الشعبية، ثم تقوم بالتعبير عنها من خلال عرض وتقديم مجموعة من الأهداف السياسية المنظمة، أو من خلال التعرف على المشكلات والاهتمامات والمصالح الخاصة بالعامة فهم يشكلون حلقة الاتصال بين الأفراد وأعضاء الحكومة [1].

وتتأثر أنشطة وفعاليات الأحزاب السياسية في اليمن وممارسة الأفراد لحقوقهم السياسية بالبنى والعلاقات الاجتماعية القائمة وبالثقافة السائدة والتوجهات القيمية للمجتمع، ونتيجة أن التحول نحو الديمقراطية والتعددية تم بشكل فجائي في عام ١٩٩٠، فقد بدأت الأحزاب السياسية تمارس نشاطها في بيئة لم تتهيأ بالتدريج نحو العمل وفق مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية ومبادئ حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، خاصة وأن النظامين السياسيين في شطري اليمن ومن خلال أجهزتهما عملا منذ الستينات على توجيه التنشئة الاجتماعية والسياسية باتجاه تكريس ثقافة سياسية أحادية لا تعترف بالتعددية.

وحين بدأت الأحزاب السياسية نشاطها رسميا في عام ١٩٩٠ في ظل تأثير التوجهات السابقة لم يستطع التحول المفاجئ باتجاه التعددية السياسية والحزبية محو آثارها كلية، لذلك لم تتمكن الأحزاب خلال السنوات الماضية من التغلغل في أوساط كافة شرائح المجتمع لاسيما في المناطق الريفية، حيث ظلت نسبة كبيرة من السكان تنظر إلى التنظيمات السياسية باعتبارها آلية للتغريب الثقافي، ويتضح ذلك الاعتقاد من النسبة الكبيرة للأصوات التي حصل عليها المرشحون المستقلون في الانتخابات، والتي بلغت

١- Joseph , Thesing, Ibid, p.44.

٢٧% مـــن مجموع الأصوات في انتخابات ١٩٩٣ وحوالي ٣٠% في انتخابات ١٩٩٧، بالإضافة إلى ذلك فإن عددا من مرشحي الأحزاب السياسية حصلوا على أصوات الناخبين لاعتــبارات شخصـــية وعلاقـــات قربى أو قبلية واجتماعية وليس اعتمادا على برامجهم الحزبـــية، وبـــناءً علـــى ذلك فان التنظيمات الحزبية لم تتمكن بعد من تحقيق توسيع كاف لمشـــاركة المواطنيـــن السياســـية، فضلا عن أن دورها في تحديث الثقافة السياسية لازال يجابه بتأثير التنظيمات التقليدية[١].

ويـــدور هـــذا المبحـــث حـــول مدى ممارسة الأحزاب السياسية اليمنية لدورها في المشاركة السياسية من خلال القنوات المختلفة التي يجب أن توفرها الأحزاب لكونها أطرا للمشـــاركة الشـــعبية، أو التـــي يجـــب أن تكون مفتوحة أمامها، ومن أمثلة هذه القنوات الصـــحافة، والإذاعة، والتلفزيون، والبرلمان، والمؤتمرات، والمظاهرات السلمية، والتقدم بمرشحين في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية، والمشاركة في تشكيل الحكومة.

ولذلـــك تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المظاهر والمؤشرات أهمها، المشاركة مـــن خـــلال التصويت والترشيح في الانتخابات، والمشاركة من خلال عضوية الأحزاب، والمشـــاركة من خلال الإذاعة والتلفزيون، والمشاركة من خلال البرلمان، والمشاركة في النشاط التنظيمي، والمشاركة في تشكيل الحكومة.

أولا: المشاركة السياسية من خلال التصويت:

إذا كانـــت المشاركة السياسية هي محاولة المواطن التأثير في صنع السياسة العامة، فـــإن التصـــويت أو المشاركة في العملية الانتخابية هو أحد المؤشرات الهامة لقياس هذه القـــدرة علـــى التأثير إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فمن الناحية النظرية، يعد التصويت أداة في يد المواطن، للرقابة والمشاركة والتأثير، فالناخب لدية القدرة على أن يمنح صوته أو يمـــنعه عـــن المرشحين، وفقا لأدائهم وكفاءتهم في التعبير عن مصالحه، وبالتالي فإن المرشـــح الـــذي يرغـــب في إعادة انتخابه من جديد عادة ما ينظر إلى هذا الدور الرقابي للتصويت، وقدرة الناخب على إبقائه أو عزله عن منصبه، نظرة جدية.

كذلـــك يكشف الإقبال أو عدم الإقبال على صناديق الانتخاب عن موقف الناخب من العملـــية الانتخابية ومدى إدراكه لأهميتها، وعزمه على المشاركة أو عدم المشاركة فيها،

---

١ – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠-٢٠٠١ اليمن، ص٦٥.

والتصـــويت يمنح الناخب القدرة على التأثير في صنع السياسات العامة، فهو مؤشر على رغـبة المواطـن فـي اسـتمرارية سياسـة معينة، أو قد يكون إعلانا عن رفضه لهذه السياسة[١].

وفـي الواقع فإن الأهمية النسبية للانتخابات تختلف من مجتمع إلى آخر، بل تختلف فـي ذات المجـتمع مـن مـرحلة لأخـرى، وفقـا لدرجة النمو السياسي والاجتماعي والاقتصـادي، وقـد زادت هذه الأهمية لدى دول العالم الثالث، ولعل ما يشهده العالم في السـنوات الأخيرة من مظاهر العنف وغيره التي تصاحب إجراء الانتخابات لأصدق دليل على محاولة هذه الدول فرض إرادتها على شعوبها[٢].

وللتعرف على المشاركة السياسية من خلال التصويت، نستعرض المؤشرات العامة للتصويت في الانتخابات النيابية والرئاسية وانتخابات السلطة المحلية التي تمت في مرحلة الدراسة.

جدول رقم (٥) يبين عدد المسجلين في جداول الناخبين نسبة إلى عدد السكان في الانتخابات النيابية ١٩٩٣ - ١٩٩٧

بيـــــان	الانتخابات النيابية ١٩٩٣			الانتخابات النيابية ١٩٩٧		
	نكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
عـدد السكان في سن الانتخاب	٣,٠٧٦,٠٥٦	٣,٢٠٦,٨٣٣	٦,٢٨٢,٩٣٩	٣,٤٦٤,٥٧٠	٣,٤٥٦,٩٩٢	٦,٩٢١,٥٦١
عدد المسجلين في جداول الناخبين	٢,٢٠٩,٩٤٤	٤٧٨,٣٧٩	٢,٦٨٨,٣٢٣	٣,٣٦٤,٦٢٨	١,٢٧٣,٠٧٣	٤,٦٣٧,٧٠١
النسبة المئوية	٧٢%	١٥%	٤٣%	٩٧%	٣٧%	٦٧%

المصدر: محمد الفرح، مرجع سابق، ص٨، ١٠٧، وعبدالعزيز الكميم، مرجع سابق، ص ٢٤٩-٢٥٠.

١ - سلوى شعراوي جمعة، تفسير السلوك الانتخابي، في مصطفى كامل السيد، كمال المنوفي، (محرر)، حقيقة التعددية السياسية في مصر، (القاهرة:مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦) ص٤٠٥.

٢ - أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٩

يتضح من الجدول السابق، أن المشاركة في عملية القيد والتسجيل قد سجلت ارتفاعا، فمن ٤٣% في العام ١٩٩٣ إلى ٦٧% في العام ١٩٩٧، وعند تشخيص نسبة المشاركين في التسجيل من الذكور والإناث يظهر بجلاء ارتفاع نسبة المسجلين من الذكور في انتخابات ١٩٩٧ إلى (٩٧%)، مقارنة بنسبتهم عام ١٩٩٣ (٧٢%)، ويتبين أن نسبة مشاركة الذكور في عملية التسجيل قد سجلت رقما غير متوقع وهذا يعود إلى وجود حالة تضخم في عدد المسجلين في جداول الناخبين لعام ١٩٩٧ عن مستواها الحقيقي بسبب حدوث بعض الأخطاء في مرحلة القيد والتسجيل ، والتي أثرت بدورها على انخفاض نسبة المشاركين في الاقتراع إلى إجمالي عدد المسجلين في كشوفات الناخبين، فاللجنة العليا للانتخابات لم تقم بحذف أسماء المتوفين، وأسماء من قاموا بنقل موطنهم الانتخابي وسجلوا كمسجلين جدد في محافظات أخرى عام ١٩٩٦، وكذلك الأسماء المكررة والوهمية التي لا تتوفر فيها شروط السن من جداول المسجلين، وهو ما لم يتم في قضايا مرحلة القيد والتسجيل، وفي المرحلة الثانية لتوزيع البطاقة الانتخابية ، بحيث تضخم عدد المسجلين في البيانات والجداول بسبب تلك السلبيات[1].

جدول رقم (٦) يبين إجمالي عدد الناخبين في الانتخابات النيابية ١٩٩٣ – ١٩٩٧

بيـــان	الانتخابات النيابية ١٩٩٣	الانتخابات النيابية ١٩٩٧
إجمالي عدد الناخبين	٢,٦٨٨,٣٢٣	٤,٦٣٧,٦٩٨
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	٢,٢٧١,١٨٥	٢,٨٢٧,٣٦٩
النسبة المئوية	%٨٤	%٦١,٤

المصدر : محمد الفرح، مرجع سابق، ص ١١٢.

يلاحظ من الجدول تراجع نسبة المشاركة السياسية للمواطنين في انتخابات ١٩٩٧ مقارنة بانتخابات ١٩٩٣، نتيجة عدة عوامل منها:

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول مشاكل مرحلة القيد والتسجيل والخروقات االانتخابية، انظر، محمد الفرح، مرجع سابق، ص ٢٣-٤١.

- مقاطعــة بعض الأحزاب السياسية للعملية الانتخابية ونمو الخلاف بين الأحزاب الأخرى حول أسس الانتخابات.

- الشــعور السلبي لدى بعض فئات المجتمع اليمني بعدم جدوى التصويت وضعف دورها في التأثير على نتائج الانتخابات، خاصة بعد أن خبت جذوة الحماس الذي ظهر في بداية التحول الديمقراطي[1].

- الظــروف السيئة وشعور الكثيرين بأن الانتخابات غير ذات جدوى في التغيير إلى الأفضل وإخراجهم من معاناتهم المعيشية، خاصة ما رافق المراحل السابقة من عملية الإجــراءات الانتخابــية من جوانب سلبية أعطت الناخب قناعة بأن الانتخابات محسومة سلفاً[2].

- فقــدان الــثقة بالانتخابات، حيث إن هناك اعتقاد بعدم صدقها ونزاهتها، وبتدخل الســلطة الحاكمــة لصــالح المؤتمــر الشــعبي العام، وهذا ما يؤدي بالمواطن إلى حالة الاغتراب، وبالتالي فإن المسألة تحتاج لإعادة النظر في آليات العملية الانتخابية.

- وفــي الواقع يشير ارتفاع نسبة غير المشاركين بالتصويت في الانتخابات العامة إلى اختيار من جانب المواطنين بعدم المشاركة، وهو ما قد يكون رفضاً أو احتجاجاً سلبياً مــن جانبهم على أمرين: أولهما طبيعة الإطار السياسي والمناخ السياسي السائد، وثانيهما إدراك ضــعف فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية، هذا فضلا عن الإطار القانوني الحاكم للعملية الانتخابية، والإطار الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الحاكم للمجتمع اليمني ككل.

وتشير إحصائيات مرحلة القيد والتسجيل إلى أن المرأة اليمنية ساهمت مساهمة فعالة في العملية الانتخابية، مما جعل الأحزاب السياسية تهتم بصوت المرأة كناخبة، فقد ارتفعت نســبة المســجلات من الإناث في جداول قيد الناخبين من ١٥% في انتخابات ١٩٩٣ إلى

١ - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠-٢٠٠١ اليمن ، ص٦٥.

٢- محمد عبد الملك المتوكل، " حلقة نقاش حول تقييم نتائج الانتخابات "، مجلة شؤون العصر، ع (١)، ١٩٩٧، ص ٢٠.

٣٧% من إجمالي منهن في سن الانتخاب، ورغم التطور النسبي لمشاركة المرأة في قوائم جــداول الناخبيــن فــي ١٩٩٧ مقارنــة بعام ١٩٩٣ إلا أن المرأة مازالت قوة تصويتية لم تستغل بعد حيث لازال ٦٣% من النساء اليمنيات اللاتي يحق لهن التسجيل خارج قوائم جداول الناخبين للأسباب التالية:

– تبايــن رؤى الأحزاب في السلطة والمعارضة للدور الذي يمكن أن تحتله المرأة اليمنية في إدارة الشئون المحلية، رغم أن نسبة النساء المسجلات في سجلات قيد الناخبين مــرتفعة، ففيما يذهب خطاب (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصــلاح)، إلــى دعــم وصول المرأة إلى مناصب سياسية وحكومية عالية، فإن التجمع اليمنــي للإصلاح يتحفظ على مسألة ولاية المرأة على الرجل، ولكنه يقر بحق النساء في اختيار المرشحين[١].

– ارتفاع نسبة الأمية بين النساء إلى ٨٠% في المناطق الريفية مما يؤدي إلى عدم وجود وعي انتخابي لدى المرأة.

– حــدة المنافســة الانتخابــية في عدد من الدوائر الانتخابية، ولاسيما بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح وحدوث احتكاكات وعنف وهو ما أسهم في تردد عدد من الناخبات في التوجه إلى صناديق الاقتراع.

وفــي الأخير يمكن القول أن نسبة المشاركة السياسية من خلال التصويت في العام ٩٧ كانت أقل من العام ١٩٩٣.

ويكتســب عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي أهمية قانونية من جهة، وأهمية واقعية تفوق الأهمية القانونية – المالية.

الأهمــية القانونــية – المالــية : وتتمثل فيما نص عليه قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية سنويا حيث نص القانون على توزيعه كما يلي:

---

١ – أمــة العليم السوسوة، المرأة اليمنية بين مرارة الماضي وتطلعات المستقبل، قضايا دولية، ع ٣٦٤٠، ١٩٩٥/١/٢٣.

- ٢٥% بالتساوي على الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب وذلك بصرف النظر عن المقاعد التي فاز بها الحزب أو التنظيم بنسبة ٢٥% توزع بالتساوي على الأحزاب والتنظيمات التي فازت بمقاعد في مجلس النواب وكان عددها في انتخابات ١٩٩٣ ثمانية أحزاب وتنظيمات بينما اصبح عددها في ١٩٩٧ أربعة أحزاب فقط.

- ٧٥% من الدعم والعون المالي السنوي المخصص من الدولة يوزع وفقاً لعدد الأصوات التي حاز عليها مر شحوا الأحزاب والتنظيمات في الدورة الانتخابية لمجلس النواب ولا يستحق الحزب أو التنظيم نصيباً من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه تقل عن ٥% من مجموع الأصوات.

إن عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو تنظيم سياسي أهمية واقعية كبيرة في الدلالة على الثقل والتأثير والحجم الحقيقي لكل حزب وتنظيم ومدى التواجد الحقيقي للحزب وهل هو موجود ومؤثر في الساحة أم مجرد مسميات حزبية، وكذلك مدى التطور والتغيير الذي حدث في واقع هذا الحزب أو ذاك في حالة المقارنة بين عدد الأصوات التي حصل عليها.

أما في الانتخابات الرئاسية، فقد بلغ عدد المسجلين في كشوفات جداول الناخبين ٥،٦٠٠،١١٩ ناخباً وناخبة بنسبة ٧٢% من إجمالي عدد المواطنين في سن الانتخاب البالغ عددهم ٧،٧٧٤،١١٩ شخصاً، وقد بلغ إجمالي عدد المقترعين ٣،٥٧٧،٩٦٠، بنسبة ٦٧،٣٧% [1].

أما بالنسبة لعدد المسجلات من الإناث فقد بلغت ١٢% عام ١٩٩٩ وهي أقل منها عام ١٩٩٦، ٣٧% وعام ١٩٩٣ ١٥% ويعود السبب في ذلك إلى العادات الاجتماعية التي تحد من دور المرأة في هذا الجانب كما ذكرنا من قبل، إضافة إلى عدم اهتمام الأحزاب وخصوصا أحزاب المعارضة بدفع المرأة للتسجيل ومحدودية التنافس في هذه

١ - اللجنة العليا للانتخابات .www.scer.org.ye/arabic/maserh1a.htm 1/12/2002

الانتخابات على العكس من الانتخابات النيابية التي يكون فيها التنافس واسعا على مستوى كل دائرة في الجمهورية[١].

أما انتخابات السلطة المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية، فقد بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين ٥،٦٢١،٨٢١ ناخبا وناخبة، وقد بلغ عدد الرجال، ٣،٩١٨،٦٩٧ رجلا بنسبة ٦٩،٧%، وبلغ عدد النساء ١،٧٠٣،١٣٢ امرأة بنسبة ٣٠،٣% ، يتنافسون على شغل ٧٠٣٢ مقعد، منها ٤١٨ لمجالس المحافظات، وقد تميزت هذه الانتخابات بمشاركة كلية للأحزاب السياسية اليمنية المتمتعة بالصفة القانونية من لجنة شؤون الأحزاب السياسية وعددها ٢٢ حزبا[٢]، وصرح رئيس قطاع الإعلام في اللجنة العليا للانتخابات في ٢٢ فبراير ٢٠٠١ أن نسبة المشاركة والإقبال على الاقتراع في الاستفتاء على التعديلات الدستورية قد بلغت ٨٥% وفقا لتقارير اللجان الانتخابية[٣].

بينما يرى معهد تنمية الديمقراطية أن نسبة المشاركة العامة في هذه الانتخابات لا تتجاوز ٣٤%، وأشار إلى أن هناك عزوف شعبي كبير عن المشاركة في تأييد ورفض التعديلات، وتشير هذه الإحصائيات إلى حقيقة ضعف القاعدة الشعبية للحكم والمعارضة، وابتعاد مضمون التعديلات والانتخابات المحلية عن التعبير عن تطلعات الناخبين وهو تعبير رافض يترجم إرادته بالامتناع السلبي، كما أنه يشير إلى نقص الثقة بمجمل العملية الانتخابية الجارية في اليمن والتي لم تجلب التغيير الإيجابي، كما تكشف عن طبيعة المرشحين ورؤاهم التي لا تعكس قضايا الناخبين بصورة مباشرة، الأمر الذي يفرض على الحكم والمعارضة مراجعة سياساتها وأولوياتها وأسلوب الخروج إلى الناخبين لاكتساب ثقته ودفعه إلى المشاركة[٤].

---

١ – خالد يحي معصار، المشاركة السياسية في اليمن من خلال الانتخابات النيابية والرئاسية واهم العقبات التي تواجهها،١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢)، ص ٧٣.

٢ – التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٤.

٣ – صحيفة الثورة (صنعاء)، عدد ١٢٣٥٣، ٢٠٠١/٢/٢٢.

٤ – خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص٨٨.

وتـــرى الباحـــثة أنه من أجل زيادة المشاركة وضمان نزاهة الانتخابات يجب اتخاذ عدد من الخطوات منها:

- إصـــلاح ومراجعة النظام الانتخابي وتوفير بنية معلوماتية صحيحة عن التوزيع الديمغرافـــي للســـكان، كمـــا تحتاج إلى تبني استراتيجية وطنية للتوعية بالحقوق المدنية، وتحســـين فـــرص مشـــاركة الناخبين، وتنمية مساهمة الشعب في العمليات السياسية كون جوهـــر المشـــاركة الشـــعبية يتحدد في توفير نظام جديد لإدارة الانتخابات ومنح الشعب المعرفة الضرورية للمشاركة بفعالية في تطوير مسار التحول الديمقراطي.

- أهمـــية توفـــير نظام عادل لإدارة الانتخابات تقوم اللجنة العليا بإعداده، سواء في نسب التمثيل في اللجان أو حصص الموارد المالية المقدمة للأحزاب من خزينة الدولة.

- قيام أحزاب السلطة والمعارضة بعقد حوار لتأصيل أسس ملزمة للعملية الانتخابية تحقـــق إدارة محـــايدة وتوفـــر مـــناخاً راسخاً لانتخابات تضمن شمول المشاركة وحرية التنافس.

- عدم وجود وعي بإجراءات استخراج البطاقة الانتخابية والتصويت في الانتخابات وبالتالـــي مـــن الضروري إعلام الجمهور بالخطوات التي تتخذ في هذا الشأن، وذلك من خـــلال الإذاعة والتلفزيون والصحافة وغيرها. ولكن المشكلة أن هذه الوسائل غير متاحة لأحزاب المعارضة، حيث تخضع لهيمنة وسيطرة الحزب الحاكم.

- فقـــدان الثقة في الانتخابات، حيث إن هناك اعتقاد بعدم صدقها ونزاهتها، وبتدخل الســـلطة الحاكمـــة لصـــالح المؤتمـــر الشـــعبي العام، وهذا ما يؤدي بالمواطن إلى حالة الاغتراب، وبالتالي فالمسألة تحتاج لإعادة النظر في آليات العملية الانتخابية.

ثانيا: المشاركة السياسية من خلال الترشيح في الانتخابات :

تعـــد المشاركة من خلال الترشيح في الانتخابات أكثر إيجابية من مجرد التصويت، ولكـــن مع ذلك يعد التصويت أكثر أهمية لأسباب عديدة أهمها، أنه حق تمارسه الأغلبية،

وهـو بذلـك يعد أحد المحاور التي تركز عليها الديمقراطية، كذلك فان الناخب يهدف إلى تحقـيق مصـلحة عامة لا خاصة، بعكس المرشح الذي إلى جانب وعوده بتحقيق مصلحة عامـة فإنه أيضا يسعى لتحقيق مصلحة خاصة عن طريق المنصب الذي سيتبوأه في حالة نجاحـه، هـذا إلى جانب أن الترشيح يتطلب توفير بعض المقومات سواء كانت مقومات شخصية أو مادية وهو ما لا يتيسر إلا لأعداد قليلة[1].

جدول رقم (٧) يبين عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٣-١٩٩٧

السنة	الانتخابات النيابية ١٩٩٣					الانتخابات النيابية ١٩٩٧				
النوع سنة الترشيح	ذكور	نسبة	إناث	نسبة	إجمالي	ذكور	نسبة	إناث	نسبة	إجمالي
حزبيون	١١٩٨	٩٨,٦	١٧	١,٤	١٢١٥	٧١٧	٩٨,٧	٨	١,٢	٧٢٥
مستقلون	١٩٤٢	٩٨,٨	٢٤	١,٢	١٩٦٦	١٤٥٣	٩٩,٥	٩	.٠٥.	١٤٦٢
إجمالى	٣١٤٠	٩٨,٧	٤١	٨,٣	٣١٨١	٢١٧٠	٩٩,٣	١٧	.٠٧.	٢١٨٦

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بناء على معلومات قامت بجمعها.

يشير الجدول السابق إلى أن عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٣، (٣١٨١) مرشـح ومرشحة، وبلغ عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، (٢١٨٦)، وبالتالي فقد تراجع إجمالي عدد المرشحين في الانتخابات النيابية ١٩٩٧، بمعنى أن المستوى العام للمنافسـة انخفـض بمقدار ٣٢،٧% عما كانت عليه في انتخابات ١٩٩٣، ويمكن إرجاع أسباب انخفاض عدد المرشحين إلى عدة أسباب منها:

أولا: مقاطعـة الأحـزاب الكـبرى للانـتخابات، أدت هذه المقاطعة إلى زيادة عدد المرشحين من المستقلين، فقد قاطع الانتخابات أربعة أحزاب سياسية معارضة على رأسها الحـزب الاشتراكي اليمني، ورابطة أبناء اليمن، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، ونمو الخلافات بين الأحزاب الرئيسية حول أسس الانتخابات[2].

---

١ – أشرف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص٢٢٢.

٢ – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ اليمن ، ص ٦٤.

ثانـــيا: تقلــص حجم الخريطة الحزبية الرسمية في اليمن في عام ١٩٩٧، عما كان علـــيه الحال في عام ١٩٩٣، ففي ظل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية -الذي صدر في أكتوبر ١٩٩١- شارك في انتخابات ١٩٩٣ (٢٢) حزبا وتنظيما سياسيا [1]، ولكن بعد صـــدور اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الأحزاب في أغسطس ١٩٩٥، وتطبيق الشروط والضـــوابط التـــي تضمنتها اللائحة على الأحزاب القائمة فعلا على الساحة السياسية، فقد رخصـــت لجـــنة شـــؤون الأحزاب ل (١٥) حزبا فقط من هذه الأحزاب بممارسة العمل السياســـي وذلـــك حتى تاريخ إجراء الانتخابات، أما بقية الأحزاب والتي سبق لبعضها أن شـــارك في انتخابات ١٩٩٣ فقد تحولت مع تطبيق اللائحة الجديدة إلى مشاريع أحزاب أو أحزاب تحت التأسيس يتعين تطبيق الشروط والقواعد التي تضمنتها اللائحة عليها حتى يتم الترخيص لها قانونا[2].

ويرتـــبط بدور الأحزاب في التقدم بمرشحين في الانتخابات ظاهرة المستقلين، حيث بلغ إجمالي عدد المرشحين المستقلين في انتخابات ١٩٩٣، (١٩٦٦) مرشح مستقل وهو عـــدد أكبر من عدد المرشحين الحزبيين الذي بلغ (١٢١٥)، أما في العام ١٩٩٧، فقد بلغ عـــــدد المرشحين المستقلين (١٤٦٢)، وهو أكثر من عـــدد المرشحين الحزبيين الذي بلغ (٧٢٥) وهو عدد أقل من عدد المرشحين الحزبيين في العام ١٩٩٣، ورغم تعدد الأحزاب اليمنـــية فـــإن المرشحين في الانتخابات البرلمانية يفضلون الاستقلال عن الأحزاب، وهي ظاهـــرة واضحة وآخذة في التزايد، أما أهم المؤشرات والملامح العامة لظاهرة المرشحين المستقلين في الانتخابات اليمنية فهي:

- اعـــتماد فئة من المستقلين على ترشيح أنفسهم استناداً إلي خلفية انتماءاتهم العائلية والعشائرية والقبلية .

- بعـــض الأحـــزاب دفعـــت بعض أعضاءها إلى الترشيح كمستقلين في عديد من الدوائـــر وذلـــك كجـــزء من المناورات الانتخابية بين الأحزاب، والتي ترمي إلى تشتيت

١- حـــول التعـــريف بأهم هذه الأحزاب، انظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٢٦٧-٢٦٩.

٢ - حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٧٤.

الأصـــوات حتى يتم تفويت فرصة الفوز على مرشحي بعض الأحزاب المنافسة، لضمهم إلى الهيئات البرلمانية لتلك الأحزاب في حالة فوزهم ، خاصة، وان القانون الانتخابي يلزم الأحـــزاب بعدم ترشيح أكثر من مرشح واحد في الدائرة الواحدة ، فقد بلغ عدد المرشحين بصـــفة مســـتقل وينـــتمون إلى أحزاب ٦٦٨ مرشح مستقل، منتمين إلى أحزاب (المؤتمر والاشـــتراكي والإصـــلاح) و٩٩٧ مستقلين غير منتمين[١]، كما لم تعدم الانتخابات اليمنية وجـــود عـــدد مـــن المرشحين المستقلين الذين خاضوا الانتخابات لمجرد الشهرة والتمتع بالتغطية الإعلامية دون أن يمتلكوا أدنى أمل بالفوز في الانتخابات.

– عـــدم إجماع بعض القيادات أو اقتناعهم بمرشحي المؤتمر في بعض الدوائر أدى إلـــى زيادة عدد المرشحين المستقلين الذين اقدموا على ترشيح أنفسهم كمنافسين لمرشحي المؤتمـــر الشعبي العام[٢]، فقد بلغ عدد المرشحين في المؤتمر الشعبي العام كمستقلين في الانـــتخابات النيابـــية ١٩٩٧، (٩٧) شخصـــاً، أيضـــا أدى قرار اللجنة المركزية للحزب الاشـــتراكي اليمنـــي بمقاطعـــة الانـــتخابات إلـــى ترشيح بعض أعضاء الحزب لأنفسهم كمســـتقلين[٣]، وبلغ عدد المرشحين المستقلين للحزب الاشتراكي ٤٣ شخصا، أما التجمع اليمني للإصلاح فقد بلغ عدد المرشحين المستقلين فيه ٦٦ شخصا.

– وجـــود قوى سياسية في المجتمع غير ممثلة في الأحزاب القائمة بصفة رسمية، بمعنى أن هناك قوى سياسية لم تتكون لها أحزاب تعبر عنها بعد.

– زيـــادة نزعة المصالح الشخصية ، حيث لعبت المصلحة الشخصية دوراً واضحاً في دفع الكثير للترشيح كمستقلين.

ويشـــير الجـــدول أيضا إلى تدني عدد المرشحات من الإناث من (٤١) مرشحة في العـــام ١٩٩٣ إلى (١٧) مرشحة، وقد انخفض عدد المرشحات باسم أحزاب سياسية، من ١٧ مرشحة عام ١٩٩٣ إلى ٨ مرشحات فقط، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي:

---

١ – لمزيد من التفاصيل، انظر محمد الفرح ، مرجع سابق، ص٩٠.

٢ – تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام ، مرجع سابق ،ص٣٠.

٣ – فقد تم ترشيح ثلاثة أعضاء في المكتب السياسي، وستة أعضاء في اللجنة المركزية، وأربعة وثلاثون عضوا في المحافظات، لمزيد من التفاصيل انظر، محمد الفرح، مرجع سابق ، ص٩١.

- مقاطعة بعض الأحزاب السياسية لانتخابات عام ١٩٩٧ مثل الحزب الاشتراكي، وحزب رابطة أبناء اليمن (رأي)، وهما من الأحزاب التي تعطي مساحة لا بأس بها للنساء في أولوية الترشيح.

- إحجام بعض الأحزاب الأخرى عن تضمين قائمة مرشحيها عناصر نسائية لاعتبارات عديدة، منها الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والعقائدية، ومنها التجمع اليمني للإصلاح الذي يعتمد على قوة الصوت الانتخابي للمرأة في الفوز في الانتخابات[١].

- إحجام عدد غير قليل من النساء عن ترشيح أنفسهن لشعورهن بحالة إحباط شديدة من النتائج المتواضعة التي حققتها النساء في الانتخابات السابقة.

- اعتماد الحملات الانتخابية على عناصر واشتراطات قد لا يكون بمقدور النساء الوفاء بها[٢].

أما فيما يتعلق بالتقدم بمرشحين في الانتخابات الرئاسية، فقد أعلن مجلس النواب عن فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية، وقد بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات الترشيح نحو ٣٨ شخصا، لم يتمكن بعضهم من استيفاء الوثائق اللازم تقديمها مع طلب الترشيح، فرفض مجلس النواب استلام طلباتهم ، كما رفض طلبا تقدمت به امرأة[٣].

وفي اليوم العاشر قدم سبعة أشخاص طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وكان بينهم شخصيات ذات إرث سياسي هم (علي عبد الله صالح، علي صالح عباد مقبل،

---

١ - تجدر الإشارة إلى أن التحسن الذي طرأ على موقف التجمع اليمني للإصلاح بصدد نظرته السابقة المحرمة مشاركة المرأة في مختلف أطوار العملية الديمقراطية، لم يكن تعبيرا عن قناعة تستند لتأصيل ديني كما في أسانيده لحجب حق المشاركة النسوية، بل جاء من حسابات سياسية ناجمة عن إحساسه بالنتائج السلبية التي أثرت على قدرته الانتخابية عام ١٩٩٣، نتيجة لغياب المرأة مما اضطره للتداول في هذه الإشكالية وطرحها على مجلس شوراه الذي أجاز بعد جدل واسع حق المرأة في المشاركة الشعبية ناخبة مع التحفظ على حقها الطبيعي مرشحة.

٢ - التقرير الاستراتيجي السنوي، اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٧٦.

٣ - تقدمت ثريا منقوش بطلب الترشيح لرئاسة الجمهورية ورفض هذا الطلب، انظر، صحيفة الوحدة (صنعاء)، ١٩٩٩/٧/١٤.

ونجيب قحطان الشعبي)، وقد قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بفحص طلبات ووثائق لترشيح للتأكد من توفر الشروط الدستورية والقانونية في الذين تقدموا بطلبات الترشيح وعددهم ٣٠ شخصا، وقد انسحب منهم في فترة فحص الطلبات ثلاثة أشخاص.

ولم تتوفر الشروط الدستورية والقانونية في ثلاثة أشخاص آخرين، وبذلك فإن المتقدمين بطلب الترشيح الذين اكتملت فيهم شروط الترشيح كانوا ٢٤ شخصا، قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بعرض أسماءهم على مجلس النواب للتزكية[١].

وتستطيع الأحزاب أن تقوم بدور مهم في عملية انتخاب رئيس الجمهورية، سواء في مرحلة الترشيح أو مرحلة الاقتراع، ولكن نظراً لأن المؤتمر يمتلك أكثر من ثلثي أعضاء مجلس النواب المنتخب، ومجلس الشورى المعين، فإنه يضمن بسهولة فوز مرشحه وتأييد المجلس له.

كما أنه بحكم التداخل بينه وبين الجهاز الإداري للدولة، وسيطرته على وسائل الاتصال الجماهيري الرئيسية فإنه يضمن دائما فوز مرشحه في الانتخابات، وبالتالي تتقدم فرص نجاح المعارضة سواء في مرحلة الترشيح أو الانتخاب.

أما عدد المرشحين في انتخابات السلطة المحلية، فقد بلغ عدد المتقدمين بطلبات الترشيح حوالي (٢٦،٠٠٠) شخص للتنافس على حوالي (٧٠٠٠) مقعد، وقد قدم المؤتمر أكثر من ٥٨٣٦ مرشح، يليه الإصلاح الذي قدم حوالي (٣٨٧٣) مرشح ثم الحزب الاشتراكي الذي قدم ١٥٠٠ مرشح[٢]، وبقية الأحزاب الأخرى كالناصريين والبعثتين وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية وتسعة أحزاب أخرى، فلم يتجاوز العدد ٢٠٠٠ مرشح، وبلغ عدد المرشحين المستقلين، ١١١٥٨ مرشح، وقد انخفض عدد المرشحين المستقلين عن الانتخابات النيابية ١٩٩٧، الأمر الذي يمكن النظر إليه على أنه قبول متزايد للحزبية بين أوساط المواطنين[٣].

١ – خالد يحي معصار، مرجع سابق، ص٨٢.

٢ – صحيفة الصحوة (صنعاء)، ع ٧٥٩، ٢٠٠١/٢/٨.

٣ – التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١، مرجع سابق، ص١٠٧.

و لـم تشهد انتخابات السلطة المحلية لعام ٢٠٠١ تحسنا في ترشيح المرأة، حيث لم يـتجاوز عدد المرشحات للمجالس المحلية في المديريات والمحافظات ١٤٧ امرأة انسحب منهن ٢٨ امرأة ، وبلغ عدد المرشحات ١٠٨ امرأة للمجالس المحلية في المديريات، و١٢ لعضـوية مجلـس المحافظة، وتشير مؤشرات الاقتراع إلى أن مشاركة المرأة في معظم الحـالات كان ١-٥% في أحسن الحالات، وإذا ما لوحظ أثر هذا العزوف في إطاره العام فـإن نقـص وتـراجع نسبة المشاركة العامة في الانتخابات في اليمن مصدره عدم الثقة بالسياسـات والـتوجهات الراهنة، والشك في صدق التوجهات الداعمة للمرأة التي تحس أنهـا جـزء مـن حاجـات الـبريق الإعلامـي للنظام السياسي، وليست جوهر العملية الديمقراطـية، كـون المرأة المطالبة بالمشاركة الفاعلة لم يقدم لها أية برامج تأهيل قادرة علـى تعزيـز قدرة المرأة على التنافس في الحياة السياسية وهو ما تؤكده تجربة الترشيح التـي أدت إلـى فوز٢٧ امرأة مقابل ٧٠٣٢ رجل، والملاحظ في هذه الانتخابات تنامي الخطـاب الموجـه إلـى مشاركة المرأة الناخبة المصاحب بأشكال من الضغوط والتهديد للمـرأة المرشـحة التي تسجل وقائع حرمان أعداد منهن في فرص الفوز، وهو ما جعل مشـاركة المـرأة الناخـبة ضعيفا جدا، قياسا بكل العمليات الانتخابية التي عرفتها اليمن، يمكن القول أن مؤشر المشاركة من خلال الترشيح يجسد ظاهرتين:

أولاهما: محدودية المشاركة الإيجابية، وضعف الميل للانخراط في العمل السياسي، وشـعور الكثـير مـن الـناس أن الانـتخابات غير ذات جدوى في التغيير إلى الأفضل وإخراجهم من معاناتهم المعيشية.

والثانـية: ضـيق دائـرة تجديد النخبة، إذ إن جانبا من هؤلاء الذين رشحوا أنفسهم يـتكرر ظهورهم، وهو مؤشر لانخفاض فرص ظهور قيادات سياسية جديدة، فقد بلغ عدد أعضـاء مجلس النواب الذين تواجدوا في البرلمان في العام ١٩٩٣، والعام ١٩٩٧ ١٣٠ عضواً، بنسبة ٤٨% من عدد الأعضاء[١].

---

١ - لمزيد من التفاصيل انظر ، محمد الفرح، مرجع سابق، ص١٣٥-١٨١

تــرى الباحــثة أن تطور المشاركة السياسية في اليمن يسير بالمراحل الطبيعية التي نجدهــا فــي كثــير من الديمقراطيات الناشئة والتي تعكس تقلبات مجموعة من العوامل المرتبطة بالنظام السياسي وبالتنظيمات السياسية وبالمواطنين، إلا أن هذا التطور لم يصل بعــد إلــى مســتوى التحول النوعي في طبيعة الثقافة السياسية وأشكال الوعي السياسي، ولازال العديــد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى التي ينظر إليها كآلــيات لتغيير الثقافة السياسية محكومة وفي أحايين كثيرة بأشكال ووعي سياسي تقليدي، وخاصة فيما يتعلق بنظرتها وتوجهاتها نحو المشاركة السياسية للمرأة.

ثالثا : تشكيل أو المشاركة في تشكيل الحكومة :

يؤكد أحد الكتاب على أنه لا تقاس ديمقراطية نظام سياسي ما من خلال إحصاء عدد الأحــزاب التــي يــرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخبات المــتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة[١].

وفــي اليمــن لم يجر تداول للسلطة بين الأحزاب بشكل كامل من طرف إلى آخر، ولكــن ظلت القوى الرئيسية تتنقل في السلطة بتغيير بعض مواقعها، إما بفعل تأثير اتفاقية إعــلان الوحــدة أو بفعل الانتخابات النيابية التعددية، حتى مالت الكفة إلى أحد الأطراف الــذي انفرد بالسلطة كليا بعد انتخابات ١٩٩٧، وقد تنقل في السلطة ثلاثة أحزاب سياسية ويرجع أساس هذا التنقل إلى سببين:

١- الديمقراطــية التــي جاءت بها الوحدة اليمنية وما يميزها من تعدد مراكز القوة الرئيسية، وهو الشرط الأكثر أهمية للتحول الديمقراطي[٢].

---

١ – برهان غليون، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٢٧٢.

٢ – التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مرجع سابق، ص٢٥٣.

٢- الانـــتخابات النيابية ١٩٩٣،والتي كانت أول انتخابات عربية لا تسفر عن فوز حـــزب معين أو أنصاره بالأغلبية المطلقة، وهو ما يعني تحقيق توازن نسبي بين مراكز عدة للقوة السياسية - الاجتماعية[١].

- وهنا نميز بين: تنقل داخل السلطة عبر تحديد المواقع التي تم تبادلها ويصدق هذا علـــى الحزبين الحاكمين في الفترة الانتقالية، واللذين شكلا امتدادا لنظامي الشطرين، ولم تغـــير الانـــتخابات النيابية ١٩٩٣ سوى إعادة تحديد حجم موقعهما في السلطة، والإفساح لطرف ثالث يدخل السلطة لأول مرة.

- التـــنقل بيـــن الســـلطة والمعارضة ومنها وإليها وينطبق هذا التحليل على التجمع اليمنـــي للاصـــلاح الـــذي انـــتقل من المعارضة - في الفترة الانتقالية - إلى السلطة بعد الانـــتخابات والحرب الأهلية (حرب صيف ١٩٩٤)، ثم خروجه منها إلى المعارضة إثر انتخابات ١٩٩٧.

(أ) سيطرة الثنائية الحزبية (المؤتمر والاشتراكي) أثناء الفترة الانتقالية :

بموجـــب اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية التي حددت بسنتين وســـتة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ الاتفاق، فقد تقاسم السلطة في دولة الوحدة بين الحزبين الرئيسيين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني، وقد اعتمد الحزبان صيغة التناصف في تقاسم السلطة على مستوى الحكومة، أي مجوع الحقائب الوزارية وما في مستواها من نواب ووزراء أو وكلاء وزارات ... الخ.

١ - المرجع السابق، ص٢٥٣.

جدول رقم (٨) تصنيف حقائب حكومة دولة الوحدة انطلاقا من سياسة التناصف

نصيب الشمال في الحكومة	نصيب الشمال في الحكومة
المجموعة الأولى: الوزارات السيادية	
	١- رئيس الوزراء (الوزير الأول)
١-النائب الأول لرئيس الوزراء	٢- نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع
٢-نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية	٣- نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة والإصلاح الإداري
٣- وزارة الخارجية	٤- وزير الدولة للشؤون الخارجية ٥- وزارة شؤون المغتربين
٤- وزارة الصناعة	٦- وزارة النفط والثروات المعدنية ٧- وزارة التخطيط والتنمية
٥- وزارة الداخلية	٨- وزارة الدفاع
٦- وزارة المالية	٩- وزارة التموين والتجارة
المجموعة الثانية: وزارات هامة	
٧- وزارة الثقافة	١٠- وزارة الاعلام
٨- وزارة الزراعة والموارد المائية	١١- وزارة الثروة السمكية
٩- وزارة المواصلات	١٢- وزارة النقل
١٠- وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري	١٣- وزارة الإدارة المحلية
١١- وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية	١٤- وزارة العمل والتدريب المهني
المجمعة الثالثة: وزارات عادية	
١٢- وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	١٥- وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب
١٣- وزارة التربية والتعليم	١٦- وزارة التعليم العالي
١٤- وزارة الشباب	١٧- وزارة السياحة
١٥- وزارة الإنشاء والتعمير	١٨-وزارة الإسكان
١٦- وزارة الشؤون القانونية	١٩- وزارة العدل
المجموعة الرابعة: وزارات غير هامة	
١٧- وزارة الصحة	
١٨- وزارة الأوقاف	
١٩- وزارة الكهرباء	
٢٠- وزير دولة	
المجموع: ٢٠وزارة	١٩ وزارة

المصدر : فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨ – ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٨٥ .

وبالـــنظر إلـــى تشـــكيل أول حكومة في دولة الوحدة فقد تم التناصف بين الحزبين بالاعتماد على معايير ثلاثة هي:

معـــيار القـــوة، حيـــث تقاسم الحزبان وزارتي الداخلية والدفاع، فكانت الأولى من نصـــيب الشمال والثانية من نصيب الجنوب، كما جرى النظر إلى وزارة الخارجية بكثير مـــن الأهمـــية، وحـــرص المؤتمر الشعبي العام على أن تكون من نصيبه، وتم استحداث وزارة مقابلـــة- وظيفيا- كانت من نصيب الحزب الاشتراكي وهي وزارة الشؤون الدولة للشؤون الخارجية، إلى جانب وزارة شؤون المغتربين.

التقاســـم باعـــتماد **المعـــيار الوظيفي**، فقد تم تقسيم الوزارات التي كانت في الأصل وزارة واحدة وشطرت إلى وزارتين، مثل وزارة الإعلام والثقافة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الإنشـــاء والإســـكان، وزارة الشـــؤون الاجتماعـــية والعمل، وكل وزارة من هذه الوزارات قسمت إلى وزارتين بتقسيم وظيفتها واختصاصاتها، وبالتالي خضعت المجموعة الأولـــى للتقسيم باعتماد معيار القوة ومعيار الوظيفة، بينما اقتصر تقاسم المجموعة الثانية والثالثة على معياري الوظيفة والمردودية النفعية، في حين لم تدخل المجموعة الرابعة في حسابات الصراع لعدم أهميتها من جهة وثقل أعبائها من جهة أخرى[١].

وقـــد أدت الثنائية الإدارية الناتجة عن التناصف في دولة واحدة بدورها إلى احتكار الحزبيـــن للسلطة والمال العام ووسائل الإعلام، وتوحدهما بالدولة، وقد ركز هذا الاحتكار ســـلطة القرار بيد السلطة التنفيذية، وهمش السلطات الأخرى، فضلا عن تهميش الحزبين الحاكمين لعناصر فاعلة في المجتمع المدني بكل مكوناته .

(ب) الائتلاف الثلاثي (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح) ١٩٩٣-١٩٩٤:

تشـــكلت حكومـــة الائتلاف الثلاثي بناء على نتائج الانتخابات النيابية ١٩٩٣، والتي أتاحت للتجمع اليمني للإصلاح المشاركة في تشكيل الحكومة، فقد حصل المؤتمر الشعبي

١- فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨ -١٩٩٧، مرجع سابق، ص٨١-٨٩.

العام على ١٢٢ مقعد من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٠١، وحصل الحزب الاشتراكي على ٥٦ مقعد، وحصل التجمع اليمني للإصلاح على ٦٣ مقعد.

ونظرا لعدم قدرة أي من الأحزاب على الحصول على الأغلبية المطلقة من مقاعد مجلس النواب لتشكيل الحكومة، فقد تم تشكيل ائتلاف ثلاثي مكون (المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني)، وبلغ عدد الحقائب الحكومية ٣١ حقيبة وزارية، تم توزيعها كما يلي:

المؤتمر الشعبي العام حصل على ١٥ وزارة من ضمنها نائبان لرئيس الوزراء ووزارة الخارجية، أما الحزب الاشتراكي فقد حصل على ٩ حقائب وزارية، منها رئيس الوزراء ونائب واحد لرئيس الوزراء، أما التجمع اليمني للإصلاح فقد حصل على ٦ حقائب وزارية[1].

(جـ) الائتلاف الثنائي (المؤتمر والإصلاح) ١٩٩٤-١٩٩٧:

كانت هذه الحكومة الثالثة في دولة الوحدة، لكنها الأولى في صيغة تشكيلها من حيث التناسب طبقا للحجم النيابي، وبالرغم من توقيع الحزبين على وثيقة الائتلاف وارتضائهما بالصيغة التي تم تشكيلها وتوزيعها، غير أن الشريك الأصغر في الحكومة لم يخف امتعاضه منها والظهور بمظهر الضحية، وأنه منزوع السلطات.

وقد اتفق الحزبان على أن يكون عدد الحقائب الوزارية بما فيها رئاسة الحكومة ٢٧ حقيبة ومنصبا وزاريا، وقد جعل هذا العدد بالتحديد كي يسهل إجراء قسمة عادلة وهي نسبة ٢:١ انسجاما مع النسبة البرلمانية لكلا الحزبية. فمقاعد المؤتمر الشعبي العام ١٢٠ مقعدا، ونصيب الإصلاح ٦٢ مقعد، فكانت الحقائب الوزارية موزعة انطلاقا من هذه النسبة ١٨ وزارة للمؤتمر، مقابل ٩ وزارات للإصلاح.

---

١ – عدنان ياسين المقطري، مرجع سابق، ص ٤٢.

وكما يبدو فإن هذه الخطوة حققت مبدأ التمثيل الديمقراطي دون ضيم، وأثبتت الجدية وحسن النية في مصداقية التوجه الديمقراطي، غير أن هذه الخطوة تبدو شكلية إلى حد كبير، تكشفها صيغة توزيع الوزارات نوعيا بين الحزبين، وسوف يتم تقسيم الوزارات إلى ثلاث مراتب هي:

الوزارات السيادية المهيمنة في السلطة السياسية، والوزارات الهامة ذات المردودية النفعية، والوزارات الهامشية ثقيلة العبء.

جدول رقم (٩) يبين التوزيع النوعي للحقائب الوزارية بين الحزبين (أكتوبر ١٩٩٤)

المؤتمر الشعبي العام	التجمع اليمني للإصلاح
المجموعة الأولى	
١- رئيس الوزراء ٢- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ٣- نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ٤- نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة ٥- وزير الدفاع ٦- وزير الداخلية ٧- وزير النفط ٨- وزير المالية	١ نائب رئيس الوزراء
المجموعة الثانية	
٩- وزير الإعلام ١٠- وزير المواصلات ١١- وزير الشؤون القانونية ١٢- وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري ١٣- وزير الزراعة والموارد المائية	٢- وزير الإدارة المحلية وزير التموين والتجارة وزير الثروة السمكية
المجموعة الثالثة	
١٤- وزير الثقافة والسياحة ١٥- وزير الشباب والرياضة ١٦- وزير النقل ١٧- وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية ١٨- وزير الإنشاءات والإسكان	٥- وزير التربية والتعليم ٦- وزير الصحة ٧- وزير الأوقاف ٨- وزير العدل ٩- وزير الكهرباء

المصدر: فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ١٩٨٨ - ١٩٩٧، مرجع سابق، ص١١٩.

تشـير المعطـيات المتضـمنة في الجدول أن التجمع اليمني للإصلاح لم يحظ من المجموعـة الأولـى السيادية الهامة سوى بمنصب نائب رئيس الوزراء، وهو موقع تقابله ثمانية مواقع من نصيب المؤتمر الشعبي العام، قد يكون هذا النصيب الواحد مهما لو كان هـو النائب الوحيد ، بل يقابله ثلاثة نواب رئيس وزراء، مما جعل هذا المنصب فضفاضا وعديـم الفعالية، خاصة عند تصاعد الأزمة بين الحزبين، فإن أوامر نائب رئيس الوزراء تفقـد قيمتها لأنها لا تنفذ، بالرغم من أن نص الفقرة (٨) من اتفاقية الائتلاف تعزز موقع نائـب رئـيس الوزراء، حيث جاء فيها يكون رئيس الحكومة من المؤتمر الشعبي العام، ونائبه من التجمع اليمني للإصلاح، يساعده في أعماله وينوب عنه في غيابه(١).

ومـع بروز هذا الاختلال في التوزيع النوعي للوزارات أثبت التجمع اليمني للإصلاح أنه قـادر علـى إزعـاج شريكه حتى في المواقع الدنيا التي أوعزت إليه، وقد اثبت التجمع اليمني للإصلاح حرصه ورغبته الشديدة في ممارسة السلطة كي يحقق أهدافا يرتئيها منها:

- التدرب على ممارسة السلطة وتحقيق بعض الامتيازات الشخصية والحزبية على حد سواء.
- إثـباته فعلـيا – قبولـه بمـبدأ التداول السلمي للسلطة وتحسين صورته داخليا وخارجيا باعتباره حزبا يقبل بالديمقراطية
- الظهـور بمظهر المستضعف في الائتلاف، وأنه ضحى من أجل الوطن، وليست بـيده سلطات فعلية تخول له المشاركة الكفؤة، وقد وازن الإصلاح بين خيار المشاركة "المهضـومة " وبين المعارضة، فوجد أن الخيار الأول أكثر فعالية، بينما في المقابل ضمن المؤتمر من هذه المشاركة ما يلي:
- تمرير الإصلاحات الاقتصادية دون معارضة.
- التمهيد للاستفراد بالسلطة في الانتخابات القادمة بوسيلتين، الأولى إعلانه مبكرا أنـه ينوي الحصول على الأغلبية المريحة، الثانية: إحراق التجمع اليمني للإصلاح سياسيًا

١- اتفاقية الائتلاف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٤، في صحيفة ٢٦ سبتمبر، ١٣ نوفمبر ١٩٩٤.

بهــذه المشــاركة باعتــباره المنافس المحتمل والوحيد في ظل مقاطعة الحزب الاشتراكي للانتخابات.

- إعادة ترتيب وضع المؤتمر الشعبي بما يتناسب مع المستقبل السياسي[1].

(د) التناسب في مجلس الرئاسة:

حــددت اتفاقية إعلان الجمهورية أن يتألف مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء (المادة الثانــية)، كمــا حددت طريقة تشكيل المجلس الخاص بالفترة الانتقالية، أن يتم عن طريق الانــتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى (جنوب) والمجلس الاستشــاري (شــمال) وهــو انــتخاب صوري، إذ تم سلفا توزيع عضوية المجلس بين الحزبيــن، مع تحديد الأشخاص، وجاءت الانتخابات لتعزز الاتفاقات الجانبية التي تم على أساســها تقاســم عضوية مجلس الرئاسة (كما ونوعا) بنسبة ٦٠% للشمال ونسبة ٤٠% للجنوب[2].

مجلس الرئاسة : هو مجلس يتكون من خمسة أعضاء ، وفيه رئيس لمجلس الرئاسة ونائــب لــه، في الفترة الانتقالية: كانت السلطة مقسمة بين حزبين متناصفين هما المؤتمر الشــعبي والاشــتراكي اللــذان تقاسما عضوية المجلس تناسبياً أي ثلاثة أعضاء للمؤتمر، وعضــوين للاشــتراكي ، وفــي حين استمر الوضع بالنسبة لمنصب الرئيس ونائبه دون تغيير حتى بعد إجراء الانتخابات النيابية، فإن الحركة التي تمت اختصت بأعضاء مجلس الرئاســة بسبب صعود قوة ثالثة بفعل الانتخابات ممثلة بالتجمع اليمني للإصلاح، فأصبح تقســيم عضوية المجلس، عضوان للمؤتمر وعضوان للاشتراكي وعضو واحد للإصلاح بالرغم من أن عدد مقاعده النيابية أكثر من الحزب الاشتراكي، والتنقل الذي جرى فيه يعد تــنقلا جزئــيا إذ ظــل منصب الرئيس ونائبه - في ظل الحكومة الانتقالية، أو الحكومة

---

١ - فيصل الحذيفي، مرجع سابق ، ١١٣-١٢٠.

٢ - أنظــر: اتفاقــية إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، (المادة الثالثة)، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ٢٢ أبريل، ١٩٩٠).

المنبثقة عن الانتخابات الأولى ١٩٩٣ – حكرا على حزبين هما : المؤتمر والاشتراكي، وعلى شخصين بذاتهما هما الرئيس علي عبد الله صالح، والنائب علي سالم البيض.

– وقد جاءت التعديلات الدستورية في العام ١٩٩٤ لتلغي مجلس الرئاسة، ليصبح النظام السياسي اليمني نظاماً نصف رئاسي، ظلت الرئاسة فيه من نصيب المؤتمر الشعبي العام، وهو منصب لم يشمله أي تغيير، بيد أنه بموجب الدستور الجديد ١٩٩٤ أصبح يتعين عليه العودة إلى هذا المنصب بالانتخابات العامة المقرر إجراؤها في العام ١٩٩٩ ولفترتين رئاسيتين فقط.

رابعا : المشاركة من خلال البرلمان :

المفترض أن البرلمان هو أكثر القنوات اتساعا لمشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للدولة، سواء من خلال النشاط الرقابي أو النشاط التشريعي، ويؤكد البعض على أن الأحزاب تقوم بدور هام في المشاركة السياسية من خلال البرلمان، ورغم أن اليمن عرفت المجالس التشريعية منذ فترة طويلة قبل قيام الوحدة (١٩٩٠) إلا أن الطابع الأحادي لتلك المجالس كان يفقدها الكثير من المصداقية ويسلبها القدرة على أداء دورها الحقيقي المنوط بها.

ومنذ السماح بالتعددية السياسية في اليمن صارت السلطة التشريعية تضم ممثلين عن أكثر من حزب سياسي بالإضافة إلى المستقلين، وكان المأمول أن يؤدي ذلك إلى زيادة فاعلية مجلس النواب، ولكن الواقع الذي فرض نفسه منذ تحقيق الوحدة أسهم في الحد من فاعلية المجلس بسبب الهيمنة شبه الكاملة عليه سواء أيام الائتلافات الثنائية والثلاثية أو بسبب هيمنة الأغلبية المريحة لحزب واحد كما هو قائم في فترة المجلس الراهنة (٩٧-٢٠٠٣)، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أسبابا أخرى تزيد من عدم فاعلية المجلس كاستمرار ظاهرة غياب أعضاء مجلس النواب بصورة كبيرة، وخروج جزء من الحاضرين قبل نهاية الجلسة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إقرار قوانين بوجود نسبة قليلة من النواب، وفي السياق نفسه تعاني بعض لجان المجلس الدائمة – أيضا – من

ظاهرة الغياب وخاصة غياب رؤسائها ومقرريها مما يعكس نفسه على نشاط اللجان بشان مشاريع القوانين والاتفاقيات، كما أن هناك شكاوى من بعض النواب أن الصياغة النهائية لتقارير اللجان بشأن مشاريع القوانين والاتفاقيات لا تعكس - في بعض الأحيان- المناقشات الحقيقية بسبب التدخل في تكييف الصياغة وفق رؤية لا تعبر بالضرورة عن موقف اللجنة، ولاشك أن كل ذلك قد عكس نفسه سلبا على أداء المجلس[1].

١- مجلس النواب الأول بعد قيام دولة الوحدة ١٩٩٠-١٩٩٣:

تضمن اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية الإجراءات المتعلقة بتكوين مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية، فنصت المادة (٣) من الاتفاق على ما يلي:

" تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى، بالإضافة إلى عدد (٣١) عضوا يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا (انتخاب مجلس الرئاسة، وتعديل الدستور)، وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان، يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

أما عن الأداء البرلماني للمجلس فقد سعى مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية إلى البدء بالتشريع لدولة الوحدة، حيث قام بمناقشة عدد من مشاريع القوانين وإقرارها، وقد بدأ المجلس عمله التشريعي من نقطة البداية لأن التشريعات الشطرية السابقة يفترض سقوطها تلقائيا بإعلان الوحدة اليمنية، وقد أنجز المجلس عددا من التشريعات التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن، كما وافق المجلس على عدد من الاتفاقيات الدولية والثنائية المختلفة ودرس عددا من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقام بعدد من النشاطات المتنوعة وإن كان المجلس في حقيقة الأمر (والمكون من المجلسين المندمجين بصورة فورية عقب الوحدة) لم يستطع إنجاز كل ما أوكل إليه من مهام في سن

١ - التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦٢.

القوانين المنظمة لدولة الوحدة، وحتى تلك التي تم تشريعها وإصدارها كانت الغالبية العظمى تراوح خطوات محلك سر، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة، ولكن يمكن إجمالها في سببين رئيسيين:

أولهما: أن المجلسين المندمجين (واللذين شكلا مجلس الوحدة) لم ينتخبا بصورة ديمقراطية حقيقية، وإن أضفى عليهما طابع الديمقراطية مما انعكس سلبا على مجمل نشاط المجلس وقراراته.

ثانيهما: أن المماحكات الحزبية والمزايدات والصعوبات السياسية التي رافقت قيامه في أول خطواته الاندماجية، أو تلك الصعوبات التي برزت حينذاك على أكثر من صعيد قد أخذت من جهد المجلس كثيرا من الوقت، إن لم يكن جل وقته، بحيث يمكن القول أن خصوصية التعارض في سن وتنظيم الكثير من القوانين المنظمة لدولة الوحدة بين شريكي الائتلاف وتشدد حزب الإصلاح في حالات كثيرة إزاء الأنظمة والقوانين، والتي كان من أبرزها دمج وتوحيد المناهج التعليمية ودمج القوات المسلحة على أسس وطنية، قد أفقد المجلس أي فاعلية من شأنها أن ترسي الدعائم الأولية والأساسية لنظم وقوانين دولة الوحدة، كذلك فقد لاقى قانون التعليم على سبيل المثال معارضة قوية من التجمع اليمني للإصلاح إحدى القوى السياسية الأساسية في البلاد، والتي اعتبرت القانون يتعارض مع العقيدة الإسلامية.

أما على صعيد الأداء التشريعي، فقد ناقش المجلس وأقر عددا من القوانين منها: قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون الانتخابات العامة، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون السلطة القضائية ...الخ.

٢- مجلس النواب الثاني ١٩٩٣-١٩٩٧:

تكون هذا المجلس بناء على نتائج انتخابات ١٩٩٣ - والتي أسفرت عن فوز ٨ أحزاب بعضوية البرلمان - من أصل ١٤ حزبا تقدمت ببرامج انتخابية، حيث حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على ٤١% من مقاعد البرلمان ، وحصل الحزب الاشتراكي

علـى ١٩،٢%، وحصل التجمع اليمني للإصلاح على ٢١%، والمستقلون على ١٦،٥%، وجـاءت بعـد ذلـك أحزاب البعث، والحق والأحزاب الناصرية الثلاثة، وتوزعت كتلة المسـتقلين بيـن كـل من كتل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح.

أمـا عـن الأداء البرلمانـي ، للمجلس فقد واجه هذا المجلس الكثير من المعضلات خـلال أعماله في تلك الفترة والتي رافقتها العديد من الأزمات ، ابتداء بالأزمة السياسية ، وانـتهاء بحـرب الانفصال التي كادت تمزق البلاد بعد أن توحدت فعلى الرغم من وجود تعدديـة سياسـية باليمـن - اعتبرتها بعض التحليلات مؤشرا هاما لتأمين عملية التحول الديمقراطـي فـي البلاد - إلا أنه وضح أن هذا التوازن النسبي غير كاف في حد ذاته ، بسـبب أزمـة الثقة العميقة بين مراكز القوى الرئيسية، وعجزها عن التوصل إلى تفاهم حـول مقومات دولة الوحدة وقواعد اللعبة الديمقراطية فيها، وعجزت الآليات الديمقراطية عن حل الأزمة ، مما أوصلها إلى طريق مسدود.

وقـد قام المجلس باستكمال الأساس التشريعي لدولة الوحدة من خلال توحيد القوانين الشـطرية، وكـذا القـيام بالتعديلات الدستورية، وإقرار التعددية السياسية، وتعديل قانون الانـتخابات ، وكذلك قام بإصدار عدد كبير ممن القرارات بقوانين، وإقرار عدد آخر من القوانين[1].

٣- مجلس النواب الحالي١٩٩٧:

تشكل هذا المجلس على إثر انتخابات ١٩٩٧ النيابية، والتي فاز فيها المؤتمر الشعبي العام بأغلبية مريحة، تلاه التجمع اليمني للإصلاح ، ثم الوحدوي الناصري والبعث العربي بفـارق كبـير، هـذا فضلا عن المستقلين الذين ينتمون أيضا - وبالأساس - إلى حزب المؤتمر ثم الإصلاح، وبعد قيام المجلس أعلن عدد من الأعضاء المستقلين انضمامهم إلى

---

١ - عزة وهبة، الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة)،

htm. www.undp-pogar.org/publication/legislature/wahby1a/sedio.23.

حزبـي المؤتمـر والإصـلاح ممـا أسفر عن ارتفاع عدد مقاعد المؤتمر إلى (٢٢٠) ، والإصلاح إلى (٦٤) ، بينما انخفضت مقاعد المستقلين إلى (١٠) فقط.

(أ) الأداء البرلماني للمجلس:

- أداء المعارضة في مجلس النواب:

رغـم أن المعارضـة فـي المجلس لا تشكل نسبة تمكنها من موازنة كتلة الحزب الحاكم، إلا أن أداءها في مناقشة التشريعات والاتفاقيات والاشتراك في الدور الرقابي يظل جـيدا إلـى حـد ما ، ولا سيما عند مناقشة المواضيع ذات الأهمية الكبيرة مثل الموازنة العامـة للدولة، و برنامج الحكومة، و قرارات رفع الأسعار والقروض الخارجية، وبعض السياسات الاقتصادية ، مثل الخصخصة ، وأذون الخزانة...الخ.

ويلاحـظ أن ممثلـي أحـزاب المعارضة في المجلس قد نجحوا – إلى حد ما –في التنسـيق بين مواقفهم تجاه عدد من القضايا، كما اصدروا– في بعض المناسبات– بيانات مشـتركة لتوضيح أسباب معارضتهم لبعض القرارات التي تنجح كتلة الحزب الحاكم في إقرارها اعتمادا على أغلبيتها الكبيرة جداً.

وتركزت أهم مواقف المعارضة في العام ٢٠٠١ في القضايا التالية:

– معارضة الموازنة العامة لدولة لما تتضمنه من الاستمرار في سياسة رفع أسعار الخدمـات العامـة وبعض المشتقات النفطية، ولعدم وجود توجه جاد للقضاء على الفساد المالي والإداري.

– معارضـة برنامج الحكومة الجديدة برئاسة أ. عبد القادر باجمال لاستمرارها في النهج نفسه الذي سارت عليها لحكومة السابقة فيما يتعلق ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية، بالإضـافة إلى معارضة كتلة الإصلاح لقرار الحكومة الجديدة بالغاء المعاهد العلمية شكلاً ومضموناً.

– موقف المعارضة تجاه مشروع قانون ضريبة المبيعات.

- موقف المعارضة تجاه تجنيد المرأة في الشرطة ، ونجاحها في تضمين مشروع القانون ما يقصر تجنيدها على الجوانب الإدارية فقط.

- موقف المعارضة تجاه الرسوم الباهضة المفروضة على المواطنين كغرامات السيارات أو رخصة القيادة، وقد أدى هذا الموقف إلى تخفيض الرسوم بصورة كبيرة مراعاة لظروف المواطنين.

- موقف المعارضة تجاه بعض مواد قانون الانتخابات والاستفتاء[1].

(ب) الأداء التشريعي:

مع أن التعديلات الدستورية الأخيرة (٢٠٠١) قد أزالت سبباً رئيسياً في بطء الأداء التشريعي ، فقد ألغت حق رئيس الجمهورية في إصدار القوانين بقرارات جمهورية خلال فترة الإجازة البرلمانية، وهو الأمر الذي كان يشكل عبئاً تشريعياً على المجلس، ومع ذلك إلا أن الملاحظ أن كل مشاريع التشريعات والقوانين التي يناقشها المجلس هي تلك المقدمة من الحكومة إليه لمناقشتها والموافقة عليها أو تعديلها ، رغم أن من حق أعضاء المجلس تقديم مشاريع قوانين ، لكن هذا الحق لا يستخدم حتى الآن.

(جـ) الأداء الرقابي:

هناك شبه اتفاق على أن الدور الرقابي لمجلس النواب ما زالت تعتريه مظاهر ضعف واضحة بسبب عدم تواجد توازن بين كتلة الحزب الحاكم وكتل أحزاب المعارضة، ولعل أهم مظاهر هذا الضعف ما يلي:

- عدم تفعيل نشاط اللجان التي تشكل لتقصي الحقائق، وعدم توفير الإمكانيات المادية لها.

- عدم مناقشة كل تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإخفاء بعضها، والجدير بالذكر أن مناقشة تقارير الجهاز الخاصة بعدد من الوزارات الخدمية كانت قد

١- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١ ، مرجع سابق، ص٧٣.

أثــارت ضجة كبيرة واهتمام الرأي العام ، بسبب ما تضمنته من معلومات وأرقام مذهلة عن الاختلالات المالية والإدارية.

– عــدم الــتزام المسئولين بتنفيذ كثير من التوصيات التي يتم الاتفاق بشأنها داخل المجلــس بالإضافة إلى قصور المجلس عن متابعة ذلك وإلزام السلطة التنفيذية بالتوصيات التي تم الاتفاق عليها.

– وفــي كــل الأحوال فإن مجلس النواب مازال يفتقر إلى وجود آليات تساعد على أداء دوره التشــريعي والرقابــي مــثل: الأجهزة الفنية المساعدة والمستشارون والخبرات والكــوادر المؤهلة لمساعدة نواب الشعب لأداء دورهم ، كما أن المجلس ما يزال بحاجة إلــى أجهزة وآليات لتوفير المعلومات والدراسات والتقارير التي يحتاجها النواب للوصول إلى رؤية أقرب للصحة في القضايا للنقاش، أما بالنسبة للجان الدائمة فأن وضعها في هذا الشــأن افضــل نســبياً ، حيــث يتوفر لها كوادر السكرتارية الفنية ولها الحق في تعيين مستشارين وخبراء للاستعانة بهم في أعمالها[١].

(د) علاقة مجلس النواب بالحكومة:

مــا تــزال علاقــة مجلس النواب بالحكومة متأثرة بواقع اختلال التوازن بين الكتل النيابــية لصــالح كــتلة حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) الذي يتمتع بأغلبية مريحة تمكنها من إقرار ما تشاء، بصرف النظر عن صواب موقف المعارضة من عدمه.

ويمكــن القول أن هذا الوضع يعد مؤثراً سلبياً في مسيرة التوجه الديمقراطي ، لأنه يفقــد العملــية الديمقراطــية حيويــتها ، ويجردها من أهم مقوماتها ، وهو قدرة السلطة التشــريعية علــى الرقابة على ممارسات السلطة التنفيذية ، وتصويب السياسات من موقع قوي يفرض توازناً معقولاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولذلك ينتقد كثيرون أسلوب الــتعامل (الحكومــي) تجاه مجلس النواب ، والذي يتجسد في عدد من المظاهر السلبية ، أهمها:

١– التقرير الاستراتيجي السنوي، اليمن ٢٠٠١ ، مرجع سابق، ٧٤ .

(أ) عـدم الالـتزام بالمواعـيد الدسـتورية في تقديم الحسابات الختامية للوحدات الإداريـة للدولة ، وفي الإطار نفسه يلاحظ أن البرنامج الاستثماري الذي تقدمه الحكومة كـل عـام بـرفقة الموازنة العامة، يتعرض عادة لانتقادات قوية من معظم النواب ، لأنه يتضـمن مشاريع عديدة لا يتم تنفيذها أو استكمالها ، ويتم ترحيلها من عام إلى آخر، فيما يتم تنفيذ مشاريع أخرى غير مدرجة في البرنامج. ولاشك أن النواب - باعتبارهم يمثلون كـل مـناطق اليمـن - قادرون على تقييم محتويات البرنامج الاستثماري و معرفة مدى مصداقية ما فيه من معلومات حول تلك المشاريع.

(ب) عـدم التزام الحكومة بتنفيذ بعض التوصيات المهمة التي يقررها المجلس، ويتم تجاهلـه تمامـا ، وفـي العـام ٢٠٠١ كان أبرز الأمثلة على تجاهل الحكومة لتوصيات المجلـس وقراراته استمرار الحكومة في سياسة أذون الخزانة التي أصدر المجلس قراراً بإيقافهـا بسبب آثارها السيئة على الاقتصاد الوطني الذي ألحقت به أضرارا خطيرة مثل الـركود الاقتصادي والتضخم المستمر وارتفاع الدولار، وهبوط الاستثمار، بالإضافة إلى اعتبارها شكلاً من أشكال الممارسة الربوية المخالفة للشريعة الإسلامية.

(جـــ) عدم التزام الحكومة بقرار المجلس الخاص باقتصار توظيف المرأة في سلك الشـرطة علـى الجوانـب الإداريـة ، والالتزام بالمواصفات المدنية في درجات التعيين والترقية، وذلك كما جاء في قانون إنشاء أكاديمية الشرطة.

والحاصـل أن توظـيف المـرأة في سلك الشرطة تجاوز قرار السلطة التشريعية ، وشمل الجوانب الأمنية والدرجات العسكرية المعروفة.

(د) مـا تزال الحكومة توسع في عملية الاقتراض الخارجي التي تبلغ سنوياً قرابة نصـف ملـيار دولار، فـيما كـان مجلس النواب قد أثار مراراً هذه القضية فيما يتعلق بالقروض القديمة ، ومدى الاستفادة منها ومردوداتها الإيجابية على عملية التنمية[1].

---

١ - التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٧١-٧٤.

خامسا : المشاركة من خلال عضوية الأحزاب :

يعتبر حجم العضوية من أهم مؤشرات الممارسة الحزبية، غير أنه من الصعب الوصول إلى تحديد دقيق لعدد من المشاركين، في الأحزاب اليمنية ، نظراً لافتقار هذه الأحزاب للتحديد الدقيق لعدد أعضائها، فلا يوجد بأي حزب إحصاء بعدد أعضائه العاملين، وكل ما يمكن العثور عليه في هذا الشأن هو أرقام تقديرية .

وبصفة عامة، تفتقر الأحزاب اليمنية لمعيار دقيق لتحديد العضوية، كما أن حجم العضوية في الأحزاب اليمنية يعتبر متدنيا مقارنة بنسبة المؤهلين للمشاركة السياسية والحزبية و أيضا تفتقر الأحزاب اليمنية للتحديد الدقيق لعدد أعضائها، فلا يوجد بأي حزب إحصاء بعدد أعضائه العاملين، وكل ما هو متاح في هذا الشأن هو أرقام تقديرية، وبصفة عامة تفتقر الأحزاب لمعيار دقيق لتحديد العضوية، إذ تعتمد على استمارات العضوية المحفوظة بأمانة التنظيم، وأحيانا لا تتوفر لدى الأحزاب هذا المعيار كالحزب الاشتراكي، بسبب فقده لمقراته أثناء حرب صيف ١٩٩٤[١]، وواضح أن هذا المعيار لا يعطينا فكرة عن عدد الأعضاء المنخرطين فعليا في نشاط الحزب، فبعض الكوادر المسجلة في الحزب توقفت فعليا عن المشاركة.

ويبلغ عدد الأعضاء في المؤتمر الشعبي العام (٢،٠٨١،٠٠٠) ، منهم ٣١٥ ألف من النساء، وقد فرضت العضوية على أساس التمثيل النسبي، فكل ٢٠٠٠ عضو يمثلهم شخص واحد ، وبلغت رسوم الاشتراكات مائتي مليون ريال ، بخلاف التبرعات العينية[٢].

أما عدد الأعضاء في الحزب الاشتراكي ، فقد بلغ ٢٨٩ ألف عضو ، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بلغ عدد الأعضاء فيه ١٠٠،٠٠٠ عضو، أما بقية الأحزاب فلا يوجد لديهم أي إحصاء بعدد الأعضاء.

١- يحي الشامي ، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، مقابلة شخصية مع الباحثة، صنعاء في ٢٠٠١/٢/١٦ .

٢ – صحيفة الميثاق ، المؤتمر الصحفي للدكتور عبد الكريم الارياني ، ١٩٩٧/٧/٣٠.

- واضـــح مما سبق أن المؤتمر الشعبي العام يتمتع بقاعدة عريضة من العضوية ، والتـــي قـــد تعود في حقيقتها لكون المؤتمر هو حزب الدولة ، وبالتالي يتفوق على سائر الأحـــزاب الأخرى في قدرته على التغلغل في جميع محافظات الجمهورية ، وهو ما يؤثر سلبا على التحول الديمقراطي.

- رغم المبالغة الشديدة في تقدير حجم العضوية، فإن هذه الأرقام تعد ضئيلة مقارنة بعـــدد الســـكان وبحجم الهيئة الناخبة، وهو ما يمكن إرجاعه بالأساس إلى الثقافة السياسية للمواطنين، كما يعكس محدودية تغلغل الأحزاب في القاعدة الأساسية للمجتمع، حيث يزداد النشـــاط الجماهـــيري للأحـــزاب فـــي أوقات الانتخابات فحسب، وتتحول أجواء الحملة الانتخابـــية الأساسية مناسبة إلى لإعلان الحزب عن وجوده في الشارع ، كما أنه مناسبة أمام الأعضاء للمشاركة إما بالتصويت أو الدعاية أو التبرع.

- وجـــود فجوة بين الفكر الذي يعبر عنه خطاب القيادة السياسية - الذي يقوم على إفســـاح المجـــال أمـــام التعددية الحزبية لأداء دورها - وبين الممارسة التي تكشف عن استمرار العراقيل الموروثة من العهود السابقة لتفرغ تجربة التعددية الحزبية من محتواها.

سادسا : المشاركة من خلال الإذاعة والتلفزيون :

ظلـــت وسائل الإعلام حكراً على برامج الدعاية الانتخابية للحزب الحاكم، ولم تتمكن الأحـــزاب والقوى السياسية التي تمتلك برامج سياسية مختلفة عن توجهات الحزب الحاكم مـــن الوصول إلى وسائل الأعلام الحكومية للتعبير بحرية عن برامجها، مما جعل وسائل الإعـــلام لا تقـــوم بتدعـــيم عدالة ونزاهة العملية الانتخابية، بل إنها اقتصرت على تدعيم أنشطة الدعاية للحزب الحاكم.

وبالمقارنـــة بين كمية ونوعية التغطية الإعلامية خلال انتخابات السلطة المحلية، نجد أن أخبار التغطية السياسية لحملات النزول الميدانية للمؤتمر الشعبي العام تمثل أعلى نسبة في هذه التغطيات التي تدرجت في عرض مواد دعائية في مناسبات خيرية ، تركزت على تغطـــية الـــنزول الميداني للرئيس إلى المحافظات ، والذي قاد بنفسه أنشطة دعائية كبيرة

قدمـت خلالهـا إغـراءات بتنفيذ مشاريع في كل محافظة تمثل ثقلاً سكانياً حاسماً ضمن مـناورات دعائية متعمدة، اشتملت على أنشطة انتخابية في ١٦ محافظة بإجمالي زمن بث وإعـادة بـث يـتجاوز (ثلاثـة آلاف ساعة بث وإعادة بث)، أتت على شكل تصريحات وبـيانات ومقـابلات وتجمعات، بينما حاز التعليم المدني على صورة تمثيليات وإعلانات متكررة ما نسبته ٣% من إجمالي الزمن المنقطع للدعاية الانتخابية للمؤتمر الشعبي[١].

تقـدم الحـزب الاشتراكي بثلاث مذكرات للجنة العليا للانتخابات ، يجدد فيها طلب التمكين من وسائل الإعلام الحكومية لعرض برنامجه الانتخابي، إلا أن هذا الطلب لم يلق الاستجابة، وبالتالي تهيمن أجهزة الإعلام الحكومية (تليفزيون وإذاعة وصحف ومجلات)، علـى مصـادر تلقـي المعلومـات، بمـا يتيح لها توجيه الرأي العام، وتشكيل قناعا ته وتصوراته، في الوقت الذي لا تمتلك فيه أحزاب المعارضة والمستقلون سوى عدد محدود الانتشـار والتأثير من الصحف، وهذا يعكس ضعف مشاركة الأحزاب من خلال الإذاعة والتلفزيون، وذلك رغم أهميتها في تشكيل وعي المواطنين.

سابعا : المشاركة من خلال النشاط التنظيمي :

تخـتلف المشـاركة من خلال النشاط التنظيمي من حزب لآخر تبعا لاختلاف هيكله التنظيمـي ، ودرجـة تشعبه ، وإمكانياته المادية ، وطبيعة عضويته ، ومدى الديمقراطية المعمـول بهـا داخل الحزب، فضلا عن طبيعة علاقاته بالأحزاب الأخرى، كذلك تختلف الواجـبات أو المهام المطلوبة من العضو النشط أو غير النشط تبعا لأيديولوجيته ومواقفه المعلـنة ، والأهـداف والخطـط التي يسعى لتحقيقها، وتتفاوت قدرة الأحزاب أيضا تبعا لإمكانياتها البشرية والمادية.

فبالنسبة للمؤتمر الشعبي العام لا يتناسب النشاط التنظيمي للحزب مع حجم العضوية الهائلـة، حيث لا يمكن القول بتطور مؤسسات الحزب وتنامي دوره في الحياة السياسية، ومع ذلك يظل مصدرا لجذب العضوية، بل وللتنافس داخله للحصول على مناصب قيادية،

---

١ – خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص٢٩.

فالمؤتمـــر الشـــعبي هـــو حـــزب الدولة الذي ينظر اليه كثيرا من المواطنين كأحد أسباب الوجاهة الاجتماعية وتعزيز النفوذ، بل ومصدرا للحصول على مكاسب أدبية ومادية، وقد شهد المؤتمر الشعبي العام عقد العديد من اللقاءات على مستويات مختلفة، كرست لمناقشة الأوضـــاع التنظيمـــية، من أجل إيجاد بنية تنظيمية صحيحة وسليمة من الاختراقات التي مارســـتها العديـــد مـــن الأحزاب التي كانت منضوية تحت مظلة المؤتمر بهدف الاحتفاظ بمواقـــع داخله، وقد جاء قرار المؤتمر برفض مبدأ الازدواج التنظيمي للتدليل على طبيعة الإشـــكالات التـــي يواجهها كتنظيم يسير بخطى متميزة نحو التحول إلى حزب سياسي، يمارس أدواره المختلفة من خلال المؤسسات التي يمتلكها، بعيدا عن مؤسسات الدولة التي يديرها باعتباره الحزب الحاكم[١].

وقـــد حظيـــت قضية الأداء التنظيمي على مستوى الفروع وعلاقتها بالمركز، أو ما يمكن تسميته بالمركزية أو اللامركزية التنظيمية، باهتمام كبير، حيث ناقشت الأمانة العامة هـــذه التوصـــيات، واتخـــذت إزاءهـــا العديد من القرارات التي تصب في خانة الانتقال بالمؤتمـــر الشعبي العام إلى مصاف الأحزاب التي تمارس مهامها بصورة سلسة، فيها من المرونة ما يمكن فروع الحزب من اتخاذ القرارات بحسب طبيعة الظروف التي تعيشها[٢] ولتحقـــيق ذلك فقد شهدت الدوائر المختصة في المؤتمر حوارات داخلية متعددة تهدف إلى إجـــراء تعديل اللائحة التنظيمية التي تحكم مسارات العمل السياسي داخل المؤتمر الشعبي العام.

أمـــا مجلـــس التنسيق الأعلى للمعارضة، فقد شهد حراكا داخليا أسهم بصورة جزئية في بناء الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية من خلال إقرار دخول الانتخابات المحلية بقائمـــة مشـــتركة لمرشحي المجلس، وهي خطوة أعقبت القرار الذي اتخذه المجلس بتقديم مرشـــح واحـــد للانـــتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، وقد أسهمت هذه الخطوة في الارتقاء

١- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٤٦.

٢ – صحيفة الميثاق، عدد١٠١٧، ٢٠٠١/٦/١١.

بالعملية الديمقراطية من خلال الإقرار بحق الأحزاب في الاشتراك في العملية الانتخابية ضمن أطر تحالفيه، وبالتنسيق مع أطراف أخرى[1].

يتضح من العرض السابق، تراجع المشاركة السياسية في اليمن، وضعف ومحدودية المشاركة من خلال الأحزاب التي لم تنجح في حث الجماهير على المشاركة وفي فتح قنوات جديدة بينها وبين الجماهير، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعتين من العوامل:

الأولى: تتعلق بالمحددات الخارجية التي تعرض على الحزب من قبل النظام السياسي، وتتمثل في المحددات السياسية والمرتبطة بإشكالية هيمنة السلطة التنفيذية.

الثانية: فترتبط بالمحددات الداخلية النابعة من الأحزاب مثل الضعف المؤسسي، وضعف مستوى اتصالها بالجماهير، وعدم ارتباطها بقاعدة جماهيرية وعدم قدرة أحزاب المعارضة على التوحد لمواجهة الحزب الحاكم.

١- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٥٢.

المبحث الثاني

الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفتا التنشئة السياسية وتجميع المصالح

تقـوم الأحـزاب السياسـية بدور مهم في عملية التنشئة السياسية وتجميع المصالح، وذلـك علـى اختلاف المجتمعات التي توجد فيها، وسوف نعرض في هذا المبحث لهاتين الوظيفتين على النحو التالي:

أولاً : الأحزاب السياسية اليمنية ووظيفة التنشئة السياسية :

تعتـبر الأحـزاب السياسية إحدى أهم المؤسسات التي يمكن من خلالها تربية الفرد وتأهيله من الناحية السياسية، ولا يقتصر دور الأحزاب في هذا الجانب على مجرد التأثير فـي الفرد، وإنما يقابله تأثر الحزب بهذه العملية، إذ يربط الباحثون بين نجاح الحزب في أداء هـذه الوظـيفة وقدرتـه على الاستمرار السياسي وتزايد قوته مستقبلا، وبالتالي فإن عملـية التنشـئة الحزبية عملية ذات وجهين، الأول: دفع عناصر غير مشاركة في طريق العمل السياسي، والثاني: رصيد من القوة لصالح الحزب والنظام الحزبي بشكل عام[1].

وبالـنظر إلى الأحزاب موضع الدراسة يتضح من واقع الوثائق الحزبية الخاصة بها تأكيدها على دور الحزب في عملية التنشئة السياسية.

وتمارس الأحزاب هذه الوظيفة من خلال محورين:

المحـور الأول: داخل الحزب، ويلعب الحزب هذا الدور بالعمل على إعداد الطلائع أو الكـوادر وتلقيـن العضـو مبادئ الحزب وأيديولوجيته، وتدريبه على ممارسة العمل التنظيمي والجماهيري والدعائي للحزب.

---

١ - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص٢٠.

المحـــور الثانـــي: خارج الحزب، أي محاولة التأثير في الحركة السياسية والأنماط السائدة أو تطويرها[1].

(أ) الصحافة الحزبية:

تلعـــب الصـــحافة الحزبية دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام، حيث تتميز الصحافة بمـــتابعة النشـــر والتعليق على القضايا والمشكلات، وعرض الآراء المختلفة بشأنها، مما يمكنها من المساهمة في تشكيل رأي عام حول بعض المسائل، وتعتمد الأحزاب اليمنية – بدرجة كبيرة – على الصحافة الحزبية لطرح أفكار الحزب ومواقفه من القضايا والأحداث وفـــي ضـــوء انخفـــاض عضـــوية الأحـــزاب – علـــى وجه العموم – وضعف قاعدتها الجماهـــيرية، يصبح للصحف الحزبية أهمية خاصة، فهي أكثر قنوات الاتصال قدرة على التعبـــير عـــن آراء الأحزاب، وأكثرها اتصالا بالجماهير من ناحية وبالسلطة الحاكمة من ناحية أخرى، وقد مرت الصحافة اليمنية بثلاث مراحل منذ قيام الوحدة حتى الآن:

المرحلة الأولى: من مايو ١٩٩٠-١٩٩٤:

مثلـــت حرية التعبير أهم دوافع الحياة الديمقراطية في اليمن، حيث بلغ عدد الصحف إثـــر قـــيام دولـــة الوحدة أكثر من ١٤٠ صحيفة، واتسع نطاق تبادل المجتمع للمعلومات وتبادل الآراء لتسجيل معظم قضايا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي مرحلة زاخـــرة بالتعدد الصحافي، وممارسة حرية القول والرأي، وانتشار المطبوعات الصحافية، أيضا صدور قانون الصحافة والمطبوعات اليمني رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠.

المرحلة الثانية ١٩٩٤-١٩٩٧:

يمكـــن القـــول أن الحرب كانت ظرفا استثنائيا بالنسبة لواقع الصحافة، وخلال فترة الحرب لم تصدر سوى صحيفة أهلية واحدة (يمن تايمز)، وبعد الحرب اختفت العديد من الصحف.

---

١ – إيمان حسن، مرجع سابق، ص ٨١.

وقد اتسمت هذه الفترة بما يلي:

- أعلنت البداية العملية لتنفيذ القوانين، وخاصة قانون الصحافة والمطبوعات، ومارست السلطة تحت مبرر تنفيذ القوانين المضايقات ضد الصحف المستقلة والحزبية، باستثناء صحف ائتلاف المؤتمر والإصلاح.

- بعض الصحف الحزبية (الشورى، الوحدوي، الثوري) اقتيدت إلى محاكمات استمرت فترات طويلة[1] وأدى ذلك إلى استمرار تعطيل صدور هذه الصحف وتوقفها لفترات مختلفة[2].

- واتسمت هذه الفترة بتقاعس الأحزاب عن دعم وتفعيل حرية الصحافة وحقوق الصحافيين ، فيما كثفت لجنة شؤون الأحزاب من قيودها ضد الصحف الحزبية(إيقاف صحيفة الثوري) بقرار صدر في ١٨ يوليو١٩٩٥ [3].

المرحلة الثالثة: فبراير ١٩٩٧- حتى الآن:

- **عانت الصحافة الحزبية اليمنية من عدة أزمات ومعوقات، غير أن أبرزها يكمن في جانبين ، الأول تشريعي، والآخر، تأهيلي وفني .**

ففي الجانب التشريعي احتوى قانون الصحافة والمطبوعات اليمني الذي صدر في العام ١٩٩٢ على ضوابط تحد من حرية الممارسات الصحفية الحزبية وغير الحزبية، وهذه الضوابط هي:

---

٢ - لمزيد من التفاصيل حول القضايا التي تعرضت لها هذه الصحف وحكم المحكمة فيها انظر: عبد الوهاب المؤيد، ثورة الصحافة اليمنية: دراسة تحليلية ١٩٩٠-١٩٩٩، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩)، ص ص ٤٢-٤٨.

٢ - لمزيد من التفاصيل حول هذه الصحف، انظر: محسن عوض، الحقوق والحريات الأساسية، في المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية آيار مايو ٢٠٠٠، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص٤٢٦.

٣ - صحيفة الثوري (صنعاء)، ع ١٧٣٥، ١٩-٩-٢٠٠٢.

١- ضوابط ذاتية: جوهرها التزام الصحفي بشرف المهنة، ومواثيق العمل الصحفي.

٢- ضوابط قانونية: أهمها التزام الصحفي فيما ينشره بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية (أسس الدستور) بما لا يتعارض مع أحكام القانون[١].

وقد اشتمل القانون على قائمة من المحظورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الجانب السياسي أورد القانون منع ما يلي:

(أ) حظر ما يمس مصلحة البلاد العليا، ولم يشر القانون إلى أي تفسير حول معنى المصلحة العليا وبذلك يخضع هذا القانون لتفسيرات عديدة.

(ب) إفشاء أسرار الأمن والدفاع، ولم يرسم القانون حدودا لمساحة هذه الأسرار، ودون توضيح يذكر لطبيعة هذه الأسرار[٢]، وهذه جميعها قيود تؤثر على الصحافة اليمنية، ومنها الصحافة الحزبية[٣].

وتضطلع الصحف الحكومية بشكل عام بالتعبير عن وجهة نظر الحزب الحاكم، ورغم أن صحيفة الميثاق هي المعبر الرسمي عن التوجهات السياسية للمؤتمر الشعبي، إلا أن مهمتها الأساسية تتمثل في تحديد وتوجيه النقد إلى أحزاب المعارضة، وتتبع أنباء خلافاتها وانشقاقاتها، فضلا عن تقديم أحاديث أو حوارات مطولة مع الوزراء وكبار المسئولين لشرح سياسات الحكومة، وكسب التأييد الشعبي لها.

أما صحف المعارضة، فقد تعددت وتنوعت، وتطرقت لقضايا لم يكن من السهل التعرض لها من قبل مثل معارضة التعديلات الدستورية، وعمل حملة إعلانية بذلك، فقد

١ – فيصل الحذيفي، حرية الصحافة في اليمن، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة تونس، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ص٧٥-٧٦

٢ – فيصل الحذيفي، المرجع السابق، ص ١٠٧-١٠٨.

٣ – لمزيد من التفاصيل انظر: جمال الأديمي، وفيصل الصوفي، حرية الرأي والتعبير في اليمن، كتاب القسطاس، (صنعاء: سلسلة يصدرها برنامج الثقافة القانونية بملتقى المجتمع المدني، ٢٠٠١، رقم ٦) ص ٤٧-٥٧.

استطاعت صحيفة الشورى أولا ومن ثم صحيفتي الصحوة والثوري، وبدرجة أقل الوحدوي والأمة، القيام بدور رئيسي من خلال الكتابات التنظيرية التي نشرتها لمعظم الشخصيات على مدار فترة الحملة الأنتخابية، أو من خلال الندوات وحلقات النقاش التي ساهمت فيها[1] .

وبصفة عامة هناك عدة ملاحظات على الصحافة الحزبية، وهي:

- لا تصدر معظم الأحزاب صحفا بصفة منتظمة، ويقتصر إصدار الصحف بصفة دورية على المؤتمر والاشتراكي والإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية، ولعل هذا يدل على هشاشة الأحزاب اليمنية عموما، وضعف دورها في التنشئة السياسية بصفة خاصة.

- هناك أحزاب كبيرة تصدر صحفا أقل بكثير من مستواها مثل (المؤتمر والاشتراكي) مقارنة باتحاد القوى الشعبية وصحيفته الشورى، رغم أن الصحف الحزبية لديها قدر كبير من الحرية غير متوفر في الصحافة الرسمية، التي ما زالت تعتقد أن وظيفتها هي تبرير سياسة الحكومة.

- بعض الإشكاليات في الصحف الحزبية تكون سببها سياسي، لأن رئيس التحرير داخلها لا يكون صحفيا، وبالتالي فإنه ينفذ سياسة الحزب على حساب العمل الصحافي، وقد أثيرت قضية في هذا الجانب بين (صحيفة الوحدوي الناطقة باسم التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والصحافي جمال عامر) كما كان هناك جدل داخل الأمانة العامة واللجنة المركزية، وتم تغليب الرأي السياسي على الرأي المهني، وردها البعض إلى أنها مصلحة التنظيم، حيث تمت محاكمة الصحفي جمال عامر، ومنع من الكتابة.

- تدني نسبة المؤهلين تأهيلاً كافياً في أوساط العاملين في الصحافة اليمنية، وهي نسبة متدنية جداً.

---

١ - محمد عبد الملك المتوكل، الأمين العام المساعد لاتحاد القومي الشعبية، مقابلة مع الباحثة، القاهرة، ٢٠٠١/٣/١٥.

– أن معظم الأحزاب السياسية لا تهتم بأن تلعب دوراً في عملية التنشئة السياسية من خلال صحفها، حيث تقصر معظم الأحزاب، نشاط صحفها على مهاجمة الأحزاب وتتبع أنباء خلافاتها وانشقاقاتها والرد على ما يرد في صحفها، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود دور للصحافة الحزبية في التنشئة السياسية حيث كثيراً إنه ما عبرت الصحف الحزبية عن مواقف أحزابها إزاء العديد من القضايات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية وغيرها.

وفي الواقع هناك محددات تؤثر على الدور التثقيفي للصحف الحزبية منها ما يلي:

١- احتكار السلطة للمعلومات وحجبها، ليس فقط عن صحف المعارضة، بل حتى عن الصحف الرسمية والموالية لها ، وإذا أرادت السلطة إعلان أي موقف، فإنها تلجأ إلى بعض الصحف والقنوات التلفزيونية العربية، وأيضا إصدار مجلس الوزراء قرارا قضى باعتماد وسائل الإعلام على مصدر وأحد عمليا هو وكالة الأنباء اليمنية (سباء)، وإلزام الوزراء وكبار مسئولي الدولة بالتعامل وإعطاء الأولوية للصحف الرسمية ووسائل الإعلام الرسمية في التصريحات وتدفق المعلومات، كما قضى القرار بتحديد ناطق رسمي باسم الحكومة، وجاء هذا القانون الذي أقره مجلس الوزراء كخطوة جديدة للحد من الحريات الصحافية، تقول قيادات صحافية إنه شكل خطوة جديدة للانتقال إلى تقييد وتمييع حركة الصحافيين العاملين بوسائل الإعلام الرسمية، ويؤكدون أنه لم تبق قيود بيد الحكومة لاتخاذها ضد الصحف الحزبية والأهلية المستقلة، فقد اتخذت كل القيود، وحدت من حرية الإصدارات الصحافية، حيث إن عدد الصحف التي تصدر حاليا هي أقل من عدد الصحف التي كانت تصدر إبان حرب صيف ١٩٩٤، وبعدها بفترة قليلة، ولا توجد مقارنة بين عدد الصحف التي كانت تصدر في الفترة الانتقالية (٩٠ - ١٩٩٤) والصحف التي تصدر اليوم[1].

---

١ – البيان ٨ سبتمبر ١٩٩٨ .

٢- اقتياد الصحف الحزبية وعدد من الصحافيين إلى المحاكم عند ظهور أية بوادر جادة لتناولات صحافية نقدية للأوضاع المتدهورة، والمطالبة بالمصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية، وإزالة ما خلفته حرب صيف ٩٤ من تراكمات سلبية وآثار نفسية عند أبناء اليمن، وتحديدا في المحافظات الشرقية والجنوبية، وجميع القضايا التي دخلت المحاكم بهذا الاتجاه رفعتها وزارة الإعلام، وكذلك تعرض بعض الصحف لحملة تكفير واسعة من قبل حزب الإصلاح[1].

٣- التضارب وعدم التنسيق في القضايا بين صحف المعارضة، وتحديدا أحزاب المعارضة ومجلس التنسيق (الثوري) صحيفة الحزب الاشتراكي، (والوحدوي) صحيفة التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، و(رأي) صحيفة رابطة أبناء اليمن، و(الشورى) صحيفة حزب اتحاد القوى الشعبية، و(الأمة) صحيفة حزب الحق.

وهذه الصحف الحزبية رغم انضواء أحزابها في إطار المجلس الأعلى لتنسيق أحزاب المعارضة فإنها أكثر الصحف تنافرا فيما بينها تجاه القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وجرجرة الصحف إلى المحاكم.

٤- عجز الأحزاب المعارضة - حتى الآن - عن تبني المواقف الإيجابية تجاه الإجراءات والممارسات الحكومية للحد من حرية الصحافة والتعبير، وعدم إمساك أحزاب المعارضة بزمام المبادرة لمواجهة الإجراءات التشريعية والقانونية التي تتخذها وزارة الإعلام بإصدار تشريعات جديدة مخالفة للدستور والقوانين النافذة، فحتى الآن لم تتقدم أحزاب المعارضة بأي مشروع مضاد يقنن الإجراءات القانونية التي تتخذها وزارة الإعلام والحكومة، ولم ترفع أحزاب المعارضة أية قضية ضد الحكومة ووزارة الإعلام لإلغاء اللوائح والقرارات الصادرة بهذا الخصوص، والمخالفة للقوانين والمواد الدستورية،

---

١ - تعرضت صحيفة الثقافية الصادرة في تعز لحملة تكفير واسعة وتحولت إلى أزمة سياسية وإعلامية ساخنة بين المؤتمر والإصلاح ويرى الحزب الاشتراكي أن بروز ظاهرة التكفير بين آن وآخر وإقحام الدين الإسلامي وتبري القمع الفكري في الصراعات السياسية إنما تهدد المجتمعات العربية والإسلامية بالجمهور في وقت هي في أشد الحاجة إلى الحرية والاجتهاد والإبداع.

وحدث أن رفعت دعوى ضد وزير الإعلام بسبب إصدار اللائحة المالية في مارس الماضي، وتعثر النظر فيها أمام المحكمة بسبب خلافات داخل نقابة الصحافيين، ومحاولات السلطة شق وحدة صف النقابة بتشكيل كيانات نقابية بديلة عن نقابة الصحافيين اليمنيين.

وهذه العوامل إضافة إلى الوضع المتردي والغياب الكامل لدور نقابة الصحافيين اليمنيين جعلت من حالة مقاومة قيود حرية التعبير، ومعوقات تطور الصحافة اليمنية مسألة شبه معدومة، وولدت حالات اليأس والإحباط لدى الصحافيين والصحف معا[1].

٥- انتشار الأمية يجعل تلك المطبوعات عرضة لعدم الفاعلية اللهم إلا في قطاعات محدودة جداً وفي مقدمتها الشريحة المسيسة وذات الاتجاهات الفكرية الواضحة، وهذه بدورها لا تتأثر كثيراً بما تعرضه صحف ومطبوعات الأحزاب الأخرى المنتمية إلى تيارات فكرية مختلفة[2]، وكذلك ضعف توزيع هذه الصحف، حيث تصل إلى المحافظات الرئيسية فقط، باستثناء فترة الانتخابات، وقلة أعداد النسخ التي تصدرها هذه الصحف، حيث لا تتجاوز بضعة آلاف.

٦- هناك انعدام تشريعي على صعيد الصحافة الخاصة والحزبية، فلا توجد أية لوائح داخلية تنظم الأعمال والاختصاصات، وتوضح الحقوق والواجبات.

وفي استطلاع وحديث مع رؤساء التحرير ومحررين صحافيين من صحف المعارضة والصحف الأهلية حول القيود على حرية التعبير، يتضح أن إجابات الجميع تركزت على أن الرقابة الذاتية غدت أقوى من كل رقابة وإجراءات أخرى، إضافة إلى أن تدفق المعلومات أصبح قضية شبه مستحيلة، ولا يلتفت إليها بالنظر إلى تراكم الإجراءات والقرارات واللوائح الموجودة، وغدت مسألة الحديث عن الصحافة وحريتها موسمية تقابل بسلسلة من القرارات واللوائح التي أصبحت نافذة وحبيسة أدراج وزارة الإعلام.

---

١ – صحيفة البيان الإمارات، ٨ سبتمبر ١٩٩٨.

٢ – حسين أبو طالب، مرجع سابق، ص٢٧٩ .

(ب) الدورات والندوات التثقيفية:

تمثل عملية إعداد الكوادر في أي حزب سياسي أهمية كبيرة ومحورية، ولذلك فالعمل التثقيفي داخل الحزب يتضمن تثقيف الأعضاء الجدد، والذين لا يملكون موقفا سياسيا متكاملا، ويعني ذلك تكوينهم سياسيا لتطوير وعيهم ليتجاوز مجرد تبني بعض مواقف الحزب، وتمكينهم من المشاركة الحقيقية في دراسة المجتمع، وتحديد أولويات النضال الحزبي، ودعم وحدة العمل الحزبي وتعميق الاتفاق داخل الحزب، ويتم تنفيذ برامج التثقيف الحزبي من خلال دورات تدريبية أو تثقيفية، بالإضافة إلى الندوة التثقيفية التي يحضرها عدد محدد من القيادات لدراسة ومناقشة قضية حالية، والندوة الجماهيرية المفتوحة التي يقدم من خلالها فكر الحزب ورؤيته السياسية إلى جماهير الحزب[1].

فبالنسبة للمؤتمر الشعبي العام قامت صحيفة الميثاق (لسان حال المؤتمر الشعبي العام) بتنظيم عدد من الفعاليات الفكرية والثقافية، وكذلك مجلة الثوابت التي قامت بتنظيم عدد من الندوات، كان أهمها: المؤتمر الاقتصادي الأول ١٩٩٦، والثاني ١٩٩٨ وكذلك المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار الذي قام بعمل ٦ ندوات و٣ حلقات نقاشية، و ٣ دراسات[2].

وكذلك عقد اللقاء القيادي الإعلامي الأول لتفعيل وتطوير الرسالة الإعلامية للمؤتمر في الفترة من ١ - ٤ يونيو ١٩٩٨م، وتم عقد اللقاء الثاني في الفترة من ٩- ١١ يونيو ٢٠٠١ ، كما تم عقد اللقاء التشاوري الاستثنائي لصحافة المؤتمر في عدن خلال الفترة من ٦ - ٧ نوفمبر ٢٠٠١ [3].

كذلك شكل الدور التوجيهي والإرشادي للمؤتمر دوراً مكملاً للنشاط الإعلامي والثقافي، فقد قام المؤتمر بإقامة العديد من الدورات التوجيهية والإرشادية لخطباء المساجد

---

١ - إيمان محمد حسن، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٢٢.

٢ - التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص١٤٣ .

٣ - تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس، أغسطس ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٥٦ .

التي شملت المستقلين وأعضاء المؤتمر والمهتمين بالشئون الدينية، وذلك من أجل مواجهة النشاطات العادية والمزايدات السياسية لبعض الأحزاب، والتي تحاول توظيف الدين والمساجد لأغراضها الحزبية[1].

أما التجمع اليمني للإصلاح، فقد اهتم كثيراً بإعداد الكوادر الحزبية، واتخذ وسائل تقوم على البعد الديني أو الاتصال الشخصي المباشر في التأثير، وهي وسائل أكثر تأثيراً، وأقوى من الرسائل الجماهيرية، كما أن استعمالها هو أقرب إلى طبيعة خطابه الديني وبنيانه الحزبي، وتتمثل في:

- المساجد حيث يتم إلقاء المحاضرات الدينية فيها وكذلك خطب الجمعة أسبوعياً عن طريق أئمة المساجد أو المتطوعين والمتفرغين لهذا الدور.

- أشرطة الكاسيت المسموعة والمرئية، وتتضمن المحاضرات التوعوية والأغاني والأناشيد الدينية، وقد تم إيجاد مكتبات متخصصة في بيع وتسجيل الأشرطة الدينية.

- الاتصال المباشر مع عامة الناس واستخدام شخصيات معروفة للقيام بالتوعية، كذلك سيطرة التجمع اليمني للإصلاح ولسنوات طويلة على المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، والتي يحتكر التجمع اليمني للإصلاح إدارتها والإشراف عليها.

أما بقية الأحزاب موضع الدراسة، فقد اتسم نشاطها بالمحدودية وبالرسمية وارتباطه بفترة الانتخابات وتنتهي هذه النشاطات بانتهاء موسم الانتخابات.

ويوجد عدد من المحددات التي تؤثر على الدور التثقيفي لأحزاب المعارضة، منها: عدم توافر الاعتمادات المالية لتنفيذ دورات التثقيف، فالإعداد لهذه الدورات وتنفيذها يحتاج إلى تكلفة مالية عالية، وذلك باستثناء المؤتمر الشعبي العام الذي تتوافر لديه الاعتمادات المالية باعتباره الحزب الحاكم، ورغم ذلك لا يختلف أداؤه كثيرا في هذا الشأن عن الأحزاب المعارضة، عدم توفر الكادر التثقيفي القادر على خلق جيل جديد للأحزاب.

---

١ – المرجع السابق، ص٦٩.

(جـ) النشاط الجماهيري للأحزاب:

يقصد بالنشاط الجماهيري للأحزاب، كافة الممارسات التي تسعى الأحزاب من خلالها إلى الاتصال المباشر بجماهير المواطنين بهدف حشد التأييد لأفكارها وبرامجها، وأبرز أشكال هذا النشاط الجماهيري، يتمثل في المؤتمرات الشعبية والندوات السياسية والفكرية، وتقديم خدمات للمواطنين، وزيارات قيادات الأحزاب لمناطق جماهيرية معينة، وتنظيم الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية العامة أو الخاصة بكل حزب، ويمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دورا مهما في التنشئة السياسية من خلال هذا النشاط، ويعتبر النشاط الجماهيري محصلة نهائية لمدى التطور المؤسسي للأحزاب ومستوى المشاركة في النشاط التنظيمي وطبيعة الهوية ودرجة مشاركتها، علاوة على طبيعة المناخ السياسي والهامش الديمقراطي المتاح في علاقة النظام الحاكم بأحزاب المعارضة[1].

ويقدم المؤتمر الشعبي العام نموذجا فريدا عن عدم التناسب بين العضوية الضخمة وتوافر الإمكانات المادية وبين ضآلة النشاط الجماهيري، إذ يتركز هذا النشاط أثناء الانتخابات ومع انتهاء الانتخابات تتراجع الأنشطة الجماهيرية للمؤتمر وتكاد تنعدم، وربما يرجع تراجع الأنشطة الجماهيرية إلى انشغال قيادات الحزب باستمرار بمجالات أعلى.

وقد قام المؤتمر بعقد سلسلة من اللقاءات التشاورية والاجتماعات التنظيمية التي ترأسها الأمناء العامون المساعدون ورؤساء الفروع الرئيسية، وتتوزع النشاطات لحزب المؤتمر من الناحية الجغرافية على أمانة العاصمة وبقية المحافظات، وفروع المؤتمر في كل من جامعة صنعاء جامعة تعز - إضافة إلى اجتماع تنظيمي واحد ترأسه الأمين العام الدكتور عبدالكريم الإرياني وخصص لأعضاء المؤتمر في مجلس النواب (الكتلة البرلمانية) كما عقدت الأمانة العامة للمؤتمر سلسلة من الاجتماعات برئاسة الأمين العام كان آخرها اجتماع الأمانة العامة في سياق الاجتماعات المتصلة بمناقشة آليات تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة العامة حول أنشطة وبرامج التنظيم، وخاصة ما يتصل منها

---

١ - اشرف محمد عبدالله ، مرجع سابق، ص٢٣٧.

بتعزيز دور المؤتمر كحزب حاكم في إدارة الدولة وتطبيق البرامج الإصلاحية في الأجهزة الحكومية.

وفي الجانب الآخر يزداد النشاط الجماهيري لأحزاب المعارضة أثناء المعارك الانتخابية، حيث تتحول الحملة الانتخابية إلى مناسبة لإعلان الحزب عن وجوده في الشارع، وأمام أعضائه والمتعاطفين للمشاركة معه ، سواء من خلال التبرع أو الدعاية أو التصويت، فقد عقد الحزب الاشتراكي (٧٢٣٣) اجتماع انتخابي للمنظمات القاعدية، و ٢٢٣ مؤتمر للمديريات، و ٢٢ للمحافظات، وتمت هذه الاجتماعات بعد أن عقد الحزب الدورة الأولى للمؤتمر العام الرابع ، وقد اتسمت هذه الاجتماعات بحضور عال من الحزبيين، حيث بلغ الانضباط في حضور الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية ما بين ٧٠-٨٠، رغم الظروف المادية التي يمر بها الحزب، ولكن كان هناك سلبيات، أهمها التقاعس عن المطالبة بتسديد الاشتراكات، وعدم وفاء الأعضاء في القيام بواجباتهم تجاه الحزب، ولجوء بعض المنظمات الحزبية إلى أسلوب التوافق والتصويت العلني عند انتخاب بعض الهيئات..

وقد تبنت اللجنة المركزية والمكتب السياسي والسكرتارية عددا من القرارات التي استهدفت تعزيز دور الحزب في مجال النشاط الجماهيري، أهمها: تنفيذ القرارات الخاصة بعمل الحزب مع الشباب والمرأة، ومتابعة تلمس الأوضاع النقابية ودور الحزب فيها، وحث الأعضاء على أهمية الانتماء إلى المنظمات الجماهيرية، وتم تكليف اللجنة المركزية بالاتصال بالقيادات الحزبية في الخارج واستعادة الروابط التنظيمية والسياسية معهم وقام الأمين العام وبعض أعضاء المكتب السياسي بالعديد من الزيارات للبلدان العربية والأجنبية التي يتواجدون فيها وتم التوصل إلى تشكيل إطار قيادي أعلى ينظمهم[1].

---

١ - التقرير السياسي المقدم من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني (دورة البردوني) ٣٠-٨/٢-٩/٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٠.

وخلاصة القول، إن الدور المحدود للأحزاب في التنشئة السياسية يرجع إلى القيود الفكرية والقانونية والتنظيمية التي تفرض على الأحزاب أو تنبع من داخلها، فضلا عن تفشي الأمية وانخفاض مستوى المعيشة وعدم تطوير وسائل المواصلات والاتصالات في الأقاليم بما يحول دون تغلغل الأحزاب في المجتمع ويقصر حركته في حدود المدن الكبيرة، ولذلك ينبغي العمل على تنشيط الأحزاب على القيام بدورها في عملية التنشئة، وحث الجماهير على ممارسة حقوقهم السياسية، وهذا يتطلب إعطاء مزيد من الحريات السياسية لنشاط الأحزاب الجماهيري (عقد ندوات، ومؤتمرات، وتقديم خدمات ... الخ) وذلك دون أية قيود مهما بلغت درجة الخلاف الفكري، وإتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع لاستخدام وسائل الإعلام خاصة المسموعة والمرئية منها، وتضافر كافة القوى الرسمية وغير الرسمية في الدولة من أجل القضاء على الأمية وفقا لبرنامج زمني محدد، وتبني سياسات اجتماعية تنحاز للفقراء وترفع من مستواهم المعيشي، وتبني عملية تنويرية وتثقيفية شاملة في المجتمع لإشاعة العقلانية وحرية الرأي والفكر والتعبير، فضلا عن قيام الأحزاب بمواجهة أزماتها الداخلية والتي تتمثل أبرزها في البناء السلطوي لكافة الأحزاب وتركز القيادة في نخبة معينة، هذا بالإضافة إلى صراع أفراد هذه النخب على المناصب القيادية داخل الأحزاب، وهي الأزمات التي أفقدت الأحزاب كثيرا من قيمتها لدى المواطن اليمني.

ثانياً : الأحزاب ووظيفة تجميع المصالح:

لا يمكن معرفة الطبقات الاجتماعية التي تعبر عنها الأحزاب السياسية، فالعديد من الأحزاب اليمنية التي تكونت بعد قيام دولة الوحدة كانت متواجدة بشكل غير رسمي أو بصورة سرية قبل قيام الوحدة اليمنية، وحدوث عملية التحول الديمقراطي، وقد تحولت من هذا الشكل السري إلى الشكل العلني، ولم يعثر على دليل مؤكد على أن أحزابا حديثة قد تأسست حول حركات شعبية أو قاعدية أو لها علاقة بقاعدة المجتمع، حيث أنه تقريبا كل الأحزاب التي قد تشكلت قد مثلت عناصر من الطبقة السياسية الحاكمة الموجودة في اليمن سواء الصفوة الحاكمة التي قد تم تأسيسها بالفعل أو تلك الأقسام من الصفوة التي لسبب

أو لأخـر تم استبعادها عن الهيكل التأسيسي الحكومي، وبالتالي فإنه لم يكن هناك تشكيلا لأحزاب جديدة.

إن مفهـوم التغـير الـذي قد جعلته الوحدة بين شطري اليمن وأيضا عملية التحول الديمقراطـي، كان يدور حول أن وجود هذه العناصر قد صار معترفا به بشكل رسمي، كمـا انـه أتاح لهم أن يتبادلوا وجهات نظرهم ويطرحوها على الملأ بحرية اكثر عن ذي قـبل[1]. ولكن يمكن القول أن المؤتمر يعبر عن مصالح الشريحة العليا القبلية والعسكرية وكـبار الـتجار والموظفين ولكن بقية الأحزاب لا يمكن معرفة الطبقات التي تعبر عنها، وهذا يعني أن هناك عدم وضوح في القوى التي تعبر هذه الأحزاب عن مصالحها.

ولكـن سـوف نحـاول أن نوضح في هذا المبحث مدى قدرة الأحزاب اليمنية على التعبير عن القضايا التي تواجه المجتمع اليمني، مثل سياسة الإصلاح الاقتصادي، لمعرفة إلى أي مدى تعبر هذه الأحزاب عن مصالح الفئات التي تمثلها.

يعتـبر كثـير مـن الباحثين أن الوضع الاقتصادي شرط أساسي وجوهري لمستقبل الـتحول الديمقراطي، وهكذا فإن تدهور هذا الوضع أو ارتباكه وظهور مشكلات كالبطالة أو الركود أو انخفاض قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يهدد تلك الإنجازات التي تمت عن طريق التوجه الديمقراطي المعلن من جانب النظام[2].

انضـمت اليمـن الجنوبـي إلى صندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٦٩، وقد ظلت علاقـتها به محصورة في إطار محدد، أما اليمن الشمالي فقد اقتصرت علاقته بالصندوق مـنذ انضـمامه إليه في عام ١٩٧٠، على تقديم الصندوق مساعدته الفنية وخبراته العملية فـي البـيانات والإحصاءات المالية والنقدية والمدفوعات والتجارة الخارجية[3]، وبالتالي

١- Shiela, Carabico, " Legal Basis of the Multi- Party System", www.al-bab.com.

٢ – عبد الغفار رشاد، السياق المجتمعي للعملية الانتخابية، في مصطفى علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كونراد، ٢٠٠٠)، ص ٣٩.

٣ – طـه الفسيل، التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في الجمهورية اليمنية، في د. احمد البشاري (محـرر)، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، الثوابت، ١٩٩٦) ص٤٦٥.

لـم ترتبط اليمن بأي برنامج من برامج الصندوق، ولم تتلق منه أية مساعدات حتى بداية عقد الثمانينات، معتمدة في ذلك على تلك الظروف المواتية التي استفاد منها اقتصاد البلاد خلال عقد السبعينات[1].

وفـي ١٩٨٣ اضـطرت حكومـة اليمن الشمالي إلى طلب المساعدة من الصندوق، وارتبطـت معـه ببرنامج للتثبيت الاقتصـادي غير رسمي (Informal Program) وغير مشـروط خـلال الفـترة (١٩٨٣-١٩٨٦) وكانـت فترة التنفيذ فرصة مواتية للسلطات المختصة لمراجعة سياساتها الحالية في ظل التراجع النسبي للتمويل الخارجي واللجوء إلى الإصـدار الـنقدي لتغطية الجزء الأكبر في عجز الموازنة العامة، الأمر الذي ساهم في إذكـاء معدلات التضخم وتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وفي ظل انتهاج سياسة مالية غير حكيمة تفتقد الرؤية الواضحة ذات البعد المستقبلي، والاعتماد في سياستها على القـرارات الآنية والموارد المالية المتوفرة، في ظل هذه الظروف استمر الاختلال المالي يـتفاقم بعـد استخراج النفط بكميات تجارية وتصديره إلى الخارج في نهاية عام ١٩٨٦ وبالتالـي فقـد تخلـت الحكومـة اليمنـية عـن سياسـاتها المالية الانكماشية، وعاودت انـتهاج سياسـة مالية توسعية في مجال الإنفاق العام الجاري الذي ارتفع معدل نموه إلى نحو ٢٣% في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٩/٨٧ ولذلك تضاعف عجز الموازنة في عام ١٩٨٧ مقارنة بالعام السابق[2]، ولكن اكتشاف النفط والبدء باستخراجه بكميات تجارية لـم يؤد إلى تحقيق ازدهار اقتصادي في البلاد كما كانت التوقعات[3]، حيث تراجعت هذه الآمـال مع بدء إنتاجه المتواضع في مستوى يقدر بحوالي ١٦١ ألف برميل في المتوسط يومـيا، ولذلـك كانت الإيرادات الفعلية من النقد الأجنبي متواضعة ولم تتمكن من احتلال مكانة التحويلات الخاصة التي تراجعت نسبيا خلال عقد الثمانينات[4].

١- World Bank, Yemen Arab Republic Development of A Traditional Economy. 1997.p.57.

٢ -طـه الفسـيل، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ج.ع.ي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٩٢)، ص١٠١.

٣ - أحمد قايد بركات، النفط في اليمن، (صنعاء: مؤسسة العفيف، ١٩٩١) ص٤٣.

٤ - عـبد الله حسين بركات، عجز الموازنة أسبابه وعلاجه، في: أحمد البشاري (محرر)، مرجع سابق، ص٣٤٣.

وقـد اسـتمرت محاولات الصندوق لإقناع حكومة اليمن الشمالي بعقد اتفاق رسمي للإصلاح الاقتصادي في إطار تسهيلاته المشروطة، ممارسا ضغوطه عليها خصوصا بعد عـودة الاختلالات المالية والنقدية إلى الظهور – وبصورة أشد – نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة.

وفـي ظل هذه الظروف، اضطرت حكومة اليمن الشمالي إلى الإعلان عن برنامج إصـلاحات مالـية ونقدية جديدة في فبراير عام ١٩٩٠ لتخفيف ضغوط الصندوق عليها للدخـول في برنامج رسمي، وقد أعلنت اليمن عدم وجود علاقة للصندوق والبنك الدوليين بهـذه الإجـراءات، وقد تخلت الحكومة عن تنفيذ هذه الإصلاحات نتيجة لقيام الوحدة بين شطري اليمن، فيما عدا ارتفاع سعر الصرف الرسمي للريال من ٩-١٢ ريال للدولار[١].

ومـع قـيام الوحدة بين شطري اليمن تولى البنك الدولي مهمة إقناع حكومة الوحدة بتبنـي استراتيجية تنموية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية، وضرورة توجيه الاقتصاد اليمنـي إلـى الخـارج بهدف الحصول على النقد الأجنبي لسد الفجوة التمويلية للاستيراد والاسـتثمار، على أن تبدأ الحكومة خطواتها الأولى نحو هذا الاتجاه بإصدار عدة قوانين لتشـجيع الاستثمار بها، وإنشاء المناطق الحرة وتشجيع السياحة وتوفير بيئة مالية ونقدية مستقرة باعتبارها شرطا ضروريا لتحقيق معدلات نمو عالية[٢].

وقـد رفضـت الحكومـة اليمنية ذلك وقدمت تبريرها أن البنك الدولي يضع المهمة بكاملهـا علـى كاهل الاقتصاد اليمني الذي يتسم بهشاشة بنيته الهيكلية[٣]، وأما الضغوط الداخلـية فقد تمثلت في عودة حوالي مليون مغترب وعامل كانوا يعملون في دول الخليج

---

١ – صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩٠/٣/٢.

٢–طـه الفسـيل، مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في مواجهة اختلالات الاقتصاد اليمنـي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص٨٣.

٣ –وزارة التخطـيط والتنمـية، ملاحظـات حول سياسات البنك الدولي المقترحة للمعالجة الاقتصادية، صنعاء، ١٩٩١، ص٦.

العربـــي والمملكـــة العربـــية السعودية، وإلى توقف انسياب تحويلاتهم[1]، وأيضا توقف المعونـــات والهـــبات التـــي كانـــت تحصل عليها اليمن من هذه البلدان[2]، وبعد مداولات ومناقشـــات تقدمـــت الحكومـــة (ببرنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالـــي والإداري) الـــذي أُقـــر من مجلس النواب في ١٥ ديسمبر ١٩٩١، وقد شخص الـــبرنامج المشكلات الاجتماعية والثقافية والأمنية ... الخ وحدد طريقة بناء الدولة اليمنية الحديثة[3].

وقـــد استرشـــدت بهـــا الحكومة اليمنية عند وضعها للمذكرة الاقتصادية التي قدمتها لمؤتمـــر المائدة المستديرة للدول والهيئات المانحة للمساعدات والقروض لليمن الذي عقد في جنيف ١٩٩٢، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع صندوق النقد والبـــنك الدوليـــين، ولكـــن حـــال الصراع السياسي بين صناع الوحدة في تنفيذ مثل هذا البرنامج، وفي العام ١٩٩٣ أبدى الصندوق استعداده مرة أخرى لتقديم مساعدته الفنية في المجـــالات المالية والنقدية، وقد عرض إمكانية عقد اتفاق رسمي في إطار تسهيل التكيف الهيكلي المعزز.

وكـــان الصـــندوق يأمل البدء في تنفيذ هذا البرنامج في بداية ١٩٩٤، لولا ظروف الأزمـــة السياسية التي مرت بها اليمن بعد ذلك وانتهت بالصراع المسلح بين الطرفين في صـــيف ١٩٩٤، وتحمـــل الاقتصاد اليمني أعباء اقتصادية جديدة قدرت بحوالي ١١ مليار دولار، وبمجـــرد انـــتهاء العملـــيات العسكرية وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين حزبي المؤتمـــر الشـــعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح برئاسة عبد العزيز عبد الغني، وافقت اليمن على فتح مكتب تمثيل للبنك الدولي في صنعاء، وفي مارس ١٩٩٥ توصل الطرفان

١ - صحيفة الحياة، (لندن)، ١٩٩٦/١/٢٠.

٢ - مـــارك – آن – كاتز، الوحدة اليمنية والأمن السعودي، في عبده الشـــريف (محرر)، مرجع سابق، ص٩٧.

٣ - مجلس الوزراء: برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، صنعاء، ديسمبر ١٩٩١.

إلى اتفاق مشترك حول برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن، ونتيجة لذلك أعلنت اليمن إجـــراءات المرحلة الأولى من الإصلاح (مارس- أبريل ١٩٩٥) مؤكدة بذلك جديتها في الوفـــاء بالشـــروط المسبقة التي يطالب بها الصندوق قبل التوصل إلى اتفاق رسمي حول البرنامج المقترح[١].

وقـــد شـــهدت اليمـــن في بدايات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي صورة مميزة للعـــنف السياســـي الأنومـــي (anomic) التلقائي غير المنظم، في ديسمبر ١٩٩٢، ويونيو ١٩٩٨ نتـــيجة لـــرفع أســـعار القمح والدقيق والمشتقات النفطية والتي تفجرت اثر قرار الحكومـــة تخفـــيض الدعـــم المقرر للسلع الأساسية ومنها القمح والدقيق، وقد وصفت هذه الاحـــتجاجات الشـــعبية الأخيرة بأنها أخطر احتجاجات شعبية تشهدها اليمن، لأنها اتخذت طابعـــا عنـــيفا أدى إلـــى سقوط خمسين قتيلا[٢]، وقد بررت الحكومة ذلك في بيانها الذي حظـــي بثقة مجلس النواب بقولها أن الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط، وما ترتب عليه مـــن آثار سلبية بالنسبة لبعض بنود الإيرادات ذات العلاقة بالإضافة إلى التباطؤ في إتمام الإصلاحات السعرية في وقتها المحدد، أدى إلى تنامي عجز الموازنة بشكل خطير، حيث بلغ ٣٦،٢ مليار ريال يمني في أبريل ١٩٩٨[٣]، وقد انتقد نواب في البرلمان ينتمون إلى مختلف الأحزاب السياسية بينها الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) إجراءات الحكومة بأنهـــا انتقائـــية، كونها ركزت على الإصلاحات السعرية وأهملت البعدين الآخرين، وهما خفـــض الـــنفقات وتحصـــيل الضرائب المستحقة[٤]، وأيضا أن الحكومة قد ناقضت نفسها بإصـــدار قرارات رفع الأسعار، بعدما وعدت في برنامجها بتخفيف الأعباء المعيشية عن

١ – لمـــزيد من التفاصيل حول برنامج الإصلاح الاقتصادي، انظر: بلقيس أبو اصبع، سياسات صندوق الـــنقد الدولـــي وآثارها على الأوضاع الاقتصادية في اليمن، سلسلة أوراق يمانية، (القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩).

٢ – علي إبراهيم، ماذا يحث في اليمن، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ١٩٩٨/٦/٣٠.

٣ – بيان الحكومة المقدم إلى مجلس النواب ١٩٩٨،، في: صحيفة ٢٦ سبتمبر، ١٩٩٨/٩/٤.

٤ – صحيفة الحياة(لندن)، ١٩٩٨/٦/٢٤.

السواد الأعظم من الناس، ولكن الحكومة أكدت على عزمها المضي في الإصلاحات السعرية على الرغم من تلك الانتقادات[1].

مواقف الأحزاب السياسية حول برنامج الإصلاح الاقتصادي:

أولا : التجمع اليمني للإصلاح:

استمد حزب التجمع اليمني للإصلاح أهميته السياسية والفكرية في البلاد من النجاح الذي حققه في انتخابات أبريل ١٩٩٣ التشريعية ، الأمر الذي أتاح له الفرصة لتولي مناصب وزارية في الحكومة الائتلافية الثلاثية التي شكلت عقب الانتخابات، ومع تأزم الخلافات السياسية بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني تحالف التجمع اليمني للإصلاح مع حزب المؤتمر، واشترك معه في حرب صيف ١٩٩٤ ضد الحزب الاشتراكي، الأمر الذي أتاح له الإسهام بدور مباشر في تشكيل الحكومة الائتلافية التي شكلت عقب انتهاء العمليات العسكرية في نوفمبر ١٩٩٤، وفي هذا التشكيل حصل على ست حقائب وزارية ومنصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، بالإضافة إلى رئاسة مجلس النواب التي تولاها رئيس التجمع اليمني للإصلاح[2]، وتعد الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاتفاق مع صندوق النقد الدولي أحد الأسباب الهامة لظهور أزمة حادة بين حزبي الائتلاف، حيث رفض الوزراء المنتمون إلى التجمع اليمني للإصلاح الموافقة على مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، وطلب من الحكومة اليمنية عقد اتفاق رسمي مع الصندوق، وفضل هؤلاء الوزراء الانسحاب من جلسة مجلس الوزراء التي أقر فيها الاتفاق بأغلبية وزراء المؤتمر[3]، فقد قدم التجمع اليمني للإصلاح رؤيته الذاتية كمقترح لمعالجة المشاكل الاقتصادية وإصلاح إختلالاته متجاوزا بذلك برنامج الحكومة

---

١ - صحيفة الشرق الأوسط (لندن)،١٩٩٨/٦/٢٥.

٢ - الهام مانع ، مرجع سابق، ص٢١٩-٢٥٥.

٣ - لمزيد من التفاصيل، انظر، طه الفسيل، مرجع سابق، ص ١٥٩-١٦٩، صحيفة الصحوة (صنعاء)،عدد ٦٢٢، ١٩٩٨/٧/٩.

الائتلافية الذي قدم إلى مجلس النواب لنيل ثقته[1]، ومع تزايد احتمالات عقد اتفاق رسمي بين الحكومة وصندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ومالي متوسط الأجل يبدأ تنفيذه في مطلع العام ١٩٩٥، دعا مجلس شورى التجمع إلى عقد دورة استثنائية طالب في بيانها الختامي الحكومة اليمنية بسرعة وضع برنامج إصلاح اقتصادي شامل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والإدارية والمؤسسية، دون الاهتمام بإصلاح جانب دون آخر[2].

وقد أصدر التجمع اليمني للإصلاح هذا البيان المتشدد الذي كان خطوة تكتيكية ضرورية سعى الإصلاح من خلالها إلى التوصل إلى اتفاق مشترك مع حزب المؤتمر لوضع برنامج إصلاح اقتصادي توفيقي يحقق مصالحهما معا، وبالفعل تمكن الإصلاح من التوصل إلى اتفاق مشترك.

ويتوقف نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر الإصلاح على ترافق عملية الإصلاح الإداري والمؤسسي وإصلاح القضاء وترافقها مع الإجراءات المالية والنقدية، ونتيجة لذلك تراجع الإصلاح عن موافقته على قرارات وإجراءات مارس ١٩٩٥، بسبب الأسلوب الانتقائي الذي اعتمدت عليه في تنفيذها واقتصارها على رفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الدولة لزيادة الإيرادات العامة وعدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة لإحداث خفض جوهري في نفقات الأجور والمرتبات وما في حكمها معتبرا الخفض حجر الزاوية لتخفيض عجز الموازنة العامة[3]، وقد اعتبر التجمع اليمني للإصلاح أن الانهيار الحاصل في اقتصاد البلاد نتيجة طبيعية للتطبيق الجزئي والانتقائي الذي اختزل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى مجرد مشروع جباية يقوم على زيادة أسعار

---

١ – انظر: مجلس الوزراء، البرنامج العام للحكومة المقر من مجلس النواب في ١٩٩٤/١١/١٥، ص ٥٤ –٥٧.

٢ – البيان الختامي للدورة الاستثنائية لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، مارس ، ١٩٩٥، في: التجمع اليمني للإصلاح رؤى ومواقف، بيانات ، وتصريحات ، ومقابلات، مرجع سابق، ص ٦٩.

٣ – طه الفسيل، مرجع سابق، ص ١٦١.

السلع والخدمات الأساسية، ويحمل الفقراء وذوي الدخول المحدودة كامل الأعباء ويترك الفاسدين والعابثين بالمال العام وبمقدرات الشعب يعبثون دونما حساب أو عقاب[1]، إلا أن الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح صوتت لصالح الحكومة وبيانها العام ومنحتها ثقتها في أوائل شهر يونيو عام ١٩٩٨[2].

ترى الباحثة أن رؤية التجمع اليمني للإصلاح، للإصلاحات الاقتصادية تتفق في كثير من القضايا مع رؤية الصندوق والبنك الدوليين، مع إعطاء التجمع أهمية اكبر ونطاقا أوسع لعمليات الإصلاح الإداري والمؤسسي، ويعده شرطا ضروريا لنجاح أي برنامج إصلاحات اقتصادي يهدف إلى اجتثاث الفساد والذي اصبح هدفا في حد ذاته.

موقف الحزب الاشتراكي اليمني:

يرى الحزب الاشتراكي، بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته الحكومة اليمني تحت إشراف صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي خلال العام ١٩٩٦، قد حقق بعض النتائج الإيجابية وخصوصا في مجال تقليص العجز في الموازنة العامة، والحفاظ على استقرار نسبي لسعر الصرف (العملة الوطنية)، إلا أن هذه النتائج لا تعطي في الواقع مؤشرات واقعية يمكن الاعتماد عليها في إحداث معالجة شاملة لتعقيدات الأزمة الاقتصادية الراهنة، وفي الوقت نفسه كان لهذا البرنامج نتائج عكسية على مستوى دخول الفئات الفقيرة وذوي الدخول المحدودة وصغار المنتجين، وبالتالي على مستوى معيشتهم بحيث تحملت هذه الفئات عبء الإصلاح الاقتصادي، وكانت ضحايا النتائج الإيجابية التي حققها البرنامج[3].

ويرى الحزب الاشتراكي أن هذه الفئات قد خفضت من مستوى استهلاكها للسلع والخدمات الضرورية نتيجة ارتفاع أسعارها، وبالإضافة إلى ذلك تزايدت الضغوط

١ - صادق ناشر، عواصف اليمن إلى أين؟ مجلة الشروق، عدد ٢٣٦٤، ٦-١٢/٧/١٩٩٨.
٢ - فيصل جلول، اليمن تأثر سياسي أم انتفاضة فقراء ؟ مجلة الوسط،٢٩/٦/١٩٩٨، عدد ٣٢٧٤.
٣ - صحيفة الثوري (صنعاء)، ١٢/٣/١٩٩٦.

الضـــريبية والتي أدت إلى أن تتحمل هذه الفئات إجراءات الحكومة أيضا لزيادة إيراداتها بشــكل وضـــع العبء الرئيسي على كاهلها، ويرى أن إجراءات الإصلاح المالي لبرنامج الحكومـــة لـــم تظهر آثارها الإيجابية حتى الآن، ففي الوقت الذي تتجه فيه الإيرادات إلى الـــتزايد تـــتجه الـــنفقات إلـــى التزايد أيضا[1]، ولذلك يرى ضرورة وقف إجراءات رفع الأســـعار، وتأميـــن رقابة فعالة للحد من الإنفاق العبثي وإهدار المال العام وتوزيع أعباء الإصـــلاح الاقتصادي بشكل عادل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويولي الحزب اهتماما خاصا بالإصلاح السياسي، معتبرا أن ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره أمر وثيق الصلة بالإصـــلاح السياسي ووفقا لهذه الأسس دعا مشروع البرنامج السياسي للحزب إلى تعميق وتطوير الممارسات الديمقراطية، ولاحترام حقوق الإنسان وسيادة النظام والقانون وإصلاح وتحديث القضاء والأجهزة الأمنية[2].

وهكـــذا فإنـــه رغم وجود اختلافات حول تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن جميع الأحزاب اتفقت على أهمية ارتباط اليمن ببرنامج للإصلاح الاقتصادي، وبالتالي فلم يكـــن هـــناك اخـــتلافات جذرية بين ما تطرحه المعارضة وما تطرحه الحكومة، وهو ما يعكـــس ضعف النظام الحزبي اليمني وغياب القواعد الاجتماعية للأحزاب، فكما يرى أحد الكـــتاب "أن ضـــعف الفكر السياسي الغربي، أي فكر النخبات القيادية لا يبرز من خلال إخفاق الدول والمجموعات الحاكمة في تحقيق الأهداف المنشودة فحسب ولكن يظهر أيضاً - وبشـــكل رئيسي - في عجز المعارضة على مختلف تنوعاتها ومذاهبها عن اقتراح أية حلول بديلة ممكنة على المجتمعات [3].

إن عـــدم وجـــود حلول بديلة لدى أحزاب المعارضة حول تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي يعطل من مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

---

١ - بـــرنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، مرجع سابق، ص ١٨.

٢ - صحيفة الثورة (صنعاء)، ١٩٩٨/١٢/١١.

٣- برهان غليون، مرجع سابق، ص٢٤٦ .

خاتمــة

حاولت هذه الدراسة أن تبين دور الأحزاب السياسية اليمنية - موضع الدراسة - في التحول الديمقراطي وذلك منذ صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في العام ١٩٩١ والذي تناول الأحكام والإجراءات المتعلقة بتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وحتى تاريخ إجراء أول انتخابات للسلطة المحلية في العام ٢٠٠١، وفي هذا السياق، سعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج منها ما يلي:

١ - طبيعة التحول نحو التعددية السياسية :

يمكن القول أن الانتقال إلى التعددية السياسية والحزبية واقترانها بالوحدة اليمنية التي تمت بين شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ لم يكن قراراً سياسيا صرفا من النظامين وقيادتيهما في الشطرين بل كان هنالك قدر كبير من التفاعل والتكامل بين مجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت بدرجات متفاوتة في الدفع بالاتجاه نحو التعددية الحزبية، فعلى المستوى الداخلي احتلت المشاكل الاقتصادية لدى النظامين السياسيين في شطري اليمن، المرتبة الأولى بين الدوافع الرئيسة التي ساهمت في تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان التعددية السياسية، وقد أكدت وقائع الأحداث أنه في كثير من الحالات كان للأزمات دوراً بارزاً في الدفع بالاتجاه نحو التعددية السياسية والحزبية[1]، وينطبق هذا الوضع على التجربة اليمنية.

---

١ - فقد تعرض الأردن لأزمة اقتصادية عام ١٩٨٩ وكان لها الدور البارز في دفع النظام السياسي الأردني نحو الخيار الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية، وكذلك الحال بالنسبة للجزائر.

وقـد كشـفت الدراسة عن ارتفاع درجة تأثير العوامل الداخلية المتمثلة في (أحداث يـناير ١٩٨٦، في الشطر الجنوبي، والتي ولدت قناعات لدى الحزب الاشتراكي بالاتجاه نحـو الـتحول الديمقراطـي، وتكوين المؤتمر الشعبي العام وإجراء الانتخابات النيابية (مجلس الشورى) وانتخابات المجالس المحلية، في الشطر الشمالي) أهم الأسباب للتحول، دون إقصـاء لدرجـة التأثير النسبي لكل العوامل التي أفرزتها متغيرات البيئة الدولية في نهاية عقد الثمانينات، فقد أدت التغيرات المتسارعة في المعسكر الاشتراكي وما نتج عنها مـن قـبول الاتحاد السوفييتي بتغيرات في أوروبا الشرقية، والربط بين إعطاء المعونات والقـروض والأخذ بنظام الاقتصاد الحر والديمقراطية الليبرالية، خاصة وأن اليمن تعتمد بشكل أساسي على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في القروض والمساعدات، أدت هذه العوامل إلى سرعة التحول الديمقراطي.

ومـن أهم خصائص التحول الديمقراطي في اليمن أنه تم بمبادرة من النخب الحاكمة التـي تحكمـت بدورهـا في تحديد مسار عملية التحول وإدارته مما مكنها من استمرار احـتفاظها بقوتهـا ومراكز تأثيرها في النظام السياسي التعددي بعد إعلان الوحدة، ولكنه تحـول سـريع ومفاجئ فلم يمر بمراحل التحول الديمقراطي التي مرت بها معظم الدول العربية، بل تم التحول فجأة من أقصى درجات الحظر الحزبي إلى الإباحة المطلقة بحرية تكويـن الأحـزاب وقد مهدت سرعة التحول نحو الديمقراطية الطريق إلى عدم الاستقرار واتسـاع دائـرة العـنف وانتهت بحرب شاملة في العام ١٩٩٤ أدت إلى إضعاف مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن .

وبالتالـي يمكـن القـول أن التعددية السياسية في اليمن تندرج ضمن دول التعددية السياسـية المقـيدة والتي تشير إلى قبول النظام السياسي لمبدأ التعددية السياسية في شكل أحزاب سياسية، ولكن في ظل هيمنة للسلطة التنفيذية على بقية السلطات، وفي إطار قيود وضـوابط معيـنة تحـد مـن إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها فقد

انعكســت النشــأة "الفوقــية" للأحــزاب على فعاليتها وجماهيريتها وعلى قيامها بالأدوار المنوطة بها.

٢ – الإطار الدستوري والقانوني الحاكم للتحول الديمقراطي في اليمن

تعانــي الأحــزاب اليمنية من الكثير من القيود والضوابط الدستورية والقانونية التي تضــعها النخــبة الحاكمة وتؤثر على نشاط الأحزاب و فاعليتها في أداء دورها، رغم أن توفــر إطار دستوري وقانوني يسمح بحرية الحركة لأحزاب المعارضة سيؤدي إلى زيادة دور الأحــزاب السياســية في عملية التحول الديمقراطي، وقد ظل ذلك غائبا طوال فترة الدراسة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١ – يمكن القول بأهمية الاستقرار الدستوري أثناء فترة التحول الديمقراطي والذي بدا شبه غائب على امتداد فترة الدراسة وذلك لعدة أسباب:

– تعــدد عملية تعديل الدستور وهي عملية ليست سلبية في حد ذاتها وإنما الإطناب في استعمالها وبشيء من السهولة وعلى امتداد فترات قصيرة يهدد الاستقرار الدستوري.

– أغلــب التعديلات الدستورية عرقلت عملية التحول الديمقراطي وهذا ينطبق بشكل خــاص علــى الــتعديلات الدستورية (لعام ٢٠٠١)، والتي جاءت لتكرس هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، بإعطاء مجلس الشورى المعين صلاحيات تشريعية، يتشارك فيها مع مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب، ويعتبر ذلك سلاحا جديدا للسلطة التنفيذية للســيطرة علــى بقــية السلطات، ومد فترة رئاسة الجمهورية إلى سبع سنوات، على أن تحتســب بداية من الانتخابات الأخيرة في العام ١٩٩٩، وإعطاء الرئيس سلطة حل مجلس النواب دون موافقة من الشعب أو حتى هيئة من الهيئات التمثيلية، كل ذلك يزيد في تركيز السلطة بأيدي السلطة التنفيذية.

– يشــوب الدســتور اليمني عدة ثغرات لا تساعد على تحقيق الاستقرار المؤسسي أهمها :

– عدم نص الدستور على إعطاء حق تشكيل الحكومة لحزب الأغلبية أو تشكيلها بموافقته.

– لم يحدد الدستور أسسا وقواعد تشكل الإطار العام لآلية تداول السلطة بين الأحزاب لا يجوز الخروج عنها تلافيا لأي إرباكات قد تحدثها برامج الأحزاب المتوالية على الحكم.

ولكن هناك مواد تعتبر داعمة لعملية التحول الديمقراطي ومنها، الأسس الدستورية المنظمة للانتخابات الرئاسية، من خلال تخفيض النسبة المطلوبة لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، من ١٠% من إجمالي أعضاء مجلس النواب البالغ (٣٠١) إلى ٥% من إجمالي حضور الاجتماع المشترك لكل من أعضاء مجلسي النواب والشورى البالغ قوامهما الكلي (٤١٢) عضواً، هذه المادة تعتبر خطوة متقدمة في مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

١ – أدت القوانين الحاكمة للتعددية السياسية وما أدخل عليها من تعديلات بما تضمنته من شروط إلى إفراغ الأحزاب السياسية من مضمونها الحقيقي، وإلى تماثل برامجها، وضيق المساحة التي يمكن أن تختلف فيها أيديولوجيا، وبالتالي عبرت هذه الأحزاب السياسية عن أفكار عامة تمثل من وجهة نظرها كافة طبقات الشعب وكل شرائح الأمة، كما أدت هذه القوانين إلى وضع عراقيل أمام أحزاب قائمة بالفعل.

وتتلخص أبرز المعوقات والعقبات التي وضعها قانون الأحزاب السياسية أمام حرية تكوين الأحزاب السياسية ما يلي:

– اشتراطه على طالبي تأسيس الحزب السياسي أن لا يقل عدد أعضائه عند التسجيل عن (٢٥٠٠) عضواً، علاوة على بعض إجراءات التأسيس المعقدة التي تضمنتها اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية والتي وردت ضمن شروط قائمة المتطلبات المرفقة بعريضة طلب التأسيس المقدمة إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية، لقد وقف تطبيق اللائحة التنفيذية الخاصة بشروط متطلبات التأسيس عائقا أمام عدد من الأحزاب

الصــــغيرة التـــي كانت تهدف إلى اكتساب الصفة القانونية لممارسة نشاطها، وبالتالي فإن وضع تلك الشروط قد حد من الحق الدستوري في تكوين الأحزاب السياسية.

– أيضــــا أصبح للجنة لشئون الأحزاب حق البت في إنشاء الأحزاب الجديدة وأيضا حـــق حــل أي حزب قائم وتصفية أمواله ونتيجة لهيمنة المؤتمر الشعبي على هذه اللجنة فبالتالـــي يصبح هو المتحكم في تكوين الأحزاب وفي تهديد الأحزاب القائمة بالحل، وهكذا أصبحت أحزاب المعارضة مهددة من جانب الحزب الحاكم ليس فقط في نشاطها وإنما في وجودها أيضا.

– كذلـــك أتاحـــت اللائحة التنفيذية للجنة شؤون الأحزاب توجيه ضغوط عديدة على الأحـــزاب السياســـية خـــلال مراحل الإعداد للانتخابات النيابية، فقد قامت اللجنة بحجب الصـــفة القانونـــية عن بعض الأحزاب وإخضاع الموافقة لمساومات سياسية أحيانا، ولذلك فـــإن الضـــرورة تســـتدعي إجـــراء تعديـــلات على بعض أحكام ومواد قانون الأحزاب والتنظـــيمات السياســـية ولائحـــته التنفـــيذية، لتبسيط شروط وإجراءات تأسيس الأحزاب السياســـية، وتحديد أسس رقابية واضحة وقابلة للقياس في إطار صلاحيات محدودة تمنح للجـــنة شـــؤون الأحـــزاب السياسية ممارسة رقابة لاحقة. يتضح مما سبق مدى خطورة الاختصاص بالنظر إلى أن المبادئ المشار اليها مبادئ عامة ومرنة، وحقيقة – من خلال هـــذه الصـــلاحيات– اصـــبح للجنة شؤون الأحزاب حق البت في إنشاء الأحزاب الجديدة وأيضـــا حـــق حـــل أي حزب قائم وتصفية أمواله، وبالتالي أعطيت هذه اللجنة عدداً من الصـــلاحيات لم تقتصر على منع أو رفض قيام أحزاب جديدة وإنما انسحبت إلى إمكانية حل الأحزاب القائمة بالفعل.

٣ – تـــتحكم الســـلطة التنفـــيذية والحزب الحاكم من خلال القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية، والإشراف على عملية التصويت في تحديد وتحجيم وصول أحزاب المعارضة للمجالس التشريعية والمحلية، وهي المؤسسات التي يفترض أن يمارس من خلالها الحزب المعـــارض دوره، فضلا عن سيطرة الحزب الحاكم على أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال

الجماهيري (المسموع والمرئية) وصعوبة استخدام أحزاب المعارضة لهذه الوسائل، وقد أدى هذا بدوره إلى ضعف الإقبال الجماهيري على الأحزاب المعارضة لاعتقاد الجماهير في عدم جدوى المشاركة وعدم قدرة هذه الأحزاب على توصيل مطالبها وتحقيقها، وبالتالي فقدت الأحزاب المعارضة أهميتها كقناة للاتصال بين الحاكم والمحكوم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قانون الانتخابات اليمني يعاني العديد من الثغرات وسلبية بعض الممارسات عند التطبيق والتي تؤثر بدورها على مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن.

- أسلوب تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ونسبة مشاركة أحزاب المعارضة في لجانها الأساسية والفرعية المشرفة على الانتخابات، ولعل هذا ما جعل اللجنة عرضة لانتقادات أحزاب المعارضة، وخضوع اللجنة لوصاية السلطة حيث صرح مصدر مسؤول في اللجنة على عدم حيادية اللجنة واتباعها للحزب الحاكم، ورغم تحريم القانون الحزبية إلى أعضاء اللجنة فإن أي منهم لم يتخل عن حزبيته.

- تقسيم الدوائر الانتخابية، الذي شكل أساسا للتلاعب والتزييف، ولهذا حاول كل حزب أن من أجل التأثير على عملية تحديد الدوائر بما يخدم مصلحته وكان النجاح حليف الحزب الحاكم.

- جداول تسجيل الناخبين، والتي لم تحسم في كل الدورات الانتخابية فقد استخدم المؤتمر الشعبي العام كل الوسائل المتاحة للحصول على أكثر الأصوات عددا من أجل ضمان أغلبية مطلقة في الانتخابات المختلفة.

- مدى ملاءمة النظام الانتخابي الذي يرتكز على أسلوب الانتخاب الفردي في دورة واحدة على أساس الأغلبية النسبية لواقع التجربة اليمنية.

ويتضح أن إخفاق أطراف العملية السياسية في التوصل إلى اتفاق عام حول تلك الأسس تظل أسبابا كامنة لتأجيج الأزمات الحزبية في كل دورة انتخابية وتلقي بآثارها

الســلبية على مواقف الأحزاب السياسية من إجراءات الانتخابات وتكرار مظاهر تلويحها بمقاطعة الانتخابات والاعتراض على نتائجها.

ومما لاشك فيه أن هذه القيود والضوابط التي تضعها النخبة الحاكمة تؤثر على نشاط الأحزاب وفاعليتها في أداء دورها، ويتوقف هذا التأثير على حجم القيود المفروضة على حــركة هذه الأحزاب، ومدى تدخل السلطة التنفيذية في نشاطها،ومدى قدرة هذه الأحزاب علـــى مواجهة هذه القيود وتجاوزها، وترتبط هذه القدرة بدورها بطبيعة الإطار التنظيمي لهذه الأحزاب وطبيعة العلاقات والتفاعلات بينها.

وبالتالـــي يمكن القول أن زيادة القيود الدستورية والقانونية المفروضة على الأحزاب تعرقل من عملية التحول الديمقراطي، وبهذا يتأكد صحة الافتراض الأول.

٣ – التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية:

لـــم تتمكــن غالبـــية الأحـــزاب السياسية اليمنية من تجاوز أزمة الديمقراطية داخل تكويـــناتها التنظيمـــية وفـــي ممارســـاتها الداخلية مع أعضائها، فالأحزاب اليمنية أحزاب أشـــخاص أكثر منها أحزاب برامج إذ أنها تعبر عن قادتها، وهو أمر تنتفي معه الممارسة الحزبية الديمقراطية السليمة داخل الحزب ذاته، كما يؤدي إلى عجز الأحزاب عن التكيف الوظيفي مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي اليمني ومن مؤشرات ذلك ما يلي:

(أ) توصـــلت الدراســـة إلـــى أن جميع الأحزاب – موضع الدراسة – تناولت في بـــرامجها الانتخابـــية، قضـــيتي الإصـــلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، مع مراعاة الاخـــتلافات بيـــن هذه الأحزاب في تناولها ومعالجتها لهذه القضايا، ولا يعني تناول هذه الأحـــزاب لهـــذه القضـــايا أن الأحزاب تتكيف مع قضايا المجتمع، ذلك أن مجرد طرح القضـــية لا يقـــدم دلـــيلا كافيا على تكيف الحزب مع واقعه، وإنما لابد وأن يكون تناول الحـــزب للقضية متجانسا ومتسقا وواقعيا، سواء في طرحه للقضية أو في تقديم حلول لها، وهذا الأمر لا يكون متحققا بالنظر إلى ما يلي :

– أن البرامج الانتخابية لم تكن محوراً رئيسياً في الحملة الانتخابية، فقد جرى التنافس الانتخابي استناداً إلى قضايا واعتبارات وتوازنات أخرى لا علاقة لها بالبرامج الانتخابية، وبخاصة في ظل ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع اليمني من ناحية، وغلبة التوازنات القبلية على تركيبة المجتمع من ناحية أخرى، وهو ما جعل التنافس الانتخابي محكوما في جانب كبير منه بالخلفيات العائلية والقبلية للمرشحين من ناحية وبالقضايا ذات الطابع المحلي من ناحية أخرى.

– عدم وجود تمايز جوهري بين البرامج الانتخابية جعل المواطنين لا يهتمون بها كثيراً، وأكثر من هذا فإن الأحزاب المتنافسة لم تعدل كثيراً من برامجها الانتخابية للحصول على أصوات الناخبين، حيث إن المكانة الاجتماعية والنفوذ المالي والقبلي للمرشحين هي العناصر الأهم في الفوز في الانتخابات، ولذلك ركزت الأحزاب على مراعاة هذه الاعتبارات في اختيار قوائم مرشحيها.

– ضعف وهشاشة أغلب الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات كان عاملاً هاماً لعدم اكتراث الناس ببرامجها الانتخابية.

– عدم واقعية الكثير من البرامج الانتخابية الحزبية، وهي سمة عامة، ويعتبر المجالان الاقتصادي والسياسي من المجالات الأساسية التي تظهر فيها عدم الواقعية بجلاء ووضوح، فجميع البرامج طرحت خططا طموحة ومستقبلية، ولكنها لم تحدد الآليات لتنفيذ مثل تلك الخطط.

(ب) رغم حدوث تقدم ملموس في عملية بناء الأحزاب السياسية اليمنية، إلا أن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لم تستكمل بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي، وكان هذا أحد المؤثرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور توزيع السلطة التي ظلت مؤثرة في المستوى القيادي الأعلى، ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها، وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزب فرغم أن استكمال بناء المستوى القاعدي لا يؤدي – آلياً – إلى تغيير في توزيع السلطة والاختصاص فهو

يؤثـر تدريجيا في هذا التوزيع من خلال تزايد احتمالات توليد الضغوط من أسفل، فكلما كان المستوى القاعدي أوسع نطاقا أمكن توقع ضغوط أكثر - وربما أقوى- على المستوى القيادي وبالتالي اضطرار المستوى القيادي لأن يأخذها في الاعتبار بدرجة أو بأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى نشأة الأحزاب السياسية ذاتها، فقد نشأت بعد أكثر من عقدين من تحريم الحزبية، وأدى ذلك إلى معاناة النخب التي تصدت لإقامة الأحزاب من نتائج إلحاق المجتمع المدني بالدولة في ظل نظام سلطوي، مما ترك آثاراً سلبية على قابلية الغالبية الساحقة من المواطنين للتفاعل مع العملية السياسية الجديدة ذات الطابع التعددي، وفي الوقت نفسه استمرت القيود الأمنية على حركة أحزاب المعارضة لتمثل قيداً لا يمكن الاستهانة به على إمكانات تفاعل المواطنين معها، وفي هذا السياق كان من الصعب على الأحزاب أن تصل ببنائها التنظيمي إلى جميع الوحدات الجغرافية الأساسية على المستوى الرأسي، كما عانى بعضها من صعوبة الوصول إلى بعض الأقاليم النائية على الصعيد الأفقي.

(جـ) يمكن القول أن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لا تتمتع بالاستقلالية، فهي تخضع بشكل أو بآخر لأحد العوامل التالية: فالمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح يخضعان بدرجة كبيرة للمؤسسة القبلية التي لازال لها أدوارا مؤثرة في بناء المجتمع المدني سواء الأحزاب أو النقابات أو الجمعيات حيث تتداخل العلاقات القبلية العصبوية مع العلاقات الحزبية العقائدية، وفي بعض الأحيان تسعى القبيلة لتكوين منظمات سياسية حديثة تعمل من خلالها، ويعني ذلك أنه ما تزال عملية الولاءات المتعددة قائمة بين ولاء الفرد للقبيلة وولائه للدولة الوطنية، بمعنى آخر ما يزال المواطن غير قادر على تحديد عضويته في إطار قبيلة أو حزب أو نقابة أو في كل ذلك، أيضا كان للقبيلة ولا يزال استمرارية الرابطة القبلية- قيماً ونظماً وأعرافاً- في التنظيمات المدنية الحديثة، فيرى البعض أن من سمات التركيبة القبلية مناوأتها لظاهرة التحديث والعصرنة، والنظرة العدائية للدولة وعلى ذلك فإن الكيانات القبلية تعرقل بصورة جادة عملية إقامة مؤسسات حديثة كالأحزاب السياسية، وبصورة معاكسة للتوجه السابق تنتقد بعض الدراسات

الطـروحات التـي تحمل التركيب القبلي مسئولية الصراعات العنيفة ومناهضة التحديث، وتعـد هـذا الـتوجه نمطا أحاديا في جانب من التفكير العربي يرتبط بفهم جزئي لنظرية التحديـث، بحيث يعلي من شأن كل ما هو حديث وأن كان سلبيا ويحط من قدر كل ما هو تقليدي حتى وأن كان إيجابيا.

وبيـن اتجاهـي الجـدل السابق يمكن القول أن البنية القبلية كأي ظاهرة اجتماعية سياسية لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية في التعددية الحزبية وتتوقف عملية الحد من دورها السـلبي فـي قدرة الأحزاب السياسية في استثمار الجوانب الإيجابية والسلبية في التعددية الحزبية وتوظيفها لصالح العمل الحزبي.

ويخضـع المؤتمر بدرجة أكبر للمؤسسة العسكرية. أما الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق فتلعب القوى المناطقية فيهم دوراً بارزاً ويتركز النشاط الحزبي والجماهيري لهم في هذه المناطق.

(هـ) يسود الغموض عملية صنع القرار الحزبي بدرجات متفاوتة، حيث لا تتضمن أنظمـة أي من الأحزاب السياسية – موضع الدراسة – تحديداً مباشراً لكيفية صنع القرار، ممـا يتـيح لرؤسـاء الأحـزاب دوراً يصل – أحيانا – إلى الانفراد بهذه العملية، فالبناء التنظيمي للأحزاب اليمنية يرسخ الدور المحوري والمميز لرئيس الحزب في عملية صنع القـرار الحزبي، حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب رؤساءها صلاحيات واسعة، جوهرها اعتـباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب، في نفس الوقت الذي اتسـمت فـيه صـياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر كبير من الغموض في هذه اللوائح، ولاشـك أن هذا التركيز الشديد للسلطة في يد رئيس الحزب قد أدى إلى العديد من الآثار السـلبية التـي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة القيادة داخل هذه الأحزاب، حيث أدى ذلك إلى صـراع شـديد علـى النفوذ داخل المستوى القيادي، وإلى رفض العديد من تلك القيادات استئثار الرئيس بكل الصلاحيات، مما أدخلهم في صراع مباشر مع رئيس الحزب ويمكن القول أن رؤساء الأحزاب استطاعوا المحافظة على مواقعهم منذ نشأة أحزابهم حتى الآن،

وهذا قد يؤدي إلى أزمة قيادة ، فطول بقاء القيادات الحزبية في مناصبها ولا سيما رؤساء الأحـــزاب يجعــل هـــناك ارتباطا وثيقا بين الحزب ورئيسه، وهو ما يطلق عليه ظاهرة (شخصـــنة الســلطة) أو أحزاب الأشخاص، وهو ما يؤدي إلى العديد من مظاهر أخرى لأزمة القيادة، حيث إنه كلما ازداد دور شخص معين أو مجموعة من الأشخاص في إنشاء حزب وإدارته كلما ضعفت إمكانيات التحول الديمقراطي داخل هذا الحزب.

(و) رغـم مـا نصت عليه الأنظمة الحزبية على أهمية الانتخاب كوسيلة لبنائها، إلا أنـــه يمكـن القول إن الاعتماد على أسلوب الانتخاب كأنسب وسيلة للتجنيد والصعود السياســي لـم يترشــح بعــد في البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية فالأحزاب التي أجرت انــتخابات بالفعل للمستوى القيادي، تمت هذه الانتخابات فيها بشكل صوري، حيث شهدت العديد من التدخلات من جانب رؤساء الأحزاب لترجيح كفة مرشحين بأعينهم، الأمر الذي جعــل هــذه الانتخابات مجرد شعار يخفي وراءه أسلوب التعيين، ولا شك أن عدم نفاذية قنوات التجنيد هذه تعتبر مسئولة بشكل كبير عن أزمة القيادة في تلك الأحزاب.

كذلــك فــإن معدل دوران النخبة الحزبية كان منعدما في المستويات القيادية العليا، ومنخفضــا إلى حد ما في المستويات القيادية الأقل، أما معدل دوران أعضاء النخبة العليا للأحـــزاب، فقد تفاوتت من حزب لآخر، ويعتبر الحزب الاشتراكي أقلها في هذا المجال، لأنـــه لــم يعقــد سوى مؤتمر واحد في فترة الدراسة، وهو المؤتمر العام الرابع للحزب، وبالتالـــي فــإن محافظـــة النخبة الحزبية على نفس التركيبة لفترة طويلة يعتبر عاملا من عوامــل تعطــيل الديمقراطــية الداخلــية للأحـــزاب التـــي تعيق بدورها عملية التحول الديمقراطي.

(ز) شهدت الأحزاب السياسية اليمنية العديد من الانشقاقات والصراعات، والتي لم تســلم مـــنها معظــم الأحـــزاب القائمة بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام ولكن بدرجات متفاوتة، خاصة وأن الأحزاب اليمنية تفتقر لأية آلية لتسوية صراعاتها الداخلية، وفي حالة وجـــود مثل هذه الآلية نظريا كالانتخابات فإنها تكون شكلية، فضلا عن إن رئيس الحزب

يلعب دوراً رئيسياً في الحيلولة دون حسم هذا الصراع للحفاظ على ولاء الأطراف كلها والاحتفاظ بدور الموازن للحزب، وقد شهدت النخبة الحزبية صراعات متعددة ترتبط بالنفوذ والاختلافات السياسية والفكرية والتي أثرت سلبا على تماسك الأحزاب وأدت إلى حدوث انشقاقات واستقالات، وهنا يختلف المؤتمر الشعبي العام عن أحزاب المعارضة، حيث يكمن المصدر الرئيسي لتماسكه في ارتباطه بالسلطة، وبالتالي فإن أي مظهر للانشقاق أو الخلاف في داخله غير مرتبط بصراع حول السلطة يكون ذا تأثير ضعيف على تماسك الحزب. ايضا تمارس السلطة سياسة مزدوجة على قدر كبير من التعارض والتناقض فهي من الناحية الإعلامية وخطابها السياسي المعلن تقر بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة لتلميع صورتها على الصعيد الخارجي، لكنها في سياسات الممارسة العملية وقناعاتها لا تؤمن بالديمقراطية وتسلك طريقاً مغايراً تستخدم فيه وسائل الترغيب والترهيب وشراء الذمم واستمالة بعض الأفراد لتشكيل كيانات حزبية هزيلة تسير في فلك النظام، وباستثناءات محدودة كانت فيها الانشقاقات نتيجة طبيعية للأوضاع الداخلية لحزب معين، فإن كل هذه الانشقاقات كانت نتيجة لتدخل مباشر من السلطة وأحزابها في الشئون الداخلية للأحزاب، وحتى في تلك الانشقاقات التي كانت لها مبرراتها فإن تدخل السلطة أسهم بشكل كبير في سيرها خارج مسار تطورها الطبيعي، وقامت بتوظيفها لرؤيتها التي تعتبر أن التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب يدعم فكرة الانفراد بالسلطة من خلال إضعاف المعارضة.

(ح) يمكن القول أن الأحزاب موضع الدراسة، استطاعت في كثير من الأحيان حل الخلافات السياسية والفكرية، فالأحزاب بالنسبة لهذه الخلافات تتميز بتوفر قدر من الديمقراطية، وبالتالي كان هناك حرص واضح من القيادات الحزبية على إدارة تلك الخلافات بأسلوب ديمقراطي أو على الأقل يستوفي الشكل الديمقراطي.

وأخيرا يمكن القول أن الأحزاب اليمنية تفتقد إلى نخب مؤمنة ملتزمة بالديمقراطية وقادرة على مأسسة هذه الأحزاب، وتلك هي القضية المحورية في أي تطور ديمقراطي، أي القدرة على بناء المؤسسات وتدعيمها والحفاظ عليها، كل ذلك أثر سلبيا على مسيرة

الـــتحول الديمقراطي في اليمن وبذلك يتحقق صحة الفرض الثاني والذي يشير إلى أن أن انعدام الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية أدى إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي.

٤ - العلاقات بين الأحزاب السياسية اليمنية

(أ) لا يوجد مجال للتنافس الحقيقي بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة، وذلـــك لعدم وجود توازن سياسي بينهما، حيث يتميز المؤتمر الشعبي بأنه حزب مهيمن له الأغلبـــية الســـاحقة في مجلس الشعب والشورى وتخضع لسيطرته كافة أجهزة الإعلام ، ولا يوجد أحزاب أخرى تتناسب إمكانياتها مع إمكانيات الحزب الحاكم، كما تسانده السلطة التنفـــيذية والإدارة على كافة مستوياتها وتتجاهل الأحزاب الأخرى، وهي بذلك تخرج عن الـــدور المحـــايد الذي يفترض أن تتسم به الإدارة الحكومية في ظل تعدد الأحزاب وهي بذلـــك تخـــرج عن الدور المحايد الذي يفترض أن تتسم به الإدارة الحكومية في ظل تعدد الأحـــزاب، وانعكـــس ذلك على طبيعة العلاقة بينهما، فالمؤتمر الشعبي العام اعتاد تجاهل القضـــايا والمطالب التي تطرحها المعارضة أو على الأقل عدم إعطائها الاهتمام الكافي، ممـــا دفـــع بالمعارضة إلى التشدد ومعارضة النظام السياسي، وهذا الأمر يثير حقيقة أن المـــبدأ الذي يستند إليه نظام تعدد الأحزاب، وهو مبدأ تداول السلطة يصبح لا معنى له في ظـــل وجـــود حزب حاكم يمارس دوره من خلال مفهوم استمراره في السلطة ولا يقتصر الأمـــر على هذا، حيث تزداد العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة تعقيداً بالنظر إلـــى كـــون رئـــيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم، وبالتالي أصبح الرئيس أحد أطراف التـــنافس الحزبي، بل إن كثيراً من الانتقادات الموجهة للحزب الحاكم أصبحت توجه إلى رئيس الدولة، حيث يصعب الفصل بينه وبين الحزب الحاكم.

(ب) وعلـــى جانـــب العلاقة بين الأحزاب الحاكمة ففي الفترة الأولى للتحول حاول حزبـــي المؤتمر والاشتراكي التقارب من أجل احتكار الحياة السياسية بل أن هذا التقارب كـــان مخططا لـــه الوصول إلى مرحلة الدمج بين الحزبين، غير أن تطور الأحداث حال دون ذلـــك وانتهـــت الفترة بينهما بقيام حرب صيف ١٩٩٤، والتي أعاقت عملية التحول الديمقراطي بعد أربع سنوات من انطلاقها.

وفـي نفس السياق يمكن الحديث عن التقارب الذي حدث مؤخرا بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والإصلاح عندما تم ترشيح الرئيس علي عبد الله صالح من طرف الإصلاح فـي الانـتخابات الرئاسـية فـي ١٩٩٩/٩/٢٣، وقد تأكد ذلك أخيرا من حضور رئيس الجمهوريـة الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح معلنا صراحة مـن أن المؤتمـر الشـعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح يربطهما تحالف استراتيجي، والواقـع أن مـثل هـذه الـتحالفات تبرز مرة أخرى ضعف المؤسسة الحزبية في اليمن ويعرقل عملية التحول الديمقراطي.

(جـــ) أمـا العلاقـة بيـن أحزاب المعارضة فقد أخفقت في التنسيق فيما بينها في الانـتخابات النيابـية ١٩٩٧، من خلال التحالف في إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضـة ولكنها حققت نجاحات في تحالفها أثناء الانتخابات الرئاسية وانتخابات السلطة المحلـية ومعارضـتها للتعديلات الدستورية، ويعتبر أهم نجاح لها هو التحالف في إطار أحـزاب اللقـاء المشـترك، حيـث استطاعت أحزاب المعارضة بما فيها التجمع اليمني للإصـلاح الشـريك السـابق للمؤتمر الشعبي العام في الحكم، التنسيق في بعض القضايا الانتخابـية تحت مظلة أحزاب اللقاء المشترك، مثل مشكلة تصحيح جداول الناخبين أثناء الانـتخابات المختلفة، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والمطالبة بتشكيل اللجان الانتخابية المكلفـة بـإعداد الجـداول الانتخابية بحيث لا يتحكم أي حزب بأية لجنة انتخابية تحكما كـاملا، ولكن هناك عدة عوامل تحد من فاعلية هذه التجمعات أهمها: الانقسامات العقائدية بيـن الأحـزاب والمصـالح الضيقة، والشكوك المتبادلة بينها، وقدرة النظام الحاكم على إحـداث الانقسـامات بين المعارضة باجتذاب بعض عناصرها ، ولكن استطاعت أحزاب المعارضـة التوحد لكونها تعاني جميعا من نفس الضغوط والمخاطر، وأيضا اتفاقها على عدد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالحريات العامة وقواعد الديمقراطي، وتعتبر هذه التحالفات خطوة هامة في دعم مسيرة التحول الديمقراطي إن استمرت.

أمـا الافـتراض الثالـث فقد ثبتت صحته إلى حد ما بخصوص العلاقة بين أحزاب المعارضـة والحـزب الحاكم حيث ظلت العلاقة بينهما متوترة طوال فترة الدراسة وهذا

يعيق عملية التحول الديمقراطي، أما العلاقة بين أحزاب المعارضة فقد حققت بعض النجاحات يمكن اعتبارها داعما لعملية التحول الديمقراطي.

٥ – الأحزاب والمشاركة السياسية :

تتسم المشاركة السياسية من خلال الأحزاب – موضع الدراسة – بالضعف والمحدودية، حيث لم تنجح الأحزاب السياسية في حث الجماهير على المشاركة وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصانع القرار، ومن عوامل ذلك ومؤشراته في الوقت نفسه ما يلي:

(أ) عدم اهتمام المواطن بالمشاركة السياسية نتيجة السلبية واللامبالاة، والعزوف عن التصويت وانخفاض معدلات التصويت" الفعلي" في الانتخابات وعدم اشتمال جداول الناخبين على كافة المؤهلين للتصويت، وقد يعد ذلك اختياراً من جانب المواطنين بعدم المشاركة، وهو ما قد يكون رفضاً أو احتجاجاً سلبيا من جانبهم على طبيعة الإطار السياسي والقانوني السائد وضعف فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية.

(ب) معاناة الأحزاب السياسية من ضعف العضوية، وذلك نتيجة أسباب عديدة منها عدم الاقتناع من جانب أكثرية الناس بفاعلية الأحزاب، وبصفة عامة تعاني الأحزاب السياسية من ضعف العضوية وخاصة العضوية النشطة، وهذا يوجب إعادة النظر في بعض السياسات كتعديل قانون الأحزاب وبعض القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية ، فضلا عن ضرورة الاهتمام بعملية التنشئة السياسية.

(جـ) من الأمور الملفتة للنظر خلو النخبة السياسية الحزبية من العنصر النسائي في المستويات القيادية العليا للأحزاب (الأمين العام)، وتواضع تمثيلها في المستويات القيادية الأدنى، فرغم دعوة الأحزاب جميعها في برامجها الانتخابية إلى دعم المرأة وإعطائها دورا أكبر في العمل السياسي، لكن هذه الأحزاب لم تقدم المرأة للترشيح إلا فيما ندر وبنسبة ضئيلة في كافة الانتخابات النيابية وانتخابات السلطة المحلية، وبالتالي يمكن القول إن الأحزاب السياسية تهتم بالمرأة كناخبة أكثر من كونها مرشحة، ويرجع غياب

المـــرأة من هيكل النخبة الحزبية إلى اعتبارات اجتماعية واقتصـادية وثقافية منها ما يتعلق بحالـــة المجتمع اليمني ككل، ودرجة تطوره ومنها ما يرتبط برؤية المرأة لذاتها ومستوى تعليمها ومدى وعيها بحقوقها.

٦ – الأحزاب والتنشئة السياسية وتجميع المصالح:

يصعب القول أن الأحزاب السياسية اليمنية بكافة تنظيماتها استطاعت أن توفر المناخ الملائم للإسهام في تنشئة المواطن ورفع وعيه السياسي، ومن مؤشرات ذلك:

(أ) الطـــابع الموســـمي للأنشطة التثقيفية للأحزاب الذي ترجعه الأحزاب إلى عدم توفـــر الاعتمادات المالية اللازمة، وعدم تواجد الكوادر التثقيفية القادرة على نشر الوعي السياسي.

(ب) لم تستطع الأحزاب السياسية إصدار صحفها بصفة يومية، ولم تستطع معظمها إصدارها بصفة يومية، كما أن انتشار قراءة الصحف الحزبية جميعها ضعيف عموما بين أفراد الجمهور،ولكن ذلك لا يعني عدم وجود أي دور للصحافة الحزبية في عملية التنشئة السياسة.

(جـــــ) لم توضح الأحزاب السياسية موضع الدراسة الفئات والقوى الإجماعية التي تعبر عنها والتي تعلن انحيازها لمصالحها وقضاياها، وهذا يعكس محدودية قدرة الأحزاب على تجميع المصالح والتعبير عنها.

(د) أمـــا بصدد القضايا التي تناولتها الأحزاب (قضايا الإصلاح الاقتصادي) اتضح أنـــه لا يوجـــد اختلاف بين ما تطرحه المعارضة وما تطرحه الحكومة خاصة وأنه لم يتم اعـــتماد أســـلوباً ديمقراطيا في تبني برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إذ احتكرت السلطة المركـــزية حزبـــي المؤتمـــر الشـــعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح سلطة القرار في هـــذا الشـــأن، وهـــو مـــا يعكس ضعف النظام الحزبي اليمني وغياب القواعد الاجتماعية للأحزاب.

وبالتالي يمكن القول أن الافتراض الرابع قد تحقق جزئيا حيث استطاعت الأحزاب السياسية اليمنية أداء بعض وظائفها وهذا ما يدعم عملية التحول الديمقراطي.

متطلبات التطور الديمقراطي في اليمن:

إن تجاوز النظام السياسي اليمني لمرحلة التحول الديمقراطي والانتقال إلى مرحلة دعم الديمقراطية وترسيخها لا يتحقق إلا بمواجهة النقائص التي تشوب عملية التحول الديمقراطي، كما لن يتأتى ذلك إلا بمواجهة عدد من التحديات خلال المرحلة المقبلة لعل أهمها ما يلي:

- تنشيط الحياة الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسي حي وتجاوز تقاليد وممارسات الإجماع السياسي التي تؤدي لأزمة عدم المشاركة السياسية واللامبالاة القائمة، وفضلا عن هذا فإن على النظام أن يواجه تحدي الحفاظ على استمرارية عملية التحول الديمقراطي في مواجهة الاتجاهات المتطرفة التي تستخدم الإرهاب في الداخل لتحقيق أهداف سياسية وكذلك في مواجهة احتمالات التدخل الخارجي في الشئون الداخلية.

- كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي فما زالت اليمن تواجه تحديات هائلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وقد ينبع التهديد الأكبر لمسار العملية الديمقراطية من عدم قدرة النظام على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولن يتحقق ذلك إلا بإتباع سياسة خلاقة وغير تقليدية تؤكد على المشاركة وتجذب قطاعات واسعة من المواطنين وتواجه الضغوط والتوترات التي تتعرض لها الطبقة الوسطى ذات الدخول الثابتة نتيجة للتحول إلى اقتصاديات السوق وما قد يطرحه ذلك من انعكاسات سلبية مستقبلا على التطور الديمقراطي مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وهناك عدد من المتطلبات التي يجب أن يقوم بها النظام لتفعيل الحياة الحزبية ومنها:

- إعادة النظر في القوانين الحاكمة للتعددية الحزبية وللعملية الانتخابية بما يضمن "إزالة" ما تتضمنه من قيود على الممارسة الحزبية والديمقراطية.

- ضرورة تغيير البناء التنظيمي للأحزاب بحيث يكون ديمقراطيا بشكل كامل ومن خلال انتخابات حرة ومفتوحة تجرى تحت رقابة نزيهة، ويكون أسلوب الانتخاب هو المعيار في اختيار القيادات الحزبية من القاعدة للقمة، دون تدخل من جانب رئيس الحزب وحتى المرشحون للمجالس النيابية يمكن اختيارهم من خلال انتخابات تمهيدية.

- ضرورة تقييد الفترات الزمنية للقيادات الحزبية من القاعدة إلى القمة لإتاحة الفرصة لكل أعضاء الحزب، وتجديد الدماء الحزبية.

- ضرورة الحد من السلطات الواسعة التي تتيحها اللوائح الداخلية في تلك الأحزاب للرئيس والتي تجعله ينفرد بصنع القرار في هذه الأحزاب.

- استكمال البناء التنظيمي القاعدي الذي يعتبر أساس الاتصال بالجماهير، على أن يمتد النشاط التنظيمي لهذه الأحزاب إلى جميع أنحاء الدولة وبشكل دائم، وبالتالي يتخلص النشاط التنظيمي من صفة المسمية وقصره على المقار والعاصمة، وتحقيق جماهيرية وشعبيه لهذه الأحزاب،

- تحديد كيفية صنع القرار الحزبي، على أن يكون ذلك في إطار من الديمقراطية الحقيقية التي يقتنع بها جميع تيارات الحزب وفصائله، وبالتالي التخلص من قصر هذه العملية على رؤساء الأحزاب ونخبة حزبية محدودة، فضلا عن القضاء على العديد من الصراعات والخلافات التي تنشب داخل هذه الأحزاب بسبب "شخصانية" السلطة.

- صياغة البرامج الحزبية بصورة واقعية بعيدة عن الشعارات والحماس والتناقض، حتى يمكن أن تكتسب هذه الأحزاب مصداقية لدى الجماهير.

- إيجـــاد آلية حقيقية لتسوية الصراعات والخلافات التي تنشب داخل هذه الأحزاب، وان تلتزم القيادات الحزبية بهذه الآلية.

- تكيف هذه الأحزاب مع التطورات والمستجدات التي يشهدها المجتمع اليمني حتى تستطيع مواجهة القضايا الحقيقية التي يعيشها المواطن.

إذا أمكن تحقيق ما سبق – ضمن عوامل أخرى – سيؤدي ذلك إلى تنشيط الأحزاب للقـيام بدورها في الوظائف المنوطة بها في تحقيق المشاركة السياسية، وتجميع المصالح والتنشئة السياسية وغيرها من الوظائف، ومن بين هذه الوظائف الأخرى:

- إعطـــاء مـــزيد مـــن الحريات السياسية لنشاط الأحزاب الجماهيري (عقد ندوات ومؤتمرات والإسهام بفاعلية في أنشطة المجتمع المدني)، وذلك دون أي قيود ومهما بلغت درجة الخلاف الفكري.

- إتاحـــة الفرصـــة المتساوية أمام جميع الأحزاب لاستخدام وسائل الإعلام وخاصة المسموعة والمرئية منها.

- قـــيام الصـــحف الحزبية بدور تثقيفي تنويري واهتمام الأحزاب بالقيام بدورها في التنشئة السياسية.

وأخـــيرا يمكـــن القول بأن ضعف تطور مؤسسات المجتمع في اليمن وغياب نخب سياســـية ملـــتزمة بالديمقراطـــية همـــا العـــاملان الأكثر أهمية في تفسير أزمة التطور الديمقراطـــي ســـواء داخل الأحزاب أو في نظام الحكم ، ولذلك يتوقف تجاوز هذه الأزمة علـــى وجـــود نخب تؤمن بالديمقراطية وتلتزم بها وتتحلى بثقافتها، وخاصة في الأحزاب السياسية التي بإمكانها تقديم نموذج مشع يؤثر على منظمات المجتمع الأخرى وعلى نظام الحكم في آن معا.

وعلـــى الـــرغم مـــن كل الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى التجربة الديمقراطية في اليمن، إلا أنها تعد أحسن حالا إذا ما قورنت بالوضع الديمقراطي في المحيط العربي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

(أ) الوثائق

- دستور الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٧٠.
- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٠.
- دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٠).
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل ١٩٩٤، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٤).
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل إبريل ٢٠٠١، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، إبريل ٢٠٠١).
- البرنامج التنفيذي للتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة (صنعاء: الدائرة السياسية بالتجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٦).
- البرنامج السياسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة ٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤).
- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في الدورة الرابعة والعشرين للجنة المركزية ١٩٩١، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩١).
- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع، الدورة الأولى، المنعقد في الفترة من ٢٨-٣٠ نوفمبر ١٩٩٨، (الجمهورية اليمنية، الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨).
- البرنامج السياسي والنظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المقران من المؤتمر العام الثامن، ٢٣- ٢٧- نوفمبر ١٩٩٣.
- البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي، (الجمهورية اليمنية، دائرة الصحافة للطباعة والنشر، د.ت).
- البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٧.
- البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ١٩٩٧.
- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي لعام ١٩٩٧.
- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي القومي ١٩٩٧

- البرنامج الانتخابي للحزب الاشتراكي اليمني ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام ١٩٩٣.
- البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام ١٩٩٧.
- البيان الختامي الصادر عن الدورة الانتخابية الأولى للمؤتمر العام الخامس، (الدورة الأولى)، ٦/٢٥-١٩٩٥/٧/٢ ، في: وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، الجزء الأول، ١٩٩٥).
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للاصلاح٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤).
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٦).
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام السادس، الدورة الأولى ٧/٤-١٩٩٩/٧/٨ (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر، ١٩٩٩) .
- البيان الختامي للجنة المركزية الصادر عن الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، للفترة ١-١٩٩٤/٩/٦، (الجمهورية اليمنية، اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤).
- البيان الختامي للدورة الاستثنائية لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، مارس ١٩٩٥، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٥).
- البيان الختامي للمؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦).
- البيان الختامي للمؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام ،الدورة الثانية، (صنعاء: الأمانة العامة، ١٩٩٧) .
- الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، فبراير ١٩٩٠، (عدن: مطابع دار الهمداني، ب. ت).
- التقرير الختامي للجنة الفنية للانتخابات النيابية ١٩٩٧، (صنعاء: اللجنة العليا للانتخابات، ١٩٩٣).
- التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في: صحيفة الثوري، (صنعاء).
- التقرير السياسي المقدم من الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني إلى المؤتمر العام الرابع المنعقد خلال الفترة ٢٨-١٩٩٨/١١/٣٠، الدورة الأولى، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨).
- التقرير السياسي المقر من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني- دورة البر دوني- ٨/٣٠-٩/٢- ٢٠٠٠ (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ٢٠٠٠).
- الجبهة القومية – التنظيم السياسي الموحد – وثائق المؤتمر التوحيدي، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦) .

- الحـــزب الاشتراكي اليمني،الكونفرنس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، يونيو ١٩٨٧،(عدن: مطابع دار الهمداني، ١٩٨٧).
- الدعوى القضائية المرفوعة من المحامي محمد ناجي علاو لدى محكمة جنوب شرق صنعاء الابتدائية ضد الجنة العليا للانتخابات بتاريخ ٢/٧/١٩٩٩٦، (صنعاء: مكتب الخطيب وعلاو للمحاماة، ١٩٩٦).
- الوثيقة النقدية التحليلية للحزب الاشتراكي اليمني، (عدن: مطابع دار الهمداني، ١٩٨٩).
- اللائحة الداخلية لحزب الحق، (الجمهورية اليمنية، حزب الحق، د. ت) .
- المحضـــر التقريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام، وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤).
- النظام الداخلي للتجمع اليمني للإصلاح، (الجمهورية اليمنية، التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤).
- النظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن، (صنعاء: بولار للطباعة والنشر، ١٩٩٤).
- الـــنظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر الرابع للحزب، الدورة الأولى، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٨).
- الـــنظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقر في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (صنعاء:اللجنة العامة للمؤتمر،١٩٩٧).
- الـــنظام الداخلـــي لمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة،برنامج العمل السياسي لمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة (صنعاء: سكرتارية المجلس، ١٩٩٧).
- اللائحـــة التنفـــيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٥).
- الملـــف الوثائقـــي للانتخابات النيابية اليمنية للانتخابات النيابية للعام ١٩٩٧، (صنعاء: أوان للطباعة والنشر، ١٩٩٧
- اتفاقية القاهرة ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢، سلسلة وثائقية رقم ٤، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠) .
- اتفاق قمة تعز، ١٥ سبتمبر، ١٩٨١، سلسلة وثائقية رقم ٤، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠).
- بيان طرابلس، طرابلس ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢، سلسلة وثائقية رقم (٤)، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة، ١٩٩٠).
- بيان سياسي صادر عن المعارضة اليمنية في الجمهورية اليمنية حول مؤتمر الدوحة الاقتصادي، ٥ نوفمبر ١٩٩٧.
- تصـــورات حـــول تفعـــيل المؤتمر الشعبي، الجناح الديمقراطي للمؤتمر الشعبي، (صنعاء: أبو أيمن للطباعة والنشر، ١٩٩٢) .
- تقريـــر الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام إلى المؤتمر العام الثالث، في: وثائق المؤتمر العام الثالث ، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦).
- تقريـــر الأميـــن العام إلى المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي في دورته الأولى، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر، ١٩٩٩).

- تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى المؤتمر العام السادس الفترة من ٤-٧ يوليو ١٩٩٩، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٩).
- تقرير اللجنة الدائمة المقدم إلى الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس، (الجمهورية اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، اللجنة الدائمة، أغسطس ٢٠٠٢).
- تقرير المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية للمرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧، (صنعاء: المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ١٩٩٧).
- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات النيابية في اليمن، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد٢٢٠، ١٩٩٧).
- تقرير رئيس الهيئة العليا المقدم إلى المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح، في: صحيفة الصحوة (صنعاء)، العدد الوثائقي الخاص بفعاليات المؤتمر العام الثاني للإصلاح، عدد ٦٤٦، الثلاثاء ١٣/١٠/١٩٩٧.
- تقرير لجنة تصور العمل السياسي المقدم إلى المؤتمر الشعبي العام الأول، ١٩٨٢ (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة،١٩٨٢).
- تقرير لجنة الشؤون التكوينية المكلفة بدراسة مشروع تعديلات النظام الأساسي واللائحة الداخلية، (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦).
- جدول أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب، (الدورة الأولى)، (صنعاء: اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ١٩٩٨).
- خطاب الرئيس علي عبد الله صالح، في الجلسة الختامية للمؤتمر الشعبي العام الثالث، وثائق المؤتمر العام الثالث، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر، ١٩٨٦).
- خطر الانهيار الديمقراطي في اليمن، التقرير النهائي حول الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠-٢٤- فبراير ٢٠٠١، (صنعا: المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ٢٠٠١).
- سكرتارية لجنة شئون الأحزاب، سجل الأحزاب والتنظيمات السياسية، (صنعاء: سكرتارية اللجنة، ١٩٩٨).
- قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في ١٦/١٠/١٩٩١، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩١).
- قانون الصحافة رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٠).
- قانون الانتخابات رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢، (صنعا: مجلس النواب،١٩٩٢).
- قانون رقم (٢٧)، لسنة ١٩٩٦ بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩، (صنعاء: وزارة الشؤون القانونية، ١٩٩٩).
- قانون رقم (٤٢) لعام ١٩٩٢ بشأن إضافة مادة إلى الأحكام الانتقالية في قانون الانتخابات، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٢).
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لعام ١٩٨٨.

- قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية، ١٩٩٥).
- قـرار مجلـس الرئاسة رقم (٤) لعام ١٩٩٢ لتعيين أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، (صنعاء: رئاسة الجمهورية، ١٩٩٢).
- قرار رئيس مجلس النواب رقم (١٢) لعام ١٩٩٤ بشأن إصدار التعديلات الدستورية، (صنعاء: مجلس النواب، ١٩٩٤).
- مجلـس الوزراءبـرنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، صنعاء، ديسمبر ١٩٩١.
- مجلس الوزراء، البرنامج العام للحكومة المقر من مجلس النواب في ١٩٩٤/١١/١٥.
- محاضرة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني أمام الهيئات والكوادر الحزبية، (عدن: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، مارس ١٩٨٨).
- مشـروع التعديلات في بعض نصوص ومواد النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام المقدم إلى الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، (صنعاء: الأمانة العامة، ١٩٩٧).
- مشـــروع بـرنامج العمـل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء، سكرتارية اللجنة المركزية ١٩٩١.
- مشروع برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي الاقتصادي، سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩٧.
- ميثاق العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا ، ٢٨/ مارس/ ١٩٩٣).
- وثائق الديمقراطية في اليمن، (الجمهورية العربية اليمنية: مجلس الشعب التأسيسي، ١٩٧٩).
- وثـائق الـدورة الاسـتثنائيـة الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة ١-٦ سبتمبر ١٩٩٤، (صنعاء: الحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤).
- وثائق أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء ١٠ - ١١ مايو ٢٠٠١.
- وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٢).
- وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨.
- وثـائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية، أغسطس ١٩٨٤، (المؤتمر الشعبي العام، أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤).
- وثـائق المؤتمـر العـام الخامس للمؤتمر الشعبي العام ٢٤ - ٢٦/ أغسطس ١٩٩٧، الدورة الثانية، (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، دائرة الفكر والثقافة والأعلام أكتوبر ١٩٩٨).
- وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح الدورة الأولى ٦-١٠/٨/١٩٩٨.
- وثيقة الاتفاق والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، صنعاء ١٩٩٧/١/٢٥.
- وثـيقة التنسـيق التحالفـي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، (صنعاء: لجنة التنسيق العليا ، ١٠ مايو ١٩٩٣).

وزارة التخطيط والتنمية، ملاحظات حول سياسات البنك الدولي المقترحة للمعالجة الاقتصادية، صنعاء، ١٩٩١.

(ب) – الكتب :

- ــــــــــ، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٧: دراسة مقارنة، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٧).
- أحمد البشاري (محرر)، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام،١٩٩٦).
- أحمد البشاري ورشاد العليمي، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣: دراسة مقارنة، (صنعاء:المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٣).
- أحمد جابر عفيف، الحركة الوطنية في اليمن، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢، ط١).
- أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، (بيروت: دار الصداقة،١٩٩٢).
- أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨).
- أحمد قايد الصايدي، حركة المعارضة اليمنية، (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣).
- أحمد قايد بركات، النفط في اليمن، (صنعاء: مؤسسة العفيف،١٩٩١) .
- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١١٧)، سبتمبر ١٩٨٧).
- الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية١٩٩١، الخطوات، المراحل، النتائج، الآفاق، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢).
- التجمع اليمني للإصلاح رؤى ومواقف، (صنعاء: دار الشوكاني للطباعة والنشر، د.ت).
- السيد غانم (محرر)، السياسة والنظام المحلي في مصر، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥).
- القاضي عبد الله عبد الوهاب الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، (بيروت: منشورات المدينة، ١٩٨٦ط٣).
- المعجم الوسيط، أخرجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٨٠-١٩٦٠) الجزء الأول: باب الحاء، ص٢١٦.
- الهام مانع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨- ١٩٩٣) دراسة تحليلية، (صنعاء: كتاب الثوابت، ١٩٩٤).
- ايلينا جلوبفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥، ترجمة محمد البحر، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٤).
- ايلينا جلوبفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة، قايد طربوش، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢) .

- برهان غليون وآخرين، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
- ثريا منقوش، قضايا تاريخية وفكرية من اليمن، (دمشق: دار الكرمل، ١٩٧٩).
- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).
- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
- حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن ،جذوره وتطوراته، (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٧٩).
- حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٩٤).
- حمدي عبد الرحمن (محرر)، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، (عمان: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠).
- حنان قنديل، (محرر)، مصر في عيون شبابها، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١).
- حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضيتها الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) .
- خالد محمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٧).
- خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٦).
- سعد الدين إبراهيم و أخرون، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩).
- سعيد ثابت سعيد، وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني التجمع اليمني للإصلاح (الدورة الأولى) ٦-٨/ ١٩٩٨/١٠، (التجمع ليمني للإصلاح، الأمانة العامة، ١٩٩٨).
- سعيد الجناحي، البدايات الأولى لثورة ١٤ أكتوبر اليمنية، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣).
- ــــــــــ، الحركه الوطنية من الثورة إلى الوحدة، (صنعاء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢)
- سمير العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤).
- شاكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مد بولي،١٩٩٢، ط١)
- صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، عبد الوهاب علوب (مترجم)، (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣).

- عـادل رضـا، تطور مسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، (القاهرة: دار النصر للطباعة، ١٩٧١).
- عبد الرزاق فرفور، سنوات من برق، (صنعاء : دار الحسام، ١٩٨٩).
- عـبد العزيـز الكمـيم، الوحدة اليمنية في عوامل الاستقرار والتحديات، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٦).
- عـبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).
- عـبد الله الذيفانـي، الاتجـاه القومي في حركة الأحرار اليمنيين ١٩١٨-١٩٤٨، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٩) .
- عبد الله حسين بركات وآخرون، الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٢).
- عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥).
- عـبد الوهـاب المؤيد، ثورة الصحافة اليمنية، دراسة تحليلية وثائقية، ١٩٩٠-١٩٩٩، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩).
- عـبده حمـود الشريف (محرر)، التحولات السياسية الحديثة في اليمن، (صنعاء: المعهد الأمريكي اليمني، ١٩٩٦).
- عزمـي بشـارة (محرر)، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، (فلسطين: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦).
- علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩).
- علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة، (القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٦).
- علـي الصـراف، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن: دار رياض الريس، ١٩٩٢).
- فؤاد الصـلاحي، الدولـة والمجـتمع المدنـي في اليمن، (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١).
- فـارس السـقاف (محرر)، المعارضة اليمنية واقعها ومستقبلها، (ندوة)، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، أغسطس ١٩٩٨.
- فضـل العبدلـي، التحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٥، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦).
- كمال المنوفي (محرر) ،انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

- كمـــال المنوفـــي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٨٧).
- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥).
- كمـال المنوفـــي، وحسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الثاني، ١٩٩٣).
- محســن عوض، الحقوق والحريات الأساسية، في المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية آيار مايو ٢٠٠٠، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).
- مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٢).
- محمـــد السيد سليم (محرر)، التحولات الديمقراطية في آسيا، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم لسياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩) .
- محمـــد جمـــال باروت، حركة القوميين العرب، النشأة، التطور، المصائر، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧) .
- محمد صفي الدين خربوش (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤) .
- محمد عبد الرحمن المقرمي، التجمع اليمني للإصلاح، الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ٩٠ - ٩٨م، (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٨).
- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٥).
- مصـــطفى كامل السيد، كمال المنوفي (محرر)، حقيقة التعددية السياسية في مصر، (القاهرة: مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).
- نشوان السميري، التعددية السياسية في اليمن ١٩٩٠ - ١٩٩٧، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧).
- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣).
- وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ط١، ١٩٩٣).

(جـ) التقارير السنوية

- تقرير الأمة في علم ١٩٩١-١٩٩٢ (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٢)
- التقرير السياسي الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، الأهرام، ١٩٩٨).
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٩).
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٤).
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥).
- التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨، (القاهرة: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٩).
- التقرير السنوي اليمن ١٩٩٧، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨).
- التقرير السنوي اليمن ١٩٩٨، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩).
- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠، (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١).
- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١، (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٢).
- تقرير العدالة، (صنعاء: كتاب القسطاس (٢)، ١٩٩٨).

(د) الدوريات:

- أبو بكر القربي، " المؤتمر في عقده الثاني المؤتمر الشعبي العام الماضي والمستقبل"، مجلة الثوابت، (صنعاء)، (عدد ١٥، ١٩٩٦).
- أحمد الصوفي، " مؤتمر الاشتراكي الرابع، شروط التكيف مع المرحلة الراهنة بين الضغوط والاستقرار"، دراسات المستقبل، (صنعاء)، (عدد ٥، صيف ٢٠٠٠).
- أحمد منيسي، الانتخابات الرئاسية اليمنية محدودية التطور الديمقراطي، السياسة الدولية، (القاهرة)، (عدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩).
- إسماعيل صبري عبد الله، " الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها "، المستقبل العربي، (بيروت)،(ع٦٤، يونيو ١٩٨٤).
- بلقيس أبو اصبع، " سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على الأوضاع الاقتصادية في اليمن"، سلسلة أوراق يمانية، (القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩).
- ثامر كامل محمد، "إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي" ، المستقبل العربي، (بيروت)، (عدد ٢٥١، ٢٠٠١/١).

- حسـن سـلامة، " أثر العولمة على تطور النظام السياسي"، مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، (عدد ٢، ربيع ٢٠٠١).
- حسـن محمـد الظاهـر، " السياسة الخارجية اليمنية فى ضوء الميثاق الوطني، خمس ركائز وخمس دوائر"، المستقبل العربى، (بيروت)، (عدد ٦٥، ١٩٨٤).
- حمـدي عبد الرحمن " النظم الحزبية والمشاركة السياسية"، مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، (عدد ٤، خريف ٢٠٠١).
- حمـدي عـبد الرحمـن، ظاهـرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، عدد (١١٣)، يوليو ١٩٩٣.
- سـعد الديـن إبراهـيم، " سباق الديمقراطية في شرق أوروبا "، نشرة المنتدى، عمان، منتدى الفكر العربي، ع٥٢، يناير ١٩٩٠.
- سيد مصطفى سالم، حركة الإصلاح في اليمن، مجلة الحكمة اليمانية، (صنعاء)، (١٩٧٦).
- صـلاح بيومي، " صناعة القرار السياسي في مصر ناصر-السادات - مبارك" ، مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، (عدد ٣، صيف ٢٠٠٢).
- صلاح سالم زرنوقة، " اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث" السياسة الدولية، عدد (١٢٢)، أكتوبر ١٩٩٥.
- صـلاح سالم زرنوقة، " المشـاركة السياسية والعملية الانتخابية"، مجلة الديمقراطية، (القاهرة)، عدد (١)، شتاء ٢٠٠١، .
- عـبد الإلـه بلقزيـز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، المستقبل العربي، (بيروت)، عدد (٢١٩)، مايو ١٩٩٧.
- عـبد الغفـور بـن عنـتر، إشـكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، (بيروت)،عدد (٢٧٣)، ٢٠٠١/١١.
- عبـد الكريم الخيواني، " حتى لا تكون الديمقراطية حالة طارئة"، دراسات المستقبل، (صنعاء)، عدد (٤)، السنة الثالثة، ١٩٩٨ .
- عبد الكريم الخيواني، " مدى تكيف الأحزاب اليمنية "، مركز دراسات المستقبل، (صنعاء)، عدد ١٧، ١٨ ديسمبر ١٩٩٧.
- عـبد الله سعد، المؤتمر الشعبي العام، تحديات انتقال المؤتمر إلى الأحزاب وانتقال السلطة من الحكام إلى الشعب، شؤون العصر، (صنعاء)، (١٩٩٨).
- عـبد الملـك المخلافـي، العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة ٦٧-١٩٨٧، المستقبل العربي، (عدد ١١٥، ١٩٨٨/٩).
- عبد الولي هزاع مقبل، " مضامين الإصلاح الاقتصادي الوطني"، قضـايا العصر، (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر)، عدد (١٤)، ١٩٩١ .

- عبد الوهاب المؤيد، " الحزب الاشتراكي اليمني، المؤتمرات العامة وملامح التغيير"، دراسات المستقبل، (صنعاء)،عدد (٥)، صيف٢٠٠٠.
- علي الصراري، " الحزب الاشتراكي اليمني، نبذة تاريخية"، دراسات المستقبل، (صنعاء)، عدد (٥)، صيف ٢٠٠٠).
- فضل علي مثنى،" التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الواحد والعشرين وكيفية مواجهتها"، بحوث اقتصادية عربية، (عدد ٢٤)، ٢٠٠١.
- فؤاد راشد عبده،" اليمن الوضع الاقتصادي وضرورة الإصلاحات"، بحوث اقتصادية عربية، (عدد ١٧)، ١٩٩٧.
- فؤاد الصلاحي، " المجتمع المدني في اليمن"، سلسلة أوراق يمانية، (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، عدد٩، ٢٠٠١) .
- كمال المنوفي، " الثقافة السياسية المتغيرة"، السياسة الدولية، (القاهرة)، عدد (٣٤)، ١٩٧٩.
- كمال المنوفي، " الأطفال والسياسة في مصر، دراسة ميدانية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، (عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٩).
- كمال المنوفي،" التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت"،، السياسة الدولية،(القاهرة)، عدد ٩١، ١٩٨٨).
- محمد إبراهيم الحلوة، "التحديث السياسي في اليمن الشمالي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد (٣٥)، سنة ٩، ١٩٨٣.
- محمد الفرح، " مدى تعبير نتائج انتخابات ١٩٩٧ عن الحجم الواقعي للأحزاب السياسية "، دراسات المستقبل، عدد (٤)، ١٩٩٨ .
- محمد المقالح، " التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب"، مجلة شئون العصر، عدد (٣)، خريف ١٩٩٨ .
- محمد سعد أبو عامود، " الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية"، مجلة الديمقراطية، عدد (٤)، أكتوبر ٢٠٠١ .
- محمد عبد الملك المتوكل، " الانتخابات اليمنية الممارسة والأبعاد " المستقبل العربي، العدد (٢٢٠)، ١٩٩٧ .
- محمد علي موسى،" أزمة السلطة وأزمة المعارضة "، دراسات المستقبل، عدد (٤)، السنة الثالثة، ١٩٩٨).
- معن بشور، " التجربة الحزبية العربية في نصف قرن، قراءة نقدية"، المستقبل العربي، عدد (٢٤٤)، ٦/١٩٩٩.
- نجوى إبراهيم محمود، " الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني "، مجلة الديمقراطية، عدد (٤)، خريف ٢٠٠١.

- ولــيد عبد الحي، " السياسة الأمريكية والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي "، **المستقبل العربي**، عدد (٢٦٧)، ٥-١-٢٠٠١.
- ولــيد عــبد الحــي، " علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد(٢٦٧)، ٥/١/٢٠٠١.
- وليد محمــود عبد الناصر، " المؤتمر الأفريقي ومعادلة التوازنات الصغيرة "، **السياسة الدولية**، عدد (١١٠) أكتوبر ١٩٩٢.
- يحــي صالح محسن،" سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية "، **بحوث اقتصادية عربية**، (عدد ٢٥)، خريف ٢٠٠٠.

(هـ) الرسائل العلمية

- اشــرف محمــد عــبد الله، **اثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية ١٩٨٤-١٩٩٥**،رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠).
- أمــيرة إبراهــيم دياب، **التحول الديمقراطي ودور المؤسسة الملكية في المغرب (١٩٩٢-١٩٩٨)** رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢.
- إيمان نور الدين، **دور المدرسة في التنشئة السياسية- مرحلة التعليم الأساسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، ١٩٩٠) .
- حســن ســلامة، **الــتحولات الديمقراطــية وشــرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٧).
- خــالد يحــي معصــار، **المشاركة السياسية في اليمن من خلال الانتخابات النيابية والرئاسية وأهم العقبات التي تواجهها، ١٩٩٠-١٩٩٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢).
- ســارة محمود العراسي، **آلية صنع القرار السياسي في اليمن، دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشــورة، (جامعة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠)
- طــه الفســيل، **أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ج.ع.ي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد،١٩٩٢) .
- طــه الفسيل، **مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في مواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٨).

- عادل الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٨).
- عادل غنيمة، الممارسة الديمقراطية في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، منظمة التربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١).
- عبد العزيز محمود شادي، دور الأحزاب الدينية في النظام الإسرائيلي في الفترة ما بين ١٩٦٩-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٢).
- عبد العزيز الكميم، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وأبعاد الممارسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠).
- عبد الكريم الخطيب، ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠ - ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٥).
- عبد الملك سعيد، تطور تجربة لتنظيم السياسي في الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة أيلول ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الملك محمد الخامس، كلية العلوم القانونية، الرباط ١٩٨٩).
- عبد الهادي عبد الحكيم الخطيب، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٨).
- عدنان ياسين، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١) .
- علي سيف عبده كليب، الآثار الكلية للديون الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢).
- عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٧).
- محمد إبراهيم أبو خليل، التنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة، دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، (جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٠).
- محمد صفي الدين خربوش، المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٦).
- محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٧٦.

- نجـلاء الرفاعـي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٧).
- هالـة جمـال ثابـت، ظاهرة التحول الديمقراطي في اوغندا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٩).
- وحـيد عبد المجيد، الديمقراطية الداخلية للأحزاب المصرية،رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٧).

(و) ندوات ومؤتمرات وأبحاث:

- بلقيس أبو إصبع، البناء التنظيمي للأحزاب السياسية، ندوة المجتمع المدني في اليمن تقييم وإشراف ، صنعاء ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠٠٠، ٠صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٠).
- جمال الأديمي ،" الديمقـراطية اليمنية والمتغيرات في العـالم"، ندوة اليمن والعـالم ١٩٩٠-٢٠٠٠، (صنعاء:المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل،١٦-١٧-/٥/٢٠٠٠).
- خـالد الحمـادي ، الانـتخابات الرئاسية اليمنية رؤية واقعية، ملف خاص بانتخابات الرئاسة الأولى المباشرة في اليمن، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩،(صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩).
- فـارس السـقاف، حـركة الإخـوان المسلمين في اليمن، في (ندوة)، اليمن والعالم ١٩٩٠-٢٠٠٠، (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ومركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٠).
- محمد الصبري، مستقبل التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية، في مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلـية والإقليمية والدولية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، صنعاء من ٢٣ - ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠.
- نجاد البرعي، " إصلاح النظام الانتخابي"، أوراق ومداولات مؤتمر إصلاح النظام الانتخابي في مصر ٢٣-٢٤ سبتمبر ١٩٩٧، (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٨).
- المؤتمـر السـنوي الرابع للباحثين السباب حول المؤسسة التشريعية في العالم العربي، القاهرة خلال الفترة ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ١٩٩٧).
- أحمد نعمان المذحجي، " تعددية مراكز القوى اليمني وأثرها على العلاقات اليمنية السعودية في عصر الديمقراطـية " ورقـة مقدمة إلى مؤتمر جمعية أمريكا الشمالية لدراسات الشرق الأوسط المنعقدة في واشنطن بتاريخ ٨ ديسمبر١٩٩٥.

(ز) الصحف والمجلات:

- صحيفة الأسبوع(صنعاء)،١٩٩٨/١١/٢٠، ٢٠٠١/٦/٧، ٢٠٠١/١٠/١١، ٢٠٠١/٦/٧،
- صحيفة الأمة (صنعاء)، ١٩٩٧/٩/٤،
- صحيفة الأيام (صنعاء)، ١٩٩٧/٩/١٤، ١٩٩٨/٨/٢٣، ١٩٩٩/٩/٤،
- صحيفة الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٠/١٢/١١،

- صحيفة البيان (الإمارات)، ١٩٩٨/٨/٢٣،
- صحيفة البلاغ (صنعاء)، ١٩٩٦/٤/٢،
- صحيفة الجماهير(صنعاء)، ١٩٩٤/١٠/٢٣، /١٩٩٥/٣، ١٩٩٦/٨/٥، ١٩٩٦/٦/٢٢،
- صحيفة الجمهورية (تعز)، ١٩٩٩/٩/٢٦،
- صحيفة الحياة، (لندن)، ١٩٩٠/١/٢٣، ١٩٩١/٤/١١، ١٩٩١/٤/٢٥، ١٩٩٣/١٠/٢٣، ١٩٩٥/٧/١٢، ١٩٩٦/١/٢٠، ١٩٩٧/٣/١١، ٢٥-٤-١٩٩٧، ١٩٩٧/٥/٧، ١٩٩٧/٥/٧، ١٩٩٨/٦/٢٤، ١٩٩٨/٧/٥، ١٩٩٨/٩/٩، ١٩٩٩/٤/٢٥.
- صحيفة الخليج (صنعاء)، ١٩٩٧/٥/١٠،
- صحيفة الثورة (صنعاء): ١٩٧٢/٧/٤، ١٩٨٨/٦/٥، ٢ /٣/ ١٩٩٠، ١٩٩١/٤/٢٦، ١٩٩٤/١٢/١١، ١٩٩٧/١/٣، ١٩٩٧/٥/١٠، ١٩٩٨/١٠/١٢، ١٩٩٨/١٢/٢٦، ٢٠٠١/٢/٢٢.
- صحيفة الثوري، (صنعاء)، ١٩٩٥/٢/٣، ١٩٩٥/٢/١٢، ١٢-٣-١٩٩٦، ١-١-١٩٩٧ ٦-٣-١٩٩٧، ١٠ -٧-١٩٩٧، ٩-١٠-١٩٩٧، ٣٠-١٠-١٩٩٧، ١٩٩٨/٧/٢، ٢٠-٨-١٩٩٨، ٢١-٨-١٩٩٨، ٢٤-١٢-١٩٩٨، ١٩٩٩/٣/٦، ـــ ٢٠٠٠/٩/٥، ٣٠-٩-٢٠٠٠، ٢٠٠٠/١٠/٢٩. ، ١٨-١-٢٠٠١، -٩-٢٠٠٢، ،
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ١٩٩٥/٩/٢، ١٩٩٧/٨/٢٦، ١٩٩٧/٧/٢٦، ١٩٩٧/٩/٧، ١٩٩٧/١/٢٨،
- ١٩٩٨/٦/٣٠،٢٥/١٩٩٨/٨، ١٩٩٨/١٢/١، ١٩٩٩/٩/٢٦،
- صحيفة الشورى (صنعاء)، ١٩٩٧/٢/١٦، ١٩٩٧/٥/١٨، ١٩٩٧/٧/٦، ١٩٩٧/٧/١٥، ١٩٩٨/١٠/١٨، ١٩٩٩/٥/١٦، ١٩٩٩/٨/٢٠، ٢٠٠٠/٨/٢٩، ٢٠٠١/١/٧، ٢٠٠١/٥/١٣،
- صحيفة الصحوة (صنعاء)، ١٩٨٥/٦/٦، ١٩٩٧/٥/٨، ١٩٩٨/٥/١٣، ١٩٩٨/٧/٩، ١٩٩٨/١٠/١٣.
- صحيفة الطريق (صنعاء)، ١٩٩٧/٢/١٣، ١٩٩٧/٢/١٨،
- صحيفة القدس العربي (لندن)، ١٩٩٩/٣/٥.
- صحيفة المستقبل (صنعاء)، ١٩٩١/٤/٢٨، ١٩٩٣/٨/١٥،
- صحيفة المستقلة (لندن)،١٩٩٥/٧/١٢، ١٩٩٦/٢/٢٢، ١٩٩٦/٢/٢٢، ١٩٩٦/٤/٢٦، ١٩٩٦/٨/٢٠، ١٩٩٦/٨/٢٦، ١٩٩٦/١١/١٨، ١٩٩٧/٣/٢٤، ١٩٩٨/١٠/٥، ١٩٩٨/١١/١٩، ١٩٩٨/١٢/٧، ٢٦/ ١٩٩٩/٤،
- صحيفة الميثاق (صنعاء)، ١٩٩٧/٧/٣٠، ١٩٩٧/٧/١٢، ١٩٩٨/١١/٣٠، ١٩٩٨/١٢/٧، ١/٣/ ١٩٩٩، ١٩٩٩/٧/١٢، ٢٠٠١/٦/١٧
- صحيفة الوحدوي (صنعاء)، ١٩٩٥/١٠/١٧، ١٩٩٦/٩/١٧، ١٩٩٧/٥/٧، ١٩٩٧/٦/٢٤، ١٣/٧/ ٢٧،١٩٩٩/٧/١٩٩٩، ٢٠٠١/١/٣٠، ٢٠٠١/٥/١٥.
- صحيفة الوحدة (صنعاء)، ١٩٩٧/٧/١٤، ١٩٩٨/٥/١٣، ١٩٩٨/٧/٢٢.

- صحيفة ٢٢ مايو (صنعاء)، ١٩٩٤/٩/١٤،
- مجلة الوسط (لندن)، ١٩٩٥/٧/٣، ١٩٩٦/٤/٢٢، ١٩٩٨/٦/٢٩، ١٩٩٨/١٠/١٢،
- مجلة قضايا دولية (لندن)، ١٩٩٢/٢/٨، ١٩٩٦/٢/١٩، ١٩٩٧/٢/١٥،
- مجلة نوافذ، (صنعاء)، ١٩٩٠/٩/١٨، ١٩٩٩/١١/٢٠،
- مجلة الشروق، (لندن)، ١٩٩٨/٧/١٢،
- مجلة الشاهد الدولي (لندن)، ١٩٩٨/٤/١٧، ١٩٩٨/٥/٢٣، ١٩٩٩/٢/٢٢، ١٩٩٩/٣/١، ٣/٥/١٩٩٩،
- مجلة أضواء اليمن (صنعاء)، ١٩٧٥/٥/٢٢،

(ح) مصادر أخرى

- مقابلة الباحثة مع أحمد صالح السلامي، نائب سكرتير الدائرة السياسية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء، ٢٠٠١/١/١٥ .
- مقابلة للباحثة مع أحمد قاسم دماج رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، صنعاء ٢٠٠١/٢/٥.
- مقابلة للباحثة مع جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ، ٢٠٠١/١/٣٠.
- مقابلة للباحثة مع عبده الجندي الأمين العام للحزب الديمقراطي الناصري، صنعاء، ٢٠٠١/٢/١٥.
- مقابلة للباحثة مع ، د. عبد القدوس المضواحي، عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في المؤتمر العام السادس، صنعاء، ٢٠٠١/١/١٤.
- مقابلة للباحثة مع عبد الكريم الخيواني، رئيس الدائرة السياسية لحزب الحق، صنعاء ٢٠٠٢/٣/١٥.
- مقابلة للباحثة مع عبد الملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري، صنعاء، ١٥/١/ ٢٠٠١.
- مقابلة للباحثة مع عبد الواحد هواش عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، صنعاء، ٢٠٠١/٢/١٩.
- مقابلة للباحثة مع علي سيف حسن الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري، صنعاء، ٢٥/١/ ٢٠٠١.
- مقابلة للباحثة مع د. محمد عبد الملك المتوكل.، الأمين العام المساعد لحزب الاتحاد القوى الشعبية، القاهرة، ٢٠٠٢/٣/١٧.
- مقابلة للباحثة مع يحي الشامي ، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء في ١٦/٢/ ٢٠٠١ .
- م مقابلة للباحثة مع يحي منصور أبو إصبع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، عضو مجلس النواب، صنعاء، ٢٠٠٢/٢/٢٠.

ثانيا: باللغة الإنجليزية :

Books:

- Almond, & Powell, **Comparative Politics: System, Process, and Policy,** (Boston: Little Brawn and Company, 1978).
- ------------------------, **Comparative Politics: A Developmental Approach,** (Boston: Little Brown and Company, 1966).
- Binder, (eds.), **Crisis and Sequence's in Political Development,** (Princeton: Princeton university press, 1971).
- David Apter, **The Politics Of Modernization,** (Chicago: University of Chicago, 1965).
- Evalu, Heinz, Mczudnowski, Moshe, **Elite Recruitment in Democratic Politics,** (New York: john Willy & sons, 1976).
- F.L. Greens V, W. Polsby (eds.), **Non-governmental Politics,** (Addison, Wesley Publishing co, Inc, 1975).
- Georgee, Sorenson, **Democracy and .Democratization,** Process and Prospects, (Boulder, West View Press, 1993).
- Ghosen, salama, **Democracy without democrats: the renewal of politics in the Muslim world,** (London: I.b.touris publishers, 1994).
- Giovani Sartori, **Parties and Party System: A Framework for analysis,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1976.
- G. O,donnele, P.Shmetter & White head (eds), **Transition from Authoritarian Rule,** (Baltimore:John Hopkins university press,1986)
- James A. Bill & Carl Leaden, **Political in the Middle East,** (Boston: Little brown and Company, 1979).
- James, Coleman and G, Rosberg, (eds), **Political Parties and National Integration in Tropical Africa,** (California: university of California Press, 1994).
- Josef, Lapalombara & Mayron, Weiner (eds), **Political Parties and Political Development,** (Princeton: Princeton Uni Press, 1960).

- Josef,Thesing & wilhelm, hofmeister, **Political Parties in Democracy: Role and Functions of Political Parties in the Political System of the Federal Republic of Germany**, (Germany: Konnrd Adeenauer Stiftung, 1990),
- Keller, Suzanne, **Beyond the Ruling Classes**, (New York: Aaron press, 1977).
- Larry Diamond, Juan Linz & Symor Martin Lipset (eds) , **Democracy in Developing Countries**, (Latin America, Lynne rienner, 1989).
- Larry, Diamond, **political Culture and Democracy in Developing Countries**, (London: Lynne Rienner Publishers, 1993).
- Maurice, Duverger, **Political Parties Their Organization and Activity in Modern State**, (London: Uni paper puck, 1951).
- Paul Cammack, David Pool & William, Tordoff, **Third World Politics: A Comparative Introduction**, (London: Macmillan Education, 1988).
- Robert D. Burrowes, **The Yemen Arab Republic The politics of development**, (London: Croom Helm, 1987).
- Robert, Dahl, **Political Development**, (London: The Macmillan Press, 1977).
- Robert O, Slater (ed), **Global Transformation and The Third World**, (Boulder: Lynn Rienner, 1992).
- Robert, Pinkeny, **Democracy in the Third World**, (Boulder: Lynne Rienner Publishers,1994).
- Samuel, Huntington and John, Nelson, **On Easy Choice: Political Participation in Developing Countries**, (Cambridge: Harvard university press, 1976).
- Samuel,Huntington, **political order in changing societies**, (New Haven: Yale university press, 1968)
- Samuel,Huntington, **The Third wave :Democratization in The Late Twentieth Century**, (Oklahoma, Uni Oklahom Press, 1991).
- Scot, john, **the sociological of elite's** , part1 1991

- Sigmund, Neuman (ed.), **Modern Political Parties,** (Chicago: Chicago press, 1966)
- Vicky, Randall, **Political Parties in the Third World**, (London: Sage Publication, 1988).

Periodicals:

- As, ad Abukhalil, "Change and Democratization in the Arab World: the Role of Political Parties", **The world Quarterly**, Vol.18, No, 1.(1994).
- Charles, Dunberm, " The unification of Yemen process, politics and prospects", **middle East Journal**, vol. 45, No. 3, summer (1992).
- Claude, Ake; "Africa Democracy", **Journal of Democracy**, Washington.D.C, Vol.2, No.1, winter (1991).
- Doh chull shin, "On the Third Wave of Democratization, Synthesis and Evaluation Recent Theory and Research", **world politics**, vol.47, No.1, (October 1994).
- Gregory, Gause, "Yemen unity past and Future", **Middle East Journal**, Vol. 46, No.3, (May-August.1992).
- Jacques Mariel Nzauankeu, " The African Attitude To Democracy", **International Social Science Journal**, Vol.128, (May1991).
- John, Galtung; " A structural Theory of Imperialism", **Journal Of Research**, Vol.8, (1971).
- Josef, Richard, "Democratization in Africa after 1989, comparative and theoretical perspectives", **comparative politics**, vol.29, (April 1997).
- Khagram, Sanjeev, "Democracy and Democratization in Africa, Aplea for pragmatic possibilism", **Africa today**, vol.40, no, 4,(1993).
- Robert D. Burrowes, " The Yemen Arab Republic and the Ali Abda llah Salih Regime **",** **Middle East Journal**, Vol.139, No. 3, (1985).
- Samuel, Huntington, " Will more Countries become Democratic", **Political Science Quarterly**, Vol. 99, No. 2, (summer 1984).

- Terry,Lynne Karl and Philippe Schmitter, "Modes of Transition in Latin America, Southern Eastern Europe", **Inter national Social Science Journal**, vol.128, (May 1991).
- Terry Lynne Karl, "Dilemmas of Democratization in Latin Americ'", **Comparative politics**, Vol.23, No.1, (1990).
- **Webster's New English Dictionary**, (London, NewYork: Longman, 1990).

Others:

- Foad Alsalahi, The Future Of Party Politics in Yemen, **Yemen Times**, Issue 7 1998, 22-16 February,Vol. V III.
- World Bank, Yemen Arab Republic Development of A Traditional Economy, 1997.

The Web:

- Ahmed, Abdelkareem Saif, The Politics of survival and the structure of control in the unified Yemen 1990-1997, Ma, dissertaion, department of politics university of Exter, September 1997, www.al-bab.com. 12/11/2001.
- Brian,Whitker, Islah under fire, middle east journal. June 2001, **www.al-bab.com/yemen/pol/pol/mei66.htm.10/12/2001.**
- Elham, Manea, Yemen, The Tribes and the state, **www.al-bab.com/yemen/soc/maneal.htm. 12/1/2001**
- **.www.albayan.co.ae/albayan/1999/03/11/sya/14.htm**
- **www.albayan.co.ae/albayan/2002/02/21/sya/38. htm.**
- **www.albayan.co.ae/albayan/2001/02/22/sya/39. Htm**
- **www.albayan/2002/20/06/sya/50.htm.**
- **www.albayan.co.ae/albayan/2001/06/20/sya/52.htm**
- **WWW.ALBAYAN.CO.AE\ ALBAYAN\2002\02\06\sya\50.htm**
- **www.middle –east-online.com/arabic news/ Yemen/may2001/ Yemen-president-islah-24-5-2001.htm.18-10-2002.**

- Www. Albayan- co-ae/albayan\ 2001\05\02\sya\35.htm.

- www.Albayan.co.ae./albayan/alarbea/2002.issue 149/highlights/7.htm.

- www.albayan.co.ae/albayan/2001/05/09/ola/12htm.

- Www.albayan.co.ae\albayan\2001\07\31\sy75.gtm.

- www.Yemeni islahparty.com\ maahd\ maahad3.htm. 10\12\2001.

- www.yemenislahparty.com/8-2002-ta17.8.htm. 18 /2/2002.

- www.islamonline.net/iol/arabic/dowalia/ahadath/8-02//ta24.8.htm.9/9/2002.